مؤلفات الشريف المرتضى / المدخل

بنیاد پژوهشهای اسلامی
آستان قدس رضوی

الشريف المرتضى

حياته وآثاره

تأليف

عدة من الباحثين

إعداد: مؤسسة تراث الشيعة

المؤتمر الدولي لذكرى ألفية الشريف المرتضى

بسم الله الرحمن الرحيم

الشريف المرتضى

حياته وآثاره

تأليف

عدة من الباحثين

إعداد: مؤسسة تراث الشيعة

مؤلفات الشريف المرتضى / المدخل

عنوان و نام پدیدآور: الشریف المرتضی حیاته و آثاره/ إعداد مؤسسة تراث الشیعه و مرکز المؤتمرات العلمیة والبحوث الحرة التابع لمؤسسة دارالحدیث.
مشخصات نشر: مشهد المقدّسة: الأستانة الرضویّة المقدّسة، مجمع البحوث الإسلامیّة، ۱٤٤۱ق. = ۱۳۹۹.
مشخصات ظاهری: ۷٤۸ ص.
فروست: مؤلفات الشریف المرتضی: المدخل.
شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۰۶-۰۴۴۹-۳.
وضعیت فهرست‌نویسی: فیپا.
یادداشت: عربی.
موضوع: سیّدمرتضی، علي‌بن حسین، ۳۵۵ - ٤۳٦ ق.
موضوع: مجتهدان و علما -- سرگذشتنامه و کتابشناسی.
شناسهٔ افزوده: مؤسسه کتابشناسی شیعه.
شناسهٔ افزوده: بنیاد پژوهشهای اسلامی.
رده‌بندی دیویی: ۲۹۷/۹۹۸.
رده‌بندی کنگره: BP ۵۵/۳.
شمارهٔ کتاب‌شناسی ملّی: ۶۱۶۹۲۰۲.

مرکز همایش‌های علمی و پژوهش‌های آزاد

بنیاد پژوهشهای اسلامی آستان قدس رضوی

المؤتمر الدولي لذكرى ألفيّة الشريف المرتضى ـ مؤلّفات الشريف المرتضى/المدخل

الشريف المرتضى حياته وآثاره

تأليف: عدّة من الباحثين

إعداد: مؤسسة تراث الشيعة

الإخراج الفنّي: نادر برقي

الخطاط: حسن فرزانگان

تصميم الغلاف: نيما نقوي

الطبعة الأولى: ١٤٤١ق/١٣٩٩ش/٤٠٠ نسخة، وزيري/الثمن: ٨٧٣٠٠٠ ريال إيراني
الطباعة: مؤسّسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضويّة المقدّسة

مجمع البحوث الإسلاميّة، ص.ب: ٣٦٦-٩١٧٣٥
هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلاميّة: ٣٢٢٣٠٨٠٣-٠٥١
مؤسسة العلميّة-الثقافيّة في دارالحديث، قم: ص.ب: ٨١٦-٣٧١٨٥
هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلميّة-الثقافيّة في دارالحديث: ٣٧٧٤٠٥٤٥-٠٢٥

www.islamic-rf.ir info@islamic-rf.ir

كلمة النّاشر

عن عبدالسلام بن صالح الهرويّ قال: سَمِعتُ أبا الحسن عليَّ بنَ موسى الرضا عليه السلام يقول:
«رَحِمَ الله عبداً أحيا أمرَنا»، فقلتُ له: و كَيفَ يُحيي أمرَكم؟ قال:
«يَتَعلَّمُ عُلومَنا و يُعلِّمُها النّاسَ، فَإنَّ النّاسَ لَو عَلِمُوا مَحاسِنَ كَلامِنا لَاتَّبعُونا»[1].

نحمد الله العظيم العليم، حمداً لا أمد له ولا حدّ، إذ جعل غاية خلق الإنسان معرفة صفاته، وعبادة ذاته، فقال جلّ و عزّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[2]، ونصلّي على أنبياء الله أجمعين، لاسيّما خاتم الأنبياء والمرسلين محمّد المصطفى صلى الله عليه وآله، إذ مهّدوا الطريق لهذا الهدف السّامي بالتزكية وتعليم الكتاب والحكمة، ونسلّم على الأئمّة المعصومين عليهم السلام، ونخصّ بالسّلام منهم عالم آل محمّد صلى الله عليه وآله، الإمام عليّ بن موسى الرّضا عليه السلام، الكوكب الساطع في سماء المعرفة والعبوديّة، ودليل الخلق إلى صراط العلم والوحدانيّة، ونحيّي العلماء والباحثين الّذين عكفوا على إحياء أمر إمامة المسلمين وولاية أمير المؤمنين من خلال نشر العلوم والمعارف الإسلاميّة على مدى العصور، وأطلعوا النّاس على معالم و عوالم و ثقافة أهل البيت عليهم السلام، و على مكارم أخلاقهم ومحامد صفاتهم و محاسن أفعالهم.

وانطلاقاً من النظرة الحكيمة للفقيد المتولّي لهذه البقعة المباركة، وبتوجيه من سماحته تأسّس مجمع البحوث الإسلاميّة التّابع للعتبة الرّضويّة المقدّسة سنة ١٣٦٣هـ.ش (١٩٨٤م)، و استلهاماً لما كان ينشده قائد الثّورة الإسلاميّة الكبير سماحة الإمام الخمينيّ قدس سره، واستمداداً من الرؤية المستقبليّة المدروسة لخلفه الصّالح، مرشد الثّورة الإسلاميّة سماحة

١ـ عيون أخبار الرّضا عليه السلام ١/ ٣٠٧.

٢ـ الذّاريات: ٥٦.

آيةالله العظمى السيّد الخامنئيّ (مدّظلّه الوارف)، واستجابة للتوجيهات الرشيدة للمتولّي المُبجّل. فقد استأنف المجمع عمله في التّحقيق ونشر العلوم الإسلاميّة والمعارف النّبويّة وسيرة أهل البيت عليهم السلام من أجل تأمين ما يحتاج إليه المجتمع والنّظام الإسلاميّ وجيل الشّباب وزائر والرّحاب الشّريف للإمام الرضا عليه السلام، بعد إيجاد أقسام تحقيقيّة في مختلف الدراسات، والاستفادة من الكوادر الكفوءة من أساتذة الحوزات العلميّة والجامعات الإسلاميّة، فسجّل ـ والحمد لله ـ نجاحاً باهراً في هذا الميدان.

***

يفتخر مجمع البحوث الإسلاميّة التابع للعتبة الرضويّة المقدّسة بإصدار الكتب والمقالات الّتي تمّ تحقيقها وتأليفها بجهود مضنية، لتقديمها إلى «المؤتمر العالميّ لذكرى ألفية الشريف المرتضى»، تنفيذًا لما وافق عليه سماحة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ أحمد مروي ـ سادن العتبة الرضويّة المقدّسة ـ واستمرارًا لما قام به المجمع في نشر العلوم والمعارف الإسلاميّة.

يُعدّ الشريف المرتضى من أبرز الوجوه في تأسيس العلوم الإسلاميّة طوال القرنين الرابع والخامس الهجريّين، في الفترة التي تلي عصر الحضور، أي عصر حياة الأئمّة المعصومين عليهم السلام.

ويُعتبر هذا الإنتاج العلميّ الضخم حصيلة جهود مشكورة لنخبة من الباحثين وأساتذة مركز المؤتمرات العلمية والبحوث الحرّة لمؤسسة دار الحديث، وهذا قسط وافر من التراث الشيعيّ نقدّمه إلى القرّاء الكرام. ولذلك أخذ مجمع البحوث الإسلاميّة على عاتقه أن يقوم بطبع هذه المؤلّفات القيّمة في ما يقارب الستّين مجلّدًا، نرجو أن يكون ما قمنا به من إصدار هذه المجموعة الثمينة ممّا يرضي الإمام عليّ بن موسى الرضا ـ عليه أفضل الثناء والتحيّات ـ وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين.

مجمع البحوث الإسلاميّة
التابع للعتبة الرضويّة المقدّسة

مذكّرة الأمين العلميّ للمؤتمر

بسم الله الرحمٰن الرحيم

أوّلاً: الشريف المرتضى

يعتبر القرن الرابع و الخامس الهجريَّين من أكثر القرون ازدهاراً في تاريخ الشيعة بعد ابتداء عصر الغيبة، و يمكن أن نعدّ من ثمار هذين القرنَين: تأليف و تدوين المجاميع و كتب الحديث الأربعة، و كذلك تأليف و تدوين أُولى المصنّفات المهمّة و البارزة لعلماء الشيعة في مختلف المجالات كالتفسير، و الكلام، و الفقه و أُصوله، فحازت حوزتا قم و بغداد السهم الأوفر في ذلك.

و قد قام خمسةٌ من أبرز علماء الشيعة بتأسيس العلوم الإسلاميّة على أساس مدرسة أهل البيت عليهم السلام، و ذلك في خلال مئتي عام بعد انتهاء عصر حضور الأئمّة عليهم السلام، أي منذ سنة (٢٦٠ هـ) حتّى سنة (٤٦٠ هـ)، فقد دوّنوا جملةً من العلوم الإسلاميّة التي كانت رائجةً في ذلك العصر نحو: التفسير، و الحديث، و الرجال، و الكلام، و الفقه و الأُصول، على أُسس معارف أهل البيت عليهم السلام و مبادئهم، و هم:

١. الشيخ محمّد بن يعقوب الكلينيّ (ت ٣٢٩ هـ).

٢. الشيخ محمّد بن عليّ بن بابويه، المعروف بالصدوق (ت ٣٨١ هـ).

٣. الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان، المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ).

٤. السيّد عليّ بن الحسين الموسويّ، المعروف بالشريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ).

٥. الشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ، المعروف بشيخ الطائفة (ت ٤٦٠ هـ).

فهؤلاء الخمسة الأبرار تناولوا هذه العلوم على اتّجاهين: النقليّ، و النقليّ ـ العقليّ.

و كان منهج الشخصيَّتَين الأُولَيَين ـ و هما الشيخ الكليني و الشيخ الصدوق ـ المنهج النقليّ، أمّا الثلاثة الآخرون، و هم: الشيخ المفيد، و الشريف المرتضى، و الشيخ الطوسيّ، فقد اتّخذوا المنهج العقليّ ـ النقليّ في التأليف في هذه العلوم.

و كان أبوالقاسم عليّ بن الحسين بن موسى، الملقّب بـ: «علم الهدى» و المعروف بالسيّد و الشريف المرتضى رابع هذه النجوم اللامعة، ولد في أُسرةٍ علميّة ذات مكانة اجتماعيّة مرموقة، و هو شخصيّة ذات وجوه: فهو من جهةٍ أحد العلماء الأفذاذ في علوم التفسير و

الكلام و الفقه و الأُصول، و من جهة أُخرى من الوجوه السياسيّة و الاجتماعيّة، فقد تقلّد مناصب حكوميّة عديدة و لسنوات طويلة كنقابة الأشراف الطالبيّين و إمارة الحاجّ، و من جهةٍ ثالثة أديبٌ لامع صاحب ذوقٍ رفيع و إحساسٍ مرهف.

و يمكن أن نعدّ من خصائص الشريف المرتضى:

١. تأليف المصنّف الخالد في علم أُصول الفقه الذي يعدّ منطق الفقه و الحقوق، و هو كتاب الذريعة إلى أُصول الشريعة.

٢. العقلانيّة و مواجهة أهل الحديث و التيّارات الأخباريّة و نقدهم.

٣. المعايشة الحسنة مع أتباع المذاهب الإسلاميّة الأُخرى، خاصّة مع علمائهم.

٤. من أعلام الشعراء و الأُدباء، فقد كان ديوانه و رسائله الأدبيّة موضع اهتمام أُدباء العرب و الإسلام.

٥. الجامعيّة في العلوم الإسلاميّة التي كانت رائجةً آنذاك، كالفقه و الأُصول و الكلام و التفسير و الحديث.

٦. الاهتمام بالفقه المقارن، فقد ألّف كتاب الانتصار الذي يعدّ من أوّل المصنّفات في هذا المجال.

٧. الاهتمام بالمسائل الاجتماعيّة: كنقابة الأشراف الطالبيّين، و رئاسة ديوان المظالم، و حلّ النزاعات و المشاغبات و الخلافات السياسيّة و المذهبيّة.

ثانياً: مؤتمر الشريف المرتضى

صادفت سنة (١٤٣٦ هـ) [= المساوقة لسنة ١٣٩٣ش، و عام ٢٠١٤م] مرور ألف عامٍ على وفاة الشريف المرتضى علم الهدى. و لذلك فقد أعلنت عتبة السيّد عبد العظيم الحسني عليه السلام و مؤسّسة دار الحديث العلميّة و الثقافيّة حين إقامة المؤتمر العالمي لتكريم ثقة الإسلام الكليني في سنة ١٤٣٠ هـ عن فكرة المؤتمر العالمي للشريف المرتضى رحمه الله.

و منذ عام ١٤٣٣ هـ أُقيمت عدّة ندوات حول كيفيّة إقامة هذا المؤتمر، و استشرنا خبراء من مؤسّسات حوزويّة و جامعيّة و مراكز علميّة و ثقافيّة مختلفة، إلّا أنّ إقامة مؤتمر الشيخ عبد الجليل الرازي القزويني في سنة ١٤٣٣ هـ، و حفل تكريم آية الله الميرزا عليّ المشكينيّ في سنة ١٤٣٥ هـ و عدّة أُمور لا إراديّة أُخرى حالت دون القيام بمؤتمر الشريف المرتضى رحمه الله، إلّا أنّ العمل شرع ـ و لله الحمد ـ بكلّ عزمٍ و جدّية من ابتداء فصل الصيف من سنة ١٤٣٥ هـ.

و كانت الأعمال التي تبنّتها الأمانة العلميّة للمؤتمر عبارة عن الأُمور التالية:

الـف. تحقيـق جميـع تـراث الشـريف المرتـضى، و نشـره في مجموعـة واحـدة تحـت عنـوان: مؤلّفـات الشـريف المرتـضى.

ب. تأليـف و نشـر دراسـات و مقـالات و بحـوث حـول تحليـل شـخصيّة الشـريف المرتـضى و تراثـه و أفـكاره، تطبع تحـت عنـوان: «دراسـات حـول الشـريف المرتـضى» (پژوهش‌نامـۀ سـيّدِ مرتـضى)، و هـي تشـتمل عـلى العناويـن التاليـة:

١. ترتيـب ديـوان الشـريف المرتـضى (إعـادة نشـر عمـل المرحـوم رشـيد الصفّـار في ترتيـب الديـوان) / مجلّـدان.

٢. شرح الأخبار الكلاميّة المستخرج من تراث الشريف المرتضى / مجلّدان.

٣. مجموعة المقالات العربيّة / ٤ مجلّدات.

٤. التعريـف بالشـريف المرتـضى (مختـارات مـن المقـالات العربيـة المنشـورة سـابقاً) / مجلّـد واحـد.

٥. مجموعه مقالات فارسى (مجموعة المقالات الفارسيّة) / ٦ مجلّدات.

٦. شـناخت‌نامۀ سـيّد مرتـضى (برگزيـده‌اى از مقـالات منتشـر شـدۀ فـارسى) (مختـارات مـن المقـالات الفارسـية المنشـورة سـابقاً حـول الشـريف المرتـضى) / مجلّـد واحـد.

٧. پايان‌نامه‌هـاى مرتبـط بـا سـيّد مرتـضى در يـک نـگاه (الرسـالات و الأُطروحـات الجامعيّـة حـول الشـريف المرتـضى في نظرة عابـرة) / مجلّدان.

٨. چكيـدۀ مقـالات بـه سـه زبـان: فـارسى، عـربى و انگليـسى (ملخّـص المقـالات بثـلاث لغـات: الفارسـيّة و العربيّـة و الإنجليزيّـة) / مجلّـد واحـد.

ج. القيـام بأعمـال ثقافيّـة في سـبيل تكـريم الشـريف المرتـضى، نحـو نشـر الطابـع التـذكاري لألفيّة الشريف المرتضى، و تسجيل اسمه في ضمن الشخصيّات الثقافيّة في منظّمة اليونسكو العالميّة.

د. طباعة نشرات إعلامية و تأسيس الموقع الإلكتروني لنشر أخبار المؤتمر.

هـ. إعـداد و تهيئـة قـرص ليـزري يحتـوي عـلى مكتبـة الشـريف المرتـضى و تراثـه المطبـوع مـن أعمـال المؤتمـر و المخطـوط و الكتـب المصنّفـة حولـه.

ثالثاً: مراحل تحقيق تراث الشريف المرتضى

لقد قامت الأمانة العلميّة بالخطوات التالية في سبيل تحقيق تراث الشريف المرتضى:

المرحلة الأُولى: جمع و توفير ما طبع من تراث الشريف المرتضى، ففي المرحلة الأُولى جمعنا كلّ الطبعات السابقة لمصنّفات الشريف المرتضى، و حاز كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمّة على المرتبة الأُولى، فقد طبع ما يقارب من عشر طبعات مختلفة، من طباعة حجريّة و حروفيّة و تحقيقيّة، إلّا أنّ أغلب مصنّفات الشريف المرتضى لم تطبع أكثر من مرّةٍ واحدة. و إليك الفهرس الذي يحتوي على التعريف بطبعات الكتب:

١. الأمالي	١. طهران: طبعة حجريّة، دار طباعة الحاجي عبد المحمّد، ١٢٧٢هـ، كتبت من نسخة الميرزا فرهاد المصحّحة. ٢. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٥، صحّحها و علّق عليها: محمّد بدر الدين النعساني الحلبي، ٤ مجلّدات في مجلّدين. ٣. النجف الأشرف: ١٣٥٥ هـ، تحقيق: محمّدحسن الجواهري. ٤. القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٣ هـ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مجلّدان.
٢. الصرفة	مشهد: مركز الأبحاث و الدراسات الإسلاميّة التابع للآستانة الرضويّة المقدّسة، ١٤٢٤ هـ / ١٣٨٧ هـ. ش، ٣٤٤ص، إعداد: محمّدرضا الأنصاري.
٣. رسائل الشريف المرتضى (تحتوي على ٦١ رسالة)	قم المقدّسة: دار القرآن الكريم، إعداد: السيّد مهدي الرجائي و السيّد أحمد الحسيني، سنة ١٤٠٥ ـ ١٤١٠ هـ.
٤. الملخّص في أُصول الدين	طهران: مركز النشر الجامعي و مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، ١٣٨١ش، ٤٧٩ص، إعداد: محمّدرضا الأنصاري.
٥. الذخيرة في علم الكلام	قم المقدّسة: جماعة المدرّسين التابعة للحوزة العلميّة بقم، مكتب النشر الإسلامي، ١٤١١ هـ / ١٣٧٠ش، ٦٤٤ص، إعداد: السيّد أحمد الحسيني.
٦. تنزيه الأنبياء و الأئمّة	١. تبريز: طبعة حجريّة، دار طباعة الحاجي إبراهيم، ١٢٩٠هـ، بخط عبد الرحيم بن محمّد تقي التبريزي، ١٨٩صفحة. ٢. النجف الأشرف: ١٣٥٢ هـ، ١٨٥ص. ٣. قم المقدّسة: منشورات الشريف الرضي، ١٣٧٩ش، ٢٤٠ص. ٤. بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٩ هـ، ٢٤٠ص.

	٥. طهران: مكتبة الصدوق، مدرسة الشهيد المطهري، ١٤٢٢ هـ / ١٣٧٩ش، ٢٨٣ص، تحقيق وتعليق: فاطمة قاضي شعار، إشراف: علي أكبر الغفّاري. ٦. قم المقدّسة: بوستان كتاب، ١٣٨٠ش، ٣١٢ص، تحقيق: فارس حسّون كريم. ٧. بيروت: منشورات الأعلمي، ١٤٢٩ هـ، ٢٣٠ص. ٨. قم المقدّسة: المكتبة الحيدريّة، ١٤٣١هـ ٢٦٠ص، تحقيق: محمّدصادق الكتبي.
٧. الشافي في الإمامة	١. طهران: طبعة حجريّة، ١٣٠١ هـ، ٤٧٩ص، باهتمام الميرأبو القاسم بن محمّدصادق الخوانساري، طبع معه تلخيص الشافي للشيخ الطوسي. ٢. طهران: مؤسّسة الصادق عليه السلام، ١٤١٠هـ، ٤ أجزاء، ١٤٢٦هـ في مجلّدين، تحقيق: السّيد عبد الزهراء الحسينيّ الخطيب.
٨. المقنع في الغيبة (مع التكملة)	١. قم المقدّسة: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٦هـ ٩٥ ص، تحقيق: السيّد محمّدعلي الحكيم. ٢. بيروت: دار إحياء التراث العربي، غير مؤرّخة.
٩. الفصول المختارة من العيون و المحاسن	١. قم المقدّسة: مكتبة الداوري، ١٣٩٦ هـ، ٢٩٦ص. ٢. النجف الأشرف: المطبعة الحيدريّة، جزءان في مجلّد واحد، غير مؤرّخة. ٣. قم المقدّسة: المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، ١٣٧١ش، ٣٤٨ص.
١٠. جُمل العلم و العمل	١. النجف الأشرف: مطبعة النعمان، ١٣٧٨هـ، ١٣٤ص، تحقيق: رشيد الصفّار. ٢. النجف الأشرف: مطبعة الآداب، ١٣٨٧ هـ، ١٣٥ص، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني. ٣. الكاظميّة المقدّسة: مكتبة الشريف المرتضى، ١٣٨٧هـ، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني. ٤. قم المقدّسة: دار القرآن الكريم، مدرسة آية الله الگلپايگاني، في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ١٤٠٥ ـ ١٤١٠، ج٣، ص ٧ ـ ٨١.
١١. شرح جُمل العلم و العمل	١. قم المقدّسة: دار الأسوة للطباعة و النشر، صحّحه و علّق عليه: يعقوب الجعفري المراغي، ١٤١٤ هـ، ٢٧٩ص.

١٢. الذريعة إلى أُصول الشريعة	١. طهران: جامعة طهران،١٣٤٦، ٢ج، تحقيق و تقديم: أبي القاسم گرجي. ٢. قم المقدّسة: مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤٢٩ هـ، تقديم: الشيخ جعفر السبحاني.
١٣. الانتصار	١. طهران: طبعة حجريّة، ١٢٧٦هـ، تصحيح: محمّدعلي بن محمّدرضا، في ضمن الجوامع الفقهيّة. ٢. طهران: طبعة حجريّة، ١٣١٥ هـ، تصحيح: الميرزا شكر الله الخراساني. ٣. النجف الأشرف: المطبعة الحيدريّة، ١٣٩١ هـ، ٣٢٠ص. ٤. بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٥ هـ، ٣٢٠، تقديم: السيّد حسن الخِرسان. ٥. قم المقدّسة: جماعة المدرّسين، مكتب النشر الإسلامي، ١٤١٥هـ / ١٣٧٣ش، ٦٦٣ص.
١٤. الناصريات	١. طهران: طبعة حجرية، ١٢٤٦ هـ، باهتمام محمّدعلي بن محمّدرضا، في ضمن الجوامع الفقهيّة. ٢. قم المقدّسة: مركز البحوث و الدراسات العلميّة في المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ١٤١٧ هـ، ٥١٦ص.
١٥. طيف الخيال	١. مصر: ١٣٧٤ هـ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي، تحقيق: محمّد سيّد گيلاني، ١٢٣ص. ٢. القاهرة: وزارة الثقافة، ١٣٨١ هـ، ٣٣٥ص، تحقيق: حسن كامل الصيرفي. ٣. المدينة المنوّرة: دار التربية، محمّدحسن أبوناجي، غير مؤرّخة، ١٨٢ص.
١٦. الشهاب في الشيب و الشباب	١. القسطنطنيّة: مطبعة الجوائب، ١٣٠٢ هـ، ٩٩ص. ٢. بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٢م، ٢٢٣ص. ٣. قم المقدّسة: دار القرآن الكريم، مدرسة آية الله الگلپايگاني، ١٤١٠ هـ، ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ١٤١ ـ ٢٧٥. ٤. قم المقدّسة: مجمع الذخائر الإسلاميّة، ١٤٢٥هـ/١٣٨٢ش، ١٣٥ص، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني. ٥. سوريا: تحقيق: الدكتور وليد السراقبي، منشورات الهيئة العامّة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٨م.
١٧. شرح القصيدة المذهّبة	١. بومباي: مطبعة الصفدري، ١٢٩٧ هـ، إعداد حبيب محمّد قاهري، ٨٠ ص.

٢. القاهرة: المطبعة العباسية، ١٣١٣ هـ، ٥٤ + ١٤ص.

١٨. ديوان الشريف المرتضى[١]
١. القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة، ١٩٥٨م، تحقيق: رشيد الصفّار، راجعه و ترجم أعيانه: مصطفى جواد، قدم له: الشيخ محمّد رضا الشبيبي، ٢ج.
٢. بيروت: المؤسّسة الإسلاميّة للنشر (الهدى)، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م، تحقيق: رشيد الصفّار، ٢ج.
٣. بيروت: دار الجيل، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م، محمّد التونجي.
٤. بيروت: دار البلاغة، ١٤١٨ هـ، تحقيق: رشيد الصفّار، ٢ج.

و لا يخفى أنّه طبع في سنة ٢٠١٢م/ ١٤٣٣ هـ، مجموعة مصنّفات الشريف المرتضى بالأُفسِت عن الطبعات السابقة من دون تحقيقٍ جديد في بيروت تحت عنوان: موسوعة الشريف المرتضى.

المرحلة الثانية: تقييم الطبعات: بعد توفير جميع الطبعات قمنا بدراستها و تقييمها ضمن ثلاثة محاور عامّة، و هي: المخطوطات التي اعتمدت عليها الطبعات، نواقصها و محاسنها، و كانت نتائج التقييم كالتالي:

أوّلاً: أغلب مصنّفات الشريف المرتضى لم تَحظَ بالتحقيق العلميّ الصحيح، و هي تواجه نواقص واضحة مهمّة من حيث المحتوى و الصورة.

ثانياً: إنّ الطبعات السابقة اعتمدت على مخطوطات لم تكن هي الأقدم و الأهم، و أُغفلت المخطوطات القديمة و المصحّحة و النفيسة، و نستثني من ذلك بعض المصنّفات حيث طبعت بتحقيقٍ لائق (نحو: الأمالي بتحقيق الأُستاذ محمّد أبو الفضل إبراهيم، طيف الخيال بتحقيق حسن كامل الصيرفي، الناصريات بتحقيق المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلاميّة، و الانتصار بتحقيق جماعة المدرّسين) مع ذلك فهي بحاجة إلى تحقيقٍ جديد، مع العثور على مخطوطات جديدة و نواقص أُخرى و أُمور مهمّة أغفلت في التحقيق، مضافاً إلى توحيد المنهج في تحقيق المصنّفات كلّها.

المرحلة الثالثة: البحث عن المخطوطات: بعد البحث الدقيق في فهارس المخطوطات من مختلف المكتبات في إيران و غيرها من الدول، أعددنا فهرساً كاملاً لجميع مخطوطات

---

١. ينبغي الالتفات إلى أنّ هذا العمل يُطبع بعنوان ترتيب ديوان الشريف المرتضى ضمن دراسات حول الشريف المرتضى، لكن أصل الديوان يطبع لأوّل مرّة مستنداً إلى جميع نسخه و مخطوطاته المتوفّرة في ضمن مؤلّفات الشريف المرتضى.

تراث الشريف المرتضى، و بعد ترتيبها حسب الأهمّية و الأولويّة انتخبنا لكلّ عنوانٍ عشرين مخطوطة على أكثر التقادير، حتّى يتمّ اختيار أجود النسخ للتحقيق. و قد جُمعت المخطوطات من أكثر مكتبات إيران، و ثمّ تليها مكتبات العراق، و تركيا، و ألمانيا، و إسبانيا، و أمريكا، و روسية، و مصر، و إيرلندا.

و إنّ أقدم النسخ تتعلّق حسب الترتيب بالكتب التالية: الذخيرة (سنة ٤٧٢هـ)، الصرفة (سنة ٤٧٨ هـ)، الأمالي (سنة ٤٨٢ هـ)، الذريعة (القرن السادس)، الانتصار (سنة ٥٩١ و ٥٩٦ هـ)، تنزية الأنبياء و الأئمّة (القرن السادس)، طيف الخيال (٥٩١ هـ).

و إنّ المصنّفات التي حازت على أكبر عدد من المخطوطات هي: الأمالي (١٣٠ نسخة)، تنزيه الأنبياء (١٠٧ نسخة)، الانتصار (١٠٠ نسخة)، الشافي (٨١ نسخة)، الفصول المختارة (٧٥ نسخة)، الذريعة (٤٦ نسخة).

و في المجموع فقد اعتمدنا على ٦٠٠ مخطوطة في تحقيق تراث الشريف المرتضى، و للتوضيح نورد فهرس الكتب و عدد المخطوطات التي اعتمدت عليها في تحقيقها:

١. الأمالي: ١٢ مخطوطة (الطبعة السابقة على خمس مخطوطات).

٢. الصرفة: مخطوطة فريدة (الطبعة السابقة على مخطوطة واحدة).

٣. رسائل الشريف المرتضى[1] (٦١ رسالة): كلّ رسالة على معدّل ٨ مخطوطات ممّا يساوي

---

١. تشتمل بمجلّداتها الأربعة في الطبعة السابقة على الرسائل التالية:
المجموعة الأُولى ٨ رسائل:
١. جواب المسائل التبّانيّات؛ ٢. جواب المسائل الرازيّة؛ ٣. جواب المسائل الطبريّة؛ ٤. جواب المسائل الموصليّات الثانية؛ ٥. جواب المسائل الموصليّات الثالثة؛ ٦. جواب المسائل المَيافَارقيّات؛ ٧. جواب المسائل الطرابلسيّات الثانية؛ ٨. جواب المسائل الطرابلسيّات الثالثة.
المجموعة الثانية (٢١ رسالة):
١. مسألة في المنامات؛ ٢. الردّ على أصحاب العدد؛ ٣. حكم الباء في آية ﴿وَامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم﴾؛ ٤. مسألة في وجه التكرار في الآيتين؛ ٥. مسألة في الاستثناء؛ ٦. وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار؛ ٧. العمل مع السلطان؛ ٨. نفي الحكم بعدم الدليل عليه؛ ٩. شرح الخطبة الشقشقيّة؛ ١٠. مناظرة الخصوم و كيفيّة الاستدلال عليهم؛ ١١. أحكام أهل الآخرة؛ ١٢. مسألة في توارد الأدلّة؛ ١٣. تفضيل الأنبياء على الملائكة؛ ١٤. المنع عن تفضيل الملائكة على الأنبياء؛ ١٥. إنقاذ البشر من الجبر و القدر؛ ١٦. الرسالة الباهرة في العترة الطاهرة؛ ١٧. الحدود و الحقائق؛ ١٨. رسالة في غيبة الحجّة؛ ١٩. مسألة في الردّ على المنجّمين؛ ٢٠. جوابات المسائل الرسيّة الأُولى؛ ٢١. جوابات المسائل الرسيّة الثانية.
المجموعة الثالثة (٢٣ رسالة):

٤٨٠ مخطوطة (الطبعة السابقة على مخطوطة أو مخطوطتين).

٤. جمل العلم و العمل: ٧ مخطوطات (الطبعة السابقة على مخطوطة واحدة).

٥. شرح جمل العلم و العمل: ٤ مخطوطات (الطبعة السابقة على ثلاث مخطوطات).

٦. الملخّص في أُصول الدين: مخطوطة فريدة (الطبعة السابقة على مخطوطة).

٧. الذخيرة في علم الكلام: ٤ مخطوطات (الطبعة السابقة على مخطوطتين).

٨. تنزية الأنبياء و الأئمّة: ٩ مخطوطات (في الطبعة السابقة على ٥ مخطوطات).

٩. الشافي في الإمامة: ١٠ مخطوطات (الطبعة السابقة المجلّدات الثلاثة الأُولى على مخطوطةٌ و المجلّد الرابع على ٤ مخطوطات).

١٠. المقنع في الغيبة (مع تكملته): ٨ مخطوطات (الطبعة السابقة على مخطوطة واحدة).

١١. الفصول المختارة: ٦ مخطوطات (الطبعة السابقة على مخطوطتين).

١٢. الطرابلسيّات: ١٠ مخطوطات (الطبعة السابقة على ٤ مخطوطات).

١٣. الذريعة: ٨ مخطوطات (الطبعة السابقة على ٤ مخطوطات).

١٤. الانتصار: ٦ مخطوطات (الطبعة السابقة على ٤ مخطوطات).

١٥. الناصريّات: ٧ مخطوطات (الطبعة السابقة على مخطوطتين).

١٦. طيف الخيال: مخطوطة فريدة (الطبعة السابقة على مخطوطة).

١٧. الشهاب في الشيب و الشباب: مخطوطتان (الطبعة السابقة على مخطوطة).

---

١. جُمل العلم و العمل؛ ٢. أجوبة المسائل القرآنيّة؛ ٣. أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث و غيره؛ ٤. مسألة فيمن يتولّى غُسل الإمام؛ ٥. عدم وجوب غَسل الرجلَين في الطهارة؛ ٦. مسألة في الحسن و القبح العقلي؛ ٧. مسألة في المسح على الخفّين؛ ٨. مسألة في خلق الأعمال؛ ٩. مسألة في الإجماع؛ ١٠. علّة خذلان أهل البيت عليهم السلام؛ ١١. أقاويل العرب في الجاهليّة؛ ١٢. قول النبيّ صلى الله عليه و آله: «نيّة المؤمن خيرٌ من عمله»؛ ١٣. علّة مبايعة علي عليه السلام؛ ١٤. الجواب عن الشبهات في خبر الغدير؛ ١٥. مسألة في إرث الأولاد؛ ١٦. عدم تخطئة العامل بخبر الواحد؛ ١٧. مسألة في استلام الحجر؛ ١٨. مسألة في نفي الرؤية؛ ١٩. تفسير الآيات المتشابهة من القرآن؛ ٢٠. إبطال العمل بأخبار الآحاد؛ ٢١. علّة امتناع عليّ عن محاربة الغاصبين؛ ٢٢. مسألة في العصمة؛ ٢٣. الاعتراض على من يثبت حدود الأجسام.

المجموعة الرابعة (٩ رسائل):

١. جوابات المسائل المصريّات؛ ٢. جوابات المسائل الواسطيّات؛ ٣. المسائل الرمليّة؛ ٤. شرح القصيدة المذهبة؛ ٥. الشهاب في الشيب و الشباب؛ ٦. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام؛ ٧. مسألة في نكاح المتعة؛ ٨. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض؛ ٩. مسائل شتّى.

١٨. شرح القصيدة المذهّبة: ٥ مخطوطات (الطبعة السابقة على مخطوطة).

١٩. ديوان الشريف المرتضى: ١٦ مخطوطة (يطبع لأوّل مرّة).

المرحلة الرابعة: اختيار المحقّقين: تمتاز مصنّفات الشريف المرتضى بخصلَتَين ممّا جعلتنا نواجه صعوبات في اختيار المحقّقين، و هما: مواضيع المصنّفات، و لغة الشريف المرتضى في مصنّفاته، فمع كون أكثر مصنّفات الشريف المرتضى في مجال الكلام و الأدب، و أنّ لغة الشريف المرتضى لغةٌ أدبيّةٌ صعبة، يندر وجود المحقّقين ممّن يتمكّن من فهم النصّ الكلامي خاصّة الكلام القديم، أو يتمكّن من فهم أدب الشريف المرتضى و لغته الصعبة. و لذلك تمّ اختيار المحقّقين على دقّة و بطء حتّى تمّ تغيير المحقّقين أكثر من مرّة، إلى أن تمّ العمل ـ بحمد الله ـ على خير ما يرام.

رابعاً: مراحل أعمال التحقيق

بعد التعرّف على المخطوطات، و ترتيبها حسب الأولويّة، و الاطّلاع على أهمّها، و تحديد المخطوطات، اتّخذنا الخطوات التالية في تحقيق مصنّفات الشريف المرتضى:

١. مقابلة المخطوطات: و في هذه المرحلة قابلنا المصنّفات على ٥ مخطوطات على أقل التقادير و ١٢ مخطوطة على أكثرها، في فرض وجود النسخة و إمكانيّة الوصول إليها.

٢. تخريج الآيات و الروايات و الأقوال و الآثار و... ما استلزم ذلك.

٣. تفسير الكلمات و اللغات المشكلة و الغريبة و توضيح الأعلام و الأماكن و المذاهب و القبائل و الكتب و... و ما ينبغي توضيحه.

٤. إدراج التوضيحات اللازمة: ففي موارد الإبهام والإجمال ممّا لم يرتفع إجماله وإبهامه بعلائم الترقيم ووضع الحركات الضروريّة أوضحنا مراد المصنّف في الهامش على نحو الاختصار.

٥. ضبط النصّ استناداً إلى ما ورد في المخطوطات، و ذكر موارد الاختلاف في النسخ ممّا تحتمل الصحّة في الهامش.

٦. تنزيل الهوامش: و في هذه المرحلة قمنا بتنسيق الهوامش و توحيد المنهج فيها، و تمّ تنظيمها و إصلاحها.

٧. وضع علائم الترقيم و ضبط النصّ و تقويمه.

٨. وضع الحركات و إعراب الكلمات بنحو متوسّطٍ لتسهيل فهم المطالب.

٩. وضع عناوين البحوث و المطالب.

١٠. المراجعة العلميّة للكتاب.

١١. تدوين مقدّمة التحقيق التي تشتمل على التعريف بالكتاب و مخطوطاته و كيفيّة تحقيقه.

١٢. تنضيد الكتاب و مقابلة التنضيد و إخراج الكتاب فنّيّاً.

١٣. المراجعة الفنّيّة و تدقيق المراحل السابقة.

١٤. إعداد الفهارس الفنّيّة.

١٥. إعداد الفهرس الموضوعي للكتاب.

خامساً: تحقيق العناوين و التنظيم الموضوعي للمصنّفات في «مؤلّفات الشريف المرتضى»

لقد طبع من تراث الشريف المرتضى ما يقرب من ٧٥ مصنّفاً من كتاب و رسالة، و قد ذكرت فيما مضى، ولكن توجد في عناوينها و أسمائها مشاكل مهمّة نحو:

١. التكرار و التداخل بين الرسائل.

٢. طباعة المصنّف تارةً ضمن مجموعة و أُخرى مستقلّاً، نحو: الطرابلسيّات، و الشهاب في الشيب و الشباب.

٣. فقدان التنظيم و الترتيب الموضوعي.

٤. عدم فرز الرسائل المنسوبة إليه خطأً، و المشكوكة الانتساب.

٥. الاشتباه في اسم الكتاب أو الرسالة، بما أنّ العنوان المنتخب للرسالة لا يرتبط مع موضوعها.

و روعيت الملاكات التالية في تنظيم مصنّفات الشريف المرتضى و تنسيقها مع تشتّتها و نواقصها في ترتيب موسوعة الشريف المرتضى:

١. التنظيم الموضوعي للمصنّفات.

٢. حذف الرسائل و المصنّفات التي ليست للشريف المرتضى و طبعت باسمه أو نسبت له خطأً.

٣. إفراز الرسائل المشكوكة الانتساب من سائر المصنّفات.

٤. حذف موارد التكرار و التداخل.

و على هذا الأساس تمّ تنظيم المؤلّفات بهذا الترتيب:

• حياة الشريف المرتضى
١. الأمالي (غرر الفوائد و درر القلائد)
٢. الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)
٣. جُمَل العلم و العمل و شرح جُمَل العلم
٤. الملخّص في أُصول الدين
٥. الذخيرة في علم الكلام
٦. تنزيه الأنبياء و الأئمّة
٧. الشافي في الإمامة
٨. المقنع في الغيبة و ملحقاته
٩. الفصول المختارة من العيون و المحاسن و الحكايات
١٠. الطرابلسيّات (الأُولى و الثانية و الثالثة)
١١. الذريعة إلى أُصول الشريعة
١٢. الانتصار لما انفردت به الإماميّة
١٣. المسائل الناصريّات (و هي المسائل الطبرية)
١٤. طيف الخيال
١٥. الشهاب في الشيب و الشباب
١٦. شرح القصيدة المذهّبة
١٧. ديوان الشريف المرتضى
١٨. الرسائل و المسائل
١٩. المتبقّي من التراث المفقود للشريف المرتضى
٢٠. الفهارس العامّة

سادساً: ملاحظات حول تراث الشريف المرتضى[1]

١. ديوان الشريف المرتضى على أساس ترتيب السيّد المرتضى، يُطبع لأوّل مرّة حسب ترتيب الشريف المرتضى و على أساس ١٥ مخطوطة.

٢. الطبعة السابقة للديوان بتحقيق الأُستاذ رشيد الصفّار عبارةٌ عن جمع شعره و ترتيبه حسب حروف الهجاء، و سوف تطبع ضمن أعمال المؤتمر.

٣. الطرابلسيّات الثانية و الثالثة طبعت سابقاً في ضمن «رسائل الشريف المرتضى»، و لكن الطرابلسيات الأُولى عثر عليها في السنوات الأخيرة، و هي تطبع لأوّل مرّة، و لمّا كان حجم هذه الرسائل الثلاث يبلغ كتاباً لذلك سوف يطبع مستقلاً.

٤. رسالة المحكم و المتشابه لم تنشر لأنّها ليست من مصنّفات الشريف المرتضى قطعاً.

٥. رسائل الشريف المرتضى المقطوعة الصحّة تنشر على الترتيب الموضوعي في الموسوعة.

---

١. يأتي تفصيل الكلام عن هذه الرسائل و ترتيبها و ما حذف منها و ما يطبع لأوّل مرّة فيها في مقدّمة تحقيق الرسائل و المسائل

٦. مصنّفات الشريف المرتضى المفقودة، ممّا ورد نصوص منها في سائر المصنّفات، تجمع نصوصها في مجلّدٍ واحدٍ باسم «المتبقّي من التراث المفقود». وهي تشتمل على العناوين التالية:

١. المسائل المحمديّات الأُولى
٢. المسائل المحمديّات الثانية
٣. مسائل الخلاف
٤. المصباح في الفقه
٥. شرح الرسالة
٦. الفقه الملكي
٧. المسائل الصيداويّات
٨. المسائل الرمليّات
٩. كتاب إلى الكراجكي
١٠. خطبة لفاطمة الزهراء
١١. المسائل الدمشقيّات أو الناصريّات
١٢. المسائل الموصليّات الأُولى
١٣. الوعيد
١٤. المسائل الماطيريّات
١٥. مسألة في علم النجوم
١٦. الإجازات
١٧. فتاوى المرتضى

سابعاً: المراكز والجهات المساهمة في المؤتمر

١. العتبة الحسينيّة المقدّسة.
٢. العتبة الكاظميّة المقدّسة.
٣. العتبة الرضويّة المقدّسة.
٤. عتبة السيّد عبدالعظيم الحسني عليه السلام.
٥. مؤسّسة دار الحديث العلميّة ـ الثقافيّة.
٦. مجمع البحوث الإسلاميّة التابع للعتبة الرضويّة المقدّسة.
٧. مؤسّسة وارث الأنبياء للدراسات التخصّصيّة في النهضة الحسينيّة.
٨. معاونيّة التحقيق في مركز مديريّة الحوزات العلميّة.
٩. جامعة المصطفى العالميّة.
١٠. مركز الأبحاث و العلوم الإسلاميّة.
١١. جامعة الأديان و المذاهب.
١٢. مركز البحوث الكمبيوتريّة للعلوم الإسلاميّة (نور).
١٣. منظّمة الثقافة و العلاقات الإسلاميّة.
١٤. المكتبات التخصّصيّة التابعة لمكتب آية الله العظمى السيّد السيستاني.

١٥. اللجنة الوطنيّة لمنظّمة اليونسكو - إيران.
١٦. المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام.
١٧. مجمع التقريب بين المذاهب الإسلاميّة.
١٨. مجمع الذخائر الإسلاميّة.
١٩. مجمع نشر الآثار العلميّة و تكريم المفاخر الثقافيّة.
٢٠. مؤسّسة تراث الشيعة.
٢١. دار التراث، النجف الأشرف.

ثامناً: الأمانة العامّة و الأمانة العلميّة للمؤتمر

الف) أعضاء الأمانة العامّة للمؤتمر (حسب ترتيب الحروف) و هي تتشكّل من رؤساء المراكز العلميّة المساهمة في المؤتمر:

١. آية الله الشيخ رضا الأُستادي.
٢. آية الله الشيخ محسن الأراكي.
٣. آية الله الشيخ علي رضا الأعرافي.
٤. آية الله الشيخ محمّد المحمّدي الريشهري.
٥. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ عباس علي الأختري.
٦. حجّة الإسلام والمسلمين السيّد صادق الإشكوري.
٧. حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ حميد الشهرياري.
٨. حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ محسن القمّي.
٩. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ عبدالمهدي الكربلائي.
١٠. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ رضا المختاري.
١١. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ أحمد المروي.
١٢. حجّة الإسلام و المسلمين السيّد حسن الموسوي البروجردي.
١٣. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ مهدي المهريزي.
١٤. حجّة الإسلام و المسلمين السيّد أبو الحسن النوّاب.
١٥. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ أحمد الواعظي.
١٦. الدكتور أبوذر إبراهيمي تركمان.
١٧. الدكتور جمال الدبّاغ.

١٨. الدكتور سعدالله القيداري.

١٩. الدكتور مهدي المحقّق.

٢٠. الأُستاذ السيّد جعفر الموسوي.

ب) أعضاء الأمانة العلميّة للمؤتمر: و هي تتألف من رئيس المؤتمر و أعضاء الأمانة العلميّة، و هم (حسب ترتيب الحروف):

١. آية الله الشيخ رضا الأُستادي.

٢. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ رافد التميمي.

٣. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ رسول جعفريان.

٤. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ محمّد الحسّون.

٥. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ محمّدحسين الدرايتي.

٦. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ محمّدتقي السبحاني.

٧. حجّة الإسلام و المسلمين السيّد محمّدكاظم الطباطبائي.

٨. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ رضا المختاري.

٩. حجّة الإسلام و المسلمين السيّد محمود مرويان الحسيني.

١٠. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ محمّدمهدي المعراجي.

١١. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ محمّدعلي مهدوي راد.

١٢. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ مهدي المهريزي.

تاسعاً: مشاركة العتبة الرضويّة المقدّسة

لمّا كان مجموع مصنّفات الشريف المرتضى و أعمال المؤتمر يبلغ ستّين مجلّداً، و كانت تواجهنا صعوبات طباعة هذه المجموعة من حيث الأُمور الفنّيّة و الماليّة؛ أوكلنا هذه المهمّة إلى العتبة الرضويّة المقدّسة، و قد تقبّلها برحابة صدر متولّيها حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ أحمد المروي.

عاشراً: شكرٌ و تقدير

لم تكن الأعمال العلميّة الضخمة كتحقيق مصنّفات الشريف المرتضى في حوالي أربعين مجلّداً، و أعمال المؤتمر في أكثر من عشرين جزءاً تثمر لولا تكاتف الجهود المضنية ليتمّ العمل على أحسن ما يرام، لذا ينبغي أن أتقدّم بالشكر الجزيل و الثناء الجميل إلى الذين كان هم

دور و تأثير في تحقيق هذا الغرض السامي، و منهم:

١. قائد الثورة الإسلاميّة آية الله العظمى السيّد علي الحسيني الخامنئي ـ دام ظلّه ـ لتشجيعه على إقامة المؤتمر مادّياً و معنوياً.

٢. متولّي عتبة السيّد عبد العظيم الحسني عليه السلام و رئيس و مؤسّس مؤسّسة دار الحديث العلميّة ـ الثقافيّة آية الله الشيخ محمّد المحمّدي الريشهري؛ حيث تبنّى هذا المشروع العظيم.

٣. متولّي العتبة الرضويّة المقدّسة حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ أحمد المروي لتقبّله طباعة الكتب و نشرها.

٤. حجّة الإسلام و المسلمين السيّد جواد الشهرستاني وكيل آية الله العظمى السيّد علي الحسيني السيستاني ـ دام ظلّه ـ لحمايته المادّية و المعنويّة في جميع مراحل العمل.

٥. أعضاء الأمانة العلميّة و الأمانة العامّة للمؤتمر.

٦. المحقّقون لمصنّفات الشريف المرتضى و الباحثون و كاتبو البحوث و المقالات.

٧. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ محمّدحسين الدرايتي، حيث كان على عاتقه إدارة و تحقيق مصنّفات الشريف المرتضى و متابعة الأُمور في جميع مراحلها.

٨. حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ محمّدمهدي خوش قلب، حيث كان على عاتقه إدارة تأليف و تدوين أعمال المؤتمر.

٩. اللّجان الفنّيّة و العلميّة لإعداد مصنّفات الشريف المرتضى، من قبيل: لجنة المقابلة، لجنة المراجعة الفنّيّة والعلميّة، لجنة التدقيق المطبعي واللغوي، لجنة التنضيد والإخراج الفنّي.

١٠. المشاورون علميّاً في جميع مراحل العمل، و قد استفدنا من آرائهم و نظراتهم، منهم: الأُستاذ محمّدهادي الخالقي و رضا بابائي.

١١. اللجنة المتابعة في الأمانة العامّة للمؤتمر.

١٢. المعاونيّة العلميّة والإدارية في مؤسّسة دار الحديث العلميّة ـ الثقافيّة لتهيئة ظروف العمل.

آملين أن يكون تحقيق و نشر هذه الأعمال العلميّة و إقامة المؤتمر مساهمةً جادّةً في سبيل إعلاء كلمة أهل البيت عليهم السلام و ترويج العقلانيّة و المعايشة السلميّة اللذين هما من أهمّ خصائص الشريف المرتضى.

مهدي المهريزي
الأمين العلميّ للمؤتمر
٤ / دي / ١٣٩٥ش ـ ٢٤ / ربيع الأوّل / ١٤٣٨ هـ
٢٤ / ديسمبر (كانون الأوّل) / ٢٠١٦م

تمهيد

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّدنا ونبيّنا أفضل الخلائق أجمعين،
وعلى وصيّه عليّ أمير المؤمنين، وعلى الأئمّة المعصومين من آله الطيِّبينَ الطاهرين،
ولاسيّما الإمام المهديّ الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

أمّا بعد، فإنّ علماء الأُمّة الإسلاميّة هم الرموز البارزة في حياتها، والداعمة لمعالم حضارتها، وهم الحصون المنيعة لصيانة رسالتها، ومحفّزوها على مواصلة مسيرتها نحو الكمال.

والاهتمام بسيرتهم ودراسة معارفهم، والوقوف على مناهج أفكارهم، وأبعاد رؤاهم وأهدافهم، هو من أهمّ ما يجب على الأُمّة، فهو فريضة حضاريّة لابدّ من أدائها لإبراز القيَم الإيجابيّة، والتجسيد العملي لسموّ الحضارة الإسلاميّة.

والسيّد الشريف المرتضى علم الهدى من أعيان الأُمّة الإسلاميّة الخالدين، وجهابذة فقهاء الإماميّة المحقّقين، لم يقتَصر في تطلُّعاته الموعبة وتوجُّهاته المتَّسعة على فنٍّ واحِدٍ، بل خاض غمار كثيرٍ من الفنون، وصال وجال قلمه الرّاعف المسماح في مجالاتٍ شتّى وأَبوابٍ مختلفة، كان في كلِّ واحدٍ منها إماماً قدوة يشار إليه بالبنان، ويشاد بمقاول الصّدْق والنّصف بجامعيَّته الواسعة، وامتلاكه ناصية ما يصطلح عليه العصريُّون بِـ«الموسوعيّة» من غير تردُّد ولا مراء، وكانت مصنَّفاته كما قيل عنها: «أُصولاً وتأْسيسات».

والكتاب الذي بين أيديكم اهتمّت بتأليفه وإعداده مؤسَّسة تراث الشيعة، مستمدّةً من عدّة من الفضلاء في المؤسَّسة، و من الأعلام البارزين ـ استجابةً لطلب المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية التابعة لمكتب الإعلام الإسلامي ـ وسلّمناه إلى القائمين على المؤتمر

الدولي لذكرى الشريف المرتضى في مؤسّسة دار الحديث، من جانب المعهد المذكور لمساهمته في المؤتمر، ليُنشَر كمدخلٍ لِـ«مؤلّفات الشريف المرتضى».

والكتاب الماثل بين أيديكم وضعناه في ثلاثة أبواب:

الباب الأوّل: حياة الشريف المرتضى، مكانته العلميّة و... ، تأليف الفاضل المحترم وسام الخطاوي.

الباب الثاني: مكتبة الشريف المرتضى ويوميّاته، تأليف الكاتب القدير الفاضل المكرّم الشيخ حيدر البياتي.

والباب الثالث: بحوث أُخرى، منها ما تفضّل به علينا العلّامة العبقري آية الله السيّد محمّد مهدي الخِرْسان(دامت إفاضاته)؛ والعلّامة السيّد عبدالستّار الحسني(دامت إفاضاته) و ما تفضّل به عدّة من الفضلاء في مؤسّسة تراث الشيعة.

ونرى من الواجب علينا أن نُقدّم شكرنا و ثناءَنا إلى كلّ من ساهم على ظهور هذا الكتاب، ونخصّ منهم بالذكر: آية الله السيّد محمّد مهدي الخِرْسان، آية الله الشيخ رضا الأُستادي، العلّامة السيّد عبدالستّار الحسني، حجّة الإسلام الشيخ أحمد الواعظي، حجّة الإسلام الشيخ شريف لك زائي، والقائمين على مؤتمر الشريف المرتضى في مؤسّسة دار الحديث، و الإخوة الأعزّاء في مؤسَّسة تراث الشيعة، نخصّ منهم بالذكر الشيخ حيدر البياتي (الحسن)، وسام الخطاوي، الشيخ محمّدكاظم المحمودي، السيّد هاشم الميلاني، علي أوسط الناطقي، الشيخ وليّ القرباني، محمّدحسين الواعظ النجفي، محسن الصادقي، محمّدتقي الفقيه العاملي، حجّت الله الأخضري، محمود الملكي و نادر البرقي. (وفّقهم الله سبحانه لما يحبّ ويرضىٰ)

﴿دَعْوٰيهُمْ فِيهٰا سُبْحٰانَكَ اللّٰهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهٰا سَلاٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوٰيهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰالَمِينَ﴾.
سورة يونس (١٠): ١٠

قم المقدّسة
١٣/ج٢/١٤٤١ = ١٣٩٨/١١/١٩ش
مدير مؤسّسة تراث الشيعة

الفهرس الإجمالي

الباب الأوّل

حياة الشريف المرتضى، مكانته العلميّة، منزلته الاجتماعيّة و ...

تأليف

وسام الخطاوي

المقدّمة

الشريف المرتضى علم‌الهدى علي بن الحسين الموسوي (٣٥٥-٤٣٦) من كبار علماء الإماميّة، و يتمتّع بمكانة كبيرة بينهم، حيث كانت له خدمات جليلة في العلم والدين. طبعاً لي تجربة كبيرة مع هذا الطود الأعظم من خلال عدة أعمال منها إعداد وإخراج آرائه التفسيرية والحديثية في مجلدات كثيرة جعلتني أرى رؤية واضحة لمعالم مدرسته وميراثه العلمي.

فالسيد السند المقدّم المعظم ومنبع العلوم والآداب والأسرار والحكم، محيي آثار أجداده الأئمة الراشدين، وحجّتهم البالغة الدامغة على أعداء الدين، المؤيّد المسدّد بروح القدس عند مناظرة العدى، الملقب من جدّه عليّ المرتضى عليه السلام في الرؤيا الصادقة، المسمّى بـ(علم الهدى) سيدنا أبي القاسم الثمانيني ذي المجدين عليّ بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر الموسوي البغدادي الكاظمي أو الحائري (أنار الله سبحانه في العالمين برهانه وأعلى في علّيين شأنه ومكانه)[١] المولود في رجب سنة ٣٥٥ والمتوفّى في شهر ربيع الأوّل سنة ٤٣٦.

من عائلة مرموقة وعلمية أخذت الصدارة من بين البيوتات الشيعيّة بل الإسلامية سواء على صعيد الأبوين أو الأجداد أو الأُخوة.

وقد قرأ على الشيخ المفيد وغيره من المشايخ وروى عنهم.

---

١. أُنظر: مقابس الأنوار، ص٦.

وروى أيضاً عن الشيخ الثقة الجليل النبيل العديم المثيل أبي محمّد هارون بن موسى التلّعُكبري الشيباني، الراوي لجميع الأُصول والمصنّفات، والمصنّف لكتب منها كتاب الجوامع في علوم الدين.

وعن الشيخ الثقة العظيم الشأن أبي عبدالله الحسين بن علي بن بابويه القمّي، أخي الصدوق الراوي عنه وعن أبيه وغيرهما، وصاحب الكتب العديدة ووالد الفقيهين الصالحين الحسن والحسين، والمولود بدعاء الحجة القائم عليه السلام كما يأتي في أخيه، وروى عن غيرهما أيضاً من الشيوخ.

وقرأ عليه الشيخ الطوسي والديلمي والحلبي والكراجكي والدوريستي رحمهم الله، والشيخ الثقة الفاضل العالم الكامل أبو الفضل ثابت بن عبدالله بن ثابت اليشكري، وغيرهم من العلماء.

وروى عنه أو قرأ عليه أبو الصمصام، وغيره من الفضلاء. وسيأتي تفصيل ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى.

هؤلاء الأعلام الذين كان كلّ واحد منهم أسطوانة من أساطين الإسلام وكلّ منهم جهبذ من الجهابذة.

وقد شاعت فضائله الباهرة وتصانيفه الفاخرة لدى المتقدّمين والمتأخّرين والمؤالفين والمخالفين، وعدّه ابن الأثير في الجامع أو غيره أيضاً من مجدّدي مذهب الإمامية في رأس المئة الرابعة، وبالغوا في إطرائه والثناء عليه ومدحه وذكر مناقبه وعلومه المتقدّم فيها على غيره[١].

وحكى بعضهم عن السيد فَخَار بن معد: إنّ الشيخ المفيد رحمه الله رأى في المنام

١. أُنظر: كتاب جامع الأُصول الستة للجزري ج١١، ص٣٢٣.

ليلة أنّ السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام دخلت عليه وهو في مسجده بالكرخ ومعها السيّدان الحسنان عليهما السلام صغيرين، فسلّمتهما إليه وقالت: علّمهما الفقه، فانتبه متعجّباً من ذلك. فلمّا تعالى النهار في صبيحة تلك الليلة التي رأى فيها الرؤيا دخلت إليه في المسجد السيدة فاطمة بنت الناصر بالله زعيم الديلم رحمه الله، وحولها جواريها وبين يديها ابناها علي المرتضى ومحمد الرضي صغيرين، فقام إليها وسلّم عليها.

فقالت له: أيها الشيخ هذان ولداي قد أحضرتهما إليك لتعلمهما الفقه، فبكى الشيخ المفيد وقصّ عليها المنام، وتولّى تعليمهما، وأنعم الله عليهما، وفتح لهما من أبواب العلوم و الفضائل ما اشتهر عنهما في آفاق الدنيا، وهو باقٍ ما بقي الدهر، والقصة معروفة[1].

وعلى كلّ حال بعد وفاة زعيم الطائفة الحقّة الشيخ المفيد (٣٣٨ـ٤١٣) انتهت الزعامة الفكرية للشيعة الإمامية إلى عميدها الشريف المرتضى (٣٥٥ ـ ٤٣٦)[2].

فهو من أعاظم علماء الإمامية وجهابذة مفكريها وقد رفدت كتبه وآراؤه ونظرياته العالم والمكتبة الإسلامية.

وهو رجل موسوعي الثقافة لم يخصّص اهتمامه بجانب واحد من جوانب المعرفة، بل اضطلع في جميع العلوم التي كانت منتشرة في عصره، فكان فقيهاً وأُصولياً في الفقه الشيعي، وخصوصاً في الفقه المقارن، ومفسراً للقرآن الكريم، وشاعراً يشهد له ديوانه بطول باعه في الشعر، ولغوياً وناقداً من الطراز الأوّل. شديد النقد قوي الحجّة ومتكلّماً حاذقاً تصدّى لزعيم المعتزلة القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه (المغني) في مجال الإمامة.

---

١. أُنظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج١، ص ١٣ ـ ١٤.

٢. أُنظر: يتيمة الدهر، ج١، ص٥٣.

بجنب كلّ هذه الكفاءات كان يمتلك المكانة السياسية والإدارية، فقد كان في وقتها يتولّى نقابة الطالبيّين[١]، وإمارة الحج وديوان المظالم[٢]، ويشغل منصب قاضي القضاة[٣].

كما أنّه يتّصل من حيث النسب بالإمام عليّ عليه السلام، ومع هذا كلّه فهو يمتلك من الثقافة والمعارف والعلوم ما تجعله مؤهّلاً لأن يحظى بمكانة خاصّة على الصعيدين الشعبي والرسمي.

وقد كانت للمرتضى رحمه الله مكتبة عامرة يقول عنها التنّوخي: حصرنا كتبه فوجدنا ثمانين ألف مجلداً من مصنّفاته ومحفوظاته ومقروءاته، حتّى قيل: إنّها قد قوّمت بثلاثين ألف دينار، بعد أن أخذ منها الوزراء والرؤساء شطراً عظيماً[٤].

إنّ كلّ تلك المؤهلات التي اتّصف بها الشريف المرتضى رحمه الله والجوّ الفكري السائد في ذلك العصر، أثّرت تأثيراً مباشراً وكبيراً على شخصيته، ومنحته القدرة في أن يبلغ مرحلة النضوج العلمي، وأهلّته لأن يكون فيما بعد علماً من أعلام التشيّع، ويتصدّى لزعامة الأُمّة.

وكان لحلقات الدروس والأمالي التي كان يمليها على جهابذة مفكّري الإسلام من المذاهب الإسلامية المختلفة أثراً كبيراً في تكوين شخصيّته العلمية، والإحاطة بالآراء العلمية عن قرب، ومعرفتها من ألسنة أئمتها وأعلامها المشهورين.

والمتتبّع لحياته في أيّام دراسته الأُولى ببغداد وفيما بعد ذلك يستطيع القول بأنّ

---

١. المنتظم، ج٨، ص١٢٠؛ تاريخ بغداد، ج١١، ص٤٠٢.

٢. خاتمة مستدرك الوسائل، ج٣، ص٢١٧؛ عمدة الطالب، ص١٩٤.

٣. خاتمة مستدرك الوسائل، ج٣، ص٢١٧: «... إمارة الحاج والحرمين والنظر في المظالم وقضاء القضاة». نقلاً عن رياض العلماء، ج٤، ص٥٣.

٤. دمية القصر، ص٧٥.

عوامل عديدة استطاعت أن تصقل ثقافته، وتمنحه هذه المكانة العلمية الكبيرة والمتميّزة التي يمكننا إجمالها فيما يلي:

١. المؤهّلات الذاتية التي يمتلكها من ذكاء وفطنة وسرعة حافظة، ولعلّ نظرة واحدة في كتابه الأمالي توضّح للقارئ ما حظي به من موهبة وعقلية عالية، فهو يروي خطباً أو رسائل كاملة أو أحاديث مطوّلة على ظهر قلب، وأشعار كثيرة ولغات واشتقاقات دقيقة، الأمر الذي يؤكّد قوّة الحافظة لديه، وتمكّنه من الاستيعاب، وقدرته على الإلقاء والتلقي.

٢. توفّر له من الأساتذة ما لم يتوفّر لغيره من أعلام الإسلام، فنهل من علومهم ما شاء الله تعالى.

٣. توفّرت له مكتبات ودور علم زاخرة بجميع المصنّفات النفيسة، وفي مختلف الفنون والعلوم والآداب، ما أهلّه لأن يغترف من محتوياتها وكتبها ما وهبه ثقافة موسوعيّة رائعة، ومن أهمّ تلك المكتبات مكتبة الوزير البويهي سابور بن أردشير، والتي كانت تضمّ أكثر من عشرة آلاف مجلداً[1]، والمكتبة الأُخرى هي المكتبة التي أسّسها، والتي كانت تمنح الطلاب ما يحتاجون إليه من وسائل مادية، والتي كان فيها ثمانون ألف مجلداً[2].

٤. التقارب بين علماء المذاهب الإسلامية المختلفة، وما سبّب ذلك من انفتاح فكري بين مختلف الطوائف الإسلامية، يظهر جلياً من خلال المناظرات والمناقشات وشيوع الجدل والحوار في المسائل المختلف عليها، ما يشجّع على التعمّق والاستقصاء لإثراء

١. أُنظر: خطط الشام، ج٦، ص١٨٥.

٢. عمدة الطالب، ص١٩٥.

الموضوعات وإشباعها بحثاً وتفصيلاً، فقد كان له مجلس يناظر عنده في كلّ المذاهب[١].

٥. نشوؤه في بغداد هو الذي هيّأ له أن يكون موفّقاً في دراسته، حيث كانت هذه المدينة في وقتها ملتقى لرجال الفكر والعلم والأدب، وعاصمة للدولة، ومقراً للخلافة، ومركزاً للحضارة الإسلامية العظيمة[٢]، وكان التنافس فيها بين الدارسين على أشدّه، لذلك نبغ فيها الكثيرون من الفقهاء، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت التسهيلات للطلبة الوافدين إلى بغداد مبذولة من حيث يجد الطلّاب المقام والمأوى[٣].

والإفاضة في ترجمة الشريف المرتضى رحمه الله أمر تقتضيه بديهة التعريف به، وتمليه طبيعة البحث للوقوف على جوانب هامّة من عناصر شخصيته، تلك الشخصية اللامعة، الجامعة لخصال الخير، ومزايا العلم والأدب والفضل.

فلقد كان الشريف المرتضى رحمه الله علماً من أعلام الهدى، وأحد أبرز علماء القرن الرابع الهجري، والمثل البارع في الورع والزهد والحلم والتقى، وكيف لا يكون كذلك وهو ذو المجدين، وغصن الدوحة المحمدية، ولد ونشأ في بيت كان للمعرفة الإسلامية فيه أكثر من سمة.

لقد امتاز الشريف المرتضى رحمه الله بحسب سامي، ونسب عالي ممّا زاده فخراً وعزّاً وسؤدداً سواء من طرف الأب أو الأُم.

وعلى كلّ حال فالمرتضى رحمه الله عالم واسع المعرفة دقيق النظر، واسع المعرفة بطرق الاستدلال ومداخلات الكلام، غزير الاطّلاع، ملمّ بفنون جمّة من الثقافة الإسلامية والشيعية بالخصوص.

١. عمدة الطالب، ص٥٣.
٢. أُنظر: محاضرات عن الشعر الفارسي، ص٩٧.
٣. أُنظر: تاريخ العلم لمنتظر، ص٧٢.

والمعرفة الإنسانية في عصره بلغت فيه الحضارة الإسلامية بشتّى فروعها وأفانينها مبلغاً عظيماً من الرقي والازدهار في العلوم والفنون والآداب والكلام والفقه والأُصول والفلسفة والشعر، حتّى طبع القرن الرابع الهجري بطابع خاص، صنفت في خصائصه الكتب الكثيرة، وأفردت فيه المؤلفات الضخمة.

فهو فقيه مسلّم بين فقهاء الإمامية وأحد أعمدتها في الفتيا والاستدلال ومتكلّم محافظ على أُصول المذهب الإثني عشري وأديب وشاعر مفلق. والمرتضى ﷺ عاش في تلك الحقبة من ذلك الزمن الزاهر والزاخر بالعلوم والمعارف والآداب.

فقد كان فقيه الإمامية ومتكلّمها وأديبها ومرجعها في ذلك العصر بعد وفاة أستاذه الجليل الفقيه المتكلّم محمّد بن محمّد بن النعمان ﷺ، المعروف بابن المعلم، والمشهور بالشيخ المفيد بلا مدافع، وهو المبرز بين تلامذته حتّى على الشيخ الطوسي ونظائره.

ولنا من كتابه الشافي الذي كان رداً أصيلاً على أكبر مشايخ الاعتزال ألا وهو القاضي عبدالجبار المعتزلي أبلغ حجّة على تعمّقه في علم الكلام، وأوضح دلالة على براعته في فن الحجاج والمناظرة في كلّ المذاهب.

أمّا في الفقه والأُصول، ففي كتبه الانتصار ومسائل الخلاف والناصريات والذريعة ورسائله الوافرة ومسائله الجمّة وكتبه النادرة، خير مثال على فقهه الواسع وتعمّقه الدقيق وتتبّعه الشامل.

وأمّا في الأدب واللغة والتفسير والتاريخ والتراجم، فكتابه الأمالي المسمّى: «غرر الفوائد ودرر القلائد» أسطع برهان على سعة معرفته في هاتيك الفنون.

وليست بنا حاجة إلى التدليل على شدّة عارضته في الشعر وتفنّنه في أغراضه وتفهّمه لمعانيه ومقاصده، بعد سبر ديوانه الذي يضمّ بين دفّتيه قرابة أربعة عشر ألف بيت من

الشعر، فضلاً عمّا جمعه ونظّمه في أبواب خاصّة، وأغراض مفردة مثل مجموعته في الشيب والشباب المسماة: الشهاب، وما جمعه ونظمه في طيف الخيال، إلى غير ذلك.[١]

وهناك الكثير من كتبه المفقودة كالمصباح ومسائل الخلاف كانت تحتوي على غرر البحوث العلمية.

مضافاً إلى رؤيته السياسية في خضم الأحداث في زمانه، فقد كانت عائلته في أمواج مشاكل الدولة؛ ولذلك كان يعبر عن جده الناصر بالله أنّه كان يتلاعب بالدولة. وتوقيف والده وغيرها من المسائل المهمة.

شكر و ثناء

قبل الدخول في أصل البحث كان من اللازم عليّ أن أقول: إنّ بحث حياة الشريف المرتضى ﷺ قد استغرق الوقت الطويل، وكانت هذه الفترة مَرَّ عليّ جماعة من الفضلاء والأعلام في مساعدتي على هذا العمل، بالخصوص أخي الفاضل المحقق كاظم عوده الأسدي (دام مجده) فإنّه كان متحمساً ومؤازراً في إخراج هذا العمل سواء بإضافاته أو تعليقاته أو إرشاداته، فهو بالحقيقة شريكي تماماً في إنجاز العمل. نسأل الله سبحانه للجميع التوفيق والسداد. وأتمنى من الله تعالى أن يمنَّ عليهم بالصحة والسعادة في الدارين بمحمد وآله الطيبين الطاهرين.

---

١. راجع: مقدّمة الذخيرة للصفار، ص٧.

الفصل الأوّل

حيـــاتـه

مولده ونشأته

نسبه

والده

والدته

أخوه

ألقابه وكنيته

مولده ونشأته

ولد الشريف المرتضى ﷺ في دار أبيه بمحلّة باب المحوّل في الجانب الغربي من بغداد الكرخ الواقعة بين نهر الصراة غرباً، ونهر كرخايا شرقاً، ومحلّة الكرخ جنوباً[١]، في رجب سنة خمس وخمسين وثلاثمئة أيام خلافة المطيع، الخليفة الثالث والعشرين من خلفاء بني العباس[٢]. ولقد ولد وفي فمه ـ كما يقولون ـ مِلْعَقَة من ذهب حيث اكتنفه خار العظمة، من أبوين كريمين ماجدين يرفل كلّ منهما بأثواب العزة والسيادة.

فأسرته عريقة في النسب من جانب الأبوين والأجداد وأخوه (الشريف الرضي) طود برأسه.

نسبه

هو السيد علي بن الشريف أبي أحمد الحسين نقيب الطالبيّين بن موسى (الأبرش) بن محمّد (الأعرج) بن موسى (أبي سبحة) بن إبراهيم (المرتضى) بن الإمام موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام[٣].

هذه السلسلة الطاهرة في هذا النسب الشريف وهي سلسلة الذهب وموضع الفخر من آل عدنان. وهي موضع اعتزاز واحترام بين البيوتات الشيعيّة الأصيلة.

---

١. أُنظر: الخارطة رقم (٧) مقابل ص ١٩٨ من تاريخ بغداد في العهد العباسي لغي لسترنج.

٢. الفهرست للطوسي، ص١٢٦؛ معالم العلماء، ص٦٩؛ عمدة الطالب، ص٢٠٥.

٣. لاحظ: الفهرست للطوسي، ص١٢٥، وابن شهرآشوب في معالم العلماء، ص٦٩.

والده

هو الشريف أبو أحمد الحسين الملقّب بالطاهر الأوحد ذي المناقب، لقّبه بذلك الملك بهاء الدولة البويهي؛ لجمعه مناقب شتّى ومزايا رفيعة جمّة، فهو فضلاً عن كونه علوي النسب، هاشمي الأرومة، انحدر من تلك السلسلة الطاهرة، فإنّه كان نقيب الطالبيّين وعالمهم وزعيمهم، جمع إلى رئاسة الدين زعامة الدنيا لعلوّ همّته، وسماحة نفسه، وعظيم هيبته، وجليل بركته؛ ولذلك قال الصاحب بن عباد ﷺ: اشتهي أن أزور بغداد فأشاهد جرأة محمّد بن عمر العلوي، وتنسك أبي أحمد الموسوي...[١].

وإلى ذلك أشار ابن مهنا بنقله عن الشيخ أبي الحسن العمري النسابة: إنّ الشريف أبا أحمد أجل من وضع على رأسه الطيلسان وجرّ خلفه رمحاً، (أراد: أجل من جمع بينهما)، وكان قوي المنّة، شديد العصبة، يتلاعب بالدول، ويتجرأ على الأمور[٢].

ويستفاد من هذا القول إنّ الشريف أبا أحمد كان بطل حرب وسياسة، فضلاً عن كونه رجل علم وزعيم قوم، إلّا إنّنا لم نقف له في التاريخ على أنّه خاض حرباً أو دخل معركة.[٣]

قال العمري بعد أن ذكر نسبه الشريف المتقدم: «وهذا البيت أجلّ بيتٍ لبني الكاظم عليه السلام اليوم»[٤].

قال العلّامة السيد الأمين:

وفي ذلك يقول: الشريف من قصيدةٍ:

وهذا أبي الأدنى الذي تعرفونه — مقدّمُ مجدٍ أوّل و مخلّفُ

---

١. تاريخ بغداد، ج١٠، ص٣٦٥.

٢. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب عليه السلام، ص١٩٢.

٣. راجع مقدّمة الذخيرة، ص٩.

٤. المجدي في أنساب الطالبين، ص١٢٥.

مؤلّف ما بين الملوك إذا هفوا وأشفوا على حزّ الرقاب وأشرفوا

في عدّة أبيات يذكر فيها سفارته بين الخلفاء والملوك، ويذكر في هذه القصيدة أنّ أباه لجلالة قدره ما كان يقبّل الأرض بين يدي الخلفاء والملوك، كما كان متعارفاً في ذلك الزمان، فيقول:

حمى فاه عن بسطِ الملوك وقد كَبَتْ عليها جِباهٌ مِن رجال وآنافُ

ويزيد به الفخر والحماسة في هذه القصيدة، فيفضل نفسه على أبيه مع مراعاة الأدب، فيقول:

جرى ما جرى قبلي وها أنا خلفه إلى الأمد الأقصى أغذ وأوجفُ

ولولا مراعاة الأبوّة جزته ولكن لغير العجز ما أُتوقفُ[1]

فلهذه الملكات الحميدة، والصفات المجيدة، والهيبة الشديدة، خشيه عضد الدولة البويهي؛ ولأنّه كان منحازاً لابن عمّه بختيار بن معزّ الدولة، فحين قدم العراق قبض عليه في صفر سنة ٣٦٩، وحمله إلى قلعة بشيراز اعتقله فيها، فلم يزل بها إلى أن مات عضد الدولة سنة ٣٧٣، فأطلقه أبو الفوارس شرف الدولة بن عضد الدولة واستقدمه معه إلى بغداد، فأكرمه وأعظمه وأعاد إليه نقابة الطالبيين ـ التي عزل عنها ووليها مراراً ـ وقلّده قضاء القضاة سنة ٣٩٤ زيادة إلى ولاية الحجّ والمظالم ونقابة الطالبيين، وكان التقليد له بشيراز، وكتب له عهده على جميع ذلك. ولقّب بالطاهر الأوحد ذي المناقب، فلم ينظر في قضاء القضاة؛ لامتناع القادر بالله من الإذن له بذلك[2].

ولقد أجمع الذين أرّخوا له على أنّ فيه كلّ الخصال الحسنة، وذكروا أنّه سفر[3] بين آل بويه أحياناً وبين الحمدانيّين أحياناً، فكان صاحب الرأي المسموع

---

١. أعيان الشيعة، ج٩، ص٢١٦-٢١٨.

٢. انظر: أعيان الشيعة، ج٩، ص٢١٦؛ مقدّمة الذخيرة، ص٩.

٣. أي كان سفيراً دبلماسياً بين الدول.

والوساطة المقبولة، ورسول سلام وبركة، وجمع بين الزعامة الدينية والزعامة الدنيوية، وكان موضع التبجيل والتعظيم، حتّى بلغ من هذا التبجيل أن ذكر المؤرّخون في أخبار سنة ٣٦١، أنّ بني هلال اعترضوا في تلك السنة الحاج البصري والخراساني ونهبوهم، وقتلوا منه خلقاً، ولم يسلم منهم إلّا من مضى مع الشريف أبي أحمد الموسوي أمير الحاج، فإنّه مضى بهم على طريق المدينة فحجّ وعاد[١].

ويشير الشريف الرضي ابنه إلى قصة اعتقاله، ويعلمه بموت عضد الدولة بالأبيات الشهيرة التي بعث بها إليه وهو في الاعتقال[٢]، ومنها:

أبلغا عنّي الحسين ألوكا   أنّ ذا الطود بعد بعدك ساخا
والشهاب الذي اصطليت لظاهُ   عكست ضوءه الخطوب فباخا
والفنيق الذي تدرع طول الأر   ض خوى به الردى فأناخا

وقد كان الشريف أبو أحمد سيّداً مطاعاً مهيباً، حسن التدبير سخياً، مواسياً لأهله ولغيرهم، وكانت هيبته أشدّ من هيبة الخلفاء، خاف منه عضد الدولة فاستصفى أمواله، وكانت منزلته عند بهاء الدولة أرفع المنازل. ولقّبه بالطاهر والأوحد وذي المناقب، وكان فيه كلّ الخصال الحسنة[٣]. قال أبو الحسن العمري النسّابة[٤]:

حدثني الشريف أبو الوفاء محمّد بن علي بن محمّد ملقطة البصري، المعروف بابن الصوفي، قال: (وكان ابن عم جدي لحاً) قال: احتاج أبي أبو القاسم

١. مقدمة طيف الخيال، ص٥.

٢. راجع: ديوان الشريف الرضي، ص٢٠٦.

٣. النجوم الزاهرة، ج٤، ص٢٢٣.

٤. عمدة الطالب، ص١٩٢ و١٩٣.

علي بن محمّد، وكانت معيشته لا تفي بعياله، فخرج في متجر ببضاعة نزرة، فلقي أبا أحمد الموسوي ولم يقل أبو الوفاء أين لقيه، فلمّا رأى شكله خفّ على قلبه وسأله عن حاله، فتعرّف بالعلوية والبصرية وقال: خرجت في متجر لي.

فقال له أبو أحمد الموسوي: يكفيك من المتجر لقائي.

قال العمري: فالذي استحسنت من هذه الحكاية قوله: «يكفيك من المتجر لقائي».[١]

وكان الشريف أبو أحمد كثير السعي في الإصلاح ميمون الوساطة؛ لذا كثرت سفاراته لبركة وساطته بين خلفاء بني العباس وملوك بني بويه والأمراء من بني حمدان وغيرهم.

وقد كان عضد الدولة أنفذ الشريف أبا أحمد في عام ٣٦٨ إلى البلاد التي بيد سلامة البرقعيدي، وهي ديار مضر، فتسلّمها بعد حرب شديدة، ودخل أهلها في الطاعة.

ولكن عضد الدولة خشي أبا أحمد، خصوصاً بعدما رأى من شدّة سطوته وبأسه وغلبته على أعدائه، فقبض عليه وسجنه بقلعة في شيراز، ظلّ فيها الشريف منفياً عن بلده وولده إلى أن مات عضد الدولة، سنة ٣٧٢، فأطلق ولده شرف الدولة سراح الشريف أبي أحمد، وبقي أبو أحمد بعد ذلك مرعيّ الجانب مهاباً لدى الحاكمين والأمراء، إلى أن ذهب بصره، وانتابته العلل والأمراض، فتوفي ببغداد ليلة السبت لخمس بقين من جمادى الآخرة سنة ٤٠٠، بعد أن بلغ من العمر سبعاً وتسعين سنة، ودفن في داره أولاً، ثمّ نقل منها إلى مشهد الإمام الحسين عليه السلام بكربلاء المقدسة، فدفن في رواق الروضة الطاهرة عند جدّه إبراهيم بن الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام[٢].

---

١. عمدة الطالب، ص١٩٢و١٩٣. راجع مقدّمة الذخيرة، ص١٠.

٢. جد آل المرتضى موسى بن إبراهيم. قال مؤلّف غاية الاختصار في البيوتات العلوية المحفوظة ←

وقبر إبراهيم هذا له مزار معلوم إلى عصرنا هذا في رواق الإمام الحسين عليه السلام مما يلي الرأس الشريف، بعد أن عمّر سبعاً وتسعين سنة.

وكان عمر الشريف المرتضى يوم وفاة أبيه (٤٥) سنة، وعمّر أخيه الشريف الرضي (٤١) سنة، فعز عليهما أن يصابا بأبيهما، وأحزنهما فقده أشد الحزن، وقد عبر كلّ من الشريفين عن مصابه ولوعته لفقد أبيه بقصيدة هي من أروع ما قيل في الرثاء. فقد رثاه الشريف المرتضى بقصيدة حائية مكسورة تبلغ أبياتها (٤٢) بيتاً ومطلعها!

من الغبار. ما هذا لفظه جد آل المرتضى موسى بن إبراهيم كان صالحاً متعبداً ورعاً فاضلاً يروي الحديث.

قال: رأيت له كتاباً في سلسلة الذهب يروي عنه المؤالف والمخالف كان يقول: أخبرني أبي إبراهيم قال حدثني أبي موسى الكاظم قال حدثني الإمام الصادق جعفر بن محمد قال حدثني أبي محمد الباقر قال حدثني أبي زين العابدين قال حدثني أبي الإمام الشهيد بكربلاء قال حدثني أبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله قال حدثني جبرئيل عن الله تعالى أنه قال: «لا إله إلّا الله حصني فمن قالها دخل حصني ومن دخل حصني أمن من عذابي».

توفّي أبو سبحة ببغداد وقبره بمقابر قريش مجاوراً لأبيه وجدّه عليه السلام فحصت عن قبره فدللت عليه وإذا موضعه في دهليز حجيرة صغيرة ملك منازل الجوهري الهدني وأبوه الإمام الأمير إبراهيم المرتضى كان سيّداً أميراً جليلاً نبيلاً عالماً فاضلاً يروي الحديث عن آبائه عليهم السلام مضى إلى اليمن وتغلب عليها في أيام أبي السرايا. ويقال: إنّه ظهر داعياً إلى أخيه الرضا عليه السلام فبلغ المأمون ذلك فشفعه فيه وتركه. توفي في بغداد وقبره بمقابر قريش عند أبيه عليه السلام في تربة مفردة معروفة (قدس الله روحه).

وقال أيضاً وبنو المجاب إبراهيم بن موسى. قالوا: سمي المجاب برد السلام؛ وذلك لأنه دخل إلى حضرة أبي عبدالله عليه السلام الحسين بن علي فقال: السلام عليك يا أبا. فسمع صوت: وعليك السلام يا ولدي. والله أعلم، انتهى.

أنظر: غاية الاختصار في البيوتات العلوية الخالية من الغبار، للسيد تاج الدين بن حمزة الحسيني، ص٨٧؛ الفوائد الرجالية، للسيد مهدي بحر العلوم، ج١، ص٤٣٣.

ألا يا قوم للقدر المتاح وللأيام ترغب عن جراحي[١]

ورثاه الشريف الرضي بقصيدة ميمية مكسورة تبلغ أبياتها (٨٩) بيتاً ومطلعها:

وسمتك حالية الربيع المرهم وسقتك غادية الغمام المرزم[٢].

كما أراق جمع من الشعراء دموع الوفاء على الشريف أبي أحمد والشريفين رثاءً ومواساةً، وكان في طليعة أُولئك الراثين المواسين أبو العلاء المعرّي حيث تقدّم بقصيدة فائية مكسورة بلغت أبياتها (٦٨) بيتاً، قال فيها:

أودى فليت الحادثاتُ كفاف مال المسيف وعنبر المستافِ

الطاهر الآباء والأبناء والآراب والأثواب والآلافِ

رغت الرعود وتلك هدة واجب جبل هوى من تل عبد منافِ

بخلت فلمّا كان ليلة فقده سمح الغمام بدمعه الذرافِ

ويقال إنّ البحر غاض وإنّها ستعود سيفاً لجّة الرجافِ

ويحقّ في رزء الحسين تغيّر الحر سين بله الدر في الأصدافِ[٣]

كما رثاه المهيار الديلمي، وأبو سعد عليّ بن محمّد بن خلف.

والدته

السيدة فاطمة بنت أبي محمّد الحسن (أو الحسين) الملقب بـ«الناصر الصغير» بن أحمد (أو علي) بن أبي محمّد الحسن الملقب بـ«الناصر الكبير» أو «الأطروش» أو «الأصم» صاحب الديلم بن علي بن عمر الأشرف بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام[٤].

---

١. ديوان الشريف المرتضى، ج١، ص ٢٠٠.

٢. ديوان الشريف الرضي، ج٢، ص ٧٣٦.

٣. شرح سقط الزند، ج ٣، ص ١٢٦٤.

٤. عمدة الطالب، ص ٢٠٥. ساق الشريف المرتضى رحمه الله نسبه من جهة أمه في مطلع الناصريات فراجع، ص ٦٢ – ٦٤، مع تفاصيل سيأتي ذكرها.

وهي والدة شقيقه الشريف الرضي ﷺ، فهذه السيدة كما رأيناها من سلسلة نسبها قد تحدّرت من سلالة سيدنا الإمام عليّ بن الحسين زين العابدين عليه السلام، وكفاها بذلك مفخراً حين تفخر.

وقد كان جدّها أبو محمّد الناصر الكبير، والذي يلقّب بالأطروش وبالأصم، صاحب الديلم، الحسن بن علي بن عمر الأشرف بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام[1] كما يقول ابن أبي الحديد عنه:

شيخ الطالبيين وعالمهم وزاهدهم وأديبهم وشاعرهم، ملك بلاد الديلم والجبل، ويلقّب بالناصر المحق، جرت له حروب عظيمة مع السامانية، وتوفّي بطبرستان سنة (٣٠٤)[2].

وقال ابن عنبة:

أقام بأرض الديلم يدعوهم إلى الله و إلى الإسلام أربع عشرة سنة، ودخل طبرستان في جمادى الأولى سنة إحدى وثلاثمائة، فلكها ثلاث سنين وثلاثة شهور، ويلقّب بالناصر للحق، وأسلموا على يده وعظم أمره، وتوفّي

---

١. جاء ذكر هذا النسب في كتاب أدب المرتضى، ص ٦٤ ـ ٦٦ للدكتور عبد الرزاق محيي الدين مع بعض الخلاف ولعله الأرجح، وقد جاء فيه (ص ٦٥) ذكر الحسن نقيب العلويين (الناصر الصغير) وقول المرتضى: شاهدته وكاثرته وهو جدي الأدنى... ولعل قوله كاثرته مصحّف عن كاشرته (بالشين). والمكاشرة هي المجاورة تقول: جاري مكاشري أو بحذائي يكاشرني؛ لأنّ المكاثرة (بالثاء) هي المغالبة ولا يريد المرتضى هذا المعنى، وقد ولي الناصر المذكور النقابة سنة (٣٦٢ وتوفّي سنة ٣٦٨) على ما ذكر في أدب المرتضى. وقد جاء في هامش ص (٦٦): «يقول المؤلف: يبدو أنّ لصاحب رياض العلماء رأيين مختلفين لعل ثانيهما يصحح الأول، الأول كون الناصر الأطروش إمامياً والثاني كونه زيديّاً».

٢. شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٣.

بآمل سنة أربع وثلاثمائة، وله من العمر تسع وتسعون سنة، وقيل: خمس وتسعون[١].

إذن ففضله في علمه وزهده وفقهه أظهر من الشمس الباهرة، وسيرته الجميلة أكثر من أن تحصى وأظهر من أن تخفى، ومن أرادها أخذها من مظانها.

قال السيد المرتضى ﵁ في صدر المسائل الناصريات شرح المسائل المنتزعة من فقه الناصر الكبير صاحب الديلم: «وهذا نسبٌ عريقٌ في الفضل والنجابة».

أمّا أبو محمّد الحسن بن أبي الحسين أحمد الذي شاهدته وكاثرته[٢]، وكانت وفاته ببغداد سنة ٣٦٨، فإنّه كان خيّراً فاضلاً ديّناً، نقيّ السريرة جميل النية، حسن الأخلاق، كريم النفس، وكان معظّماً مبجّلاً مقدماً في أيام معز الدولة[٣]؛ لجلالة نسبه

١. عمدة الطالب، ص٣٠٨.

٢. هكذا جاء: بالثاء المثلثة قبل الراء، من المسائل الناصريات.

٣. معز الدولة: هو لقب أبي الحسن أحمد بن بويه بن فنا خسرو بن تمام من سلالة سابور ذي الأكتاف الساساني، وكان معز الدولة من ملوك بني بويه في العراق، فقد استولى على بغداد سنة (٣٣٤)، وبايع المستكفي بالله وخلع الخليفة عليه، ولقّبه ذلك اليوم بمعز الدولة، ولقّب أخويه بعماد الدولة وركن الدولة، وأمر أن تضرب ألقابهم وكناهم على الدنانير والدراهم، وفي أيامه قويت شوكة آل بويه، وهو أوّل من أمر الناس بإقامة المآتم للإمام الحسين بن علي ﵉ في العشرة الأولى من محرم. واستمرت عليها الشيعة من ذلك الحين حتى اليوم، وكانت إحدى يدي معز الدولة مقطوعة من نصف الذراع، ولذا يقال له: الأقطع، واختلف في سبب قطعها، فقيل: قطعت بكرمان في معركة، وقيل: غير ذلك، ودام ملكه اثنتين وعشرين سنة إلا شهراً، ولما أحسّ بالموت عهد إلى ابنه بختيار الملقّب بعز الدولة، وتوفّي ببغداد في ثالث عشر ربيع الأول سنة (٣٥٦) بعلّة الذرب، ودفن بباب التين في مقابر قريش، وكانت ولادته سنة (٣٠٣)، وكان حليماً كريماً عاقلاً، غير أنه أساء في سياسته باستطالة الأتراك على الديلم. اُنظر: تفصيل أخباره في وفيات الأعيان لابن خلكان، وفي تجارب الأمم لابن مسكويه ج ٦، ص ١٤٦ وفي كتاب آثار الشيعة الإمامية للعلامة الشيخ عبد العزيز الجواهري، ص١١.

ومحلّه في نفسه؛ ولأنّه كان ابن خالة بختيار عز الدولة[١]، وبينه وبين آل بويه لحمة النسب، و ولي النقابة على العلويين بمدينة السلام (بغداد) عند اعتزال والدي لها سنة ٣٦٢.

وأمّا أبو الحسين أحمد بن الحسن، فإنّه كان صاحب جيش أبيه، وكان له فضل وشجاعة ونجابة ومقامات مشهورة يطول ذكرها.

وأمّا أبو الحسن عليّ بن الحسين[٢] فإنّه كان عالماً فاضلاً.

وأمّا الحسين بن عليّ[٣] فإنّه كان سيداً مقدماً مشهور الرئاسة.

وأمّا علي بن عمر الأشرف[٤]، فإنّه كان عالماً، وقد روى الحديث.

---

١. بختيار أبو منصور عز الدولة بن معز الدولة أحمد بن بويه، أحد ملوك العراق من بني بويه، ديلمي الأصل، ولد سنة (٣٣١)، متوسعاً في الإخراجات والكلف والقيام بالوظائف. وتزوج بنت الخليفة الطائع على صداق مبلغه مائة ألف دينار، وقد أوصى إليه والده معز الدولة وقلّده الأمر بعده وجعله أمير الأمراء، ولمّا مات والده خلفه، وأرسل إلى القواد فأرضاهم، وكتب إلى العسكر بمصالحة عمران بن شاهين، وكان أبوه قد وجّه جيشاً لمحاربته، وكان والده وصّاه بطاعة عمّه ركن الدولة وابن عمّه عضد الدولة؛ لأنّه أكبر منه سناً وأقوم بالسياسة، ووصّاه بالديلم وبالأتراك وبالحاجب سبكتكين، فخالف هذه الوصايا بأجمعها واشتغل باللهو واللعب وعشرة النساء والمساخر والمغنّين، وشرع في إيحاش كاتبيه وسبكتكين، ثمّ وقعت معارك عظيمة بينه وبين ابن عمه عضد الدولة بقصر الجص بنواحي تكريت أدّت إلى أسره ثمّ قتله سنة (٣٦٧)، واستقرار الملك لعضد الدولة، وكان عمر بختيار (٣٦) سنة، وملك (١١) سنة وشهوراً، وكانت له عناية بالأدب، وله شعر جيّد أورد شيئاً منه الثعالبي في (يتيمه الدهر، ج٢، ص١٩٧) اُنظر: تفصيل أخباره في: كتاب آثار الشيعة الإمامية للشيخ عبد العزيز الجواهري، ج٣، ص١٩.

٢. علي بن الحسين ـ هذا ـ عده الشيخ الطوسي ﷫ في رجاله، ص٤٠٢ من أصحاب الإمام الجواد ﷺ، وقال: إنّه والد الناصر الحسن بن علي (رضي الله عنه).

٣. سمّاه صاحب عمدة الطالب، ص ٢٩٨، الحسن وكنّاه بأبي محمد، فراجعه.

٤. عده الشيخ الطوسي في رجاله، ص٢٤١ من أصحاب الإمام الصادق ﷺ وذكره ابن عنبة النسابة

وأمّا عمربن عليّ بن الحسين، ولقبه الأشرف[١]، فإنّه كان فخر السادة، جليل القدر والمنزلة في الدولتين: الأموية والعباسية، وكان ذا علم، وقد روي عنه الحديث. وروى أبو الجارود زياد بن المنذر، قال:

قيل لأبي جعفر الباقر عليه السلام: أي إخوتك أحبّ إليك؟ فقال عليه السلام: أمّا عبدالله فيدي التي أبطش بها ـ وكان عبدالله أخاً لأبيه وأمه ـ. وأمّا عمر فبصري الذي أبصر به، وأمّا زيد فلساني الذي أنطق به، وأمّا الحسين فحليم يمشي

← في عمدة الطالب، ص٢٩٨ قائلاً:... فأعقب عمر الأشرف من رجل واحد وهو عليّ الأصغر المحدث، روى الحديث عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام وهو لأم ولد.

١. عمر بن علي بن الحسين الأشرف، عده الشيخ الطوسي في رجاله، ص٢٥١ من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام قائلاً: عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام مدني تابعي: روى عن أبي أمامة، عن سهل بن حنيف، مات وله خمس وستون سنة. وقيل: ابن سبعين سنة: وقال المفيد رحمه الله في الإرشاد: كان عمر بن علي بن الحسين عليه السلام فاضلاً جليلاً، و ولي صدقات النبي صلى الله عليه وآله وصدقات أمير المؤمنين عليه السلام وكان ورعاً سخياً، وقد روى داوود بن القاسم عن الحسين بن زيد قال: رأيت عمّي عمر بن علي بن الحسين عليه السلام يشترط على من ابتاع صدقات علي عليه السلام أن يثلم في الحائط كذا وكذا ثلمة، ولا يمنع من دخله أن يأكل منه.

وذكره ابن عنبة النسابة في عمدة الطالب، ص٢٩٨، وقال: هو أخو زيد الشهيد لأمه، وأسن منه، ويكنى: أبا عليّ، وقيل: أبا حفص، وعقبه قليل بالعراق، وإنّما قيل له: الأشرف بالنسبة إلى عمر الأطرف، عم أبيه، فإنّ هذا لما نال فضيلة ولادة الزهراء البتول عليها السلام كان أشرف من ذلك، وسمّي الآخر الأطرف؛ لأنّ فضيلته من طرف واحد، وهو طرف أبيه أمير المؤمنين عليه السلام وعلى هذا يكون عمر الأطرف قد سمّي بالأطرف بعد ولادة عمر الأشرف ابن زين العابدين عليه السلام.

وذكره العمري النسابة في المجدي وقال: عاش عمر الأشرف خمساً وستين سنة، وروى عن شيخه أبي عبدالله بن طباطبا أن عمر أخو زيد لأمه وأبيه، يقال لأمهما: الإمام حيدا، وكان محدثاً فاضلاً، ولي صدقات علي عليه السلام وولد خمسة عشر ولداً خمس منهم بنات.

وترجم له الإسترآبادي في منهج المقال، وقال المولى الأردبيلي ـ بعد ترجمته له ـ: وروى عنه فطر بن خليفة في الكافي باب الاهتمام بأمور المسلمين.

على الأرض هوناً، وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً[١]. هذا كلامه ﷺ[٢].

ولنعم ما قال أبو العلاء[٣] فيه وفي أبيه وأخيه:

أنتم ذو النسب القصير فطولكم باد على الأمــراء والأشــراف[٤]

ولقد عنيت هذه السيدة الجليلة بتربية ولديها الشريفين المرتضى والرضي، وحرصت بالغ الحرص على تهيئة المناخ المناسب الذي يضمن لهما نقاوة المسلك وطيب المشرب، خصوصاً وأنّها المسؤولة مباشرة عن ذلك؛ لما كان يبتلى به أبوهما الشريف أبو أحمد الحسين من التغيّب في المنفى بحكم مشاكسة بعض الحاكمين له؛

١. إلى هنا ينتهي ما ذكره سيدنا المرتضى ﷺ في صدر المسائل الناصرية المطبوعة. وقال في أولها: فإنّ المسائل المنتزعة من فقه الناصر ﷺ وصلت وتأملتها وأجبت السؤال من شرحها وبيان وجوهها وذكر ما يوافق ويخالف فيها، وأنا بتشييد علوم هذا الفاضل البارع (كرم الله وجهه) أحق و أولى؛ لأنه جدي من جهة والدتي؛ لأنها فاطمة... إلى آخر ما ذكر من نسبها ممّا ذكره سيدنا في الأصل.

ثمّ قال: والناصر ـ كما تراه ـ من أرومتي، وغصن من أغصان دوحتي. وهذا نسب عريق في الفضل والنجابة... إلى آخره والمسائل التي أجاب الشريف المرتضى عنها كانت ثماني وعشرين مسألة، ثمّ لحقها خمس مسائل فكملت بثلاث وثلاثين مسألة، وفرغ من جوابها في محرم سنة ٤٢٩.

٢. نقل هذا الخبر الشيخ أبو علي الحائري ﷺ في منتهى المقال: عند ترجمته لعبدالله بن علي بن الحسين ﷺ عن المسائل الناصرية، ثم قال: وهذا الخبر وإن كان مرسلاً إلا أنّ الظاهر من إيراد السيد (رضي الله عنه) له كونه عنده قطعياً.

٣. هو أحمد بن عبدالله بن سلمان التنوخي المعري (٣٦٣ ـ ٤٤٩). شاعر فيلسوف، ولد ومات في معرة النعمان. أصيب بالجدري ـ وهو ابن أربع سنين ـ فذهب بصره. ورحل إلى بغداد، فأقام فيها قرابة السنتين كان يحضر في خلالها مجلس سيدنا المرتضى ويسجّل التاريخ مطارحات كثيرة بين هذين العلمين ولمّا مات المعري وقف على قبره (٨٤) شاعراً يرثونه. وكان يحرّم أكل الحيوان، ولم يأكل لحمه طيلة حياته، وكان يلبس الخشن، ولا يكترث بمختلف الطبقات من الناس غير السيدين الشريفين: المرتضى والرضي ﷺ.

٤. وانظر: الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، ج٢، ص٨٢٦-٨٢٨.

لذلك نجد هذه السيدة الجليلة يمّمت بوجهها شطر شيخ الإمامية في عصره، وفقيههم المتكلّم، الشيخ المفيد طالبةً من أن يتولّى تعليمهما الفقه. فلبّى الشيخ طلبها بعد أن احتفى بالقادمة الجليلة، وبالغ في احترامها، وتولّى تعليمهما الفقه، وأنعم الله عليهما، وفتح لهما من أبواب العلوم والفضائل ما اشتهرعنهما في آفاق الدنيا، وهو باق ما بقي الدهر[1]. وهذه السيدة الجليلة ألف الشيخ المفيد ﷺ كتابه (أحكام النساء)، على ما استظهره الشيخ المحدّث النوري[2].

ولقد توفّيت هذه السيدة الجليلة بعد أن اطمأنت على ولديها وقرّت عيناها بهما، ولمعا في سماء عاصمة الخلافة العباسية التي كانت يومها في عزّ نشاطها الفكري، فودّعت هذه الحياة ناعمة البال قريرة العين في ذي الحجّة سنه ٣٨٥. وقد كان عمر الشريف المرتضى يوم ذاك ثلاثين سنة، وعمر الشريف الرضي ستاً وعشرين سنة، وأعقبت للشريف أبي أحمد سوى الرضيين بنتين هما: زينب وخديجة.

وقد رثاها ولدها الشريف الرضي ﷺ بقصيدة همزية تبلغ أبياتها (٦٨) بيتاً، مطلعها:

أبكيك لو نفع الغليل بكائي وأقول لو ذهب المقال بدائي[3]

هذه بإيجاز لمحة خاطفة عن السيدة فاطمة أم الشريفين الرضي والمرتضى (رحمهما الله) التي رعت طفولتهما وواكبت شبابهما، وفارقتهما إلى المصير المحتوم بعد أن اطمأنت عليهما.

الفاضل الأديب المتكلم المشهور، وهو عزالدين عبد الحميد بن أبي الحسين هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد المدائني.

---

١. لاحظ: شرح نهج البلاغة، ج١، ص٤١.

٢. خاتمة مستدرك الوسائل، ج٣، ص٢١٦-٢١٧.

٣. ديوان الشريف الرضي، ج١، ص١٨.

فقد ذكره وذكر أباه وأخاه وأثنى عليهم في مواضع كثيرة من شرحه على (نهج البلاغة) ومن جملتها: في تعداد مفاخر بني هاشم وآل أبي طالب في آخر الجزء الخامس عشر ـ قال ـ: وقالوا ومن رجالنا النقيب أبو أحمد الحسين بن موسى شيخ بني هاشم ـ الطالبيين العباسيين ـ في عصره، ومن أطاعته الخلفاء والملوك في أقطار الأرض ورجعوا إلى قوله.

وابناه: علي ومحمد المرتضى والرضي ﷺ وهما فريدا العصر في الأدب والشعر والفقه والكلام، وكان الرضي شجاعاً، أديباً شديد الآنفة[1].

وعلى كل حال من هذين الأبوين اللذينِ ألممنا بشيء من حياتهما وتعرفنا من خلالهما ـ كما تقدّم ـ على المجد الباذخ، والشرف المؤثل، والنفسية العالية، ذات الطموح والكفاءات الممتازة، التي هي السمات البارزة التي تلوح من سيرة كلّ من الأب والأم، ولد الشريف المرتضى، وفي رعايتهما وما أحاط به من عزّ وسؤدد، وتربية عالية، نشأ وتربى وترعرع. ومن الطبيعي لمثله أن يشبّ على ما شبّ عليه من رفعة وشرف نفس وشعور بالأصالة، واعتزاز واعتداد يليقان به.

أخوه[2]

السيد الشريف الرضي شخصيته من الشخصيات الشهيرة في العلم والأدب لا تخلو الكتب العلمية والأدبية من ذكره وإطرائه، وقد ألفت رسائل عديدة في حياته، وذكر أدواره مع ملوك زمانه وعلماء وأدباء عصره، وقد أذعن له كل قاص ودان، وعالم وأديب، وطبق صيته الآفاق، فهو شخصية فذة قلما سمع الزمان بمثلها ومثل أخيه المرتضى.

---

١. أنظر: شرح نهج البلاغة، ج١٥، ص ٤٨٧.

٢. ما أوردناه في ترجمة الشريف الرضي اقتبسناه من تعليقات السيّد محمد صادق بحر العلوم على الفوائد الرجالية، ج٣، ص١٢٩-١٣٤.

وقد ألف شيخنا عبدالحسين الحلي النجفي المتوفى سنة ١٣٧٥، رسالة ثمينة في حياته جعلها كمقدمة لتفسير حقائق التأويل، المطبوع في النجف الأشرف سنة ١٣٥٥، ذلك التفسير الجليل الذي قال فيه ابن جني أستاذه ـ: «صنف الرضي كتاباً في معاني القرآن يتعذر وجود مثله».

ورسالة شيخنا الحلي ـ خير رسالة ألمت بحياة المترجم له، فقد بحث فيها نسبه، وتأثيره في نفسيته، و مولده ونشأته، وأسرته لأبيه، وأسرته لأمه، والدور العضدي، ودور الطائع وشرف الدولة. ودور القادر وبهاء الدولة، وصلته بالقادر العباسي، وصلته بشرف الدولة وبهاء الدولة، وألقابه، وقال: ابتدأ بهاء الدولة بتلقيب الشريف سنة ٣٨٨، بالشريف الأجل، وفي سنة ٣٩٢، صدر أمره من واسط بتلقيبه بذي المنقبتين، وفي سنة ٣٩٨ لقبه ـ وهو بالبصرة ـ بالرضي ذي الحسبين.

ثمّ ذكر شيخنا الحلي في الرسالة المذكورة عناوين عديدة تحلّى بها الشريف الرضي، وبحث فيها بحثاً مسهباً شيقاً.

وتحدث (ص ٧٨) تحت عنوان «مناصبه» عن ثلاثة عناوين: النقابة على الطالبيين خاصة في ملاك وظائف الدولة، وولاية ديوان المظالم، وإمارة الحاج.

ثمّ ذكرت الرسالة (ص ٨٣) تحت عنوان «علمه» شهرته العلمية وتأثير أعماله وشعره على التأليف، ومدرسته (دار العلم) ومكتبتها، ومجمعه الأدبي، قال: ينبئنا ابن خلكان أنّه اتخذ لتلامذته عمارة سماها «دار العلم» وأرصد لها مخزناً فيه جميع حاجياتهم من ماله.

ثمّ ذكرت الرسالة (ص ٩٤) تحت عنوان (أدبه) ميزة شعره، ومقارنته بالمتنبي، وأسلوبه الإنشائي، ومديحه، وهجاءه، ومبالغته ورثاءه، وحماسته، والنسيب، والغزل، والشعر الوصفي، والحكم والأمثال.

ثمّ ذكرت الرسالة (ص ٩٥) أنّه: أعجب بشعره الصاحب بن عباد ـ نقيد الشعر ـ

الذي يعيب شعر المتنبي وينقده نقداً مراً، فأنفذ إلى بغداد من ينسخ له ديوانه، وكتب إليه بذلك سنة ٣٨٥، وعندما سمح له به وأنفذه مدحه بقصيدة.

ثمّ انتهت الرسالة بذكر وفاته و مدفنه، وذكرت أنّه رثاه جماعة الأُدباء في عصره منهم: سليمان بن فهد، ومهيار الديلمي، وأخوه الشريف المرتضى.

وقد ترجم للشريف الرضي معاصره الثعالبي المتوفى سنة ٤٢٩، في يتيمة الدهر، ج٣، ص١١٦ وأبوالحسن الباخرزي المتوفى سنة ٤٦٧، في دمية القصر، ص٧٣.

وابن الجوزي، في المنتظم وقال:

.... ولقبه بهاء الدولة بالرضي ذي الحسبين ولقب أخاه بالمرتضى ذي المجدين، وكان الرضي نقيب الطالبيين ببغداد. حفظ القرآن في مدة يسيرة بعد أن جاوز ثلاثين سنة، وعرف من الفقه والفرائض طرفاً قوياً، وكان عالماً فاضلاً، وشاعراً مترسلاً، عفيفاً عالي الهمة متديناً... وتوفي الرضي يوم الأحد لست خلون من محرم سنة ٤٠٦، وحضره الوزير فخر الملك وجميع الأشراف والقضاة والشهود والأعيان، ودفن في داره بمسجد الأنباريين.

ومضى أخوه المرتضى إلى المشهد بمقابر قريش لأنّه لم يستطع أن ينظر إلى تابوته ودفنه وصلّى عليه الوزير فخر الملك في الدار مع جماعة منهم أبو عبدالله بن المهلوس العلوي، ثمّ دخل الناس أفواجاً فصلّوا عليه، وركب فخر الملك في آخر النهار فعزى المرتضى وألزمه العود إلى داره ففعل، وكان مما رثاه أخوه المرتضى.... .

وترجم له السيد علي خان في الدرجات الرفيعة، وقال:

إنّه نقل الرضي إلى مشهد الحسين بكربلاء فدفن عند أبيه، ورثاه أخوه المرتضى بقصيدة، ورثاه أيضاً تلميذه مهيار بن مرزويه الكاتب بقصيدة لم أسمع في باب المراثي أبلغ منها... .

وللشريف الرضي ولد ذكره القاضي نورالله التستري في مجالس المؤمنين (ج١، ص٥٠٦ طبع إيران سنة ١٣٧٥ق)، وأثنى عليه، وهو الشريف المرتضى أبو أحمد عدنان، وذكر أنّه لما مات عمه المرتضى فوضت إليه نقابة العلويين، وكان عظيم الشأن معظماً عند ملوك آل بويه، ومدحه شعراء عصره كابن الحجاج ومهيار وغيرهما.

قال صاحب الدرجات الرفيعة، ـ بعد أن ذكر ما أورده صاحب عمدة الطالب ـ: قال المؤلف ورأيت في مشجرة معتمد عليها أنّ أبا أحمد عدنان المذكور أولد ولداً اسمه علي، لكنه درج ولم يعقب فانقرض بانقراضه عقب الشريف ﷺ.

وممّن ترجم للشريف الرضي أيضاً النجاشي، والعلّامة في الخلاصة (ص١٦٤، برقم ١٧٦). وممّا يلفت النظر أنّ الشيخ الطوسي لم يذكر الشريف الرضي في الفهرست مع أنّ له مصنّفات عديدة، كما أنّه لم يذكره في كتاب رجاله.

وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (ج٣، ص ٥٢٣) فقال: محمد بن الحسين بن موسى الشريف الرضي، أبوالحسن، شاعر بغداد رافضي جلد... .

وابن حجر العسقلاني ترجم له في لسان الميزان (ج٥، ص١٤١)، فقال ـ بعد أن ذكر كلام الذهبي المذكور ـ:

... وشعر محمد أجود (أي من شعر أخيه المرتضى) ويقال: إنّه لم يكن للطالبيين أشعر منه، وكان مشهوراً بالرفض، وذكر الخطيب البغدادي عن بعض أهل العلم بالأدب أنّ جماعة منهم كانوا يقولون: إنّ الرضي أشعر قريش، قال فسمع ذلك محفوظ الرث (الصحيح أبو الحسين بن محفوظ) فقرر ذلك وبرهن عليه، وولي نقابة الطالبيين في سنة ٣٨٨، عوضاً عن أبيه قبل موته، وعاش إلى سنة ٤٠٦.

وترجم له ابن خلكان في (وفيات الأعيان، ج٢، ص٢) والخطيب البغدادي في

(تاريخ بغداد، ج٢، ص٢٤٦)والصفدي في (الوافي بالوفيات)، والسيد عباس مكي في (نزهة الجليس، ج١، ص٣٥٩) والشيخ يوسف البحراني في (لؤلؤة البحرين، ص٣٢٢) طبع النجف الأشرف، وفي كشكوله (ج١، ص٢٧٤) طبع النجف الأشرف، وفي أكثر المعاجم الرجالية، وألف الأستاذ زكي مبارك المصري كتاب (عبقرية الشريف الرضي) طبع طبعات عديدة، كما ألف العلّامة الكبير المغفور له الشيخ محمد رضا آل كاشف الغطاء كتاب (الشريف الرضي) طبع في النجف الأشرف، ومثله لعبد المسيح محفوظ.

ألقابه وكنيته

اشتهر المرتضى ﵀ بلقب: السيّد، والشريف، والمرتضى، وذي المجدين، وعلم الهدى. وأول من وسمه بهذا اللقب الأخير، هو الوزير أبو سعد محمّد بن الحسين بن عبدالصمد عام عشرين وأربعمئة.

وفي سبب التسمية بعلم الهدى: ذكر الشهيد الأوّل في أربعينه ما نصه:

نقلت من خط السيد العالم صفي الدين محمّد بن معد الموسوي ﵀ في المشهد المقدس الكاظمي في سبب تسمية الشريف المرتضى بـ(علم الهدى) أنّه مرض الوزير أبو سعيد محمّد بن الحسين بن عبد الصمد سنة عشرين وأربعمئة[1]، فرأى في منامه أمير المؤمنين، عليّ بن أبي طالب ؈ وهو يقول له: قل لعلم الهدى يقرأ عليك حتّى تبرأ.

فقال: يا أمير المؤمنين، ومن علم الهدى؟

فقال ؈: عليّ بن الحسين الموسوي.

فكتب الوزير إليه بذلك.

١. موسوعة الشهيد الأوّل، ج١٩، ص٢٤١-٢٤٢؛ الأربعون حديثاً، ح٢٣.

فقال المرتضى:الله الله في أمري، فإنّ قبولي لهذا اللقب شناعة عليّ.

فقال الوزير: والله ما كتبت إليك إلا بما لقّبك به جدّك أمير المؤمنين عليه السلام، فعلم القادر الخليفة بذلك، فكتب إلى المرتضى: يا علي بن الحسين تقبل ما لقّبك به جدّك أمير المؤمنين؟

قال: فقبل وأسمع الناس[١].

وفسره الميرزا الأفندي قائلاً:

ولعلّ علم الهدى ـ بالتخفيف ـ بمعنى راية الهدى أو الجبل العالي للهداية.

وقد يقال: إنّه بالتشديد. وقد كان فعلاً ماضياً من باب التفعيل، والهدى مفعوله، يعني هو قد علم أبواب الهداية للناس. وكلاهما محتمل، وإن كان الأوّل أظهر وأشهر.

وبالجملة: فعلى هذا يكون شهرته (رضي الله عنه) بهذا اللقب في أواخر عمره، أعني: حين بقي من حياته ثلاث عشرة سنة، والله أعلم بحقيقة الحال.

وإنّ جده ذكره باللقب المذكور في المنام ما نقله السيد الجليل بهاء الدين علي بن عبد الحميد في الدر النضيد، عن الشيخ الصالح عزّ الدين حسن بن عبدالله بن حسن التغلبي، أنّ السلطان مسعود بن بويه لما بنى سور المشهد الشريف دخل الحضرة الشريفة وقبّل العتبة المنيفة، وجلس على حسن الأدب، فوقف أبو عبدالله (أعني الحسين بن أحمد بن الحجاج البغدادي) بين يديه، وأنشد القصيدة على باب أمير المؤمنين (صلوات الله عليه)، فلمّا وصل إلى الهجاء التي فيها، أغلظ له السيد المرتضى رحمه الله[٢] في الكلام، ونهاه أن ينشد ذلك في باب حضرة الإمام، فقطع عليه الإنشاد

---

١. راجع: موسوعة الشهيد الأوّل، ج١٩، ص٢٤١ – ٢٤٢ ونقلاً عنه في الدرجات الرفيعة، ج٢، ص٨٢٨.

٢. أحبّ أن أنوه على ما سيأتي بعد ذلك بأنّ الشريف المرتضى رحمه الله كان يسب... وهذا النصّ ←

فانقطع عن الإيراد، فلما جنّ عليه الليل رأى الإمام علياً عليه السلام في المنام، وهو يقول له: لا ينكسر خاطرك، فقد بعثنا المرتضى علم الهدى يعتذر إليك فلا تخرج إليه، وقد أمرناه أن يأتي دارك فيدخل عليك.

ثمّ رأى السيد المرتضى في تلك الليلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام حوله جلوس، فوقف بين أيديهم عليهم السلام، فسلّم عليهم فلم يقبلوا عليه، فعظم ذلك عنده وكبر لديه، فقال: يا موالي أنا عبدكم وولدكم ومواليكم، فبم استحققت هذا منكم؟

فقالوا: بما كسرت خاطر شاعرنا أبي عبدالله بن الحجاج، فتمضي إلى منزله وتدخل عليه وتعتذر إليه، وتأخذه وتمضي إلى مسعود بن بابويه، وتعرّفه عنايتنا فيه وشفقتنا عليه.

فقام السيد المرتضى من ساعته ومضى إلى أبي عبدالله، فقرع عليه باب حجرته، فقال: يا سيدي الذي بعثك إليّ أمرني أن لا أخرج إليك، وقال: إنّه سيأتيك ويدخل عليك.

فقال: نعم سمعاً وطاعةً لهم، ودخل عليه، واعتذر إليه، ومضيا إلى السلطان، وقصّا القصة عليه كما رأياه فأكرمه وأنعم عليه. وحيّاه، وخصّه بالرتبة الجليلة، واعترف له بالفضيلة، وأمر بإنشاد القصيدة في تلك الحال، فقال:

يا صاحبَ القبةِ البيضاءِ في النجفِ   من زار قبرك واستشفى لديك شُفِي

وأما وجه تلقّبه بذي المجدين ـ أعني: مجد الدنيا والآخرة ـ فظاهرٌ. وكذا الظاهر تلقّبه بالمرتضى.

يكذب كلّ نسبة إليه. بل الرجل كان داعياً إلى الوحدة ورصّ الصفوف وقد تصدّى السيّد محمّد جعفر السبحاني إلى الشريف المرتضى رحمه الله في آثار ومتون أهل السنّة وإلى تلامذته ومشايخه وموقعية آثاره في كتب أهل السنة بصورة مفصّلة. يمكن مراجعة مقالته في المجموعة الأُولى من مقالات المؤتمر الدولي للشريف المرتضى.

وفيه وجه آخر وهو: أنّ في أجداده أيضاً من لقّب بالمرتضى، فلقّب السيد المرتضى به أيضاً[١].

وكان يلقّب بالثمانيني: لما كان له من الكتب ثمانون ألف مجلداً، ومن القرى ثمانين قرية تجبى إليه[٢].

قال السيد علي خان المدني ﷺ: «وكان يلقب بالثمانيني؛ لأنه أحرز من كلّ شيء ثمانين، حتّى إنّ مدّة عمره كانت ثمانين سنة وثمانية أشهر[٣].

وحكي عن الشيخ أبي عبدالله المقداد السيوري: أنّه قال نحو ذلك في كتابه المسمى باللوامع في الأُصول.

وفي مجالس المؤمنين عن بعض الأعلام: أنّ السيد المرتضى ﷺ كان يلقّب بالثمانيني أيضاً؛ لأنّه خلّف ثمانين ألفِ مجلد من مقروءاته ومصنّفاته ومحفوظاته، وترك من كلّ شيء ثمانين ثمانين، وصنّف كتاباً يقال له: الثمانين، فلذلك لقّب به[٤].

---

١. رياض العلماء، ج٤، ص١٩

٢. أُنظر: الغدير، ج٤، ص٢.

٣. أُنظر: الناصريات، الشريف المرتضى، ص١٤.

٤. أُنظر: مجالس المؤمنين، ج١، ص٥٠١.

الفصل الثاني

سماته الخَلقية وصفاته الخُلقية

سماته الخَلقية

ذكر مؤرخو الشريف المرتضى ﷺ في أوصاف شمائله وسماته أنّه كان ربع القامة، نحيف الجسم، أبيض اللون، حسن الصورة.

صفاته الخُلقية

اشتهر بالبذل والسخاء والإغضاء عن الحساد والأعداء، وقد مني بكثير من هؤلاء، وديوانه طافح بالشكوى منهم، والإيصاء بالتجاوز عنهم، والكف عن مقارعتهم:

تجاف عن الأعداء بقياً فربما　　كفيت فلم تجرح بناب ولا ظفرِ
ولا تبر منهم كلّ عود تخافه　　فإنّ الأعادي ينبتون مع الدهرِ[1]

إلّا أنّ أعداءه ومناوئيه وحاسدي نعمته وصموه بالبخل، وقلّة الإنفاق بهتاناً وحسداً، وكل ذي نعمة محسود، وإنّا لم نجد فيما كتب عنه في التراجم من وسمه بهذه الصفة المنزّه عنها، إلّا ما نقله بعض المؤرّخين بروايات متضاربة وأسانيد مضطربة، ملخّصها:

إنّ أحد الوزراء ـ قيل: هو محمّد بن خلف ـ قد وزّع ضريبة على الأملاك ببادوريا[2]؛

---

١. معجم الأُدباء، ج١٣، ص٢٥٧ وفيه: «بغيا» مصحفة عن (بقيا)، كما أوردهما الخوانساري في روضات الجنات، ج٤، ص٣١٠ وفيها بنان مصحفة عن بناب.

٢. بادوريا: طسوج من كورة الاستان بالجانب الغربي من بغداد، وهو اليوم محسوب من كورة نهر عيسى.

وذلك لصرفها في حفر النهر المعروف بنهر عيسى، فأصاب ملكاً للمرتضى بالناحية المعروفة بالداهرية، فوقع عليه من التقسيط عشرون درهماً، فكتب المرتضى إلى الوزير يسأله إسقاط ذلك عنه[١].

والقضية مذكورة في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، يرويها أبو حامد أحمد بن محمّد الإسفراييني الفقيه الشافعي، قال:

كنتُ يوماً فخر الملك أبي غالب، محمّد بن خلف وزير بهاء الدولة، وابنه سلطان الدولة، فدخل عليه الرضي أبوالحسن، فأعظمه وأجلّه ورفع من منزلته، وخلّى ما كان بيده من الرّقاع والقصص، وأقبلَ عليه يحادثه إلى أن انصرف، ثمّ دخل بعد ذلك المرتَضى أبوالقاسم ﷺ، فلم يعظّمه ذلك التعظيم، ولاأكرمه ذلك الإكرام، وتشاغَل عنه برقاع يقرؤها و توقيعات يوقّع بها، فجلس قليلاً، وسأله أمراً فقضاه، ثمّ انصرف.

قال أبو حامد: فتقدمت إليه وقلتُ له: أصلح الله الوزير! هذا المرتضى هو الفقيه المتكلّم، صاحب الفنون، وهو الأمثل والأفضل منهما؛ وإنّما أبوالحسن شاعر، قال: فقال لي: إذا انصرف الناس وخلا المجلس أجبتُك عن هذه المسألة.

قال: وكنت مجمِعاً على الانصراف، فجاءني أمرٌ لم يكن في الحساب، فدعت الضرورة إلى ملازمة المجلس إلى أن تقوّض الناس واحداً فواحداً، فلمّا لم يبق إلا غلمانه وحجّابه، دعا بالطعام، فلما أكلنا وغسل يديه وانصرف عنه أكثر غلمانه، ولم يبق عنده غيري، قال لخادم: هات الكتابين اللذين دفعتهما

قالوا: ما كان في شرقي الصراة فهو بادوريا، وما كان في غربها فهو قطربل. أُنظر: معجم البلدان، ج٢، ص٢٩، وقد صحفت في أدب المرتضى، ص٨٣، إلى بادرويا بتقديم الراء على الواو.

١. أُنظر: الذخيرة، ص١٣ـ١٤.

إليك منذ أيام، وأمرتُك أن تجعلَهما في السَّفَط الفلانيّ. فأحضرهما، فقال: هذا كتاب الرضيّ، اتصل بي أنّه قد ولد له ولد، فأنفذتُ إليه ألفَ دينار، وقلت له: هذه للقابلة، فقد جرتِ العادة أن يحمِل الأصدقاء إلى أخلّائهم وذوي مودّتهم مثلَ هذا في مثل هذه الحال، فردّها وكتب إليّ: هذا الكتاب فاقرأه، قال: فقرأته، وهو اعتذار عن الردّ، وفي جُملته: إنّنا أهلَ بيت لا يطّلع على أحوالنا قابلة غريبة، وإنّما عجائزنا يتولّين هذا الأمر من نسائنا، ولسن ممّن يأخذن أجرة، ولا يقبلن صِلَة. قال: فهذا هذا.

وأما المرتضى فإنّنا كنا قد وزّعنا وقسّطنا على الأملاك ببادرويا تقسيطاً نصرفه في حَفر فُوّهة النهر المعروف بنهرعيسى، فأصاب مِلكاً للشريف المرتضى بالناحية المعروفة بالدّاهرية من التقسيط عشرون درهماً، ثَمَنُها دينار واحد، قد كتب إليّ منذ أيّام في هذا المعنى هذا الكتاب، فاقرأه، فقرأته. وهو أكثر من مائة سَطر، يتضمّن من الخضوع والخشوع والاستمالة والهزّ والطلب والسؤال في إسقاط هذه الدراهم المذكورة عن أملاكه المشار إليها ما يطول شرحه.

قال فخر الملك: فأيّهما تَرى أولَى بالتعظيم والتّبجيل؟ هذا العالم المتكلّم الفقيه الأوحد ونفسه هذه النفس، أم ذلك الذي لم يُشهَر إلا بالشعر خاصّة، ونفسُه تلك النفس!

فقلت: وفّق الله تعالى سيدَنا الوزير، فما زال موفّقاً، والله ما وضع سيدنا الوزير الأمرَ إلا في موضعه، ولا أحلّه إلا في محلّه. وقمت فانصرفت[1].

والرواية تختلف بسندها ومتنها مع رواية صاحب عمدة الطالب[2] حيث أسندها إلى أبي إسحاق الصابي إبراهيم بن هلال، الكاتب المشهور، قال: كنتُ عند الوزير

---

١. شرح نهج البلاغة، ج١، ص ٣٩ ـ ٤٠.

٢. عمدة الطالب، ص١٩٨. راجع: مقدّمة الذخيرة، ص١٣ - ١٥.

أبي محمّد المهلبي ـ وليس محمّد بن خلف ـ ذات يوم، فدخل الحاجب واستأذنه للشريف المرتضى فأذن له، فلمّا دخل قام إليه وأكرمه وأجلسه معه في دسته، وأقبل عليه يحدّثه حتّى فرغ من حكايته ومهمّاته، ثمّ قام إليه وودّعه وخرج، فلم يكن ساعة حتّى دخل عليه الحاجب واستأذن للشريف الرضي... ثمّ أورد القصة بفروق في المتن أيضاً.

فنحن نقف إزاء هذه الرواية المضطربة في متنها وسندها موقف الارتياب والاستغراب، فبينما نجد ابن أبي الحديد يسندها لأبي حامد الإسفراييني مع الوزير محمّد بن خلف، نجد رواية ابن مهنّا صاحب العمدة مسندة إلى أبي إسحاق الصابي مع الوزير المهلبي مع فروق في المتن كما أسلفنا.

فإذا علمنا أنّ الوزير المهلبي أبا أحمد الحسن بن محمّد بن هارون ـ وزير معزّ الدولة البويهي ـ قد توفّي سنة ٣٥٢، وهاتيك السنة هي قبل مولد الشريف المرتضى بثلاث سنين حيث كان مولده سنة ٣٥٥، هان علينا تفنيد الرواية بداهة.

زيادة على ذلك: إنّ الرواية الأولى تجعل الداخل الأول على الوزير هو الشريف الرضي بينما الرواية الثانية تجعله الشريف المرتضى.

هذا ما يشير إما إلى اختلاق الرواية ووضعها من الأساس، أو إلى تحريفها أو المبالغة فيها على أقرب الاحتمالات؛ لما سنوضّحه قريباً.

والسيد المرتضى في سعة عن التوسل بهذه الوسائل الركيكة التي لا تناسب منزلته ومقامه لدى الوزير ولدى الخلفاء أنفسهم لرفع هذه الضريبة اليسيرة؛ وذلك لما رزق من عزة النفس، وحظّ وافر من الجاه، زيادة على النعمة والثراء المصحوب بالبذل والسخاء الذي دلّتنا عليه سيرته الحميدة وكرمه المعروف وبذله الفذ، حتّى لِيمَ على

كثرة الإنفاق والعطاء مراراً، فقال في ذلك مجيباً لهم قصائد مذكورة في ديوانه، نذكرمنها على سبيل الشاهد قوله:

دعي منظري إن لم أكن لك رائعاً ولاتنظري إلّا إلى حسن مخبري
فإنّي وخير القول ما كان صادقاً لدى الفخرسبّاق إلى كلّ مفخرِ

وأيضاً:

واعلم أنّ الدهر يعبث صرفه بما شاء من مال البخيل المقترِ

وأيضاً:

عذلت على تبذيرمالي وهل ترى نجمّع إلّا للجؤور المبذّرِ
أفرّقه من قبل أن حال دونه رحيلي عنه بالحمام المقدّرِ
مضى قيصرمن بعد كسرى وخلّيا التلاعب في أموال كسرى وقيصرِ

وقد استفاض عنه إنفاقه على مدرسته العلمية التي تعهّد بكفاية طلابها مؤونةً ومعاشاً، حتّى إنّه وقف قريةً من قراه تصرف مواردها على قراطيس الفقهاء والتلاميذ، وأنّه كان يجري الجرايات والمشاهرات الكافية على تلامذته وملازمي درسه، مثل الشيخ الطوسي، فقد كان يعطيه اثني عشرديناراً في الشهر، ويعطي للقاضي عبد العزيزبن البراج ثمانية دنانيروغيرهما، وذلك بفضل ما يرد عليه من دخل أملاكه الخاصة التي قدّرت بأربعة وعشرين ألف دينار بالسنة[1]، ولما يمتلكه من قرى وضياع، قيل: إنّها ثمانون قرية بين بغداد وكربلاء المقدّسة، يجري خلالها نهرله، غرست الأشجار الوارفة على حافّتيه، فتهدلت غصونها بثمارها اليانعة، فكان ذلك الانعطاف يسهّل على أصحاب السفن والسابلة العابرين قطف تلك الأثمار التي أباحها الشريف المرتضى لهم[2].

---

١. معجم الأُدباء، ج١٣، ص١٥٤.

٢. روضات الجنات، ج٤، ص ٣٠٨.

وقد أعطى الشريف المرتضى مع أخيه الرضي (رحمهما الله) من أموالهما الخاصّة لابن البراج الطائي عند ما اعتقلهما في طريق الحج سنة ٣٨٩ تسعة آلاف دينار فأطلقهما [١].

ولاأدلّ على سماحته وبذله وكرمه، من قصته المشهورة مع ذلك اليهودي الذي أفلس عند ما أصاب الناس قحط شديد، فاحتال لتحصيل قوت يحفظ نفسه، فحضر يوماً مجلس المرتضى فاستأذنه أن يقرأ عليه شيئاً من علم النجوم، فأذن له وأمر له بجائزة ترى عليه كلّ يوم، فقرأ عليه برهة، ثمّ أسلم على يده.

وحكى ابن خلّكان عن أبي زكريا الخطيب التبريزي، أنّ أبا الحسن علي بن أحمد بن سلك الفالي الأديب، كانت له نسخة من كتاب الجمهرة لابن دريد في غاية الجودة، فدعته الحاجة إلى بيعها، فاشتراها الشريف المرتضى بستين ديناراً، وتصفّحها فوجد بها أبياتاً بخط بايعها أبي الحسن الفالي المذكور، وهي:

أنستُ بها عشرين حولاً وبعتُها لقد طال وجدي بعدها وحنيني
وما كان ظنّي أنّني سأبيعها ولو خلدتني في السجونِ ديوني
ولكن لضعفٍ وافتقارٍ وصبيةٍ صغارٍ عليهم تستهلّ شؤوني
فقلتُ ولم أملك سوابق عبرة مقالة مكويّ الفؤادِ حزينِ
وقد تخرج الحاجات يا أمّ مالك كرائم من ربّ بهنّ ضنينِ

فأرجَعَ النسخة إليه وترك الدنانير [٢].

وللشريف المرتضى في ذم الحرص والطمع، قصائد ومقطوعات نذكر منها قوله:

---

١. روضات الجنات، ج٤، ص ٣٠٨.

٢. وانظر: المنتظم، ج٨، ص ١٧٢ فإنّه ذكر الأبيات في ترجمة الفالي ولم يذكر قصّة رد الكتاب. معجم الأدباء.

لا دَرَّ دَرُّ الحرص والطمعِ ومذلة تأتيك من نجعِ
وإذا انتفعت بما ذلك به فلأنت حقّاً غير منتفعِ
ومصارع الأحياء كلّهم في الدهر بين الري والشبعِ
وإذا علمت بفرقتي جدتي فعلام فيما فاتني جزعي؟

وبعد هذا فالرواية (وضع الخراج) إن لم تكن موضوعة ومفتعلة من أصلها فهي محرّفة، أو مبالغ فيها على أقرب الاحتمالات؛ لما رأيت من اختلال أسانيدها ومتونها.

وعلى فرض القول بصحّتها، فإنّ للشريف المرتضى مخرجاً منها ومندوحة عنها، بحملها على محامل التعديل ومخارج التأويل.

أفلا يحتمل أنّه قد رأى بثاقب رأيه وسديد اجتهاده أنّ ما أُلقي عليه من ضريبة لحفر النهر، إنّما هو من المصالح العامّة التي يتحتّم على الحكومة القيام بها، والإنفاق عليها؟!

ولم يرد السيد المرتضى بدفعها عنه سوى دفع مظلمة أو إزالة ضرر، وكلاهما يجب أن يدفعا، كبيرين كانا أو صغيرين، وقد يكون السكوت عنهما يجر إلى مغارم، والرضا بهما يؤدّي إلى مآثم، والكل محظور في الشريعة، والراضي بفعل قوم كالداخل معهم فيه.

وقد ذكر السيد الخوانساري ﷺ عن السيد نعمة الله الجزائري ما يفيد معنى ما ذكرناه وهذه صورته:

أقول: كان الوزير فخر الملك لم يتحقّق علوّ الهمة؛ فلذا عاب الأمر على الشريف المرتضى ﷺ وإنّما كان عليه غضاضة في ذلك الكتاب (يعني الكتاب الذي بعثه المرتضى إلى الوزير يسأله تخفيف الضريبة وإسقاطها)، لو كان سائلاً لها من أموال الوزير، وما فعله الشريف عند التحقيق من علو الهمة، وذلك أنّه دفع عن ملكه بدعة لو لم يتداركها لبقيت على ملكه، وربّما وضعت من قدره لو بقيت

عند أهل الأملاك وغيرهم... كما أنّه ورد في الحديث: المؤمن ينبغي له الحرص على حيازة (لعلها حياطة) ماله الحلال، كي ينفعه في سبيل الطاعات.

كما كانت عادة جدّه أبي طالب بن عبد المطلب، فإنّه كان يباشر جبر ما انكسر من مواشيه وأنعامه، فإذا جاء الوافد إليه وهبها مع رعاتها له.

وقد نقل عن الشريف المرتضى (عطّر الله مرقده) أنّه اشترى كتباً قيمتها عشرة آلاف دينار أو أزيد، فلما حملت إليه وتصفحها رأى في ظهر كتاب منها مكتوباً:

وقد تُحوج الحاجات يا أم مالك إلى بيع أوراق بهن ضنين[1]

فأمر بإرجاعها إلى صاحبها ووهبه الثمن.

فأين همّته هذه من الوزير الذي حمل إلى الرضي الف دينار واستغنم ردها إليه؟! انتهى قول الجزائري[2].

فأما إعظام الوزير للشريف الرضي وتبجيله له أكثر من أخيه المرتضى، فواضح لكل من وقف على سيرة الشريفين، وعرف نفسيّة كلّ من الشخصين، وسلوكهما ونزوعهما في الحياة[3].

فالشريف الرضي كان ولا ريب ينزع إلى الخلافة ويمنّي نفسه بها، بل كان يترقّبها صباحاً ومساءً، وكان يعتقد أنّه سينالها ما بقي له جنان يخفق أو لسان ينطق، بعد أمد قصير أو طويل. أليس هو القائل:

---

١. هكذا ورد البيت في روضات الجنات، ج٦، ص٤٠٢، سبق أن أوردنا أصله، وهو مضمّن في أبيات أبي علي أحمد بن سلك الفالي مع قصته في هذه المقدمة؛ ولعل هذه الرواية غير تلك، أو إنّ إحداهما منسوبة إليه، والغرض ثبوت إحداهما له.

٢. روضات الجنات، ج٦، ص٢٠٣ - ٢٠٤.

٣. ولمزيد الاطّلاع قد أوضح السيد جواد ورعي التعامل السياسي للشريف المرتضى مع الدولة القائمة. يمكن مراجعتها في المجموعة الخامسة لمؤتمر الشريف المرتضى العالمي.

ما أنا للعلياء إن لم يكن من ولدي ما كان من والدي
ولامشت بي الخيل إن لم أطأ سريرَ هذا الأصيد الماجدِ

ثمّ أليس هو الذي يقول:

لا همّ قلبي بركوب العلا يوماً ولابلّت يدي بالسماحْ[1]

نعم كان الشريف المرتضى ميّالاً إلى الزهد في الدنيا راغباً عنها، ذامّاً لها، داعياً إلى الاعتبار فيها، سالكاً سبيل أجداده الكرام، من جعلها مجازاً للآخرة ومزاداً لدار القرار، فقد كان منصرفاً إلى العلم مشغولاً بالدرس، عازفاً عن بهرجة السلطة ومقامات السياسة ـ وإن كان ذا مكانة خطيرة فيها ـ زاهداً في المناصب أو الرئاسة، وأكثر الناس ـ ولايخفى ذلك ـ في كلّ عصر، ولاسيما منهم خدمة الدولة وأرباب السلطة يزهدون في الزاهدين، ويخشون سطوة الأشداء المجترئين.

لذا نجد ديوانه يفيض بالقصائد في ذمّ الدنيا، والحث على الزهد فيها والاعتبار بتقلّب أحوالها، وفناء نعيمها، ثمّ هو يصف مقابرها، ويرثي مقبوريها، ويدعو كذلك إلى تكميل النفس وتهذيبها، وغرس مواد العزة فيها بنبذ الحرص، وترك الطمع، والتحلّي بجمال العلم وخصال الخير، فمن ذلك قوله في ذمّ الدنيا والحثّ على الزهد فيها:

أفي كلّ يوم لي مُنىً استجدها وأسبابُ دنيا بالغرور أودّها
ونفس تنزى ليتها في جوانحٍ لذي قوّة يسطيعها فيردّها

وهو مع زهده الشديد في الدنيا وتقشّفه فيها، كان ذا مقام سياسي في الدولة خطير، يفوق مقام أخيه الشريف الرضي بكثير، وذلك بفضل ما أوتي من أصالة الرأي، ووفارة العلم والمال، مع عز العشيرة وكثرة الرجال.

١. أنظر: ديوان الشريف الرضي، ص٣٢٤.

الفصل الثالث

شغفه بالعلم، مدرسته العلميّة، خزانة كتبه

علمه باللغة وغريبها
براعته في المناظرة
فلسفته
رأيه في المنجّمين
نشاطه الفكري
عقيدته ومذهبه الكلامي
نسبة الاعتزال إليه
أصول مذهبه
المناقشة
مذهبه الكلامي
الجانب الكلامي للمرتضى
الجانب الفقهي للمرتضى
علم أُصول الفقه
المرتضى أديباً
في عالم الشعر
مسلكه في تعليل الأخبار
التمسك بخبر الواحد
تعليل الأخبار وتأويلها
تفرداته الشيعية

شغفه بالعلم، مدرسته العلميّة، خزانة كتبه

كان الشريف المرتضى ﵁ مشغوفاً بالعلم منصرفاً إليه بين دراسة وتدريس، محبّاً لتلاميذه ومريده، حتّى إنّه كان يجري عليهم الجرايات الشهرية، وقد مر عليك ذكر ذلك.

وقد اتّخذ من داره الواسعة مدرسة عظيمة تضمّ بين جدرانها ثلّة من طلاب الفقه والكلام والتفسير واللغة والشعر والعلوم الأخرى كعلم الفلك والحساب وغيره، حتّى سمّيت أو سمّاها: (دار العلم) وأعدّ له مجلساً للمناظرات فيها.

غير أنّ الذي هو جدير بالملاحظة والاعتبار أنّ مجلس المرتضى أو مدرسته العلمية ـ بتعبير أصح ـ كانت جامعة إنسانية تلمّ شتات كثير من طلاب العلم ومريديه بمختلف المذاهب والنحل، دون تفرقة بين ملّة وملّة، أو مذهب ومذهب.

وقد مرّت عليك قصّة اليهودي الذي درس عليه علم النجوم ـ أعني علم الفلك ـ كما لم تخف عليك أيضاً اتّصالاته الوثيقة بأبي إسحاق الصابي الكاتب المشهور، وللمرتضى في رثائه قصيدة رائعة تعدّ من غرر قصائده، ومطلعها:

ما كان يومك يا أبا إسحاقِ إلّا وداعي للمنى وفراقي[1]

---

١. هذه المرثية مثبتة في هذا الديوان، وهي تكذب ما نسبه إليه بعض الرواة دون مبالاة من أنّه لما نقل إليه رثاء أخيه الرضي للصابي بالقصيدة المشهورة التي مطلعها:

أرأيت من حملوا على الأعوادِ أرأيت يوم خبا ضياء النادي

قال المرتضى (على ما زعم): نعم ما حملا إلّا كلباً.

وهذا إنّ دلّ على شيء فإنّه يدلّ على رحابة صدره وسعة أفقه، وشريف نظرته الإنسانية التي تعبر عن قلبه الشفيق الرحيم العطوف على هذه النفوس البشرية المعذّبة بويلات العصبية الرعناء والطائفية البغيضة، والعنعنات الباطلة، المنبعثة من الجهل المطبق، وضيق الأفق المحدود، فالمرتضى كان له أسوة حسنة في جده الرسول الأعظم ﷺ وأهل بيته الكرام عليهم السلام وأصحابه الأجلّة، المردّدين قول ربّ الخلق أجمعين: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾[١].

أمّا شغفه بجمع الكتب وولعه باقتنائها، فيكفينا أن نذكر أنّ خزانته ضمّت ثمانين ألف مجلد من مصنّفاته ومحفوظاته ومقروءاته، على ما حصره وأحصاه صديقه التنوخي[٢].

وقد قومت هذه الكتب بثلاثين ألف دينار على ما ذكره الثعالبي[٣]، هذا بعد أن أهدى السيد المرتضى من هذه الكتب إلى الرؤساء والوزراء شطراً.

وفوق كلّ هذا زاده الله بسطة في العلم، وفضّله على كثيرين فكان أوحد زمانه فضلاً وعلماً وفقهاً وكلاماً وحديثاً وشعراً وخطابةً وكرماً وجاهاً إلى غير ذلك.[٤] وقد قال ابن أبي طي: وهو أول من جعل داره دار العلم، وقدّرها للمناظرة، ويقال: إنّه أمر ولم يبلغ العشرين، وكان قد حصل على رئاسة الدنيا، العلم مع العمل الكثير في اليسير[٥]، والمواظبة على تلاوة القرآن، وقيام الليل، وإفادة العلم، وكان لا يؤثر على العلم شيئاً،

١. الحجرات (٤٩): ١٣.

٢. راجع: روضات الجنات، ج٤، ص٢٩٦-٢٩٧.

٣. يتيمة الدهر، ج١، ص٣٩.

٤. الدرجات الرفيعة، ج٢، ص٨٢٧.

٥. لعلّه في الوقت اليسير.

مع البلاغة، وفصاحة اللهجة»[١].

وقال ابن حزم الأندلسي: «وكان المرتضى رئيس الإمامية... وكان متكلّماً»[٢].

وقال ابن الجوزي: «وكان يناظر عنده في كلّ المذاهب»[٣].

وهكذا ذكر ابن حجر عن أبي إسحاق الشيرازي أنّه: «ثابت الجأش ينطق بلسان المعرفة، ويردد الكلمة المسددة فتمرق مروق السهم من الرمية ما أصاب وما أخطأ أشوى.

إذا شرع الناس الكلام رأيته... له جانبٌ منه وللناس جانبُ[٤].

وذكر أنّ السيد المرتضى أوّل من بسط كلام الإماميّة في الفقه، وناظر الخصوم، واستخرج الغوامض، وقيّد المسائل وهو القائل في ذلك:

كان لولاي غائضاً مكرع الفقه ... سحيق المدا وبحر الكلام
ومعان شحطن لطفاً عن الأفـ ... ـهام قرّبتها من الأفهام
ودقيق أبرزته بجليل ... وحلال أبنته من حرام[٥]

وقال أبو منصور الثعالبي: «وقد انتهت الرئاسة اليوم ببغداد إلى المرتضى، في المجد والشرف والعلم والأدب والفضل والكرم»[٦].

---

١. أُنظر: لسان الميزان، ج٤، ص٢٢٣.

٢. أُنظر: جمهرة أنساب العرب، ص٥٦.

٣. أُنظر: المنتظم، ج٨، ص١١٩.

٤. أُنظر: لسان الميزان، ج٤، ص٢٢٤.

٥. أُنظر: لسان الميزان، ج٤، ص٢٢٤ وفيه: (فرميتها الأفهام) والأبيات الثلاثة في ديوان الشريف المرتضى، ج٣، ص٢٦٣.

٦. أُنظر: تتمة اليتيمة، ج١، ص٥٣.

وقال الحافظ الذهبي: «وكان إماماً في التشيع والكلام والشعر والبلاغة، كثير التصانيف، متبحّراً في فنون العلم...»[١].

وقال ابن بسام الأندلسي: «إمام أئمة العراق بين الاختلاف والافتراق، إليه فزع علماؤها، وأخذ عنه عظماؤها، صاحب مدارسها وجامع شاردها وآنسها، ممّن سارت أخباره، وعرفت بها أشعاره، وحمدت في ذات الله مآثره وآثاره، وتآليفه في أُصول الدين، وتصانيفه في أحكام المسلمين ممّا يشهد أنّه فرّع تلك الأُصول، ومن أهل ذلك البيت الجليل»[٢].

كانت هذه لمحات عن الجوانب العامة والبارزة في شخصية سيدنا المرتضى، نستطيع بمقتضاها أن نتبيّن المركز الحقيقي لها، وأن ندرك حق الإدراك واقعها الذي كانت تعيش، والرسالة التي حملت، والخير العميم الذي أفاضت، ثمّ بالتالي التراث الفكري القيم الذي خلّفت.

علمه باللغة وغريبها

العلم بغريب اللغة يدلّ على اطلاع واسع على لغة العرب بدراسة علومها ومعرفة لسانها في مختلف ديارها ومواطنها، وقد كان الشيخ عزالدين أحمد بن مقبل[٣] يقول: لو حلف إنسان أنّ السيد المرتضى كان أعلم بالعربية من العرب لم يكن عندي آثماً، وكتابه الأمالي المعروف بـ:غرر الفوائد ودرر القلائد، يشتمل على محاسن فنون تكلّم فيها في النحو واللغة والشعر والتفسير والكلام وغير ذلك، حتّى إنّ شيخاً من شيوخ

١. أُنظر: العبر في خبر من غبر، ج٣، ص١٨٦.
٢. أُنظر: مرآة الجنان لليافعي، ص٥٦.
٣. روضات الجنات، ج٤، ص٣٠٣.

الأدب بمصر قال فيه: والله إنّي استفدت من كتاب الغرر مسائل لم أجدها في كتاب سيبويه وغيره من كتب النحو[١].

براعته في المناظرة

كان الشريف المرتضى ﷺ خليفة أستاذه الشيخ المفيد ﷺ في علم الكلام وفن المناظرة، وكان مجلسه كمجلس شيخه المفيد يحضره أقطاب العلماء من كافة المذاهب، بل وسائر الملل، وقد مر عليك دراسة اليهودي عليه، وكثرة اختلاف الصابي وتردده إليه، وما قاله ابن الجوزي في أول الترجمة بأنّ المرتضى كان يناظر عنده في كلّ المذاهب، وهذا يدلّ على فضل اطّلاعه على فوارق المذاهب ومواد الخلاف فيما بينهم، وهو مع ذلك كان محترماً لدى جميعهم، معظّماً عندهم، إلّا عند حسّاده ومناوئيه.

فقد ذكر عن الشيخ أبي جعفر محمّد بن يحي بن مبارك بن مقبل الغساني الحمصي أنّه قال: ما رأيت رجلاً من العامة إلا وهو يثني عليه، وما رأيت من يبخسه حقّه، وما رأيت إلّا من يزعم أنّه من طائفته[٢].

وقال عنه الصفدي:

إنّه كان فاضلاً ماهراً، أديباً متكلّماً، له مصنّفات على مذهب الشيعة.

وقال الخطيب البغدادي:

كتبت عنه وكان رأساً في الاعتزال، كثير الاطلاع والجدال[٣].

---

١. روضات الجنات، ج٤، ص٣٠٣.
٢. روضات الجنات، ج٤، ص٣٠٣.
٣. الوافي بالوفيات، ج ١٢، ص٧.

وقال الثعالبي:

وقد انتهت الرئاسة اليوم ببغداد إلى المرتضى في المجد والشرف والعلم والأدب، والفضل والكرم...[١].

وقد سئل عنه أبو العلاء بعد أن حضر مجلسه فقال:

يا سائلي عنه لمّا جئت أسأله فإنّه الرجل العاري عن العارِ
لو جئته لرأيت الناس في رجلٍ والدهر في ساعة والأرض في دارِ[٢]

وكان نصير الدين الطوسي ﷺ يقول ـ إذا جرى ذكر المرتضى في درسه ـ: صلوات الله عليه، ثمّ يلتفت إلى القضاة والمدرسين الحاضرين درسه، ويقول: كيف لا يصلّى على المرتضى؟![٣]

فلسفته[٤]

للشريف المرتضى ﷺ فلسفة إسلامية خاصّة في تفسير الأشياء وظواهرها تختلف عن تفسير كافة فلاسفة المسلمين المتأثرين بالفلسفة اليونانية، وقواعدها المنطقية المبنية على منطق أرسطو وإلهيات أفلاطون وغيرهما. هذا إذا فسرنا الفلسفة بأنّها النظر العقلي في الأشياء، فهو يفسر ظواهر الكون وفعاليات الأحياء مستنداً إلى ثلاث دعائم أساسية، هي السماع والعقل وجريان العادة.

ويريد بالسماع ما وردت به آية محكمة أو خبر صحيح، وبالعقل ما أثبتته الأدلة

١. يتيمة الدهر، للثعالبي، ج١، ص٣٥.

٢. رياض العلماء، ج٤، ص٢٦.

٣. روضات الجنات، ج٤، ص٣٠٣.

٤. المقصود بفلسفته هو منهجه العقلي في المعرفة، وهو يشمل علم الكلام الإسلامي ورؤيته الإيدلوجية. وليس المقصود بأنّه كان فيلسوفاً تقليدياً، فقد كان بعيداً كل البعد عن الفلسفة.

العقلية بالبرهان العقلي. فهو عندما يعوزه الدليل السمعي يلجأ إلى التعليل العقلي، فإن أعياه هذا ركن إلى القول بجريان العادة التي يسندها إلى الله تعالى.

ويريد بالعادة ما نسمّيه بالسنة الكونية أو الناموس الطبيعي، سواء أكان ذلك الناموس حياتياً يتعلّق بالأحياء وفعالياتهم، أو كيميائياً حيوياً ممتزجاً، أو فيزيائياً صرفاً.

ففلسفته من لون خاص تمتزج فيها أحياناً الروحية مع المادية، وتنفرد إحداهما عن الأخرى أحياناً أخر.

ألا ترى إلى قوله ﷺ في تفسير نزول الماء من السحارة [1]، وهي ظاهرة طبيعية فيزيائية:

فأما ما جرّبناه، فنتكلم على العلّة المفرّقة بين الزئبق والماء، والذي يجب أن يعتمد في نقض الاستدلال من القائلين بذلك في الماء والسحارة أن يقال لهم: ما أنكرتم أن يكون الله تعالى أجرى العادة بأن يفعل في الماء السكون والوقوف مع سد رأسها، فلا ينزل من أسفلها، وإذا فتحنا رأسها لم يفعل ذلك السكون، فيجري الماء منها من الثقوب.

والعادة حسبما استقرأناه من فلسفته نوعان:

نوع منها يكون ثابتاً كأغلب النواميس الطبيعية والظواهر الكونية، كقانون الجذب الأرضي والمغناطيسية القطبية والظواهر الفيزيائية، كحرارة الشمس وآثارها، وحجر المغناطيس وفعله.

---

١. السحارة: آلة يكون في رأسها ثقب واحد وفي أسفلها ثقوب كثيرة (تشبه رأس رشاش الحمام)، إذا ملأناها بالماء ثم سددنا رأسها بالإبهام، لم ينزل الماء من الثقوب التي في أسفلها، وإذ أزلنا إبهامنا نزل الماء. ولاعلّة لذلك إلا أنّها عند سد رأسها بالإبهام منعنا الهواء من أن يخلف في مكان الماء. أُنظر: أمالي المرتضى، ج٢، ص٣٢٢.

ومنها: ما يكون نسبياً يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، وهذه هي العادة المكتسبة أو المحلية غير المستقرة.

فانظر إلى قوله بعد تعليله نزول الماء من السحارة مباشرة:

وليس ينبغي أن ينكر أصحابنا خاصة أن يكون هذا بالعادة، ونحن كلنا نقول: إنّ انجذاب الحديد إلى حجر المغناطيس إنّما هو بالعادة، وإلا فالمغناطيس وسائر الأحجار سواء!

وإنّ بالعادة وقع الشبع عند تناول الخبز واللحم، وارتفع عند غيرهما، والجنس واحد، وما تقول جماعتنا بالعادة أكثر من أن يحصى.

ثمّ انظر إلى قوله:

فإذا قيل لنا: فما طريقه العادة يجوز فيه الاختلاف؟

قلنا لهم: نحن نجوّز ذلك ولا نمنع أن تختلف العادة فيه، كما لا نمنع أن يستمر في كلّ بلد وعند كلّ أحد، ولا يخرج هذا الحكم مع استمراره عن أن يكون مستنداً إلى العادة[1].

ثمّ يقول:

وإذا أنكر الفلاسفة الملحدون تعليقنا ذلك بالعادة لجحدهم الصانع إلى آخره... .

ثمّ نراه يفيض بعد ذلك في تفسير العادة وتعليلها واختلاف آثارها باختلاف المكان والزمان[2].

وسوف يأتي في ثنايا البحوث الآتية مزيد رؤية واضحة في معالم مدرسة الشريف

١. أمالي المرتضى، ج٢، ص٣٢٦ ـ ٣٢٧.

٢. أنظر: أمالي المرتضى، ج٢، ص٣٢٧ و٣٣٢ منه أيضاً.

المرتضى ﷺ حول فلسفته ومطارحاته الكلامية. ومدى انعكاسات فكره العقلي في منازلاته مع المذهب المعتزلي العقلي.

رأيه في المنجّمين

ذهب الشريف المرتضى ﷺ إلى تخريف المنجمين وتسخيفهم، وإلى أنّهم مشعوذون دجّالون، وأنّ ما يقولون به من تأثيرات النجوم وسير الكواكب وأثر الطالع ونحس الأيام ويمنها، كلّ ذلك لا طائل تحته ولا حقيقة فيه، وقد كان يجب لو كان قد صحّ القول بالنوم وأحكامها، أن تكون سلامة المنجّمين أكثر ومصائبهم أقل؛ لأنّهم يتوقّون المحن لعلمهم بها قبل كونها[1].

قال السيد المرتضى:

كان بعض الرؤساء، بل الوزراء ممّن كان فاضلاً في الأدب والكتابة ومشغوفاً بالنجوم، عاملاً عليها، قال لي يوماً ـ وقد جرى حديث يتعلّق بأحكام النجوم، ورأى من مخايلي التعجّب ممّن يتشاغل بذلك، ويفني زمانه به ـ: أريد أن أسألك عن شيء في نفسي.

فقلت: سل عمّا بدا لك.

قال: أريد أن تعرّفني هل بلغ بك التكذيب بأحكام النجوم إلى ألّا تختار يوماً لسفر، ولبس ثوب جديد، وتوجّه في حاجة؟

فقلت: قد بلغت ذلك والحمد لله وزيادة عليه، وما في داري تقويم، ولا أنظر فيه وما رأيت إلّا خيراً[2].

---

١. أمالي المرتضى، ج٢، ص٣٨٨.

٢. الأمالي، ج٢، ص٣٨٧.

ثمّ يقول المرتضى ﵀:

فأما إصابتهم في الإخبار عن الكسوفات واقتران الكواكب وانفصالها، فطريقه الحساب وتسيير الكواكب، وله أُصول صحيحة، وقواعد سديدة، وليس كذلك ما يدّعونه من تأثيرات الكواكب في الخير والشر والنفع والضر. والفرق بين الأمرين ظاهر معلوم[1].

فالذي رأيناه من ثنايا عباراته: أنّ رأي المنجمين كانت مبنية على التخرصات والتوهمات التي لا تمت إلى الواقع بصلة. وقد شغلت أبناء زمانهم في تمويهات أرادوا بها الاستيلاء على الناس وإعمال نفوذهم.

نشاطه الفكري

بقي علينا أن نتعرّف على أوجه النشاط الفكري الأُخرى للسيد المرتضى ﵀، فيما لا شك فيه أنّ ثمّة أوجه نشاط أُخرى كانت تملك على الشريف المرتضى أوقاته وتملأ فراغاته، فما أن جاز عقود الشباب حتّى تكاملت شخصيته العلمية، وبرع في مختلف العلوم والفنون، وطار صيته في الأوساط العلمية والأدبية، ولمع اسمه في سماء الثقافة العربية والإسلامية التي كانت بغداد ـ عاصمة الخلافة العباسية ـ يومذاك تزخر بالعديد العديد من ألوانها.

فالفترة التي تأهّل فيها الشريف المرتضى لمقامه العلمي الرفيع، واجتذبت إليه الأنظار، كانت من أخصب الفترات في عمر بغداد؛ إذ بلغ النضج العلمي أوجه، وانبسطت أشعة العلماء في شتّى العلوم والفنون من فقه ولغة وأدب وتأريخ وجغرافية وفقه وفلسفة، وظهرت في كلّ هذه الجوانب كتب جامعة هي في الحق ما تزال ـ حتّى اليوم ـ تنبض بالحياة والحركة.

---

١. الأمالي، ج٢، ص٣٩١.

وفي هذه الفترة بالذات ـ وهي أوليات القرن الخامس كانت حياة سيدنا الشريف المرتضى تتّسم بالعطاء الجزل والحركة النابضة، فما من شيء كان تعلّمه إلا وأفاض به، وما من مسألة تطرح عليه إلّا وأجاب عنها الجواب الشافي الكافي. وهو من خلال هذا كلّه يؤلّف ويفتي ويناظر ويستمع لمشاكل الناس تطرح عليه ابتغاء حلّها، وطلباً لرأيه فيها.

ولقد اتجه الشريف المرتضى ـ بعد وفاة والده ﷺ ـ إلى تثبيت مركزه العلمي بكلّ ما وسعه من ذلك، فكان لا يفتأ عن الإفادة والاستفادة، ولا يصرفه شيء عن الاستزادة من القراءة والدرس والتدريس والتصنيف والفتيا، خصوصاً وراعي نبوغه ومعاهد فقهه الشيخ المفيد ﷺ ما يزال في قيد الحياة، والسيد المرتضى في عزّ النشاط وكامل الاستعداد، والفرصة سانحة، والوقت مؤات.

ولقد كانت داره منتجعاً لأهل العلم وطالبي الفضل والمعرفة، يرتادونها للتعلم والمدارسة والرفادة، ويستريح في رحابها الوافدون عليه من شتّى الجهات، بعد أن أدماهم السير وأكلهم المسرى، فكان قلب السيد المرتضى يسعهم كما اتسعت لهم دوره، فهو يغدق عليهم من فيوضه وإفاضاته، وينيلهم من خيراته ومبراته، مما أسبغ الله عليه وحباه به من موفور النعمة والخير العميم، والثروة الطائلة التي ندر أن أوتيها غيره من العلماء. فلم يشأ ـ وقد أتاه الله من فضله ـ أن يبخل بمعروفه على عباده الذين استرعاه إيّاهم، فكان في ذلك امتداداً حيّاً لجده الأعظم الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام المعروف ببرّه وعطفه وإحسانه وحنّوه.

والآن وقد علت السن بسيدنا المرتضى، فهو ينهد إلى العقد الخامس من عمره، فما أحراه بأن يخلد إلى ما أعدّ له نفسه ويستنزف فيه بقية عمره من قراءة ودرس وتأليف،

مؤثراً مجالسة العلماء والمستفيدين على معاشرة الرؤساء والحاكمين.. خصوصاً وأنّ أخاه الشريف الرضي ﷺ قائم مقام أبيه في النقابة والإمارة والولاية... .

فكانت هذه السنوات التي بدأت من سنة ٤٠٠ إلى سنة ٤٠٦ سنوات تفرّغ علمي وإعداد فكري، وما له والفكرة في مناصب أبيه، وقد تقلّدها أخوه الشريف الرضي حيث تقلّد ذلك في سنة ٤٠٣ وخلع عليه السواد ـ شعار العباسيين ـ... .

ولكن لم تطل مدة التفرّغ هذه، فسرعان ما فجع بأخيه الشريف الرضي عن عمر لم يتجاوز (٤٧) عاماً، هي في أعمار الأُسرة نصف عمر وكأنّها أجل مخترم... .

فقد توفّي الشريف الرضي يوم الأحد السادس من المحرم سنة ٤٠٦. فهدّ موته أخاه الشريف المرتضى وهزّ مشاعره، حتّى كادت روحه تتلف، ولم يعد يتمالك على نفسه، ولايقوى حتّى على معاينة جنازة أخيه ـ بل ومن جزعه طبعاً ـ مضى ماشياً إلى مشهد جدّه الأعظم الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، ومشى أبو غالب فخر الملك وولده وحاشيته وسائر الوزراء والأشراف والقضاة حفاة، وصلّى عليه فخر الملك، ودفن في داره الكائنة في محلّة الكرخ بخط[١] مسجد الأنباريين، ومضى أبو غالب فخر الملك ـ آخر النهار ـ بنفسه إلى مشهد الإمام الكاظم عليه السلام وألزم السيد المرتضى بالعودة إلى داره.

وقد عبر الشريف المرتضى عن جزعه على أخيه الشريف الرضي بقصيدة أبان فيها توجّعه وتفجّعه وذبوله من ذلك المصاب الجلل بقوله:

يا للرجال لفجعة جذمت يدي ... ووددتها ذهبت عليّ براسي
ما زلت أحذر وردها حتّى أتت ... فحسوتها في بعض ما أنا حاسِ

---

١. قال في غاية الاختصار، ص٤٦: «... ولم ير أخوان مثلهما شرفاً وفضلاً ونبلاً وجلالةً ورئاسةً وتواداً. لما مات الرضي لم يصلّ عليه المرتضى جزعاً من مشاهدة جنازته، وتهالكاً عليه في الحزن..».

ومطلتها زمناً ولما صممت لم يجدني مطلي وطول مكاسي

لا تنكروا من فيض دمعي عبرة فالدمعُ خير مساعد ومواسي

لله عمرك من قصير طاهر ولربّ عمر طال بالأرجاسِ.

والقصيدة تقع في (٦١) بيتاً، وهي بحقّ من آي الشعر المأساوي، المعبر بصدق وإخلاص، والمؤبن بحرارة ولوعة... .

ولم يفقد سيدنا الشريف المرتضى من يواسيه رثاءاً بمصابه بأخيه الشريف الرضي، فكان سليمان بن فهد الشاعر في جملة من واسى ورثى، ولكن غرس نعمة الرضي أبا الحسن مهيار بن مرزويه الديلمي كان من أوفى المواسين وأصدق الراثين، تعبيراً وحرارةً وإخلاصاً، فقد رثى هاديه إلى الحقّ، ومعلوم أنّ المهيار أسلم على يد الشريف الرضي[١]، وتخرج عليه في الأدب والشعر، بقصيدتين إحداهما تقع في (٧٠) بيتاً، ومطلعها:

من جب غارب هاشم وسنامها ولوى لوياً فاستزل مقامها[٢]

والأخرى تقع في (٤٠) بيتاً، ومطلعها:

أقريش لا لفم أراك ولا يدِ فتواكلي غاضَ الندىٰ وخلى الندي[٣]

ولم يتم على وفاة الشريف الرضي شهر حتّى بدأت مشاغل السيد المرتضى تتكاثر ومسؤولياته تتعاظم شيئاً فشيئاً، فقد عادت مناصب أبيه وأخيه من قبل تخطب وده وتلقي إليه بأزمّتها، ولم يعد يمكنه ممانعتها نفسه، وإيثاره العلم والمعرفة على مواصلتها.

فقد عهد إليه الخليفة القادر بالله العباسي بتولية مناصب أبيه، وقلّد ذلك في اليوم الثالث من صفر سنة ٤٠٦، وكتب له بذلك عهداً، وجمع الناس لقراءته في الدار

١. لاحظ: الكامل، ج٩، ص١٧٠؛ المنتظم، ج٨، ص٩٤.

٢. ديوان مهيار الديلمي، ج٣، ص٣٦٦.

٣. ديوان المهيار، ج١، ص٢٤٩.

الملكية، وحضر فخر الملك والأشراف والقضاة والفقهاء، وكان في العهد:

هذا ما عهد عبدالله أبو العباس أحمد الإمام القادر بالله أمير المؤمنين إلى علي بن الحسين بن موسى العلوي، حين قرّبته إليه الأنساب الزكية، وقدّمته لديه الأسباب القوية، واستظل معه بأغصان الدوحة الكريمة، واختصّ عنده بوسائل الحرمة الوكيدة، فقلد الحج والنقابة...[١].

فعاد سيدنا المرتضى يجمع إلى وقار العلم ـ الذي أخذ بكلّ أطرافه ـ كمرجع عام في شؤون الدرس والفتيا والمناظرات، جلال الدين وبهاء السلطة، كنقيب ديني، استقطب العلويين والأشراف.

وكأمير على الموسم والحرمين أنيطت به كلّ مهامهما، من الإدارة وحفظ النظام، وحماية الأرواح وسلامة الحجاج، ثمّ ولايته المظالم وقضاء القضاة هما أيضاً مما عزز جانب السلطة والنفوذ الذين كانا له. وقد رأيتُ ـ إفادة للقارئ ـ أن أتحدث إليه عن طبيعة السلطة والقيمة المعنوية في كلّ من تلك المناصب التي تولّاها... .

١. نقابة النقباء الطالبيين:

وهي ولاية عامة على عموم الطالبيّين، يكون نقيبهم المسؤول الأول عن إدارة شؤونهم وتصريف أمورهم، وإقامة العدل بينهم، والانتصاف منهم ولهم، ومؤاخذة الشاذين والمتمرّدين منهم على الأوامر الشرعية، وتوفير الحماية والدفاع عنهم، وتغطية كافة احتياجاتهم.

وفوق كلّ هذا: المحافظة على أنسابهم، وصيانتها عن كلّ ما يخل بالشرف وزكاوة الحسب والنسب، ومن الطبيعي ـ لمثل هذه الولاية الهامة ـ أن تتوافر في النقيب كلّ المميزات الخيرة، وأن يملك كافّة المقوّمات اللازمة من شرف الأرومة، وأصالة المنبت،

---

١. المنتظم، ج٧، ص٢٧٦.

وطيب المحتد، معززة بالعلم والثقافة العامة، والخبرة الإدارية، وأن يكون ذا شخصية قوية، نافذ الكلمة، مهاباً عند الخلفاء وأولياء الأمور.

ومجمل الكلام: إنّ النقابة خلافة مصغرة، اضطلع بها سيدنا المرتضى، فكان فيها بمستوى المسؤولية وعند حسن الظن به.[1]

٢. إمارة الحاج والحرمين:

كان من مراسم الخلافة أن يحجّ الخليفة بالمسلمين، فيتابعونه في حجّه إحراماً وإحلالاً، وإن لم يحج الخليفة بنفسه أناب عنه في ذلك من أولياء العهود أو الأمراء أو من ذوي المكانة الاجتماعية الملحوظة من شاء.

وتتلخص مهام الأمير في ذلك، بالإشراف على سير الحجّ ومسيرة الحجّاج، وما يتطلّبه ذلك من إدارة وحماية ودفاع، فقد كان مسير الحجّاج من الأماكن الشاسعة كالعراق ومصر وخراسان، يوغل في البوادي والصحاري المترامية التي يتقلّص فيها نفوذ الحكام المدنيين، وتتعرّض قوافل الحجاج للعوادي وحوادث النهب والسلب.

فمن هنا تحتّم ـ لتوفير الأمن والسلامة ـ الاحتماء بشخص تناط به هذا المهمّة. ممن توافر فيه مقوّمات الحماية، من قوّة الشخصية، والنفوذ التام النابعين من الأصالة والمراس السياسي الحكيم، وأن يكون ذا شعبية مطلقة، ومكانة ملحوظة لدى رؤساء القبائل والزعماء المتنفّذين؛ ليضمن بذلك معاونتهم في حماية مسيرة الحجاج وسلامة أرواحهم وأموالهم.

٣. ولاية المظالم:

وهي من المهمات التي تناط بالأكفاء القديرين من ذوي المكانة الاجتماعية

---

١. انظر: مجلة كتاب الشيعة، ع٩-١٠، مقالة «دور الشريف الحسين بن موسى و ولديه في إمارة الحجّ» للشيخ حسين الواثقي.

الملحوظة، المتميّزين بوفور العلم، ورجاحة العقل، وإيثار العدل، والإنصاف والمحبة والتسامح، مع إحاطة تامة بفقه كلّ المسلمين، وخبرة تامة بالأمور القضائية، وأُصول الدعاوى والمرافعات؛ فإنّ الغرض من هذه الولاية هي الاحتكام إليه في الشؤون القضائية، وحسم المرافعات التي تكون عادة منظورة للقضاة والحكام الإداريين، ممّا لم يتم حسمه أو يتّفق على تنجيزه.

٤. قضاء القضاة:

وهذه المهمة ترتبط بسالفتها ارتباطاً عضوياً، وتتصل بروحها اتصالاً مباشرة، فهي في الواقع رئاسة تمييز الأحكام، وتدقيقها، كنحو ما عليه اليوم في ملاك وزارة العدل[١].

هذه صور إجمالية عن تلك المهام الإدارية والقضائيّة ـ الدينية ـ التي اضطلع بها سيدنا المرتضى ما يزيد على الثلاثين عاماً، ومن قبله أخوه الشريف الرضي وأبوهما الشريف أبو أحمد الحسين بن موسى الذي تولاها مراراً كان يتخلّلها اعتزاله لها نتيجة ما كان يتعرّض له من مواجهة بعض الحاكمين واضطهادهم له.

ويرى البعض: أنّ في تصدي السيد المرتضى رحمه الله لهذه الوظائف واستجابته للحاكمين في توليها، ما يؤاخذ عليه باعتباره ركوناً إلى الظالم، وموادة له ومعاونة وتأييداً، وذلك ما ينبغي أن يَتَرفّع بمقامه عنه.

ولكن المتأمّل في فهرست البصروي لمصنّفات السيد المرتضى، يرى في جملة مصنّفاته كتاب (جواز الولاية من جهة الظالمين)، ألفه سنة ٤١٥ للوزير ابن المغربي

---

١. لزيادة المعلومات عن هذه المناصب لاحظ: الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٦٤، ٨٢، ٨٦. وما كتبه الشيخ عبد الحسين الحلي في ترجمة الشريف الرضي المطبوعة في مقدمة ديوانه، ج١، ص٦١ ـ ٦٦، والغدير، ج٤، ص٢٠٥ ـ ٢٠٩.

المتوفى سنة ٤١٨، ومعنى ذلك أنّه يرى شرعية التولّي وجوازه، ولعلّه إنّما رأى ذلك لما يراه من غلبة المصلحة في التولّي على مفسدة الركون؛ لما يترتب عليه ـ خصوصاً لمثله ـ من إحقاق الحق وإبطال الباطل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقوي ضعفاء المؤمنين وإغاثتهم، والله سبحانه أعلم.

مضافاً إلى أنّ هؤلاء الخلفاء فيهم المحاسن الكبيرة والصفات الحميدة فلابد أن تدار دولهم ومناصبهم بيد ثلةٌ علمائية واعية حميدة. الأمر الذي شارك فيه هؤلاء الأعلام في إدارة الدولة والأُمّة.

وفيما كان الشريف المرتضى يضطلع بهذه المسؤوليات الضخمة، التي تستنزف الكثير الكثير من وقته ونشاطه، إذا بالقدر المحتوم يفجعه بشيخه وراعي نبوغه: الشيخ المفيد ﷺ الذي توفاه الله سبحانه في الثالث من شهر رمضان سنة ٤١٣ والسيد يومها يناهز الستين من العمر، ويضع رجله في المراقي الأول من شيخوخته، وفي المتاعب والمصاعب التي تكتنف المرجعية الدينية العامة عادة.

وقد تأهل لها فعلاً من بعد شيخه محمّد بن محمّد بن النعمان ﷺ وبات ينوه بأعبائها الرئاسية عبر الثلاثة والعشرين سنة التي استقلّ فيها بإدارة شؤون تلك المرجعية العامة، فكانت الناس تفد عليه وتؤم داره، مستنيلة ومنتجعة، ومستفتية ومسترشدة، وهو لا يفتأ ـ من خلال كلّ هذه المسؤوليات التي أحاطت به ـ يمنحهم بركاته، وينيلهم فيوضاته، ويمحضهم النصح والإرشاد، ويسدي إليهم المعروف، والرأي الصراح.

فما من مسألة في الفقه أو أُصوله، أو في التفسير وآدابه، أو في فلسفة العلوم وما إليها من كلام وعلم ونجوم، أو في أسرار اللغة العربية، وما مت إليها من معاني الشعر

ونوادره، أو في التأريخ وأيام العرب وحكاياتهم، إلّا وكان عنده الجواب الحاضر، والرأي السديد الناضج والخبر اليقين، كلّ ذلك ممّا فتح الله عليه من أبواب المعرفة، ومكّن له من أسرار العلوم ودقائقه.

ولقد كان سيّدنا المرتضى ـ كما يحدّث مؤرخوه ـ أكثر استيعاباً من غيره لمشاكل الأُمّة وقضاياها، وأحفل بأمورها، وأبصر في تشخيص أدوائها وعلاجاتها، وذا روح رياضية عالية، وفكر قيادي ممتاز، أهّلاه للاضطلاع بمسؤوليات الأُمّة، والتصدي لقضايا المرجعية الدينية العامة، وإدارة شؤونها وكافّة احتياجاتها.

ونجاح المرجعية والتوفيق في إداراتها إنّما يعتمد ـ فيما أخال ـ على عوامل ومقومات أساسية، كان الشريف المرتضى قد تمكن منها وقبض على نواصيها:

١. زكاوة البيت وشرف الأرومة ونقاوة الأصل وطيب المحتد، ونحن إذا تأمّلنا نسبه الشريف لوجدناه الحفيد الخامس للإمام موسى بن جعفر عليه السلام.

٢. طهارة النفس وإشراق الضمير ورقّة الشعور وطيب القلب، التي ينعكس أثرها جميعاً على السلوك بوجه عام، وقد كان الشريف المرتضى ذا سلوك تميز بروح المحبّة والعطف والتسامح، ونمّ عن رهافة حسّه ورقّة شعوره، وطيبة قلبه، ولعلّ فيما يذكره المؤرّخون عنه من قضايا وشواهد على ذلك ما يغني عن التدليل، ولكن ومع هذا أجدني مدفوعاً للاستشهاد بهاتين القضيّتين الدالتين على النزعة الإنسانية المتمكّنة من سلوك سيدنا الشريف المرتضى:

الأُولى: ذكر ابن خلّكان في تأريخه أنّ أبا الحسن الفالي الأديب كانت له نسخة من كتاب الجمهرة لابن دريد في غاية الجودة، فدعته الحاجة إلى بيعها، فباعها فاشتراها الشريف المرتضى بستين ديناراً، ولما تصفّحها وجد فيها أبياتاً بخط بائعها أبي الحسن

المذكور، وهي هذه:

أنستُ بها عشرين حولاً وبعتها لقد طال وجدي بعدها وحنيني
وما كان ظنّي أنّني سأبيعها ولو خلدتني في السجونِ ديوني
ولكن لضعفٍ وافتقارٍ وصبيةٍ صغارٍ عليهم تستهلّ شؤوني
فقلتُ ولم أملك سوابق عبرة مقالة مكويّ الفؤاد حزين
وقد تخرج الحاجات يا أم مالك كرائم من ربّ بهن ضنين

فما كان من الشريف المرتضى ـ وقد وقف على هذه الأبيات المعبّرة عن كلف الفالي بنسخته ـ إلّا أن أعاد إليه نسخته تلك تاركاً ثمنها الذي دفع له[1].

الثانية: قصة ذلك اليهودي الذي أضربه الجوع، وألجأته الفاقة إلى أن يحتال على تحصيل قوت يحفظ به نفسه، وكان الناس قد قحطوا تلك السنة، فأم هذا اليهودي مجلس السيد المرتضى، واستأذنه في أن يقرأ هو عليه شيئاً من علم النجوم. وكانت حيلة هذا اليهودي في ذلك بارعة ذكية باعتبار أنّ السيد المرتضى كان يجري على تلامذته رواتب شهرية، فأذن له السيد المرتضى في ذلك، وأمر له بجائزة تجري عليه كلّ يوم، فقرأ عليه برهة، ثمّ أسلم على يده[2]؛ لما لمسه في السيد المرتضى من نزعة إنسانية ارتفعت به عن الاعتبارات المذهبية والدينية.

٣. الإحاطة اللازمة والتوفّر التام على كلّ صنوف المعرفة والآداب والعلوم مما ترتكز عليه مهمة المرجعية ارتكازاً بيّناً، وفعلاً كان الشريف المرتضى جاعلاً كلّ تلك الكمالات، حيث قد برع في كلّ العلوم والفنون التي مارسها وحذق بها، فكان للناس ـ بحق ـ مرجعهم الأعلى إليه يفزعون، وبرأيه يستهدون، وبفتياه يأخذون ويعملون،

---

١. وفيات الأعيان، ج١، ص٣١٦.

٢. الدرجات الرفيعة، ج٢، ص٨٢٩.

ومن لم يسعده الحظ بموافاة الشريف المرتضى ومسائلته كان يبعث إليه بما أهمّه وأشكل عليه، فيجيبه السيد المرتضى جواباً شافياً وافياً، فكانت الرسائل والأسئلة تصله من شتّى الجهات والأقطار الإسلامية، كمصر وحلب وصيدا وجرجان وطرابلس والموصل وطوس وميافارقين وسواها.[١]

٤. يُسْر الحال وبسط اليد بالإنفاق بالمعروف، وفعلاً كان الشريف المرتضى من أيسر العلماء حالاً وأثراهم، فقد كانت له فيما يذكره أكثر مؤرّخيه أملاك وعقارات وقرى تمتد بين بغداد وكربلاء، يخترقها نهر كبير يجري إلى الفرات تقطعه السفن في مواسم الزيارات، وكانت ثمار تلك الأشجار المتهدلة بها على حافتي النهر طعمة سائغة من السيد المرتضى لأُولئك العابرين بهذا النهر، لا يصدّهم عنها أحد، ولا يمنعهم من اقتطافها مانع.

كما عرف عنه ـ ولعله أول من بدأ ذلك ـ إجراؤه الرواتب الشهرية على تلامذته، مما يعينهم على التفرّغ لتحصيل العلم ومواصلة الاشتغال به، فكان مثلاً للشيخ الطوسي منه مدّة ثمان وعشرين سنة في كلّ شهر (١٢) ديناراً، وللقاضي ابن البراج مدّة سبع سنوات في كلّ شهر (٨) دنانير. ولعل التفاوت في الرواتب إنّما كان بلحاظ الشأن أو عدد العيال أو لاعتبارات أُخر لا نعرفها، كما أنّه بالغ في رعاية أهل العلم، فأوقف قرية من قراه على كاغذ الفقهاء.

وهذا ـ صرف الرواتب وتيسير الورق اللازم لطلبة العلم ـ إن دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على ثاقب فكر السيد المرتضى وسديد رأيه، ومدى تحسّسه وشعوره بالمعاناة المعيشية، وما يعترض سبيل طلبة العلم الدينيين غالباً من مصاعب مادية وضوائق معاشية، وقد حاول السيد المرتضى بعمله هذا أن يضمن لطالب العلم راحة فكره ويجنبه دواعي القلق.

---

١. وقد طبعت مجموع رسائله في عدة مجلدات.

فمن الطبيعي المحسوس ـ وكما ورد في بعض الروايات: إنّ النفس إذا أحرزت قوتها اطمأنت أنّ الفكر حين يستريح من معانات تحصيل القوت وتدبير المعيشة يتّجه من دون شك بكلّ طاقاته لما صعد له وعكف عليه.

وبهذا ونحوه ممّا لم يسعني بيانه خوف الإطالة كان السيد المرتضى نمطاً فذاً في عالم المرجعية الدينية، زخرت أدوار حياته بالعطاء الوافر والخير العميم.

وكان لنا من تراثه الفكري الذي أبدع فيه وجلى ما يدلّ بوضوح على ما كان عليه السيد المرتضى من تركيز علمي، وكفاءات وخيرات نادرة أغنى بثمارها المكتبة العربية والإسلامية، وما زلنا ننعم بها ونستفيد من عطائه السمح الجزل.

لعل من هنا جعل عدا ابن الأثير[١] الجزري المتوفّى (٦٠٦ والطبي[٢] المتوفى ٧٤٣) سيدنا المرتضى من المجددين على رأس المائة الرابعة.

عقيدته ومذهبه الكلامي

بالرغم من أنّ الشريف المرتضى يعتبر المسجل لنزعات الشيعة ونظرياتهم الكلامية، وفي كتبه ومؤلفاته حفظت عقائد الشيعة وآراؤهم، وبكتبه ـ كما يقول العلّامة الحلي ـ استقامت الإمامية منذ زمانه إلى زماننا. إنّه بالرغم من كلّ ذلك فقد نسب إليه بعض الآراء التي تعد بعيدة عن اتجاهات الشيعة وأقوالهم، ومن ذلك: إنّ إرادة الله تعالى عرض لا في محل[٣]. وهو رأي منسوب إلى البهشمية[٤].

---

١. جامع الأُصول، ج١١، ص ٣١٩، ح٨٨٨١.

٢. شرح مشكاة المصابيح، ج٢، ص٧٠٠، ح٢٤٨.

٣. منتهى المقال، ص٤٥.

٤. وهو مذهب أبي علي الجبائي وابنه أبي هاشم من زعماء المعتزلة. أُنظر: الملل والنحل، ج١، ص٤١.

ولكن القول بأنّ إرادة الله عرض لا في محلّ قد حكي من قبله عن هشام بن الحكم الكندي[١].

وهذا الرأي يخالف ما عليه جمهرة أهل العدل من الشيعة والمعتزلة من أنّ الصفة عين الذات.

ومن آرائه المعروفة قوله: إنّ إعجاز القرآن الكريم إنّما هو بالصرف، ومعنى ذلك أنّ سور القرآن الكريم يمكن الإتيان بمثلها في الفصاحة والأسلوب، لكن الله تعالى صرف عقول القادرين عن معارضته، وقد ذهب إلى هذا الرأي قبل الشريف المرتضى كلّ من أبي إسحاق النظّام، وأبي الحسين البصري.[٢] وكذا جماعة من بعدهم. وقد كتب الشريف المرتضى في ذلك كتاب (الموضع). ونقل أدلة الطرفين وناقش كل منها مفصلاً.

وللشريف المرتضى آراء كثيرة مبثوثة في الكتب الكلامية، ولاسيّما في الإمامة.

وكان الشريف المرتضى منطلق التفكير، حرّ الرأي، لم يتأثر كثيراً بآراء أستاذه الشيخ المفيد، الذي كان في عصره رجل العلم والكلام والمناظرة والجدل، وإليه انتهت في عصره رئاسة الإمامية. لم يتأثر كثيراً الشريف المرتضى بآراء شيخه المفيد وهو من هو في رحابة الفكر وتركيز نظريات الشيعة وتفسيرها وشرحها.

ومن مظاهر استقلال الشريف المرتضى في تفكيره، أنّه قد خالف شيخه المفيد في أعداد ضخمة من المسائل الكلامية، حتّى وضع قطب الدين أبوالحسن سعيد بن هبة الله الراوندي(م ٥٧٩)[٣] كتاباً في الاختلاف بين الشيخ المفيد وبين الشريف المرتضى في

---

١. أُنظر: كتاب هشام بن الحكم، ص١٤٣.

٢. أُنظر: كشف الفوائد، ص٧٤.

٣. أُنظر: الذريعة إلى مصنفات الشيعة، ج٦، ص٣١٤.

مسائل من علم الكلام، وقد ذكر فيه خمساً وتسعين مسألة وقع الاختلاف فيها بينهما[١].

ومن عناوين كثير من مؤلفاته ذات المواضيع الكلامية يظهر السيد المرتضى باتجاهاته الفكرية يواجه فيها التيارات المذهبية التي أغرقت المجتمع الذي عاشه الشريف المرتضى بالنظريات والآراء، فهو كما رأيت ألف في عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام، وفي مشكلة القضاء والقدر، وفي إثبات حدوث العالم، والرد على من يقول بقدمه، وفي دليل التوحيد. كما ألف كتابه الضخم الشافي في أكثر المسائل الإسلامية حساسية وهي الإمامة، والرد على خصومها[٢].

وعلى كلّ حال استطاع الشريف المرتضى رحمه الله أن يؤسس مدرسة كبيرة في علم الكلام اتبعه فيها جل متكلمي الإمامية بعد ذلك. وهكذا في الفقه المقارن والزيدي منه بالخصوص.

نسبة الاعتزال إليه[٣]

ولقد نسب إلى الشريف المرتضى الاعتزال، وكان من وراء هذه النسبة بادئ أمرها ابن حزم (م ٤٥٦)، ثمّ اقتفى أثره آخرون.

ولابد أن نعرف هناك التقاء بين مذهب الإمامية في أُصولها الاعتقادية ومنهج المعتزلة في مشيها وسيرها العقلي. وهذا هو الذي دعى كثيرمن الباحثين أن يربطوا بين مذهب الإمامية ومنهج المعتزلة.

وعلى كلّ حالٍ لقد استندوا في ذلك إلى دراسة الشريف المرتضى على يد بعض

---

١. أُنظر: الذريعة إلى مصنّفات الشيعة، ج٦، ص٣١٠.

٢. الفوائد الرضوية، ج١، ص٢٨٢.

٣. أُنظر: مقالة «الكلام عند الإماميّة، نشأته، تطوّره، وموقع الشيخ المفيد منه» في تراثنا، ع٣٠ و ٣١، ص١٤٤ وما بعدها، للعلّامة الشيخ محمدرضا الجعفري رحمه الله.

علماء المعتزلة، كالقاضي عبد الجبار (م ٤١٥)، لكنّه فاتهم أنّه قد هاجم آراء أستاذه هذا، من خلال كتابه الشافي في الإمامة، رداً على كتاب المغني في الإمامة للقاضي عبد الجبار[1].

كذلك فاتهم أنّ كثيراً من مفكري مذهب ما قد درسوا على يد كبار علماء مذهب آخر، ولاضير في ذلك. فهذا الشيخ المفيد (م ٤١٣) أستاذ الشريف المرتضى، درس على يد عليّ بن عيسى الرماني (م ٣٨٤) وأبي عبدالله الحسين بن علي البصري (م ٣٦٩).

أقول: بالرغم من دراسة الشيخ المفيد على يد هذين العلمين من أعلام المعتزلة، إلّا أنّه لم يوافقهما في كلّ ما يروه، ولكن لَمْ نجد من يتهمه بالاعتزال.

وحيث اتّضح الهدف من هذه الدراسة، فإنّي استندت في إيضاح الحقائق ودفع الشبهة إلى آراء هذا الرجل، حسبما هي ومن مؤلفاته مباشرة، ومن هو القائل: «الآراء يجب أن تؤخذ من أفواه قائليها، أو ممن هو مأمون في الحكاية عنهم»[2].

أُصول مذهبه

يتّفق الشريف المرتضى ﷺ مع بقية المسلمين ـ على اختلاف فرقهم العقائدية ومذاهبهم الفقهية ـ على أنّ هناك أُصولاً ثلاثة يعد منكر كلّ واحد منها كافراً بإجماع المسلمين، وهذه الأُصول هي التوحيد، النبوة، المعاد.

ومضافاً لهذه الأُصول الثلاثة الآنفة الذكر، فإنّ هناك أُصولاً أخرى انفردت بها كلّ

---

١. قد كتب القاضي عبدالجبار المعتزلي كتابه المغني في أبواب التوحيد والعدل في عدة مجلدات وخصص المجلد الأخير في رد الآيات والروايات التي استشهد بها الإمامية لإثبات الولاية. وقد تصدى الشريف المرتضى فردها بروح موضوعية وبقلم علمي.

٢. الشافي في الإمامة، ص١٢.

من الإمامية والمعتزلة، إذ جعل الإمامية أصْلَي العدل والإمامة من أُصول مذهبهم، وأنّ منكرهما يعد فاسد المذهب، في حين جعل المعتزلة أُصول العدل، والمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد من أُصول مذهبهم، كما قال أبو الحسين الخياط: «وليس يستحقّ أحد منهم اسم الاعتزال حتّى يجمع القول بالأُصول الخمسة: التوحيد والعدل والوعيد والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[1].

ولكي نتجنّب الإطناب في هذا الموضوع علينا بيان أُصول مذهب الشريف المرتضى ـ والتي هي عين ما عليه الشيعة الإمامية كما سيتضح ـ وهي العدل والإمامة ـ باعتبار أن لا داعي لاستعراض رأيه في الأُصول المتفق عليها بين المسلمين، ثمّ نتحدّث عن الأُصول التي انفردت بها المعتزلة لنرى بعد ذلك أين يكون الشريف المرتضى عن هؤلاء أم أُولئك.

وحيث إنّ العدل قد انفرد به كلاهما ـ الإمامية والمعتزلة معاً ـ لذا فمن المستحسن ذكر آرائهما فيه معاً، مع بيان نقاط الخلاف بينهما في مسائله.

أولاً: العدل عند المعتزلة والإمامية

أ) عند المعتزلة: اختلف المعتزلة فيما بينهم حول تحديد المعنى الاصطلاحي للعدل على قولين:

الأول: هو كلّ فعل حسن[2]، وهو رأي أبي عليّ الجبائي.

الثاني: هو أنّ العدل من أوصاف الفعل، والفعل والعدل هو كلّ ما يفعله الفاعل بغيره باقتضاء الحكمة من شأنه أن يتضرّر به الغير أو ينتفع به، وهذا ما يراه القاضي

---

١. الانتصار، الخياط، ص٩٣.

٢. المغني، القسم الأوّل، ج٦، ص٤٩.

عبد الجبار[١]، الذي رفض رأي أبي عليّ الجبائي السابق.

ب) عند الإمامية: أما عند الإمامية، فقد عرفوه بقولهم: «الواجب تعالى لا يفعل القبيح ولايترك الواجب»[٢]، وهذا المعنى بعينه موجود في كلام الشريف المرتضى حيث أشار الى الشق الأول بقوله:

«ولا يجوز أن يفعل القبيح؛ لعلمه بقبحه، ولأنه غني. وهو تعالى لا يفعل شيئاً من القبائح، تعالى عن ذلك»[٣].

وعدم إشارته إلى الشقّ الثاني من التعريف المتقدّم لا يقتضي اختلافه معه؛ لأنّ مفاد الشقّ الثاني مفهوم من الأول؛ فإنّ ترك الواجب على حد فعل القبيح في القبح. ومن هنا كان ذكر الشق الثاني مستدركاً في التعريف؛ لضرورة أن يكون أسد وأخصر، وقد ذهب مشاهير متكلّمي الإمامية[٤] إلى ما ذهب إليه الشريف المرتضى.

ثانياً: الإرادة الإنسانية

موضوع الإرادة الإنسانية مختلف فيه بين الطرفين: فالمعتزلة ترى أنّ العباد خالقون لأفعالهم مخترعون لها، وأنّ الله تعالى ليس له في أفعال العباد المكتسبة صنع ولاتقدير ولا بإيجاب ولا نفي[٥].

في حين قالت الإمامية بفكرة «الأمر بين الأمرين»[٦] المروية عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام (م ١٤٨).

---

١. المغني، ج٢٠ (القسم الأوّل)، ص٤٨ ـ٥١ بتصرف.

٢. عماد الإسلام، ج٢، ص٢.

٣. جمل العلم والعمل، ص٣٢؛ الأُصول الاعتقادية، ص٨٠.

٤. كالشيخ الطوسي في: الاقتصاد، ص٨٤، والمحقق الطوسي في: تجريد العقائد، ص١٨٥، المطبوع ضمن كشف المراد للعلاّمة الحلي، والمقداد السيوري في النافع ليوم الحشر، ص٢٨.

٥. الملل والنحل، ج١، ص ٥٦.

٦. الكافي، ج١، ص١٦٠؛ التوحيد، ص٣٦٢.

والملاحظ أنّ الشريف المرتضى اعتنق هذه الفكرة في جميع مؤلفاته من خلال استدلاله بأدلّة نقلية منها[١]: ما قاله الإمام علي عليه السلام للرجل الشامي حين سأله عن القضاء والقدر: «إنّ الله أمر عباده تحذيراً، ونهاهم تخييراً، وكلّفهم يسيراً».

وما قاله الإمام الصادق عليه السلام: «لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين».

ثالثاً: الإمامة

يشير متكلّمو الإمامية ـ ممّن سبقوا الشريف المرتضى ـ إلى أنّ الإمامةَ منصبٌ ديني، الهدف منه اتّباع الإمام على سبيل الولاء والاقتداء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول صلى الله عليه وآله[٢]، وهذا ما يراه الشريف المرتضى أيضاً، فهو يعرّف الإمامة بأنّها: «الولاية العامّة على جميع أمور المسلمين»[٣]، أو «هي أعلى منازل الدين بعد النبوة»[٤].

أما رأي المعتزلة ـ البصريين والبغداديين ـ فيشير إلى أنّ مهمّة الإمام مهمّة دنيويّة فقط باعتبار أنّ الإمام ـ كما يقول أبو هاشم ـ يُنصَّب لمصالح الدنيا لا الدين، فما يأتيه الإمام ويقوم به من مصالح الدنيا؛ لأنّه ليس فيها إلا اجتلاب نفع أو دفع ضرر عاجل[٥]، وهذا ما أكّده القاضي عبد الجبار المعتزلي[٦].

في حين أنّ الشريف المرتضى يرفض كلّ ما أفاده المعتزلة جملةً وتفصيلاً؛ إذ يرى أنّ الحاجة إلى الإمام تختصّ في اجتلاب المنافع ودفع المضار المتعلّقة بأمور الدين،

١. الشريف المرتضى متكلّماً، ص٦٧، ٧٠.
٢. أوائل المقالات، ص٣، بتصرف.
٣. الشريف المرتضى متكلّماً، ص١٢٢، نقلاً عن الشافي، ص١١٨، ١٦٩.
٤. المغني، ج٢٠ (القسم الأوّل)، ص ٧٧.
٥. المغني، ج٢٠ (القسم الأوّل)، ص ٧٧.
٦. المغني، ج٢٠ (القسم الأوّل)، ص٣٠.

واللطف في فعل الواجبات والإقلاع عن المقبحات[١].

وبذلك يتبيّن لنا أنّ وجوب الإمامة عند الإمامية ليس للمصالح الدنيوية، بل للمصالح الدينية التي هي الهدف الرئيسي من نصب الإمام، وبذلك فالإمامية ـ كما قال الشيخ الطوسي ـ يقولون أنّها واجبة من هذا الوجه، لا من الوجه الأوّل.

ولدى التأمّل نجد أنّه لا ضير في أن تكون مهمّة الإمام دنيوية أيضاً، طالما فهمنا أنّ الهدف من الإمامة هو قيادة المجتمع الإسلامي وإدارته، المستقاة من قيادة النبي الأكرم ﷺ للأُمّة.

رابعاً: الفرق بين الإمام والخليفة

يتّفق متكلّمو الإماميّة ـ ممّن سبقوا الشريف المرتضى ﵀، وكذلك المتأخّرون عنه[٢] ـ على وجود فرق بين الإمام والخليفة. وهذا ما عليه الشريف المرتضى أيضاً الذي استند فيه إلى عدّة حجج عقلية، منها[٣]:

١. أنّ الإمامة هي: الولاية العامّة على جميع أمور المسلمين فهي: الولاية المخصوصة على أمور المسلمين.

٢. لفظ الخليفة في العرف: من قام مقام المستخلف في جميع ما كان إليه، وإنّما يختصّ الاستخلاف في بعض الأُصول بإضافات تدخل على الكلام.

أمّا المعتزلة، فترى عدم وجود فرق بين الإمام والخليفة، وأنّ كليهما يشير إلى

---

١. أُنظر: الشريف المرتضى، الشافي، ص٩، ٢٤، ٢٨؛ تنزيه الأنبياء والأئمة ﵈، ص١٨٣.

٢. أُنظر: كشف المراد، ص٢٢٩؛ الاقتصاد، ص٣٠٥، حيث اشترط هذا الأخير ـ هو وغيره من الإمامية ـ العصمة التي يمتاز بها الإمام عن الخليفة.

٣. الشريف المرتضى متكلّماً، ص١٢٣.

شخص واحد. وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: «لم يرووا عن الصحابة ذكر الإمام، وإنّما كانوا يذكرون الأمير والخليفة»[١].

وبذلك يتبيّن عدم خروج الشريف المرتضى عمّا عليه متكلّمو الإمامية بصدد هذا الموضوع، باعتبار أنّهم (الإمامية) يرون أنّ كلّ خليفة ليس إماماً، ولكن كلّ إمام خليفة.

خامساً: طريق وجوب الإمامة

يتّفق الشيعة الإمامية ومعتزلة بغداد وأبو الحسين البصري من معتزلة البصرة على وجوب الإمامة عقلاً[٢]، إلّا أنّهم انقسموا في هذا الوجوب الى مسلكين:

الأوّل: يرى أنّ الإمامة واجبة عقلاً على الله سبحانه من حيث كان لطفاً، وهذا ما عليه الإمامية[٣]، والإسماعيلية[٤].

الثاني: يرى أنّ الإمامة واجبة على المكلّفين من حيث كان في الرئاسة مصالح دنيوية ودفع مضار دنيوية[٥].

وإذا ما أردنا معرفة رأي الشريف المرتضى ﷺ في وجه الوجوب فعلينا التأمل في النص الآتي، فهو ينبئك عن رأيه: «الإمامة واجبة على الله»[٦]، من باب اللطف.

---

١. المغني، ج٢٠ (القسم الأوّل)، ص ١٢٩.

٢. تلخيص الشافي، ج١، ص٦٨؛ شرح نهج البلاغة، ج٢، ص٣٠٨.

٣. تجريد العقائد، ص٩٣؛ كشف المراد، ص٢٢٥.

٤. شرح المواقف، ج٨، ص٣٤٥.

٥. شرح نهج البلاغة، ج٢، ص٣٠٨.

٦. الشافي، ص٧، ٩، ٢٥.

ويقول الشريف المرتضى:

وأيضاً «الإمامة لطف في الدين، والدليل هو أننا وجدنا الناس متى خَلوا من الرؤساء ومن يفزعون إليه في تدبيرهم وسياستهم اضطربت أحوالهم، وتكدّرت معيشتهم، وفشا فيهم فعل القبيح، فقد ثبت أنّ وجود الرؤساء لطف بحسب ما نذهب اليه»[١].

ومن هذا النص يتّضح لنا موقفه الذي لم يتخلّ فيه عن منهج الإمامية، فهو يصرّح بالوجوب على الله تعالى من باب العقل استناداً للدليل الذي صرح به آنفاً، فهو يشير إلى أنّ الإمام لطف في وجوده، ومحال إذا كان لطفاً يكون حال المكلّفين في وجوده كحالهم مع فقده في القيام بما كلّفوا به من العبادات والأمور الأخرى التي أشار إليها.

وحيث إننا بيّنا فيما تقدّم موقفه من وجه وجوب الإمامة، فإنّ هناك مسائل تتعلّق بمسألة وجوب الإمامة، أثارها رأس الاعتزال في زمانه القاضي عبد الجبار، والتي رد عليها الشريف المرتضى[٢]، رداً يشعر بعدم وجود شك في أنّه إمامي المذهب في الأُصول[٣].

ويستطيع القارئ الكريم أن يتبيّن من ردود الشريف المرتضى على ما ادّعاه القاضي عبد الجبار: أنّه أراد بيان رأي الإمامية القائل بأنّ قول القاضي عبد الجبار: «إنّ من

١. الشافي، ص٤، ٦، ١٥، ٢٤؛ الأمالي، ج٢، ص٣٢٣؛ جمل العلم والعمل، ص٤٥؛ الأُصول الاعتقادية، ص٨١؛ مسألة وجيزة في الغيبة، ص١٠.

٢. راجع أيضاً بهذا الصدد: ما ادعاه القاضي عبد الجبار في المغني، ج٢٠، القسم الأول، ص ١٤، وردّ الشريف المرتضى عليه في كتابه الشافي، ص ٣.

٣. نحن لا ننفي أنّ الشريف المرتضى ﷺ استفاد من منهج أهل الاعتزال وطريقة فكرهم ومنهجهم العقلي في المنازلات الكلامية. ولكن هذه الاستفادة بنحو الآلية في مرجعيته الفكرية لا بعنوان قبول الطريقة الاعتزالية.

مصلحة الإمام إمام ثان»[١] يدخل ضمن الدور أو التسلسل، وهو باطل بالإجماع عند الإمامية[٢].

سادساً: طريق إثبات الإمامة

المعروف لدى الجميع أنّ فِرَق المسلمين لم تتفق على طريق واحد لإثبات الإمامة، وبقدر تعلّق الأمر بالمعتزلة والإمامية نشير إلى رأيهم في ذلك.

فالمعتزلة يرون أنّ طريق إثبات الإمامة هو الاختيار[٣]، في حين يرى الإمامية أنّ طريق إثباتها هو النص[٤]. بل ذهب الإمامية إلى أبعد من ذلك، فقالوا بتخصيص النص بالاسم[٥].

والشريف المرتضى هنا إمامي في رأيه أيضاً؛ إذ صرّح بمبدأ النص[٦]، مستدلّاً عليه بأدلة نقلية وعقلية، لا يسع المجال لذكرها من جهة[٧]، كما أنّ غرضنا من البحث هو بيان اتّجاه الشريف المرتضى نحو هؤلاء أم أُولئك.

---

١. المغني، ج٢٠ (القسم الأوّل)، ص٢٥.

٢. أُنظر: الاقتصاد، ص٢٩٩؛ تجريد العقائد، ص٩٣؛ الألفين، ص٢١، ٤٥.

٣. أُنظر: شرح الأُصول الخمسة، ص٧٥٣ ـ ٧٥٤؛ المغني، ج٢٠ (القسم الأوّل)، ص١٢٠.

٤. أوائل المقالات، ص٤٤؛ الاقتصاد، ص٣١٣.

٥. المعروف أنّ الزيدية يقولون إنّ الإمامة بالنص بالاسم على الأئمة الأوائل للشيعة وهم: علي والحسن والحسين عليهم السلام. أُنظر: شرح الأُصول الخمسة، ص٧١٦، وبالصفة على من يلي هؤلاء، شرح الأُصول الخمسة، ص٧٦١؛ المغني، ج٢٠ (القسم الأوّل)، ص٣٩.

٦. الشريف المرتضى، الشافي، ص٧١.

٧. راجع: الأدلة النقلية والعقلية التي استدل بها السيد المرتضى على إمامة الإمام علي عليه السلام في: الشريف المرتضى متكلّماً، ص١٣٤ ـ ١٤٤، كما ذكر المرتضى «أنّ النص على الأئمة عليهم السلام ورد بأسمائهم بدءاً من الإمام علي عليه السلام وانتهاءً بالحجة بن الحسن المهدي عليه السلام»، أُنظر: الأُصول الاعتقادية، ص٨١.

سابعاً: صفات الإمام

١. عند المعتزلة: شروط الإمام عندهم هي كما يذكرها القاضي عبد الجبار، وهي[١]:

أ) التمكّن بما فوّض إليه.

ب) أن يكون عالماً، أو في حكم العالم.

جـ) أن يكون متّصفاً بالإمامة.

د) أن يكون مقدماً في الفضل.

هـ)أن يكون قرشي النسب.

٢. عند الإمامية: إذا أردنا أن نطّلع على رأي الإمامية في هذا الموضوع، فمن المستحسن أن نستقيه من أقرب الشخصيات زماناً ومكاناً وتأثراً بالشريف المرتضى، ألا وهو الشيخ الطوسي، فهو يقول:

الصفات على ضربين:

أحدهما: يجب أن يكون الإمام عليها من حيث كان إماماً، مثل كونه معصوماً، أفضل الخلق.

والثاني: يجب أن يكون عليها لشيء يرجع الى ما يتولّاه، مثل: كونه عالماً بالسياسة وبجميع أحكام الشريعة، وكونه حجّة فيها، وكونه أشجع الخلق، وجميع هذه الصفات توجب كونه منصوصاً عليه[٢].

نستنتج مما تقدّم، أنّ هناك خلافاً واضحاً في شروط الإمام عند الطرفين: فالإمامية

---

١. المغني، ج٢٠ (القسم الأول)، ص١٩٨ ـ ١٩٩.

٢. الشيخ الطوسي، تلخيص الشافي، ج١، ص١٨٩. علماً بأنّ كتابه هذا ما هو إلّا تلخيص لكتاب أُستاذه الشريف المرتضى. فآراء الشيخ الطوسي هنا هي بالحقيقة رأي أُستاذه الشريف المرتضى ﷺ.

انفردوا بالقول بضرورة توفّر صفة العصمة خصوصاً، وكونه أفضل الخلق مطلقاً، وكونه أشجعهم وأعلمهم، بالإضافة الى اشتراط قرشية النسب التي وافقهم بها بعض المعتزلة ومنهم الجبائيان[١].

والآن لنرى رأي الشريف المرتضى، هل أنّه اشترط ما تقدّم ذكره من قبل الإمامة أم لا؟

نعم، لقد اشترط الشريف المرتضى كلّ ما أفاده الإمامية آنفاً، فهو يرى أنّ صفة العصمة لابد منها في الإمام حين يقول:

> لابد من وجود مزية ثابتة بين الإمام ورعيته في باب الطاعة والأخذ على اليد.. فالمعلوم أنّ المزية لو ارتفعت لكان فساداً مستحيلاً لا يخفى على عاقل بطلانه[٢].

وفي معرض ذكره لصفة الأفضلية، يؤكّد الشريف المرتضى ما عليه سابقوه من الإمامية في هذا الأمر؛ إذ يرى أنّه:

> لابد أن يكون الإمام أفضل من رعيته؛ لقبح تقديم المفضول على الفاضل فيما كان أفضل منه فيه[٣].

ويرى الشريف المرتضى ضرورة كون الإمام أعلم الناس بجميع الأحكام، باعتبار أنّ الإمام إمام في سائر الدين، ومتولّ للحكم في جميعه: جليله ودقيقه[٤].

أما بالنسبة لاشتراطه قرشية النسب في الإمام، فقد أكدّ ما عليه سابقوه من

---

١. أُنظر: رأي الجبائيين في المغني، ج٢٠ (القسم الأول)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٦.

٢. الشافي، ص ٦٩.

٣. الشافي، ص٦٩، ١٢٠، ١٢٩، ١٩١، ٢١٣؛ جمل العلم والعمل، ص٤٥.

٤. الشافي، ص٧٢ ـ ٧٣.

الإمامية في أنّها: «منحصرة في بني هاشم، في علي وولده عليهم السلام[1] في حين أنّ بعض المعتزلة على الرغم من اشتراطهم النسب القرشي، إلّا أنّهم مع ذلك لا يخصّصونها في بيت من البيوت».

اعتزالية الشريف المرتضى

وحيث إنّ موضوع البحث هو التحقّق من نسبة الاعتزال لهذا الرجل؛ لذا سنتناول هنا آراء القائلين باعتزاليّته، حسب الترتيب الزمني لنتعرّف على أول قائل بذلك، وآراء العلماء فيه باعتباره مفتتحاً لهذه النسبة إلى المرتضى، ألا وهو ابن حزم (م ٤٥٦).

١. قال ابن حزم ـ على ما نقله عنه ابن حجر ـ: كان الشريف المرتضى من كبار المعتزلة الدعاة[2].

٢. قال ابن الجوزي (م٥٩٧): فيه ميل أو تظاهر في الاعتزال[3].

٣. قال ابن الفُوَطي (م٧٢٣): وكان رئيس الإمامية، وكان يقول مع ذلك بالاعتزال[4].

٤. قال ابن كثير (م ٧٧٤): كان له شعر جيد على مذهب الإمامية والاعتزال[5].

٥. أما ابن حجر (م ٨٥٢) فقد وصفه بأنّه: المتكلم الرافضي المعتزلي[6].

---

١. الشافي، ص١٩٧، وهو الوارد أيضاً في كل مؤلفاته التي وصلت إلينا، والتي تطرقت إلى موضوع الإمامة.

٢. لسان الميزان، ج٤، ص٢٢٣.

٣. المنتظم، ج٨، ص١٢٠.

٤. تلخيص مجمع الآداب، ق١، ج٤، ص٦٠٠ ـ٦٠١.

٥. البداية والنهاية، ج١٢، ص١٥.

٦. لسان الميزان، ج٤، ص٢٢٣.

٦. وأخيراً ما ذهب إليه من المتأخّرين الدكتور عبد الرزاق محيي الدين من أنّه من أعلام المعتزلة[١].

المناقشة

الآن وقد علمنا أنّ ابن حزم هو مفتتح هذا الرأي، نقول: هل الشريف المرتضى هو الشخصية الوحيدة التي قدح فيها أو في سيرتها ابن حزم هذا؟ أم أنّه كبقية العلماء الذين اتّهمهم ابن حزم بالانحراف عن مبادئهم وعقائدهم؟

إليك ما قاله ابن خلّكان (م ٥٣٨) عن ابن حزم هذا لتتّضح لك الأمور عن قرب.

قال ابن خلّكان:

كان ابن حزم كثير الوقوع في العلماء المتقدمين، لا يكاد يسلم أحد من لسانه، فنفرت عنه القلوب، واستهدف فقهاء عصره، فتماثلوا على بغضه، وردوا أقواله، وأجمعوا على تضليله، وشنّعوا عليه، وحذّروا سلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو إليه والأخذ منه، فأقصته الملوك وشردته عن بلاده...

ثمّ قال ابن خلّكان:

وفيه قال أبو العباس بن العرين: كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج بن يوسف الثقفي شقيقين؛ وإنّما قال ذلك لكثرة وقوعه في الأئمة.[٢]

وإذا كان الأمر قد خفي على ابن حزم ـ ومن تأثّر أو نقل عنه دون تمحيص ممن لم يسند مدعاه إلى حقيقة وجدها في كتب الشريف المرتضى ـ فيجب أن لا يخفى على الدكتور عبد الرزاق محيي الدين، وهو الذي تصدّى لاستقصاء آراء المرتضى من الناحية

---

١. أدب المرتضى، ص٤٦.

٢. وفيات الأعيان، ج٣، ص٣٢٧.

الأدبية، فأنت إذا تصفحت الأمالي ـ مثلاً ـ وهو أكثر مؤلفات المرتضى اعتماداً من قبل الدكتور محيي الدين ـ وجدت أنّ السيد المرتضى حينما يستعرض آية من كتاب الله عزّوجلّ ويتناولها من عدة وجوه منها: اللغة، الأدب، الفقه، التفسير، والكلام.

وحيث إنّ الشريف المرتضى قد أوضح رأيه بكل المسائل العقائدية التي ذكرناها سابقاً؛ لذا كان على الدكتور محيي الدين أن يكون موضوعياً فيما بدا له من النتائج خلال دراسته لآراء الشريف المرتضى.

ومضافاً لكل ما تقدم: أنّ الدكتور محيي الدين لم يسند مدّعاه بأي دليل يؤيد اعتزالية الشريف المرتضى، بل إنّه وقع في تناقض من خلال ما يلي:

أ) قال: لابد للمرتضى وهو من أعلام المعتزلة، من معرفة وجوه الكلام وتأويلاته[1].

ب) ثمّ وقع في تناقض حين يقول:

> المرتضى فرّق بين الإمامية والمعتزلة، وقد كان المذهب الإمامي يلتقي كثيراً مع الاعتزال، حتّى لقد يقل أن تجد إمامياً غير معتزلي، وطالما طعن المعتزلة بالرفض، ولكنّه ـ المرتضى ـ حاول محاولات كثيرة إلى الفصل بين الاعتزال والمذهب الإمامي، وأشار إلى مواطن التقائهم واختلافهم[2].

و لما عَلِم الدكتور محيي الدين أنّ المعتزلة قد طعنوا بالرفض، وأنّ الشريف المرتضى حاول محاولات كثيرة إلى الفصل بين الاعتزال والمذهب الإمامي، وأنّه أشار إلى مواطن التقائهم واختلافهم.

أقول: ألم يلاحظ الدكتور محيي الدين أنّ السيد المرتضى في معرض حديثه عن

---

١. أنظر: أدب المرتضى، ص٤٦.

٢. أدب المرتضى، ص٥٨.

مواطن الالتقاء والاختلاف قد صرّح باختلافه مع المعتزلة في مسائل عديدة أهمّها: الإمامة، الفرق بين النبي والرسول، الوعيد، الشفاعة، عصمة الأئمة عليهم السلام وأفضليّتهم وغيرها.

ومضافاً لكل ما تقدّم آنفاً ـ مما استطعنا من خلاله دحض هذه التهمة ـ إليك جملة من الحقائق التي صرح بها الشريف المرتضى في مؤلفاته حقّاً أنّ الآراء يجب أن تؤخذ من أفواه قائليها، كما يقول الشريف المرتضى[1]:

١. وقوفه لإمام المعتزلة في عصره القاضي عبد الجبار المعتزلي من خلال تأليفه كتاب الشافي في الإمامة، فقد رد فيه على ما ذكره القاضي عبد الجبار في كتابه المغني في أبواب التوحيد والعدل من مسائل الإمامة: بدءاً من تعريفها والفرق بينها وبين الخلافة، ومروراً بطريق وجوبها وطريق إثباتها، وانتهاءً بصفات الإمام.

وفي جميع هذه المسائل ظهر الخلاف الفكري الحاد بين الشريف المرتضى من جهة وما تراه المعتزلة من جهة أخرى، كما اتّضح من خلال استعراضنا في الصفحات الأولى رأي الطرفين في مسألة الإمامة. كما تضمّن كتاب الشافي هذا مسائل غير مسألة الإمامة مختلف بشأنها بين الطرفين كالوعيد وحكم مرتكب الكبيرة والشفاعة التي أنكرتها المعتزلة.

وعلى كلّ حال فكتاب المغني ورده الشافي موسوعة كلامية في باب الإمامة. خصوصاً الشافي حافل بالمنازلات الاعتقادية.

وفي ختام هذه النقطة جدير بأن أذكر ما أفاده السيد حسن الأمين رحمه الله حين قال:

كيف يكون الإمامي معتزلياً وكتاب (الشافي) للمرتضى هو رد على (المغني)

---

١. الشافي، ص١٢.

للقاضي عبد الجبار، لكن اعتاد جماعة أن ينسبوا جملة من محقق علماء الإمامية إلى الاعتزال بموافقتهم للمعتزلة في بعض المسائل.

وهذا خطأ من قائله، فالمعتزلة أقرب إلى أهل السنة منهم الى أهل الشيعة؛ لموافقتهم إياهم في أمر الخلافة، وفي أخذ فروع الدين من الأئمة الأربعة[1].

٢. استشهاده في أغلب الأحيان بأحاديث واردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، فتراه تارة يستشهد بأحاديث واردة عن الإمام علي[2]، وأخرى عن الإمام زين العابدين[3] وثالثة عن الإمام محمّد الباقر[4]، ورابعة عن الإمام جعفر الصادق[5]، وخامسة عن الإمام موسى بن جعفر[6]، وسادسة عن الإمام علي بن موسى الرضا عليهم السلام [7].

وهذا ما لا نجده عند المعتزلة قاطبة. نعم، إذا أرادوا أن يستشهدوا فإنّهم يستشهدون بأحاديث واردة عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام فقط لا غير، دون سائر الأئمة الباقين، في حين أنّنا وجدنا السيد المرتضى كسائر متكلّمي الإمامية إذا أرادوا تعضيد فكرة أسندوها إلى أحاديث أئمتهم عليهم السلام عموماً، إذن فلو كان الشريف المرتضى معتزلياً لحذا حذوهم في عدم الاستشهاد بأحاديث الأئمة من أهل البيت عليهم السلام.

---

١. أعيان الشيعة، ج١، ص١٠٨.

٢. الأمالي، ج١، ص١٧، ١٨، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٣، ٢٧٤، ٥٢٥؛ ج٢، ص٢٦٥؛ الشافي، ص١٨٤.

٣. الأمالي، ج١، ص ١٦٩، ١٦٢.

٤. الأمالي، ج١، ص١٥٠؛ الشافي، ص١٧١.

٥. الأمالي، ج١، ص ١٤٩، ٢٨٣، ٢٨٤.

٦. الأمالي، ج١، ص١٥١ ـ ١٥٢، ٢٧٥.

٧. الأمالي، ج١، ص١٤٩، ١٥٠؛ الناسخ والمنسوخ، ص١٢٣ ـ ١٢٤.

٣. استعراضه الآراء الواردة في أصل تسمية المعتزلة، فمما أورده من هذه الآراء قوله:

وقيل: إنّ اسم الاعتزال إنّما اختصت به هذه الفرقة لاعتزالهم مذهب الحسن البصري في تسمية مرتكبي الكبيرة من أهل الصلاة بالنفاق، وحكي غير ذلك[1].

أقول: لو كان السيّد المرتضى منهم لكان جازماً في الإدلاء بأصل تسميتهم، دون ذكر عدّة أقوال، كما نراه.

٤. في معرض ردّه على ما ادّعاه القاضي عبد الجبار من جواز الاستغناء عن الإمام في أمور منها: تأكيد العلوم وإزالة الشبهات وأنّه يبيّن ذلك ويفصّله... .

يقول الشريف المرتضى:

ولو وجب أن يطلق الاستغناء عن الإمام في هذه الأمور من حيث كان لنا طريق يوصل إلى العلم بها من غير جهة، لوجب على صاحب الكتاب وأهل مذهبه أن يطلقوا الاستغناء عن الرسول ﷺ في جميع ما أدّاه إلينا مما علمنا قبل أدائه بالعقل.[2]

أقول: فلو كان معتزلياً لما قال: «وأهل مذهبه».

٥. في معرض ردّه على ما ادّعاه القاضي عبد الجبار من أنّ الإمامية قالوا بأنّ المعارف كلها ضرورية[3]، قال الشريف المرتضى:

ما نعرف فينا أحداً يدّعي أنّ المعارف كلّها ضرورية، وقد كان يجب أن لا يعتبر

---

١. الأمالي، ج١، ص١٦٧.

٢. الشافي، ص١١.

٣. المغني، (القسم الأول)، ج٢٠، ص٣٧.

باعتقاد الضرورة في المعارف من له مثل أبي عثمان الجاحظ الذي افتتح هذا الرأي المنكر[١].

٦. في معرض رده على هجوم أبي هاشم الجبائي ـ حسبما نقله القاضي عبد الجبار عنه ـ على هشام بن الحكم (م١٧٩) وطبقته، نحو أبي عيسى الوراق وابن الراوندي، ورمي بعضهم بالتجسيم، والبعض الآخر بالإلحاد، والبعض الثالث بالثنوية[٢] ـ قال الشريف المرتضى:

إنّ ذلك عدول عن النظر والحجاج إلى القذف في المذاهب وسب أهلها وتقبيحها في النفوس بما لو صح لم يك نقضاً لأصل المقالة، ولا قادحاً في صحة النحلة[٣].

وفي معرض دفاعه التفصيلي عن هشام بن الحكم، وما رمي به من القول: إنّه تعالى جسم لا كالأجسام، يقول الشريف المرتضى:

إنّ هذا القول ليس بتشبيه.. وأكثر أصحابنا يقولون أنّه أورد ذلك على سبيل المعارضة للمعتزلة، فقال لهم: إذا كنتم تقولون إنّ القديم تعالى شيء لا كالأشياء، فقولوا، أنّه جسم لا كالأجسام[٤].

ثمّ يضيف السيد المرتضى على ما تقدّم، فيقول:

وليس من عارض بشيء وسأل عنه يكون معتقداً له ومديناً به[٥].

ويستمرّ الشريف المرتضى في دفاعه عن هشام بن الحكم من خلال استعراضه

---

١. الشافي، ص١٢.

٢. المغني، ج٢٠ (القسم الأول)، ص٣٧ ـ ٣٨.

٣. الشافي، ص١٢.

٤. الشافي، ص١٢.

٥. الشافي،ص١٢.

بعض آراء شيخ المعتزلة وتقبيحه لها، فيقول:

> كيف لم يذكر القاضي عبد الجبار قول أبي الهذيل العلاف في مقدورات الله تعالى ومعلوماته؟! وهو قول أقبح من القول المحكي عن هشام ﷺ... وقول النظام أنّ الله تعالى لا يقدر على الظلم، وقوله بالمداخلة والطفرة، وأنّه لا نهاية لأجسام العالم في التجزّؤ والأعراض، وهذا مزج من التعطيل والإلحاد بالتجاهل والعناد[1].

ومن النص المتقدّم يتبيّن أنّ الشريف المرتضى بعد عرضه لبعض آراء شيوخ المعتزلة آنفاً قد استقبحها، وعليه فلو كان ينتسب إليهم لما كان ذلك منه، كما أنّه لو كان مقتنعاً بآرائهم لما هاجمها، وإنّما يعمل جهد إمكانه الفكري لتأويلها تأويلاً يراه قريباً للمنطق العقلي السليم.

٧. هجومه على الجاحظ من خلال استشهاده بما جاء في بعض كتبه، حين قال:

> ومن جمع بين كتبه التي هي العثمانية والمروانية والعباسية والإمامية والرافضة والزيدية، رأى من التضاد واختلاف القول ممّا يدلّ على شك عظيم وإلحاد شديد وقلّة تفكر في الدين[2].

٨. في معرض ردّه على ما ذكره القاضي عبد الجبار من عدم عدّ الخوارج ضمن الإجماع[3]، يقول المرتضى:

> وليس قوله [أي القاضي عبد الجبار] أنّني لا أعدّهم في الإجماع بحجّة؛ لأنّ للخوارج أن يقولوا له [للقاضي] مثل قوله بحدوث فرقتهم [أي: فرقة المعتزلة] وابتداء أصل مقالتهم معروف، كما أنّ ذلك معروف في مقالة الخوارج[4].

---

١. الشافي، ص١٣.

٢. الشافي، ص١٣.

٣. المغني، ج٢٠ (القسم الأوّل)، ص٤٨.

٤. الشافي، ص٢٠.

وبذلك يتبيّن: أنّ الشريف المرتضى لم يكن من كبار المعتزلة الدعاة، كما تراءى لابن حزم، بل ليس فيه ميلٌ، أو تظاهر في الاعتزال، كما اعتقد ابن الجوزي، ولا من أعلام المعتزلة كما استساغها الدكتور عبد الرزاق محيي الدين.

إنّ ما أود إلفات النظر إليه من الناحية المنهجية لدى محاولتنا التفهّم الموضوعي لتاريخنا الفكري: هو لزوم التحرّز الشديد والترفّع عن الذاتية الضيّقة، والأخذ بالموضوعية، والتمسك باليقظة التامة في دراسة نص من النصوص وتفحّصه أو مقارنته.

وعندها نقول: أنّنا قد توصّلنا إلى حقيقة مؤدّاها أنّ سلامة التراث الفكري من الاجتهادات الخاطئة ـ التي لم يتثبّت أصحابها تثبّتاً صحيحاً ـ تحقّق لنا حرية التعبير في فَهم التاريخ تحقّقاً تظهر فيه الفكرة العقلانية أكثر اتّساقاً وأعمق جذوراً، وألصق بطبيعة المنهج ومسائله.

مذهبه الكلامي

كان الشريف المرتضى ﷺ يذهب في أُصول عقائده مذهب سائر الشيعة الإمامية من قولهم: بتوحيد الله عزوجل، وعدله، وامتناع صدور الظلم منه. وهم يتوافقون بذلك مع منهج أغلب المعتزلة الذين يسمّون أنفسهم بالعدلية أو أهل العدل، ويقولون: بنفي الصفات الإلهية الزائدة على الذات؛ إذ يرون أنّ صفاته سبحانه هي عين ذاته، ويذهبون إلى أنّ تحسين الشيء أو تقبيحه أمر عقلي، أي يدرك بالعقل، كعلمنا بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار، وغيرهما من الأمور البديهية، وإن كانت بعض الأحكام التكليفية كالعبادات مثلاً لا يمكن استقلال العقل بالحكم فيها بالحسن أو القبح إلّا عن طريق الشرع، فما ورد الشرع بحسنه أو قبحه أمر لا مجال للعقل في تحسينه أو تقبيحه، فمرتبة العقل بعد مرتبة الشرع بلا جدال.

فأجمعت الإمامية على أنّ العقل يحتاج في علمه ونتائجه إلى السمع (أي: المسموع من الشرع) وأنّه غير منفك عن سمع ينبه الغافل على كيفية الاستدلال، وأنّه لا بد في أوّل التكليف وابتدائه في العالم من رسول: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خلا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[١]، ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[٢]، وخالفهم في جميع ذلك المعتزلة والخوارج والزيدية، وزعموا أنّ العقول تعمل بمجردها من السمع والتوقيف، إلّا أنّ البغداديّين من المعتزلة خاصّة يوجبون الرسالة في أوّل التكليف ويخالفون الإمامية في علّتهم لذلك[٣].

وذهبوا إلى أنّ الإنسان المكلّف محاسب على أعماله المكلّف بها على قدر اختياره لها وقدرته عليها: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[٤] ﴿لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾[٥].

واتّفقت الإمامية على أنّ الوعيد بالخلود في النار متوجّه على الكفار خاصة، دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة بالله تعالى، والإقرار بفرائضه من أهل الصلاة.

كما اتفقوا على أنّ من عذب بذنبه من هؤلاء لا يخلد في العذاب، وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك، وهو التخليد في العذاب، وهو ما يعرف عند المعتزلة الوعيد.

واتفقت الإمامية على أنّ مرتكب الكبائر من أهل المعرفة والإقرار لا يخرج بذلك عن الإسلام، وأنّه مسلم وإن كان فاسقاً بما فعله من الكبائر والآثام.

---

١. فاطر (٣٥): ٢٣.

٢. الإسراء (١٧): ١٥.

٣. راجع: أوائل المقالات، ص٤٤.

٤. البقرة (٢): ٢٨٦.

٥. البقرة (٢): ٢٨٦.

وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك، وزعموا أنّ مرتكب الكبائر ممّن ذكرناه فاسق ليس بمؤمن ولاكافر، وهذا القول يعرف عندهم بـ: «المنزلة بين المنزلتين» التي ميّزت المعتزلة في أوّل أمرهم عن سائر فرق الإسلام. وأوّل من قال بهذه المقالة منهم هو واصل بن عطاء الغزال.

وذهب الإمامية في الإمامة بأجمعهم إلى أنّها بالنص الجلي على الأئمة الاثني عشر، أوّلهم علي بن أبي طالب وآخرهم محمّد بن الحسن المهدي المنتظر عليهم السلام، وقالوا بعصمتهم جميعاً، وخالفهم في جميع ذلك المعتزلة، إلّا ما نسب إلى إبراهيم بن سيار النظام من موافقتهم بذلك[1].

والإمامية يختلفون مع المعتزلة في مسائل أُخر، وكان ما ذكرناه أهمّها، ويتّفقون معهم في مسائل أُخر غيرها، من قولهم بخلق القرآن الكريم، وإنّه كلام الله سبحانه محدث وليس بقديم، وقولهم: إنّ الله تعالى لا يرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، وغير ذلك.

إلّا أنّ اشتراكهم مع المعتزلة في بعض المقالات والاعتقادات لا يبرّر القول بأنّهم منهم، فللمعتزلة آراء وعقائد يتشاركون بها مع كافّة فرق الإسلام، ويتفرّدون عنهم بعقائد وآراء أُخر، كما يتمايزون بعضهم عن بعض في كثير من الآراء.

وعلى ذلك الشريف المرتضى لم يكن معتزلياً، ولا رأساً في الاعتزال، على ما تقدم.

الجانب الكلامي للمرتضى

أعتقد أنّ الشريف المرتضى رحمه الله أكبر علماء الكلام عند الإمامية. ويعتبر من الرعيل الأوّل. بعد الشيخ المفيد رحمه الله. بل الشريف المرتضى متمرس عليه. ومطور مدرسته الأُصولية.

---

١. راجع: الملل والنحل، ج١، ص٥٧.

وهنا نجمل بعض الملاحظات حول جوانبه الكلامية:

١. خصّص الشريف المرتضى كتابيه: الذخيرة و الشافي للكلام وكتب في الأمالي و الفصول المختارة و تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام ورسائله وجواباته فصولاً طويلة وممتعة في الكلام، دلّت على قوته الكلامية وشدّة صلاته الوثيقة بآراء المتكلّمين المتقدّمين عليه والمعاصرين له: ولعل كتابيه الشافي و الذخيرة من أحسن كتبه الكلامية وأطولها، بل لعلّهما من أوقع الكتب الكلامية الشيعية القديمة وأرسخها، وفيهما حقّاً طرق بعض الأبحاث الكلامية، وتوسّع فيها توسعاً لم يسبق إليه مع عمق في البحث، وإشراق في العبارة، وإكثار من الشواهد القرآنية والحديثية، وجمع للآراء، واحتواء للنظريات.

وكان الشريف المرتضى تلميذاً للشيخ المفيد ـ كما ذكرنا ـ الذي قيل فيه: «[كان] من جملة متكلمي الإمامية، انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، وكان مقدّماً في العلم وصناعة الكلام»[١].

وهو الذي فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية[٢].

وأستاذ مثل الشيخ المفيد الذي طبق العالم شهرةً في الكلام والفقه وغيرهما من العلوم، لا بدّ وأن يربّي مثل السيد المرتضى الذي كان إمام أئمة العراق بين الاختلاف والاتفاق، إليه فزع علماؤها وعنه أخذ علماؤها، صاحب مدارسها، وجماع شاردها وآنسها، ممن سارت أخباره، وعرفت به أشعاره، وحمدت في دين الله مأثوره وآثاره، إلى تواليفه في الدين، وتصانيفه في أحكام المسلمين، ما يشهد أنّه فرع ذلك الأصل الأصيل، ومن أهل ذلك البيت الجليل[٣].

---

١. فهرست الطوسي، ص١٥٨.

٢. رجال النجاشي، ص٣١١.

٣. الدرجات الرفيعة، ج٢، ص٨٢٧ نقلاً عن الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ج٨، ص٤٦٥-٤٦٦، ←

والسيد المرتضى ككلامي شيعي يبحث من زاويته الخاصة كان شديد الانتصار للآراء الشيعية، يذبّ عنها بما أوتي من حول وطول، ويدافع عنها بكلّ قواه، ولايدع ما يمكن الاستدلال به إلّا جعله شاهداً يقيمه لدعم مذهبه وتقوية معتقده.

والغريب أن يعدّ الشريف المرتضى معتزلياً لمناصرته بعض ما يذهب إليه المعتزلة، والأغرب أن يعدّ التشيع متفرّعاً من الاعتزال؛ لوجود الشبه الكبير بينهما، وتشابكهما في بعض الآراء الكلامية تشابكاً قوياً... إنّ هذا لغريبٌ حقاً، وكأنّ القائل بهذا القول لم يقف على الآراء ولم يبحثها، وإذا كان باحثاً فيها يعلم أنّ أسس الإمامية أسبق من أسس المعتزلة؛ لأنّ الاعتزال مذهب متأخّر حصل في زمن واصل بن عطاء في القرن الثاني للهجرة، وخالف في ذلك أستاذه الحسن البصري واعتزل درسه.

أما الإمامية، فيعتمدون في مذهبهم على أئمة أهل البيت عليهم السلام، ويستندون إلى أحاديثهم وأحاديث جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله الغارس لبذرة التشيع، والموضح لخططه وآثاره، وفي زمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام تركّزت دعائمه، ووضحت معالمه، وظهرت خصائصه، وكثر متّبعوه ومعتنقوه، ولم يزل أئمة أهل البيت عليهم السلام يتعاهدونه واحداً بالرعاية والعناية، ويكشفون دقائقه، وينشرون أعلامه وأحكامه... .

واختلاف الشيعة إنّما يكون بسبب تفاوت أفهام العلماء في الاستخراج والاستنباط في الأمور الاستنباطية، وبحسب اختلاف الأنظار والأفكار في الأمور العقلية.

ومن الطبيعي أنّ هذا الرأي قد يوافق غيرهم وقد يخالفهم، وليس معنى الموافقة أن يكونوا منهم.

→ فعل في ذكر الشريف أبي القاسم المرتضى ذي المجدين علم الهدى، وعنه ابن خلّكان في وفيات الأعيان، ج٣، ص ٣١٣-٣١٤، ترجمه الشريف المرتضى برقم ٤٤٣.

على أنّا لو قلنا بأنّ الاعتزال تشيّع من بعض الجهات لكان أقرب إلى الصواب، حيث إنّ المتأخّر يصحّ أنّ ينسب إلى المتقدّم ولا يصحّ العكس. إذن فمن الخطأ أن نقول: التشيع منحى من مناحي الاعتزال...[١].

وبعد هذا، فهل يصح أن يقال: إنّ المرتضى معتزلي، وهو الذي كتب كتابه الشافي في رد كبير المعتزلة في عصره القاضي عبد الجبار؟! أو هل يصح أن يقال: إنّ الشريف المرتضى يناصر مذهب الاعتزال، وهو الذي يقول في بعض كتاباته رداً على المعتزلة: «ويمكن أن يقال للمعتزلة خاصة»؟![٢]

إنّ السيد المرتضى يتصدّى لمناقشة آراء المعتزلة، كما يفعل بآراء غيرهم من ذوي الآراء الكلامية من سائر الفرق الإسلامية، وهي لديه على حد سواء في قبول النقاش والأخذ والرد، ولا يرى بينها وبين الآراء الشيعية من صلة توجب عليه قبولها أو مناصرتها.

الجانب الفقهي للمرتضى

كان الشريف المرتضى ﷺ قمّة شامخة من قمم الفقه الجعفري، وفي طليعة الذين كانت لهم مساعي كبيرة في تطوير الفقه وإخضاعه للقواعد الأُصولية في طريق الاستنباط، في حين كان قبله في إطار حديثي غير مركوز على أسس الاستدلال والتعمّق الأُصولي.

فقد كان يذهب إلى عدم صحّة العمل بأخبار الآحاد، وكتب في ذلك رسالة أقام فيها الأدلة على ما ذهب إليه ويدفع ما يستدل به خصومه، وبالإضافة إلى ما كتبه في

١. مع الدكتور محيي الدين، ص١٦.
٢. أنظر: رسائل المرتضى، ج١، ص٢٥.

كتابه الذريعة، وبعض جواباته من التنديد بالعاملين بأخبار الآحاد.

وعلى ضوء هذا الرأي كان كثير العمل بالقواعد الأُصولية التي لا بد لمثله من الأخذ بها في مجابهة المسائل الفقهية، وكان قبله موضوع أخذ القواعد الأُصولية بعين الاعتبار في الفقه، مما لم تأنس أذهان الفقهاء به حينذاك، فكانوا يرون في هذا خروجاً على عرفهم العام، وطريقتهم في عملية الاستنباط، إلّا أنّ هذه الطريقة أصبحت مأنوسة لهم فيما بعد السيد المرتضى، وخاصة في زمن الشيخ الطوسي (م ٤٦٠)؛ إذ كان للطوسي قوّة عظيمة في تطوير الفقه تطويراً كاملاً، وتركيزه على القواعد الأُصولية.

يقول الشهيد الصدر ﷺ:

كتاب المبسوط كان محاولة ناجحة وعظيمة في مقاييس التطور العلمي لنقل البحث الفقهي من نطاقه الضيق المحدود في أُصول المسائل إلى نطاق واسع، يمارس الفقيه فيه التفريع والتفصيل والمقارنة بين الأحكام وتطبيق القواعد العامة، ويتتبّع أحكام مختلف الحوادث والفروض على ضوء المعطيات المباشرة للنصوص[1].

كل ذلك نتيجةً لجهود الشريف المرتضى الجبارة التي بذلها في هذا الميدان.

قال السيد الخوانساري:

أعرف الناس بالكتاب والسنة ووجوه التأويل في الآيات والروايات، لما سد باب العمل بأخبار الآحاد اضطر إلى استنباط الشريعة من الكتاب والأخبار المتواترة والمحفوفة بقرائن العلم، وهذا يحتاج إلى فضل اطلاع على الأحاديث،

١. المعالم الجديدة للأُصول للشهيد الصدر ﷺ، ص٦٠.

وإحاطة بأُصول الأصحاب، ومهارة في علم التفسير، وطريق استخراج المسائل من الكتاب، والعامل بأخبار الآحاد في سعة من ذلك[١].

ولكن مما يلفت النظر في كتابات الشريف المرتضى الفقهية واستدلالاته تشبّثه بالإجماع وادّعاؤه تحقّق ذلك في الكثرة الكاثرة من المسائل التي يبحث فيها[٢].

فما هو معنى الإجماع عنده؟ وما يقصده من هذه اللفظة عندما يستدلّ بها؟ فهل هو الإجماع المحصّل، أو الإجماع المنقول، أو تعبير عن بيان كشف الواقع عنده بهذه اللفظة من دون تصريح بذلك، أو توفيقه للقاء الحجة المنتظر عليه السلام وأخذه المسألة منه، ثمّ نقله ذلك في كتبه بهذه الإشارة؟

الإجماع عنده هو: الاتفاق الحاصل بين جميع الإماميّة على مسألة مّا، وهذا الاتفاق ـ في رأيه ـ يكشف عن رأي المعصوم عليه السلام في تلك المسألة، إذ لو كان له رأي خاص غير ما اتّفق عليه العلماء المذكورون لبان وظهر؛ ولأنّ رأيه عليه السلام متّبع ومفروض علينا، فإجماعهم حجّة علينا لا بد من الأخذ به.

والإجماع لا يرجع إليه بصورة مطلقة، بل يرجع إليه (في كلّ حكم لم نستفده بظاهر الكتاب، ولا بالنقل المتواتر الموجب للعلم عن الرسول أو الإمام عليهما السلام)[٣].

فإذا تحقّق الإجماع من الفرقة المحقة فهو حجّة (وليس علينا أن نعلم دليلهم الذي أجمعوا لأجله ما هو بعينه، فإنّ ذلك عنّا موضوع؛ لأنّ حجّتنا التي عليها نعتمد في

١. روضات الجنات، ج٤، ص١٠٤.
٢. اُنظر: كشف القناع، ص٤٤٢، ففيه بحث دقيق في إجماعيات الشريف المرتضى رحمه الله.
٣. التبانيات (ضمن رسائل الشريف المرتضى)، ج١، ص ١٧.

إجماعهم، لا ما لأجله كان إجماعهم)[1].

وقد قال في كيفية حصول الإجماع وطريق كشف قول المعصوم عنه:

والصحيح الذي أذهب إليه أنّ قولنا: (إجماع) إما أن يكون واقعاً على جميع الأُمّة، أو على المؤمنين منهم، أو على العلماء فيما يراعى فيه إجماعهم، وعلى كلّ الأقسام لا بد من أن يكون قول الإمام المعصوم داخلاً فيه؛ لأنّه من الأُمّة ومن أجلّ المؤمنين وأفضل العلماء، فالاسم مشتمل عليه، وما يقول به المعصوم لا يكون إلّا حجّة وحقاً[2].

علم أُصول الفقه

وأما في مجال علم أُصول الفقه، فإنّ المتتبّع يجد كثيراً من الإشارات إلى القواعد الأُصولية في الأحاديث المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام، كما أنّه يجد بعض أعلام الشيعة دوّن في أبواب خاصة من أبواب علم الأُصول رسائل، ولكن لم يتداولها العلماء؛ لعدم استيعابها القواعد والأبواب الأُصولية كلّها.

ولعل أوّل من عالج موضوع أُصول الفقه مستوعباً هو ما نقله الكراجكي في كتابه كنز الفوائد من رسالة الشيخ أبي عبدالله المفيد في الأُصول.

إلّا أنّ هذه الرسالة لشدّة اختصارها وعدم الاستدلال فيها أشبهت الكتب الموضوعة للمبتدئين من المحصّلين، ولم يكن فيها غناء للعلماء المستنبطين.

أمّا الشريف المرتضى فقد دوّن في علم الأُصول عديداً من الآثار، نحو: مسائل الخلاف في أُصول الفقه، و مسائل منفردات في أُصول الفقه، وإبطال القياس، و أُوسعها الذريعة

١. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص١٩.

٢. الذريعة إلى أُصول الشريعة، ج٢، ص٦٠٤.

في علم أُصول الشريعة، واستدل على آرائه الأُصولية ونقض آراء المخالفين له كما فعل في علم الكلام، وفتح بذلك آفاقاً جديدة في طريق الاستنباط الفقهي لم يتطرّق إليها الفقهاء إلى ذلك العصر.

ويقول السيد حسن الصدر في وصف كتاب الذريعة:

لم يصنّف مثله جمعاً وتحقيقاً، استوفى فيه كلّ مباحثه ـ أي مباحث أُصول الفقه ـ وتعرّض لنقل الأقوال في مسائله، وحقّق الحقّ فيها. وكان هذا الكتاب هو المرجع في هذا العلم، والذي يقرأه الناس إلى زمان المحقق نجم الدين الحلي، فلما صنّف المعارج ـ وكان كتابه سهل العبارة والمأخذ ـ عكفت الطلبة عليه، وإن كان كتاب الذريعة إلى اليوم من أشهر الكتب في أُصول الفقه عند الشيعة وأحسنها[1].

والشريف المرتضى قد قال عن كتابه الذريعة:

وقد كنّا قديماً أمللنا قطعة من مسائل الخلاف في أُصول الفقه.. والحاجة مع ذلك إلى هذا الكتاب الذي قد شرعنا فيه ماسة تامة، والمنفعة به عامة؛ لأنّ طالب الحقّ من هذا العلم يهتدي بأعلامه عليه فيقع من قرب عليه. فهذا الكتاب إذا أعان الله تعالى على إتمامه وإبرامه كان بغير نظير من الكتب المصنّفة في هذا الباب، ولم نَعْنِ في تجويد وتحرير وتهذيب، فقد يكون ذلك فيما سبق إليه من المذاهب والأدلّة، وإنّما أردنا أنّ مذاهبنا في أُصول الفقه ما اجتمعت لأحد من مصنّفي كتب أُصول الفقه.. فقد تحقّق استبداد هذا الكتاب بطرق مجدّدة، لا استعانة عليها بشيء من كتب القوم المصنّفة في هذا الباب[2].

---

١. تأسيس الشيعة، ج٢، ص٨٢٢.

٢. الذريعة إلى أُصول الشريعة، ج١، ص٤.

المرتضى أديباً

وأما المرتضى الأديب.. فلم أعرف في علمائنا المتقدّمين من اشتغل بالعلوم الدينية وتوغّل فيها تدريساً وتأليفاً، ومع ذلك اشتهر في عالم الأدب واللغة والشعر كما اشتهر الشريف المرتضى.

فقد ألّف كتبه الأمالي وطيف الخيال والشهاب في الشيب والشباب وشرح القصيدة المذهبة، ومؤلفات أخرى في الأدب العربي، وأدرج فيها مسائل في التفسير واللغة والشعر لها أهمّيتها القصوى في المباحث اللغوية، ومعرفة منثور الكلام ومنظومه، يعالج الآية أو الحديث أو البيت الشعري أو المثل العربي معالجة خبير متمكّن من العلوم الأدبية، مطّلع على دقائقها وأسرارها، فهو إذ يرتئي رأياً في لفظة مّا أو تركيب جملة خاصة يغمر قارئه بكثير من الشواهد المنظومة والمنثورة، حتّى يقنع خصمه برأيه؛ لما يرى من فيض شواهد لا يستطيع الثبات أمامها.

لقد وصفه مترجموه بأوصاف تدلّ على كبير مقامه، وعظّموه في علمه وأدبه غاية التعظيم، فقد قال عنه ابن خلّكان:

> وكان إماماً في علم الكلام والأدب والشعر.. وإذا وصف الطيف أجاد فيه، وقد استعمله في كثير من المواضع.. وملح الشريف المرتضى، وفضائله كثيرة[١].

وإذا كان للأساتذة والشيوخ أثر في تنشئة الإنسان، فقد تلقّى الشريف المرتضى اللغة والمبادي مع أخيه الرضي على الشاعر ابن نباتة السعدي، ثمّ صحب المرتضى أبا عبيدالله محمّد بن عمران المرزباني، وتتلمذ عليه في الشعر والأدب، يحضر مجلسه

---

١. وفيات الأعيان، ج٣، ص٣١٣.

ـ وكانت دار المرزباني موئل العلماء والمتأدّبين ـ فكان المرتضى يأخذ من علم الرجل ممّن يفدون على داره من شيوخ الأدب وعمده، ما هيّأ له ذخيرة كبيرة من الأخبار وروايات الشعر واللغة ظهرت آثارها في أماليه، فإنا لنرى مصدر أكثر الروايات في كتاب أمالي المرتضى هو أستاذه المرزباني، ومن أساتذته كذلك سهل بن أحمد الديباجي، وأبو الحسن الجندي، وأحمد بن محمّد بن عمران الكاتب[١].

في عالم الشعر

أمّا في عالم الشعر، فقد كان السيد المرتضى يعدّ من المكثرين فيه، ويزيد ديوانه المطبوع في ثلاثة أجزاء على أكثر من عشرة آلاف بيت، وقد تطرّق في شعره ألواناً من الأغراض شتّى، قد أجاد في أكثرها كلّ الإجادة وأبدع فيها كلّ الإبداع.

لقد كان الشريف المرتضى أخا الرضي الذي وصف بأنّه أشعر الطالبيين المكثرين[٢]، ولعلّ هذه الشهرة هي التي غطّت على المرتضى الشاعر، وقلّلت ذكره في عالم الشعر، فقد نقل بعض الأصحاب عن جامع ديوان المرتضى أنّه قال: سمعت بعض شيوخنا يقول: ليس لشعر المرتضى عيبٌ، إلّا كون الرضي أخاه[٣].

كان هذا هو الشريف المرتضى، العالم الفقيه المتكلّم الأديب الكاتب الشاعر، الذي في حياته العلميّة فسحة كبيرة من القول، لا تستوعبها هذه الصحائف القليلة من الكلام. ولا علينا أن نختم الكلام فيه بما قاله عنه تلميذه المبرز الطوسي:

توحّد المرتضى في علوم كثيرة، مجمع على فضله، مقدّم في العلوم مثل علم

١. اُنظر: مقدمة طيف الخيال، ص١٤.

٢. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج٢، ص٢٤٦.

٣. وفيات الأعيان، ج٣، ص٣.

الكلام والفقه وأُصول الفقه والأدب والنحو والشعر ومعاني الشعر واللغة وغير ذلك. وله من التصانيف ومسائل البلدان شيء كثير[١].

مسلكه في تعليل الأخبار

الشيعة الإمامية من الناحية الفقهية صنفان: أخباريون، وأُصوليون.

فالأخباريّون منعوا الاجتهاد في الأحكام الشرعية، وعملوا بالأخبار الواردة عن النبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام، ويرون أنّ ما في كتب الأخبار الأربعة المعروفة عند الشيعة[٢] قطعيّ السند أو موثوق بصدوره، فلا حاجة إلى البحث عن سندها، ولا يرون ضرورة إلى تقسيم الأحاديث إلى أقسامها المعروفة، من الصحيح والحسن والموثق والضعيف والمرسل وغيرها، بل يرون أنها كلّها صحيحة، وأنّهم يرون عدم الحاجة إلى تعلّم أُصول الفقه، ويسقطون من أدلته دليل الإجماع ودليل العقل، ويقتصرون على القرآن الكريم والخبر؛ فلذلك عرفوا بالأخبارية أو الأخباريين.

وخلاصة مذهبهم الفقهي: أنّ كلّ ما تحتاج إليه الأُمّة إلى يوم القيامة عليه دلالة قطعية من قبله تعالى حتّى أرش الخدش، وأنّ كثيراً ممّا جاء به ﷺ من الأحكام وممّا يتعلق بكتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ من نسخ وتقييد وتخصيص وتأويل مخزون عند العترة الطاهرة من آل محمد عليهم السلام، وأنّ القرآن الكريم في الأكثر ورد على وجه التعمية بالنسبة إلى أذهان الرعية، وكذلك كثير من السنن النبوية، وأنّ لا سبيل لنا فيما لا نعلمه من الأحكام النظرية الشرعية ـ أصلية كانت أو فرعية ـ إلا السماع

١. فهرست الطوسي، ص٩٩.

٢. وهي: كتاب الكافي للشيخ الكليني (م٣٢٩)، الفقيه للشيخ الصدوق (م٣٨١)، وكتابا الاستبصار والتهذيب، للشيخ الطوسي (م٤٦٠).

من الصادقين عليهم السلام، وأنّه لا يجوز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر كتاب الله سبحانه، ولا ظواهر السنن النبوية، ما لم يعلم أحوالهما من جهة أهل الذكر عليهم السلام، بل يجب التوقّف والاحتياط، وأنّ المجتهد في نفس أحكامه تعالى إن أخطأ كذّب على الله سبحانه، وإن أصاب لم يؤجر، وأنّه لا يجوز القضاء أو الإفتاء إلّا بقطع ويقين، ومع فقده فيجب التوقف.

وإنّ اليقين المفيد فيهما قسمان، يقين متعلّق بأنّ هذا حكم الله تعالى في الواقع، ويقين متعلق بأنّ هذا ورد عن معصوم، فإنّهم عليهم السلام جوزوا لنا العمل به قبل ظهور الحجة القائم عليه السلام. واليقين المفيد في البابين اليقين العادي، وباب اليقين العادي واسع يشهد بذلك اللبيب اليقظ.[1]

أما الأُصوليّون من الإمامية فهم القائلون بالاجتهاد، الآخذون بالأدلة الأربعة في استنباط الأحكام الشرعية، وهي الكتاب والسنة ودليل الإجماع ودليل العقل.

ورأيهم في الأخبار المذكورة في الكتب الأربعة المنوه بها، أنّ أغلبها غير قطعي السند، وأحاديثها مختلفة المراتب، ففيها الصحيح والحسن والموثق والضعيف والمرسل وغير ذلك. وما كان كذلك فهو ظني الدلالة، فيجب أن يبحث عن أسانيد الرواية عند إرادة العمل بها.

ويرون البراءة عند الشك في الوجوب أو التحريم إلّا أن يسبق العلم الإجمالي بأحدهما، فيجب العمل بالاحتياط خلافاً للأخبارية الذين يرون الاحتياط عند الشك في التحريم ولو مع عدم سبق العلم الإجمالي.

ولشدّة تمسك الأخبارية بالأخبار نراهم يجوّزون تقليد العالم الميت ابتداءً خلافاً

---

١. الفوائد المدنية، ص٤٧ ـ ٤٨.

للأُصولية. هذا وللأخبارية مع الأُصولية خلافات أُخر مذكورة في مظانها[1].

وقد قيل: إنّ أول من قال بالاجتهاد ـ على الطريقة المعهودة ـ وأتبع أُصول الفقه من الإمامية على ما ذكره المولى محمد أمين الإسترآبادي صاحب كتاب الفوائد المدنية (م ١٠٣٦) هو الحسن بن أبي عقيل العماني، ومحمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي، وكلاهما من أهل المئة الثالثة إلى الرابعة، وإلى ثانيهما ينسب العمل بالقياس.

وأنّ الشيخ المفيد لما أظهر حسن الظنّ بتصانيفهما بين أصحابه، ومنهم المرتضى والطوسي شاعت طريقتهما بين متأخّري إصحابنا حتّى وصلت النوبة إلى العلّامة[2].

وإنّي أرى أنّ في هذا القول شيئاً من المبالغة؛ إذ إنّ الشيعة على وجه العموم كانوا أسبق فرق الإسلام في الأخذ بأُصول الفقه في استنباط الأحكام، وقد استفاض عن إمامهم الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام أنّه أملى على تلميذه الفتى النابه المتكلّم هشام بن الحكم رحمه الله شيئاً من مبادئ أُصول الفقه، كمبحث الألفاظ وقاعدة العمل عند تعارض الدليلين، ومنهج القول في التعادل والتراجيح، وغيرها حيث وضع في ذلك كتاباً[3].

وهو يعتبر بلا شك أسبق ممّا حرره محمد بن إدريس الشافعي في أُصول الفقه ـ الذي يظنّ أنّه أوّل من ألّف فيه ـ بأكثر من خمسين سنة.

وعلى هذا يتهافت قول القائل بأنّ الشيعة تأخّروا عن غيرهم في تحرير أُصول الفقه، سبق لأئمّة أهل السنة أن حرّروها وبحثوها، ولم يكن للإماميّة فيها نصيب.

---

١. راجع: أعيان الشيعة، ج٣، ص٢٢٣–٢٢٤؛ وكتاب الفوائد المدنية وغيرها.

٢. أعيان الشيعة، ج٣، ص٢٢٢.

٣. راجع: الشيعة وفنون الإسلام، ص ٥٦ ـ ٥٧.

كما أرى أيضاً قول المحدث الإسترآبادي وغيره لا يخلو من المبالغة أيضاً في حقّ الأخباريّة.

فالحقّ أنّ الأخباريّة لم يقبلوا كافّة الأحاديث على علّاتها دون تمحيص أو تحقيق، بل الواقع أنّهم يتحرّون الصحيح الذي لا يتعارض مع الكتاب الكريم فيأخذون به، فهم في ذلك مجتهدون في الأحاديث، كما أنّ الأُصولية مجتهدون في الأحكام بعد تمحيص الأحاديث أيضاً، والأخبارية في تمسّكهم بالأحاديث يشبهون من بعض الوجوه الحنابلة من أهل السنة في هذا الباب، وما ذلك إلّا لتحرجهم في الدين، وطلبهم لرضا ربّ العالمين، فلا مساغ للطعن عليهم أو الإزراء بهم، وكيف يسوغ ذلك وأكثر علمائنا السابقين (رضي الله عنهم) منهم؟! والكل في الحقيقة مجتهدون من حيث يدرون أولا يدرون ويكاد يكون الخلاف لفظياً في أغلب الوجوه.

فلهذه الأسباب المارة، ولتجرد السيد المرتضى ﷺ في حريّة رأيه واجتهاده، وعدم تعلّقه بالاستدلال بالأخبار الضعيفة، وبالأخصّ أخبار الآحاد، ولكثرة استدلاله بالأدلة العقلية المتّفقة مع الكتاب والسنة المتواترة، نسبه بعض المترجمين له ـ من غير الشيعة ـ إلى الاعتزال، أو إلى الميل إليه، كما ألمعنا إلى ذلك من قبل، وعلى ما يقوله ابن حزم أنّه من كبار المعتزلة الدعاة وكان إماميّاً[١].

وهذا القول الأخير على ما فيه من الخلط والخبط من كونه من كبار دعاة المعتزلة وهو إمامي المذهب، يشبه قولنا فلان من أكابر دعاة أهل السنة، وهو شيعي المذهب: قد تورط فيه غير واحد من المتقدّمين والمتأخّرين[٢].

---

١. راجع: مقدمة العلّامة الدكتور مصطفى جواد نقلاً عن لسان الميزان، وما كتبه في ترجمة الشريف المرتضى نقلاً عن تلخيص معجم الألقاب لابن الفوطي: الذي علق عليه الدكتور مصطفى جواد.

٢. ذهب الدكتور عبد الرزاق محيي الدين في أكثر من موضع واحد من كتابه (أدب المرتضى) ←

ثمّ ماذا يضير الشيعة الإمامية في التقائهم في كثير من الأُصول والفروع مع المعتزلة أو غيرهم من فرق الإسلام ما داموا على محجّة الحق ونهج الصدق المطابق للشرع والعقل؟! والمفهوم عن المعتزلة بوجهٍ خاصّ أنّهم أولى الفرق الإسلامية الداعية إلى حرية الرأي، والقائلة بهيمنة العقل، ووجوب الجنوح إلى أدلته ولو قبل ورود الشرع؟! وقد قيل: إنّ الشيعة هم ورثة المعتزلة[١].

التمسك بخبر الواحد

كان الشريف المرتضى ﷺ أعرف الناس بالكتاب والسنة ووجوه التأويل في الآيات والروايات وموارد الاستدلال بهما، وإنّه لما سد باب العمل بأخبار الآحاد ـ وهي في نظره من الأدلة الظنية التي لا توجب علماً ولا عملاً ـ اضطر إلى استنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والأخبار المتواترة المحفوفة بقرائن العلم، وذلك يحتاج إلى فضل اطلاع على الأحاديث، وإحاطة بأُصول الأصحاب، ومهارة في علم التفسير واللغة وغيرها لاستنباط الأحكام، بينما يكون العامل بأخبار الآحاد في سعة من ذلك[٢].

وقد أثر عنه أنّه أوّل من فتح أبواب التدقيق والتحقيق، واستعمل في الأدلة النظر الدقيق، وأوضح طريقة الإجماع، واحتجّ بها في أكثر المسائل[٣].

إلى الخلط بين كونه إمامياً ومعتزلياً، حتّى جعل التشيع منحى من مناحي الاعتزال إن لم يكن اعتزالاً في الاعتزال! أُنظر: ص٣٩ و ٥٨. من كتاب أدب المرتضى.

١. راجع: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج١، ص١٠٢.

٢. أُنظر: روضات الجنات، ج٤، ص٣٠٠.

٣. روضات الجنات، ج٤، ص٣٠٠.

وقد كان في جميع كتبه ورسائله أُصولياً بحتاً ومجتهداً صرفاً، قليل التعلّق بالأخبار، كثير الاستدلال بالأدلة العقلية المتّفقة مع الكتاب والسنة، فلا غرو أن يكون من مجتهدي الفقهاء وفقهاء المجتهدين.

أقول أخيراً: لا أُريد أن أدخل في بحث خبر الواحد وإيمان وعدم إيمان المرتضى ﵀ به فهو بحث مطول ويحتاج إلى مقالة برمتها في الأدلة والإشكاليات المطروحة في هذا الأمر.

ولكن الذي لا يمكن غض النظر عليه هو أنّ هؤلاء القدماء لتقدمهم لعصر النص وحيازتهم الأُصول الأصلية من أصحاب الأئمة عليهم السلام كانوا أقرب منّا في اللوذ بالأخبار الظنية بل كانت أغلب المسائل عندهم محفوفة بالقرائن القطعية أو المتاخمة للعلم؛ فلهذا لا تعوزهم النصوص إلى التمسك بالأخبار الظنية.

خصوصاً والشريف المرتضى ﵀ صاحب منزلة علمية وصاحب مكتبة فريدة أثرية بخط مصنفيها، فهو أقرب إلى اليقينيات منها إلى الظنيات. فدعوى عدم قبول خبر الواحد له وجه وجيه في المنظومة المعرفية عند الشريف المرتضى ﵀.

تعليل الأخبار وتأويلها

يقول الشريف المرتضى ﵀ في هذا الصدد:

> إعلم أنّ المعول فيما يعتقد، على ما تدل الأدلة عليه، من نفي وإثبات، فإذا دلّت الأدلة على أمر من الأمور وجب أن نبني كلّ وارد من الأخبار إذا كان ظاهره بخلافه عليه ونسوقه إليه، ونطابق بينه وبينه، ونجلي ظاهراً إن كان له، ونشرط إن كان مطلقاً، ونخصّه إن كان عاماً، ونفصله إن كان مجملاً، ونوفّق بينه وبين الأدلة من كلّ طريق اقتضى الموافقة وآل إلى المطابقة.

فإذا كنّا نفعل ذلك، ولا نحتشمه في ظواهر القرآن المقطوع على صحته، المعلوم وروده، فكيف نتوقّف عن ذلك في أخبار آحاد لا توجب علماً ولا تثمر يقيناً؟!

فمتى وردت عليك أخبار، فاعرضها على هذه الجملة، وابْنِهَا عليها، وافعل فيها ما حكمت به الأدلة وأوجبته الحجج العقلية، ولن تعذر فيها بناء وتأويل وتخريج وتنزيل، فليس غير الإطراح لها وترك التعريج عليها[1].

كان هذا النص بمثابة وثيقة سندية في عمله في تأويل الأخبار، وتحقيق المقياس الصحيح. وكم له نظير في كتبه ومعارفه العقلية والنقلية.

ثمّ إنّ الشريف المرتضى ﷺ يفسّر الأحاديث وما جاء من الأحكام فيما يتعلّق بالمحللات والمحرمات تفسيراً يتّفق مع المنطق السليم والعقل القويم، ذاكراً بأنّ لكل محرّم علّة ولكل محظور سبباً، ضارباً ما يقوله الغالية في تعليل بعض الأخبار عرض الجدار. انظر إلى قوله:

فأمّا تحريم السمك الجري وما أشبهه فغير ممتنع، لشيء يتعلّق بالمفسدة في تناوله كما نقول في سائر المحرمات، فأمّا القول بأنّ الجري نطق بأنّه مسخ بجحده الولاية[2]، فهو مما يضحك منه، ويتعجب من قائله، والملتفت إلى مثله[3].

وهناك الشيء الكثير من هذا القبيل في ثنايا كتبه ﷺ كالبطيخ المر أو الحلو

١. أمالي المرتضى، ج٢، ص٣٥٠.

٢. يريد بالولاية: ولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وهو يرد ويسخف تخريفات الغالية من الشيعة في قولهم: إنّ الجري ممن عرضت عليه الولاية فجحدها.

٣. أمالي المرتضى، ج٢، ص٣٥١.

الذي آمن بالولاية وغيره. ونحن لا نرتضي الكلام بالكلية ولاننفيه بالكلية بل بحاجة إلى بحث وتحقيق أكثر. ليس هذا موضعه.

تفرداته الشيعية

قد نقل ابن الجوزي[١] أشياء من تفرّداته في التشيع، فمن ذلك أنّه لا يصح السجود إلّا على الأرض أو ما كان من جنسها، وأنّ الكتابيات حرام، وكذا ذبائح أهل الكتاب، وما ولده هم وسائر الكفّار من الأطعمة حرام، وأنّ الطلاق لا يصح إلّا بحضرة شاهدين، والمعلّق منه لا يقع وإن وجد شرطه، ومن نام عن صلاة العشاء حتّى انتصف الليل وجب قضاؤها، ويجب عليه أن يصبح صائماً كفّارة لما وقع منه. وأنّ المرأة إذا جزّت شعرها يجب عليها كفارة قتل الخطأ، ومن شقّ ثوبه في مصيبة وجب عليه كفارة اليمين، ومن تزوج امرأة لها زوج لا يعلمه وجب عليه أن يتصدق بخمسه دراهم، وأنّ قطع السارق من رؤوس الأصابع.

١. اُنظر: المنتظم، ج١٥، ص٣٠٠.

الفصل الرابع

منزلته الاجتماعية والسياسية

المرتضى والزعامة

محطات مع الشريف المرتضى

منزلته الاجتماعية والسياسية

كان الشريف المرتضى مقرّباً لدى خلفاء بني العباس، أثيراً عندهم ومعظّماً؛ وذلك لما يتحلّى به من كريم الصفات وعظيم الملكات، ولما تربطه بهم من وشائج النسب ووسائل القربى، مع جليل المكانة والمنزلة عند الخاص والعام؛ ولذا قلّد نقابة الطالبيين وأمر الحج والمظالم، وجميع ما كان لأخيه الشريف الرضي، وهي مناصب خطيرة، وذلك في يوم السبت الثالث من صفر سنة ٤٠٦، وهي سنة وفاة أخيه السيد الرضي في عهد الخليفة القادر بالله، وجمع الناس لقراءة عهده في الدار الملكية، وحضر فخر الملك الوزير أبو غالب محمّد بن خلف والأشراف والقضاة والفقهاء.

وكان العهد الذي عهده الخليفة القادر بالله هذا نصّه:

> هذا ما عاهد[١] عبدالله أحمد القادر بالله أمير المؤمنين إلى علي بن الحسين بن موسى العلوي، حين قرّبته إليه الأنساب الزكيّة، وقدّمته لديه الأسباب القوية، واستظلّ معه بأغصان الدوحة الكريمة، واختصّ عنده بوسائل الحرمة الوكيدة، فقلّده الحج والنقابة وأمره بتقوى الله.[٢]

وفي فاتحة ديوانه مرثية جيدة يرثي بها الشريف المرتضى القادر بالله (م ٤٢٢)، ويذكر فجعته به وهلعه ببلوغ نعيه إليه، ثمّ يصفه بالعفاف والتقى ونقاوة الإزار وقد كان

---

١. كذا في المنتظم، وعنه: أدب المرتضى، ص١٠٧، والصحيح أن يقال: هذا ما عهد به، يقال: عهد به إليه وعاهده على كذا.

٢. المنتظم، ج١٥، ص١١١.

القادر يدعى راهب بني العباس[١]، ويهنئ بها أيضاً ابن الخليفة القائم لتوليه الخلافة عند أخذ البيعة له، وكان الشريف المرتضى أول من بايعه.

فلهذه العلاقات الوثيقة والوشائج العريقة التي تربط السيد المرتضى بالخلفاء، كان كثير الرفقة لهم شديد الاتصال بهم، يأنسون في أغلب الأمور برأيه، ويجعلون منه حافظ سرّهم الأمين، ومشيرهم الناصح، وسفيرهم المصلح في أكثر ملمّاتهم وعظائم أمورهم إلى الملوك والوزراء، وكافّة عمّال الدولة وطبقات الناس.

فلا غرابة أن تكون دار المرتضى الوَزَرَ[٢] المنيع والحصن الحصين، يلجأ إليها الملوك والوزراء عندما تعروهم المحن، ويحيق بهم البلاء على أثر الفتن الحادثة في ذلك العصر، وما أكثرها!

فيحدّثنا التاريخ بنزول الملك جلال الدولة في دار المرتضى ـ بدرب جميل ـ بعد أن تغيّرت قلوب الجند عليه فشغبوا ونهبوا حتّى اضطر الملك إلى نقل ولده وحرمه وما بقي من ثيابه وآلاته ودوابه وفرش داره إلى جانب الغربي ليلاً، وذلك على إثر استيزار الوزير أبي القاسم ابن ماكولا، ثمّ جرت مكاتبات بين العسكر والخليفة في شأنه، وكان الوسيط في عرض مطاليب هؤلاء هو الشريف المرتضى، وذلك في سنة ٤٢٤ [٣].

كما نجد فتن العيارين تشغل بال السلطان، فيراسل السيد المرتضى بإحضارهم إلى داره ويقول لهم: من أراد منكم التوبة قبلت توبته وأقر في معيشته، ومن أراد منكم خدمة السلطان استخدم مع صاحب البلد، ومن أراد الانصراف عن البلد كان آمناً على نفسه ثلاثة أيام...[٤] وذلك في سنة ٤٢٥.

و في ربيع الآخر سنة ٤٢٧ نقل أبو القاسم ابن ماكولا الوزير بعد أن قبض عليه

---

١. ذيل تجارب الأمم، ص٢٠٧.

٢. الوزر (بفتحتين): الملجأ.

٣. المنتظم، ج٧، ص٧٢ ـ ٧٤.

٤. المنتظم، ج٨، ص٧٩.

وسلم إلى المرتضى إلى دار المملكة، فمرض ويئس منه، فروسل الخليفة في معنى أخيه قاضي القضاة أبي عبدالله ابن ماكولا، وقيل: هو يعرف أمواله، فدفع عنه الخليفة، ثمّ إنّ الجند شغبوا على جلال الدولة وقالوا: إنّ البلد لا يحتملنا وإياك، فاخرج من بيننا، فإنّه أولى لك.

فقال: كيف يمكنني الخروج على هذه الصورة؟ أمهلوني ثلاثة أيام حتّى آخذ حرمي وولدي وأمضي.

فقالوا: لا نفعل، ورموه بآجرة في صدره فتلقّاها بيده، وأخرى في كتفه، فاستجاش الملك الحواشي والعوام، وكان المرتضى والزينبي والماوردي عند الملك، فاستشارهم في العبور إلى الكرخ كما فعل في المرة الأولى، فقالوا: ليس الأمر كما كان، وأحداث الموضع قد ذهبوا، وحول الغلمان خيمهم إلى ما حول الدار إحاطة بها، وبات الناس على أصعب خطة.

فخرج الملك نصف الليل إلى زقاق غامض، فنزل إلى دجلة، وقعد في سميرية فيها بعض حواشيه فغرقوها تقديراً أنّه فيها، ومضى الملك مستتراً إلى دار المرتضى، وبعث حرمه إلى دار الخليفة، ونهب الجند دار المملكة وأبوابها وسياجها ورتبوا فيها حفظة، فكانت الحفظة تخربها نهاراً وتنقل ما اجتمع من ذلك ليلاً.[١]

فلابدع أن يصيب الشريف المرتضى من جراء ذلك كثير من الأذى من رشاش تلك الحوادث، وشظايا تلك الفتن التي قلّما يسلم منها الوسطاء، أو يفلت منها المصلحون، وقد يجرّ عليهم ذلك أحياناً ارتياب الخليفة أو تغيّر قلبه؛ لانقداح الشك فيه لعارض شبهة قد لا يكون لها أصل.

يقول ابن الجوزي:

إنّ الوزير أبا القاسم المغربي[٢] جمع الأتراك والمولدين؛ ليحلفوا لمشرف الدولة

---

١. المنتظم، ج١٥، ص٢٥٣ -٢٥٤ وراجع: الكامل، ج٩، ص٤٤٦؛ تاريخ الإسلام، ج٢٩، ص٢٦.

٢. هو أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسن (م ٤١٨) وزر لمشرف الدولة بعد أبي علي الرخجي. المنتظم، ج٨، ص٣٢.

البويهي، وكلّف مشرف الدولة المرتضى، ونظام الحضرتين أبا الحسن الزينبي، وقاضي القضاة أبا الحسن بن أبي الشوارب، وجماعة من الشهود والحضور، فأحلفت طائف من القوم، فظن الخليفة إنّ التحالف لنية مدخولة في حقّه، فبعث من دار الخليفة من منع الباقين بأن يحلفوا، وأنكر على المرتضى والزينبي وقاضي القضاة حضورهم بلا إذن، واستدعوا إلى دار الخلافة، وسرح الطيار، وأظهر عزم الخليفة على الركوب، وتأدّى ذلك إلى مشرف الدولة، وانزعج منه، ولم يعرف السبب فيه، فبحث عن ذلك، إذ إنّه اتّصل بالخليفة هذا التحالف عليه، فتردّدت الرسائل باستحالة ذلك، وانتهى الأمر إلى أن حلف مشرف الدولة على الطاعة والمخالصة للخليفة...[١].

وقد لا يقف الأمر عند هذا الحد من الارتياب والشك الذي يمحوه استكشاف الحال بالاستجواب أو العتاب، بل قد يصل إلى أكثر من ذلك من الإضرار بالأنفس والأموال.

أمّا ما كان يصيب الشريف المرتضى من فتن العامة وأمر الطغام، فشيء ليس بالأمر اليسير استقصاؤه، فيحدثنا التاريخ عن استفحال أمر العيارين، وكبسهم لدور الناس نهاراً، وفي الليل بالمشاعل والموكبيات، وكانوا يدخلون على الرجل فيطالبونه بذخائره، ويستخرجونها منه بالضرب كما يفعل المصادرون، ولا يجد المستغيث مغيثاً مع القتل والنهب حتّى أحرقت دار السيد المرتضى على الصراة، وقلع هو باقيها، وانتقل إلى درب جميل[٢].

كما نجد قبل ذلك في حوادث سنة ٤٢٢ أنّ دار المرتضى تنقب، فيخرج منها مرتاعاً منزعجاً، حتّى جاد جيرانه من الأتراك فدافعوا عنه وعن حرمه، واحرقت سميريتيه على إثر فتن كانت تحدث بين السنة والشيعة[٣].

١. المنتظم، ج٨، ص٢٢.
٢. المنتظم، ج٨، ص٢٢.
٣. المنتظم، ج٨، ص٥٥.

وهكذا نجد الشريف المرتضى يموج في خضم زاخر من تلك الأحداث والفتن التي لا يبتلى بها إلّا رؤساء القوم وعليّتهم، هذا إذا باخت آراء الخلفاء، وسفهت أحلام الملوك، وأساء الحاكمون استعمال السلطة، واختلّ الأمن وأخذ البريء بذنب المسيء، وسقطت هيبة السلطان لتفريطه في أمور الرعية، وانهمك أرباب المملكة وولاة الأمر باللذات الشخصية، وارتفعت مراقبة الدين من قلوب المؤمنين، فلا محاسِب ولا محاسَب، فالأمر منذر حينذاك بخطر وشرّ عميم.

ومع كلّ هذا كان السيد المرتضى في ذلك العصر المشحون بالفتن والشغب، والهم والنصب لا يخلو من ظرف ودعابة مع أصدقائه ومعاشريه بما لا يخرج عن حدود الحشمة ومسالك الأدب، فقد اطلع يوماً من روشنه فرأى المطرز[١] الشاعر قد انقطع شراك نعله، وهو يصلحه فقال له: قدت ركائبك، وأشار إلى قصيدته التي أولها:

سرى مغرماً بالعيس ينتجع الركبا — يسائلُ عن بدرِ الدجى الشرقَ والغربا[٢]
على عذبات الجزعِ مِن ماء تغلب — غزال يرى ماء القلوبِ له شربا
إذا لم تبلغني إليكم ركائِبي — فلا وردت ماء ولا رعت العشبا

فقال مسرعاً: أتراها ما تشبه مجلسك وخلعك وشربك، أشار بذلك إلى أبيات المرتضى التي منها:

يا خليلي من ذؤابة قيس — في التصابي رياضة الأخلاقِ
غنياني بذكرهم تطرباني — واسقياني دمعي بكأس دهاقِ
وخذا النوم من جفوني فإنّي — قد خلعت الكرى على العشاقِ

---

١. المطرز: لقب أبي القاسم عبد الواحد بن محمد بن يحيى بن أيوب الشاعر، وكان يسكن ناحية الدجاج، المتوفى (٤٣٩) الرقم ٧٤٨ (المنتظم، ج٨، ص١٣٤).

٢. أُنظر: معجم الأُدباء، ج٤، ص٣٢-٩٧.

المرتضى والزعامة

كان سيدنا المرتضى ﵀ قد انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا من شتّى النواحي منها:

١. غزارة علمه التي حدت العلماء إلى الخضوع له والرضوخ لتعاليمه. فكان يختلف إلى منتدى تدريسه الجماهير من فطاحل العلم والنظر فيميرهم بسائغ علمه، ويرويهم بنمير أنظاره العالية، فتخرّج من تحت منبره نوابغ الوقت من فقيه بارع، ومتكلّم مناظر، وأُصولي مدقق، وأديب شاعر، وخطيب مبدع، وكان يدرّ من ماله الطائل على تلامذته الجرايات والمسانهات؛ ليتفرغوا بكلّهم إلى الدراسة من غير تفكير في أزمة المعيشة، فكان شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي يقتضي منه في الشهر اثني عشر ديناراً، والشيخ القاضي ابن البراج الحلبي يستوفي ثمانية دنانير، وكمثلهما بقية تلامذته، وكان قد وقف قرية على كافة الفقهاء.

ويقال: إنّ الناس أصابهم في بعض السنين قحط شديد، فاحتال رجل يهودي على تحصيل قوته، فحضر يوماً مجلس الشريف المرتضى وسأله أن يأذن له في أن يقرأ عليه شيئاً من علم النجوم، فأذن له وأمرله بجراية تجري عليه كلّ يوم، فقرأ عليه برهة ثمّ أسلم على يديه، وكان لم يرلثروته الطائلة قيمة تجاه مكارمه وكراماته، وكان يقول:

وما حزني الإملاق والثروة التي يذل بها أهل اليسار ضلالُ
أليس يبقي المال إلّا ضنانة وأفقر أقواماً ندى ونوالُ
إذا لم أنل بالمال حاجة معسر حصور عن الشكوى فمالي مالُ

٢. وشرفه الوضّاح النبوي الذي ألزم خلفاء الوقت تفويض نقابة النقباء الطالبيّين إليه بعد وفاة أخيه الشريف الرضي ﵀، وأنت تعلم أهمية هذا المنصب يومئذٍ حيث أخذ فيه السلطة العامة على العلويّين في أقطار العالم يرجع إلى نقيبهم حلّها وربطها، وتعليمها وتأديبها، والأخذ بظلاماتهم وأخذها منهم، والنظر في أمورهم في كلّ ورد وصدر.

٣. ورفعة بيته وجلالة منبته، فقد كانت سلسلة آبائه من طرفيه متواصلة من أمير إلى نقيب إلى زعيم إلى شريف، وهذه مشفوعة بما كان فيه من لباقة وحِنْكة و حذق في الأمور هي التي أهّلته لأن تفوَّض إليه إمارة الحاج، فكان يسيربهم سيراً سجحاً ولا يرجع بهم إلّا من دعة إلى دعة، والحجيج بين شاكر لكلاءته، وذاكر لمقدرته، ومطر أخلاقه، ومتبرك بفضائله، ومثن على أياديه.

٤. ولشموخ محلّه وعظمة قدره بين أظهر الناس، ومكانته العالية عند الأهلين، وجمعه بين سطوة الحماة وثبت القضاة انقادت إليه ولاية المظالم، فتولى النقابة شرقاً وغرباً، وإمارة الحاج والحرمين، والنظر في المظالم، وقضاء القضاة ثلاثين سنة وأشهراً... .

وهناك فتاوى مجردة من قذف سيدنا المرتضى بالاعتزال تارة، وبالميل إليه أُخرى، وبنسبة وضع كتاب نهج البلاغة إليه طوراً من بعض وبما أنّها دعاوي فارغة غير مدعومة بشاهد، وكتب الشريف المرتضى تهتف بخلافها. ومن عرفه من المنقبين لا يشك في ذلك، وقد أثبت نسبة نهج البلاغة إلى الشريف الرضي ﷺ بمقالات وبحوث كثيرة، نضرب عن تفنيد تلكم الهلجات صفحاً.

ولابن كثير ـ مع الأسف ـ سباب مقذع على الشريف المرتضى وتحامل على ابن خلّكان في ثنائه عليه جرياً على عادته المطردة مع عظماء الشيعة[1]. نعرض عن ذكره ونحمّل ابن كثير وزر عمله إلى ذمة التاريخ وحساب القيامة.

محطات مع الشريف المرتضى

الأولى: قال ابن خلّكان في وصف علم الهدى:

كان نقيب الطالبيين وكان إماماً في علم الكلام والأدب والشعر، وهو أخو

---

١. البداية والنهاية، ج١٢، ص٥٣.

الشريف الرضي، وله تصانيف على مذهب الشيعة، ومقالة في أُصول الدين، وله الكتاب الذي سمّاه (الغرر والدرر) وهي مجالس أملاها تشتمل على فنون من معاني الأدب، تكلّم فيها على النحو واللغة وغير ذلك، وهو كتاب ممتع يدلّ على فضل كثير، وتوسّع في الاطلاع على العلوم[١].

وذكره ابن بسطام في أواخر كتاب الذخيرة، فقال:

كان هذا الشريف إمام أئمة العراق، إليه فزع علماؤها وعنه أخذ عظماؤها، صاحب مدارسها وجماع شاردها وآنسها، ممّن سارت أخباره وعرفت به أشعاره، وتصانيفه في أحكام المسلمين ما يشهد أنّه فرع تلك الأُصول، ومن ذلك البيت الجليل... وأورد له عدة مقاطيع[٢].

الثانية: قال الشهيد الأوّل ﷺ في أربعينه:

نقلت من خط السيد العالم صفي الدين محمّد بن معد الموسوي بالمشهد المقدس الكاظمي في سبب تسمية السيد المرتضى بعلم الهدى:

أنّه مرض الوزير أبو سعيد محمّد بن الحسين بن عبد الصمد في سنة عشرين وأربعمئة، فرأى في منامه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: قل لعلم الهدى يقرأ عليك حتّى تبرأ.

فقال: يا أمير المؤمنين عليه السلام ومن علم الهدى؟

قال عليه السلام: علي بن الحسين الموسوي.

فكتب الوزير إليه بذلك.

فقال المرتضى ﷺ: الله الله في أمري؛ فإنّ قبولي لهذا اللقب شناعة عليّ.

فقال الوزير: ما كتبت إليك إلّا بما لقّبك به جدك أمير المؤمنين عليه السلام.

---

١. وفيات الأعيان، ج ٣، ص٣١٣، الرقم ٣٤٤.

٢. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ج٤، ص٢٦٧ - ٢٧٦، فصل في ذكر الشريف أبي القاسم المرتضى ذي المجدين علم الهدى.

فعلم القادر الخليفة بذلك، فكتب إلى المرتضى: تقبّل يا علي بن الحسين ما لقّبك به جدّك، فقبل وأسمع الناس[١].

الثالثة: قال صاحب رياض العلماء:

ونقل عن خط الشهيد الثاني ﷺ على ظهر كتاب الخلاصة أنّه كان السيد المرتضى معظماً عند العام والخاص، ونقل عن الشيخ عز الدين أحمد بن مقبل يقول: لو حلف إنسان أنّ السيد المرتضى كان أعلم بالعربية من العرب لم يكن عندي آثماً.

وقد بلغني عن شيخ من شيوخ الأدب بمصر أنّه قال: والله إنّي استفدت من كتاب الغرر مسائلَ لم أجدها في كتاب سيبويه ولا غيره من كتبه بالنحو.

وكان نصير الدين الطوسي ﷺ إذا جرى ذكره في درسه يقول: صلوات الله عليه، ويلتفت إلى القضاة والمدرسين الحاضرين درسه، ويقول: كيف لا يصلّى على المرتضى؟!

وقد ذكر المعري اسم المرتضى والرضي ومدحهما في طي مرثيته لوالدهما في ديوان السقط، ومن أبيات تلك المرثية:

أبقيْتَ فينا كوكبَيْن سَنَاهما ... في الصبحِ والظلماء ليس يخاف
ساوىٰ الرضي والمرتضى وتقاسما ... خطط العُلا بتناصفٍ ونصافُ[٢].

الرابعة: قال شيخنا البهائي في كشكوله:

كان للشيخ أبي جعفر الطوسي أيام قراءته على السيد المرتضى ﷺ كلّ شهر اثني عشر ديناراً، ولابن البراج كلّ شهر ثمانية دنانير، وكان السيد المرتضى يجري على تلامذته. وكان ﷺ يدرّس في علوم كثيرة.

---

١. الأربعين ضمن موسوعة الشهيد الأول، ج٤، ص٢٤١-٢٤٢، ح٢٣.

٢. رياض العلماء، ج٤، ص٦٣.

وفي بعض السنين أصاب الناس قحط شديد، فاحتال رجل يهودي في تحصيل قوت يحفظ به نفسه، فحضر يوماً مجلس المرتضى واستأذنه في أن يقرأ عليه من النجوم، فأذن له السيد، وأمر له بجراية تجري عليه كلّ يوم، فقرأ عليه برهةً، ثمّ أسلم على يده.

وكان السيد (قدس الله روحه) نحيف الجسم، وكان يقرأ مع أخيه الرضي على ابن نباتة صاحب الخطب وهما طفلان، وحضر المفيد مجلس السيد يوماً فقام من موضعه وأجلسه فيه وجلس بين يديه، فأشار المفيد بأن يدرّس في حضوره، وكان يعجبه كلامه إذا تكلّم. وكان السيد قد وقف قرية على كاغذ الفقهاء.

وحكايةُ رؤية المفيد في المنام فاطمة الزهراء عليها السلام وأنّها أتت بالحسن والحسين عليهما السلام، ومجيء فاطمة بنت الناصر بولديها الرضي والمرتضى في صبيحة ليلة المنام إلى المفيد، وقولها له: علّم ولدي هذين، مشهورةٌ[1].

١. الكشكول، ج٢، ص٧.

الفصل الخامس

شيوخه وأساتذته

شيوخه وأساتذته

تتلمذ الشريف المرتضى على كثير من علماء عصره في مختلف العلوم والفنون، فإنّه درس اللغة والمبادئ مع أخيه الشريف الرضي على الأديب الشاعر ابن نباتة السعدي[1]، وقرأ كلاهما الفقه والأُصول على الشيخ الجليل محمّد بن محمّد بن النعمان الملقّب بالشيخ المفيد، وتتلمذ المرتضى في الشعر والأدب على أبي عبيدالله المرزباني، وأكثر رواياته في كتابه الأمالي عنه، ويروي كذلك فيه عن أبي القاسم عبيدالله بن عثمان بن يحيى بن جنيقا الدقاق، وأبي الحسن علي بن محمّد الكاتب[2].

وله أساتذة وشيوخ غير هؤلاء أخذ عنهم الحديث والفقه وغيرهما، منهم: المحدث الجليل الحسين بن علي بن بابويه القمّي أخو الشيخ الصدوق، وسهل بن أحمد الديباجي، وأبوالحسن الجندي وأحمد بن محمّد بن عمران الكاتب، وغيرهم.

ولكن ثمّة منابع استمدّ منها الشريف المرتضى خبراته العلمية، ونمى بمناهلها مواهبه الأدبية، أراني ـ تنويراً للقارئ الكريم ـ وإتماماً للفائدة، غير معذور بإغفالها.. وأن لا معدى من الإلمام بها، ولو باقتضاب.

---

١. هو أبو نصر عبد العزيز بن عمر الشاعر السعدي وستأتي ترجمته، وليس هو صاحب الخطب ابن نباتة الفارقي دفين ميافارقين (٣٧٤) كما وهم صاحب روضات الجنات وغيره (راجع: الروضات، ج٤، ص٣٠٤، الرقم ٤٠٠).

٢. هو أبوالحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم بن دينار الكاتب. راجع: معجم الأُدباء، ج١٤، ص٢٤٥، وهو غير أحمد بن محمد بن عمران الكاتب.

فقد تتلمذ السيد المرتضى على كثير من علماء عصره في مختلف العلوم والفنون، وسأبدأ بها من الأول فالأول:

فإنّه درس اللغة والمبادئ مع أخيه السيد الرضي على جملة من الأعاظم منهم:

١. ابن نباتة، هو أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن محمّد بن أحمد بن نباتة السعدي، الشاعر المشهور، طاف البلاد، ومدح الملوك والوزراء والرؤساء، وله في سيف الدولة بن حمدان القصائد والنخب من المدائح، له ديوان شعر كبير، ومن شعره البيت السائر:

ومن لم يَمُتْ بالسيفِ ماتَ بغيره تَنوّعتِ الأسبابُ والموتُ واحدُ

توفّي ببغداد في شوال سنة (٤٠٥)[١].

٢. الشيخ المفيد، هو محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (٣٣٨ ـ ٤١٣)، المكنّى بأبي عبدالله ابن المعلّم، الملقب بالشيخ المفيد، لقّبه بذلك أستاذه علي بن عيسى الرماني، العالم المتكلّم المشهور؛ وذلك لجليل إفاداته وكثرة علمه. قرأ عليه الفقه والأُصول.

وقد ألّف الشيخ المفيد كتابه الأعلام فيما اتفقت الإمامية من الأحكام بطلب من الشريف المرتضى.

ولد الشيخ المفيد بعكبرا، عام ٣٣٦، ثمّ انحدر وهو صبي مع أبيه إلى بغداد، واشتغل بالقراءة على أبي عبدالله الحسين بن علي المعروف بجعل، وبعد ذلك اشتغل بالدرس على أبي ياسر في باب خراسان من بغداد، ثمّ على علي بن عيسى الرمّاني، وأبي القاسم بن قولويه، والشيخ الصدوق القمي، وأبي غالب الرازي، وأبي عبدالله الصيمري، وأحمد بن العبّاس النجاشي، وأبي الحسن أحمد بن الحسن بن الوليد وعلى أبيه وغيرهم من علماء الفريقين. وكان أسمر اللون نحيفاً ربعاً.

---

١. راجع: المنتظم، ج٧، ص٢٧٤؛ والكنى والألقاب، ج١، ص٤٢٤.

إليه انتهت رئاسة الإمامية في عصره في الفقه والكلام والحديث، وكان ﷺ شديد الفطنة، حاضر الجواب، قوي الأدلة في المناظرة والحجاج، وله عدّة مجالس ومسائل ومناظرات مع أكابر علماء عصره من مختلف المذاهب، كالقاضي عبد الجبار بن أحمد الشافعي المعتزلي، وأبي بكر محمّد بن الطيب الباقلاني الأشعري، وكان يحضر مجلسه كافة العلماء[١].

وقد تتلمذ عليه كثير من العلماء الأفاضل مثل الشريف المرتضى وأخيه الرضي، والشيخ أبي الفتح الكراجكي والشيخ الطوسي، وأبي العباس النجاشي، وسالار بن عبد العزيز الديلمي، وجعفر بن محمد الدوريستي، وأحمد بن علي المعروف بابن الكوفي، وأبي يعلى محمّد بن الحسن بن حمزة الجعفري، وغير هؤلاء كثير.

توفّي الشيخ المفيد ببغداد ليلة الجمعة، لثلاث خَلَون من شهر رمضان سنة ٤١٣، وكان يوم وفاته يوماً عظيماً مشهوداً، وصلّى عليه الشريف المرتضى بميدان الأشنان الذي ضاق بالمصلّين ـ على سعته ـ فقد قدر عدد المشيّعين لجنازته تقريباً بثمانين ألف نسمة، ودفن في داره، وكانت بدرب رَبَاح، ثمّ نقل إلى مقابر قريش ودفن إلى جانب قبر شيخه أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه عند رجلي الإمامين الكاظمين ﷺ، وقبره اليوم في الرواق الكاظمي مزار معروف.

وقد رثاه تلميذه المرتضى بقصيدة ميميّة مفتوحة تبلغ أبياتها (٣٨) هي في ديوان السيد المرتضى ومطلعها:

مَرْ على هذه الديار أقاما ... وضفا ملبس عليه فداما
عُجْ بنا نندب الذين تولّوا ... باقتياد المنون عاماً فعاما[٢]

---

١. قال ابن الجوزي: وكان لابن المعلم مجلس نظر بداره يحضره كافة العامة. اُنظر: المنتظم، ج٨، ص١١.

٢. ديوان السيد المرتضى، ج٣، ص٢٠٤.

٣. أبو عبيدالله محمّد بن عمران بن موسى بن سعيد بن عبيدالله الكاتب المعروف بالمرزباني، الخراساني الأصل، وقد كان من أئمة الأدب، من شيوخ المعتزلة. وكانت داره مقصد العلماء والمتأدّبين، مهيّأة بالكتب والورق والمداد، معدّة بالطعام والراحة والنوم، فكان يأخذ ممّن يزوره من العلماء، ويقرأ لمن يجلس إليه من الطلاب، فتتلمذ السيد المرتضى عليه في الشعر والأدب.

وقد أكثر الشريف المرتضى رواية الشعر واللغة والأخبار عنه، ويبدو ذلك جليّاً لمن لاحظ أماليه، توفّي المرزباني ببغداد سنة ٣٨٤، وذكره الأفندي وذكر مشايخه[١].

وكان راوية للأخبار والآداب والشعر، وأكثر ما يرويه الشريف المرتضى في كتابه الأمالي من اللغة والشعر والأخبار عنه، وصنّف في ذلك كتباً كثيرة مستحسنة، وكان أشياخه يحضرون عنده في داره، فيسمعون منه ويسمع منهم، وكانت داره معدّة لأهل العلم الذين يبيتون عنده، وكان قد هيّأ لهم ما يكفي خمسين شخصاً مؤونة وفرشاً. وكان أبو علي الفارسي يقول عنه: إنّه من محسني الدنيا.

وحدّث عن: البغوي وابن دُريد وابن الأنباري ونفطويه وغيرهم.

روى عنه: الصيمري والتنّوخي والجوهري وغيرهم. توفّي ببغداد سنة ٣٨٤، وصلّى عليه أبو بكر الخوارزمي، ودفن بالجانب الشرقي[٢].

٤. أبو القاسم عبيدالله بن عثمان بن يحيى بن جنيقا الدقاق[٣]. المعروف بابن جنيقا.[٤]

---

١. الفوائد الطريفة، ص٥٣٨ ـ ٥٣٩.

٢. راجع: المنتظم، ج٧، ص١٧٧.

٣. أمالي المرتضى، ج١، ص١٤٩.

٤. كذا ذكره الخطيب البغدادي (بالنون)، وهو جد أبي يعلي بن الفراء لأمّه. قال أبو علي البرداني: قال لنا القاضي أبو يعلى: الناس يقولون جنيقا بالنون وهو غلط، إنّما هو جليقا باللام.

روى عنه الأزهري والعتيقي، وكان صحيح السماع ثبت الرواية.

قال محمّد بن أبي الفوارس: كان ثقةً مأموناً، حسن الخلق، ما رأينا مثله في معناه، وتوفّي في رجب سنة ٣٩٠. روى عنه في الأمالي[١].

٥. أبوالحسن علي بن محمّد بن دينار الكاتب (م٤٠٩). ذكره الأفندي وذكر مشايخه[٢]، وروى عنه في الأمالي.

٦. المحدث الجليل أبوعبدالله الحسين بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي أخو الشيخ الصدوق المتوفّىٰ بعده، كان جليل القدر، عظيم الشأن في الحديث، يروي عن أبيه وأخيه، وروى عنه الشريف المرتضى.[٣]

٧. سهل بن أحمد الديباجي المتوفّى ٣٨٠.[٤]

٨. أبوالحسن أحمد بن محمّد بن عمران المعروف بابن الجندي البغدادي (م٣٩٦).[٥]

٩. أبوالحسن (أو الحسين) عليّ بن محمّد الكاتب.

١٠. أبوالحسن الجندي أحمد بن محمّد بن عمران النهشلي الكاتب.[٦]

١١. أبو الفتح عثمان بن جَنِي النحوي (م ٣٩٢). وأكثر المرتضى الترحّم عليه عند النقل عنه.

١٢. شيخ الشرف أبوالحسن محمد بن أبي جعفر محمد العُبيدلي النسّابة (٣٣٨-٤٣٦ق)

---

١. المنتظم، ج٧، ص٢١٠.

٢. الفوائد الطريفة، ص٥٣٩. وانظر: معجم الأُدباء، ج١٤، ص٢٤٥.

٣. رجال الطوسي، ص٤٣٤.

٤. تاريخ بغداد، ج١١، ص٤٠١.

٥. تاريخ بغداد، ج١١، ص٤٠١.

٦. تاريخ بغداد، ج١١، ص٤٠١.

من تلامذة الشيخ المفيد، وهو أحد مشايخ الشريفين الرضي والمرتضى شيخ الطائفة الطوسي.[١]

١٣. أبوالحسين أحمد بن محمّد بن علي الكوفي الكاتب[٢]، الذي روى عنه سيدنا المرتضى كتاب الكافي عن مؤلّفه الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني.

١٤. أبومحمّد هارون بن موسى التلعكبري الشيباني، الراوي لجميع الأُصول والمصنّفات، وشيخ شيخه المفيد، ومصنّف كتاب الجوامع في علوم الدين وغيره، والمتوفّى ٣٨٥.[٣]

١٥. أبوالقاسم علي بن حبشي الكاتب التلعكبري.[٤]

١٦. أبوالحسن أحمد بن علي بن سعيد الكوفي.[٥]

١٧. أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي النحوي المشهور، المتوفّى ببغداد سنة ٣٧٧،[٦] له كتاب الإيضاح في النحو، وكتاب المقصور والمعدود، وكتاب الحجّة في علل القراءات.

من كلّ هؤلاء ومن أمثالهم أفاد سيدنا المرتضى واستفاد، فنمت مواهبه، وبسقت أفانين معرفته.

---

١. انظر: مقالة «حياة شيخ الشرف العُبيدلي»، مجلة تراثنا، ع١٠٣ و١٠٤، ص٧٢-٩٢.

٢. تاريخ بغداد، ج١١، ص٤٠١.

٣. رجال الطوسي، ص٤٣٤.

٤. الفهرست للطوسي، ص٣٨.

٥. رجال الطوسي، ص٤١٤.

٦. أمالي المرتضى، ج٤، ص٨٩.

الفصل السادس

تلامذته وملازموه

تلامذته وملازموه

لما كان الشريف المرتضى ـ كما أسلفنا ـ قد ضرب بسهم وافر من العلوم والآداب وسائر المعارف الإسلامية المعروفة في ذلك العصر لم يكن غريباً أن يصبح تلامذته ومريدوه وملازموا درسه والمختلفون إلى مجلسه والمستمعون إليه كثيرين، وأغلبهم علماء أفاضل، خلّفوا كتباً جليلة ورسائل نافعة لا يزال قسم كبير منها باقياً إلى اليوم.

وسنأتي على ذكر بعضهم، مبتدئين بالأمثل فالأمثل، منهم:

١. الشيخ الجليل أبو جعفر محمّد بن الحسن بن علي الطوسي البغدادي، المعروف بشيخ الطائفة.

كان ﷺ خليفة أستاذه المرتضى في كلّ الفنون، قدم العراق سنة ٤٠٨، وبقي ببغداد، وتتلمذ فيها نحواً من الخمس سنين على الشيخ المفيد، وكان السيد المرتضى قد رعاه نحواً من ثمان وعشرين سنة، وعيّن له في كلّ شهر اثني عشر ديناراً تجري عليه، وبقي بعد الشريف المرتضى أربعاً وعشرين سنة، اثنتي عشرة سنة منها في بغداد، ثمّ انتقل إلى النجف الأشرف على أثر فتنة حدثت في بغداد سنة ٤٤٩، حيث كبست فيها داره في الكرخ، وأحرق ما فيها.

توفّي في النجف في ليلة الإثنين ٢٢ محرم سنة ٤٦٠ عن خمسة وسبعين عاماً، ودفن في داره التي حوّلت بعده مسجداً حسب وصيته، وقبره اليوم مزار مشيّد معروف.

وقد أثمرت جهود سيدنا المرتضى معه وآتت ثمارها، وكان من نتيجتها تلك المصنّفات التي أنافت على الخمسين، وهي مذكورة في تراجمه.

٢. الشيخ أبويعلى سلار (سالار) حمزة بن عبد العزيز الديلمي الطبرستاني (م٤٤٨أو٤٦٣)، وسالار لقبه، واسمه على ما ورد في الروضات، محمّد بن حمزة، وفي الكنى والألقاب حمزة[١].

وسالار: كلمة فارسية معناها الرئيس أو المقدم.

وناب في التدريس عن أستاذه الشريف المرتضى، وكان مقدّماً في الفقه والأُصول والكلام والأدب.

وله كتب منها: المقنع في المذهب، والتقريب في أُصول الفقه، والمراسم في الفقه مطبوع، وفي الكلام له كتاب في الرد على أبي الحسن البصري في نقض ما كتبه أبوالحسن في الرد على كتاب الشافي.

توفّي في قرية خسروشاه من قرى تبريز سنة ٤٤٨، وقيل: سنة ٤٦٣.

ولما كتب المرتضى كتابه الشافي ونقض فيه كتاب المغني (قسم الإمامة) لزعيم المعتزلة ومنظّرهم القاضي عبد الجبار باباً باباً، صنّف أبوالحسن البصري كتاباً في نقض الشافي، فكتب سلار الديلمي كتاباً في الرد على البصري الذي كتبه بأمر المرتضى.

وقد عاون الشيخ سالار أبا العباس النجاشي في غسل سيدنا المرتضى، كما صرّح بذكره النجاشي نفسه[٢].

٣. الشيخ أبو الصلاح تقي الدين بن نجم الدين بن عبدالله الحلبي المتوفى ٤٤٧.

---

١. والكنى والألقاب، ج٢، ص٢١٣.

٢. لاحظ: رجال النجاشي، ص١٩٣.

خليفته في بلاد حلب، قال الشيخ الطوسي:... قرأ علينا وعلى المرتضى[١].

وذكر المحقق التستري أنّه من أساطين تلامذة المرتضى[٢].

نعم هو من كبار علماء الإمامية، له كتاب تقريب المعارف مطبوع، والبداية، وشرح الذخيرة للسيد المرتضى، والكافي في الفقه مطبوع، والبرهان على ثبوت الإيمان. روى عنه ابن البراج الآتي ذكره.

٤.الشيخ أبو القاسم سعد الدين أو (عز الدين) عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البراج الطرابلسي (م ٤٨١). المعروف بالقاضي ابن البراج، وذلك لتولّيه القضاء في طرابلس أكثر من عشرين سنة من قبل جلال الملك سنة ٤٣٨.

وهو خليفة أستاذيه المرتضى والطوسي في البلاد الشامية، وقد قرأ عليهما.

وقال ابن شهرآشوب: إنّه من غلمان المرتضى، وقد لازمه مدة سبع سنوات، حيث بدأ في الحضور بمجلس السيد المرتضى سنة ٤٣٩، وكانت له من السيد المرتضى ثمانية دنانير في كلّ شهر تجري عليه، له من المصنّفات: المهذب مطبوع في مجلدين، والمنهاج، والمعالم، وشرح جمل العلم والعمل لأستاذه السيد الشريف المرتضى في الفقه وهو مطبوع أيضاً.

٥. الشيخ الإمام العلّامة أبو الفتح محمّد بن علي بن عثمان الكراجكي[٣]، عالم فاضل متكلم، فقيه محدث، ثقة جليل القدر، له كتاب كنز الفوائد مطبوع، توفّي ٤٤٩.

وكان رأس الشيعة كما في تاريخ اليافعي في حوادث سنة ٤٤٩، صاحب التصانيف

---

١. رجال الطوسي، ص٤٥٧.

٢. مقابيس الأنوار، ص٨.

٣. وكراجك: قرية على باب واسط.

الكثيرة التي من أجلها: كتاب كنز العرفان الذي أخذ عنه جل من أتى من بعده، وكتاب ردع الجاهل وتنبيه الغافل في نقض كلام أبي المحاسن المعري الذي طعن على السيد المرتضى في مسألة المسح على الرجلين، وكتاب غاية الإنصاف في مسائل الخلاف، الذي نصر فيه رأي أستاذه المرتضى في مسائل خالف فيها أبو الصلاح الحلبي أستاذه السيد المرتضى، كما أنّه اختصر كتاب تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام لأستاذه المرتضى، وقد أتمّ منه ما يختصّ بالأنبياء عليهم السلام وبقي منه قسم الأئمة عليهم السلام.

ولعل رسالة التنبيه على أغلاط أبي الحسين البصري في الإمامة هي الأخرى انتصار لأستاذه المرتضى في نقضه لكتاب المغني للقاضي عبد الجبار. وعلى رأسها كتابه القيم (كنز الفوائد).

٦. السيد الإمام عماد الدين أبو الصمصام ذو الفقار محمّد بن معبد بن الحسن بن أبي جعفر ـ الملقب بحميدان المروزي، أمير اليمامة ابن إسماعيل قتيل القرامطة ـ ابن يوسف بن محمّد بن يوسف بن الأخيضر بن موسى الجون بن عبدالله المحض بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

وكان فقيهاً عالماً متكلّماً ورعاً، وقد عمّر أكثر من مئة وخمس عشرة سنة، وكان ضريراً. روى عن السيد المرتضى والشيخ الطوسي والشيخ النجاشي والشيخ محمّد بن علي الحلواني.

٧. أبو عبدالله جعفر بن محمّد بن أحمد بن العباس الرازي الدوريستي.[١]

وهو من بيت علم جليل تحلّوا بحليتي العلم والإمامة من قديم الزمان، وقد كان من أكابر علماء الإمامية، ومشهوراً في جميع الفنون، فكان عالماً تقياً ورعاً معظماً في الغاية عند نظام الملك وزير آلب أرسلان وملك شاه السلجوقيين، فقد كان يذهب في كلّ

---

١. نسبة إلى دوريست قرية من قرى الري تسمّى الآن «درشت».

أسبوعين مرة من الري إلى قرية دوريست لسماع مجالسه والتماس بركاته.

وله تصانيف، منها: كتاب الكفاية في العبادات، وكتاب يوم وليلة، وكتاب الرد على الزيدية وكتاب الاعتقادات وغيرها.

توفّي في حياة أستاذه الشريف المرتضى، فرثاه بقصيدة عينية مضمومة تقع في (٦٠) بيتاً، ومطلعها:

أمن أجل أن أعفاك دهرك تطمع   وتؤمن في الدنيا وأنت المروع[١]

٨. الشيخ أبوالحسن نظام الدين سليمان بن الحسن بن سليمان الصهرشتي الديلمي. قال عنه الشيخ منتجب الدين:

فقيه، وجه دين قرأ على شيخنا الموفّق أبي جعفر الطوسي، وجلس في مجلس سيدنا المرتضى علم الهدى، وله عدّة تصانيف، منها: كتاب النفيس، وكتاب التنبيه، وكتاب النوادر، وكتاب المتعة، وكتاب قبس المصباح (مختصر مصباح في الأدعية للشيخ الطوسي) مطبوع[٢].

٩. الشيخ أبوالحسن محمّد بن محمّد بن أحمد البُصروي (م٤٤٣) [٣] والمجاز عنه أيضاً.

قال المحقق الطهراني:

وهي إجازة عامّة لجميع تصانيفه ممّا كتبه البصروي المجاز في فهرسها وما يتجدّد بعد ذلك تاريخها عام ٤١٧... ونسخة من الإجازة في أول مجموعة جليلة من رسائل السيد المرتضى ومسائله في الخزانة الرضوية [٤].

---

١. ديوان المرتضى، ج٣، ص١٩٦؛ و راجع: فهرست منتجب الدين، ص٦٢.

٢. فهرست منتجب الدين، ص٤٦.

٣. نسبةً إلى بُصرى قرية دون عكبرا.

٤. أنظر: الذريعة الى تصانيف الشيعة، ج١، ص٢١٦؛ و راجع: رياض العلماء، ج٤، ص٣٨-٣٩.

و وصفه ابن الجوزي: بالشاعر المتكلّم، وأورد له شعراً حسناً، وقد سكن بغداد، وله نوادر عجيبة، نقل عنه الأفندي في رياض العلماء صورة فهرست كتب سيدنا المرتضى كما وجدت بخط تلميذه البصروي المذكور، وصورة استجازته من السيد المرتضى وهذه هي:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

خادم سيدنا الأجل المرتضى ذي المجدين (أطال الله بقاه، وأدام تأييده ونعمته، وعلوّه ورفعته، وكبت أعداءه وحسدته) يسأل الإنعام بإجازة ما تضمّنه هذا الفهرست المحروس، وما صحّ ويصحّ عنده، ممّا يتجدّد إن شاء الله من ذلك، والرأي العالي لسمّوه في الإنعام به إن شاء الله... .

وصورة إجازة السيد بخطه: قد أجزت لأبي الحسن محمّد بن محمّد بن أحمد البصروي[١].

١٠. الشيخ أبو عبدالله محمّد بن عبد الملك بن محمّد التبان التباني، المتوفى سنة ٤١٩ على ما ذكره ابن الجوزي في المنتظم في وفيات سنة ٤١٩.

١١. أبو الفضل التباني وسماه ثابت بن عبدالله، ورسم التياني (بالياء المثناة من تحت والمشددة).

ومن أجله ألّف الشريف المرتضى رسالة التبانيات.

وقد رثاه السيد المرتضى بقصيدة قافية مطلعها:

أرق عيني طارق يا ليته ما طرقا[٢].

---

١. أُنظر: مقدمة الانتصار، ص٥.

٢. ديوان المرتضى، ج٣، ص١٩٦.

١٢. أبو محمّد عبد الرحمٰن بن أحمد بن الحسين الخزاعي، الحافظ الواعظ، المعروف بالمفيد النيسابوري[١]، نزيل الري، سافر في البلاد شرقاً وغرباً، وتسمّع من الأحاديث المؤالف والمخالف، له تصانيف منها: سفينة النجاة في مناقب أهل البيت عليهم السلام، والرضويات، والأمالي، وعيون الأخبار، ومختصرات في الزواجر والمواعظ.

ولعلّه أبو الفتح النحوي مؤدّب ولد المرتضى: أبي جعفر. وقد توفّي النيسابوري في حياة أستاذه المرتضى، فرثاه بقصيدة رائية مضمومة تبلغ أبياتها (٥١) بيتاً ومطلعها:

إن كان غيّبك التراب الأحمرُ وحللت موتاً لا يزورك زورُ[٢]

١٣. أبو الحسين هبةالله بن الحسن، المعروف بابن الحاجب، وبابن أخت الأستاذ الفاضل، ذكره ابن الجوزي وأطراه، وأورد له شيئاً من شعره في المنتظم، فيمن توفّي في سنة ٤٢٨ وكان قد توفّي في شهر رمضان منها فجأة[٣]. وقد رثاه أستاذه المرتضى بقصيدة دالية مكسورة تقع في (٣٩) بيتاً، ومطلعها:

إلامَ أرامي في المنى وأرادي وحشو صلاحي في الزمان فسادي[٤]

١٤. نجيب الدين أبو محمّد الحسن بن محمّد بن علي بن محمّد بن علي بن القاسم بن موسى بن عبدالله بن موسى الكاظم عليه السلام[٥].

١٥. القاضي أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي.

ملازم السيد المرتضى ورفيق عمره، والمولود بعده بشهر ونصف تقريباً؛ فإنّه ولد

---

١. فهرست منتجب الدين، ص٧٥.

٢. ديوان المرتضى، ج٢، ص١٩.

٣. المنتظم، ج٨، ص٩٥.

٤. ديوان المرتضى، ج٢، ص١٣١.

٥. فهرست منتجب الدين، ص٤٩.

يوم الثلاثاء منتصف شعبان سنة ٣٥٥، وقد توفّي سنة ٤٤٧. وهو الذي نقل أنّ كتب السيد المرتضى قوّمت بعد وفاته بثلاثين ألف ديناراً، وأنّها كانت ثمانين ألف مجلداً، سوى ما أهدى منها إلى الأمراء والرؤساء.

١٦. السيد أبو يعلى محمّد بن الحسن بن حمزة العلوي.

صهر الشيخ المفيد وخليفته، والجالس بعد وفاته مجلسه، المتوفّى يوم السادس عشر من شهر رمضان سنة ٤٦٣، ودفن في داره، وله كتب وأجوبة مسائل منها: كتاب التكملة في التوحيد، وجواب المسألة في إيمان آباء النبي ﷺ، وفي مولد صاحب الزمان عليه السلام، وفي الرد على الغلاة، وفي أوقات الصلاة، وأجوبة مسائل وردت عليه من صيدا والموصل وطرابلس وغيرها.

وقد عاون الشريف أبو يعلى هذا أبا العباس النجاشي في تغسل سيدنا المرتضى رحمه الله مع الشيخ سلار بن عبد العزيز كما نوّه على ذلك الشيخ النجاشي[١].

١٧. الشيخ أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس بن محمّد بن عبدالله بن إبراهيم بن محمّد بن عبدالله النجاشي.

وهو أحد المشايخ الثقات، والعدول الأثبات، يعوّل على رجاله، ويعمل بمقتضى أقواله، ولد في صفر سنة ٣٧٢، وتوفّي بمطير آباد في جمادى الأولى سنة (٤٥٠).

وله مصنّفات كثيرة أشهرها (فهرست أسماء مصنفي الشيعة ومصنّفاتهم وألقابهم وكناهم وأنسابهم)، المعروف بـ:(رجال النجاشي)، والذي يظهر من مقدّمته أنّه ألّفه بناءً على رغبة أستاذه السيد المرتضى وتحبيذه، قال:

أما بعد، فإنّي وقفت على ما ذكره السيّد الشريف (أطال الله بقاه، وأدام توفيقه) من تعبير قوم من مخالفينا: أنّه لا سلف لكم ولا مصنّف، وهذا قول

---

١. رجال النجاشي، ص١٩٣.

من لا علم له بالناس، ولا وقف على أخباره، ولا عرف منازلهم وتأريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحداً فيعرف منه، ولا حجّة علينا لمن لا يعلم ولا عرف، وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته؛ لعدم أكثر الكتب، وإنّما ذكرت ذلك عذراً إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره...[١].

عاش أبو العباس أحمد النجاشي بعد أستاذه الشريف المرتضى أربع عشرة سنة، وهو الذي تولّى غسله، وقد يعاونه في ذلك الشريف أبو يعلى محمّد بن الحسن الجعفري، وسلار بن عبد العزيز، كما صرّح هو بذلك في رجاله.

١٨. الفقيه التقي بن طاهر الهادي النقيب الرازي[٢].

١٩. الشيخ أبو عبدالله محمّد بن علي الحلواني[٣].

٢٠. أبو الفضل ثابت عبدالله بن ثابت اليشكري[٤].

٢١. أبو الفرج المظفر بن علي بن الحسين الحمداني[٥].

قال المحقق الطهراني: «من السفراء، قرأ على المفيد، وحضر مجلس درس المرتضى والشيخ ولم يقرأ عليهما»[٦].

٢٢. أبو المعالي النحوي، أحمد بن علي بن قدامة قاضي الأنبار (م ٤٨٦)[٧].

٢٣. أبو القاسم بن علي بن عبدالله بن شيبة العلي الحسني.

---

١. رجال النجاشي: المقدمة.

٢. رجال ابن داود، ص٢٧.

٣. رجال الطوسي، ص٤٥٨.

٤. فهرست منتجب الدين، ص٦٧.

٥. فهرست منتجب الدين، ص٣٢.

٦. الذريعة الى تصانيف الشيعة، ج١٦، ص٨٢.

٧. فهرست منتجب الدين، ص٩٩.

وبالحقيقة إنّ هذا السيد الجليل هو السائل أحد المسائل من الشريف المرتضى في أجوبة المسائل القرآنية.

٢٤. أبو محمّد الحسن بن محمّد بن الحسن بن أحمد بن القاسم العلي(العلوي) المحمدي.

وهذا أيضاً كسابقه، وقد اعتبرناهما من تلامذة السيد المرتضى.

٢٥. أبو الفرج يعقوب بن إبراهيم البيهقي، قرأ على السيد المرتضى قطعة كبيرة من ديوان شعره، وأجاز له السيد المرتضى رواية جميعه في ذي القعدة الحرام سنة ٤٠٣.

٢٦. أبوالحسن محمّد بن أبي الغنائم علي بن أبي الطيب محمّد المعروف بالنسابة العمري، صاحب كتب الأنساب المبسوط والمجدي والشافي والمشجّر.

وكان يسكن البصرة، ودخل بغداد مراراً، آخرها في سنة ٤٢٥، وقد انتقل من البصرة سنة ٤١٣، فسكن الموصل وتزوّج بها من بيت آل عيسى الهاشمي، وكان قد لقي الشريفين المرتضى والرضي مراراً، وحضر مجالسهما وروى عنهما، وكان حيّاً إلى ما بعد سنة ٤٤٣.

٢٧. السيد المجتبى ابن الداعي ابن القاسم الحسيني.[١]

٢٨. السيد أبو تراب المرتضى ـ أخو المجتبى المتقدم ـ.

٢٩. الشيخ زربي بن عين، العالم المتكلم، وكان من غلمان السيد المرتضى، له كتاب عيون الأدلّة في الكلام يقع في اثني عشر جزءاً.

٣٠. السيد أبو زيد عبدالله بن علي الكيابكي بن عبدالله بن عيسى بن زيد بن علي الحسيني الجرجاني.[٢]

---

١. بحار الأنوار، ج١٠٦، ص٤٧.

٢. رياض العلماء، ج٤، ص١٥.

٣١. السيد الحسين بن الحسن بن زيد الجرجاني، يروي عن السيد المرتضى[١].

٣٢. ابن روح[٢].

٣٣. الشيخ أبو بكر أحمد بن الخطيب البغدادي (م ٤٦٣)، قال في تاريخه عند ترجمة الشريف المرتضى: «كتبت عنه»[٣].

٣٤. أبوالحسن الطيوري.

٣٥. الحسين بن ثابت بن هارون الفراء البزاعي.

٣٦. ابن الشريف المرتضى الذي صلّى عليه يوم وفاة أبيه.[٤]

٣٧. الحسين بن عقبة بن عبدالله البصري الضرير (م ٤٤١).[٥]

٣٨. الحسين بن أحمد بن محمّد القطان البغدادي.[٦]

٣٩. أبويعلي الهاشمي العبّاسي[٧].

٤٠. هبةالله بن الورّاق الطرابلسي[٨].

هذه هي أسماء الأعلام الذين تتلمذوا على الشريف المرتضى ﷺ وأخذوا عنه، أو تحمّلوا في الرواية عنه وكتبوا. وكان كل منهم عالماً و محققاً وخبيراً ومرجعاً في كثير من العلوم والمعارف (رضوان الله عليهم أجمعين).

---

١. تاريخ ابن عساكر، ج٤، ص٢٩٠.

٢. رياض العلماء، ج٤، ص١٦؛ كتاب شيعه، ع ٩ و١٠، ص٢٦٧.

٣. تاريخ بغداد، ج١١، ص٤٠٢.

٤. رياض العلماء، ج٤، ص١٥-١٦.

٥. تاريخ الإسلام، ج٣٠، ص٤٣.

٦. لسان الميزان، ج٢، ص٢٦٧.

٧. رياض العلماء، ج٤، ص١٦؛ كتاب شيعه، ع ٩ و١٠، ص٢٦٦.

٨. رياض العلماء، ج٤، ص١٦؛ كتاب شيعه، ع ٩ و١٠، ص٢٦٧.

الفصل السابع

معاصروه وأصحابه وعلاقته بهم

الخلفاء

الملوك

الوزراء

مأساة الطائع

الشاعر العالم

النقباء

الأمراء

العلماء والقضاة والأُدباء

معاصروه وأصحابه وعلاقته بهم

كان للشريف المرتضى ﷺ بفضل ما أوتي من شرف العلم والنسب، وما تحلّى به من ركانة الطبع والأدب، مع عزة النفس ووفارة المال، وجميل الخصال، وسمّو الرتبة وجليل المكانة أصدقاء كُثُر، جلّهم من أهل العلم والأدب، والفضل والشرف ممّن لا يمكننا الإتيان على ذكرهم جميعاً، وسنكتفي بعرض أسماء رؤسائهم وأحوالهم:

الخلفاء:

١.المطيع، وكانت خلافته منذ سنة (٣٣٤ـ ٣٦٣). وكان عمر المرتضى حين وفاة المطيع، لم يتجاوز ثمانية أعوام.

٢.ثمّ ولي الخلافة الطائع إلى سنة (٣٨١).

٣.ثمّ وليها القادر إلى سنة (٤٢٢).

٤.ثمّ وليها ابنه القائم وهو شاب، وللمرتضى في تهنئته في الخلافة سنة (٤٢٢) وتعزيته بوفاة والده القادر قصيدة في أول ديوانه.

وكان هذا الخليفة القائم آخر من عاصره السيد المرتضى، حيث توفّي المرتضى سنة (٤٣٦)، وبقي القائم إلى سنة (٤٦٧).

الملوك:

١.بهاء الدولة البويهي.

٢. وأبناؤه: شرف الدولة، وسلطان الدولة، وركن الدين، وجلال الدولة.

٣. الملك أبو كاليجار المرزبان بن سلطان الدولة بن بهاء الدولة.

الوزراء:

١. الوزير أبو غالب محمّد بن خلف.

٢. الوزير أبو علي الرخجي.

٣. الوزير أبو علي الحسن بن أحمد.

٤. الوزير أبو سعد بن عبد الرحيم.

٥. الوزير أبو الفتح (ولعله ابن دارست وزير القائم).

٦. الوزير أبو الفرج محمّد بن جعفر بن فسانجس.

٧. الوزير أبو طالب محمّد بن أيوب بن سليمان البغدادي.

٨. الوزير أبو منصور بهرام بن مافنة وزير الملك أبي كاليجار.

٩. الوزير أبو القاسم الحسين بن علي المغربي.

ذكره السيد المرتضى في أول رسالته (مسألة في العمل مع السلطان) وقال في حقّه:

> الوزير السيد الأجل أبي القاسم الحسين... (أدام الله سلطانه) في جمادى الآخرة سنة خمس عشرة وأربعمئة... وهو وزير شرف الدولة البويهي[1].

ولا بأس هنا بذكر بعض حكام عصره الذين ورد اسمهم في ديوانه؛ إتماماً للفائدة، نقلناه مقدّمة الديوان للفقيه الأديب الشيخ محمدرضا الشبيبي[2]، ليتّضح بعض ظروف عصره، فإنّها قضية مهمة تمس وضعه السياسي فنقول: ديوان المرتضى ـ كما لا يخفى ـ

---

١. أنظر: الأعلام للزركلي، ج٢، ص٢٦٧.

٢. راجع: مقدّمة الديوان، ص ٦ -٢٠، قدّم الديوان الشريف المرتضى، الفقيه الأديب الشيخ محمدرضا الشبيبي.

من أكبر الدواوين الشعرية حجماً، والوقت أضيق من استيعابه، أو استبطان أغراض صاحبه ومطالبه، والغور على معانيه ومقاصده، وهي كثيرة ومتنوعة.

هذا من جهة، والشريف المرتضى من جهة أخرى كان إماماً في علوم الشريعة وفنون الأدب، له مكانته ومنزلته الرفيعة في عصره، وبالخاصّة لدى خلفاء بني العباس وملوك الديالمة من البويهيّين.

وكان له أصدقاؤه ورفاقه وأصحابه الكُثُر من أمراء الدولة ووجهاء البلاد والصدور والأعيان والأئمة في مختلف العلوم والفنون، ولاحاجة إلى القول بأنّ الشريف المرتضى الشاعر في غنى عن الاسترفاد أو الاستجداء بشعره.

ولا شك أنّه نظم بعض القصائد في المديح والرثاء، مديح الخلفاء والسلاطين ورثائهم، وكان الباعث له على طرق هذه الأبواب من النظم، وفاؤه وصداقته لكثير من القوم؛ لذا جرّد الشريف المرتضى كثيراً من شعره في معان إخوانية يذكر فيها الصديق والصداقة، أو في مقاصد اجتماعية، أو خوالج نفسية، أو مشاعرات أو منافثات أدبية.

ويلاحظ أنّ جل أصحابه، حتّى من طبقة الأمراء والسلاطين والخلفاء، كانوا على منزلة عالية من المشاركة في فنون الأدب والشعر واللغة، فكانوا يثيرون قريحته، و ينبهون عاطفته، فيجود بما تجود به من الشعر.

من ذلك أنّ الوزير أبا عليّ الحسن بن حمد، رغب إلى الشريف المرتضى أن يعمل أبياتاً تتضمّن نقض المعنى الذي قصده جرير بقوله:

تقول العاذلاتُ علاك شيبٌ　　أهذا الشيبُ يمنعني مراحي

فجادت قريحته بمقطوعة مطبوعة، يقول في أولها:

وما مرح الفتى تزور عنه　　خدودُ البيض بالحدق الملاحِ

هكذا نزل الشريف المرتضى عند اقتراح الوزير المذكور، ومن ذلك يستفاد أنّ الوزير

يشارك مشاركة حسنة في الأدب، ويروي شعر الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميّين، وأكثر من ذلك أنّ هذا الوزير خبير بمزاج الشريف المرتضى، وبفنون الأدب والشعر التي يحسنها.

والمعروف أنّ الشريف يحسن القول في الشيب والشباب، وله في ذلك مجموعة معروفة، ويحسن النظم في طيف الخيال، وله في ذلك أيضاً مجموعة متداولة.

وقد تعاطى النظم في هذه المعاني بعض فحول الشعراء قبل الشريفين المرتضى والرضي، ومن أشهرهم أبو عبادة البحتري، وقد بلغت هذه الصلة الأدبية بين الوزير أبي الحسن علي بن حمد والمرتضى حداً من الوثاقة جعلته ـ أعني: الوزير ـ يقترح على الشريف نظم قصيدة على لسانه يبعث بها إلى بهاء الدولة [١].

فهي قصيدة قيلت على لسان وزير مرسلة إلى ملك، والاثنان من أصدقائه، فلا مناص من التجويد فيها، وقد جاءت من محاسن شعره لفظاً ومعنى يقترحان.

ويلاحظ أنّ مقترحات هذا الوزير على الشريف المرتضى غير قليلة، كما يبدو لمن يتصفّح هذا الديوان، وقد سأله مرة إجازة قول أبي دهبل الجمحي [٢]:

وأبرزها من بطن مكّة بعدما أصات المنادي بالصلاة وأعتما

وأن يجعل الوصف الذي قصد به أبو دهبل إلى ناقة مصروفاً إلى امرأة، فقال مرتجلاً في الحال:

فطيب رياها المقام وضوأت بإشراقها بين الحطيم وزمزما

---

١. مطلع القصيدة: إيابا أيها المولى إيابا / فعبد إن أساء فقد أنابا. راجع: (ديوان الشريف المرتضى، ج١، ص٦٢).

٢. أبو دهبل: اسمه وهب بن زمعة بن أسيد... بن جمح، وكان اسم جمح تيماً واسم أخيه زيداً، وهما ابنا عمرو بن هصيص فاستبقا إلى غاية، فمضى تيم عن الغاية فقيل: جمح تيم، ووقف عليها زيد فقيل: سهم زيد فسمى سهماً، فأما كنيته فهي مشتقة من الدهبلة، ←

كما يلاحظ أيضاً كثرة المقترحات التي ترد عليه من هذا القبيل ومن غير هذا الوزير، فطوراً يسأل إجازة أبيات على وزن مخصوص وقافية، وتارة يطلب إليه إجازة قول النواح المرادي غيره إلى هذا وأمثاله.

ولاغرو، فإنّ الدولة البويهية كانت دولة الأدب والشعر، وكان شعر المرتضى كشعر أخيه الشريف الرضي يعرض بديوان بهاء الدولة، ويقرأ في مجلسه.

ومن الخلفاء الذين ورد ذكرهم في شعره أكثر من مرة: القادر بالله العباسي. وله فيه قصيدة بمناسبة إفضاء الخلافة إليه [١]، وفي هذه القصيدة يمتدح السيّد المرتضى بأنّه من عشيرة الخليفة، ويقصد بذلك أنّ الأرومة الهاشمية تجمع بينهما، وأنّه لا غرض له إلّا بقاؤه ودوام صلته به.

وفي هذه القصيدة أشار إلى تعذّر الوصول إلى سدة هذا الخليفة بعد البيعة، فمن ذلك قوله:

وأنا الذي ينمى إليك ولاؤه   أبداً كما ينمى إليكم مولدي

والظاهر أنّ الشريف المرتضى كان قبيل البيعة وثيق الصلة به، كثير الاجتماع معه ولم يكن الشريف المرتضى وحده قريباً من هذا الخليفة ينوّه به في عدة من قصائده، بل كان أخوه الشريف الرضي مثله في الاتصال بالقادر، وله في بيعته وصيرورة الخلافة إليه (سنة ٣٨١) قصيدة مشهورة نذكر منها قوله:

شرف الخلافة يا بني العباسِ   اليوم جدّده أبو العباسِ

وفي هذا الشعر ما فيه من الصناعة البديعيّة، فأبو العباس الوارد ذكره في مطلع

← وهي المشي الثقيل، والجمحي من شعراء قريش المطبوعين المجودين. راجع: أمالي السيد المرتضى، ج١، ص١١٦.

١. مطلع القصيدة:

قرت عيون بني النبي محمد / بالقادر الماضي العزيمة أحمد.

القصيدة هو القادر بالله، وأبو العباس هي أيضاً كنية السفاح مؤسس دولة بني العباس المشار إليه في البيت الثاني.

هذا ولأبي شجاع صاحب كتاب ذيل تجارب الأمم تعليق لطيف على أبيات الرضي أكدّ فيها رأي السيد الرضي بالقادر بالله في تجديد معالم الخلافة ـ على ما يقول ـ، وكشف الغمة وإزاحة العلل والفتن عن البلاد، ويعدّه أبو شجاع رابع أربعة من بني العباس هم: السفاح، والمنصور، والمعتضد، ورابعهم القادر، ووصفه بالورع والزهد وأنّه راهب بني العباس [1].

ولا تخلو هذه المقالة وغيرها من مقالات بعض المؤرّخين في هذا الصدد من مبالغة. والخلاصة كان أفراد هذه الأُسرة ـ أُسرة السيدين المرتضى والرضي ـ من أكثر أعيان عصرهم في العراق اتصالاً بدار الخلافة العباسية، ودار السلطنة البويهية، وحسبنا أنّ الشريف أبا أحمد الموسوي ولي عقد الأميرة سكينة ابنة بهاء الدولة على القادر بالله سنة ٣٨٤، جاء في حوادث هذه السنة من ذيل تجارب الأمم ما يأتي:

> وفيها عقد القادر على ابنة بهاء الدولة بصداق مئة ألف دينار بحضرته، والولي الشريف أبو أحمد بن موسى الموسوي، وتوفّيت قبل النقلة [2].

هذا ما ذكره أبو الشجاع في ذيل تاريخ مسكويه، والشريف المذكور أبو أحمد هو والد الشريفين المرتضى والرضي كما لا يخفى، وكانت لهذا الشريف مساع مشكورة في الإصلاح بين رجال الدولة في ذلك العصر، والأمثلة على ذلك غير قليلة في كتب التاريخ خصوصاً في التاريخ المسمى بـ: تجارب الأمم لمسكويه، فلما شجر الخلاف بين أبي القاسم علي بن محمد و السلطان بهاء الدولة، وترددت الرسائل بينهما في العودة إلى الوزارة كان السفير بينهما الشريف أبو أحمد الموسوي.

---

١. ذيل تجارب الأمم، ص٢٠٧.

٢. ذيل تجارب الأمم، ص٢٥٤.

جاء في التاريخ المذكور نقلاً عن الأستاذ أبي نصر:

جاءني في أثناء ذلك الشريف أبو أحمد الموسوي، وكان يتّهمني بالميل إلى الشريف أبي محمد بن عمرو ويستوحش مني لأجله، فقال: بلغني أنك تصعد الليلة إلى بغداد، وما كنت أوقر البعد عن سلطانك، ولو وقفت وتركتني أتوصف ما بينك وبين الوزير الوارد، وأتوثق بكل واحد من صاحبه لكان أولى.

فقلت: قد كنت على العزم الذي بلغ الشريف، وإذا قد رأى الصواب لي في المقام أقمت يومين، أو ثلاثة، معولاً على تفضّله فيما يقرّره، وأردت بهذا القول كتمان حقيقة أمري، إشفاقاً من أن يعرف الوزير خبري، فراسله بهاء الدولة بما يعرفني به.

وانصرف الشريف أبو أحمد ولم تقلني الأرض، حتّى مضيت إلى المضرب ودّعت بهاء الدولة، فبكيت وبكى ببكائي، وقال: لا تشغل قلبك فإنّي لك على أجمل نية، وما أنفذتك إلّا إلى مملكتي، وأين كنت فإنّك على بال من مراعاتي وملاحظتي) [١].

ويلي ذلك تفصيل هذه القضية، وجاء في آخرها، أنّ الأمر فسد بينهم بعد ذلك، وعوّل بهاء الدولة على اعتقال وزيره، فذكّره الشريف أبو أحمد العهد الذي استقرّ مع مهذب الدولة، فعند ذلك فسح في عوده مع الشريف أبي أحمد إلى بغداد.

ومن الخلفاء الذين ورد لهم ذكر في الديوان، الطائع وهو من الخلفاء توثّقت بينهم وبين الشريف المرتضى أسباب المودة، ونفس الشريف المرتضى في القصائد التي قيلت فيه طويل منها القصيدة التي مطلعها:

ما الحب إلّا موئل المتعلل   وبراعة اللاحي وطول العذل

وفي هذه القصيدة الطويلة يشير المرتضى إلى الترفّع عن الاسترفاد بالشعر ويذم الانتجاع به:

أثنى وما هذا الثناء لمجتد   فلذاك أبعد عن مقال المبطل

---

١. ذيل تجارب الأمم: حوادث سنة ٣٨٥.

على أنّه يذكر فيها إحساناً للطائع أسداه إليه، وهناك أبيات في هذا الخليفة التمس فيها زيارته واستأذنه في ذلك، ولا يخفى أنّ الوصول إلى الخليفة في عصر الشريف وما إليه كان صعب المنال.

مأساة الطائع

وللطائع مأساة معروفة في تاريخ بني العباس في القبض عليه على صورة فيها شيء كثير من الهوان والصغار، وخلعه وأخذ خطّه بالتنازل عن الخلافة سنة ٣٨١، واستخلاف القادر بالله. وقد تم ذلك في أيام الملك بهاء الدولة الديلمي، وفي هذه الحادثة أفاض رشاش من ذلك الهوان والصغار من شهد الحادثة في دار الخلافة، وكان بحضرة الخليفة المخلوع، والحاضرون الذين أصيبوا من أعيان بغداد ووجهائها، والقصة مشروحة في كتب التاريخ، ومهما تفنّن المؤرّخون والمنشئون في وصف هذا الحادث، فإنّهم لا يلحقون شأو الشريف الرضي شقيق المرتضى الذي بزّهم جميعاً في وصل ما حدث يوم الدار، أو يوم خلع الطائع، وكان الرضي حاضراً ذلك اليوم فخلد الحادث بنونيّته البليغة السائرة، ويقول صاحب ذيل تجارب الأمم[1]:

> ليس في قضية الطائع ما هو خليق بالرواية، إلّا أبياتاً للرضي أبي الحسن الموسوي ﷺ، فإنّه كان من جملة من حضر، فلما أحسّ بالفتنة أخذ بالحزم وبادر الخروج من الدار، وتلوم من تلوم من الأماثل، فامتهنوا وسلبت ثيابهم، وسلم هو فقال:
>
> أعجب لمسكة نفسي بعد ما رميت من النوائبِ بالأبكارِ والعونِ

ومن المفيد أنّ نقول: إنّ للشريف الرضي مرثية يرثي بها الطائع المذكور عند وفاته سنة ٣٩٣[2].

---

١. ذيل تجارب الأمم، ص٢٠١ – ٢٠٢.

٢. راجع: ديوان الرضي، ج٢، ص١٨٢.

وللشريف المرتضى مدائح كثيرة، ومراثٍ في ذويه وأهله، وبالأخص منهم والده وخاله، قصائده من هذا القبيل لا تخلو من حماسة وفخر، ولكن هذا الباب أعني: الفخر والحماسة في شعره قليل بالنسبة إلى ما جاء في شعر أخيه الشريف الرضي.

ومن قصائده السائرة في مدح خاله الشريف أبي الحسين أحمد بن الحسن الناصر، القصيدة التي نذكر منها هذه الأبيات المفعمة بالرقة والعذوبة:

يا خليلي من ذؤابة قيسٍ ... في التصابي رياضة الأخلاقِ غنياني

وهنا غير هؤلاء عدد من الطالبيّين والعلويّين توثّقت رابطة الصداقة والمودّة بينه وبينهم، منهم من مدحهم غير مرّة أو رثاهم، منهم النقيب أبوالحسن محمد بن علي الزينبي (م ٤٢٧)، فله فيه مرثيّة عصماء طويلة، نذكر منها[١]:

ولما توفّي الزينبي محمد ... وسارت بما لاقاه أيدي الركائبِ

نفضت من الخلّان كفّي بعده ... ولويت عن دار الأخوّة جانبي

وآل الزينبي أُسرة كبيرة يتردّد ذكرهم كثيراً في تلك الحقبة من الزمن، كما ورد ذكرهم في ديوان كل من الشريفين المرتضى والرضي. وهم بيت من بيوت العراق في أواسط الدولة العباسية، نعتوا على لسان المؤرّخين بالنبل والشرف والإمارة وأسندت إلى غير واحد منهم نقابة النقباء.

فمَنْ هم آل الزينبي؟ وما معنى هذه النسبة؟ وهل هي نسبة إلى مكان، أم إلى شخص؟ وهل هؤلاء النقباء عباسيّون أم علويّون؟

سكت جلّ المؤرخين عن التفصيل، واكتفوا بالإجمال، ولم يزيدوا على قولهم، فلان الزينبي، أو الشريف الزينبي، وهكذا عاد الباحثون بخفيّ حنين من مسائلة غير واحد

---

١. راجع: ص٩٢، وما بعدها من هذا الديوان.

من المؤلفين، ومناشدتهم أيضاً في إيضاح ما غمض من نواحي هذه المسألة، حتّى خامرهم شيء من اليأس.

بقي علينا أن نستطلع رأي السمعاني مصنف كتاب الأنساب، وقصدنا هذا المؤرخ الكبير فلم يخيب لنا أمل، والواقع أنّ السمعاني حقّق رغبتنا، بل أجابنا جواباً شافياً ولم يكتف ببيان حقيقة هذه النسبة ولابتعيين أصل آل الزينبي، بل أوضح لنا جوانب غير قليلة من سيرة القوم وأحوالهم. وقال لنا: إنّ له في أهل هذا البيت أصحاب وأصدقاء ومشايخ، أخذ عنهم لما دخل بغداد حيث يقول:

«الزينبي» هذه النسبة إلى زينب بنت سليمان بن علي، وظنّي أنّها زوجة إبراهيم الإمام أمّ محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي، والمنتسب إليها بيت قديم ببغداد، منهم أبوإسحاق إبراهيم بن محمد بن سليمان بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم الهاشمي الزينبي، يروي عن أبي طاهر المخلص، وابن زنبور الوراق.

روى لنا عنه: أبو نصر الغازي بإصبهان، وإسماعيل بن أبي سعد ببغداد، وشبيب بن الحسين القاضي ببروجرد، وأبو القاسم بن قشامي [١] بمكة، وجماعة. وتوفّي سنة نيف وسبعين وأربعمئة، وأخوهما [٢] أبو الفوارس طراد بن محمد بن علي الزينبي النقيب يلقب بالكامل. يروي عن هلال بن محمد الحفار [٣]، وأبي الحسن بشران وغيرهما.

---

١. كذا في الأنساب، ج٣، ص١٩١.

٢. جاء في مختصر الأنساب لبعض الأفاضل: أن هنا نقصاً في كتاب أنساب السمعاني، فإنّه لم يذكر الا زينبياً واحداً هوابراهيم بن محمد بن سليمان، فلا يصح قوله: وأخوهما. ثمّ إنّ الثاني هو طراد بن محمد بن علي، فجده علي لا سليمان.

٣. هو أبو الفتح هلال بن محمد الحفار، قال الخطيب البغدادي : كتبنا عنه، وكان صدوقاً ينزل بالجانب الشرقي من الحطابين، وسألته عن مولده. فقال: ولدت في شهر ربيع الآخر من سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، بعد قتل المقتدر بسنة ونصف؛ لأنّ المقتدر قتل في سنة عشرين (وثلاثمئة) و مات هلال الحفار في يوم الجمعة الثالث من صفر سنة (٤١٤). تاريخ بغداد، ج ١٤، ص٧٥.

روى لنا عنه: أبوالحسن محمد بن طراد الزينبي وأبو القاسم علي بن طراد الزينبي الوزير وسمعت منهما ببغداد.

وكان مولده بشوال سنة ٣٩٨، وتوفّي في ذي القعدة سنة (٤٩١):

وأخوهم الرابع نور الهدى أبو طالب الحسين بن محمد بن علي الزينبي، يروي عن ابن المقتدر بالله، وأبي علي الشافعي، روى لنا عنه جماعة بالشام والعراق وخراسان، وأبو العباس أحمد بن الهاشم الزينبي من أهل باب البصرة.

يروي عن أبي نصر الزينبي، كتبت عنه ببغداد، ومات بالبصرة سنة (٤٢٤) [١].

وجماعة بهذه النسبة لا أدري نسبوا لأي الزيانب، منهم: علي بن هارون الزينبي، يروي عن مسلم بن خالد (الربحي) [٢]، روى عنه عبدالله بن محمد بن موسى، ويوسف بن سعيد بن مسلم، وأبو العباس بن الوليد... الزينبي، روى عن عدة وهو آخر من حدّث عنه وعن عوذة بن خليفة، روى عنه عبدالله بن محمد بن موسى الكعبي النيسابوري، وذكر عنه أنّه سمع منه بمكة محمد بن موسى الزينبي.

فلا عجب أن تتوثّق مثل هذه الصلات بينه وبين هؤلاء النقباء العلويين. فإنّه أمر يقتضيه مركزه من النقابة الذي تقلّده أكثر من مرة.

على أنّ صاحب الديوان مني بعدد غير قليل من الخصوم والحساد، بعضهم من أسرته، ومن أشهر قصائده التي يعرض فيها بخصومه وحساده قصيدة معروفة استهلها بقوله:

علّ البخيلة أن تجود لعاشقٍ ... ما زال يقنع بالخيال الطارقِ

وله قصيدة أخرى تعد من عيون شعره الجزل، قالها في هذا المعنى أيضاً:

بني عمّنا كم نكظم الغيظ منكم ... على لاذعات بيننا وقوارصِ

---

١. في المختصر المذكور سنة ٥٣٣.

٢. كذا في الأنساب للسمعاني، ج٣، ص٢٨٤.

الشاعر العالم

ويأبى شعر المرتضى وأدبه إلّا أن ينم على خلقه ومسلكه في الحياة، وهو كما لا يخفى مسلك أحد أئمة العلم والديانة، وهو صاحب مدرسة تخرّج فيها كثير من الفقهاء والمتكلّمين، ونلاحظ أنّ شعره من بعض النواحي مرآة تنطبع على صفحتها أخلاق العالم الخبير بأمور الدنيا، المرشد المبصر بأمور الآخرة، ومن المعاني التي تطرق إليها في قصائده: ذم الدنيا، وشكوى الزمان، وذكر المصائب التي تعرض لكثير من ذوي الأقدار والفضيلة فيها، ويأخذ عليها تنكرها، وتقلب أحوالها من مكاشفة إلى صداقة، ومن رفاهية إلى إضاقة، ومن فرج إلى إعسار، وما إلى ذلك.

ويستوحي معانيه الشعرية من هذا الباب من نظر إلى القبور الدوارس، وقد أثارت شعوره أمام مرأى المقبرة العتيقة المجاورة لمسجد براثا ـ صلوات الله على صاحبه ـ فاستوحى خشوعها ودثورها، ومظهر العبرة فيها بقصيدة حسنة. فإذا هو في هذا الموقف ذلك الإمام الذي يأبى أن ينم عليه شعره، فكم من شاعر يا ترى مر بهذه المقبرة ـ مقبرة مسجد براثا ـ قبل الشريف المرتضى وبعده، فلم يستوحها ولو ببيت واحد من الشعر، وفي هذه القصيدة يقول:

إني مررتُ على جنا دل فوق أرماس دروسِ
فكأنهن من البلى تثار نقفْش في طروس

وشعره من هذا القبيل يذكّرنا ببعض خطب الإمام علي عليه السلام عندما كان يزور المقابر، ولا شك أنّ الشريف المرتضى ورث هذه النظرة إلى الحياة فيما ورث عن أجداده عليهم أفضل الصلاة والسلام.

النقباء:

١. والده الشريف أبو أحمد الموسوي.
٢. خاله الشريف أحمد بن الحسن الناصر.
٣. أخوه الشريف أبوالحسن محمّد الرضي.
٤. الشريف أبو علي عمربن محمّد بن عمرالعلوي.
٥. الشريف نقيب النقباء أبوالحسن الزينبي.
٦. الشريف أبو الحسين بن الشبيه العلوي، وغيرهم.

الأُمراء:

١. الأميرأبو الغنائم محمّد بن مزيد. المقتول (م ٤٠١).
٢. عميد الجيوش أبو علي أستاذ هرمز(م ٤٠١).
٣. أميرالأمراء أبو منصور بويه بن بهاء الدولة.
٤. الأميرأبو شجاع بكران بن بلفوارس[١].
٥. الأميرعنبرالملكي (م ٤٢٠).
٦. الأميرعقيل غريب بن مقفى (م ٤٢٥).

العلماء والقضاة والأُدباء:

١. الشيخ المفيد (م ٤١٣).
٢. الشيخ أبوالحسن عبد الواحد بن عبد العزيزالشاهد (م ٤١٩).
٣. سعد الأئمة أبو القاسم.

---

١. كذا ورد اسمه في نسخة من الديوان، وفي ذيل تجارب الأمم، ص٣٨٩ حوادث سنة ٣٣١، وفي نسخة أخرى من الديوان بكربن أبي الفوارس.

٤. ابنه معتمد الحضرة أبو محمّد (م ٤١٧).

٥. أبو الحسين بن الحاجب (م ٤٢٨).

٦. أبو إسحاق الصابي الكاتب المشهور (م ٣٨٤).

٧. أبوالحسن هلال بن المحسن بن أبي إسحاق الصابي (م ٤٤٨).

٨. ابن شجاع (م ٤٢٣).

٩. أبو الحسين الإقساسي العلوي (م ٤١٥). الذي تولّى إمارة الحج نيابة عن الشريف المرتضى مراراً ورثاه السيد المرتضى بالفائية التي مطلعها:

عرفت ويا ليتني ما عرفـ ـتُ مرّ الحياة لمن قد عَرَفْ

١٠. أبو الحسين البتي أحمد بن علي الكاتب (م ٤٠٣).

١١. القاضي أبو القاسم عبد العزيز بن محمّد العسكري القطان (م ٤٥٨).

١٢. القاضي أبو القاسم علي بن أبي علي محسن التنّوخي الحفيد (م ٤٤٧).

١٣. أبو الحسين السمسمي تلميذ أبي علي الفارسي (م ٤١٥).

١٤. الشاعر الظريف أبو بكر محمّد بن عمر العنبري (م ٤١٢). الذي رثاه الشريف المرتضى بقصيدة مطلعها:

أبا بكر تعرضت المنايا لحتفك حين لا أحد منوعُ

١٥. الشريف أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي العلوي (م ٣٥٢).

١٦. الشيخ الرئيس عبيدالله بن عبيدالله السعدآبادي. ذكره الشريف المرتضى في كتابه: المقنع في الإمامة.

١٧. السيد الشريف النسابة نجم الدين أبي الحسن علي بن أبي الغنائم محمّد بن علي العلوي العمري كان حياً (٤٤٣).

الفصل الثامن

المنابع الفكرية والمصادر العلمية التي اعتمد عليها المرتضى

المنابع الفكرية والمصادر العلمية

هناك موارد عديدة استقى منها الشريف المرتضى ثقافته الإسلامية أو ذكرها في كتبه وناقشها نأتي على بعضها:

فمنها الأشخاص الذين ذكرهم وطرح أحوالهم واعتقاداتهم:

في الفصل الذي عقده السيد المرتضى في بيان أحوال الشخصيات الذين طرح معتقداتهم، قال ما نصه:

وكما أنّه في الجاهلية وقبل الإسلام وفي ابتدائه قومٌ يقولون بالدهر وينفون الصانع، وآخرون مشركون يعبدون غير خالقهم، ويستنزلون الرزق من غير رازقهم، أخبر الله عنهم في كتابه، وضرب لهم الأمثال، وكرّر عليهم البينات والأعلام.

فقد نشأ بعد هؤلاء جماعة ممّن يتستر بإظهار الإسلام، ويحقن بإظهار شعائره والدخول في جملة أهله دمه وماله، زنادقة ملحدون وكفار مشركون، فمنعهم عز الإسلام عن المظاهرة، وألجأهم خوف القتل إلى المساترة.

وبلية هؤلاء على الإسلام وأهله أعظم وأغلظ؛ لأنّهم يدغلون في الدين، ويموّهون على المستضعفين، بجأش رابط ورأي جامع، فعل من قد أمن الوحشة ووثق بالأنسة بما يظهره من لباس الدين، الذي هو منه على الحقيقة عارٍ، وبأثوابه غير متوار... .

كما حكي أنّ عبد الكريم بن أبي العوجا قال ـ لمّا قبض عليه محمّد بن سليمان،

وهو والي الكوفة من قبل المنصور، وأحضره للقتل وأيقن بمفارقة الحياة ـ: لئن قتلتموني لقد وضعت في أحاديثكم أربعة آلاف حديث مكذوبة مصنوعة... .

والمشهورون من هؤلاء: الوليد بن يزيد بن عبد الملك، والحمادون: حماد الراوية، وحماد بن الزبرقان، وحماد عجرد، وعبدالله بن المقفّع، وعبد الكريم بن أبي العوجا، وبشار بن برد، ومطيع بن إياس، ويحيى بن زياد الحارثي، وصالح بن عبد القدوس الأزدي، وعلي بن خليل الشيباني، وغير هؤلاء ممّن لم نذكره، وهم وإن كان عددهم كثيراً، فقد أقلّهم الله وأذلّهم وأرذلهم بما شهدت به دلائله الواضحة وحججه اللائحة على عقولهم من الضعف وآرائهم من السخف.

ونحن نذكر من أخبار كلّ واحد ممّن ذكرناه وتهمته في دينه نبذة، ونومئ فيها إلى جملة كافية، والذي دعانا إلى التشاغل بذلك وإن كانت عنايتنا بغيره أقوى مسألة من نرى إجابته ونؤثر موافقته، فتكلّفناه له من أجله، مع أنّه غير خالٍ من فائدة ينفع علمها، ويتأدّب بروايتها وحفظها[١].

ويشبه هذا المعنى ما أخبرنا به أبو عبيدالله المرزباني، قال: حدّثني محمّد بن أبي الأزهر، قال: حدثنا أبو العيناء، قال: كان لي صديق، فجاءني يوماً فقال لي: أريد الخروج إلى فلان العامل، وأحببت أن تكون معي إليه وسيلة، وقد سألت من صديقه، فقيل لي: أبو عثمان الجاحظ وهو صديقك، فأحبّ أن تأخذ لي كتابه إليه بالعناية.

قال: فصرت إلى الجاحظ، فقال لي: في أي شيءٍ جاء أبو عبدالله؟

فقلت: مسلّماً وقاضياً لحقّ، وفي حاجة لبعض أصدقائي، وهي كذا وكذا.

فقال: لا تشغلنا الساعة عن المحادثة، فإنّي في غداً أوجّه إليك بالكتاب.

---

١. الأمالي، ج١، ص٢٧ـ٢٨.

فلمّا كان من الغد وجّه إليّ بالكتاب، فقلت لابني: وجّه هذا الكتاب إلى فلان، ففيه حاجته.

فقال لي: إنّ أبا عثمان بعيد الغور، فينبغي أن تفضّه وتنظر ما فيه.

ففعل، فإذا في الكتاب: كتابي إليك مع من لا أعرفه، وقد كلّمني فيه من لا أوجب حقّه؛ فإن قضيت حاجته لم أحمدك وإن رددته لم أذممك.

فلمّا قرأتُ الكتاب مضيتُ من فوري إلى الجاحظ.

فقال: يا أبا عبدالله قد علمت أنّك أنكرت ما في الكتاب.

فقلت: أو ليس موضع نكرة؟

فقال: لا هذه علامة بيني وبين الرجل، فيمن أعتني به.

فقلت: لا والله ما رأيت رجلاً أعلم بطبعك، وما حلت عليه من هذا الرجل، أعني: صاحب الحاجة، أعلمت أنّه لما قرأ الكتاب قال: اعط أم الجاحظ عشرة آلاف، وأم من يسأله.

فقلت: ما هذا أتشتم صديقنا؟

فقال: هذه علامتي فيمن أشكره... .

وفي رواية أخرى: إنّ أبا العيناء سلّم الكتاب إلى صاحب الحاجة، وقال له: فض الكتاب.

فقال: إنّه مختوم.

فقال: طينة فهو من ظنه... .

قال المرتضى ﷺ: وأظنّ أنّ أبا العيناء تنبه على فض الكتاب وقراءته بخبر طرفة بن العبد والمتلمس[1] الضبعي، وذاك أنّهما وفدا على عمرو بن هند،

١. الملتمس هو عدي بن عبد المسيح، وهو صاحب الصحيفة المشهورة التي يضرب بها المثل، ورفيق طرفة إلى عامل البحرين، وقصّتهما مشهورة، وهذا البيت من قصيدة له تعد من جيد شعر العرب. أنظر: أمالي المرتضى، ج١، ص٤.

ونادماه واحتظيا به، ثمّ أفضى الأمر إلى أن هجاه كلّ واحد منهما [١].

من هذا النص القيم نستوحي مدى اهتمام السيد المرتضى بدراسة أحوال أقوال أهل الملّة والاستفادة من مناحي فكرهم وقوة بيانهم خصوصاً الجهابذة منهم. كالجاحظ الذي يعد أمير البيان وعقل المتكلمين وفيلسوف الإسلام.

ولا بأس في هذا الفصل أن نأتي على ذكر هؤلاء على حسب الحروف:

١. أبو دهبل الجمحي وهب بن زمعة بن أسيد.

ذكر الشريف المرتضى أشعاره، والمطارحات التي جرت في أشعاره وقال: «من شعراء قريش، وممّن جمع إلى الطبع التجويد» [٢].

٢. أبو العباس ثعلب. ذكره الشريف المرتضى في عدّة مواضع، منها: في تأويل التكرار في سورة الكافرون والرحمٰن، وجعل الوجه الذي ذكره من أوضح الوجوه [٣].

٣. أعشى قيس بن ثعلبة. ذكره السيد المرتضى قائلاً: وممن روى أنّه كان على مذهب أهل العدل [٤] من شعراء الطبقة الأولى أعشى قيس بن ثعلبة واستشهد بقوله:

استأثر الله بالوفاء وبالعد ... ل وولى الملامة الرجلا [٥]

٤. بلال بن أبي بردة. ذكره الشريف المرتضى قائلاً:

ويشهد بمذهبه في العدل: ما أخبرنا به أبو عبيدالله محمّد بن عمران بن موسى

---

١. الأمالي، ج١، ص١٢٧ ـ ١٢٨.

٢. الأمالي، ج١، ص١١٤-١١٩.

٣. الأمالي، ج١، ص١٢١.

٤. أهل العدل: لقب المعتزلة لقّبوا به أنفسهم؛ لقولهم بوجوب الصلاح والأصلح عليه تعالى، وأنّه يعاقب المسيء على إساءته، ويثيب المحسن على إحسانه.

٥. أمالي المرتضى، ج١، ص١٦.

المرزباني، قال: حدثنا ابن دريد، قال: أخبرنا أبو عثمان الأشنانداني، عن التوزي، عن أبي عبيدة، قال: اختصم رؤبة وذو الرمة عند بلال بن أبي بردة، فقال رؤبة: والله ما فحص طائراً فحوصاً ولاتقرمص سبع قروموصاً إلّا بقضاء من الله وقدر.

فقال له ذو الرمة: والله ما قدر الله على الذئب أن يأكل حلوبة عيايل ضرائك.

قال رؤبة: أفبقدرته أكلها؟ هذا كذب على الذئب ثان.

فقال ذو الرمة: الكذب على الذئب خيرٌ من الكذب على ربّ الذئب.

وهذا الخبر صريح في قوله بالعدل، واحتجاجه عليه وبصيرته فيه، فأما «العيايل»، فجمع عيل، وهو ذو العيال، و«الضرائك» جمع ضريك، وهو الفقير[١].

٥. الخنساء: وقد استحسن الشريف المرتضى قولها في كثير من المواضع، منها: في مديح أخيها في أبيات من الشعر[٢].

٦. رؤبة بن عبدالله العجاج التميمي السعدي (م١٤٥). ذكره السيد المرتضى قائلاً: ويشهد بمذهبه في العدل، ونقل ما تقدم سابقاً، فراجع[٣].

٧. عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمّد (م ٢٧٦). ذكره الشريف المرتضى في عدّة مواضع، منها:

الأوّل: في تأويل أحد الأخبار التي وردت عن النبي ﷺ، وقد ذكر الشريف المرتضى تفسيرين للخبر: أحدهما لأبي عبيد، والآخر لابن قتيبة ثمّ قال السيد المرتضى في حقّه:

---

١. الأمالي، ج١، ص١٩ـ٢٠.

٢. الأمالي، ج١، ص٩٨- ١٠٤.

٣. الأمالي، ج١، ص١٩ـ٢٠.

وقد أخطأ الرجلان جميعاً، وذهبا عن الصواب ذهاباً بعيداً، وإن كان غلط ابن قتيبة أفحش وأقبح؛ لأنه علّل غلطه، فأخرجه إلى أغاليط كثيرة؛ ونحن نبيّن معنى الخبر، ثمّ نتكلّم على ما أورداه...[1].

الثاني: في تأويل أحد الأخبار التي وردت عن الإمام علي عليه السلام فذكر الشريف المرتضى وجهين في تأويله: أحدهما لأبي عبيد والآخر لابن قتيبة كذلك، ثمّ قال السيد المرتضى: «والوجهان جميعاً في الخبر حسنان، وإن كان الوجه الذي ذكره ابن قتيبة أحسن وأنصع»[2].

الثالث: في تأويل التكرار في سورتي الكافرين والرحمٰن، فقد ذكر الشريف المرتضى عنه وجهاً وردّ على من طعن على هذا الوجه[3].

٨. عمرو بن بحر الجاحظ. ذكره الشريف المرتضى في تفسير كلمة اللحن وقد خطّأه[4].

وهكذا ملأ الشريف المرتضى رحمه الله كتابه الشافي من آراء الجاحظ وردها، يمكن للقارئ مراجعة ذلك.

٩. غيلان بن عقبة أبو الحارث ذو الرّمة. ذكره السيد المرتضى قائلاً:

ومّمن كان من مشهوري الشعراء ومتقدميهم على مذهب أهل العدل ذو الرّمة، واسمه غيلان بن عقبة، وكنيته أبو الحارث، وذو الرّمة لقبٌ لقّبَ به لبيت قاله...[5].

---

١. الأمالي، ج١، ص٥ ـ ٩.

٢. الأمالي، ج١، ص١٧ ـ ١٨.

٣. الأمالي، ج١، ص١٢٠.

٤. الأمالي، ج١، ص١٥ ـ ١٦.

٥. الأمالي، ج١، ص١٩.

١٠. الفراء. ذكره الشريف المرتضى في عدّة مواضع:

الأول: في تفسير الآية (٧٢) من سورة الإسراء وقد ذكر السيد المرتضى جوابين عنه، وادّعى أصوبية الأول منهما[١].

الثاني: في تفسير الآية (١٨) من سورة يوسف ذكر السيد المرتضى وجهاً في تفسير الآية عنه، دون أن يعلّق عليه بشيء[٢].

الثالث: في تأويل التكرار في سورتي الكافرون والرحمٰن، فقد ذكر الشريف المرتضى وجهاً عنه، وجعله من الوجوه الواضحة[٣].

١١. القاسم بن سلّام أبو عبيد (م ٢٢٤). ذكره المرتضى في عدّة مواضع:

الأول: في تأويل أحد الأخبار التي وردت عن النبي ﷺ فقد ذكر الشريف المرتضى تفسيرين للخبر: أحدهما لأبي عبيد، والآخر لابن قتيبة، وقد مضىٰ عليك كلام السيد المرتضى في ما ذكره عن ابن قتيبة، راجع.

الثاني: في تأويل أحد الأخبار التي وردت عن الإمام علي عليه السلام فقد ذكر السيد المرتضى وجهين في تأويله: أحدهما لأبي عبيد، والآخر لابن قتيبة. ثمّ قال الشريف المرتضى:

> والوجهان جميعاً في الخبر حسنان، وإن كان الوجه الذي ذكره ابن قتيبة أحسن وأنصع[٤].

الثالث: في تأويل أحد الأخبار التي وردت عن النبي ﷺ ذكر الشريف المرتضى

---

١. الأمالي، ج١، ص٩١.

٢. الأمالي، ج١، ص١٠٦.

٣. الأمالي، ج١، ص١٢١.

٤. الأمالي، ج١، ص١٧ ـ ١٨.

أربعة وجوه، وجعل تأويل أبي‌عبيد أحسن الأجوبة وأسلمها[١].

١٢. قيس بن عاصم أبا علي.

ذكره الشريف المرتضى في تأويل خبر رواه عن النبي ﷺ ثمّ شرح خبره مفصلاً، وترجم له وذكر مناقبه وحلمه[٢].

١٣. لبيد بن ربيعة العامري. ذكره المرتضى قائلاً:

وممن قيل: إنّه على مذهب الجبر[٣] من المشهورين أيضاً لبيد بن ربيعة العامري، واستدلّ بقوله:

إنّ تقوى ربّنا خير نفلْ وبإذن الله ريثي والعجلْ

من هداه سبل الخير اهتدى ناعم البال ومن شاء أضلْ

وإن كان لا طريق إلى نسبة الجبر إلى مذهب لبيد إلّا هذان البيتان، فليس فيهما دلالة على ذلك... .

أمّا قوله: «وبإذن الله ريثي والعجل»، فيحتمل أن يكون بعلمه، كما يتأوّل عليه قوله تعالى: ﴿وَما هُمْ بِضارّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ الله﴾[٤]، أي. بعلمه، وإن قيل في هذه الآية: إنّه أراد بتخليته وتمكينه، وإن كان لا شاهد لذلك في اللغة...، أمكن مثله في قول لبيد. وأما قوله: «من هداه اهتدى... ومن شاء أضل»، فيحتمل أن يكون مصروفاً إلى بعض الوجوه التي يُتأوّل عليها الضلال والهدى المذكوران في القرآن [الكريم]

١. الأمالي، ج١، ص٣١ ـ ٣٤.

٢. الأمالي، ج١، ص١٠٧ ـ ١١٤.

٣. يريد بالجبر مذهب أهل السنة، وإنّما سمّوا مجبرة؛ لأنهم لما جعلوا أفعال العبد مخلوقة لله تعالى وليس لقدرة العبد دخل في إيجاد أفعاله، فقد جعلوا العبد مجبوراً على ما يصدر عنه من الأفعال. وأمّا المعتزلة فقالوا: إنّ أفعال العبد من قدرته فكان مختاراً عندهم.

٤. البقرة (٢): ١٠٢.

ممّا يليق بالعدل ولايقتضي الإجبار.

اللهمّ إلّا أن يكون مذهب لبيد في الإجبار معروفاً بغير هذه الأبيات، فلا يتأوّل له هذا التأويل، بل يحمل مراده على موافقة المعروف من مذهبه[١].

١٤. محمّد بن بحر الأصفهاني أبو مسلم (م ٣٧٠). ذكره السيد المرتضى في مواضع عديدة[٢]:

الأوّل: في تفسير الآية (١٩) من سورة الحجر، وقد ذكر أبو مسلم وجهين في تفسيرها، فقال الشريف المرتضى:

ووجه الآية وما يشهد له ظاهر لفظها غير ما سلكه أبو مسلم.[٣]

الثاني: في تفسير الآية (١١٨) من سورة هود عليه السلام ذكر تفسيراً للآية، وجعله السيد المرتضى وجهاً غريباً[٤].

١٥. محمّد بن القاسم الأنباري أبو بكر. ذكره الشريف المرتضى في مواضع عديدة: منها: في تأويل أحد الأخبار التي وردت عن النبي صلى الله عليه وآله وقد ذكر السيد المرتضى أربعة وجوه، وجعل تأويل الأنباري أبعدها[٥].

١٦. محمّد بن عبد الوهاب الجبائي أبو علي (م ٣٠٦). ذكره المرتضى في تأويل آية قرآنية[٦]. علماً بأنّ الشريف المرتضى رحمه الله ذكر هذا الرجل في كثير من كتابه الشافي في

١. الأمالي، ج١، ص٢١.

٢. من أعاظم المعتزلة، وقد كان له مصنّفات عديدة قيمة، ومنها تفسير كبير، قد فقد وبقيت منه بعض المقاطع التفسيرية. ذكرها الشريف المرتضى رحمه الله. خصوصاً في تفسير البسملة وغيرها.

٣. الأمالي، ج١، ص١٣.

٤. الأمالي، ج١، ص٧٣.

٥. الأمالي، ج١، ص٣١-٣٤.

٦. الأمالي، ج١، ص١١.

نقاشه مع القاضي عبدالجبار، فراجع.

١٧. همام بن غالب أبو فراس الفرزدق. ذكر الشريف المرتضى أحوال الشاعر الفرزدق مفصلاً، وأنّه كان مشهوراً بالحسد على الشعر، والاستكثار لقليله، والإفراط في استحسان مستحسنه، ولكن جعل هذا من محاسنه حيث يقول:

وحسد الفرزدق على الشعر وإعجابه بجيده من أدلّ دليل على حسن نقده وقوّة بصيرته فيه، وإن كان يطرب للجيد منه فضل طرب، ويعجب منه فضل عجب.

ويدل أيضاً على إنصافه فيه وأنّه مستقل للكثير الصادر من جهته، فإنّ كثيراً من الناس قد يبلغ بهم الهوى والإعجاب والاستحسان لما يظهر منهم من شعر وفضل إلى أن يعموا عن محاسن غيرهم، ويستقلّوا منهم الكثير، ويستصغروا الكبير[١].

وأتى بعدة أخبار على ذلك، ثمّ قال:

والفرزدق مع تقدّمه في الشعر وبلوغه فيه الذروة العلياء والغاية القصوى، شريف الآباء، كريم البيت، له ولآبائه مآثر لا تدفع ولا تجحد.

والفرزدق لقبٌ لقّبَ به، وليس باسمه؛ وإنّما لقّب به لجهامة وجهه وغلظه؛ لأنّ الفرزدقة: هي القطعة الضخمة من العجين. وقيل: إنّها الخبزة الغليظة التي تتخذ منها النساء الفتوت... .

واسمه: همّام بن غالب، وكنيته، أبو فراس.

وقيل: إنّه كان يكنّى في شبابه بأبي مكّية، وهي أغرب كناه... .

وكان شيعياً مائلاً إلى بني هاشم، ونزع في آخر عمره عمّا كان عليه من القذف

١. الأمالي، ج١، ص٦٠.

والفسق، وراجع طريقة الدين على أنّه لم يكن في خلال فسقه منسلخاً من الدين جملة، ولا مهملاً أمره أصلاً[١].

واستشهد الشريف المرتضى بعدّة أخبار تدل على ذلك أيضاً، وختم ترجمته بالقصيدة التي مدح بها الإمام السجاد عليه السلام[٢].

١٨. الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان أبا العباس.

اعتبره الشريف المرتضى مشهوراً بالإلحاد، متظاهراً بالعناد، غير محتشم في اطراح الدين أحداً، ولا مراقب فيه بشراً، وفي الحديث: أنّه ولد لأخي أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله غلام فسمّوه الوليد، فقال النبي صلى الله عليه وآله: سمّيتموه بأسماء فراعنتكم؛ ليكوننّ في هذه الأُمّة رجل يقال له: الوليد، هو شرٌّ على هذه الأُمّة من فرعون على قومه.

قال الأوزاعي: فسألت الزهري عنه، فقال: إنّ استخلف الوليد بن يزيد، وإلّا هو الوليد بن عبد الملك[٣]. ثمّ نقل الشريف المرتضى أربعة أخبار في زندقته وكفره.

كانت هذه نماذج وعينات فمن أراد التفصيل فليراجع بالخصوص كتابه الأمالي فإنّه مادّة غنية في هذا المجال في معجمية توثيق الرجال ومعرفية الأعلام.[٤]

---

١. الأمالي، ج١، ص٦٢ـ٦٣.

٢. الأمالي، ج١، ص٥٨ ـ ٦٩.

٣. الأمالي، ج١، ص١٢٩.

٤. الأمالي، ج١، ص١٢٨ ـ ١٣٠. أقول: ما ذكرناه ما هو إلّا نزر يسير ويحتاج إلى بحث مفصّل حول تقسيم الشريف المرتضى للرجال والعلماء والمحدّثين ويستدعي دراسة مفصّلة خارج عن اختصار هذا البحث حول ترجمة الشريف المرتضى.

الفصل التاسع

مكانتــه العلمية
وإطراء العلماء عليه

مكانته العلمية وإطراء العلماء عليه

أوضحت لنا المصادر التاريخية منزلة الشريف المرتضى ﷺ العلمية، ووصفته لنا وصفاً كافياً يغني عن التطويل في البيان، نشير إلى بعض ما جاء في هذه المصادر:

منها: وصفه تلميذه الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي:

متوحّد في علوم كثيرة، مجمع على فضله، مقدّم في العلوم مثل: علم الكلام، والفقه، وأُصول الفقه والأدب، والنحو، والشعر، ومعاني الشعر، واللغة وغير ذلك[1].

وقال أيضاً:

أكثر أهل زمانه أدباً وفضلاً، متكلّم فقيه، جامع للعلوم كلّها، مدّ الله في عمره[2].

ووصفه الرجالي الكبير الشيخ النجاشي بعد ذكر نسبه الشريف بقوله:

أبو القاسم المرتضى، حاز من العلوم ما لم يدانيه فيه أحد في زمانه، وسمع من الحديث فأكثر، وكان متكلّماً، شاعراً، أديباً، عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا[3].

وقال العمري النسابة في وصفه:

فأما علي، فهو الشريف المرتضى علم الهدى، أبو القاسم، نقيب النقباء، الفقيه النظار المصنّف، بقية العلماء، وأوحد الفضلاء، رأيته ﷺ فصيح اللسان يتوقّد ذكاء[4].

---

١. الفهرست، ص٢١٩.

٢. الرجال، ص٤٨٥.

٣. رجال النجاشي، ص٢٠٦ ـ ٢٠٧.

٤. المجدي في أنساب الطالبيين، ص١٢٥.

وقال ابن داود الحلي:

أفضل أهل زمانه، وسيد فقهاء عصره، حال فضله وتصانيفه شهير (قدس الله روحه)[١].

وقال ياقوت الحموي ـ بعد أن ذكر نسب الشريف المرتضى ـ:

نقيب العلويّين، أبو القاسم، الملقب بالمرتضى علم الهدى، السيد المشهور بالعلم، المعروف بالفهم[٢].

وقال الخطيب البغدادي:

كان يلقّب المرتضى ذا المجدين، وكانت إليه نقابة الطالبيّين، وكان شاعراً كثير الشعر، متكلّماً، له تصانيف على مذهب الشيعة[٣].

وقال المحقّق الكركي:

الشريف المرتضى علم الهدى، ذي المجدين، أعظم العلماء في زمانه، الفائز ببعد المرتبة في أوانه، علي بن الحسين الموسوي (قدس الله روحه)، فإنّه مع ما اشتهر من جلالة قدره في العلوم، وأنّه في المرتبة التي تنقطع أنفاس العلماء على أثرها، وقد اقتدى به كلّ من تأخّر عنه من علماء أصحابنا، بلغنا أنّه كان في بعض دول الجور ذا حشمة عظيمة، وثروة جسيمة، وصورة معجبة...[٤].

وقال أيضاً:

كان ﵀ ربع القامة، نحيف الجسم، أبيض اللون، حسن الصورة، فصيح اللسان، يتوقّد ذكاءً، مدّ الله له في العمر، فنيف على الثمانين، وبسط له في المال

١. رجال ابن داود، ص١٣٧.

٢. معجم الأُدباء، ج١٣، ص١٤٧.

٣. تاريخ بغداد، ج١١، ص٤٠٢ـ٤٠٣.

٤. رسائل المحقّق الكركي (المجموعة الأولى)، ص٢٨٠.

والجاه والنفوذ، ففي المال كانت له ثمانون قرية[1].

وقال ابن حجر ـ بعد كلام متهافت ـ:

قال ابن حزم: كان المرتضى من كبار المعتزلة الدعاة، وكان إمامياً، وكان يكفّر من زعم أنّ القرآن بدّل أو زيد فيه أو نقص منه... .

قال ابن طي الحلبي:

هو أوّل من جعل داره دار العلم وقدرها للمناظرة، ويقال: إنّه أفتى ولم يبلغ العشرين، وكان قد حصل على رئاسة الدنيا والعلم، مع العمل الكثير في اليسير، والمواظبة على تلاوة القرآن، وقيام الليل وإفادة العلم، وكان لا يؤثر على العلم شيئاً مع البلاغة وفصاحة اللهجة...[2].

وقال السيد علي خان الشيرازي:

قد كان الشريف المرتضى ﷺ أوحد زمانه فضلاً وعلماً وفقهاً وكلاماً وحديثاً وشعراً وخطابةً وكرماً وجاهاً إلى غير ذلك...[3].

وقال السيد محمّد باقر الخوانساري:

مهد المرتضى ﷺ في كتبه النظرية الكلامية والفقهية، فإنّه الذي فتح أبواب التدقيق والتحقيق، واستكمل في الأدلة وتشقيقها النظر الدقيق، وأوضح طريقة الإجماع، واحتج بها في أكثر المسائل...[4].

وقال في موضع آخر:

فعن الشيخ أبي جعفر محمّد بن يحيى بن مبارك بن مقبل (معقل) الغسّاني

---

١. رسائل المحقّق الكركي (المجموعة الأولى)، ص٤٠ ـ ٤١.

٢. لسان الميزان، ج٥، ص١٧-٢٠.

٣. الدرجات الرفيعة، ج٢، ص٨٢٧.

٤. روضات الجنات، ج٤، ص٢٩٠.

الحمصي أنّه قال: ما رأيت رجلاً من العامة إلّا وهو يثني عليه، وما رأيت من يبخسه إلّا من يزعم أنّه من طائفته[١].

وقال العلّامة السيّد بحر العلوم بعد ذكر شطر من فضائله:

وقد كان ﷺ مع ذلك أعرف الناس بالكتاب والسنة ووجوه التأويل في الآيات والروايات؛ فإنّه لما سدّ باب العمل بأخبار الآحاد اضطر إلى استنباط الشريعة من الكتاب والأخبار المتواترة، والمحفوفة بقرائن العلم، وهذا يحتاج إلى فضل اطلاع على الأحاديث، وإحاطة بأُصول الأصحاب، ومهارة في علم التفسير، وطريق استخراج المسائل من الكتاب، والعامل بأخبار الآحاد في سعة من ذلك...[٢].

وقال أيضاً:

ذو المجدين وصاحب الفخرين والرئاستين، والمروج لدين جاه سيد الثقلين في المائة الرابعة على منهاج الأئمة المصطفين، سيد علماء الأُمّة، وأفضل الناس حاشا الأئمة، جمع من العلوم ما لم يجمعه أحد، وحاز من الفضائل ما توحد به وانفرد، وأجمع على فضله المخالف والمؤالف، واعترف بتقدمه كلّ سالف وخالف.

كيف لا، وقد أخذ من المجد طرفيه واكتسى بثوبيه وتردى ببرديه، أما النسب فهو أقصر الشرفاء نسباً، وأعلاهم حسباً، وأكرمهم أُمّاً وأباً وبينه وبين أمير المؤمنين عليه السلام عشر وسائط من جهة الأم والأب معاً، وبينه وبين الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام خمسة آباء كرام[٣].

---

١. روضات الجنات، ج٤، ص٢٩٤.

٢. رجال السيد بحر العلوم (الفوائد الرجالية)، ج٣، ص١٤٠.

٣. رجال السيد بحر العلوم (الفوائد الرجالية)، ج٣، ص٨٧ ـ ٨٨.

وقال العلّامة الحلي:

وبكتبه استفادت الإمامية منذ زمنه ﷺ إلى زماننا هذا، وهو سنة ثلاث وتسعين وستمئة، وهو ركنهم ومعلّمهم (قدّس الله روحه، وجزاه عن أجداده خيراً)[١].

وقال السيد ابن زهرة:

سيّد الشيعة وإمامهم، فقيه أهل البيت، العلّامة المتكلم البعيد، الشاعر المجيد، كان له بر وصدقة وتفقّد في السر، عرف ذلك بعد موته ﷺ، كان أسنّ من أخيه، ولم ير أخوان مثلهما شرفاً وفضلاً ونبلاً وجلالةً ورئاسةً وتحابباً وتوادداً، لمّا مات الرضي لم يصلّ المرتضى عليه عجزاً عن مشاهدة جنازته وتهالكاً في الحزن[٢].

وقال المحقّق التستري:

السيد السند المقدّم المعظّم، ومنبع العلوم والآداب والأسرار والحكم، محيي آثار أجداده الأئمة الراشدين، وحجّتهم البالغة الدامغة على أعداء الدين، المسدّد بروح القدس عند مناظرة العدى[٣].

وقال المحدث البحراني:

فضله وبيان مكارمه أعظم من أن يستقصى، فالرجل كما ذكر وفوق ما ذكر، من الفضل وعلو الشأن وجلالة المنزلة دنياً وديناً ورفعة المكان، إلّا أنّه ﷺ كان مجتهداً صرفاً و أُصولياً بحتاً، قليل التعلّق في الاستدلال بالأخبار، وإنّما يتعلّق بالأدلة العقلية، كما لا يخفى على من راجع كتبه الفقهية، والظاهر أنّ ذلك بناءً على ما اشتهر نقله عنه من حكمه

١. خلاصة الأقوال، ص٩٥.

٢. غاية الاختصار، ص٧٦.

٣. مقابس الأنوار، ص٦.

بأنّ هذه الأخبار أخبار آحاد لا توجب علماً ولا عملاً، كما هو طريقة ابن إدريس[١].

وقال السيد حسن الصدر:

انتهت إليه رئاسة الإمامية في الدين والدنيا، ولم يتّفق لأحد ما اتّفق له من بسط اليد وطول الباع في إحياء دوارس المذهب، كان يدرس في كلّ العلوم الإسلامية، لا سيما الكلام والفقه والأدب والحديث، ويجري على تلامذته رزقاً، وتخرّج عليه أعلام علماء الإسلام وأئمة الفقه والكلام... وصنّف أُصولاً وتأسيسات غير مسبوق بمثلها، وأكثر في التصنيف في المعقولات لنصرة الدين في تلك الطبقات بتلك المصنّفات، فكانت له آيات بينات وكرامات كالمعجزات[٢].

إمام أئمة الأدب والكلام والفقه والحديث والتفسير واللغة والنحو والشعر، كان شاعراً غلب علمه على شعره[٣].

وقال في تتميم يتيمة الدهر:

قد انتهت الرئاسة اليوم ببغداد إلى المرتضى في المجد والشرف والعلم والأدب والفضل والكرم، وله شعر في نهاية الحسن[٤].

وقال ابن خلكان:

كان نقيب الطالبيين، وكان إماماً في علم الكلام والأدب والشعر[٥].

---

١. لؤلؤة البحرين، ص٣١٣.
٢. تأسيس الشيعة، ج٢، ص١٠٥٦ - ١٠٥٧.
٣. تأسيس الشيعة، ج١، ص٥٢٩.
٤. تتميم يتيمة الدهر، ج١، ص٥٣.
٥. وفيات الأعيان، ج٣، ص٣.

وقال اليافعي:

كان هذا الشريف إمام أئمة العراق بين الاختلاف والاتفاق، إليه فزع علماؤها، وعنه أخذ عظماؤها، صاحب مدارسها، وجماع شاردها وآنسها، ممّن سارت أخباره، وعرفت بها أشعاره، وحمدت في ذات الله مآثره وآثاره، وتآليفه في الدين، وتصانيفه في أحكام المسلمين، مما يشهد أنّه فرع ذلك الأصل الأصيل، ومن أهل ذلك البيت الجليل...[١].

وقال في دمية القصر:

هو وأخوه من دوح السيادة ثمران، وفي فلك الرئاسة قمران، وأدب الرضي إذا قرن بعلم المرتضى كان كالفرند في متن الصارم المنتضي[٢].

وقال فخر الدين الرازي في بعض كتبه بعد ذكر بعض فضائله:

إنّ فضائله لكثيرة، وكفى شهادة في فضله كتابه الموسوم بـ: الدرر والغرر [٣].

وقال الصفدي:

... كان فاضلاً ماهراً وأديباً متكلّماً له مصنّفات جمّة على مذهب الشيعة[٤].

وقال ابن الجوزي:

إنّ المرتضى كان يناظر عنده في كلّ المذاهب، وهذا يدلّ على فضل اطلاعه على فوارق المذاهب ومواد الخلاف فيما بينهم، وهو مع ذلك كان محترماً لدى جميعهم، معظّماً عندهم إلّا عند حساده ومناوئيه...[٥].

---

١. أُنظر: مرآة الجنان، ج٣، ص٥٥.

٢. دمية القصر، ص٧٥.

٣. رياض العلماء، ج٤، ص٢٠.

٤. الوافي بالوفيات، ج٢٠، ص٢٣١.

٥. المنتظم، ج٨، ص١٢٠.

وقال الشهيد الثاني:

وحكي أنّه لما كانت العامة في زمن الخلفاء تشتت مذاهبهم في الفروع واختلاف الآراء وتفرق الأهواء بحيث لم يمكن ضبطها، فقد كان لكلّ واحد من الصحابة والتابعين ومن تبعهم إلى تلك الأعصار مذهب برأسه التجأوا إلى تقليلها، فأجمعوا على أن يجمعوا الناس على بعض المذاهب، فاتّفقت كلمة رؤسائهم وعقيدة عقلائهم على أن يأخذوا من أصحاب كلّ مذهب خطيراً من المال، فالحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية لوفور عدّتهم جاؤوا بما طلبوه، فقرّروهم على عقائدهم، وأجمعوا على صحّة خصوص هذه الأربعة وبطلان غيرها، وكان ذلك في عصر السيد.

فرأى السيد الخليفة، وكان هو القادر بالله، وواطأه على أن يأخذ من الشيعة مئة ألف دينار ليجعل مذهبهم في عدّة تلك المذاهب، ويرتفع التقية، فتقّبل الخليفة. ثمّ إنّه بذل لذلك من عين ماله ثمانين ألفاً وطلب من الشيعة بقية المال، فلم يفوا به، فلم يدخل مذهب الشيعة في تلك المذاهب[١].

وقال الميرزا عبدالله الأفندي:

السيد الأجل المرتضى الحسيني الموسوي علم الهدى، الباحث عن كلّ العلوم باليد الطولى، والمقدّم في أصناف الصناعة عند أولي النهى[٢].

---

١. أُنظر: تتمة المنتهى، ص٣٣٥.

٢. رياض العلماء، ج٤، ص١٤.

الفصل العاشر

وفاته ومدفنه وعقبه

وفاته

توفي سيدنا أبو القاسم علي بن الحسين المرتضى ﵀ ولحق بالرفيق الأعلى لخمس بقين من شهر ربيع الأوّل من السنة السادسة والثلاثين بعد الأربعمئة ببغداد ـ كما عليه أكثر مؤرخيه ـ وسنّه يومئذٍ على ما قاله الشيخ وغيره ثمانون سنة وثمانية أشهر وأيام.[1]

وقيل: إنّ وفاته في الثالث والثلاثين وأربعمئة وأنّ سنّه ثمانون، وهو وهم[2].

غسله ودفنه

وقد تولّى غسله وتكفينه تلميذه أبو العباس أحمد بن علي النجاشي، ومعه الشريف أبو يعلى محمّد بن الحسن الجعفري، وسلار بن عبد العزيز الديلمي،[3] وصلّى عليه ولده أبو جعفر محمد، ودفن في داره عشية ذلك اليوم، ثمّ نقل بعد ذلك إلى كربلاء المقدسة، فدفن في جوار جده الإمام الشهيد الحسين بن علي ﵉ مع أبيه ـ الشريف أبي أحمد الحسين، وأخيه الشريف أبي الحسن محمّد الرضي (قدس الله أرواحهم)، وجده إبراهيم بن الإمام موسى بن جعفر ﵉ .وكانت قبورهم ظاهرة مشهورة.[4]

---

١. فهرست الطوسي، ص١٦٥؛ تاريخ بغداد، ج١١، ص٤٠١.

٢. مقابس الأنوار، ص٧ ـ ٩.

٣. رجال النجاشي، ص ٢٧١، الرقم ٧٠٨.

٤. عمدة الطالب، ص٢٠٥؛ أدب المرتضى، ص٧٦ ـ ٧٧.

نعم ذهب السيد الخوانساري إلى أنّهما دفنا في مقبرة جدهما الأعلى إبراهيم المجاب[١].

قال السيد بحر العلوم نقلاً عن كتاب زهر الرياض وزلال الحياض ـ بعد أن ذكر نقله إلى مشهد الإمام الحسين عليه السلام ـ قال:

وبلغني أنّ بعض قضاة الأروام وأظنّه سنة ٩٤٢ نبش قبره رحمه الله فرآه كما هو لم تغير الأرض منه شيئاً.

وحكى من رآه أنّ أثر الحناء في يديه ولحيته، وقد قيل: إنّ الأرض لا تغيّر أجساد الصالحين.

ثمّ قال السيد بحر العلوم:

قلت: الظاهر أنّ قبر السيد وقبر أبيه وأخيه في المحل المعروف بإبراهيم المجاب، وكان إبراهيم هذا هو جدّ المرتضى...[٢].

وقد كانت للشريف المرتضى رحمه الله دوراً أربعة:

أولها: دار أبيه، وهي التي في محلّة باب المحوّل في الجانب الغربي من بغداد، كما أشرنا إليه عند ذكر ولادته من هذا الباب.

ثانيها: الدار التي تقع على الصراة التي أحرقت على إثر فتن حدثت عام ٤١٦.

ثالثها: داره بدرب جميل التي سكنها بعد أن أحرقت داره التي على الصراة سالفة الذكر. وهذه الدار كان السيد المرتضى مستوطنها عام ٤٢٤.

رابعها: الدار التي بناها على شاطئ دجلة، ولا نعرف أين موقع هذه الدور الآن

---

١. روضات الجنات، ج٤، ص٢٩٧ – ٢٩٨؛ عمدة الطالب، ص٢١٥. وانظر: أدب المرتضى، ص٧٦ ـ ٧٧.

٢. رجال السيد بحر العلوم (الفوائد الرجالية)، ج٣، ص١١١.

بالضبط، كما لا نعلم هل سكن المرتضى غير هذه الدور أم لا؟[١]

وهكذا نجد الشريف المرتضى ﷺ قد خاض عباب هذا البحر الزاخر المتلاطم الأمواج الدينية منها والأدبية والفكرية والسياسية والاجتماعية، فكان كالمارد تحدّى العواصف والأعاصير متشقاً ذهناً وقّاداً وقلباً كبيراً، وعلماً غزيراً، وعزيمة لا تلين، فكان بحق علماً في حياته، وقدوةً بعد مماته.

عقبه الشريف

قال ابن مهنا:

أعقب المرتضى من ابنه أبي جعفر محمّد بن علي المرتضى [و] من ولده، أبو القاسم علي بن الحسن الرضي بن محمّد بن علي بن أبي جعفر [يعني محمداً] بن علي المرتضى، النسابة صاحب كتاب ديوان النسب وغيره، أطلق قلمه ووضع لسانه حيث شاء، كما طعن في آل أبي زيد العبيدليين نقباء الموصل، وهو شيء تفرّد به، ولم يذكره أحد سواه من النسابين[٢].

وقال السيد بحر العلوم الطباطبائي في إبراهيم:

إنّ لموسى بن جعفر ابنين مسميين بإبراهيم الأكبر والأصغر، وإنّ جدّ السيدين إبراهيم الأصغر الملقّب بالمرتضى وأمّه النجيبة النوبية، وأعقب من رجلين موسى وجعفر، وأعقب موسى من ثمانية، منهم: محمّد الأعرج من موسى الأصغر وحده ويعرف بالأبرش، وأعقب موسى الأصغر من ثلاثة، منهم: أبو أحمد الحسين بن موسى النقيب والد السيدين.

---

١. أنظر: مقدّمتي مصطفى جواد و رشيد الصفّار لديوان المرتضى، و رجال بحر العلوم، ج ٣، ص ١٠٩ - ١١١.

٢. عمدة الطالب، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

ثمّ اعلم أنّ إبراهيم المجاب المدفون في الحائر المقدس هو ابن محمّد العابد بن موسى الكاظم عليه السلام، ولقّب أبوه محمّد بالعابد؛ لكثرة عبادته وصومه وصلاته، كما ذكره المفيد في الإرشاد[١].

وكتب الأستاذ الدكتور حسين محفوظ في ذيل ما كتبه في فهرست كتب المرتضى:

إنّ للسيّد المرتضى بنتاً، وكانت فاضلة جليلة، تروي عن عمها السيد الرضي كتاب نهج البلاغة، ويروي عنها الشيخ عبد الرحيم البغدادي المعروف بابن الأخوة، على ما أورده القطب الراوندي في آخر شرحه على نهج البلاغة.

وذكر الدكتور عبد الرزاق محيي الدين أنّ للشريف المرتضى بنتين غير هذه وقد توفيتا في حياته، ولأخيه الرضي مرثيتان فيهما مذكورتان في ديوانه مطلع الأولى:

لا لوم للدهر ولا عتابا تغاب أنّ الجلد من تغابى

والثانية:

فلا تحسبنّ رزء الصغائر هيّناً فإنّ وجى الأخفاف ينضي الغواربا[٢]

تعقيب على عقب المرتضى:

قال الدكتور عبد الرزّاق محيي الدين أيضاً[٣]:

أنجب المرتضى ولداً كنّاه أبا محمد، وكان حريصاً على تربية عالية، ولكنّه فيما ظهر لي لم يكن على شيء من العلم؛ لأنّه لم يذكر في تراجم أعلام الإمامية، وقد ذكره ابن خلّكان بين المتوفين في حوادث (٤٤٣) وأسماه أبا عبدالله الحسين،

---

١. رجال السيد بحر العلوم (الفوائد الرجالية)، ج١، ص٤٣٥ – ٤٣٨.

٢. أدب المرتضى، ص٧٩.

٣. أدب المرتضى، ص٧٨.

تزوج أبو محمّد هذا في حياة أبيه، فأعقب ولداً وظل عقب المرتضى يطرد من ابنه هذا حتّى وصل إلى أبي القاسم النسابة صاحب كتاب ديوان النسب.

قال صاحب عمدة الطالب: والعقب للمرتضى من ابنه أبي محمد... .

أقول: الموجود في عمدة الطالب هو أبو جعفر محمد، وهذا نصّ قوله:

وأعقب المرتضى من ابنه أبي جعفر محمّد [الذي] من ولده أبو القاسم النسابة، [وهو] علي بن الحسين الرضي بن محمّد بن علي بن أبي جعفر محمّد بن علي المرتضى[1].

وأغلب الظن أنّ الكنية التي ذكرها الدكتور محيي الدين لولده جاءته مما ورد في الديوان من قوله: وقال: يرثي والدة الشريف أبي محمّد فتاه، كما ألمع إلى ذلك الدكتور محيي الدين من كتابه بقوله: ورثاؤه المتعدّد لزوجته أم فتاه أبي محمد... .

وأنت ترى أنّ الفتى إذا أضيفت لا تطلق على الابن الصلبي مطلقاً، فلا يقال: لابن فلان أو ولده: فتاه، بل يقال: ابنه أو ولده، قد جاء ذلك بصريح القرآن الكريم وفقه اللغة.

فلا يمكننا والحالة هذه أن نستنتج من قوله في الديوان: يرثي والدة الشريف أبي محمّد فتاه؛ لأنّها زوجته هي المرثية، ولأنّ أبا محمّد هو ابنها ـ ولعل لفظة فتاه جاءت مصحفة عن فتاة منصوبة على الحالية لا البدلية، فكأنّه يريد أن يقول: وقد ماتت فتاة لم تبلغ من العمر أشدها. والذي يرجّح لدينا هذا الرأي: قول السيد المرتضى نفسه في القصيدة المشار إليها التي يرثي بها والدة الشريف أبي محمد:

بلغت أشدي لا بلغت وجزته وعاجلتها من أن تجوز أشدها[2]

---

١. أنظر: العمدة، ص١٩٥.

٢. راجع: القصيدة في الديوان، ق١، ص ٢٤٩، وقد ورد في أدب المرتضى قسم من هذه القصيدة، ص ٧٢.

أما قوله: وقد ذكره ابن خلّكان... وأسماه أبا عبدالله الحسين، ثمّ يردف ذلك بقوله: تزوّج أبو محمّد هذا فأعقب... ومرّة أخرى يسمّيه بالطاهر المرضي؛ وذلك بناء على تلقيب المعري أبي العلاء له بالقصيدة التي يرثي بها أبا أحمد الموسوي حيث يقول:

حلفا ندى سبقاً وصلّى الأطهر المرضي فيا لثلاثة أحلاف

قيل: هذا الأطهر هو ابن للمرتضى ـ بالإضافة إلى ما يسنده لابن خلّكان من أنّ اسمه الحسين، وكنيته أبو عبدالله ـ فيصبح لابن المرتضى هذا ثلاث كنى واسمان ولقب:

١ـ أبو محمّد وأبو عبدالله واسمه الحسين ـ على ما ذكره مؤلف أدب المرتضى ـ.

٢ـ وأبو جعفر واسمه محمّد ـ على ما ذكره صاحب العمدة وهو العمدة ـ.

والأطهر المرضي على ما لقبه به أبو العلاء المعري، واختاره مؤلف أدب المرتضى.

فنحن وإن كنّا لا نمنع أن يكون لشخص واحد عدّة أسماء وكنى وألقاب، ولكن لا نجوّز ذلك بالنسبة لابن المرتضى المعروف بكنيته واسمه في عمدة الطالب، وهو أبو جعفر محمّد، وما عدا ذلك مجرد احتمالات ضعيفة.

أما قوله: «وأنجب [يعني: المرتضى] من البنات زينب وخديجة» مسنداً ذلك إلى روضات الجنات، فقول في غاية الغرابة؛ إذ اللاتي ذكرهنّ صاحب الروضات هنّ أخوات المرتضى لا بناته. ألا تفقه قوله:

فولد أبو أحمد (يعني والد الشريفين) زينب، وعلياً (يعني المرتضى) ومحمداً (يعني الرضي) وخديجة، وأربعة أولاد، فأما علي، فهو الشريف الأجلّ...»[١].

١. أنظر: روضات الجنات للخوانساري، ج٤، ص٣٠٥.

الباب الثاني

مكتبة الشريف المرتضى ويوميّاته

وفيه فصلان:

الفصل الأوّل: مكتبة الشريف المرتضى

الفصل الثاني: يوميات الشريف المرتضى

تأليف

الشيخ حيدر البياتي (الحسن)

مراجعة

العلّامة السيّد عبد الستّار الحسني

الفصل الأوّل

مكتبة الشريف المرتضى

المقدّمة

السيّد الشريف أبوالقاسم علي بن الحسين، الأجلّ المرتضى، علم الهدى، ذوالمجدين، نقيب الطالبيّين (م٤٣٦). مقدَّم الإماميّة، ورئيسهم الأوحد في عصره بلا منازع. المتكلّم والفقيه والأُصولي والأديب الذي لا يُشق له غبار. صاحب المؤلّفات الكثيرة التي أثرَت المكتبة الإسلاميّة، وقدمت تراثاً شاملاً لكلّ الأسئلة التي كانت مطروحة في زمانه، وعلى كافّة الأصعدة. كما قدّمت نظريات وحلولاً لجملة من المشاكل العلمية، ما وفر أرضية مناسبة لدراساتٍ لاحقة من قبل علماء آخرين.

قال العلّامة الحِلّي في شأنه:«وله مصنّفات كثيرة، ذكرناها في كتابنا الكبير، وبكتبه استفادت الإماميّة منذ زمنه ﷺ إلى زماننا هذا، وهو سنة ثلاث وتسعين وستمئة، وهو ركنهم ومعلّمهم (قدّس الله روحه، وجزاه عن أجداده خيراً)»[١]. وحكى الأفندي:

وقد نقل عن الشهيد الثاني أنّه قال في حواشي الخلاصة: «وذكر أبو القاسم[٢] التَنوخي، صاحِبُ السيّد: حَصَرنا كتبه، فوجدناها ثمانين ألف مجلّد من مصنّفاته ومقروّاته. قال صاحب تنزيه ذوي العقول: وقال الثعالبي في اليتيمة: إنّها قُوِّمَت بثلاثين ألف

١. خلاصة الأقوال، ص١٧٩.

٢. هو عليّ بن المحسِّن التنوخي القاضي، راجع: ترجمته في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (الحسني).

دينار، بعد أن أخذ الرؤساء والوزراء منها شطراً عظيماً»[١].

والآن، ونحن نعيش ذكرى ألفية الشريف المرتضى، ينبغي علينا القيام بكلّ ما بوسعنا لإحياء ذكرى هذا الرجل الفذ؛ فإنّه يمثّل رمزاً هامّاً، ومَعْلَماً رفيعاً للشيعة الإماميّة، ومدرسة أهل البيت عليهم السلام، التي ما فتئت تقدّم العلماء البارعين في شتّى حقول العلم والمعرفة، والذين قدّموا انتاجاً علمياً منقطع النظير، على رغم كلّ ما قاسوه من تهميش وعداء وضغينة على طول التاريخ.

ولبغداد - مدينة الشريف المرتضى، حيث وُلد فيها ودَرَج وتعلّم وعلّم وألّف إلى أن توفّي - في وقتنا الراهن حساب خاص، فقد مرّت عليها في سنة ١٤١٣ ذكرى ألفية الشيخ المفيد البغدادي، ولم تقدم أيّ مشاركة تذكر في هذا المجال؛ فقد كانت ترزح تحت نير الظلم، وتعيش في عصر الظلام. ولكن الآن وقد انزاح الظلام من صدرها، فعليها أن تبادر إلى الاحتفاء بألفية الشريف المرتضى.

ويبدو أنّ تحقيق تراث الشريف المرتضى، وعقدَ ألفيّة تتلاءم مع مكانته الرفيعة قد أُلقي مرّة أُخرى - كما حدث مع ألفية الشيخ المفيد - على عاتق مدينة قم المِعطاء، التي عوّدتنا على تقديم الكثير خلال العقود الأخيرة، على أمل أن تكون هذه الأخيرة بمستوى الطموح، وبمستوى شخصية عملاقة عُرفت في التراث الإمامي بلقب: (الأجلّ المرتضى).

ونحن بدورنا نحاول أن ندلو بدلونا في هذا المجال، ونقدم خدمة يسيرة، فقد قمنا بتتبع الفهارس والكتب التي نقلت عناوين كتب الشريف المرتضى، وإعداد فهرس جديد لها، مع احترامنا لكلّ الجهود السابقة التي بذلت لإعداد فهرس لكتبه رحمه الله.

---

١. رياض العلماء، ج٤، ص٤١؛ رسائل الشيعة، ج٢، ص١٠٠٩، والظاهر أنّ الصواب في اسم الكتاب «نزهة ذوي العقول في نسب آل الرسول» كما في رسائل الشهيد الثاني.

وفي الحقيقة إنّ التعرّف على جميع كتب الشريف المرتضى وفهرستها أمر صعب للغاية، فقد قال المحقّق الأفندي بهذا الشأن عند استعراضه لكتب الشريف المرتضى: «وأمّا مؤلّفاته فهي كثيرة، وقد مرَّ بعضها ... وننقل الآن باقي كتبه ممّا وصل إلينا خبره، وإلّا فالتحقيق فيها عسرٌ جدّاً»[١]؛ وذلك لكثرتها، وفقدان الكثير منها مع بقاء اسمه فقط، وكثرة ما نسب إليه.

هذا الفهرس:

إنّ المفهرِس لمؤلّفات أيّ شخصية علمية يمكنه أن يُعِدّ فهرسه ويعرضه بأساليب مختلفة، من أهمّها أسلوبان:

الأوّل: أُسلوب المحقّق للتراث: إذا كان المُفهرس ممّن يهتم بتحقيق التراث وإحيائه ونشره، فسوف يهتم بطبيعة الحال أوّلاً بالبحث عن الكتب الموجودة والتي لها نسخ متبقّية، ويبحث عن قيمتها العلمية؛ ليمهّد الطريق لتحقيقها ونشرها، إمّا بنفسه أو من خلال المحقّقين الآخرين. إذن هو يهتم بالدرجة الأُولى بمعرفة ما هو موجود من كتب المؤلّف وما هو مفقود، وبعد العثور على نسخة للكتاب يقوم بالتحقّق من صحّة نسبتها إلى المؤلّف. وإلّا فإنّه مع عدم العثور على نسخ الكتاب فلا معنى - من وجهة نظر المحقّق للتراث - للتحقق من النسبة إلى المؤلّف. ولذلك فسوف ينقسم فهرسه إلى قسمين: الكتب الموجودة، والكتب المفقودة.

الثاني: أُسلوب الباحث العلمي: إذا كان هدف المُفهرس من إعداد فهرس مؤلّفات أيّة شخصية علمية هو التمهيد لدراسة فكر تلك الشخصية، ومعرفة جوانبها وخفاياها، وعرضها بصورة جديدة، فسوف يهتم بالدرجة الأُولى بمعرفة مدى صحّة نسبة الكتب

---

١. رياض العلماء، ج ٤، ص ٣٤.

إلى أصحابها، سواء كانت تلك الكتب موجودة أم مفقودة، ولم يبق منها إلّا عنوانها، فإنّها وإن كانت مفقودة، إلّا أنّه قد يكون مجرّد عنوان الكتاب كاشفاً عن رأيٍ كان يتبناه ذلك المؤلّف، وقد يساعد ذلك على الكشف عن بعض النواحي الفكريّة للمؤلّف. وبعد الكشف عن مدى صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه يقوم الباحث بالبحث عن الكتب الموجودة. إذن يهتمّ المفهرس في هذه الحالة بالدرجة الأُولى بتقويم مدى إمكان نسبة الكتب إلى مؤلّفيها، وهل هي مقطوعة النسبة، أو مشكوكة، أو مقطوعة العدم. ولذلك سوف يقسّم فهرسه إلى ثلاثة أقسام: الكتب المقطوع بنسبتها إلى المؤلّف، والكتب المشكوك بنسبتها إليه، والكتب المقطوع بعدم صحّة نسبتها. خلافاً للأُسلوب الأوّل الذي تقدّم أنّه تنقسم فيه المؤلّفات إلى قسمين: موجودة ومفقودة.

وقد حاولنا من خلال هذا الفهرس الذي أعددناه لمؤلّفات الشريف المرتضى أن نتّبع الأُسلوب الثاني، ونقسّم الفهرس إلى ثلاثة أقسام، فقد كان الهدف في البداية من إعداده هو التقديم لدراستنا حول الفكر الكلامي للشريف المرتضى ومدى تأثره بالفكر الاعتزالي - الأمر الذي يوضّح سبب اختيارنا للأُسلوب الثاني المناسب للباحث العلمي - إلّا أنّ توسّع البحث عن مؤلّفات الشريف المرتضى - والذي ما كنّا نتصوّر أنّه سيصل إلى هذا الحجم - أدّى إلى زيادة حجم فهرس مؤلّفاته ليتحوّل إلى بحثٍ مطول، أو حتّى كتاب مستقل، لذلك اضطررنا إلى فصله عن تلك الدراسة، وتقديمه بصورة مستقلّة.

وفي ما يلي بعض المعلومات المهمّة التي قد تنفع القارئ لهذا الفهرس:

١. لقد كان هدفنا الرئيسي من وراء كتابة هذا الفهرس هو جرد كل ما نسب إلى الشريف المرتضى من كتب ورسائل، وتحقيق صحّة نسبتها إليه، فقسّمناه كما تقدّم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: خصّصناه للكتب التي ثبتت نسبتها إلى الشريف المرتضى بصورة قطعية. وفي الحقيقة إنّ إثبات نسبة أي كتاب إلى مؤلّفه يمر بمرحلتين:

الأُولى: إثبات أصل كتابة المؤلّف للكتاب، سواء كان الكتاب موجوداً أو مفقوداً. ويتمّ إثبات هذا الأمر إمّا من خلال نسبة الكتاب إلى المؤلّف في الفهارس المعتمد عليها، أو إشارة المؤلّف نفسه في كتبه الأُخرى إلى ذلك الكتاب، إلى غير ذلك من الأساليب المختلفة.

الثانية: إثبات إنّ الكتاب الذي بأيدينا، والذي وصلت نسخه إلينا هو نفس الكتاب الذي أثبتنا صحّة نسبته إلى المؤلّف في المرحلة الأُولى. فقد يمكن أن يؤلّف شخص كتاباً يحمل عنواناً مّا، وتصل إلينا نسخ تحمل نفس العنوان وتنسب الكتاب إلى ذلك الشخص بعينه، إلّا أنّ هذا لا يدلّ بصورةٍ قطعية على أنّ ما وصل إلينا من نسخ هو نفس نسخ ذلك الكتاب؛ فإنّ الكثير من الناسخين كانوا ينسخون الكتب لكسب لقمة العيش، ولم تكن لديهم معلومات كافية عن المؤلّفين ومؤلّفاتهم، فكانوا ينسبون الكتب إلى غير مؤلّفيها، كما حصل هذا في الكثير من الحالات. ولهذا تطلب الأمر عقد بحث خاصّ لإثبات أنّ النسخة التي بأيدينا هي للمؤلّف حقّاً. وهذا يتمّ من خلال البحث عن وجود قرائن داخلية أو خارجية، مثل وجود إرجاعات في داخل النسخة إلى كتب قد ثبتت نسبتها إلى المؤلّف، أو نقل عبارات من النسخة في كتب تلاميذ المؤلّف، أو العلماء القريبين من عصره، حيث يقومون بنسبة ما نقلوه إلى ذلك المؤلّف، وغير ذلك من القرائن.

وقد حاولنا القيام بكلا المرحلتين، فتمكنّا أحياناً من عبور المرحلة الأُولى فقط دون الثانية، فأثبتنا أنّ العنوان للمؤلّف، لكن النسخة المطبوعة التي بأيدينا ليست له، كما هو الحال بالنسبة إلى رسالة : إنقاذ البشر، والحدود والحقائق.

وأمّا بالنسبة إلى مؤلّفات الشريف المرتضى التي هي محل بحثنا، فهناك قرائن مختلفة لإثبات نسبتها إليه، مثل أن يكون قد ذكرها المتقدّمون من أصحاب الفهارس، أعني: البُصرويّ، والنجاشيّ، والطوسي، وابن شهرآشوب؛ فإنّه يمكن الاعتماد على ما نسبوه من كتب إلى الشريف المرتضى؛ لأن أكثرهم قد عاصره وتتلمذ على يديه، عدا ابن شهرآشوب، ولكن قرب الأخير من عهد الشريف المرتضى يشكل عاملاً مهمّاً للثقة بفهرسه. وسوف نشير إلى هؤلاء الأربعة باسم: «أصحاب الفهارس»، فإذا قلنا عن كتاب: «ذكره جميع أصحاب الفهارس»، فنعني بهم هؤلاء الأربعة فقط.

ثم إنّ هذا القسم الأوّل من الفهرس يشتمل أيضاً على الكتب التي أشار الشريف المرتضى نفسه إليها في كتبه الأُخرى التي ثبتت نسبتها إليه، أو في كتبه التي عُثر عليها بخطّه، أو التي نسبها إليه بعض تلامذته، أو بعض العلماء الكبار؛ فإنّ كلّ ذلك يعتبر قرينة قويّة جدّاً أو قطعية أحياناً على صحّة نسبة الكتاب.

ولنتحدّث الآن عن كلّ واحد من الفهارس الأربعة التي كانت الأساس المعتمَد في القسم الأوّل من فهرسنا، وعن مقدار ما تعهّد كل واحد منهم بنقله من كتب الشريف المرتضى، وذلك بصورة إجمالية:

أ) فهرس البُصرويّ[1]: يعتبر هذا الفهرس أقدم فهرس أُعِدَّ لكتب الشريف المرتضى، فقد تم إعدادُهُ في حياة الشريف المرتضى، وأجيز من قبله. أمّا صورة استجازة البُصرويّ

---

١. البُصْرَوي: أبو الحسن محمّد بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن خلف البُصْروي، شاعر مجوّد، مليح الشعر، مطبوع، مليح العارضة، مستجاد النادرة، سريع الجواب، قرأ الكلام على المرتضى الموسوي، ولازمه مدة مديدة، روى عنه أبو بكر الخطيب الحافظ، وذكره في تاريخ بغداد. وهذه النسبة هي إلى بُصْرى، وهي قرية دون عكبرا وحربى. توفّي سنة ٤٤٣ (انظر: الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٣٦٣).

من الشريف المرتضى لإعداد الفهرس، فهي كالتالي:

بسم الله الرحمٰن الرحيم. خادم سيدنا الأجل المرتضى، ذي المجدَين (أطال الله بقاءه، وأدام الله تأييده، ونعمته، وعلوّه، ورفعته، وكبت أعداءه، وحَسَدَته)، يسأل الإنعام بإجازة ما تضمّنه هذا الفهرست المحروس، وما صَحّ ويصحّ عنده، وما يتجدّد - إن شاء الله - من ذلك، والرأي العالي سموه (كذا، ولعلّها: لسموه) في الإنعام به، إن شاء الله تعالى.

وأجازه الشريف المرتضى بما يلي:

قد أجزتُ لأبي الحسن محمّد بن محمّد بن البُصرويّ (أحسن الله توفيقه) جميع كتبي، وتصانيفي، وأماليّ، ونظمي، ونثري، ما ذكرمنه في هذه الأوراق، وما لعلّه يتجدّد بعد ذلك.

وكتب علي بن الحسين الموسوي في شعبان من سنة سبع عشرة وأربعمئة[1].

وهناك نسخة أُخرى تشير إلى أنّ تاريخ الإجازة هو سنة تسع عشرة وأربعمئة بدلاً من سبع عشرة، ويبدو أنّ هذا الاختلاف يرجع إلى تقارب طريقة كتابة كلمتي: (تسع) و(سبع) الأمر الذي أدّى إلى حصول تصحيف.

ثمّ إنّه يستفاد من هذه الإجازة - من قول الشريف المرتضى: «ما ذكرمنه في هذه الأوراق، وما لعلّه يتجدد بعد ذلك» - إنّ فهرس البُصرويّ لا يحتوي على ما ألّفه الشريف المرتضى إلى سنة ٤١٧ أو ٤١٩ هـ فحسب، بل يحتوي على ذلك وعلى ما ألّفه فيما بعد، ولهذا نجد في هذا الفهرس كتباً تم تأليفها بعد هذا التاريخ[2].

---

١. رياض العلماء، ج ٤، ص ٣٨ - ٣٩.

٢. انظر على سبيل المثال: المسائل الموصلية الثالثة، فهي مؤلفة في سنة ٤٢٠، مع أنها مذكورة في فهرس البصروي (انظر: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠١).

وقد تحيّر البعض في كيفية تفسير وجود كتب في هذا الفهرس قد تمّ تأليفها بعد تاريخ الإجازة[1]، إلّا أنّ هذا التحيّر سرعان ما يرتفع مع بعض التدقيق في مُفاد الإجازة كما أشرنا إليه.

وقد اعتمدنا على نسخةٍ فهرس البُصرويّ المطبوعة في ضمن كتاب رياض العلماء.

ب) فهرس النجاشيّ: ذكر النجاشيّ مجموعة من مؤلّفات الشريف المرتضى، لكنّه لم يتعهّد بنقلها كلّها، وإنّما قال: «صنّف كتباً، منها: تفسير...»[2].

ومن الواضح أنّ فهرس البُصرويّ كان أمام النجاشيّ عند إعداده لمؤلّفات الشريف المرتضى، فإنّ ترتيب ذِكر الكثير من الكتب التي ذكرها النجاشيّ يتطابق مع الترتيب الموجود في فهرس البُصرويّ، سوى أنّ النجاشيّ لم يذكر كل ما ذكره البُصرويّ، فهو لم يذكر المسائل الطبرية أو الفارقية أو البرمكية التي ذكرها الأخير، ولعل هذا يرجع إمّا إلى محاولة النجاشيّ الاختصار، أو أنّه كان يمتلك نسخة أوّلية وناقصة من فهرس البُصرويّ، أضيفت إليها فيما بعد كتب أُخرى لم يَرَها النجاشيُّ.

ثمّ إنّ النجاشيّ ذكر كتباً لم يُشِر إليها البُصرويّ وهي: ثلاث مسائل سُئل عنها السلطان، وكتاب الوعيد، وكتاب الذريعة[3]. نعم لقد ذكر البُصرويّ كتاباً باسم: الذخيرة في أُصول الفقه، من المحتمل أنّه تصحيف من الذريعة.

ج) فهرس الطوسي: ذكر الطوسي مجموعة من مؤلّفات الشريف المرتضى، لكنّه لم يتعهّد أيضاً بنقلها كلّها، وإنّما اكتفى بذكر أهمّها وأكبرها، حيث قال: «وله من التصانيف

---

١. انظر على سبيل المثال: مقدّمة كتاب طيف الخيال بتحقيق الأُستاذ حسن كامل الصيرفي، ص٣٦-٣٧.

٢. رجال النجاشي، ص٢٧٠.

٣. رجال النجاشي، ص٢٧١.

ومسائل البلدان شيء كثير، مشتمل على ذلك فهرسته المعروف، غير أنّي أذكر أعيان كتبه وكبارها، منها: كتاب الشافي ...»[1].

ولم يتابع الطوسيُّ البُصْرَويَّ، كما فعل النجاشيّ، ولذلك فهو يختلف عنهما في الكثير من الأحيان.

د) فهرس ابن شهرآشوب: هو أيضاً لم يتعهد بنقل جميع الكتب، وقال: «كُتبُه، منها: الشافي ...»[2]. وقد تابع في أكثر ما ذكره الشيخَ الطوسيَّ، إلّا أنّه تفردّ عنه بكتب لم يُشِر الأخيرُ إليها.

القسم الثاني: يختصّ هذا القسم بذكر الكتب والرسائل التي لم يذكرها أصحاب الفهارس الأربعة المتقدمون، ولا الشريف المرتضى في كتبه، ولا توجد قرينة قطعية على صحّة نسبتها إليه، لكنها نسبت إليه، ولو نسبةً ضعيفةً، وهي من الممكن أن تكون مطبوعة بصورة مستقلّة، أو في ضمن رسائله، أو تكون مفقودة ولم يبق إلّا اسمها، أو ما زالت مخطوطة.

القسم الثالث: خصّصنا هذا القسم - وهو قسم مختصر- للكتب التي نسبت إلى الشريف المرتضى، ونقطع بعدم صحّة هذه النسبة، أو يوجد عندنا اطمئنان كبير جدّاً بذلك.

٢. قمنا بذكر المخطوطات التي عثرنا عليها لكتب الشريف المرتضى، وقد اعتمدنا بالدرجة الأُولى على فهرس (دنا). وهو فهرس لجميع النسخ المخطوطة والمصوّرة الموجودة في إيران والتي تمّت فهرستها إلى الآن، قامت مكتبة مجلس الشورى الإسلامي

١. الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٦٤.

٢. معالم العلماء، ص٦٩.

بنشره، وهو مشروع ضخم وفريد من نوعه. كما اعتمدنا على فهارس بعض المكتبات المنتشرة في خارج إيران، وخاصّة العراق، مثل: مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام، والسيّد الحكيم، والشيخ كاشف الغطاء، والسيّد محمّد صادق بحر العلوم، وكلّها في النجف الأشرف، ومكتبة العتبة العبّاسية في كربلاء المقدسة، إضافةً إلى جامعة برنستون في أمريكا، وبعض فهارس مكتبات تركيا، كما اعتمدنا على معجم التراث الكلامي.

ولم نكن قد اطّلعنا على مخطوطات كتب الشريف المرتضى إلّا على القليل النادر، ولكن بعد مدّة طويلة من إعداد هذا الفهرس تمكّنا من الاطلاع على عدد كبير جدّاً من مخطوطات كتب ورسائل الشريف المرتضى التي قامت الأمانة العامّة لألفية الشريف المرتضى في مؤسّسة دار الحديث بقم المقدسة بإعدادها وتحضيرها في سبيل توزيعها على مجموعة من المحقّقين لإعادة تحقيقها ونشرها.

وقد تفضّل سماحة العلّامة المتتبع الشيخ رضا المختاري بالتوصية للسماح لي بالاطلاع على تلك النسخ، حيث قام المسؤولون في الأمانة العامّة للألفية بتقديم كل ما بوسعهم لتسهيل وصولي إلى تلك المخطوطات. وأخصّ بالذكر والشكر سماحة الشيخ محمّد حسين الدرايتي الذي قام بكلّ رحابة صدر وكرم أخلاق بتوفير الأجواء المناسبة لذلك. وقد كان لاطلاعي على النسخ من قرب دور كبير في تغيير وجه هذا الفهرس، حيث تمكّنت من إضافة كم كبير من المعلومات ورفع الكثير من الغموض الذي كان يلف بعض عناوين الكتب، الأمر الذي ساعد على توثيق الكثير من المعلومات المذكورة في هذا الفهرس، وتقديم فهرس أكثر توثيقاً ودقّة لمؤلّفات الشريف المرتضى.

وقد سرنا في الكثير من الأحيان في وصف المخطوطات على ترتيب فهرس (دنا)،

فذكرنا عنوان كل نسخة أخذناها منه كما يلي: اسم المكتبة المحفوظة فيها (وقد يسبقها أحياناً اسم المدينة التي تقع فيها المكتبة)، ورقم النسخة في فهرس المكتبة المحفوظة فيها، وتاريخ نسخها، وعنوانها، والجزء والصفحة في فهرس المكتبة الموجودة فيها. وقد حاولنا السير على الطريقة نفسها عند ذكرنا للنسخ المذكورة في البلدان الأُخرى غير إيران، والتي لم تَرِد بطبيعة الحال في (دنا).

ملاحظات حول المطبوع من رسائل الشريف المرتضى:

لقد طبعت مجموعة رسائل الشريف المرتضى في ضمن مجموعتين:

الأولى: رسائل الشريف المرتضى: وهي مكوّنة من أربعة أجزاء أو مجموعات، قام السيّد مهدي الرجائي بإعداد المجموعات الثلاث الأُولى منها، فيما قام السيّد أحمد الحسيني بإعداد المجموعة الرابعة، ونشرتها دار القرآن الكريم التابعة لمدرسة آية الله العظمى الگلپايگاني في قم، وطبعت الثلاث الأُولى منها في سنة ١٤٠٥، والرابعة سنة ١٤١٠، وأُعيدت طباعتها من دون أي إصلاح في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلّدات ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ سنة ١٤٣٣ق - ٢٠١٢م. وقد اعتُمد في تحقيق المجموعة الرابعة على نسخة محفوظة في مكتبة السيّد محمّد الموسوي الجزائري. وقد جاءت هذه المجموعات - وخاصّة الثلاث الأُولى منها - مَلأى بالأخطاء المطبعية وغيرها، حتّى إنّ هناك خطأً في تخريج بعض الآيات القرآنية[١]، كما إنّ إحدى مسائلها تكرّرت مرّتين تحت عنوانين، المرّة الأُولى في المجموعة الثانية تحت عنوان: مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار. والأُخرى في المجموعة

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٢٨، الهامش ١، فقد أشير إلى أنّ الآية هي ٢٧ من سورة العنكبوت (٢٩)، بينما هي الآيتان ٢٦ - ٢٧ من سورة الأنبياء (٢١).

الرابعة تحت عنوان: اللفظة الدالّة على الاستغراق، فإنّهما نفس الرسالة، سوى أنّ لهذه الرسالة اسمان، وإلّا فإنّهما مكرّرتان بصورة حرفية.

ومن الأخطاء الكبيرة الموجودة في هذه الطبعة من الرسائل، هذا البيت:

أمـن أم أوفى ذمتـه لم يؤخـر فيوضـع

في كتاب فيدخر ليوم الحساب أو يعجل فينقم[1]

وهذا في الحقيقة ليس بيتاً واحداً، بل بيتان من مطلع معلّقة زهير بن أبي سُلمى، وهي إحدى المعلّقات المشهورة، لكن تمّ تشويهها بهذه الطريقة، والبيتان هما كالتالي:

أمِـن أمّ أَوفَى دِمنَـةٌ لَم تَكلَّـم بِحَومانَـةِ الـدَّرّاجِ فَالمُتَثلَّـم

يُؤَخَّر فَيوضَع في كتابٍ فَيُدَخَّر لِيَومِ حِسابٍ أو يُعَجَّل فينقمِ[2]

الثانية: مسائل المرتضى: قام بتحقيقها الشيخ وفقان خضير محسن الكعبي من مخطوطة محفوظة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف، برقم: ١٣/٧ عقائد، جعلها الأصل وقارنها مع مجموعة محفوظة في مكتبة السيّد الحكيم في النجف أيضاً برقم ٤٣٨/ كلام، وقد نشرتها مؤسّسة البلاغ في بيروت سنة ١٤٢٢- ٢٠٠١. وهي أيضاً مملوءة بالأخطاء. وفي الحقيقة أنّ كلّ ما جاء فيها من المسائل موجود في المجموعة السابقة، ما عدا ثلاث مسائل فقط منتزعة من كتاب العمد للشريف المرتضى[3]. كما جاء في آخرها فهرس البُصرويّ.

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٢٥.

٢. شرح المعلقات العشر، ص٩١.

٣. مسائل المرتضى، ص١١١- ١٢١. وسوف يأتي عند الحديث عن كتاب العمد أنّ هذه المسائل الثلاث ليست إلّا مسائل منتزعة من أمالي المرتضى المسماة بالغرر، فالعُمَد تصحيف الغُرَر. فراجع البحث عن غرر الفرائد في القسم الأوّل من هذا الفهرس. ومن جهة أُخرى لقد تصوّر ←

ملاحظات حول فهرس (دنا):

أوّلاً: جاء في المجلّد الحادي عشر - المُعدِّ لذكرفهرس أسماء المؤلّفين - من فهرس (دنا) ص ٧٨٤ ذكرُ قائمة أسماء كتب ورسائل الشريف المرتضى المذكورة في هذا الفهرس، وقد بلغ عددها ١١١ مؤلّفاً، ولكن عند التدقيق وجدنا أنّ الكثير منها عبارة عن عناوين متداخلة فيما بينها، وأنّ عدد مؤلّفات الشريف المرتضى المذكورة في هذا الفهرس أقل من العدد المذكور، وسوف نشير فيما يلي إلى موارد التداخل في العناوين بصورة مختصرة، ونوكل تفصيلها إلى موضعها من هذا الفهرس الذي أعددناه لكتب الشريف المرتضى، كما سنضع أمام كل كتاب رقمَه المذكور في فهرس (دنا)، أي الفهرس الذي يحتوي على ١١١ مؤلّفاً للشريف المرتضى، والمذكور في (ج ١١، ص ٧٨٤)، من (دنا):

أ) رسالة إبطال مدّعي الرؤية (٢)، وأقسام المنافع (٣٠)، والرؤية بالأبصار (٦٣): ليست رسائل مستقلّة، وإنّما هي أجزاء من كتاب العُمَد للشريف المرتضى، الذي هو تصحيف لكتاب الغرر المعروف بأمالي الشريف المرتضى (انظر: كتاب غرر الفرائد من هذا الفهرس).

ب) الأغراض = الكلام في الأغراض (٢٨)، وتتميم كتاب أبي رشيد سعيد بن محمّد (٣٨): هما عنوانان لرسالة واحدة؛ فإنّ تتميم كتاب أبي رشيد يدور حول أقسام الأغراض.

← محقّق مسائل المرتضى أنّ ما في مجموعته لا يوجد في رسائل الشريف المرتضى المطبوعة في قم (مسائل المرتضى، ص ٦)، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف أسماء الرسائل كما ستأتي الإشارة إليه، فإنّ الكثير من الرسائل التي كتبها المرتضى تحمل اسمين، الأمر الذي قد يؤدي إلى اشتباه الباحثين، فيتصورون تعددها.

ج) توارد الأدلّة (٤٣)، وقول الحكماء: من شروط النظر ... (٧٨): عنوانان لرسالة واحدة.

د) توارد الأدلّة (٤٣)، والرد على المنجمين (٦١): هما في الحقيقة مسألتان من المسائل السلارية (١٢) (انظر: المسائل السلارية من هذا الفهرس).

هـ) الجمل في الكلام = جمل العقائد (٤٦): يبدو أنّه نفس جمل العلم والعمل (٤٥).

و) جواب خمس مسائل وردت بعد ذلك (٤٧)، ومسائل خمس ملحقة بهذه (٨٩): هي نفس المسائل الرسية الثانية (٩) و (١٠)، فإنّها تحتوي على خمس مسائل، وقد أُلحقت بالرسية الأُولى، كما جاء في مقدّمتها.

ز) الخلود (٥٥)، والمخلّدون في النار(٨٦): يبدو أنّهما رسالة واحدة (سوف يأتي في القسم الثالث من هذا الفهرس أنّها ليست للشريف المرتضى).

ح) مسائل أهل الري (٨٨): نفس المسائل الرازيّة (٧).

ط) العمل مع السلطان (٧٢)، والولاية عن الجائر(١١١): عنوانان لرسالة واحدة.

ي) مسائل: في استحالة الاستدلال على النبوّة على المجبّرة والمشبّهة، وفي ... (٩٢)، ومناقشة رأي المجبّرة والمشبّهة (١٠١): عنوانان لمسألة واحدة. وهي نفس المسألة المنسوبة إلى القاضي عبد الجبّار المعتزلي (سوف يأتي في القسم الثالث من هذا الفهرس أنّها ليست للشريف المرتضى).

ك) الناسخ والمنسوخ (١٠٣): نفس رسالة المحكم والمتشابه (٨٤).

ل) متفرّدات الإماميّة (٨١)، والانتصار في مفردات الإماميّة (٣٣): عنوانان لكتاب واحد.

م) الأمالي (٣٢)، وغرر الفرائد (٧٣): عنوانان لكتاب واحد.

وتجد تفاصيل وإرجاعات هذه الملاحظات في مواضعها من هذا الفهرس.

ثانياً: توجد في القائمة المشار إليها لمؤلّفات الشريف المرتضى في فهرس (دنا) مجموعة من الرسائل التي قد تبدو للوهلة الأُولى أنّها أسماء جديدة ولم تطبع في رسائل الشريف المرتضى ذات المجموعات الأربع، لكن إذا راجعنا مسائل المرتضى المطبوعة في بيروت، لوجدنا أوّلاً أنّ الكثير من الرسائل المذكورة في (دنا) مطبوعة في مسائل المرتضى، ثمّ إذا قارناها مع رسائل الشريف المرتضى ذات المجموعات الأربع، لوجدناها مطبوعة فيها أيضاً لكن باسم آخر، وفي ما يلي قائمة باسم هذه الرسائل، نقوم بذكر عنوانها كما جاء في (دنا) مع رقمها في (دنا) أيضاً، ثمّ نذكر موضعها من مسائل المرتضى، ثمّ موضعها من رسائل الشريف المرتضى، مع ذكر اسمها الآخر المذكور في رسائل الشريف المرتضى، وذلك كما يلي:

أ) أحكام النوافل (٢٥): مسائل المرتضى، ص ٦٣. وفي رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٥، باسم: دور العقل والسمع في النوافل.

ب) الأفعال مع اللطف (٢٩): مسائل المرتضى، ص ١٩٩، وفي رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٣، باسم: النسبة بين الأفعال وما هو لطف منها.

ج) الألم ووجه الحسن فيه (٣١): مسائل المرتضى، ص ٢٠٢، وفي رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٩، باسم: معنى النفع في الضرر.

د) أوّل الواجبات النظر(٣٥): مسائل المرتضى، ص ١٣٠، وفي رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٨، باسم: النظر قبل الدلالة.

هـ) التاء في قولنا: «ذات القديم» (٣٦): مسائل المرتضى، ص ٣٠١، وفي رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٩، باسم: التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث.

و) الجسم مع الصفة (٤٤): مسائل المرتضى، ص ١٢٨، وفي رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٧، باسم: الجسم لم يكن كائناً بالفاعل.

ز) الجوهر لا يكون محدثاً (٤٩): مسائل المرتضى، ص ١٩٨، وفي رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٢، باسم: الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدث.

ح) طريق الاستدلال على فروع الإماميّة (٦٧): مسائل المرتضى، ص ٨٤، وفي رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١١٥، باسم: مناظرة الخصوم، وكيفية الاستدلال عليهم.

ط) القبول في النكاح والبيع (٧٦): مسائل المرتضى، ص ٣٠، وفي رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣١٩، باسم: صيغة البيع.

ي) القديم لا يفعل القبيح (٧٧): مسائل المرتضى، ص ١٢٢، وفي رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣١، باسم: استحقاق مدح الباري على الأوصاف.

ك) كون الصفة بالفاعل (٧٩): مسائل المرتضى، ص ١٩١، وفي رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤١، باسم: منع كون الصفة بالفاعل.

ل) وصف الشيء لنفسه (١١٠): مسائل المرتضى، ص ٢٠١، وفي رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٣، باسم: إبطال قول: «أنّ الشيء شيء لنفسه».

ثالثاً: وجدنا بالصدفة في أثناء تصفّحنا لفهرس (دنا) عنواناً آخر لم يُذكر ضمن قائمة كتب الشريف المرتضى المذكورة في المجلد ١١ من (دنا) ص ٧٨٤، والعنوان هو: مسائل

ما وجدتُ من المسائل الواردة من النيل على الشريف المرتضى وجوابها (دنا، ج ٩، ص ٤٩٤)، وهي نفس أجوبة المسائل المصرية (١٨).

رابعاً: هناك عنوان جاء في قائمة عناوين كتب الشريف المرتضى في فهرس (دنا)، وهو: جواب مسألة سنان (٤٨)، ولا دليل على أنّه للشريف المرتضى (أُنظر: القسم الثالث من هذا الفهرس).

خامساً: ينبغي إضافة كتاب آخر للشريف المرتضى إلى (دنا)، وهو كتاب الصرفة المحفوظ في المكتبة الرضوية، برقم ١٢٤٠٩، وتاريخ ٤٧٨. وقد اكتشف هذا الكتاب مؤخّراً، ولذلك لم تذكر نسخته في الفهارس، ومنها (دنا).

سادساً: هناك ثلاثة عناوين نُسبت في (دنا) إلى الشريف المرتضى، مع أنّها ليست له، وهي: المخلّدون في النار (٨٦)، وعجائب الأغلاط (٦٩)، ومناقشة رأي المجبّرة والمشبّهة (١٠١) (انظر: القسم الثالث من هذا الفهرس).

وعلى أيّ حال: فقد بذلنا جهداً كبيراً في إعداد هذا الفهرس دام أكثر من سنة، ونحن لا ندعي الكمال في ما وصلنا إليه، لكنّه خطوة - وهي خطوة جادّة - على الطريق، عسى أن يتمّ إكمالها في المستقبل.

ولا أنسى في الختام أن أشكر كلّ الذين ساعدوني على إنجاز هذا الفهرس، وأخص بالذكر العلّامة السيّد عبد الستار الحسني الذي قام ـ بطلبٍ مِن مؤسّسة تراث الشيعة ـ بقراءته بأكمله، وأبدى ملاحظات نافعة جداً، كما كتب تعليقات متعددة، وضعناها في الهامش، وختمناها بكلمة: (الحسني).

القسم الأوّل
المصنّفات التي ثبتت نسبتها للشريف المرتضى

١. إبطال العمل بأخبار الآحاد

ذكر صاحب كتاب أدب المرتضى أنّ المحقّق الشيخ آقا بزرگ الطهراني استنسخ هذه الرسالة من خطّ الشيخ الشهيد، وهو من خطّ جدّه، والأخير من خطّ السيّد الشريف المرتضى[1].

لكن تمكنّا فيما بعد من مشاهدة نسخة الشيخ آقا بزرگ المحفوظة مصوَّرتها في مكتبة جامعة طهران برقم: ١١٦٢، حيث جاء في أوّلها: «... نقلاً من خطّ الشيخ علي سبط الشهيد، عن خطّ جدّه الشهيد الثاني الذي كتبه بمشهد الرضا عليه السلام». وفي آخرها: «انتهى المنقول من خطّ الشيخ علي صاحب الدر المنثور».

ولم نشاهد ما ذكره مؤلّف كتاب أدب المرتضى من أنّ الشهيد نقله من خطّ جده، وأنّ الأخير نقله من خطّ الشريف المرتضى. فربما يكون ذلك سهواً منه، أو أنّه شاهد ذلك في نسخة أُخرى كانت في مكتبة آقا بزرگ.

وعلى أيّ حال فإذا صحّ ما ذكره مؤلّف أدب المرتضى فإنّه يعتبر قرينة أساسية في

---

١. أدب المرتضى، ص ١٤٨.

إثبات نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى، خاصّة وأنّه لم ينسبها إليه أحدٌ من أصحاب الفهارس.

وقد أشار فيها إلى المسائل التبانيات والحلبيات والانتصار[١]، وهي من كتبه المعروفة، وتعتبر هذه قرينة داخلية مهمة على صحّة نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

وقد احتوت هذه الرسالة على بعض آراء الشريف المرتضى، التي لا بأس بالإشارة إلى شيء منها:

أ) استدل فيها على عدم حجّية خبر الواحد.

ب) ذكر تعريف العدالة التي تشترط في الراوي، وهي: أن يكون معتقداً للحقّ في الأُصول والفروع، وغير ذاهب إلى مذهب قد دلّت الأدلّة على بطلانه، وأن يكون غير متظاهر بشيء من المعاصي والقبائح[٢].

ج) جاءت فيها كلمة الشريف المرتضى المشهورة حول القمّيّين، والتي قال فيها: «وإنّ القمّيّين كلّهم من غير استثناء لأحد منهم، إلّا أبا جعفر بن بابويه (رحمة الله عليه) بالأمس كانوا مشبّهة مجبّرة، وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك وتنطق به»[٣].

وقد ألّف الشيخ أبو الحسن بن محمّد بن طاهر الشريف العاملي رسالة تنزيه القمّيّين عن المطاعن، للردّ على ما ذكره الشريف المرتضى في هذه الرسالة حول القمّيّين، والدفاع عنهم[٤].

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٠.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٠.

٤. طبعت رسالة تنزيه القمّيّين عدّة مرّات، منها: ضمن مجموعة ميراث اسلامي ايران، ج ٦، ص ٤٣٣، وفي مجلّة تراثنا أيضاً، كما طبعت مستقلاً في ضمن منشورات العتبة العلوية المقدّسة.

د) نَسب إلى الفضل بن شاذان ويونس بن عبد الرحمٰن القول بالقياس، ولوّح فيه بكفرهم بسبب هذا القول، حيث قال: «وفي رواتنا ونقلة أحاديثنا من يقولُ بالقياس، ويذهب إليه في الشريعة، كالفضل بن شاذان ويونس، وجماعة معروفين، ولا شبهة في أنّ اعتقاد صحّة القياس في الشريعة كفرٌ، لا تثبت معه عدالة»[١].

الطبعات:

١. طبعت بتحقيق علي الخاقاني النجفي، وتقديم الشيخ محمّد جواد الجزائري.

٢. طبعت في قم ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣٠٨.

٣. وطبعت بتحقيق جديد من قبل ألفية الشريف المرتضى[١].

المخطوطات[٢]:

١. قم - الگلپايگاني، ١٣/٥٧٨٧- ١٢٧/٢٩، ١٠٥٩، ف: ٣، ١٧٠٠.

٢. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١٤٨ أُصول الفقه، ١٠٩٣، ف: ٣٤٢.

٣. المرعشي، ٢١/١٢٩٢٣، ق١١، ف:٧٥٧/٣٢.

٤. المرعشي، ١٤٩٧، (جاء في آخرها: «آخر المسألة صورة النسخة المستنسخة: كتبتُها من خطّ الشيخ زين الدين (قدّس الله نفسه الزكية، وأفاض على تربته المراحم الربانية)»، والحمد لله وحده).

٥. المرعشي، ١٤٢٥٤ (جاء في آخرها نفس النصّ المتقدّم في النسخة السابقة).

٦. النجف - الحكيم، ١٠٨٧م، ١٣٢٧، ف: ١٦/١.

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١١.

٢. توجد منه سبع نسخ في فهرس (دنا). وقد ذكرنا أهمّ نسخها.

٧. مجلس الشورى، ٢/٢٩٠٤، ١٣٣٤، ف: ٢٩٥/١٠. جاء في أوّلها: «نقلتُ من خطّ جدّي المبرور الشهيد الثاني ﷺ من كتابٍ بخطّه في المشهد المقدس، وهي التي يحكي كلامها جدّي الشيخ حسن (طاب ثراه) في أُصول المعالم». وجاء في هامش النسخة: «نقلتُ هذه المقالة من خطّ العالم الجليل المفيد [كذا] الشيخ علي محشّي الروضة سبط شيخنا الشهيد الثاني (قدّس الله أرواحهم، وشكر مساعيهم الجميلة، آمين)».

٨. مجلس الشورى، ٣/١٠٠٠٧، ١٣٣٧، ف: ٢٠/٣٢. (جاء في آخرها: «هذه الأوراق قد نقلت من خطّ العالم الجليل الشيخ علي محشّي الروضة سبط الشهيد الثاني (قدس الله أرواحهم). وقد نقلت هذه الفقرة عن خط شيخنا الأجل الأعظم آية الله في الأنام، حجّة الإسلام شيخ الشريعة الإصبهاني (أدام الله بقاءه ان شاء الله) ١٢ صفر الخير من سنة ١٣٣٧»).

٩. جامعة طهران، ١١٦٢. (وهي مصوّرة من نسخة الآقا بزرگ، وقد تقدم خلال البحث ما جاء في أوّلها وآخرها).

١٠. الرضوية، ١٩/١٤٧٥، بلا تاريخ، اهداء ف:٣٧٣.

٢. استمرار الصوم مع قصد المنافي له

وهي رسالة يردُّ فيها الشريف المرتضى على رسالة له كان قد كتبها قديماً، ذهب فيها إلى أنّ العزم على فعل المفطر في نهار رمضان مفطرٌ، لكنّه رجع في كتابه المصباح - كما أشار إليه في هذه الرسالة - وفي هذه الرسالة عن هذا الرأي، وذهب إلى أنّ العزم ليس بمفطر. وبما أنّه أشار فيها إلى كتابه المصباح، وهو من كتبه المعروفة، لذا يمكن اعتبار ذلك قرينة على صحّة نسبة الرسالة للشريف المرتضى.

الطبعات:

١. طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٢ في قم، ضمن مجموعة مسائل تحمل عنوان: مسائل شتّى.

٢. طبعت في مسائل المرتضى، ص٤٠ بعنوان: العزم على الإفطار غير مُفطر.

٣. كما طبعت بتحقيق جديد من قبل ألفية الشريف المرتضىٰ.

المخطوطات:

١. النجف – أمير المؤمنين عليه السلام، ٧٩٥ فقه، ١٠٩٣، ف: ٢٦٧ (باسم: مسألة، مَن نوى المفطر في شهر رمضان لا يبطل صومه).

٢. مدرسة الشهيد المطهري، رقم ٢٥٣٣.

٣. الانتصار

سمّاه البُصرويّ: «الانتصار لما اجتمعت عليه الإماميّة»، والطوسي: «مسائل الانفرادات في الفقه»، وقال: «إنّها تامّة»، وسمّاه النجاشيّ: «كتاب مسائل انفرادات الإماميّة، وما ظن انفرادها به»، وابن شهرآشوب: «ما تفرّد به الإماميّة من المسائل الفقهية»، فيما سمّاه الشريف المرتضى نفسه في بعض رسائله باسم: «نصرة ما انفردت به الشيعة الإماميّة من المسائل الفقهية».[1]

والذي يدلّ على أنّ هذه كلّها أسماء لكتاب الانتصار، هو أنّ الشريف المرتضى كتب الانتصار دفاعاً عمّا شنع به علماء العامّة على الشيعة من أنّهم انفردوا بفتاوى، وخالفوا بذلك إجماع المسلمين، حيث جاء في مقدّمة الكتاب: «أمّا بعد: فإنّي ممتثلٌ

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص٢٥٢؛ وسمّاه في ج ٣، ص ٣١٣ من الرسائل: «نصرة ما انفردت به الإمامية في المسائل الفقهيّة».

ما رسمته الحضرة السامية الوزيريّة العميديّة من بيان المسائل الفقهيّة التي شنّع بها على الشيعة الإماميّة، وادّعي عليهم مخالفة الإجماع»[١]، وقال أيضاً: «وممّا يجب علمه، أنّ حجّة الشيعة الإماميّة في صواب جميع ما انفردت به، أو شاركت فيه غيرها من الفقهاء، هي إجماعها عليه»[٢]، وهذا يدل على أنّ الكتاب ناظرٌ إلى انفرادات الشيعة - كما ذكره كلٌّ من الطوسي، والنجاشيّ، والشريف المرتضى - وإلى إجماعاتها، كما ذكر البُصرويّ.

ويمكن أن يقال: إنّ الانفرادات هي بنفسها إجماعات، وإنّما تختلف عنها باختلاف اللحاظ. وممّا يدلّ على أنّ الكتاب يبحث عن إجماعات الشيعة ما قاله الشريف المرتضى في بعض رسائله:

«وإجماعُهم حجّة؛ بدلالة أن قول الحجّة المعصوم - الذي قد دلّت العقول على وجوده في كلّ زمان - في جملتهم، وفي زمرتهم، وقد دللنا على هذه الطريقة في مواضع كثيرة من كتبنا، واستوفيناها في جواب التبّانيات خاصّة، وفي كتاب نصرة ما انفردت به الشيعة الإماميّة من المسائل الفقهية، فإن هذا الكتاب مبني على صحّة هذا الأصل[٣]».

ثمّ إنّ هذا الكتاب لا يبحث عن انفرادات الإماميّة فحسب، بل يبحث أيضاً عن الموارد التي اتُّهم الشيعة فيها بالانفراد، مع أنّ لهم مؤيّداً من مذاهب فقهيّةٍ أُخرى، فقد قال الشريف المرتضى في المقدّمة: «... ونبيّن ما فيه موافق الشيعة

١. الانتصار، ص٧٥.
٢. الانتصار، ص٨١.
٣. رسائل الشريف المرتضى، ج٢، ص٢٥٢.

الإماميّة من غيرهم، وإنّ ظنّ مخالفوهم أنّه لا موافق لهم فيها، ثمّ نبين ما انفردوا به من غير موافق من مخالفيهم»[١]، ولهذا سمّاه النجاشي كما تقدّم قبل قليل باسم: «كتاب مسائل انفرادات الإمامية، و ما ظنّ انفرادها به»، وهي أدق تسمية، حيث تدلّ علىٰ محتوىٰ الكتاب بدقّة متناهية .

زمن تأليف الكتاب: لا يوجد تاريخ محدّد لتأليف الكتاب، ولكن يمكن تعيين تاريخه من خلال بعض القرائن: فقد يقال: إنّ زمن تأليفه يعود إلى ما قبل سنة ٤٠١؛ وذلك لأنّ السيّد المرتضى قام في مقدّمته بإهدائه - كما تقدّم آنفاً - إلى من سمّاه: «الحضرة السامية الوزيرية العميدية، أدام الله سلطانها، وأعلا أبداً شأنها ومكانها».

وإذا راجعنا التاريخ وجدنا أنّ الشخصية الشهيرة التي عرفت بلقب «العميد» آنذاك هي شخصية «عميد الجيوش أبو علي بن أستاذ هرمز»، الذي بعثه بهاء الدولة البويهي إلى بغداد سنة ٣٩٣، لكي يقضي على الاضطرابات الطائفيّة التي سادت المدينة، وتمكّن من القيام بذلك[٢]، وبقي في بغداد إلى أن توفّي فيها سنة ٤٠١، حيث تولّى السيّد الرضي تجهيزه، ودفنه في مقابر قريش، ورثاه[٣].

وهذا يدلّ على وجود علاقة وثيقة بين أُسرة الشريفين الرضي والمرتضى، وعميد الجيوش، كما يدلّ على أنّ زمن تأليف الانتصار يعود إلى ما قبل وفاة عميد الجيوش أي قبل سنة ٤٠١.

وقد صرّح بعض المحقّقين بأنّ الشريف المرتضى ألّف الانتصار لعميد الجيوش

١. الانتصار، ص ٨٢.

٢. الكامل في التاريخ، ج ٩، ص ١٧٨.

٣. الكامل في التاريخ، ج ٩، ص ٢٢٤.

هذا[١]، ولكن يرد عليه بأنّ الشريف المرتضى أشار في مقدّمة الانتصار إلى أحد كتبه التي ألّفها سنة ٤٢٠، حيث قال: «وقد بيّنا صحّة هذه الطريقة في مواضع من كتبنا، وخاصّة في جواب مسائل أبي عبدالله ابن التبان، وفي جواب مسائل أهل الموصل الفقهية الواردة في سنة عشرين وأربعمئة ...»[٢]، وهذا يعني أنّه ألّف الكتاب بعد حوالي عشرين عاماً من وفاة عميد الجيوش، فكيف يمكن أن يهدي الكتاب إليه، ويدعو له بدوام السلطان؟!

ونستنتج من العبارة الأخيرة أنّ تأليف كتاب الانتصار قد تمّ في العقد الثالث من القرن الخامس، أي بعد سنة ٤٢٠.

وقيل:[٣] إنّ المقصود هو عميد الملك أبو نصر محمّد بن منصور الكندري النيسابوري (٤٥٧)، وزير طغرل بيك وألب أرسلان السلجوقيّين. لكن من المستبعد أن يكتب الشريف المرتضى كتاباً لوزير السلاجقة، مع أنّه كان يعيش في كنف البويهيّين. كما يحتمل أنْ لم يكن الكندري قد استوزر في حياة الشريف المرتضى بعدُ.

وقيل:[٤] إنّ المقصود هو عميد الدولة أبو سعد محمّد بن الحسن بن محمّد بن عبد الرحيم (٤٣٩)، استوزر للبويهيّين سنة ٤٢٥[٥]، وهو أقرب الأقوال إلى الواقع؛ فإنّه لا يرد عليه ما تقدّم من إشكالات الأقوال السابقة.

---

١. أعيان الشيعة، ج١، ص١٨٨.

٢. الانتصار، ص٨١.

٣. انظر: مجلة فصلنامه كتاب ٦٢، صيف ١٣٨٤ش، ص٢١٦.

٤. انظر: مجلة فصلنامه كتاب ٦٢، صيف ١٣٨٤ش، ص٢١٦.

٥. الكامل في التاريخ، ج٩، ص٤٣٧.

الطبعات:

١. طبع ضمن الجوامع الفقهية سنة ١٢٧٥.

٢. ومنفرداً على الحجر سنة ١٣١٥[١].

٣. وطبع في النجف الأشرف سنة ١٣٩١.

٤. وفي قم بالأوفسيت على طبعة النجف.

٥. وطبع في قم أيضاً محقّقاً سنة ١٤١٥.

٦. وأُعيدت طباعة الطبعة الأخيرة في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلد ٢، سنة ١٤٣٣ق- ٢٠١٢م.

٧. كما أُعيدت طباعته محقّقاً في قم بتحقيق الشيخ محمّد مهدي نجف، طبعه المعهد العالي للدراسات التقريبية التابع للمجمع العاملي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، سنة ١٤٣٨.

٨. وأعيدت طباعته بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضى.

المخطوطات[٢]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٧٠ فقه، ٥٩١، ف: ٢٠١.

٢. المرعشي، ٣٥٩٨، ٥٩١، ف: ٣٧٨/٩. -

٣. جامعة طهران، ٣٠٤٧ - ف، ٥٩١، افلام ف: ٤٣/٢.

٤. الرضوية، ٢٢٣٤، ٥٩٦، ف: ٢١/١ - ١٥٢.

---

١. الذريعة، ج٢، ص٣٦٠.

٢. يوجد في فهرس (دنا) ٧٧ نسخة للانتصار.

٥. المرعشي، ٣٦٤٩، ٨٩٧، ف: ٤٦/١٠.

٦. جامعة طهران، ٣٢٤٤، ق٩ و١٠، ف: ٢٢٠٣/١١.

٧. طهران - مروي، ١٠١٥، ٩١٦، ف: ٧٠.

٨. كاشان - مدرسة السلطاني، ١٤٧، ٩٦٩. (استنسخت في الحلّة)

٩. قم - مكتب الإعلام الإسلامي (دفتر تبليغات)، ٨٧٤، ٩٧٣. (استنسخت في بلدة أردبيل، وعليها وقفية بالفارسية بتاريخ ١٠٨٥)

١٠. النجف - كاشف الغطاء، ١٩٠، ١٠٨٤، ف: ٣٣.

١١. المرعشي، رقم ١٤٧٠٥. (عليها وقفية بخطّ العلّامة جمال الدين محمّد الخوانساري بتاريخ ١١١٥)

١٢. النجف - الحكيم، ٥٠٤، ١٢٣٤، ف: ٧١/١- ٧٢.

١٣. النجف - كاشف الغطاء، ٤٣١، ١٢٥٣، ف:٥٣.

١٤. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٦٩ فقه، ١٢٧٦، ف: ٢٠١.

١٥. أمريكا - برنستون، ٥١٠، بلا تاريخ، جُنگ ف: ٦٠٣- ٦٠٤.

وهناك نسخ ناقصة للانتصار، هي:

١. الرضوية، ٢٨٤٩، بلا تاريخ، ف: ٦٠٦/٥ (سمّاها الناسخ: رسالة منتخبة من كتاب الموسومة [كذا] بنصرة في [كذا] ما انفردت به الإماميّة، من مؤلّفات كهف الورى علم الهدى. وهي في الحقيقة نسخة ناقصة من الانتصار، وفي هامشها متن الانتصار أيضاً).

٢. المرعشي، ٥/٧٠٣٦، بلا تاريخ، ف: ١٩٧/١٨.

٣. النجف - كاشف الغطاء، ف: ١٠٨٣، بلا تاريخ، ف: ١٠٧.

٤. إنقاذ البشر من القضاء والقدر

تفرّد ابن شهرآشوب بنقله، دون البُصرويّ والنجاشيّ والطوسي، ولم يُشر الشريف المرتضى نفسه إلى هذا الكتاب في كتبه الأُخرى حسب استقصائنا، وسمّاه في البحار باسم: منقذ البشر من أسرار القضاء والقدر[١]، فيما سمّاه البعض: إيقاظ البشر في القضاء والقدر[٢].

نسبة الكتاب: يمكن تقبُّل نسبة أصل هذا الكتاب إلى الشريف المرتضى باعتبار أنّ ابن شهرآشوب نسبه إليه، وإنْ كان عدم تعرّض الآخرين إليه قد يثير حوله بعض الشكوك.

أمّا المطبوع من إنقاذ البشر فنحن بدورنا نشكّ في أن يكون من مؤلّفات الشريف المرتضى؛ وذلك للأسباب التالية:

أ) أنّ أُسلوب الكتاب يختلف تماماً عن الأُسلوب المعهود للشريف المرتضى، وأنّ من لديه إلمامٌ بكتبه الأُخرى يجد اختلاف الأُسلوب بكلّ وضوح؛ فهو يبدأ الكتاب أوّلاً بسرد أقوال متعدّدة لمتكلّمين كثيرين مع ذكر أسمائهم، وهو ما لم نعهده من الشريف المرتضى، إضافة إلى أنّه يقوم بالاستدلال بعشرات الآيات القرآنية، وهو خلاف أُسلوبه المعهود أيضاً.

ب) استدلّ بروايات كثيرة، نقلها عن أبي هريرة وعمر بن الخطاب وغيرهم[٣]، ولم

---

١. بحار الأنوار، ج١، ص١١.

٢. إيضاح المكنون، ج١، ص١٣٦؛ هدية العارفين، ج١، ص٦٨٨؛ معجم المؤلّفين، ج٧، ص٨١.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج٢، ص٢٠٢، ٢٤٠.

ينقل ولا رواية واحدة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، عدا الرواية المشهورة التي رواها الأصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام عند منصرفه من صفّين، حيث سأله شيخٌ عن القضاء والقدر، وهذه الرواية ليست من مختصات الشيعة، بل ينقلها الشيعة والسنة معاً[١].

ج) جاء في بعض عباراته الإشارة إلى الصحابة والتابعين، وذلك عند استعراضه لعقيدته، فقال:

«فأوّل ذلك أن نقول: إنّ الله ربنا، ومحمّد نبيّنا، والإسلام ديننا، والقرآن إمامنا، والكعبة قبلتنا، والمسلمون إخواننا، والعترة الطاهرة من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وصحابته والتابعين لهم بإحسان سلفنا وقادتنا، والمتمسّكون بهديهم من القرون بعدهم جماعتنا وأوّلياؤنا ... »[٢].

وهذه التعابير الأخيرة أنسب بعالِم سُني منها بعالِم شيعي.

د) لم يُحِل في هذا الكتاب إلى أيّ كتاب مشهور من كتب الشريف المرتضى، وهو أيضاً مخالف لعادة الشريف المرتضى، حيث إنّه عادةً ما يُرجع إلى كتبه المشهورة.

هـ) الأهمّ من كلّ ذلك أنّ كاتب هذا الكتاب قام بالإحالة إلى أحد مؤلّفاته الذي يحمل عنوان: صفوة النظر![٣]، وهو ليس من كتب الشريف المرتضى، حيث لم يَنسب إليه أحدٌ كتاباً بهذا الاسم.

هذه القرائن تثير الشكّ في نسبة المطبوع إلى الشريف المرتضى، لذلك ينبغي التعامل معه بحذر. ومن المحتمل أن يكون من تأليف بعض المعتزلة، أو مَن تأثّر بفكرهم، وليس

---

١. انظر: كنز العمال، ج١، ص٣٥٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص٥١٢.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج٢، ص١٨٧.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج٢، ص٢٢٤.

من الغريب أن تنسب كتبُ الآخرين إلى الشريف المرتضى، فقد حصل هذا بالنسبة إلى كتب أُخرى[١]، كما سوف نرى في القسم الثالث من هذا الفهرس.

وبعد ذلك نشر الباحث حسن الأنصاري مقالاً على الإنترنيت بالفارسية حول هذا الموضوع تحت عنوان: مشكل انتساب كتاب إنقاذ البشر من الجبر والقدر به شريف مرتضى (همراه با گفتارى از استاد مدرّسي طباطبايي)، وذكر فيه أكثر النقاط التي أشرنا إليها، والتي أدّت إلى الشك في نسبة الكتاب إلى الشريف المرتضى، كما قام بنقل كلام من الأُستاذ الدكتور السيّد حسين المدرسي الطباطبائي، جزم فيه بعدم صحّة نسبة الكتاب إلى الشريف المرتضى.

الطبعات:

١. طبع في طهران سنة ١٣٥٠.

٢. وفي النجف ١٣٥٤ مع كتاب: استقصاء النظر للعلّامة الحلّي.

٣. وفي النجف مرّة أُخرى، مطبعة الراعي ١٣٥٥/١٩٣٥م مع استقصاء النظر أيضاً.

٤. وطبع في بغداد - الكاظمية، مكتبة الشريف المرتضى العامة ١٣٨٧/١٩٦٧م.

٥. وطبع في القاهرة - دار الهلال ١٣٩١/١٩٧١م ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد، بتحقيق: محمّد عمارة.

٦. وطبع في قم ١٤٠٥ ضمن المجموعة الثانية من رسائل الشريف المرتضى.

٧. وقام مجمع الذخائر الإسلاميّة في قم بإعادة نشره بالأوفسيت بصورة مستقلّة سنة ١٤٢٥.

---

١. انظر: اعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩.

٨. كما طبع في بيروت - دار مكتبة الحياة، ضمن مجموعة رسائل في العدل والتوحيد، اختيار سيف الدين الكاتب.

٩. كما طبع بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضى.

المخطوطات[١]:

١. المرعشي، ١١٠٤/١، ٧٤٠، مصورة ف: ٢١١/٣.

٢. الرضوية، ٨٢٨٧، ٩٨٦، ف: ٣٨/١١.

٣. المرعشي، ١٢٩٢٣/٤٥، ١٠٥٨، ف:٧٧٦/٣٢.

٤. قم - مؤسّسة البروجردي، ٣٧٤/٦، ١٠٩٥، ف: ٢٢٥/١. (سُمّيت هذه النسخة في فهرس مؤسّسة البروجردي باسم: القضاء والقدر، ونسبت إلى الشيخ المفيد، لكن نسبتها إلى الشيخ المفيد خطأ من المُفهرس؛ فنحن بعد رؤيتنا للنسخة لم نجد في بدايتها أو نهايتها ما يدلّ على نسبتها إلى المفيد).

٥. المكتبة التيموريّة بدار الكتب المصرية، ١٦٩ عقائد تيمور، سنة ١٠٩٥ (استنسخت هذه النسخة من نسخة يرجع تاريخها إلى سنة ٥٤٥)[٢].

٦. كربلاء - العتبة العباسيّة، ١٥٢/٢، ق١٠، ف: ١٨٦/١.

٧. مجلس الشورى، ٣٧٥٨/٣، أواخر ق١٢ أو اوائل ق١٣، ف: ١٧٤١/١٠.

٨. النجف - كاشف الغطاء، ٣٢٥٨، ١٢٩٥، ف: ٢٨٩.

٩. جامعة طهران، ١١٦٢/٥، ١٣٢٩، أفلام ف: ٥٧٤/١. (هي مصوّرة لنسخة آقا بزرگ)

١. توجد منه سبع نسخ في فهرس (دنا).

٢. رسائل العدل والتوحيد، محمّد عمارة، ج١، ص٧٨.

١٠. النجف - الحكيم، ٤٣٨م، ١٣٣٦، ف: ٧٣/١.

١١. المرعشي، ١٣٧٨٩، ١٣٤٦، ف: ٨٢١/٣٤.

١٢. البصرة - مكتبة القزويني، بلا تا[١].

٥. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

ذكرها ابن شهرآشوب. وقد طبعت رسالة مختصرة حول هذا الموضوع ضمن رسائل، ويبدو أنّها جزء من مجموعة مسائل، حيث جاء في أوّلها: «وسألوا أيضاً ...»[٢]. وقد أشار فيها إلى كتاب الشافي، وهو يعتبر قرينة مهمّة على تصحيح النسبة.

الطبعات:

طبعت في قم سنة ١٤٠٥ ضمن مجموعة رسائل تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة[٣]. كما طبعت بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

٢. المرعشي، رقم ١٤٩٧.

٦. رسالة أُخرى حول إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

طبعت رسالة أُخرى أكثر تفصيلاً من سابقتها، فهي لم تتعرّض فقط إلى البحث

---

١. الذخائر الشرقية، جوركيس عوّاد، ج ٦، ص ١٢٠.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٨.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٨.

عن إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر، بل تعرّضت أيضاً إلى بحثين آخرين، وهما: البحث عن إنكاح النبي صلى الله عليه وآله بناته من عثمان، إضافةً إلى نكاحه صلى الله عليه وآله كلّاً من عائشة وحفصة. فهذه ثلاثة بحوث تعرّضت لها الرسالة، ولذلك نقترح اختيار عنوان أكثر عمومية لها. وقد أورد ابن الجوزي الرسالة بأكملها في كتابه المنتظم[١].

والذي يدل على صحّة نسبة هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى:

أ) أشار في الرسالة المتقدمة إلى أنّه أفرد كلاماً مستقلاً حول هذه البحوث الثلاثة، حيث قال:

> إعلم أنّا قد بيّنّا في كتابنا الشافي في الجواب عن هذه المسألة، وأزلنا الشبهة المعترضة بها. وأفردنا كلاماً استقصيناه واستوفيناه في نكاح أم كلثوم، وإنكاح بنته صلى الله عليه وآله من عثمان بن عفان، ونكاحه هو أيضاً عائشة وحفصة، وشرحنا ذلك فبسطناه[٢].

وقد تقدّم تصحيح نسبة الرسالة المتقدّمة إلى الشريف المرتضى لوجود إشارة إلى كتاب الشافي فيها.

ب) طبيعة البحث والروايات التي نقلها في هذه الرسالة يشبه إلى حدٍّ بعيد ما ذكر في الرسالة السابقة. إضافةً إلى مناسبة هذه الرسالة مع مباني الشريف المرتضى المعروفة، كنظريّة الموافاة التي أشار إلى مضمونها في هذه الرسالة من دون أن يسمّيها. أضف إلى ذلك نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى في النسخ الخطية. كلّ هذا يدلّ على صحّة النسبة.

---

١. المنتظم، ج ١٥، ص ٢٩٥.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٩.

الطبعات:

طبعت هذه الرسالة باسم إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر، مع رسالة أُخرى للشيخ المفيد منتزعة من بعض كتب الشيخ، تحت عنوان: تزويج علي عليه السلام ابنته من عمر، وذلك من قِبَل مؤتمر ألفيّة الشيخ المفيد في قم، سنة ١٤١٣، وحملت هذه الرسالة الرقم ٤٧ من بين رسائل الشيخ المفيد. كما طبعت في ضمن كتاب المنتظم لابن الجوزي، فقد تقدّم أنّه أوردها في كتابه. و طبعت أيضاً في مجلة كتاب الشيعة العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ٢٢٩. وطبعت أيضاً بتحقيق جديد من قبل ألفية الشريف المرتضىٰ.

المخطوطات[1]:

١. نسخة أحمد الثالث من كتاب المنتظم لابن الجوزي، برقم ٥٢٦/ تاريخ، وتاريخها ٨٠٦[2] (هذه النسخة أقدم من النسخ التالية، وقد تقدم أنّ رسالة تزويج أمّ كلثوم مذكورة في المنتظم).

٢. المرعشي، ٩/٣٦٩٤، ١٠٢٢، ف: ١٠/٩٤.

٣. طهران - ملك، ٥/١٨٣٨، ١٠٣٠، ف: ٣٧٨/٥. (جاء في هامش الصفحة الأُولى من هذه النسخة كلام منقول من الناصر للحقّ جدّ الشريف المرتضى لأُمّه، قال فيه: «إنّ عمر كانت له امرأة اسمها أمّ كلثوم الخزاعية، فتصوّر الناس أنّها بنت أمير المؤمنين عليه السلام، وإنّما هذا خطأ» وقال الناسخ في الختام: «وقد كتبتُ هذا النقل مِن خط مَن نَقَل مِن خطه»).

---

١. توجد في فهرس (دنا) ١٩ نسخة باسم: تزويج علي بنته من عمر. تذكر أهمّ النسخ.

٢. المنتظم، ج١، ص٦٥.

٤. النجف- الحكيم، ٤/٩٠٣، ١٠٨٦. (الناسخ هو الشيخ حمزة بن محمود الحلي، متولي مسجد الشمس في الحلة الفيحاء).

٥. طهران - ملك، ١٠/١٠٩٩، ١١٠٠، ف: ٢٣٤/٥.

٦. النجف - كاشف الغطاء، ١٥٣١، ١٢٣٤، ف: ١٤٤.

٧. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٥٢ عقائد، ١٣٤٦، ف:١٦٥.

٨. النجف - بحر العلوم، ١٢٦، ١٣٥٩، ف: ٩٩.

٩. النجف - كاشف الغطاء، ٤٥١، ١٣٦٩، ف: ٥٥.

٧. البرق

كذا سمّاه الطوسي، وسمّاه البُصرويّ: البروق، فيما سمّاه ابن شهرآشوب: المرموق في أوصاف البروق، ولم يتعرّض النجاشيّ إليه، وهو مفقودٌ. وقال بعض المحقّقين إنّه في الأدب[١]. وتوجد قصائد كثيرة للشريف المرتضى حول البرق مذكورة في ديوانه[٢].

٨. تتبّع الأبيات التي تكلّم عليها ابن جني[٣] في إثبات المعاني للمتنبّي[٤]

ذكره الطوسي وابن شهرآشوب، وسمّاه الطهراني في الذريعة: الردّ على ابن جني في

١. الذريعة، ج ٣، ص ٨٦.

٢. ديوان المرتضى، ج ٢، ص ١٦٣، ١٦٥، ٣١٤، ٤٥٣.

٣. ابن جنّي: أبوالفتح، عثمان بن جنّي الموصلي، من أئمّة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفّي ببغداد سنة ٣٩٢. وكان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. درس على يد أبي علي الفارسي، وقرأ ديوان المتنبي عليه، وتتلمذ على يديه جماعة، منهم الشريف الرضي. من تصانيفه رسالة في من نسب إلى أمّه من الشعراء، وشرح ديوان المتنبي. راجع: الأعلام، الزركلي، ج ٤، ص ٢٠٤؛ وفيات الأعيان، ج ١، ص ١٢٢؛ ج ٣، ص ٢٤٦؛ المجازات النبوية، ص ٢٦.

٤. المتنبّي: أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبوالطيّب المتنبي، ←

تعريضه لأبيات المتنبّي[١]، وهو مفقود.

قال أبو الحسن الواحدي:

... ولقد رأيتُ أشعاراً منها شعر أبي الطيّب المتنبّي، على أنّه كان صاحب معانٍ مخترعة بديعة، ولطائف أبكار لم يُسبق إليها دقيقة ... ولهذا خفيت معانيه على أكثر مَن روى شعره من أكابر الفضلاء كالقاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني صاحب كتاب الوساطة، وأبي الفتح عثمان بن جني النحوي ... وأمّا ابن جني فإنّه كان من الكبار في صنعة الإعراب والتصريف، غير أنّه إذا تكلّم في المعاني تبلد حماره ... ثمّ إذا انتهى به الكلام إلى بيان المعاني عاد طويلُ كلامه قصيراً[٢].

وقد ردّ علماء آخرون علىٰ ابن جنّي، وبيّنوا خطأه في نقد المتنبّي، منهم: أبوالحسن علي بن عيسى الربعي النحوي، وأبو حيّان التوحيدي.[٣]

٩. تتمّة أنواع الأعراض من جمع أبي رشيد النيسابوري[٤]

ذكره ابن شهرآشوب، وسمّاه السيّد بحر العلوم: المتمِّم لأنواع الأعراض من جمع أبي

الشاعر، وأحد مفاخر الأدب العربي. له الأمثال السائرة، والحكم البالغة، والمعاني المبتكرة، وفي علماء الأدب من يعده أشعر الإسلاميّين. ولد بالكوفة في محلّة (كندة) وإليها نسبته، وتنقل بين البلدان يمدح الملوك، قتل في النعمانية بالقرب من دير العاقول سنة ٣٥٤. الأعلام، ج ١، ص ١١٥.

١. الذريعة، ج ١٠، ص ١٧٦.

٢. كشف الظنون، ج ١، ص ٨١٠.

٣. الوافي بالوفيات، ج ٦، ص ٢١٤.

٤. أبو رشيد النيسابوري: سعيد بن محمّد بن حسن بن حاتم، أبورشيد النيسابوري، من كبار المعتزلة، من أهل نيسابور، أخذ عن قاضي القضاة عبد الجبّار بن أحمد، وانتهت إليه الرئاسة بعده، وكانت له حلقة في نيسابور، ثمّ انتقل إلى الري، وتوفّي بها نحو سنة ٤٤٠. له تصانيف، منها مسائل في الخلاف بين البصريّين والبغداديّين، وديوان الأُصول وإعجاز القرآن (الأعلام، الزركلي، ج ٣، ص ١٠١).

رشيد النيسابوري[١]، ويبدو أنّه لم يذكره الشيخ آقا بزرگ في الذريعة.

الطبعات:

١. طبع في قم ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٠٧، تحت عنوان: نقد النيسابوري في تقسيمه الأغراض.

٢. طبع في بيروت ضمن مسائل المرتضى، ص ٢٠٨، تحت عنوان: الكلام في الأغراض.

٣. وطبع بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضى.

المخطوطات[٢]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١١٧ فلسفه، ١٠٩٣، ف: ٣١١ (باسم: مسألة في الأغراض).

٢. المرعشي، ٢٥/١١٣٤٠، ق١٢، ف: ٥٧٤/٢٨ (باسم: تتميم كتاب أبي سعيد بن محمّد).

٣. المرعشي، ٣٧/١٢٩٢٣، بلا تاريخ، ف: ٧٦٩/٣٢ (باسم: الأغراض = الكلام في الأغراض).

٤. جامعة طهران، رقم ١٢٥٦.

٥. مدرسة سبهسالار، رقم ٢٥٣٣.

٦. الرضوية، رقم ٢٠٩٩٦.

---

١. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٤٤.

٢. يوجد في فهرس (دنا) نسختان من هذه الرسالة.

١٠. تفسير الخطبة الشقشقية

سمّاه البُصرويّ بذلك؛ باعتبار قوله عليه السلام في خاتمتها: «تلك شقشقة هدرت ثمّ قرّت»، وسمّاه ابن شهرآشوب: الخطبة المقمّصة؛ باعتبار قوله عليه السلام في مطلعها: «أما والله لقد تقمَّصها مني ...»، وهذه الخطبة الشريفة أشهر من أن نعرّفها.

ومعظم هذا الشرح بيانٌ لمعاني الكلمات المستعصية، وقد استظهر بعض الباحثين أن يكون هذا الشرح أوّل شرح مستقلّ للخطبة الشقشقية[١]. لكن إذا راجعنا المصادر وجدنا أنّ هناك مَن سبق الشريف المرتضى بشرح ألفاظ الخطبة الشقشقية بصورة مستقلّة، وهو الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري، فقد طلب الشيخ الصدوق (ت٣٨١) منه أن يقوم بشرح الخطبة، فقام بشرح معاني أهمّ ألفاظها بصورة مختصرة[٢].

وقد ترك هذا الشرح أثره على ما جاء بعده من شروح النهج، فقد نقل القطب الراوندي في شرحه على النهج عند شرحه للخطبة الشقشقية معظمَ ألفاظ شرح الشريف المرتضى عليها من دون أن يشير إلى ذلك[٣]، ولكن بمقارنة يسيرة بين الشرحين يتبين مقدار تأثّر القطب بالمرتضى، حيث قام بنقل أكثر عباراته مع شيء من التصرّف، والتقديم والتأخير.

كما قام قطب الدين الكيذُري (ق ٦) بنقل هذا الشرح كله في شرحه على نهج البلاغة[٤] حيث قال عند نقله للخطبة الشقشقية: «قد وجدتُ لهذهِ الخطبة خاصّة

١. مصادر نهج البلاغة وأسانيده، ج١، ص٣٢٣؛ وانظر: مجلة تراثنا، العدد ٥، ص٢٩٨.

٢. معاني الأخبار، ص٣٦٢.

٣. منهاج البراعة، ج١، ص١٢١-١٣١.

٤. نبّهنا على ذلك سماحة الشيخ محمد حسين الدرايتي مشكوراً.

شرحاً أملاه السيّد الشريف الأجل المرتضىٰ علم الهدى ذوالمجدين علي بن الحسين الموسوي (قدس الله روحه)، فأوردتُه بحاله و كماله، فإنّ كلّ الصيد في جوف الفرا»[1].
ويمكن اعتبار نقله لهذهِ الخطبة قرينة مهمّة علىٰ تصحيح المطبوع إلى المرتضى؛ وذلك لقرب عهد الكيذُري من عهد المرتضىٰ.

الطبعات:

١. طبع هذا الشرح في قم ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٠٥ تحت عنوان: شرح الخطبة الشقشقية. وقد أُعيد نشره اعتماداً على الطبعة السابقة ضمن سلسلة (رسائل الأعلام حول نهج البلاغة)، رقم ١، دار النهج - البحرين، ط ١، ١٤٣١-٢٠١٠.

كما طبع في ضمن كتاب حدائق الحقائق للكيذُري في قم سنة ١٤١٦، مع اختلاف يسير مع المطبوع. وطبع أيضاً محقّقاً من قبل ألفية الشريف المرتضىٰ.

المخطوطات:

ولم نعثر على نسخة مخطوطة مستقلّة لهذا الشرح، لكن تقدّم أنّ الكيذُري قد نقله بأكمله في شرحه، فيمكن الاستعانة بنسخ شرح الكيذُري لطباعة شرح المرتضى، كما تقدم قبل قليل أنّ القطب الراوندي قد نقل معظم ألفاظه في شرحه على النهج المسّمى بـ: منهاج البراعة، لذا يمكن الاستعانة إلى حدٍ مّا بنسخ الكتاب الأخير لتحقيق شرح الشريف المرتضى على الخطبة الشقشقية.

---

١. حدائق الحقائق، ج١، ص١٥٩.

١١. تفسير سورة الحمد، وقطعة من سورة البقرة

كذا سمّاه النجاشيّ، وسمّاه البُصرويّ: تفسير سورة الحمد، ومئة وخمس وعشرين آية من سورة البقرة. وسمّاه المحامي الصفار: تفسير القرآن الكريم.

الطبعات:

طبع في قم ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٨٥ تحت عنوان: تفسير الآيات المتشابهة من القرآن، تفسير سورة الحمد، وربما تكون هذه التسمية الأخيرة منتزعة ممّا ذكره الشريف المرتضى في بداية التفسير، حيث قال: «سألتم - أيدكم الله وأحسن توفيقكم - إملاء كتاب في متشابه القرآن، والكلام على شبه المبطلين الذين تعلقوا بآياته ...»[١]. ولا توجد قرائن واضحة على تصحيح نسبة المطبوع إلى الشريف المرتضى، سوى نسبته إليه في النسخ الخطية.

ثمّ إنّ المطبوع يحتوي على تفسير سورة الحمد، والآية الأُولى من سورة البقرة فقط، وهي: ﴿الٓمٓ﴾ حيث طرح فيها بحث مفصل حول الحروف المقطعة، ونوقشت الآراء المطروحة بهذا الصدد. وأمّا سورة الحمد فقد استُعرضت فيها الإشكالات التي قد ترد على آياتها. وقد سقط من المطبوع شيء من تفسير قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ* اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

وعلى أيّ حال، إن صحّت تسمية البُصرويّ، فتكون ١٢٤ آية قد فقدت من هذا التفسير.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٨٧.

وسوف يأتي في القسم الثالث من هذا الفهرس التعرّض إلى كتابٍ منسوب للشريف المرتضى تحت عنوان خلاصة الفاتحة، لكنّه ليس هذا التفسير الذي نتحدث عنه، كما أنّه ليس للشريف المرتضى أساساً.

المخطوطات:

١. المرعشي، ١٥/٧٦١٥، ١٢٨١، ف: ١٩/٢٠

٢. المرعشي، رقم ١٤٢٥٤.

٣. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

وهناك نسختان في فهرس (دنا) تحملان عنوان: أجوبة المسائل عن متشابه القرآن، ونسخة أُخرى باسم: تأويل الآيات القرآنية، نحتمل أن تكون كلّها تسميات لرسالة واحدة، وهي تفسير سورة الحمد. كما يحتمل أن تكون الأخيرة هي أمالي الشريف المرتضى.

١٢. تفسير قصيدة السيّد الحِمْيَري[1] المُذهَّبة

كذا سمّاه الطوسي، وسمّاه ابن شهرآشوب: تفسير القصيدة المذهّبة عن [كذا] الحميري، وسمّاه البُصرويّ: تفسير قصيدة السيّد البائيّة.

وقد جاء قسمٌ منه ضمن تكملة أمالي الشريف المرتضى[2]، ويعتبر هذا في حدّ ذاته

١. السيّد الحميري: هو السيّد أبو هاشم إسماعيل بن محمّد بن يزيد الحميري، شاعرٌ إماميٌّ متقدّم، عرف بميله الشديد لبني هاشم. قال أبو عبيدة: أشعر المحدثين السيّد الحميري وبشار. قال الصولي: والسيّد لُقِبَ به؛ لذكاء كان فيه، فقيل: سيكون سيداً، فعلق هذا اللقب به. توفّي سنة ١٧٣ هـ (راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ١٣٩؛ الأعلام، ج ١، ص ٣٢٢).

٢. أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٢٨٦ - ٢٨٩.

قرينة على صحّة نسبة متن هذا الشرح إلى الشريف المرتضى؛ لعدم وجود شكٍّ في نسبة التكملة إليه.

وقد أنشد السيّد إسماعيل الحميري قصيدته البائيّة المذهّبة في مدح أمير المؤمنين عليه السلام، وهي مكوّنة من ١١٧ بيتاً، مطلعها:

هَـلَّا وَقَفْـتَ عَـلَى المَـكَانِ المُعْشِـبِ   بَـيْنَ الطُّوَيْـلِعِ فَاللِّـوَى مِـنْ كَبْكَـبِ

ولهذا سمّيت في بعض النسخ الآتي ذكرها باسم: المُعشبيّة. ويقال لها: الذهبيّة أو المذهّبة لقوله في البيت رقم ٤٤:

فَـثَـنَى الأَعِنَّـةَ نَحْـوَ وَعْـثٍ فَاجْتَـلَى   مَـا سَـاءَ يَبْـرُقُ كَاللُّجَـيْنِ المُذْهَـبِ [1]

وشرحها السيّد المرتضى إجابة لطلب أبي الحسن علي بن شهفيروز[2]، واحتوى هذا الشرح على فوائد لغوية كثيرة، إضافةً إلى بعض الأبحاث التاريخية والعقائدية، مثل تاريخ وقعة الجمل، ومناقشة توبة الزبير، ومسألة رد الشمس، وغدير خم[3].

---

١. الذريعة، ج ٣، ص ٣؛ وراجع: البيت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٨٩.

٢. أبو الحسن علي بن شهفيروز: كتب المرتضى له قصيدة يعزّيه فيها بأخيه (انظر: ديوان المرتضى، ج ١، ص ١٦٦)، - ولم نعثر على شخصية بهذا الاسم، كما أنّ محقّق ديوان المرتضى لم يذكر له ترجمة على الرغم من ترجمته للشخصيات الأُخرى المذكورة في الديوان. وقال الحموي عند كلامه عن - قرية تسمى جللتا: «يُنسب إليها أبو طالب المحسن بن علي بن شهفيروز الجللتاني، من فقهاء أصحاب الشافعي، روى عن القاضي أبي الفرج المعافي بن زكريا الجريري، وأبي طاهر المخلص، وتفقه على أبي حامد الإسفرابيني، وتوفي بجللتا في شهر رمضان سنة ٤٥٦ (معجم البلدان، ج ٢، ص ١٥٥)، ولكن سماه البغدادي: «المحسن بن عيسى بن شهفيروز، ابو طالب الفقيه الشافعي، سمع أبا طاهر المخلص...» (تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ١٥٨).

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٦٣ - ٧٣؛ ٧٨ - ٨٣؛ ١٣٠.

ترجمة السيّد الحِميَري:

بعد أن أنهى الشريف المرتضى شرح الرسالة المذهبة، آثر أن يختمها بترجمة مختصرة للسيّد الحميري، وبذلك ستكون هذه الترجمة خاتمة للشرح، وليست رسالة مستقلّة. وربما لهذا الأمر لم يُذكر اسمها في الفهارس.

وقد كان قد طبع حوالي صفحة ونصف من بداية هذه الترجمة في خاتمة شرح القصيدة المذهّبة المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى (ج ٤، ص ١٣٨-١٣٩).

ولكن تمّ العثور على نسختين أكمل منها بكثير:

الأُولى: في ١٣ صفحة مخطوطة، استنسخها الشيخ محمّد طاهر السماوي، وهي محفوظة في مكتبة الإمام الحكيم العامّة في النجف، وتحمل الرقم ٤/٢٩٤.

والثانية: محفوظة في مكتبة السيّد الحكيم أيضاً، وتحمل الرقم ١/٢٨٢.

وقد نقل عمادُ الدين الطبري مقطعاً من هذه الترجمة في كتابه كامل بهائي، وترجمه إلى الفارسية[١].

وأمّا دليل تصحيح نسبة هذه الترجمة إلى الشريف المرتضى فهو نفس دليل تصحيح نسبة أصل شرح القصيدة المذهّبة إليه، فقد تقدّم أنّ هذه الترجمة ليست إلّا خاتمة لهذا الشرح، وبما أنّ نسبة الشرح ثابتة فكذلك نسبة الخاتمة.

الطبعات:

١. طبع هذا الشرح في المطبعة العباسيّة في مصر، بتاريخ شعبان سنة ١٣١٣[٢].

---

١. كامل بهائي، ص ٦٦.

٢. وقد جاء على غلاف هذه الطبعة نصّ باللغة الفارسية مفاده أنّ هذا الكتاب طبع بعناية معتمد السلطان ←

٢. وطبع في بيروت سنة ١٩٧٠م بتحقيق محمّد الخطيب، دار الكتاب الجديد، حيث اعتمد في تحقيقه على نسختين:

الأولى: نسخة مكتبة رضا رامبور في الهند، برقم ٤٣٩٥.

الثانية: نسخة مكتبة السيّد الحكيم في النجف الأشرف، بدون ترقيم.

٣. كما طبع في قم ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٥١ باسم: شرح القصيدة المذهّبة.

٤. وقام مجمع الذخائر الإسلاميّة في قم بإعادة نشره بالأوفسيت بصورة مستقلّة سنة ١٤٢٥.

٥. وطبع ضمن مجموعة خزانة بهارستان (گنجينه بهارستان) (الأدب العربي ١) التي كانت تصدرها مكتبة مجلس الشورى في طهران، وباللغة العربية، وذلك في سنة ١٣٨١ش، وهذه الطبعة بتحقيق بشير جزايري.

وطبع شرح البيت ٣٣، و٣٥ الذي يدور حول مسألة رد الشمس في القاهرة حوالي سنة ١٣٧٣ ضمن تكملة أمالي الشريف المرتضى[1]، كما نقل العلّامة المجلسي شرح الأبيات ٣٣- ٣٦ في كتابه[2].

٦. كما طبع بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضى.

← الميرزا محمود خان سرتيب، قنصل دولة إيران في مصر. والنص الفارسي كالتالي: «از جانب معتمد السلطان ميرزا محمود خان سرتيب، قونسل دولت عَلِيّه ايران در مصر، و پيشخدمت خاصه بندگان حضرت أقدس أشرف والا وليعهد أرواحنا فداه، درمطبعه عباسيه در مصر در شهر شعبان المعظم سنه ١٣١٣ طبع شد». وقد اعتُمد في هذه الطبعة على نسخة مكتوبة في سنة ١٣٠٨ كما جاء ذلك في خاتمتها.

١. أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٢٨٦- ٢٨٩.

٢. بحار الأنوار، ج ٤١، ص ١٨٥.

المخطوطات[١]:

١ و ٢. إضافةً إلى مخطوطتي الهند والنجف المشار إليهما قبل قليل، فإنّ هناك مخطوطات أُخرى، وهي:

٣. النجف - الحكيم، ١٥٣٦، ولعلّها نفس النسخة السابقة (عليها مطالعة بتاريخ ٩٣١، حيث جاء على الصفحة الأُولى منها: «طالع فيه، وقرأ فيه من أوّله إلى آخره إلّا قليلاً العبدُ الأقلّ عبد آل الرسول (عليهم الصلاة والسلام) عبد الحسين بن عبدالله القطيفي (عفى الله عنهما) ... وكتب بخطّه ... سنة ٩٣١». وقد سُمّي الشرح في هذه النسخة باسم: القصيدة البائيّة المعروفة بالمُعشبيّة).

٤. جامعة طهران، ٣/٦٣٥٧، سنة ٩٩٦، ف: ٢٤٩/١٦.

٥. جامعة طهران، ٣/٦٦٨٨، سنة ٩٩٩، ف: ٣٣٤/١٦.

٦. مجلس الشورى، ١/١٣١٦٥، سنة ١٠٩٢، ف: ٢٥١/٣٦.

٧. مجلس الشورى، ٤/٨٤، ق١٣، ف: ١٣/٢٢.

٨. طهران - الملك، ١/١٧٦٩، سنة ١٢١٥، ف: ٣٦١/٥.

٩. النجف - الحكيم، ٣/٢٩٤، ١٣٣٥، (استنسخها الشيخ محمّد السماوي من نسخة تحمل تاريخ ١١٤٩. وقد أورد في آخرها ترجمة السيّد الحميري، حيث قال في آخر شرح القصيدة وقبل ترجمة السيّد: «تفهم: وجدتُ في نسخة أُخرى قديمة ظفرت بها نصّ العبارة غير ملخّصة (أي: نص ترجمة السيّد لكنّها مفصّلة)، لكن النسخة ناقصة الآخر قليلاً، فكتبتها كما يلي». ثمّ ذكر ترجمة السيّد).

---

١. أشير في فهرس (دنا) إلى ست نسخ.

١٠. النجف - كاشف الغطاء، ١٠٦٠، بلا تاريخ، ف: ١٠٥.

١١. النجف - الحكيم، ١/٢٨٢، بلا تاريخ (جاء في آخرها ترجمة السيّد الحميري المفصّلة، لكنّها ناقصة الآخر قليلاً).

١٣. تفسير القصيدة الميمية من شعره

كذا سمّاه البُصرويّ، واقتصر النجاشيّ على تسميته بـ: تفسير قصيدته، وهو مفقود. وقد ذكر العلّامة السيّد محمّد صادق بحر العلوم أنّ هذه الميميّة مذكورة في ديوان الشريف المرتضى، ومطلعها:

إنّ عَلَى رَمْلِ العَقِيقِ خيمَا ... زَوَّدَنِي مِنْ حلّهنّ السّقَمَا[1]

ولا ندري ما هو دليله على ذلك، فإنّ للشريف المرتضى أكثر من قصيدة ميميّة!

١٤. تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ...﴾

وهو جواب شبهة حول الإمامة. وقد أشار فيه إلى كتابه الشافي، وهو يعتبر قرينة مهمّة على صحّة نسبته إلى الشريف المرتضى.

طبع ضمن رسائل الشريف المرتضى (ج ٣، ص ٨٦) ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة المسائل القرآنية.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

---

١. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٤٧، الهامش ٢.

١٥. تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[١]

ذكره البُصرويّ والنجاشيّ.

الطبعات:

١. وقد طبع في القاهرة ضمن تكملة أمالي الشريف المرتضى حوالي سنة [٢]١٣٧٣.

٢. وطبع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٩٧، ويتضمّن هذا التفسير إجابة على بعض الإشكالات التي قد تردّ على الآية الكريمة. وكونه موجوداً ضمن تكملة الأمالي يعتبر قرينة مهمّة على تصحيح النسبة.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ١٩٤٧.

١٦. تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾[٣]

ذكره البُصرويّ والنجاشيّ. وقد طبع في القاهرة ضمن تكملة أمالي الشريف المرتضى[٤]، ويتضمّن هذا التفسير إجابة على بعض الإشكالات التي قد ترد على الآية الكريمة. وكونه موجوداً أيضاً ضمن تكملة الأمالي يعتبر قرينة على تصحيح النسبة.

وبما أنّ هذا التفسير مذكور ضمن التكملة، فكان ينبغي أن لا نفرده بصورة رسالة

---

١. الأنعام (٦): ١٥١.

٢. أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٢٩٧.

٣. المائدة (٥): ٩٣.

٤. أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٣١٢.

مستقلّة، ولكن بما أنّ البُصرويّ والنجاشيّ قد ذكراه بصورة مستقلّة، لذلك جعلنا له تسلسلاً خاصّاً. ثمّ إنّ نسخه نفس نسخ التكملة، فراجع.

١٧. تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ...﴾

هذه المسألة هي جواب عن شبهة حول أنّه كيف أورثهم الكتاب، وقد وصفهم بالظلم؟

وقد أشار الطبرسي (ت٥٤٨) إلى رأي الشريف المرتضى حول هذه الآية، وهو نفس الرأي المذكور في هذه المسألة[١]. والظاهر أنّ الطبرسي ينقل من هذه المسألة، وقربُ عهده يؤدّي إلى الاطمئنان بنسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

وللشريف المرتضى رسالة أُخرى حول تفسير هذه الآية، لكنّها أكثر تفصيلاً، وهي مطبوعة في ضمن تكملة الأمالي[٢].

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٠٢، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة المسائل القرآنية.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ١٩٤٧.

١٨. تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الأَعْرَابِ...﴾[٣]

جواب عن شبهة مَن استدل بهذه الآية على إمامة أبي بكر. وقد أشار فيه إلى كتابه الشافي. ويعتبر هذا قرينة على صحّة نسبته إلى الشريف المرتضى.

---

١. انظر: تفسير جوامع الجامع، ج ٣، ص ١٢٣.

٢. أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٣٠٣.

٣. الفتح (٤٨): ١٦.

طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج٣، ص١٠٨، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة المسائل القرآنية.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

٢. المرعشي، رقم ١٤٢٥٤.

١٩. تقريب الأُصول

ذكره البُصرويّ والنجاشيّ، وسمّاه مؤلّف طرائف المقال: تقريب الأُصول في الردّ على يحيى بن عدي[١]، وقد ذكر بعضُ المحقّقين أنّ النجاشيّ ذكر هذا الكتاب، وقال: إنّه في الردّ على يحيى بن عدي[٢]. وقال في الذريعة: «ذكر النجاشيّ أنّ فيه الرد على يحيى بن عدي»[٣]، والعبارة الأخيرة تدلّ على أنّ بعض هذا الكتاب يحتوي على الردّ على يحيى، لا كلّه. لكن إذا رجعنا إلى المطبوع من فهرست النجاشيّ لوجدنا ما يلي: «كتاب تقريب الأُصول، الردّ على يحيى بن عدي»[٤]، وهو يوحي بوجود كتابين، وأنّ تقريب الأُصول غير الردّ على يحيى. وعلى أيّ حال فهو أمرٌ يتطلّب مراجعة النسخ الخطّية للنجاشي بدقة.

ويبدو أنّ هذا الكتاب مفقودٌ، إلّا أنّه جاء في مقدّمة تحقيق الذخيرة احتمال أن يكون هو نفس المطبوع بعنوان: مقدّمة في الأُصول الاعتقادية، المطبوع في بغداد ضمن المجموعة الثانية من نفائس المخطوطات، بتحقيق الشيخ محمّد حسن آل يس[٥].

---

١. طرائف المقال، ج٢، ص٤٧٣.

٢. انظر: الفوائد الرجالية، ج٣، ص١٤٢، الهامش ٣.

٣. الذريعة، ج٤، ص٣٦٥.

٤. رجال النجاشي، ص٢٧٠.

٥. الذخيرة، ص٥٠، ٥٦.

ثمّ إنّ البُصرويّ قال: «كتاب تقريب الأُصول، عمله للأعز»[1]، ولم نعرف من هو هذا الشخص، إن لم تكن هذه الكلمة تصحيفاً لكلمة أُخرى.

٢٠. تكملة الغرر

ذكرها ابن شهرآشوب إلى جانب ذكره للغرر، وهو يدلّ على تغايرهما. وسمّاها المحقّق الطهراني: مضافات الغرر والدرر[2]. وهي في الحقيقة استدراك للغرر، فحقّها أن لا تفصل ككتاب مستقلّ عنه، رغم اختلاف أُسلوبهما، فأكثر الغرر عبارة عن مجالس أملاها الشريف المرتضى على تلاميذه، يدور موضوع أكثرها حول تفسير آيات القرآن، بينما أكثر التكملة عبارة عن رسائل متفرّقة حول مواضيع مختلفة، أجاب الشريف المرتضى في بعضها على أسئلة وُجهت إليه، وليست إملاءات.

الطبعات:

طبعت التكملة في نهاية الغرر (الأمالي) سنة ١٢٧٣في طهران وفي القاهرة سنة ١٣٧٣ مع الأمالي بتحقيق محمّد أبوالفضل إبراهيم، كما طبعت من قبل ألفية الشريف المرتضىٰ وطبعت الكثير من رسائل هذه التكملة ضمن رسائل الشريف المرتضى ومسائل المرتضى من دون الإشارة إلى أنّها من رسائل التكملة.

وفي ما يلي أسماء هذه الرسائل، وقد ذكرنا مخطوطات كلّ رسالة بعدها، ولم نفرد لها تسلسلاً خاصّاً بها ضمن هذا الفهرس؛ لأنّها ليست رسائل مستقلّة، بل هي إحدى رسائل تكملة الغرر، فهي داخلة تحت عنوان: تكملة الغرر. وهذه الرسائل هي:

---

١. جاء في الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٤٣: «عمله الاعسر»، ويبدو أنّه تصحيف.

٢. الذريعة، ج ٢١، ص ١٣٣.

أ) مسألة في المنامات: رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٧؛ مسائل المرتضى، ص ٢٨٨؛ - أمالي الشريف المرتضى (التكملة)، ج ٢، ص ٣٢٥. وسوف يأتي إن شاء الله أنّ هذه المسألة هي إحدى المسائل السلارية، ويأتي هناك التعريف بنسخها.

ب) مسألة في وجه التكرار في الآيتين: رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٧٣؛ مسائل المرتضى، ص ٣٣٤؛ أمالي الشريف المرتضى (التكملة)، ج ٢، ص ٢٥٨.

المخطوطات[1]:

١. مدرسة الشهيد المطهري، رقم ٢٥٣٣. (أوّلها: «المسألتان وُجدتا في آخر الكتاب المنقول منه ما هذه [كذا] لفظهما: مسألة: قوله ﷺ: لا معنى لقوله ...»). فكأنّه اعتبر هذه المسألة مسألتين.

٢. الرضوية، رقم ٢١٠٠٠. (جاء في أوّلها عين ما تقدّم في النسخة السابقة)

٣. المرعشي، ١٢٩٢٣/٥، ق١١، ٣٢/٧٤٤.

ج) مسألة في الاستثناء: رسائل المرتضى، ج ٢، ص ٧٧؛ مسائل المرتضى، ص ٣٤٢؛ أمالي الشريف المرتضى (التكملة)، ج ٢، ص ٣٠٩.

المخطوطات[2]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٢٨٦ الادب، ١٠٩٣، ف: ٣٩٢.

٢. المرعشي، ١١٣٤٠/١١، بلا تاريخ، ف: ٢٨/٥٦٧.

٣. جامعة طهران، ١٢٥٦.

---

١. توجد لهذه المسألة نسخة واحدة في فهرس (دنا).

٢. توجد لهذه المسألة في فهرس (دنا) نسخة واحدة باسم: الاستثناء المعقب للجمل، ويبدو أنّها نفس: مسألة في الاستثناء.

د) مسألة في تفضيل الأنبياء عليهم السلام - على الملائكة: رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٥٣؛ أمالي الشريف المرتضى (التكملة)، ج ٢، ص ٢٨٠. وأوردها العلّامة المجلسي بأكملها ناقلاً إيّاها من الأمالي[١].

وقد طبعت هذه المسألة في بغداد - الكاظمية، مكتبة الشريف المرتضى العامّة، ١٩٦٧.

المخطوطات[٢]:

١. مركز الإحياء، ٢٠/٢١٩٠، ق١١، المحدث الأُرموي مخ ف: ٤٢٠/١.

٢. جامعة طهران، ٢٩/٦٦١٦، ق١١، ف: ٣١١/١٦.

٣. المرعشي، ٤/٢٥٥، ١٠٥٦، ف: ٢٨٢/١.

٤. الحكيم، ٣/٩٠٣، ١٠٨٦. (الناسخ: حمزة بن محمود الحلي)

المرعشي، ٢٠/١٢٨٠٧، ١٣٣٦، ف: ٥٣٣/٣٢.

٥. مركز الإحياء، ٥/٥٩٨، بلا تاريخ، مصورة ف: ١٨٨/٢.

٦. مجلس الشورى، ١/٨ الخوئي، ف: ٥٠/٧.

٧. جامعة طهران، ٢٠/١١٦٢، أفلام ف: ٥٧٥/١.

هـ) مسألة في الردّ على المنجمين: رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٩٩؛ أمالي الشريف المرتضى (التكملة)، ج ٢، ص ٣١٩. وسوف يأتي إن شاء الله أنّ هذه المسألة إحدى المسائل السلارية، وسنذكر مخطوطاتها في ذيل تلك المسائل.

---

١. بحار الأنوار، ج ٥٧، ص ٢٨٦.

٢. توجد من مسألة تفضيل الأنبياء سبع نسخ في فهرس (دنا).

و) مسألة في قول النبي ﷺ: «نية المؤمن خير من عمله»: رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٣٣؛ أمالي الشريف المرتضى (التكملة)، ج ٢، ص ٢٦٧.

المخطوطات:

١. النجف - بحر العلوم، ١٧١، ١٣٩١، ف: ١٢٨.

٢. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

ز) مسألة في العصمة: وهي تشكل المسألة السادسة من الطرابلسية الأُولى، فراجعها ومخطوطاتها في محلّها من هذا الفهرس.

ح) مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر: وهي تشكل المسألة الرابعة من الطرابلسية الأُولى، فراجعها في محلّها أيضاً.

ط) معنى قول النبي ﷺ: «من أجبى فقد أربى»: طبعت في رسائل المرتضى، ج ٤، ص ٣٥٣؛ وفي مسائل المرتضى باسم: «معنى الإجباء في اللغة»، ص ٣٣١؛ وفي أمالي الشريف المرتضى (التكملة)، ج ٢، ص ٣٣٠. وقد شرح فيها الشريف المرتضى معنى الإجباء، وشَرَحَ الحديثَ الشريف باختصار.

المخطوطات[1]:

١. المرعشي، ٣٨/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٣٢/٧٧٠.

٢. المرعشي، ٢٦/١١٣٤٠، سنة ١١١٧، ف: ٢٨/٥٧٥.

مخطوطات تكملة الغرر[2]:

١. جامعة طهران، ٢/٦٣٥٧، ٩٩٦، ف: ٢٤٨/١٦.

---

١. توجد في فهرس (دنا) نسختان تحملان عنوان: معنى الإجباء.

٢. توجد نسختان في فهرس (دنا) باسم: تكملة أمالي المرتضى.

٢. مجلس الشورى، ٤٦٤٤، ١١١٢.

٣. جامعة طهران، ٢/٦٦٨٨، بلا تاريخ، ف: ٣٣٤/١٦.

٤. النجف- الحكيم، رقم ٤ [١].

٢١. تنزيه الأنبياء والأئمّة عليهم السلام

كذا سمّاه النجاشيّ والشريف المرتضى نفسه في جميع الموارد التي أشار فيها إلى هذا الكتاب في كتبه الأُخرى[٢]، وسمّاه البُصرويّ: تنزيه الأنبياء عليهم السلام، فيما سمّاه الطوسي: كتاب التنزيه، وسمّاه ابن شهرآشوب: التنزيه في عصمة الأنبياء عليهم السلام، وأكملُ العناوين ما ذكره الشريف المرتضى والنجاشيّ؛ فإن الكتاب لا يقتصر على تنزيه الأنبياء عليهم السلام عن الأخطاء وإثبات عصمتهم فقط، بل يشمل الأئمّة عليهم السلام أيضاً.

وقد أكثر الشريف المرتضى في قسم تنزيه الأنبياء عليهم السلام من النقل من تفسير أبي علي الجُبّائي، وتفسير أبي مسلم الإصفهاني - وهو من المعتزلة أيضاً - ومناقشتهما، وأمّا في القسم الخاصّ بأمير المؤمنين عليه السلام فقد اهتمّ برد شبهات النّظام في كتابه النكت.

---

١. أوّلها كلام السيّد فضل الله الراوندي رحمه الله: «هذه مسائل أملاها السيّد الأجل المرتضى علم الهدى أبو القاسم علي بن الطاهر الأوحدي ذي المناقب أبي أحمد الحسين بن موسى الموسوي (رضي الله عنه) تكملة لكتابه غرر الفرائد ودرر القلائد، وتتمّة له. رويتها للأمير الأجل السيّد الولد الأوحد ناصر الدين، عزّ الإسلام، فخر السادة، أبي المعالي محمّد بن الحسين بن المنتهى [كذا] الحسيني المرعشي، عن الشيخ أبي نصر الغازي، عن أبي منصور العكبري (أدام الله سموّهما)، عن علم الهدى (رضي الله عنه). وكتب فضل الله بن علي بن الحسيني ابن الرضا بخطه في الجامع بقاشان (تداركها الله، وجميعَ بلاد الإسلام برحمته) في جمادى الأُولى من سنة خمس وخمسين وخمسمائة، حامداً لله، مصلّياً على النبي صلى الله عليه وآله».

٢. راجع: الذخيرة، ص ٣٣٨، ٣٤١؛ المقنع، ص ٣١؛ الناصريات، ص ٤٤٢؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٢٢، ص ٤١٢؛ ج ٣، ص ٨٥، ١١٧.

ومدح السيّد المرتضى كتابه هذا، حيث قال في بعض رسائله:

...قد بيّنّا ذلك، وشرحناه، واستوفيناه في كتابنا المعروف بـ: تنزيه الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، وبلغنا فيه الغاية القصوى ... وهذا كتابٌ جليل الموقع في الدين، كثير الفائدة[١].

وقد اختصر الكراجكي الكتاب، وسمّاه: مختصر تنزيه الأنبياء[٢]، كما اختار الفاضل الهندي بعض مطالبه، مع بعض مطالب أمالي الشريف المرتضى، وجمعها في مجموعة سمّاها: الكوكب الدرّي، وسوف تأتي الإشارة إليها عند التعرّض لكتاب غرر الفرائد.

وقد تُرجم النصف الأوّل من تنزيه الأنبياء إلى اللغة الأوردية[٣]، وإلى الفارسية، ترجمه إلى الفارسية أمير سلماني رحيمي، بتاريخ ١٣٨٧ش، وطبع في مشهد، نشرته الروضة الرضوية المقدّسة.

ثمّ قام شهاب الدين الشافعي الرازي من بني المشاط قديماً بكتابة ردّ على تنزيه الأنبياء، سمّاه: زلة الأنبياء، وأجاب مؤلّف كتاب النقض على بعض إشكالاته[٤].

وقد نشرت دراسة بالفارسية من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ (في الجزء الأوّل من مجموعة المقالات)، تحدثت عن تأثير تنزيه الأنبياء على كتاب عصمة الأنبياء للفخر الرازي. كما نشرت دراسة أُخرىٰ من قبل المؤتمر في الجزء الذي يحمل عنوان: (شناخت‌نامه) بالفارسية، قامت هذه الدراسة بالتعريف بكتابه تنزيه الأنبياء.

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص١٢٢- ١٢٣.

٢. الذريعة، ج٢٠، ص١٩٢.

٣. الذريعة، ج ٣، ص٤٠٨، ٤٢٢.

٤. النقض المعروف ببعض مثالب النواصب، عبد الجليل الرازي القزويني، ص١١، وأيضاً: ص٢٤٤.

الطبعات:

١. طبع الكتاب في تبريز- دار الطباعة ١٢٩٠.

٢. وطبع في النجف ١٣٥٢- ١٩٣٣م.

٣. كما طبع ١٣٨٠- ١٩٦١م، و١٣٩٣.

٤. وفي بيروت سنة ١٤٠٩ ط ٢ (دار الأضواء).

٥. وسنة ١٤١٢ (مؤسّسة الأعلمي).

٦. وطبع أيضاً في طهران ١٤٢٢ بتحقيق: فاطمة قاضي شعار، منشورات مدرسة الشهيد المطهري للدراسات العليا.

٧. وفي قم - مطبعة الشريف الرضي ١٤٠٣ و١٤١٨ ومطبعة بصيرتي، كلّ ذلك باسم: تنزيه الأنبياء عليهم السلام.

٨. كما طبع في قم بصورة محقّقة سنة ١٤١٨ باسمه الكامل والصحيح: تنزيه الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، قام بتحقيقه فارس حسون كريم[١].

٩. وأيضاً طبع في قم - منشورات المكتبة الحيدرية ١٤٣١، بتحقيق: محمّد صادق الكتبي.

١٠. وأُعيدت طباعة الطبعة المحقّقة بتحقيق فارس حسون المُشار إليها آنفاً في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلد١٠، سنة ١٤٣٣ق-٢٠١٢م.

١١. وطبع بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

المخطوطات[٢]:

١. طهران - سبهسالار، ١٧٨٢، بداية ق٦، ف: ٣/ ٥١٥.

---

١. حول هذه الطبعة مقالة نقدية.

٢. توجد ٨٣ نسخة من تنزيه الأنبياء عليهم السلام في فهرس (دنا). نذكر أهمّها.

٢. الرضوية، ٨٢٨٢، يحتمل ق٧، ف: ٧٨/١١.

٣. إسطنبول - مكتبة لاله لي، ٢١٦٨، سنة ٧١٦[1].

٤. المرعشي، ١٢٥٩٤، ٧٤٠، ف: ٧٤٩/٣١.

٥. الرضوية، ٣٩٣، ٧٨٧، ف: ٥٤/٤.

٦. مركز الإحياء، ٥١، ٧٨٧، مصورة ف: ٦٥/١.

٧. جامعة طهران، ٧٠٣١، ٨٩١، ف: ٤٣٤/١٦.

٨. أمريكا - لوس أنجلس، M٩٩٥/١، ٩٣٤، نشرية جامعة طهران: ١١- ١٢: ٧٠٥[2].

٩. قم - الكلبايكاني، ٣٥٧٤- ٩٤/١٨، ٩٥٦، ف: ١٠٥٨/٢. (آخرها في الهامش: «نُسخ هذا الكتاب من نسخة في يوم الأربعاء، العشرين من الأصم رجب، سنة ستين وخمسمئة»)

١٠. المرعشي، ١/بلا ترقيم، ٩٥٧، ميراث شهاب: السنة ٥، العدد: ٢٠٤/١.

١١. مجلس الشورى، ٢٧٥٦/٢، ٩٦٠، ف: ١٤٥/٩.

١٢. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٦٨ عقائد، ٩٦١، ف: ١٦٧.

١٣. مجلس الشورى، ٧٥٧، ٩٦٤، ف: ٤٧٨/٢.

١٤. المرعشي، ٢٤٥/١، ٩٧١، ف: ٢٧١/١.

١٥. مجلس الشورى، ١٥٨٢٥/٦، ٩٨٤، مختصر ف: ٢٠٨.

١٦. الرضوية، ١٣٦١٠، ٩٨٥، ألفبائي: ١٤٨.

---

١. قام الباحث حسن الأنصاري بالتعريف بهذه النسخة في موقع (كاتبان)، في مقال بالفارسية بعنوان: نسخه اي كهن از تنزيه الأنبياء شريف مرتضى. وهناك نسخة تركية للتنزيه ورد ذكرها في كتاب: نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، جمعها الدكتور رمضان شِشِن (جامعة إستانبول)، ج ٢، ص ١٢٢، برقم ٨٨٦، ولا نعلم هل هي نفس النسخة التي ذكرها الأنصاري أو أنّها نسخة أُخرى؛ فإنّ شِشِن لم يشر إلى مكان حفظ النسخة، ولا رقمها في المكتبة، ولا تاريخها.

٢. معجم التراث الكلامي، ج ٢، ص ٣٤١.

١٧. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٦٧ عقائد، ١٠٧٣، ف: ١٦٧.

١٨. مجلس الشورى، رقم ١٥٣٠٣ [١]. (أوّلها: «آخرُ هذا الكتاب إجازة بخط الشيخ المحدّث صالح بن عبد الكريم البحراني (أعلى الله مقامه). قبرُه في شيراز، في جوار السيّد علاء الدين حسين (رضي الله تعالى عنهما)» والإجازة في حوالي ثلاث صفحات).

١٩. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٦٢ عقائد، ١٢٧٤، ف: ١٦٦.

٢٠. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٦٤ عقائد، ١٢٨٦، ف: ١٦٦.

٢١. النجف - كاشف الغطاء، ٢٣٧٧، - ١٣٦٣، ف: ٢١٧.

٢٢. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٦٣ عقائد، بلا تاريخ، ف: ١٦٦.

٢٣. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٦٦ عقائد، بلا تاريخ، ف: ١٦٧.

٢٤. النجف - الحكيم، ٧٥٢م، بلا تاريخ، ف: ١/١٣٧.

٢٢. ثلاث مسائل سُئل عنها السلطان أو المسائل التبانية

ذكرها النجاشيّ. ولا نعلم عنها شيئاً بالدقة، ولكن نحتمل أنّها نفس المسائل الثلاث التالية المطبوعة بصورة متتالية ضمن رسائل الشريف المرتضى [٢]، وهي:

أ) مسألة في قول النبي صلى الله عليه وآله: «نيّة المؤمن خير من عمله». وقد تقدّم أنّها أحد مسائل تكملة الغرر.

---

١. جاء في هامش آخرها: «أنهاه [كذا] صاحبُه ومالكه السيّد السند الفاضل، خلاصة الأشراف من آل عبد مناف، سيدنا الجليل بن محمّد إسماعيل دست [كذا] عبدُ الحسين (أحسن الله تعالى عاقبته) سماعَ هذا الكتاب من أوله إلى آخره، فأجزتُ له روايته بطريقي إلى مؤلفه (طاب ثراه)، مشترطاً عليه ما شرط عليَّ. وكان ذلك في أوقاتٍ، آخرها اليوم العاشر من شهر شوال سنة ١٠٨٠. وكتب [كذا] أقل خلق الله تعالى صالح بن عبد الكريم البحراني، سائلاً منه الدعاء في مظانّه. والحمد لله، وصلى الله على محمّد وآله الطاهرين».

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٣٣ - ٢٥٤.

ب) مسألة في علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر.

ج) مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة لخبر الغدير.

وسبب احتمال أن تكون هذه المسائل الثلاث هي نفس المسائل الثلاث التي سُئل عنها السلطان والتي ذكرها النجاشيّ هو أنّ المسألة الأُولى تبدأ بسؤال قام السلطان بطرحه[١]، أمّا المسألة الثانية فتبدأ بقوله: «وسَألوا أيضاً فقالوا ...»[٢]، وهو ظاهر في عطف المسألة الثانية على الأُولى. وهكذا المسألة الثالثة فإنّها تبدأ بنفس الطريقة والأُسلوب، وهو قوله: «وسَألوا أيضاً فقالوا ...»[٣]. وتنتهي المسألة الثالثة بقوله: «هذه جملة كافية في جواب هذه المسائل ...»[٤]. وهذا يدلّ على ترابط المسائل الثلاث فيما بينها، وأنّها نفس المسائل التي سأل عنها السلطان.

وعلى أيّ حال فهذا مجرد احتمال ذكرناه للتنبيه، وسوف يأتي مزيد من الكلام حول هذه المسائل الثلاث عند الحديث عن المسائل التبّانيات، إن شاء الله.

٢٣. جُمَل العلم والعمل

ذكره كلّ أصحاب الفهارس، ووصفه الطوسي بأنّه تامٌّ، ونقله صاحب كتاب المجموع الرائق بأكمله في الباب الثالث من كتابه، استنسخه من نسخة كتبت سنة ٦٠٠ [٥]. وهو دورة كلاميّة وفقهيّة مختصرة، كما يلوح من اسمها (جُمَل) جمع جُملة، من الإجمال والاختصار.

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٣٥.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٤٣.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٥١.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٥٤.

٥. المجموع الرائق، ج ١، ص ١٤٣.

شروح الكتاب:

كتبت على الكتاب عدّة شروح، هي:

أ) تمهيد الأُصول[1]: وهو شرح على قسم الكلام (الأُصول) فقط، تأليف شيخ الطائفة الطوسي، طبع في إيران سنة ١٤٠٠.

ب) شرح جمل العلم والعمل[2]: وهو شرح على قسم الفقه فقط، تأليف الشيخ ابن البرّاج، طبع في مشهد سنة ١٩٧٤م.

ج) شرح جمل العلم[3]: للكراجكي.

د) شرح جمل العلم والعمل، تأليف الشريف المرتضى نفسه، وهو شرحٌ على قسم الكلام فقط، وسوف يأتي الحديث عنه إن شاء الله.

الطبعات:

١. طبع متن الجُمَل في النجف سنة ١٣٨٦.

٢. وفي مطبعة النعمان النجف ١٣٨٧.

٣. وفي مطبعة الآداب النجف ١٣٨٨بتحقيق: السيّد أحمد الحسيني.

٤. وفي بغداد ١٣٨٧.

٥. وفي قم ١٤٠٥ ضمن رسائل.

٦. كما طبع ضمن كتاب المجموع الرائق بإعداد حسين درگاهي، طهران، مؤسّسة دائرة المعارف الإسلاميّة، سنة ١٤١٧.

---

١. الفهرست، الطوسي، ص٢٤١؛ رجال النجاشي، ص٤٠٣.

٢. معالم العلماء، ص١١٥.

٣. معالم العلماء، ص١٥٤.

ويوجد بين الطبعتين الأخيرتين بعض الاختلاف، فقد سقط من نسخة رسائل أكثر من صفحة من بحث الإمامة، كما سقط منها كل بحث الآجال والأرزاق والأسعار[1].

وطبع قسم الكلام فقط من متن الجُمَل في بداية كتاب تمهيد الأُصول للشيخ الطوسي بتحقيق مشكاة الديني.

٧. وطبع بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

المخطوطات[2]:

١. المرعشي، ٢/١٩٤٥، ٨١٧، ف: ٣١٠/٥. (سمّيت هذه النسخة باسم: كتاب الفرائض، من دون الإشارة إلى كتاب جمل العلم والعمل، إلّا أنّها في الحقيقة إحدى نسخ جُمل العلم والعمل، لكنّها تحتوي على قسم الفقه فقط منه، حيث تبدأ بكتاب الطهارة، وتمّ حذف قسم العقائد، كما تمّ تحريف مقدمة الكتاب لكي تتناسب مع هذا الحذف، فقد جاء في المقدمة الصحيحة لكتاب جُمل العلم: «قد أجبتُ إلى ما سألنيه الأستاذ - أدام الله تأييده - من إملاء مختصرٍ يحيط بما يجب اعتقاده من جميع أُصول الدين، ثمّ ما يجب عمله من الشرعيات ...».

لكن جاء في مقدمة هذه النسخة المحرّفة ما يلي: «قد أجبتُ إلى ما سألنيه الأستاذ - أدام الله تأييده - من إملاء مختصر يحيط بما يجب عمله من الشرعيات ...»، حيث حذفت الإشارة إلى أُصول الدين، وهو نموذج من التحريف المتعمَّد في استنساخ الكتب).

---

١. قارن بين: المجموع الرائق، ج١، ص ١٥٩-١٦١، ورسائل، ج ٣، ص ٢١.

٢. توجد في فهرس (دنا) ٢٠ نسخة باسم: جمل العلم والعمل، وثلاث نسخ باسم: الجمل في الكلام، وجمل العقائد، و٢٧ نسخة من كتاب المجموع الرائق - أقدمها ترجع إلى القرن العاشر - الذي يحتوي على متن جمل العلم كما تقدم أعلاه، فمجموع نسخ كتاب جمل العلم في (دنا) تبلغ ٥٠ نسخة.

٢. قم الفيضية، ١٩٦٨/٣، ١٠٢٣، ف: ١٥٧/٣.

٣. المرعشي، ١٢٩٢٣/٤٣، ق١١، ف: ٧٧٤/٣٢.

٤. جامعة طهران، ٥٢٤٢، ق١٢، ف: ٤١٧٤/١٥.

٥. الرضوية، ١٩٨٠٤، ق١٣، ف: ٣٦٧/١.

٦. مجلس الشورى، ٣٢٢٦/٢، ق١٣، ف: ٨٠٨/١٠.

٧. الرضوية، ٩٨١١، ١٢٣١، ف: ٢١/١- ٣٦٨.

٨. النجف الحكيم، ٤٣٦م، ١٣٣٥، ف: ١٦٢/١.

٩. مصر دار الكتب، ١٩٩٠٨، ف: ٢٢١/١.

١٠. النجف كاشف الغطاء، ٣٢٥٩، بلا تاريخ، ف: ٢٨٩ (رأىٰ الشيخ آقا بزرگ نسخة من جمل العلم و العمل في مكتبة الشيخ هادي كاشف الغطاء، و ظن ـ من دون أن يجزم ـ أنّها نسخة لرسالة ما لا يسع المكلّف الإخلال به للشيخ الطوسي، و نقل أكثر مقدّمة الرسالة فإذا بها نفس مقدّمة جمل العلم والعمل، وليست رسالة للشيخ الطوسي (راجع: الذريعة، ج١٩، ص٢٥)).

١١. مشهد الإلهيات، ١٣٠٩٠/٣، مصورة، بلا تاريخ، ف: ١٣٣٩/٣ (هذه النسخة واللتان تليها تحملان اسم: الجمل في الكلام).

١٢. طهران ملك، ٥٧١٢/١٢، بلا تاريخ، ف: ٤٧٦/٨.

١٣. جامعة طهران، ٦٦٠١/٢، مصورة، بلا تاريخ، أفلام ف: ٢٥٩/٣.

وأمّا نسخ كتاب المجموع الرائق الذي يحتوي على النصّ الكامل لجمل العلم والعمل، فنذكر منها:

١٤. قم الگلپايگاني، ٥٠١٣- ١٠٣/٢٥، ق١٠، ف: ٣٥٧٤/٦.

١٥. طهران دائرة المعارف، ١٠٨١، ق١٠، ف: ٢/٢٢٥.

١٦. الرضوية، ٥٦٩٤، ٩٨٣، ف: ٥/٢٧٢.

١٧. المرعشي، ٤٠١٩، ق١١، ف: ١١/٢٣.

١٨. مركز الإحياء، ١٨٤٧، ق١١، ف: ٥/٢٦٥.

٢٤. جواب الكراجكي في فساد العدد

ذكره البُصرويّ، وقد كان الشريف المرتضى ممّن يذهب إلى القول بأنّ الهلال يثبت بالرؤية ولا عبرة بالعدد[١].

وقال الطوسي عند تعداده لكتب الشريف المرتضى: «وله مسائل كثيرة في نصرة الرؤية، وإبطال القول بالعدد»[٢].

وجاء في الذريعة: «مسائل العدد وإبطاله: وهي مسائل متعددة، غير الرسالة العددية للسيد الشريف المرتضى»[٣]. وذكر ابن شهرآشوب كتاباً للشريف المرتضى، سمّاه - كما جاء في المطبوع -: الفرائض في نقض الرؤية، وإبطال القول بالعدد، وسمّاه البعض: ... في نصر الرؤية، وقيل: ... في نقض الرواية، كما سمي: مختصر الفرائض ...[٤]، وعنوان: نقض الرؤية، مَخطوءٌ فِيهِ قطعاً؛ فإنّ الشريف المرتضى من القائلين بالرؤية، فيكون العنوان الصحيح هو: الفرائض في نصرة الرؤية، وإبطال القول بالعدد، كما أشار الطوسي إلى ذلك.

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص١٥٧؛ ج٢، ص١٧.

٢. الفهرست، ص١٦٥.

٣. الذريعة، ج٢٠، ص٣٥٧.

٤. الذخيرة، ص٥٢.

وقد نسب العلّامة الأميني كتاباً إلى الشريف المرتضى سمّاه: نصر الرواية[1]، ونحتمل قويّاً أنّه تصحيف: نصر الرؤية.

وجاء في رسائل الشريف المرتضى رسالة قام فيها الشريف المرتضى بمناقشة أحد علماء الشيعة من القائلين بالعدد، وقد طبعت هذه الرسالة تحت عنوان: الردّ على أصحاب العدد في ضمن رسائل الشريف المرتضىٰ مليئة بالأخطاء وفي ضمن مجموعة «رؤيت هلال»[2]، وسُمّيت في بعض النسخ الآتي ذكرها: النصرة للرؤية في ثبوت الأهلّة. ومن المسلّم به أنّ هذه الرسالة هي نفسُ جواب الشريف المرتضى عن سؤال الكراجكي؛ لوجود عدة شواهد على ذلك، هي:

أوّلاً: إنّ الشريف المرتضى يناقش في هذه الرسالة أحد علماء الشيعة الإماميّة كما يتّضح للقارئ، ولاشكّ أنّ الكراجكي منهم.

ثانياً: إنّ صاحب الكتاب الذي ينقض عليه الشريف المرتضى في هذه الرسالة كان معاصراً للشريف المرتضى، فقد قال الأخير: «ثمّ حكى صاحب الكتاب عنّا ما لا نقوله، ولانعتمده، ولانُسأل عن مثله ...»[3]، وقد كان الكراجكي (ت٤٤٩) معاصراً للشريف المرتضى أيضاً.

ثالثاً: قد تقدّم قبل قليل نسبة البُصرويّ وجود ردّ للشريف المرتضى على الكراجكي حول مسألة العدد. فقد كتب الكراجكي كتاباً حول نصرة القول بالعدد سمّاه: مختصر البيان عن دلالة شهر رمضان[4].

---

١. الغدير، ج ٤، ص ٢٦٥.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٥؛ رؤيت هلال، ج ١، ص ١٥٥-١٩٠.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٥.

٤. خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ١٣٣.

رابعاً: جاء في بعض النسخ الآتي ذكرها التصريح بأنّ هذه الرسالة هي جواب للشريف المرتضى على ما جمعه الكراجكي.

والجدير بالذكر أنّ الكراجكي رجع عن القول بالعدد إلى القول بالرؤية، وكتب عدّة كتب في ذلك، منها: الكافي، و جواب الرسالة الحازمية[١].

ومن المحتمل اتّحاد كتاب الفرائض مع جواب الكراجكي، والله أعلم.

وقد أشار الشريف المرتضى في بعض كتبه إلى تأليفه كتاباً في هذا المجال، حيث قال:

> ... وهذا كلّه يُبطل قول أصحاب العدد، ومَن ادّعى أنّ شهر رمضان لا يكون إلّا ثلاثين يوماً. وقد أملينا في هذه المسائل كتاباً مفرداً استقصينا الكلام فيه، فمن أراد الاستيفاء يرجع إليه[٢].

المخطوطات[٣]:

١. جامعة طهران، ١٩/١١٦٢، أفلام ف: ٥٧٤/١.

٢. مركز الإحياء، ٦/١٦٩٠، سنة ١٠٤٦، مصورة ف: ١٤١/٥.

٣. مركز الإحياء، ٢/٣٣٢٤، سنة ١٠٩٧، المحدّث الأُرموي ف: ٧٢٩/٢.

٤. المرعشي، ١٦/٧٦١٥، سنة ١٢٨١، ف: ٢٠/٢٠ (مستنسخة من نسخة الرضوية بتاريخ ٦٧٦).

٥. مجلس الشورى، ٤/١٠٠٠٧، سنة ١٣٣٦، ف: ٣٢/٢٠.

---

١. خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ١٢٩، ١٣٣.

٢. الناصريات، ص ٢٩٢.

٣. وردت في فهرس (دنا) ثماني مخطوطات تحمل عنوان: الردّ على أصحاب العدد.

٦. المرعشي، ١٤٢٥٤، بلا تاريخ (مستنسخة من نسخة بتاريخ ٦٧٦).

٧. جامعة طهران، ٤/١٠٨٠، بلا تاريخ، ف: ٦١٢/٣.

٨. الرضوية، ٢٣٣٧ سنة ٦٧٦، ف: ٣٨/٢. (جاء في أوّلها: نقض كلام بعض مَن نصر العمل بالعدد في الشهور).

٩. الرضوية، ٢١٥٠٩، ١٣٢٩، ف: ٥٧٩/٢٠. وقد جاء في أوّلها: «كتاب النصرة للرؤية في ثبوت الأهلة، من مصنّفات سيّدنا الشريف المرتضى في الجواب عمّا جمعه تلميذه الشيخ أبو الفتح الكراجكي في انتصار القول ...» (انقطع الكلام).

١٠. طهران - ملك، ٤/٥٩٣، حدود ١١٢٥، ف: ٩٣/٥ (باسم: نقض الشهور في العدد، وأنّها برؤية الأهلة).

٢٥. جواب المسألة الكراجكية حول قِدم العالم

هذا الاسم من اختيارنا، وهو عبارة عن شبهة حول قِدم العالم استعصى جوابها على الشيخ أبي الفتح الكراجكي، فأرسلها إلى الشريف المرتضى فأجاب عنها.

وهذه الرسالة نقلها الكراجكي في كنز الفوائد[1]، ولم تطبع مع الرسائل أو المسائل. ولا شكّ في نسبة هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى؛ فإنّ الكراجكي بنفسه يشهد بذلك.

من جهة أُخرى، سوف يأتي في الرسالة التالية التي تحمل عنوان: جواب الملحدة في قِدم العالم أنّنا نحتمل اتّحاد ما سمّيناه بجواب المسألة الكراجكية مع هذه الرسالة، ولكن بما أنّه لا توجد قرينة قطعية على ذلك، لذا فصلناهما وجعلناهما تحت عنوانين، لاحتمال أن يكونا رسالتين.

---

١. كنز الفوائد، ج١، ص٤٢.

المخطوطات:

يبدو أنّه لا توجد نسخة مستقلّة لهذه الرسالة، لكن بما أنّها مذكورة في ضمن كنز الفوائد، لذا يمكن انتزاعها من نسخ هذا الكتاب، وفي ما يلي تعريف ببعض نسخ كتاب كنز الفوائد[1] الذي يحتوي على هذه الرسالة:

١. الرضوية، ٢٢٦، ٦٧٧، ف: ١٩٠/١.

٢. المرعشي، ١١٣٦، ١٠٨٨، ف: ٣١٠/٣.

٣. طهران – الإلهيات، ٦٤٩، ق١٢، ف: ٦٤٧.

٤. جامعة طهران، ٦٥٨٦، ١٢٧٦، ف: ٣٠٣/١٦.

٥. مركز الإحياء، ٢٨٩٩، ق١٣، المحدّث الأُرموي مخ: ١١٦٧/٣.

٢٦. جواب الملحدة في قِدَم العالم

ذكره ابن شهرآشوب فقط. وسمّاه في الذريعة: جواب الملاحدة في قِدم العالم[2]. وجاء في الذريعة أنّ جواب الملاحدة موجود في ضمن مجموعة من جوابات مسائل الشريف المرتضى[3]، ولكن لم نهتدِ إليها.

وقد تقدّم أنّنا نحتمل أن تكون هذه الرسالة نفس الرسالة التي نقلها الكراجكي في كنزه، والتي سمّيناها: جواب المسألة الكراجكية؛ فإنّ موضوع هذه الرسالة يدور حول قِدم العالم أيضاً، ولكن يحتمل أن تكونا رسالتين منفصلتين، خاصّة أنّ المحقّق صاحب

---

١. ذكرت له في فهرس (دنا) ثماني نسخ.

٢. الذريعة، ج ٥، ص ١٩٤.

٣. الذريعة، ج ٥، ص ١٩٤.

الذريعة قد تقدّم أنّه أشار إلى وجود رسالة جواب الملاحدة، لكنّه لم يشر إلى نقل الكراجكي لها في كنزه.

٢٧. جواز الولاية من جهة الظالمين

كذا سمّاه البُصرويّ، ووصفه بأنّه كتاب، ثمّ إنّ البُصرويّ ذكر مسألة أُخرى تحت عنوان: مسألة في الولاية من قبل الظالمين، وقد تكون هي نفسها. وسمّاها النجاشيّ: ... من قبل السلطان. وقد طبع في قم ضمن رسائل الشريف المرتضى (ج ٢، ص ٨٧) تحت عنوان: مسألة في العمل مع السلطان. ولانعلم هل أنّ هذه العناوين لكتاب واحد أو كتابين، فُقد أحدهما؟

ثمّ إنّ المطبوع قد تمّ تأليفه سنة ٤١٥ على إثر بحثٍ جرى في مجلس الوزير أبي القاسم الحسين بن علي المغربي[١] حول الولاية من قبل الظلمة، وكيفيّة القول في حسنها وقبحها.

طبعاته وترجماته:

١. طبع - كما تقدم - في قم في ضمن رسائل الشريف المرتضى.

٢. وطبع في نهاية كتاب انديشه سياسى سيد مرتضى (بالفارسية)، ص ٧٨ اعتماداً على الطبعة السابقة من دون أي تغيير.

---

١. الوزير المغربي: هو الحسين بن علي بن الحسين بن محمّد بن يوسف الوزير، أبو القاسم المغربي، من ولد بلاس بن بهرام جور، وأمّه فاطمة بنت أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني. له كتب، منها: خصائص علم القرآن، اختصار إصلاح المنطق، اختصار غريب المصنف، رسالة في القاضي والحاكم، كتاب الإلحاق بالاشتقاق، اختيار شعر أبي تمام، اختيار شعر البحتري، اختيار شعر المتنبي والطعن عليه. توفّي سنة ٤١٨ (رجال النجاشي، ص ٦٩).

٣. وطبع أيضاً في بيروت في ضمن مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد ٢، سنة ١٤١٨-١٩٩٨.

٤. وطبع بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

وترجم إلى الفارسية مرّتين:

الأُولى: ترجمة جواد قاسمي في ضمن كتاب: مكتبها و فرقه هاى اسلامى در سده‌هاى ميانه.

والأُخرى: ترجمة محمود شفيعي في ضمن مجلة علوم سياسى، العدد١٤، سنة ١٣٨٠ش، وأعاد المترجم الأخير نشرَ ترجمته في ضمن كتابه انديشه سياسى سيد مرتضى المُشار إليه آنفاً.

المخطوطات[1]:

١. الرضوية، ٢١٩١٠، ق١١، ف: ٩٦٥/٢١.

٢. المرعشي، ١٢/١١٣٤٠، ق١٢، ف: ٥٦٧/٢٨.

٣. جامعة طهران، ١٩/٦٩١٤، ق١٣، ف: ٣٩٨/١٦.

٤. الرضوية، ض٢٠٩٩٨، سنة ١٢٤٣، ف: ٩٦٤/٢١.

٥. الرضوية، ض٢١٥٠٩، سنة ١٣٢٩، ف: ٩٦٥/٢١.

٦. النجف- الحكيم، ٦/٤٣٢، سنة ١٣٣٥.

٧. مجلس الشورى، ٣/٥١٨٧، بلا تاريخ، ف: ٦/١٦، (باسم: الولاية عن الجائر).

---

١. أشير في فهرس (دنا) إلى سبع مخطوطات تحمل عنوان: العمل مع السلطان، ومخطوطة واحدة باسم: الولاية عن الجائر، كما أنّ هناك نسخة أُخرى بهذا الاسم.

٨. نسخة بخطّ الشيخ آقا بزرگ الطهراني، محفوظة لدى الأُستاذ عبد الرزاق محيي الدين، مؤلّف كتاب أدب المرتضى، وقد أشار إليها في هذا الكتاب، وهي باسم: الولاية عن الجائر.

٢٨. الحدود والحقائق

ذكره ابن شهرآشوب، والظاهر من هذا العنوان أنّه رسالة أو كتاب يتعرّض لتعريف مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المتداولة.

وذكر بعض المحقّقين أنّ ابن شهرآشوب قد اختصر كتاب الحدود والحقائق في كتابه: أعلام الطرائق في الحدود والحقائق[١]. وإنّ للشيخ الكفعمي كتاباً باسم: اختصار الحدود والحقائق، احتمل المحقّق الطهراني أن يكون اختصاراً من الحدود والحقائق للشريف المرتضى أو ابن شهرآشوب[٢].

وقد طبعت رسالة تحمل عنوان الحدود والحقائق في ضمن رسائل الشريف المرتضى (ج ٢، ص ٢٥٩)، تقوم بتعريف مجموعة من المصطلحات الكلامية والأُصولية. كما قام الأُستاذ دانش بجوه (پژوه) بإعادة نشرها مع أربع رسائل أُخرى في ضمن مجموعة تحمل عنوان: (چهار فرهنگ نامه كلامى). ولكن يحوم حول هذه الرسالة المطبوعة بعض الشبهات التي تمنعنا من تقبّل أن تكون من تأليف الشريف المرتضى، وهي:

أوّلاً: توجد في هذه الرسالة عدة تعريفات لا تتلاءم مع آراء الشريف المرتضى في كتبه الأُخرى. ونحاول في هذا المجال أن نشير إلى بعضها:

---

١. الذكرى الألفيّة للشيخ الطوسي (يادنامه شيخ طوسى)، ج ٢، ص ٧٢٣.

٢. الذريعة، ج ١، ص ٣٥٦.

أ) جاء في الرسالة تعريف (الخاطر) بأنّه: «تصوّر المعنى في القلب[١]». بينما عرّفه الشريف المرتضى في الذخيرة بأنّه: «كلامٌ يفعله الله تعالى داخل سمع المكلف»[٢].

ب) عَرّف في الرسالة (السميع) بأنّه المبالِغ في العلم بالمسموعات[٣]. والشريف المرتضى لا يُرجع معنى السميع إلى العلم[٤].

ج) عَرّف (العلم) بأنّه قوّة في القلب يقتضي التميز. ثمّ ذكر تعريفاً آخر للعقل، ضعّفه، حيث قال: «وقيل: هو العلوم الضرورية التي يتمكّن بها من اكتساب العلوم إذا كملت شروطها»[٥]. مع أنّ الشريف المرتضى يرى أنّ العقل عبارة عن مجموعة من العلوم تحصل للمكلف[٦]، ولا يعتبره قوة.

وغير ذلك من التعريفات التي لا تتلاءم مع فكر الشريف المرتضى، والتي تحتاج متابعتها إلى مجال آخر.

ثانياً: لقد شكّك بعض الأساتذة في كون هذا الكتاب للشريف المرتضى؛ باعتبار أنّ الطوسي ألّف رسالة سمّاها: مقدّمة في المدخل إلى علم الكلام، وقال: «لم يُصنَّف مثلها»[٧]، وموضوع هذه الرسالة يدور حول شرح معاني المصطلحات الكلامية أيضاً، أي نفس موضوع رسالة الحدود والحقائق، حيث جاء في مقدّمتها: «سألتم أيّدكم الله

١. رسائل الشريف المرتضى، ج٢، ص٢٧٠.

٢. الذخيرة، ص١٧٢.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج٢، ص٢٧٣.

٤. الملخّص، ص٩٢.

٥. رسائل الشريف المرتضى، ج٢، ص٢٧٧.

٦. الذخيرة، ص١٢١.

٧. الفهرست، ص٢٤١.

إملاءٌ مقدّمة تشتمل على ذكر الألفاظ المتداولة بين المتكلّمين، وبيان أغراضهم منها»[١].

وقوله في فهرسه عن هذه الرسالة: «لم يُصنَّف مثلها»، يدل على أنّه لم يصنِّف أحدٌ من الإماميّة في أقلّ تقدير رسالة في هذا الموضوع قبل الشيخ الطوسي، حتّى الشريف المرتضى. وهذا يعني أنّ الأخير لم يؤلّف رسالة الحدود والحقائق.

ولكن يرد على ذلك أنّ هناك احتمالَ أن يكون الشريف المرتضى قد ألّف الحدود بعد تأليف فهرس الطوسي الذي قال فيه عن رسالته: «لم يصنّف مثلها».

والجواب: إنّ هذا الاحتمال غير وارد؛ لأنّ الطوسيَّ يذكر في فهرسه تاريخ وفاة الشريف المرتضى، ويدعو له[٢]، وهذا يعني أنّه كتب الفهرست بعد وفاة الشريف المرتضى، فكيف يمكن للشريف المرتضى أن يؤلّف الحدود بعد الفهرست، وهو ليس على قيد الحياة؟

لكن إذا راجعنا طبعات فهرس الشيخ، لوجدناه تارةً يترضّى على الشريف المرتضى في طبعة، ويقول: «علي بن الحسين ... الشريف المرتضى ﷺ»[٣]، بينما يدعو له بطول العمر في طبعة أُخرى، ويقول: «علي بن الحسين ... علم الهدى (طوَّل الله عمره، وعضد الإسلام وأهله ببقائه، وامتداد أيامه)»[٤]، وهذا يعني أنّ فهرس الشيخ قد تم تأليفه في حياة الشريف المرتضى. ويقول العلّامة السيّد محمّد صادق بحر العلوم في تعليقته على الفهرست بهذا الصدد:

لا يخفى أنّ تأليف الشيخ رحمه الله للفهرست كان قبل تأليف كتاب رجاله؛ لأنّه يحيل

---

١. الرسائل العشر، الطوسي، ص ٦٥.

٢. الفهرست، ص ١٦٥، ط جامعة المدرّسين.

٣. الفهرست، ص ١٦٥، ط جامعة المدرّسين.

٤. فهرست كتب الشيعة وأُصولهم، ص ٢٨٨، تحقيق: السيّد عبد العزيز الطباطبائي، مكتبة المحقّق الطباطبائي - قم، ١٤٢٠.

عليه في كثير من موارد رجاله، وهو قد ترجم السيّد المرتضى في رجاله أيام حياته؛ لقوله بعد ذكره: أدام الله تعالى أيامه، فيكشف لنا ذلك عن أنّه ترجم السيّد في الفهرست أوّلاً من غير ذكر وفاته، ثمّ لما توفي (رحمه الله)، ألحقَ تاريخ وفاته إلحاقاً. يؤيد ما قلناه أنّ في بعض نسخ الفهرست بعد ذكر اسمه: «طوَّل الله عمره»، فلاحظ[1].

وكل هذا يدل على أنّه لا يوجد دليل يثبت أنّ تأليف الفهرست متأخر عن تأليف الحدود، فيبقى احتمال أن يكون الشريف المرتضى قد ألّف الحدود بعد تأليف فهرس الطوسي الذي قال فيه عن رسالته: «لم يصنَّف مثلها»، ولا يبقى مورد للتشكيك المذكور أعلاه، الذي ذكره بعض الأساتذة.

ومهما يكن من أمر، فلا يمكن تقبّل أن يكون المطبوع من رسالة الحدود والحقائق هو من تأليف الشريف المرتضى، وذلك لما تقدم من تنافي ما فيه من تعريفات مع الكثير من آراء الشريف المرتضى[2]. ولكن بما أنّ ابن شهرآشوب نسب عنوان رسالة الحدود والحقائق إلى الشريف المرتضى، فيمكن أن نتقبل أنّه كانت له رسالة بهذا العنوان، لكن ليست هي المطبوع، وإنّما قد فقدت نسخها، أو ما زالت مجهولة. ولهذا وضعنا عنوان الحدود والحقائق في ضمن القسم الأوّل من هذا الفهرس، ولو بقينا نحن والنص المطبوع لكنّا قد وضعناه في القسم الثالث.

---

١. الفهرست، ص١٢٦، الهامش٥، تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية – النجف الأشرف، ١٣٨٠/١٩٦٠م.

٢. نقل الفاضل حسن الأنصاري في مقال له حول الحدود والحقائق على موقع كاتبان عن السيّد حسين المدرسي الطباطبائي كلاماً حول مجموعة من التعريفات المنقولة في هذا النص، واعتبرها مغايرة لمباني المرتضى، ويبدو أنّ السيّد المدرسي كان على عجلة من أمره، إلّا أنّه قدّم بحثاً مفيداً للباحثين.

ملاحظتان:

الأُولى: أشار الشيخ المحقّق صاحب الذريعة إلى نسخة للحدود والحقائق موافقة للمطبوع، لكنّه ذكر منها مقطعاً غير موجود فيها، وهو: «الأصلح: فعل الأمتع للغير إذا قصد ذلك، وكان حسناً»[١]. فعلى مَن يريد إعادة تحقيق الرسالة أن يراجع نسخاً أكمل من النسخة المطبوعة.

الثانية: قام أحد العلماء، وهو أبو الحسين البصري ابن مارورة (قارورة)[٢] بجمع مجموعة من التعاريف من كتب الشريف المرتضى، وسمّاها: الحدود والحقائق، وقد جاء في أوّلها: «من كلام السيّد الأجل العالِم الأوحد الشريف المرتضى علم الهدى ذي المجدين أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي (رضي الله عنه، وحشره مع آبائه الطاهرين)، جمعُ الشيخ الجليل العالِم أبي الحسين البصري ابن مارورة (رحمه الله)، وجدتُه مكتوباً بخطّ الشيخ العالِم السعيد الموفّق محمّد بن إدريس (رحمهما الله تعالى) في سنة ٥٥٤»[٣].

إذن هذا النصّ ليس للشريف المرتضى بكلّ تأكيد، نعم كل ما يحتوي عليه يعبّر عن آراء الشريف المرتضى، فهو يعكس آراءَه بصورة أدقّ بالنسبة إلى رسالة الحدود والحقائق المطبوعة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ويمكن الاعتماد عليه في معرفة رأي الشريف المرتضى حول تعريف مختلف المفاهيم، خاصّة أنّه قد تقدّم أنّ ابن إدريس كان قد استنسخه، وهو يدلّ على تأييده له، وهو قريب عهد نسبياً من الشريف المرتضى.

---

١. الذريعة، ج ٦، ص ٣٠١.

٢. معالم العلماء، ص ٧٨.

٣. الذكرى الألفيّة للشيخ الطوسي (يادنامه شيخ طوسي، ج ٢)، ص ٧٢٣.

وقد قمنا بمقارنة بين هذا النصّ وكتب الشريف المرتضى، فوجدنا الكثير ممّا هو موجود فيه مذكوراً بعينه في تلك الكتب، وخاصّة كتابَي الملخّص والذخيرة[١]. وفي الفقرة ١٠٧ نقل نصّاً من المسائل الواردة على الشريف المرتضى من مامطير[٢]، ثمّ انتزع الفقرات الثلاث الأخيرة، أي الفقرة ١٠٨، ١٠٩، ١١٠ من كتاب الذريعة[٣].

الطبعات:

١. وقد طبع هذا النصّ في مدينة مشهد الرضا عليه السلام سنة ١٣٩١، في ضمن منشورات الذكرى الألفيّة للشيخ الطوسي، بتحقيق: الأُستاذ محمّد تقي دانش بجوه (پژوه).

٢. وقد حقّقها الشيخ محمد تقي الفقيه العاملي، ونشرت في مجلة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩ -١٠، ص٢٨٤-٣٠٢.

المخطوطات[٤]:

١. النجف - سنة ٦٥٧ (موجودة في ضمن مجموعة ذكرها الشيخ الطهراني، وذكر أنّها بخط مهدي بن الحسن بن محمّد النيرمي الجرجاني، وأنّها موجودة عند السيّد حسين الهمداني في النجف، واستنسخ منها الشيخ السماوي نسخة لنفسه، ثمّ أكمل نقصها من نسخة في بغداد[٥]. إذن هناك في الأقل ثلاث نسخ لهذه المجموعة، لكن لا نعلم مصيرها).

٢. مشهد - الإلهيات، مصوّرة ١/٦٢، سنة ٨٣٧، ف: ١٣٤٠/٣.

---

١. انظر: على سبيل المثال الفقرات: ١٧، ٤٣، ٦٤، ٩١ من الحدود والحقائق، وقارنها بما يلي: الملخّص، ص٣٠٦، الذخيرة، ٥٨٦، ٦٠٤، ١٥٥.

٢. انظر: المسائل المامطيرية من القسم الأوّل من هذا الفهرس.

٣. الذريعة، ج١، ص ٣٢٨.

٤. على الرغم من اعتقادنا بأنّ المطبوع من الحدود والحقائق ليس للشريف المرتضى، لكننا نذكر نسخه للفائدة.

٥. الذريعة، ج٦، ص٣٠١.

٣. الرضوية، ٣٦٠٨١، سنة ٨٦٣. (الناسخ: إسكندر بن الحسين بن إسكندر إسترآبادي)

٤. مجلس الشورى، ١١/١٠٠١٠، بلا تاريخ، ف: ٢٦/٣٢.

٥. مكتبة بورسه حسين الجلبي، برقم ١١٨٤[١].

وهناك نسخة واحدة لرسالة الحدود والحقائق المُشار إليها في الملاحظة الثانية المتقدمة، ومواصفاتها كالتالي:

طهران - ملي، ١/٨٦٣، سنة ٨٣٧، ف: ٣٦٧/٨.

٢٩. الخلاف في أُصول الفقه

ذكره النجاشيّ، وسمّاه الطوسي: مسائل الخلاف في أُصول الفقه، وذكر أنّه لم يتمّها، ووصفه البُصرويّ بأنّه ناقص، وقد أشار إليه الشريف المرتضى في مقدّمة كتابه الذريعة، حيث قال: «وقد كنّا قديماً أملينا قطعةً من مسائل الخلاف في أُصول الفقه»[٢]. وهو مفقودٌ.

٣٠. الخلاف في الفقه

سمّاه الطوسي: مسائل الخلاف في الفقه، بينما سمّاه البُصرويّ: المسائل المستخرجات، وقال: «وهي كتاب شرح مسائل الخلاف في الفقه، ناقص»، وسمّاه النجاشيّ: شرح مسائل الخلاف[٣]. وقد أرجع الشريف المرتضى إليه في عدّة مواضع من كتبه[٤].

---

١. الذكرى الألفيّة للشيخ الطوسي (يادنامه شيخ طوسى، ج ٢، ص ٧٢٣).

٢. الذريعة، الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤.

٣. راجع: الذريعة، المحقّق الطهراني، ج ٢٠، ٣٤٥. لقد فهم المحقّق الطهراني من قول النجاشي: «شرح مسائل الخلاف» أنّه يشير إلى مسائل الخلاف في الفقه، لا في الأُصول. والعهدة عليه رحمه الله.

٤. راجع: الناصريات، ص ٦٧، ٩١، ١١١، ١١٣، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٦، ١٥١؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٧٠، ١٧٣.

وهو كتابٌ يبحث في الفقه المقارن، ويستعمل فيه الشريف المرتضى أساليب الآخرين في الاجتهاد كالقياس وأخبار الآحاد، فقد قال في بعض رسائله: «وهذا الذي أحوجَنا إلى عمل مسائل الخلاف، واعتمدنا فيها - على سبيل الاستظهار على الخصوم في المسائل - على القياس وأخبار الآحاد، وإن كنّا لا نذهب إلى أنّهما دليلان في الشرع، ليتأتّى مناظرة الخصوم في المسائل من غير خروج إلى أُصول لا يقدرون على بلوغها»[1].

ثمّ إنّ الكتاب مفقود، لكن تقدّم أنّه قد نقل الشريف المرتضى منه موارد في كتبه الأُخرى، فيمكن إعادة تكوين أجزاء منه، من خلال الرجوع إلى تلك الكتب.

وللشريف الرضي كتابٌ تحت عنوان: تعليق خلاف الفقهاء، احتمَل المحقّق صاحب الذريعة أن يكون تعليقاً على كتاب أخيه الشريف المرتضى، أي كتاب الخلاف في الفقه[2].

٣١. الديوان

قال الطوسي: «له ديوان شعر يزيد على ألف بيت»، بينما قال ابن شهرآشوب: «وله ديوان شعر يزيد على عشرين ألف بيت، اختاره من شعره».

ووصفه الشيخ المحقّق الطهراني بأنّه كبير يقرب من عشرين ألف بيت، مرتّب على سنيّ نظمه في ستّة مجلّدات، المجلّد الأوّل والثاني يبدءان بالافتخار بآبائه، وينتهيان إلى ما أنشأه سنة ٤٠٣، وأمّا المجلّدان الخامس والسادس فيشملان ما أنشأه في عام ٤١٦ إلى آخر شهر رمضان سنة ٤٢٢ [3].

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١١٩.

٢. الذريعة، ج ٤، ص ٢٢٢.

٣. الذريعة، ج ٩، ق ٣، ص ٧٣٥-٧٣٦.

وديوان الشريف المرتضى المطبوع بتحقيق المحامي رشيد الصفار لا يحتوي على ديوانه المعروف فقط، بل يحتوي على كلّ ما عثر عليه محقّق الديوان من أشعار للشريف المرتضى في كتبه المعلومة الانتساب إليه كالشهاب وطيف الخيال، إضافةً إلى الكتب الأُخرى التي نقلت أبياتاً للشريف المرتضى، مثل مناقب ابن شهرآشوب، وكشكول البهائي، وأنوار الربيع، وغيرها[١].

إضافةً إلى أنّ ترتيبه ليس على أساس تاريخ نظم القصائد كترتيب الديوان الأصلي، بل قام المحقّق بترتيب قوافيه على حروف الهجاء[٢]. والملاحَظ أنّه قد تكرّر في هذا الديوان رثاء شخص واحد - وهو ابن شجاع الصوفي - بقصيدتين مختلفتين[٣]! وقد جاء عنوان القصيدة في الموضعين بنفس الصيغة، وهي: «وقال يرثي ابن شجاع الصوفي، وكان مختصّاً به».

وتوجد في مقرّ الأمانة العامة لمؤتمر ألفية الشريف المرتضى مصوّرة نسخة من ديوانه محفوظة في مكتبة جامعة طهران برقم ٢١١، وهي تحتوي على قصائد كثيرة غير موجودة في الديوان المطبوع، وأكثرها قصائد أنشدت بعد سنة ٤٣٠، أي في أواخر حياة الشريف المرتضى. فينبغي تحقيق هذه النسخة لإكمال الديوان و هو الأمر الذي قام به مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

وقد قام السيّد علي ابن السيّد عدنان البحراني (ت ١٣٥٥) بتلخيص الديوان البالغ ١٦ ألف بيت، فاختار منه ما يقرب من ٤ آلاف بيت، وسمّاه: الرضي من شعر الشريف المرتضى[٤].

---

١. ديوان المرتضى (مقدّمة المحقّق)، ج ١، ص ١٤٣.

٢. ديوان المرتضى (مقدّمة المحقّق)، ج ١، ص ١٤٣.

٣. ديوان المرتضى، ج ١، ص ٤٩٠؛ ج ٢، ص ٨٤.

٤. الذريعة، ج ١١، ص ٢٤٠.

الطبعات:

طبع في القاهرة في ثلاث مجلدات سنة ١٩٥٨م، بتحقيق المحامي رشيد الصفار، كما أُعيد نشره في بيروت، المؤسّسة الإسلاميّة للنشر (الهدى)، سنة ١٤٠٧ - ١٩٨٧م، وأُعيد نشره مرة أُخرى في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلدان ٢١، ٢٢، سنة ١٤٣٣ق - ٢٠١٢م. كما طبع الديوان الذي جمعه المحامي الصفار من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ، وإضافة الى ذلك قام المؤتمر بتحقيق ونشر الديوان الكامل بالاعتماد علىٰ نسخ جديدة.

المخطوطات:

هناك نسختان لهذا الديوان على الأقلّ في إيران، وأشار الأُستاذ عبد الرزاق محي الدين مؤلّف أدب المرتضى إلى وجود أربع نسخ في العراق[١]، كما عثرنا على نسخة في مكتبة العتبة العبّاسية في كربلاء، ونسخة واحدة - في الأقلّ - في مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام في النجف، ولانعلم هل هي إحدى النسخ العراقية الأربع التي ذكرها الأُستاذ عبد الرزاق، أو أنّها نسخ جديدة، وهذه النسخ كالتالي:

١. طهران - الأدبيات، ٢١١ - ج، ق ٩ و١٠، ف: ٢٥٥/١. (تحتوي هذه النسخة على قصائد جديدة غير موجودة في الديوان المطبوع. وإنّ الكثير من القصائد المذكورة في هذه النسخة ترتبط بما بعد سنة ٤٣٠، أي مرتبطة بأواخر حياة الشريف المرتضى).

٢. قم االمرعشي، ١٣٩٠١، ١٠٨٨ق (هذه النسخة هي أثمن نسخة نعرفها، فهي بخط الشيخ الحرّ العاملي، استنسخها من نسخة مكتوبة في زمن الشريف المرتضى، أي في

١. أدب المرتضى، ص ١٥٤.

سنة ٤٠٣، ومقروءة عليه. وعلى النسخة الأخيرة خط الشريف المرتضى، وإجازة له لأحد تلامذته، فقد جاء في بداية الجزء الثاني من نسخة الحر العاملي ما يلي:

صورة خطّ السيّد المرتضى على النسخة المنقول منها في هذا المكان: «قرأ عليَّ الفقيه أبو الفرج يعقوب بن ابراهيم البيهقي (أدام الله توفيقه) قطعة كبيرة من ديوان شعري، وأجزتُ له رواية جميعه عنّي، فليروه كيف شاء. وكتب علي بن الحسين بن موسى الموسوي بخطه في ذي القعدة من سنة ثلاث وأربعمئة». انتهى ما وُجِد.

٣. كربلاء - العتبة العباسية، ١٢٩، ق١١، ف: ١/١٤٨ (مجلدان، ويحتويان على أشعاره إلى سنة ٤٠٣. وقد جاء على النسخة بعض الأختام غير الواضحة تماماً في المصوّرة، منها مؤرَّخ بتاريخ حديث، أي سنة ١٤٣٠، ومنها جاء فيه: «د. عقلية علي الهاشمي، دخل في شوال ١٤١٢، أو ١٤١٣». الترديد ناشئ من عدم وضوح المصوّرة).

٤. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٣٣ الشعر، ١٢٩٩، ف: ٤٠٣ (تحتوي هذه النسخة على الجزءين الأخيرين من الديوان، أي الجزء الخامس والسادس، أما الخامس فناقص، وأما السادس فتام. وقد جاء في بداية النسخة ملاحظة مفادها أنّ الشيخ عبد الحسين الحلي قد نظر فيها سنة ١٣٣٢، وقام بذكر فهرس الأجزاء الستة من الديوان. ثمّ إنّ تاريخ الفراغ من النسخة هو ٧ رجب سنة ١٢٩٩ في النجف الأشرف، بقلم السيّد مصطفى الحسيني العاملي).

٥. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٣٧ الشعر، ١٣٢٠، ف: ٤٠٤.

٦. بغداد - نسخة آل زوين[1]. [2]

---

١. جاء في أدب المرتضى، ص ٥٤ إنّ هذه النسخة كانت محفوظة لدى المحامي رشيد الصفار، لكن الأخير نفى ذلك (انظر: مقدّمة ديوان المرتضى، ج ١، ص ١٤١، الهامش ١).

٢. وهي نسخةُ جَدِّهِم العالم الشّاعِر السيّد أحمد بن حبيب آل زُوَين الحُسينيِ الأعرجيِ من أعلام القرن الثالث عشر الهجري، وأظنّ أنّ له ترجمة في شعراء الغري للخاقاني. (الحسني).

٧. نسخة آل الشبيبي.

٨. نسخة الشيخ محمّد السماوي، بخطه، كانت في مكتبة المرحوم عبد الرزاق محيي الدين. منها مصورة في دار الكتب المصرية ومركز جمعة ماجد.

٩. نسخة الشيخ حسن ابن الشيخ محسن الجواهري، وهي في مكتبة متحف بغداد.

٣٢. الذخيرة

كذا سمّاه النجاشيّ، وسمّاه الطوسي: الذخيرة في الأُصول، وقال: إنّه تام، فيما سمّاه البُصرويّ: الذخيرة في أُصول الفقه، ولعلّه تصحيف الذريعة التي تدور أبحاثها حول أُصول الفقه. وسمّي في بعض النسخ الخطية المتبقّية: ذخيرة العالم، وبصيرة المتعلّم[١]، وذكره نجيب الدين الحسيني في شرحه.[٢] وقد طبع في قم محقّقاً سنة ١٤١١، وأُعيدت طباعته في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلد ٥، سنة ١٤٣٣ق-٢٠١٢م.

ثمّ إنّ الذخيرة في الحقيقة تتمّة لكتاب آخر للشريف المرتضى، قام بإملائه ثمّ انقطع الإملاء لظروفٍ خاصّة، وهو كتاب الملخّص في أُصول الدين، وقد أشار الشريف المرتضى إلى ذلك في خاتمة الذخيرة، حيث قال:

> وبين أوائل هذا الكتاب وأواخره تفاوت ظاهر؛ فإنّ أوّله على غاية الاختصار، والبسطُ والشرحُ معتَمَدان في أواخره. والعذر في ذلك أنّا بدأنا بإملائه والنيّة فيه الاختصار الشديد؛ تعويلاً على أنّ الاستيفاء والاستقصاء يكونان في كتاب الملخّص، فلما وقف

---

١. الذخيرة، ص٦٥ (مقدّمة المحقّق).

٢. شرح المقدمة في علم الكلام، ص١٤ ألف.

تمام إملاء الملخّص - لعوائق الزمان التي لا تُملك - تغيّرت النيّة في كتابنا هذا، وزدنا في بسطه وشرحه، وإذا جُمع بين ما خرج من كتاب الملخّص، وجُعل ما انتهى إليه كأنّه لهذا الكتاب، وُجد بذلك الكلام في جميع أبواب الأُصول مستوفى ومستقصى[١].

وقد طبع كتاب الملخّص للشريف المرتضى على نسخة تحتوي على أربعة أجزاء، يشكل الجزء الرابع والأخير منها بدايات كتاب الذخيرة، فقد جاء في بداية الجزء الرابع:

نبدأ بعون الله وقوته في هذا الجزء بذكر أوّل الكلام المبسوط من الكتاب الموسوم بالذخيرة، المخالف لما بُني عليه صدره من الإيجاز والاختصار، ليكون تماماً للكتاب الملخّص، من حيث انتهى الإملاء منه، حسبما رآه مصنفهما ورسمه، وبالله عزوجل التوفيق[٢].

ويحتوي هذا الجزء من الملخّص على أكثر من خمسين صفحة من بداية المطبوع من الذخيرة، حيث يبدأ بفصلين سقطا من بداية المطبوع من الذخيرة، هما: فصل في إفساد قولهم بالكسب، وفصل في ذكر ما يلزمهم على القول بالمخلوق - وقد طبع هذان الفصلان في نهاية الملخّص -، ثمّ يليهما فصل في التوليد وهو أوّل فصول المطبوع من الذخيرة، ويستمر إلى قوله: «ألا ترى أنّ الملجأ من الهرب من الأسد»[٣]. أي يستمر الجزء الرابع من مخطوطة الملخّص إلى (ص ١٢٥) من المطبوع من الذخيرة، وهو يشكّل أكثر من خمسين صفحة من بداية الذخيرة.

لكن محقّق الملخّص لم ينشر هذه الخمسين صفحة اكتفاء بالمطبوع من الذخيرة،

---

١. الذخيرة، ص ٦٠٧.

٢. الملخّص، ص ٣٤ (مقدّمة المحقّق).

٣. الملخّص، ص ٣٨، (مصوّرة الصفحة الأخيرة من الأصل المخطوط)، وقارن هذه العبارة بالذخيرة ص ١٢٥.

وكان من الأفضل أن يقوم بنشرها، فإنّ بداية المطبوع من الذخيرة مملوء بكلمات أو جمل وحتّى سطور ساقطة بسبب وجود خروم في المخطوطتين المعتمدتين في التحقيق[١]، فكان يمكن الاستعانة بمخطوطة الملخّص لرفع نواقص مخطوطتي الذخيرة. وعلى أيّ حال يمكن القيام بذلك في تحقيق جديد للذخيرة في المستقبل إن شاء الله تعالى.

وقد طبعت أيضاً رسالةٌ تحت عنوان: مجموعة في فنون علم الكلام، نشرت في ضمن المجموعة الخامسة من نفائس المخطوطات في بغداد، سنة ١٣٧٩/ ١٩٥٥م. واحتمل بعض المحقّقين أن تكون هي المسائل الكلامية[٢].

ولكن عند مراجعتنا لنسختها المخطوطة المحفوظة في مكتبة السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم في النجف الأشرف، والتي حصلنا على مصوّرتها من مؤسّسة تراث الشيعة في قم، وجدنا أنّ معظم هذه الرسالة عبارة عن مقاطع منتقاة من كتابِ الذخيرة، فقد وردت فيها عبارات الذخيرة حرفيّاً، لذا يمكن الاستعانة بها لتحقيق بعض فصول الذخيرة الموجودة فيها. ونقوم فيما يلي بالمقارنة بين مخطوطة هذه الرسالة والذخيرة لتحديد الفصول التي انتزعت منها هذه الرسالة من الكتاب المذكور:

١. جاء في المخطوطة ص ٣١: «وقال في كتاب الذخيرة نقول: إنّ الآلام الشاقة...». قارن الذخيرة ص ٢٣٥، مع اختلاف في بعض العبارات.

٢. المخطوطة ص ٣٢: «كل ألمٍ يبتدئ ...». قارن الذخيرة ص ٢٣٩.

٣. المخطوطة ص٣٢: «في النبوات: إعلم أنّ وصفنا ...». قارن الذخيرة ص ٣٢٢.

---

١. الذخيرة، ص ٧٤، الهامش ٤.

٢. مجلة تراثنا، العدد ٣٢، ص ٩٩.

٤. المخطوطة ص٣٣: «في بيان حسن بعثة الأنبياء عليهم السلام: غير ممتنع أن يعلم ...». قارن الذخيرة ص ٣٢٣.

٥. المخطوطة ص٣٣: «في بيان دلالة المعجزة على النبوّة: لفظة المعجز...». قارن الذخيرة ص ٣٢٨.

٦. المخطوطة ص ٣٥: «في جواز ظهور المعجزات على أيدي غير الأنبياء: الذي يذهب إليه أصحابنا ...». قارن الذخيرة ص ٣٣٢.

٧. المخطوطة ص ٣٦: «في أنّ الأنبياء عليهم السلام لا يجوز أن يقع منهم كبير...». قارن الذخيرة ص ٣٣٨، مع اختلاف في بعض العبارات.

٨. المخطوطة ص ٣٦: «أظهر ما اعتمدوا عليه ...». قارن الذخيرة ص ٣٦٠.

٩. المخطوطة ص ٣٨: «فيما عدا القرآن من معجزاته ...». قارن الذخيرة ص ٤٠٤.

١٠. المخطوطة ص٣٩: «فيمن حارب أمير المؤمنين عليه السلام: لا خلاف بين المحصلين...». قارن الذخيرة ص ٤٩٥.

١١. المخطوطة ص ٣٩: «الأسماء في اللغة على ضربين ...» قارن الذخيرة ص ٥٧٢.

١٢. المخطوطة ص ٤٧: «في الرد على إليهود ...» قارن الذخيرة ص ٣٥٧.

١٣. المخطوطة ص ٥٢: «في أحكام أهل الآخرة: سقوط التكليف ...». قارن الذخيرة ص ٥٢٤.

وسوف يأتي في القسم الثاني من هذا الفهرس عند البحث عن مجموعة في فنون علم الكلام التعرضُ إلى المقاطع التي لم ترد في الذخيرة.

ثمّ إنّ تلميذ الشريف المرتضى، أبا الصلاح الحلبيّ قام بشرح الذخيرة[١]، إلّا أنّ هذا الشرح لم يصل الينا.

---

١. معالم العلماء، ص٦٥.

وقفة مع المطبوع من الذخيرة:

على الرغم من العمل الضخم الذي تمّ على يد المحقّق لكتاب الذخيرة وصعوبة قراءة المخطوطات المعتمدة في التحقيق، إلّا أنّ العمل يُسجّل عليه بعض الملاحظات، نذكرها في ما يلي:

١. قول الشريف المرتضى: «لو قدّرنا فيها البقاء لاستغنيت عن القدر، وإنّما استغنيت لوجودها» ص ٩١. والصحيح (استغنت) في كلا الموردين.

٢. قوله: «والوجه في انفراد الاشتراط» ص ١٥٦. والصحيح: اشتراط الانفراد.

٣. قوله: «لا تأمن إن نظرتَ أن تقضي بك النظر، إلّا أنّه لا صانع لك» ص ١٧٧. والصحيح: لا تأمن إن نظرتَ أن يُفضي بك النظر إلى أنّه لا صانع لك.

٤. قوله: «إنّ العلم بالضرورة في الفعل صارف عنه وبالنفع داع إليه» ص ١٧٩. والصحيح: العلم بالضرر، بقرينة قوله: وبالنفع.

٥. قوله: «إعلم أنّ اللطف ... ولابدّ أن يشترط في ذلك انتصاله من التمكين» ص ١٨٦. وقد تُركت كلمة (انتصاله) بلا نقاط، وجاء في الهامش: «كذا، ولم نهتدِ إلى الصواب فيه»، ولكن مع مراجعة كتاب الاقتصاد للشيخ الطوسي سنجد عبارة قريبة منها، تهدينا إلى الصواب، وهي: «واللطف منفصل عن التمكين»[١]، فنفهم من هذا أنّ الصحيح في الذخيرة هي كلمة: (انفصاله).

٦. قوله: «الا نعلم ضرورة بألمنا» ص ٢٣٢. والصحيح: انّا نعلم.

٧. قوله: «لأنّ في المكلّفين من يكون مع وقع الطمع في العفو والتشدد أقرب إلى فعل

---

١. الاقتصاد، ص ١٥٣.

القبيح» ص ٣١٥. والصحيح: (رفع) بدل (وقع)، بقرينة قول الشيخ الطوسي: «لأنّ في المكلّفين من إذا ارتفع طمعه في العفو كان أقرب إلى ارتكاب القبائح»[١].

٨. قوله «ما المُنكر من أن يكون أُنزل هذا الكتاب على نبي من الأنبياء غير مَن ظهر مِن جهته تغلبه عليه وقتله الظاهر من جهته، وادّعى الاعجاز به» ص ٣٩٣. وهي عبارة مبهمة، ولكن إذا راجعنا كتاب الموضح (الصرفة) للشريف المرتضى لوجدنا ما يلي: «لأنّه ليس بمُنكر أن يكون الله تعالى أنزله على نبي من أنبيائه، فظفر به مَن ظهر من جهته، فغلبه عليه وقتله من حيث لم يُعلم حاله، وادّعى الإعجاز به»[٢]. فيمكن تصحيح عبارة الذخيرة وفقاً لما في الموضح.

٩. قوله: «أمّا من ذهب الذاهب في جهة إعجاز القرآن إلى النظم ...» ص ٤٠٢. ومن الواضح زيادة كلمة (الذاهب).

١٠. قوله: «وليس يجب إذا لم نمكنه وخلفاً بينه وبين التصرف ...» ص ٤١٦. وجاء في الهامش عند كلمة (وخلفا) قول المحقّق: «كذا»، ولكن يبدو أن الصحيح: (وحُلنا).

١١. قوله: «فإذا لم نفعل فنحن الملومين» ص ٤١٦. والصحيح نحويّاً: (الملومون).

١٢. قوله: «ومنهم من أثبت إلى أبي بكر» ص ٤٣٧. ويبدو أنّ الصحيح: أثبت الإمامة لأبي بكر.

١٣. قوله: «ان نَقلَ هذا الخبر لوجدت بعد فقدٍ، وقويَ بعد ضعف ...» ص ٤٦٣. والصحيح: لو وُجد بعد فقدٍ.

---

١. الاقتصاد، ص ٢٢٨.

٢. الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، ص ١٧٨.

١٤. قوله: «وأمّا التعلّق في توبة طلحة بما روي من قوله لمّا أصابه السهم: ندمت ندامة الكسعي لما رأت عيناه ما فعلت يداه» ص ٥٠٠. إنّ هذا القول هو بيت شعرٍ مشهور، وقد جاء في متن الذخيرة نثراً وضع بين قوسين.

١٥. قوله: «فإن تعلقوا باشتراط المشية بقوله تعالى: (لمن يشاء) [يقتضي] الإجمالَ» ص ٥١٦. ويبدو أنّ الصحيح: فإن تعلقوا باقتضاء المشية بقوله تعالى: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ الإجمالَ.

١٦. قوله: «فقد استغنى بتقدّم المعرفة حقّ الإلجاء إليها» ص ٥٢٦. والصحيح: عن الإلجاء إليها.

١٧. قوله: «واعلم أنّ أهل الآخرة إن يكونوا مضطرّين إلى أفعالهم» ص ٥٢٧. والصحيح: إنّ أهل الآخرة ينبغي أن لا يكونوا مضطرين إلى أفعالهم. فإنّ الشريف المرتضى يذهب إلى أنّ أهل الآخرة مختارون في أفعالهم[1].

١٨. قوله: «على الوجه المأوّل المعروف في الدنيا» ص ٥٢٧. ويبدو أنّ الصحيح: (المألوف) بدل (المأوّل).

١٩: قوله: «وليس يجب إذا كانوا متصوِّرين للمضرّة أن يكونوا في الحال مغمومين وعلى مضرة، لأنّ تصور المضرة في المستقبل لا يوجب في الحال» ص ٥٢٨. وقد سقطت كلمة (الغم)، فالعبارة كالتالي: لا يوجب الغمّ في الحال.

٢٠. ذكر الشريف المرتضى في الذخيرة ص ٥٥٠ خمس آيات استدلّ بها الخوارج على مذهبهم، لكنّه ناقش ستّ آيات! ! ، ويبدو أنّه قد سقطت آية من المخطوط، وهي

١. انظر: رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٤١.

الآية الثانية حيث أشار إليها الشريف المرتضى بقوله: «والجواب عن ثانيها: إنّ هذه الآية إنّما يستفاد بظاهرها أنّ النار المتلظية الموصوفة في الآية لا يصلاها إلّا مَن كذب وتولى» ص ٥٥٠، فهو يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ * لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى * الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾[١]، وكان ينبغي إضافة هذه الآية - ولو بين معقوفتين - إلى المتن، أو الإشارة إليها في الهامش.

٢١. قوله: «إعلم أنّه لا خلاف بين الأُمّة في الأمر بالمعروف الواجب والنهي عن جميع المنكر، وإنّما اختلفوا في جهة وجوبه» ص ٥٥٣. ويبدو أنّه سقطت كلمة (وجوب)، فتكون العبارة كالتالي: لا خلاف بين الأُمّة في وجوب الأمر... وإنّما اختلفوا في جهة وجوبه.

٢٢. قوله: «والصحيح أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب بمجرد العقل ... والدليل على أنّه مما يجب عقلاً...» ص ٥٥٣. وقد سقطت كلمة (لا) من المتن، فالصحيح: والدليل على أنّه ممّا لا يجب عقلاً.

كما أنّ هناك أخطاء مطبعية نشير إلى أهمّها ص ١٧٣: (فلا يجوز أن يلتبس الخاطر)، الصحيح: (بالخاطر). (مصافة) ص ١٨٥، الصحيح: (مسافة). (فبقوا) ص ٢٣٢، الصحيح: (فنفوا). (مسها) ص ٢٣٣، الصحيح: (منها). (وإن شككنا ما ذكروه) ص ٢٣٤، سقطت هنا كلمة (في)، والصحيح: (في ما ذكروه). (وإن كان العقاب شرط زائد) ص ٢٩١، الصحيح نحوياً: (شرطاً زائداً). (العاقب) ص ٣٠٠، الصحيح: (المُعاقِب). (خلفا عن سلف وطرقة عن أخرى) ص ٤٠٦، يبدو أنّ الصحيح: (وطبقة). (وأخرجناه إلى الاستتار تحرزاً من المضرة) ص ٤١٦، الصحيح: (وأحوجناه). (لأنّه ظن تظنٍ وتمنٍ

١. الليل (٩٢): ١٤- ١٦.

بغير برهان) ص ٤٦٤، الظاهر زيادة كلمة (ظنّ). (ولو اعتمد في سقوط التكليف عن أهل الآخرة عن أنّ الإجماع) ص ٥٢٤، الصحيح: (على أنّ الإجماع). (وإن اعتقادهم هذه الفاسدة تمنع ...) ص ٥٣٤، الصحيح: (اعتقاداتهم).

المخطوطات:

١. نسخة قديمة وناقصة، في ضمن المجموعة الثانية من مخطوطات إبراهام فركوفيتش المحفوظة في سان بطرسبورغ - روسيا، يرجع تاريخها إلى سنة ٤٧٢، أي بعد أقل من أربعة عقود من وفاة الشريف المرتضى (ت٤٣٦). وهي تختلف مع المطبوع في مجموعة من الموارد، كما توجد فيها بعض الفصول الساقطة من المطبوع، وهي: نهاية فصل: «في الرد على الثنوية»، و«فصل في الرد على المجوس» و«فصل الكلام على النصارى»[١].

٢. نسخة ناقصة البداية، محفوظة في المكتبة الرضوية في مشهد المقدسة، برقم ٣٢٤٤، وتاريخ ٨٩٢ (رقم هذه النسخة في (دنا): ١٤٩٠٥، سنة ٨٩٢، ف: ٢/ ٢١٩، وقد تكونان نسختين، لكن تاريخهما واحد، إضافةً إلى أنّه لاتوجد في (دنا) نسخة أُخرى في مشهد تحمل الرقم ٣٢٤٤). وقد اعتمد محقّق الذخيرة على هذه النسخة والنسخة (٥) القادمة. ولهذه النسخة مصوّرة محفوظة في مكتبة السيّد المرعشي، رقم ٤٢٦، ٨٩٢، مصورة ف: ١/ ٣٧٥.

٣. مجلس الشورى، ١٠٠٧٣، ١٠٢٧، ف: ٣٢/ ١٠١ (وهي مخطوطة كتاب الملخّص لا الذخيرة، ولكن قد تقدم أنّها تحتوي على أكثر من خمسين صفحة من بداية الذخيرة).

---

١. قامت البروفسورة جابينه اشميتكه بالتعريف بهذه النسخة في مجلة معارف، العدد ٥٩، سنة ١٣٨٢ ش، واسم المقال المترجم إلى الفارسية هو: «نسخه‌ای كهن از كتاب الذخيرة شريف مرتضى».

٤. المرعشي، ٦٧٣٨، ق١١، ف: ٢٨٩/١٧. -

٥. نسخة مخرومة الأوّل والآخر، محفوظة في مكتبة الآخوند - مدرسة الغرب في هَمَذان - إيران، برقم ٤٦٣٥، ف: ١٣٢٥، ويعتقد محقّق الذخيرة أنّ تاريخها يرجع إلى القرن الحادي عشر. ولهذه النسخة مصوّرة محفوظة في مكتبة السيّد المرعشي، ٤٢٧، ق ١٢، مصورة ف: ٣٧٨/١ (جاء في فهرس دنا تحديدُ تاريخ هذه المصورة بالقرن الثاني عشر، لكن تقدّم أنّ محقّق الذخيرة يعتقد أنّ مخطوطة مكتبة الآخوند ترجع إلى القرن الحادي عشر، والله العالم).

٦. نسخة مجموعة في فنون من علم الكلام، مكتبة السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم في النجف، في ضمن مجموعة تحمل الرقم ٥، سنة ١٣٩١، ف: ١٢٧، وقد استنسخها السيّد بحر العلوم من نسخة بخط الشيخ آقا بزرگ الطهراني، واستنسخها الأخير سنة ١٣٢٩. وقد أشرنا قبل قليل إلى أنّ هذه النسخة تحتوي على بعض فصول الذخيرة، لا كلّها. ولهذه النسخة مصوّرة محفوظة في مكتبة مؤسّسة تراث الشيعة - قم، الرقم ٥٨٧/ ٥.

٧. جامعة طهران، ٣٢٤٤ - ف، بلا تاريخ، أفلام ف: ١٠٦/٢.

٨. جامعة طهران، ٣٢٩٥ - ف، بلا تاريخ، أفلام ف: ١١٦/٢.

٩. مجلس الشورى، ٤/٣٧٥٨، ق ١٢ أو أوائل ق١٣، ف: ١٧٤٢/١٠ (تحمل هذه النسخة اسم: أسماء وصفات، وهي ليست إلّا جزءاً صغيراً من الذخيرة. وقد ورد في بعض الفهارس عنوان أسماء وصفات كرسالة مستقلّة، ونسب إلى الشريف المرتضى (انظر: معجم التراث الكلامي، ج١، ص٢٧٦)).

٣٣. الذريعة إلى أُصول الشريعة

كذا سمّاه الشريف المرتضى نفسه في مقدّمته، وسمّاه الطوسي: ... في أُصول الشريعة، واكتفى النجاشيّ بتسميته: الذريعة، فيما سمّاه ابن شهرآشوب بنفس تسمية الشريف المرتضى، ووصفه بأنّه حسن. وقد تقدّم قبل قليل أنّ البُصرويّ ذكر كتاباً سمّاه: الذخيرة في أُصول الفقه، وتقدم أيضاً أنّنا احتملنا أن يكون تصحيف الذريعة.

ثمّ إنّ الشريف المرتضى فرغ من الذريعة في يوم الجمعة ١١ شوال من سنة ٤٣٠، كما جاء في خاتمته.

الأعمال التي دارت حول الذريعة:

أ) النكت البديعة في تحرير الذريعة[١]، للعلّامة الحلي، وهو شرح لكتاب الذريعة.

ب) تلخيص مسائل الذريعة، لأبي الحسن بن زيد البيهقي (ت٥٦٥)[٢].

ج) شرح مسائل الذريعة، لعماد الدين الطبري[٣].

د) شرح آخر، للسيّد كمال الدين الحسيني المرعشي، من مشايخ منتجب الدين[٤].

هـ) اعتبار الذريعة، لابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦).[٥]

الطبعات:

١. طبع في طهران سنة ١٣٤٦ش، بتحقيق الدكتور أبو القاسم گرجي.

١. خلاصة الأقوال، ص١١١.

٢. أمل الآمل، ج٢، ص٣٥٢.

٣. الذريعة، ج١٠، ص٢٦.

٤. الذريعة، ج١٠، ص٢٦.

٥. شرح نهج البلاغة، ج١، ص٢٩٠، ج١٦، ص٢٤٧، ج٢٠، ص٣٤.

٢. وقد أُعيد إعداده من قبل مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام في قم سنة ١٤٢٩ق، وأُعيدت طباعة الطبعة الأخيرة في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلد ١، سنة ١٤٣٣ق- ٢٠١٢م.

والملاحَظ على هاتين الطبعتين أنّ الأُولى بالغت في استقصاء الاختلافات بين النسخ، فذكرت كلّ شيءٍ حتّى الاختلافات التي لا ضرورة لذكرها، بينما بالغت الثانية في حذف الاختلافات بين النسخ، فبعد تصفّحي السريع لها لم أعثر إلّا على هوامش قليلة لا يرقى عددها إلى عدد أصابع اليد الواحدة، أُشير فيها إلى اختلافات النسخ، فالأمر دائرٌ بين إفراط وتفريط.

٣. وأُعيدت طباعته بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

المخطوطات[1]:

١. مجلس الشورى، ٣١٨٥، سنة ٩٦٩، ف: ١٠/٧٦٦.

٢. مجلس الشورى، ٣٧٩٤، سنة ١٠٢٥، ف: ١٠/١٧٧٩.

٣. الرضوية، ٧٣٧٣، سنة ١٠٤٥، ف: ٦/٣٩.

٤. النجف كاشف الغطاء،٢٩٦، - ١٠٤٨، ف: ٤٢.

٥. مركز الإحياء، ١٨٦٩، سنة ١٠٤٨، مصورة ف: ٥/٣٣١.

٦. النجف كاشف الغطاء،١٦٦١، - ١٠٩٧، ف: ١٥٥.

٧. مركز الإحياء، ١٨٦٦، سنة ١٠٩٧، مصورة ف: ٥/٣٢٩.

٨. المرعشي، ٣٢١٠، سنة ١٠٩٨، ف: ٩/١٣.

٩. المرعشي، ٥٦٣٥، ١١١٠، ف: ١٥/٣٤.

---

١. وردت في فهرس (دنا) الإشارة إلى ٣٧ نسخة للذريعة.

١٠. مركز الإحياء، ١٨٣١، ١٢٢٨، ف: ٢٤٨/٥.

١١. مجلس الشورى، ٤٨٢٣، ١٢٣١، ف: ٢٣٤/١٣.

١٢. جامعة طهران، ٦٨٦١، ١٢٣١، ف: ٣٨٤/١٦.

١٣. مركز الإحياء، ١٦٧٤، ١٢٣٩، ف: ٨٨/٥.

١٤. أمريكا - برنستون، ١٦١، ١٢٥٧، جنگ - ف: ٥٧٣.

١٥. الرضوية، ٧٣٧٤، ١٣١٣، ف: ٤٠/٦.

١٦. النجف - بحر العلوم، ٤٧، ١٣٢٩، ف: ٦٨.

٣٤. الردّ على يحيى[١] في اعتراضه دليل الموحدين في حَدَث الأجسام

كذا سمّاه النجاشيّ، حيث قال: «الردّ على يحيى بن عدي، كتاب الردّ على يحيى أيضاً في اعتراضه ...»، وهذا العطف يدلّ على أنّ يحيى المذكور في العنوان هو يحيى بن عدي النصراني. وقد صرّح البُصرويّ باسم يحيى، حيث قال: مسألة ردَّ بها أيضاً على يحيى بن عدي في اعتراضه دليل الموحّدين في حدوث الأجسام.

وهذا الكتاب مفقودٌ. ثمّ إنّ للشريف المرتضى ردّين آخرين على يحيى، هما: الكلام فيما يتناهى ولايتناهى، ومسألة على يحيى في طبيعة الممكن، يأتيان في موضعهما إن شاء الله.

١. يحيى بن عدي: يحيى بن عدي بن حميد بن زكريا، أبوزكريا النصراني. فيلسوف حكيم، انتهت إليه الرئاسة في علم المنطق في عصره. ولد بتكريت، وانتقل إلى بغداد. قرأ على الفارابي، وترجم عن السريانية كثيراً إلى العربية. توفي ببغداد سنة ٣٦٤، ودفن في بيعة القطيعة في الجانب الغربي من بغداد. كان ملازماً لنسخ الكتب بيده، كتب نسختين من تفسير الطبري، وأهداهما إلى بعض الملوك، كما نسخ كثيراً من كتب المتكلمين (الأعلام، الزركلي، ج ٨، ١٥٦).

٣٥. الرسالة الباهرة في العترة الطاهرة

ذكرها ابن شهرآشوب، وقد طبعت في قم في ضمن رسائل الشريف المرتضى سنة ١٤٠٥، ودار البحث فيها حول أنّ معرفة العترة إيمانٌ، والجهل بهم كفرٌ. وأشار الشريف المرتضى فيها إلى كتابيه: جواب المسائل التبّانيات، والانتصار[1]، وهو يعتبر قرينة داخلية على نسبة الرسالة إليه. وقد نقل الطبرسي (ت٥٨٨) في آخر الاحتجاج جميع الرسالة[2] - وهو يعتبر قرينة أُخرى على صحّة نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى -، كما نقلها المجلسي نقلاً عن الاحتجاج[3]. ويمكن الاستعانة بمخطوطات الاحتجاج لإعادة تحقيقها.

وقال المحقّق الأفندي:

> كتاب المسألة الباهرة في تفضيل الزهراء الطاهرة، نقله ابن شهرآشوب في المناقب، وقال بعده[4]: «عن أبي محمّد الحسن بن طاهر القائني الهاشمي». والظاهر أنّ هذا الكتاب ليس من مؤلّفات أبي محمّد الحسن المذكور، ولعل هذا الرجل من العامة. وبالبال أنّ المسألة المذكورة من مؤلّفات المفيد أو الشريف المرتضى، فلاحظ[5].

المخطوطات:

تقدّم أنّ هذه الرسالة مذكورة في الاحتجاج، وبما أنّه لم نعثر على نسخة مستقلّة لها، فنكتفي بالإشارة إلى بعض نسخ الاحتجاج التي ذُكرمنها في (دنا) ١٧٤ نسخة،

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٥٢.
٢. الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٧؛ الذريعة، ج ٣، ص ١٥.
٣. بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٣٣٢.
٤. الكلام للأفندي.
٥. رياض العلماء، ج ٦، ص ٤٧.

وذلك كما يلي:

١. مركز الإحياء، رقم ١٣٣٩، ٨٧٣، مصوّرة ف: ٤/١٥٤.

٢. مدرسة سبهسالار، ١٨٠٤، ٩٨٨، ف: ١/١٩٦.

٣. الرضوية، ١٢٢٧٠، ق١١، ف: ١٤/١٢.

٣٦. الشافي في الإمامة

وهو أشهر الكتب الكلاميّة للشريف المرتضى على الإطلاق. ذكره كلّ أصحاب الفهارس، وقال الطوسي عنه في فهرسه: «وهو كتابٌ لم يؤلّف مثله في الإمامة». وقد جاء في هامش خاتمة أحد مخطوطاته أنّه انتهى من تأليفه في يوم الأحد السابع من شهر رمضان سنة ٣٩٨. والمخطوطة محفوظة في مكتبة مجلس الشورى برقم ١٣٦٤.

وقد ألّف الشريف المرتضى كتاب الشافي بصورة رئيسةٍ ردّاً على قسم الإمامة من الجزء العشرين من كتاب المغني للقاضي عبد الجبّار المعتزلي. ولم ينقض الشريف المرتضى في الحقيقة كل قسم الإمامة من المغني، بل نقض القسم الذي تعرّض فيه القاضي إلى عقائد الإماميّة فقط. كما أنّه نقض بعض الأجزاء الأُخرى للمغني مثل بحث الإجماع الواقع في الجزء السابع عشر من المغني المسمّى بالشرعيات[١].

وكانت طريقة الشريف المرتضى في هذا الكتاب أن يذكر نصّ عبارة القاضي، ثمّ يردّ عليها، بحيث صار المنقول من عبارات المغني يستوعب حجماً كبيراً من الشافي، ويكون الشريف المرتضى بذلك قد حفظ لنا نصّاً مهمّاً من نصوص المعتزلة لقرون عديدة، قبل أن يتم اكتشاف مخطوطة المغني في اليمن قبل عقود، وطباعتها في مصر.

١. الشافي، ج١، ص٢١٩ - ٢٧٥.

إلّا أنّ أهميّة نصّ المغني المذكور في ضمن الشافي ما زالت باقية؛ فإنّه نصٌّ خالٍ من الأخطاء التي تعجّ بها المخطوطة اليمنية، وكان ينبغي على المحقّقين المصريّين لقسم الإمامة من كتاب المغني أن يراجعوا النص الموجود في الشافي ليصحّحوا عشرات، بل مئات الأخطاء الموجودة في نسختهم المعتمدة، الأمر الذي لم يفعلوه، وغفلوا عنه[١].

وقد أشار الشريف المرتضى في بعض مواضع الكتاب إلى احتمال أن يؤلّف كتاباً حول جواز إظهار المعجزات على غير الأنبياء عليهم السلام، حيث قال: «ولاستقصاء الكلام في جواز إظهار المعجزات على غير الأنبياء موضع غير هذا، ولعلّنا أن نفرد له مسألة بمشيئة الله تعالى»[٢].

الأعمال التي دارت حول الكتاب:

لقد اختلفت أعمال المتكلّمين حول الشافي، فقام بعضهم بنقضه، وقام الآخر بالدفاع عنه، فيما قام ثالث بتلخيصه وشرحه والتحشية عليه، وهي كما يلي:

أ) نقض الشافي: لأبي الحسين البصري، قام فيه بنقض الشافي[٣]، وهو مفقود. ويبدو أنّه كان موجوداً عند السيّد أحمد بن طاوس (ت٦٦٤)[٤].

ب) الرد على أبي الحسين البصري في نقض الشافي: لأبي يعلى سلّار الديلمي، وقد

---

١. راجع: الشافي (مقدّمة المحقّق)، ج١، ص١٢.

٢. الشافي، ج١، ص٢٠٠.

٣. معالم العلماء، ص١٦٩، طبقات المعتزلة، ابن المرتضى، ص١١٩.

٤. قال السيّد ابن طاوس في مقدّمة كتابه بناء المقالة الفاطميّة، ص٥٧: «إنّه عرض لي مع صاحب الرسالة (أي الرسالة العثمانية للجاحظ) نوع كلفة قد لا يحصل مثلها لنقض كتاب المشجر مع عظماء المعتزلة كالجبائي وأعيان من جماعته، وأبي الحسين البصري في الردّ على السيّد المرتضى ...».

كتبه ردّاً على نقض أبي الحسين البصري على الشافي[١]، ويبدو أنّه مفقود أيضاً.

ج) تلخيص الشافي: للشيخ الطوسي، وهو مشهورٌ ومطبوع.

د) ارتشاف الصافي من سلاف الشافي: للسيّد بهاء الدين المختاري النائيني، قام فيه بتلخيص الشافي بحذف المكرّرات، وإصلاح ما يحتاج إلى إصلاح[٢].

هـ) صفوة الصافي من رغوة الشافي: له أيضاً، وهو تلخيص أكثر اختصاراً من سابقه، حيث اكتفى ببيان أُصول مقاصد الشافي[٣].

و) حواشي الشافي: ذكر المحقّق صاحب الذريعة خمس حواشٍ على الشافي[٤].

الطبعات:

١. طبع طبعة حجرية في إيران سنة ١٣٠١ مع تلخيصه للشيخ الطوسي، وتوجد نسخة من هذه الطبعة الحجرية في مكتبة المحقّق الطباطبائي في قم.

٢. وطبع بتحقيق السيّد عبد الزهراء الخطيب في بيروت سنة ١٤٠٧- ١٩٨٦م، وأُعيد طبعه بالأُوفسيت في طهران - مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام سنة ١٤١٠، كما طبع في قم - مؤسّسة المفيد ١٤١٠، كما قام العلّامة السيّد عبد الزهراء الحسينيّ الخطيب بتحقيقه ونشره في أربعة مجلدات، وأُعيدت طباعة الطبعة الأخيرة في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلّدات ٦، ٧، ٨، ٩، سنة ١٤٣٣ق- ٢٠١٢م.

---

١. معالم العلماء، ص١٦٩، طبقات المعتزلة، ابن المرتضى، ص١١٩.

٢. الذريعة، ج٤، ص٤٢٣.

٣. الذريعة، ج٤، ص٤٢٣.

٤. الذريعة، ج٦، ص١٠٤.

وقد قارَنَ السيّد عبد الزهراء الحسيني الأجزاءَ الثلاثة الأُولى على مخطوطة واحدة وهي مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي الآتية، أمّا الجزء الرابع فقد قارنه مع خمس مخطوطات، وهي:

١. المرعشي، برقم١٢٨٢، وبتاريخ ١١٠١.

٢. الرضوية، برقم ٧٦١، وتاريخ ١١١٠.

٣. الرضوية، برقم ١٧١، وتاريخ ١١٣٦.

٤. الرضوية، برقم ١٠٠٢٠، وتاريخ ١١٤١.

٥. الرضوية، برقم ٧٦٠، وتاريخ ١٠٩٨.

٦. كما طبع بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضى.

المخطوطات[١]:

١. مجلس الشورى، ١٦/١٥٨٢٥، سنة ٩٤٨، مختصر ف: ٤٦٣.

٢. جامعة طهران، ١٤٦٨، سنة ٩٨٥، ف: ١٢٠/٨.

٣. النجف - دار العلم، ٦٢، ١٠٧٨، ف: ٧١.

٤. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١٧٠ عقائد، ١٠٩٤، ف: ١٧٦.

٥. كربلاء - العتبة العباسية، ٢٤٢، ق١١، ف: ٢٨٤/١.

٦. طهران - الملك، ٥٨٩٤، ق١١، ف: ٢٧٣/١.

٧. مجلس الشورى، ١٥٠٢٣، ق١١، مختصر ف: ٤٦٣.

٨. المرعشي، ٥٩٨٦، ١٠٣٢، ف: ٣٦٠/١٥.

١. ذكرت للشافي في فهرس (دنا) ٦٢ مخطوطة.

٩. مركز الإحياء، ٣٣٨٩، ١٠٤٩، محدث أُرموي مخ: ٨٣٠/٢.

١٠. طهران - ملي، ٤٣٨، ١٠٥٨، ف: ٣٧١/٧.

١١. قم - الگلپايگاني، ٧٧٢٥- ٥٢/٦٥، ١٠٩٢، ف: ٢٣٧٠/٥.

١٢. مركز الإحياء، ١٥٧٠، ١٠٩٤، ف: ٤٢٦/٤.

١٣. الرضوية، ٦٧٤، ١٠٩٨، ف: ١٦٦/٤.

١٤. مجلس الشورى، ١٣٦٤، ١٠٩٩. (جاء في هامش خاتمتها: «ووافق الفراغ من إملاء هذا الكتاب يوم الأحد السابع من شهر رمضان سنة ثمان وتسعين وثلاثمئة. كذا في المُقابَل بها»)

١٥. طهران - ملك، ١٨٨٠، ١١٠٠، ف: ٢٧٣/١.

١٦. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١٧١ عقائد، ١١٠٣، ف: ١٧٧.

١٧. مجلس الشورى، ١٦٠٢٩، سنة ١١٠٢، ف:٢٠٦/٤٤. (عليها وقفيّة بخطّ العلّامة المجلسي سنة ١١٠٤)

١٨. المرعشي، ١/١٤٨٣١، ١٣١٤، ف: ٤٣٨/٣٧.

٣٧. شرح جُمَل العلم والعمل

وهو شرحٌ على قسم الكلام فقط من كتاب جمل العلم والعمل، طبع لأوّل مرّة في قم سنة ١٤١٤ بتحقيق الشيخ يعقوب الجعفري المراغي، بالاعتماد على ثلاث مخطوطات، وأُعيدت طباعته في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلد١٧، سنة ١٤٣٣ق- ٢٠١٢م.

كما طبع بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

ولم يشر أيّ واحد من أصحاب الفهارس إلى هذا الشرح، ولم يطبع قبل التاريخ المذكور، ولكنْ هناك قرينتان داخليّتان تدلّان على نسبة الكتاب إلى الشريف المرتضى:

إحداهما: ما جاء في المقدّمة من طلب أحدهم من الشريف المرتضى أن يملي عليه هذا الشرح، حيث جاء فيها: «أمّا بعد، فإنّي لمّا قرأتُ على سيّدنا الشريف الأجلّ الشريف المرتضى علم الهدى ذي المجدين (قدس الله روحه)، كتابه الموسوم: جمل العلم والعمل ....، سألتُه أن يملي عليّ لذلك شرحاً جلياً أقف عليه، وأتصوّره، وأنظر فيه، وأتدبره ....، فأجابني إلى ذلك، وأنعم عليّ به، وأملى عليّ شرح ما يتعلّق منه بالعلم في أُصول الدين»[1].

وهذا يعني أنّ المُملي للكتاب هو الشريف المرتضى نفسه، وإن كان يبدو أنّ الكاتب هو أحد تلاميذه، ولا يضير في ذلك؛ فإنّ الكثير من رسائل الشريف المرتضى وكتبه - كالأمالي - لم يكتبها بنفسه، وإنّما أملاها على بعض تلاميذه. وعلى أي حال، فلا شكّ أنّ هذا الشرح يعبّر عن أفكار الشريف المرتضى.

والأُخرى: وجود إحالات على أهمّ كتب الشريف المرتضى التي لا شك في نسبتها إليه، مثل: الملخّص، والذخيرة، ومسائل أهل الموصل، والصرفة، والشافي، والمقنع في الغيبة[2].

المخطوطات:

اعتمد محقّق الكتاب على ثلاث نسخ محفوظة في مجلس الشورى، ف: ١٦/٥،

١. شرح جمل العلم والعمل، المرتضى، ص ٣٧-٣٨.

٢. شرح جمل العلم والعمل، المرتضى، ص ٧٨، ١٥٥، ١٨٠، ١٩٢، ٢٣١.

والمكتبة الرضوية، ومكتبة السيّد المرعشي، من دون أن يشير إلى رقم المخطوطات! !

• شرح الرسالة

ذكره الأفندي، وقال إنّه نسبه إليه الشهيد في حواشي إرشاد الأذهان، في بحث التيمّم وغيره، واحتَمَل أن يكون شرح الرسالة المقنعة[١]. كما نسب الشيخ زين الدين البياضي إلى الشريف المرتضى كتاباً باسم الرسالة[٢]. وذكر السيّد حسن الصدر أيضاً هذا الكتاب، واعتبره من الكتب الفقهيّة المنسوبة إلى الشريف المرتضى[٣]. فيما قال السيّد الأمين: «شرح الرسالة في الإعجاز»[٤]. وقد نقل منه المحقّق الحلّي في المعتبر، والعلّامة الحلّي في التذكرة والمنتهى عدداً من المقاطع، كما نقلت منه مقاطع أُخرى في كتب أُخرى.

إنّ نقل هؤلاء العلماء الكبار للكتاب ونسبتهم إيّاه إلى الشريف المرتضى يعتبر قرينة مهمّة على صحّة نسبته للأخير، ولذلك وضعنا هذا الكتاب في القسم الأوّل من هذا الفهرس، على الرغم من أنّه لم يذكره أحدٌ من أصحاب الفهارس ولم يذكره أحدٌ قبل المحقّق الحلّي.

وقد نشرت دراسة بالفارسية حول هذا الكتاب في مجلة كتاب الشيعة العدد المزدوج ٩ – ١٠، ص ٤٠٨ أثبت الكاتب فيها أنّ شرح الرسالة هو نفس كتاب الناصريات. لكونه شرحاً لرسالة جدّه. ودراسة أُخرىٰ ستُنشر بالفارسية أيضاً حول الكتاب، يَنشُرها مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ و ذلك في الجزء الأوّل من مجموعة المقالات.

---

١. رياض العلماء، ج ٤، ص ٤٥، وهذا الاحتمال خطأٌ قطعاً.

٢. الصراط المستقيم، ج ١، ص ٧.

٣. تأسيس الشيعة، ص ٣٩٢.

٤. أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩.

٣٨. الشيب والشباب

كذا سمّاه البُصرويّ والطوسي وابن شهرآشوب. وهو كتابٌ أدبي يدور حول الأشعار التي قيلت في الشيب. كان يضيف عليه كلّ مدّة شيئاً، فكانت إحدى إضافاته سنة ٤١٩، وانتهى منه نهائياً سنة ٤٢١[١].

وقرائن تصحيح نسبته إلى الشريف المرتضى لائحة للناظر، فاللغة لغة الشريف المرتضى، والكتاب يحتوي على الكثير من أشعاره المستخرجة من ديوانه، إضافةً إلى أنّه أشار فيه إلى كتابه الغرر (الأمالي)، كما ذكر بعض أشعار أخيه الرضي، وصرّح باسمه، وعبّر عنه بكلمة: «أخي»[٢].

الطبعات:

١. طبع في الآستانة (القسطنطينية) بمطبعة الجوائب سنة ١٣٠٢، مع كتاب: سلوة الحريف بمناظرة الربيع والخريف للجاحظ.

٢. وطبع في بيروت - دار الرائد العربي سنة ١٩٨٢م.

٣. وطبع في قم سنة ١٤١٠ ضمن رسائل الشريف المرتضى تحت عنوان: الشهاب في الشيب والشباب، وقام مجمع الذخائر الإسلاميّة في قم بإعادة نشره بالأوفسيت بصورة مستقلّة سنة ١٤٢٥. وليس ذلك استنساخاً عن الطبعة التركية.

٤. كما طبع مؤخّراً في سورية بإعداد: د. وليد محمّد الراقبي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب - دمشق ٢٠٠٨.

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ١٤٤، ص ٢٧٥.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ١٧٨.

٥. وطبع في الكويت بتحقيق عبدالله الحمرة وهي في الأصل رسالة ماجستير.

وجاء في مجلّة آفاق الثقافة والتراث أنّ الدكتور حمد بن ناصر الدخيل قام بإنجاز تحقيق هذا الكتاب، وأنّه بصدد إرساله إلى الطباعة[١]. ولا نعلم أتمّت طباعته أم لا.

٦. وطبع بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

وقد جاء على غلاف طبعة الآستانة ما يلي: «وُجد بأصله ما نصُّه: فيه من شعر أبي تمّام في الشيب تسعة وثلاثون بيتاً، ومن شعر أبي عبادة البُحتري مئة وأربعون بيتاً، ومن شعر السيّد الرضي ثلاثمئة وأربعة عشر بيتاً، ومن شعر السيّد المرتضى المصنّف - رضي الله عنهم ورحمهم - أربعمئة وثلاثة وستّون بيتاً، ومن شعر ابن الرومي ستة وأربعون بيتاً. جملة ذلك كلّه ألف بيت وبيتان»[٢].

المخطوطات:

١. دبلن - إيرلندا - مكتبة تشستربتي، رقم ٣٩٥٧، ق ٦ (تنتهي هذه النسخة عند ص٢٧٤ من المطبوعة في ضمن المجموعة الرابعة من رسائل. ونعرف لهذه النسخة مصوّرتين: إحداهما في مكتبة السيّد المرعشي، ٩١١، ق ٦، مصورة ف: ٣٩٢/٢. والأُخرى في مكتبة جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة - الرياض، رقم ٣٩٥٧).

٢. إسطنبول - المكتبة السليمانية، رقم ٨٧٧، سنة ١٠٠٩. (وهي نفس النسخة المعتمد عليها في طبعة الجوائب، فإنّ نسختها مكتوبة أيضاً في سنة ١٠٠٩، في يوم ١٩ من شعبان، الناسخ: علي بن محمّد الملاح).

---

١. مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد ٧، ص ١٢٧، رجب من سنة ١٤١٥، كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٤.

٢. إلّا أنّ هذه المعلومات لا توافق ما ورد في الكتاب.

٣٩. صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام

وهي مسألة حول صحّة ما يُروى من حمل رأس الإمام الحسين عليه السلام إلى الشام.

وقد أشار ابن شهرآشوب إليها، ونسبها إلى الشريف المرتضى[١]، وهو يعتبر قرينة مهمّة على صحّة نسبتها إلى الشريف المرتضى، ولذلك وضعناها في القسم الأوّل من هذا الفهرس.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٣٠، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٤٠. طيف الخيال

كذا سمّاه الطوسي، وهو الاسم المشهور، وسمّاه البُصرويّ: الطيف والخيال، فيما سمّاه ابن شهرآشوب: أوصاف طيف الخيال. وهو كتابٌ أدبيٌّ. ونقل عنه الشريف ابن الشجري (ت٥٤٢) في الحماسة أبياتاً[٢].

وقد نسب البعض هذا الكتاب إلى الشريف الرضي[٣]، لكن هناك عدّة قرائن تدلّ

---

١. مناقب آل أبي طالب، ج ٣، ص ٢٣١.

٢. انظر: ملحق طيف الخيال، بتحقيق الصيرفي، ص ٢٥٧ - ٢٥٨، إلى ص ٢٦٦.

٣. إيضاح المكنون، ج ٢، ص ٨٩.

على أنّه للشريف المرتضى، وهي:

الأولى: أشار المؤلّف عدّة مرّات إلى أخيه الرضي وترحّم عليه[١]، ومن المعروف أنّ الشريف الرضي توفّي قبل الشريف المرتضى بنحو ثلاثين عاماً.

الثانية: أشار المؤلّف إلى كتابه في الشيب والشباب[٢]، وهو كتاب الشريف المرتضى بلا شكّ.

الثالثة: وجود تطابق بين بعض عبارات طيف الخيال وأمالي الشريف المرتضى[٣].

وقد أشار الشريف المرتضى في هذا الكتاب إلى سنة تأليفه، وهي سنة نيّف وعشرين وأربعمئة[٤]، كما أشار إلى قصيدةٍ له أنشدها سنة نيّف وثمانين وثلاثمئة[٥]، وروى عن شيخه أبي عبدالله المرزباني[٦]، وقال في الخاتمة أنّه أخرج في هذا الكتاب من ديوان شعره في الطيف ٣٢٥ بيتاً، ومائتان ونيف وعشرين بيتاً للبحتري[٧].

وستُنشر من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضى دراسة حول هذا الكتاب، و ذلك في الجزء الأوّل من مجموعة المقالات.

الطبعات:

١. طبع في القاهرة سنة ١٩٥٥م بتحقيق محمّد سيّد كيلاني.

---

١. طيف الخيال، بتحقيق أبوناجي، ص ٢٦، ٧٨، ٨٠.

٢. طيف الخيال، بتحقيق أبوناجي، ص ٢٥.

٣. طيف الخيال (مقدّمة تحقيق الصيرفي)، ص ٣٥.

٤. طيف الخيال، بتحقيق أبوناجي، ص ٨٠.

٥. طيف الخيال، بتحقيق أبوناجي، ص ٨٠.

٦. طيف الخيال، بتحقيق أبوناجي، ص ٨٥، ١١٦.

٧. طيف الخيال، بتحقيق أبوناجي، ص ١٤٤.

٢. وقد طبع في بغداد سنة ١٩٥٧م بتحقيق د. صلاح خالص.

٣. وطبع بتحقيق حسن كامل الصيرفي في القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، سنة١٣٨١ - ١٩٦٢م.

٤. وطبع في بغداد أيضاً بتحقيق محمود حسن أبو ناجي على مخطوطة الإسكوريال - إسبانيا، دار التربية للطباعة والنشر، وقد وضع على الغلاف الخارجي لطبعة بغداد الأخيرة اسم الشريف الرضي، فيما وضع على الغلاف الداخلي اسم الشريف المرتضى!! وأُعيدت طباعتها بالأوفسيت في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلد ١٨، سنة ١٤٣٣ق- ٢٠١٢م.

٥. وطبع أيضاً مع مجموعة من الرسائل الأدبية تحت عنوان: رسائل طيف الخيال في الجد والهزل، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، وقد ترجم إلى الفارسية سنة ١٣٧٦ش، ترجمه نصرت الله فروهرباسم: گستره خيال.

٦. وطبع بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

المخطوطات:

١. إسبانيا - الإسكوريال، برقم ٣٤٨، وتاريخ ٥٩١ (وقد نسب الكتاب في هذه المخطوطة إلى الشريف الرضي! ومصوّرتها محفوظة في دار الكتب -مصر، برقم ١٠٣١٣).

٢. بوهار، ٤١٣ (ذكر الصيرفي محقّق طيف الخيال هذه النسخة، نقلاً عن بروكلمان)

٤١. عدم تخطئة العامل بخبر الواحد

أوردها ابن إدريس بأكملها في السرائر[١]، ونسبها إلى الشريف المرتضى، وهو يعتبر

---

١. السرائر، ج ٢، ص ٦٢٨.

قرينة قويّة على صحّة نسبة هذه الرسالة إلى الأخير، ولذلك وضعناها في القسم الأوّل من هذا الفهرس، بالرغم من أنّ أصحاب الفهارس لم يذكروها.

- طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٦٧. ويمكن الاستعانة بمخطوطات السرائر لإعادة تحقيقها.

المخطوطات:

١. المرعشي، رقم ١٤٢٥٤.

٢. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

٤٢. عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة

هذه الرسالة ردٌّ على كلام لأبي الحسن علي بن عيسى الربعي[١]، حيث وجد الشريف المرتضى كلاماً له، ينصر به أن القرآن دالّ على وجوب غسل الرجلين في الطهارة. وقد قام بذكر نصوص من كلام الربعي - بعضها مطوّل - وردَّ عليها. وأشار الشريف المرتضى فيها إلى كتابه مسائل الخلاف عدّة مرّات[٢].

وقد ردّ على هذه الرسالة القاضي أبو المحاسن المعرّي المعتزلي الحنفي[٣] في رسالة

---

١. علي بن عيسى الربعي: هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الربعي، عالم بالعربية. أصله من شيراز، اشتهر وتوفي ببغداد سنة ٤٢٠. صاحَبَ أبا علي الفارسي، وتتلمذ الشريف الرضي على يده في النحو. له تصانيف في النحو، منها كتاب البديع، وشرح مختصر الجرمي، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والتنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي. (الأعلام، الزركلي، ج ٤، ص ٣١٨؛ المجازات النبوية، ص ٦٧، ٣٨٩).

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٦٢، ١٦٣، ١٦٧.

٣. أبو المحاسن المعرّي: القاضي أبو المحاسن المفضّل بن محمّد بن مسعر التنوخي المعرّي المعتزلي ←

في غسل الرجلين ووجوبه. وردَّ عليه الكراجكي في كتاب سمّاه: ردع الجاهل وتنبيه الغافل[١].

* طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٥٩.

المخطوطات:

١. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٢. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٤٣. غرر الفرائد

كذا سمّاه الشريف المرتضى في بعض كتبه ورسائله[٢]، - ولعل الصحيح: الفوائد، بدل الفرائد -، فيما اكتفى بتسميته في كتبه الأُخرى بـ: الغرر[٣]، وسمّاه البُصرويّ: الغرر والفوائد، والنجاشيّ: الغرر، والطوسي: الغرر والدرر. وهو الكتاب المعروف ب: أمالي الشريف المرتضى. وله أسماء أُخرى ذكرها المحقّق الطهراني، وهي: التفسير، ومجالس التأويلات، ومجالس كشف الآيات، ومجالس الشريف المرتضى[٤]، وكشف آيات القرآن[٥]. وقد احتمل المحقّق الطهراني أن يكون الكتاب الموجود في مكتبة راغب باشا بإسلامبول، والمعبَّر

← الحنفي. ناب القضاء بدمشق، وولي قضاء بعلبك. نسب إلى التشيع، وتوفي سنة ٤٤٢ (مجلة تراثنا، العدد ٤٤، ص ٣٨٠، الهامش ١٨؛ الذريعة، ج ٣، ص ٢٩١؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٢٩، ص ٥٠٨).

١. خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ١٢٨.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٣٩.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٣٧، ج ٤، ص ١٥٧، ١٦١، ١٦٨.

٤. الذريعة، ج ١٦، ص ٤٢.

٥. الذريعة، ج ١٨، ص ٦؛ ج ١٩، ص ٣٥٨-٣٥٨، ٣٦٥.

عنه في فهرسها بالمجالس الشريفة هو نفس أمالي الشريف المرتضى[١].

والكتاب عبارة عن مجالس دارت حول مواضيع مختلفة، فرغ من إملائها سنة ٤١٣[٢]، فقد ذكر الشريف أبو يعلى الجعفري في آخر نسخته من الأمالي حيث كان حاضراً فيها:

هذا آخر مجلس أملاه سيّدنا (أدام الله علوّه)، ثمّ تشاغل بأُمور الحج. ووقع الفراغ منه يوم الخميس، الثامن والعشرين من شهر جمادى الأُولى، سنة ثلاث عشرة وأربعمئة[٣].

ولكن نقل السيّد إعجاز حسين أنّه قد صدر منه هذا التصنيف (أي الأمالي) في طريق الحجاز، كلّما كان ينزل منزلاً، وعقد مع تلامذته مجلساً أفاد معهم واستفادوا منه هذه الغرر والدرر، وجمعوا بهذا الترتيب الذي سمعوا منه. وهذا سبب وقوع هذا التأليف على عدم مراعاة الترتيب[٤]. وهذا ما نقله السيّد إعجاز حسين، والظاهر أنّ الشريف المرتضى قام بإملاء عدد كبير من أماليه في طريق الحجّ، ولكن كان آخرها في بغداد كما هو المحتمل احتمالاً قوياً، حيث تشاغل بعد انتهاء إملائها بأمور الحج. والله أعلم.

ويوجد في نهاية الأمالي إضافات عرفت بتكملة الغرر، وهي عبارة عن مجموعة من الرسائل أشار الشريف المرتضى بأن تضاف إلى الأمالي[٥]. فلا تعد التكملة بذلك كتاباً مستقلاً، لكنّنا فصَلناها في هذا الفهرس، وجعلنا لها تسلسلاً خاصّاً، باعتبار أنّ العادة جرت على ذكرها إلى جانب الأمالي ككتاب مستقلّ.

---

١. الذريعة، ج ١٩، ص ٣٦٥.

٢. أمالي المرتضى، ج ١، ص ١٨.

٣. أمالي المرتضى، ج ١، ص ١٩.

٤. كشف الحجب، ص ٣٩٢-٣٩٣.

٥. أمالي المرتضى، ج ١، ص ١٨.

الأعمال التي دارت حول الكتاب:

١. لخّص الشيخ الكراجكي الغرر، وسمّاه: (الراشد، أو الرائد المنتخب من غرر الفرائد)[1]، وقال في الذريعة: تفسير الكراجكي: اسمه: المراشد المنتخب من غرر الفرائد»[2].

٢. الدرّ النضيد في المختار من غرر الشريف المرتضى ومجالس المفيد وبعض كلمات ابن أبي الحديد، للسيّد محمّد ابن السيّد صافي[3] بن جاسم بن محمّد بن أحمد ابن السيّد عبد العزيز الموسوي النجفي المتوفى حدود ١٣٣٠، وهو تلخيص آخر للغرر[4].

٣. غرر الغرر ودرر الدرر، لعبد الرحمٰن بن العتائقي (ت٧٨٦)، وهو مختصر آخر للغرر، طبعت نسخته المصوّرة في شيكاغو - أمريكا، سنة ١٤٢٣، بتقديم السيّد محمّد حسين الجلالي.

كما طبع محقّقاً في مجلة تراثنا، العدد ١٢٤.

٤. الكوكب الدرّي، للفاضل الهندي (ت١١٣٧)، وهو اختيار لبعض بحوث الأمالي وتنزيه الأنبياء والأئمّة، مع إضافات من الفاضل. ولم يذكر المحقّق الطهراني هذا الكتاب في الذريعة. وهذا الكتاب مطبوع، وله نسخة في مكتبة السيّد المرعشي برقم ٢/٨١٧، تاريخ النسخ ١٠٩٧، ف: ١٥/٣.

---

١. كنز الفوائد، ج١، ص٢١ (مقدّمة المحقّق).

٢. الذريعة، ج٤، ص٣١٠.

٣. هو جدّ السادة آل الصافي في النجف الأشرف، وهم غير السادة الصوافي في الغرّاف وعموم نواحي ذي قار (الناصريّة) وإن كانوا جميعاً من ذريّة جعفر الخواريّ ابن الإمام موسى الكاظم عليه السلام على ما هو معروف (الحسني).

٤. الذريعة، ج٨، ص٨٢.

٥. المنتخب من الأمالي، للشيخ حسن بن علي بن ظهير الدين العاملي، ويبدو أنّ المحقّق الطهراني لم يذكر هذا الكتاب أيضاً. نسخته في مكتبة السيّد المرعشي، برقم ٨١٧/٦.

٦. الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي، للشيخ محسن آل الشيخ صاحب الجواهر (ت١٣٥٥)، حيث قام بشرح شواهد الغرر. وقد رأينا منه ثمانية مجلدات طبعت في النجف.

٧. من أمالي الشريف المرتضى، للدكتور محمّد علي الدقة، حيث قام باختيار شيء من الغرر. طبع في دمشق سنة ١٩٩٩، الناشر: وزارة الثقافة.

هذا وقد نشرت ثلاث دراسات بالفارسية من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ (في الجزء الثالث من مجموعة المقالات) ويدور موضع هذه الدراسات حول فقه الحديث في كتاب الأمالي. كما نشر المؤتمر ثلاث دراسات أُخرىٰ حول الأمالي في الجزء الذي يحمل عنوان (شناخت‌نامه) بالفارسية.

* كتاب العُمَد: طبعت ثلاث رسائل في ضمن مسائل الشريف المرتضى، حيث جاء في تعريفها بأنها رسائل من كتاب العُمَد[١]، وهي:

أ) مسألة في الرؤية بالأبصار.

ب) إبطال مدعي الرؤية.

ج) أقسام المنافع.

وقد جاء في بداية الرسالة الأُولى من هذه الرسائل: «مسألة من كلام الشريف المرتضى ﷺ في الرؤية، من جملة كتاب العُمَد».

ولكن إذا راجعنا كتاب الغرر لوجدنا هذه الرسائل الثلاث منقولة بعينها في نفس

١. مسائل المرتضى، ص١١١ – ١٢١

الغرر، فهي منقولة في نهاية المجلس الثاني، والثالث، والرابع[١]، وهذا يعني أنّ هذه الرسائل ليست إلّا جزءاً من الغرر. ويؤيّد ذلك أنّ بعض النسخ صرّحت بأنّ هذه الرسائل الثلاث مأخوذة من كتاب الغرر، فيما وُجدت تسميات أُخرى كثيرة في النسخ الأُخرى تدلّ على وجود تخبّط بين النساخ في قراءة كلمة الغرر، نذكرها فيما يلي:

١. النجف- الحكيم، ١٤/٥٤١ (صرّحت بأنّها من الغرر)

٢. جامعة طهران، ١١٦٢ (هي مصوّرة نسخة آقا بزرگ، وصرّحت بأنّها من الغرر)

٣. السيّد حسن الصدر، ٥٨٧ (صرّحت بأنّها من الغرر)

٤. الرضوية، ٢٠٩٩٥ (جاء فيها أنّها: «من جملة كتاب العمل»)

٥. جامعة طهران، ١٢٥٦ (جاء فيها أنّها: «من جملة كتاب العُمَد»)

٦. سبهسالار، ٢٥٣٣ (جاء فيها: «من جملة كتاب ...» (تُرك هنا بياض))

٧. مركزالإحياء، ٨/٢٧١٩ (جاء فيها أنّها: «من جملة كتاب العُمَد»)

٨. مجلس الشورى، ١٠٠٠٥ (جاء فيها أنّها: «من جملة كتاب العهد»)

٩. الرضوية، ٤٠٠١٧ (جاء فيها أنّها: «من جملة كتاب الأحمد! »)

ولا بأس بالإشارة هنا إلى أنّ المحقّق الطهراني ذكر كتاباً للشريف المرتضى سمّاه: العهد، وقال إنّه شاهده، لكنّه احتمل أن يكون مصحّفاً من الغرر والدرر[٢].

طبعات الغرر:

١. طبع طبعة حجريّة في إيران سنة ١٢٧٣ مطبعة حاج عبد المحمّد.

---

١. أمالي المرتضى، ج١، ص٤٩، ٦١، ٧٢.

٢. الذريعة، ج ١٥، ص٣٦٢.

٢. وطبع في القاهرة سنة ١٣٢٥- ١٩٠٧م مطبعة السعادة، وأُعيد طبعه بالأوفسيت سنة ١٤٠٣ مكتبة السيّد المرعشي.

٣. وطبع في القاهرة أيضاً سنة ١٣٧٣- ١٩٥٤م بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، باسم: أمالي الشريف المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، دار إحياء الكتب العربية، كما طبع في بيروت سنة ١٣٨٧ دار الكتاب العربي، وأُعيدت طباعة طبعة أبو الفضل إبراهيم في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلدان ١٩، ٢٠، سنة ١٤٣٣ق-٢٠١٢م.

٤. كما طبع بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ. المجلد الأوّل من مجموعة المصنفات.

مخطوطات الغرر[١]:

لقد اعتمد أبو الفضل إبراهيم في تحقيقه على أربع مخطوطات، هي:

١. إسبانيا - الإسكوريال، برقم ١٤٥، وتاريخ ٥٦٧.

٢. إسطنبول - مكتبة فيض الله، برقم ١٤٨٥، وتاريخ ٥٨٦.

٣. دار الكتب المصريّة، برقم ١٨٣، وتاريخ ٦١٩.

٤. مخطوطة أُخرى، نسخت بتاريخ ١٠٦٧، ولم يَذكر مكان حفظها.

أمّا النسخ الأُخرى للأمالي فنذكر منها:

٥. المرعشي، ١٢٣٧٣، سنة ٤٨٢، ف: ٢٧٤/٣١.

٦. تركيا- مكتبة رئيس الكتّاب، ٥٣، تاريخ ٥٦٥.

---

١. أُشير في فهرس (دنا) إلى ٨٧ نسخة باسم غرر الفرائد، ونسخة واحدة باسم الأمالي، فيكون المجموع ٨٨ نسخة.

٧. المرعشي، ١٢٥١٣، أواخر القرن ٦، ميراث شهاب: السنة ٨ العدد٢/٨.

٨. جامعة طهران، ٢٢٣، سنة ٥٤٤، ف: ١٦٢/٢. (فيها سقط)

٩. برلين- المكتبة الحكومية، رقم: بيترمان [٢]، ١٦٩، سنة ٥٤٤. (سقطت منها تكملة الغرر، وقد استنسخت من نسخة أبي محمّد الحسن بن علي بن زيرك الواعظ القمي[١]).

١٠. مجلس الشورى، ٢٧٨، سنة ٥٧٤، ف: ١٥٧/٢.

١١. المكتبة السليمانية، ضمن مجموعة راغب باشا، برقم ٧١١، وتاريخ[٢] ٦٠٣.

١٢. الرضوية، ١٥٢٨، ناقصة، ٧٨٦، ف: ٤٤٤/٤.

١٣. مجلس الشورى، ٧٨٨٥، ٩٥٨، ف:٣٦١/٢٦.

١٤. مجلس الشورى، ٧٠٧، ٩٧٠، سنا ف:٣٥/٣. (تحتوي هذه النسخة على الجزء الأوّل فقط[٣])

---

١. انظر: از گنجينه هاى نسخ خطى (بالفارسية)، ج١، ص٤١.

٢. أشار الباحث حسن الأنصاري إلى هذه النسخة في موقع (كاتبان)، في مقال باللغة الفارسية يحمل عنوان: أمالي شريف مرتضى، ونسخه اي تازه از آن، واعتبره كشفاً جديداً. ولكن وجدتُ في مكتبة المحقّق الطباطبائي في قم على الغلاف الداخلي من أمالي المرتضى بخطّ المرحوم المحقّق السيّد عبد العزيز الطباطبائي إشارات إلى عدّة نسخ للأمالي، منها نسخة راغب باشا، بنفس التاريخ والرقم الذي ذكره.

٣. جاء في خاتمتها: «قوبل هذا الكتاب الفصيح البليغ النفيس النبيل بحسب الجهد والطاقة إلّا ما زاغ عنه البصران، وحسر عنه النظران بنسخة مقروّة على ابن قدامة، مكتوب في آخرها بخط المذكور: قرأعليَّ هذا الجزءَ قراءة تأمّل وتبيين ومراجعة السيّد الأجلُّ السيّد أبوطالب حمزة بن علي بن الحسين العلوي الحلبي (أدام الله ظله)، وأخبرتُه أنني قرأتُ هذا الكتاب بأسره على السيّد الشريف المرتضى (رضي الله عنه) في شهور سنتَي سبع وثمان وعشرين وأربعمائة. وكتب أحمد بن علي بن قدامة في شعبان من سنة أربع وثمانين وأربعمائة، حامداً لله تعالى، ومصلّياً على نبيّه محمّد وآله الطاهرين. وكتب بيده الفانية الجانية زينُ الدين بن ←

١٥. جامعة طهران، ١/٦٣٥٧، ٩٩٦، ف: ٢٤٨/١٦.

١٦. جامعة طهران، ١/٦٦٨٨، ٩٩٩، ف: ٣٣٣/١٦.

١٧. الرضوية، ١٤٠٦٣، حدود ق١٠، ف: ٦٤٤/١١.

١٨. النجف - كاشف الغطاء،٢٤٤١، - ١٠٠٨، ف: ٢٢٢.

١٩. مجلس الشورى، ٢٧٩، ١٠٢٥، ف: ١٥٩/٢.

٢٠. مراد ملا - إسطنبول، ١٢٩٦، ١٠٤٠ (نسخت هذه النسخة من نسخة أُخرى يعود تاريخها إلى سنة ٥٨٦)[١].

٢١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٢٠٨ الأدب، ١٠٨٣، ف: ٣٨٥.

٢٢. راغب باشا - إسطنبول، ٧١٢، ١١٧٣.

٢٣. الرضوية، ٩٥١٩، ١٣٣٠، ف: ٦٤٣/١١.

٢٤. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٢٠٧ الأدب، بلا تاريخ، ف: ٣٨٥.

٢٥. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٢٤٢ الأدب، بلا تاريخ، ف: ٣٨٨ (باسم: قطعة من غرر الفوائد).

٢٦. همدان - مدرسة الغرب، ٥٤٧،، بلا تاريخ، رشت وهمدان ف: ١٣٤٢.

٢٧. نور عثمانية - إسطنبول، ٥٩٤، بلا تاريخ.

٢٨. مكتبة يني جامع - إسطنبول، ٩٨٦، بلا تاريخ.

← محسن العاملي (تجاوز الله عنهما، وعن المؤمنين) حامداً موحداً مصلّياً مسلّماً في خامس وعشرين ذي القعدة في سنة ٩٧٠»؛ وللوقوف على التعريف بهذه النسخة وترجمة كاتبها زين الدين بن محسن، انظر: كتاب شيعه، ع٢، ص ٢٩-٤٢.

١. قام الباحث حسن الأنصاري بالتعريف بهذه النسخة مع نسخ أُخرى في موقع كاتبان في مقال له بالفارسية تحت عنوان: معرفى چند نسخه ديگر از أمالي شريف مرتضى.

• الفرائض في نصرة الرؤية، وإبطال القول بالعدد

تقدّم بعض الكلام عنه عند الحديث عن كتاب: جواب الكراجكي في فساد العدد.

٤٤. الفقه الملكي

ذكره ابن شهرآشوب، وعَبَّر عنه بأنّه مختصر. وهو مفقود. وكان عند بعض الفقهاء كالشهيد الثاني، حيث نقل عنه مقطعاً، وهو كالتالي: «قال الشريف المرتضى في كتابه الفقه الملكي: والأحوط أن لا تصلّى الجمعة إلّا بإذن السلطان وإمام الزمان؛ لأنّها إذا صُلّيت على هذا الوجه انعقدت وجازت بإجماع، وإذا لم يكن فيها إذنُ السلطان لم يُقطع على صحّتها وإجزائها»[1].

٤٥. كتابٌ إلى الكراجكي

ذكر المحقّق الكراجكي في الرسالة العلوية عند حديثه عن الاستدلال بالإجماع على أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام على سائر البشر سوى رسول الله صلى الله عليه وآله، ذكر أنّه قد ورد إليه كتابٌ من الشريف المرتضى حول هذا الموضوع[2]. ولم يحدّد لنا هل أنّ هذا الكتاب جواب مسألة سأله عنها الكراجكي، أو شيء آخر.

وعلى أيّ حال فهو مطلب قد نقله لنا الكراجكي، ولا شكّ في ما ينقله وينسبه إلى الشريف المرتضى. وبما أنّنا لم نعثر على اسم لهذه الرسالة، فقد سمّيناها باسم: كتاب إلى الكراجكي. والكتاب هنا يعني الرسالة التي يرسلها الناس إلى بعضهم البعض، وقد عبّر

---

١. انظر: رسائل الشهيد الثاني، ص ٦٤؛ مستند الشيعة، ج ٦، ص ٥٠، الهامش ٣.

٢. الرسالة العلوية، ص ٧٢.

الكراجكي نفسُه - في النصّ الذي سوف ننقله بعد قليل - عنها بكلمة (كتاب)، حيث قال: «ورد اليَّ كتابه بذلك». قال المحقّق الكراجكي:

فصلٌ آخر من الاحتجاج في فضل أمير المؤمنين عليه السلام على جميع الأنام سوى سيّدنا رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو لاحقٌ بالاعتبار، الدليل على أنّ إجماع الطائفة الذين هم علماء الشيعة الإماميّة (كثّرهم الله تعالى)، فإنّهم مجمعون على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أفضل العالم سوى رسول الله صلى الله عليه وآله. وهذا دليل مبنيٌّ على أنّ إجماعها حجّة. وبيان ذلك مسطور في كتب الإماميّة. وهذا [هو] الدليل الذي كان يعتقده الشريف المرتضى (نضّر الله وجهه) في الجواب عن هذه المسألة، ورد إليَّ كتابه بذلك، فقال: «لا خلاف بين الإماميّة في فضل أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) على جميع مَن تقدّم، وإجماعُها حجة يوجب العلم؛ لأنّ الإمام المعصوم قائمٌ فيها، وقائل في جميع ما أجمعت عليه بقولها».

وكان رحمه الله يختار هذه الطريقة من الأدلّة[1].

٤٦. الكلام على من تعلّق بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ...﴾[2]

ذكره البُصرويّ والنجاشيّ، وطبع في رسائل الشريف المرتضى تحت عنوان: مسألة في المنع عن تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام، وهو ردّ على من تمسّك بالآية المذكورة أعلاه لإثبات أفضليّة الملائكة على الأنبياء عليهم السلام، حيث جاء في مقدّمته: «إن سأل

١. الرسالة العلوية، ص٧١-٧٢.

٢. الإسراء (١٧): ٧٠.

سائلٌ مستدلّاً على فضل الملائكة على الأنبياء (صلوات الله عليهم)، فقال: ما تنكرون أن يكون قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ...﴾، يدل على ذلك؟»[١].

ثمّ إنّ للشريف المرتضى رسالة أُخرى تحت عنوان: مسألة في تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة[٢]، وهي غير هذه.

المخطوطات[٣]:

١. المرعشي، ٥/٢٥٥، سنة ١٠٥٦، ف: ٢٨٢/١.

٢. مجلس الشورى، ٢/٨ الخوئي، بلا تاريخ، ف: ٢٧٠/٧.

٣. جامعة طهران، ٢١/١١٦٢، أفلام ف: ٥٧٥/١.

٤. مركز الإحياء، ١٨/٢٦١١، بلا تاريخ، مصورة ف: ٢٠٧/٧.

٤٧. الكلام في ما يتناهى ولا يتناهى

كذا سمّاه الشريف المرتضى، حيث قال عند حديثه عن حدوث الأجسام، وعدم إمكان أن تكون غير متناهية من حيث البدء:

وقد استقصينا الكلام في هذا المعنى، وذكرنا فيه وجوهاً كثيرة، وزيادات يقتضيها الكلام في مقالة ليحيى بن عدي النصراني المنطقي، وسمّيناها: الكلام في ما يتناهى ولا يتناهى، وفي ما ذكرناه هنا كفاية[٤].

وسمّاه البُصرويّ: مسألة في الرد على يحي بن عدي النصراني في ما يتناهى ولا

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٦٩.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ص ١٥٣، تكملة الغرر، ج ٢، ص ٢٨٠.

٣. أشير في فهرس (دنا) إلى أربع نسخ، باسم: المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام.

٤. الملخّص في أُصول الدين، ص ٦٢.

يتناهى، فيما سمّاه ابن شهرآشوب: نقض مقالة يحي بن عدي النصراني المنطقي في ما لا يتناهى. والكتاب مفقودٌ.

ثمّ إنّ ليحيى بن عدي رسالة تحت عنوان: مقالة في ثلاثة بحوث عن غير المتناهي[1]، نحتمل أن يكون رد الشريف المرتضى هذا، ناظراً إليها.

٤٨. مسائل آيات

ذكرها ابن شهرآشوب. ويبدو أنّها مجموعة رسائل.

٤٩. مسائل، أو سريرات المسائل

ذكرها الطوسي، كما ذكرها المير الداماد في الرواشح[2]، وقال في بعض هوامش نسخ الكتاب:

> كتاب المسائل هذا، هو الذي شاع قول الأصحاب تعبيراً عنه: «قال السيّد الشريف المرتضى في المسائل»، وإيّاه يعنون حيث يقولون: «قال السيّد الأجل الشريف المرتضى في المسائل: إنّ رأس الحسين بن علي عليهما السلام رُدَّ إلى بدنه الشريف بكربلاء من الشام، وضمّ إليه». وقد يُقال لهذا الكتاب: سريرات المسائل. (منه، مد ظله العالي)[3].

وهناك مسألة مختصرة مطبوعة في ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى تحت عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره[4]، جاء فيها أنّ الرأس الشريف قد

١. مقالة في التوحيد، يحيى بن عدي، ص ٥٠.

٢. الرواشح السماوية، ص ٩٣.

٣. الرواشح السماوية، ص ٩٣، الهامش ٢.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢١.

رُدَّ إلى البدن. وإن كان أصل المسألة حول حمل الرأس الشريف إلى الشام، لا حول إرجاعه إلى كربلاء[١].

٥٠. المسائل البادرائيات

نسبةً إلى بادرايا[٢]. ذكرها البُصرويّ والنجاشيّ، ونص النجاشيّ على أنّها ٢٤ مسألة، فيما قام البُصرويّ بذكر عناوين المسائل، نقوم بذكرها هنا؛ لأنّ نفس المسائل مفقودة، فلا بأس بالتعرف على عناوينها، والتي هي:

١. مسألة عن قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٣].

٢. الفرق بين المعرفة والعلم.

٣. ما الشبهة وضدها؟

٤. قوله تعالى ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ ... الآية﴾[٤].

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ص١٣٠.

٢. بادرايا: طسوج بالنهروان، وهي بُليدة بقرب باكسايا بين البندنيجين مندلي حالياً، ونواحي واسط. منها يكون التمر القسب اليابس، الغاية في الجودة واليبس. ويقال: إنّها أوّل قرية جُمع منها الحطب لنار إبراهيم عليه السلام. (معجم البلدان، ج١، ص٣١٦؛ مجلّة تراثنا، العدد ٣٢، ص١٠٨). واحتمل المحامي الصفار أن تكون بادرايا هي مدينة بدرة الحالية الواقعة شرق العراق على الحدود مع إيران، أو بادوريا وهي من كورة نهر عيسى بن علي بالجانب الغربي من بغداد (ديوان المرتضى، ج١، ص١٢٣). وقال العلّامة السيّد عبد الستار الحسني (حفظه الله) معلّقاً على الاحتمال الأخير: «بل هي المعروفة اليوم بـ(بدرة) الواقعة على الحدود مع إيران، وقربها (باكسايا)، ويسمّيها أهل هاتيك المناطق اليوم: (باچسايه) بالجيم الفارسية، ولا علاقة لها بكورة بادوريا الواقعة في الجانب الغربي من بغداد».

٣. النحل (١٦): ٤٣.

٤. الأعراف (٧): ١٥٧.

٥. فيما يجب فيه الخُمس.

٦. قوله تعالى ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾[١].

٧. قوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٢].

٨. قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ... الآية﴾[٣].

٩. قول العالم عليه السلام: «مَن كانت له حقيقة ثابتة لم يقم على شبهة هامدة... الخبر»[٤].

١٠. قول العالم عليه السلام: «يا مفضّل، من دان الله بغير سماع من صادق، أكرمه الله البتة ... الخبر»[٥].

١١. ليلة القدر، وما روي في تنزّل الأمر.

١٢. قوله تعالى ﴿... وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ... الآية﴾[٦].

١٣. ما معنى الإمام في اللغة والشرع؟

١٤. هل التأويل ينسخ التنزيل، أم لا؟

---

١. المعارج (٧٠): ٣٧.

٢. الرعد (١٣): ٧.

٣. البقرة (٢): ١٣.

٤. الكافي، ج ٨، ص ٢٤٢.

٥. الكافي، ج ١، ص ٣٧٧.

٦. هود (١١): ١١٨، ١١٩.

١٥. قول العالم عليه السلام: «على الإسلام يتناكحون ويتوارثون، الإيمان يثابون»[١].

١٦. قوله تعالى ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ...﴾[٢].

١٧. قول العالم عليه السلام: «إنّ الأنبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً، وإنّما ورثوا أحاديث من أحاديثهم ... الخبر بطوله»[٣].

١٨. قول أمير المؤمنين عليه السلام: «إنّ الناس آلوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله إلى ثلاثة»[٤].

١٩. الولاية ما هي؟ وهل هي قول وعمل، أم قول بلا عمل؟

٢٠. قول النبي صلى الله عليه وآله: «إنّي مخلفٌ فيكم ما إن تمسّكتم بهما لن تضلوا، كتاب الله وعترتي»[٥].

٢١. قوله تعالى ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[٦].

٢٢. ما روي عن العالم عليه السلام: «إنّ الله عزّوجل أوحى إلى آدم إنّي قد قضيتُ نبوّتك، واستكملتُ أيامك، فاعمد إلى الاسم الأكبر، وآيات علم النبوة، فاجعله عند ابنك شيث ... الخبر بطوله»[٧].

---

١. الكافي، ج١، ص١٧٣، وقد جاء فيه ما يلي: «إنّ الإسلام قبل الإيمان، وعليه يتوارثون ويتناكحون، والإيمان عليه يثابون».

٢. طه (٢٠): ٨٢.

٣. بصائر الدرجات، ص٣٠.

٤. الكافي، ج١، ص٣٣.

٥. مسند أحمد، ج٣، ص٢٦، ج٤ ص٣٧١؛ صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٢؛ سنن الترمذي، ج٥، ص٣٢٩؛ كنز العمال، ج١، ص١٧٣؛ المعجم الكبير، الطبراني، ج٣، ص٦٥؛ ينابيع المودة، ج١، ص٧٣؛ كمال الدين، الشيخ الصدوق، ص٢٣٤؛ الأمالي، الشيخ المفيد، ص١٣٥؛ مسند زيد بن علي، ص٤٦٤؛ الأحكام، الإمام يحيى بن الحسين، ج١، ص٤٠.

٦. الحجر (١٥): ٩١.

٧. كمال الدين، الصدوق، ص٢١٤؛ الكافي، ج٨، ص١١٤، وفيهما بدل (شيث)، (هبة الله).

٢٣. قوله تعالى ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ ... الآية﴾[١].

٢٤. قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ... الآية﴾[٢]. [٣]

٥١. المسائل البرمكية أو الطوسية

ذكر البُصرويّ كلا الاسمين، وقال إنّها خمس مسائل، فيما سمّاها الشريف المرتضى في جواب المسألة الرابعة من الرّسية الأُولى: البرمكيات[٤]، وسمّاها الطوسي: المسائل الطوسية، وقال إنّه لم يتمّها. وهي مفقودة.

وقد أشار الشريف المرتضى في بعض مسائله إلى أحد الأبحاث المطروحة في هذه المسائل، وهو البحث حول عدم حصول المعرفة عند الكفّار، حيث قال: «وقد كنّا ذكرنا وجهاً غريباً خطر لنا في جواب المسائل البرمكيات، ما ذكرناه إلّا فيها، وهو إن سلّمنا حصول المعارف لبعض الكفّار، غير أنّا قلنا: إنّ المعرفة إنّما يستحقّ عليها الثواب إذا فعلت للوجه الذي وجبت، فأمّا إذا فعلت لوجهٍ آخر، لم يجب منه؛ فإنّ الثواب لا يستحقّ عليها ...»[٥].

---

١. الأنعام (٦): ١٢٢.

٢. هود (١١): ١٧.

٣. مسائل المرتضى، ص٣٤٦؛ رياض العلماء، ص٣٦.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٢٩؛ وقال المحقّق صاحب الذريعة، ج ٥، ص ٢٢٢ أنّها الرمليات، وليست البرمكيات، حيث قال: «جوابات المسائل الرمليات: ... وأحال إليها السيّد نفسه في جواب المسألة الرابعة من الرسيات الأُولى». ولو راجعنا المطبوع من تلك المسألة من الرسيات لوجدنا أنّه لا يحيل إلّا إلى البرمكيات، ولا يوجد هناك إرجاع إلّا إلى مجموعة مسائل واحدة، فهي إمّا أن تكون الرمليات أو البرمكيات، فلا بدّ من الرجوع إلى النسخ المختلفة للرسيات الأُولى لمعرفة الصحيح منها.

٥. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٢٩؛ وقد تقدّم في الهامش السابق احتمال أنّ تكون المسائل المشار إليها في هذا النصّ هي الرمليات لا البرمكيات.

٥٢. المسائل التبّانيات

كذا سمّاها الشريف المرتضى[١] وابن شهر آشوب، وسمّاها البُصرويّ والنجاشيّ: المسائل التبانية. وهي مسائل أجاب فيها الشريف المرتضى عن أسئلة أبي عبدالله محمّد بن عبد الملك التبان[٢]، كما سمّاه الشريف المرتضى[٣]، حيث تحدّث فيها عن حجّية الإجماع، وعدم حجّية خبر الواحد. وقد أرجع الشريف المرتضى إلى هذه المسائل في أكثر من رسالة[٤].

وذهب بعض المحقّقين[٥] إلى التفريق بين المسائل التبّانيات والمسائل التبانية، وأنّ الأُولى عشر مسائل سألها أبو عبدالله التبان، والأُخرى ثلاث مسائل سئل عنها السلطان - واحتَمَل أن يكون هو سلطان التُبَان، مدينة من نواحي نسف، من بلاد ما وراء النهر- فأجاب عليها الشريف المرتضى، وذلك لِمَا قاله النجاشيّ في فهرسه: «المسائل التبانية، ثلاث مسائل سئل عنها السلطان».

ويقوّي هذا الاحتمال ما جاء في فهرس البُصرويّ حيث أشار إلى أنّ التبانية ثلاث مسائل. لكن على أيّ حال يبقى هذا مجرّد احتمال، خاصّة وأنّه يظهر من عبارة النجاشيّ أنّه يشير إلى كتابين، أحدهما ما سأله التبان، والأُخرى مسائل ثلاث سَأل أو سُئل عنها

١. رسائل الشريف المرتضى، ص ٣٦٨، ص ٣٣٣.

٢. أبو عبدالله التبّان: محمّد بن عبد الملك بن محمّد التبان، يكنّى أبا عبدالله. كان معتزليّاً، ثم أظهر الانتقال، ولم يكن ساكتاً. له كتاب في تكليف من علم الله أنه يكفر، وله كتاب في المعدوم. ومات سنة ٤١٩. (رجال النجاشي، ص ٤٠٣).

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٦؛ الانتصار، ص ٨١.

٤. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٦؛ ج ٢، ص ٣٣٣، ٢٥٢، ٣٦٨؛ ج ٣، ص ٢٠٢، ٣٠٩، ٣١٢.

٥. الذريعة، ج ٢، ص ٧٨-٧٩.

السلطان. وقد تقدم بعض الكلام عن هذه المسائل تحت عنوان: ثلاث مسائل سُئل عنها السلطان.

بين المسائل التبّانيات والطرابلسية الأُولى

عند مطالعتنا مخطوطة المسائل الطرابلسية الأُولى والتي لم تطبع، وجدنا أن مقداراً منها مطبوع ضمن المسائل التبّانيات، وهو يبدأ من ص١٠ من التبّانيات، من قوله: «خطابه عزوجل وقف على الدليل ...» - حيث يوجد بياض في النسخة كما أشار إليه المحقّق في الهامش - إلى ص ٢٦، أي إلى قوله: «... متواتر موجب للعلم»، حيث يوجد أيضاً بياض في النسخة، فما بين البياضين من هاتين الصفحتين من التبّانيات يشترك مع جزء من المسألة العاشرة من الطرابلسية الأُولى. والظاهر أنّ هذا الجزء المشترك هو من التبّانيات، وإنّما تمّ إقحامه في نصّ الطرابلسية الأُولى، ويبدو أنّ النسخ اختلطت على ناسخ الأصل، وهو يحتم على المحقّقين التحقّق من نصّ التبّانيات والطرابلسية الأُولى، كي لا يحصل خلط بينهما.

ثمّ إنّ بعض العلماء نقلوا عبارات عن التبّانيات، لكنّها غير موجودة في المطبوع[١]، وهذا أيضاً يستوجب إعادة نشر التبّانيات بالاعتماد على نسخ كاملة.

وقد ذكر المحقّق الطهراني رسالة نسبها إلى الشريف المرتضى، وسمّاها: جواب شبهات بعض العامّة، وقال: «أوّله: (بحمد الله نستفتح كل قول)، مبسوط في ستّين صفحة، ضمن مجموعة في مكتبة السيّد محمّد المشكاة بطهران»[٢]. ولم يُذكر هذا العنوان في (دنا). وقد بحثنا طويلاً عن رسالة بهذا العنوان، واستعنّا ببعض

---

١. انظر: نهاية الدراية، للسيد حسن الصدر، ص ٨٨.

٢. الذريعة، ج ٥، ص ١٨٥.

الفضلاء في ذلك، لكن دون جدوى. وقد كنّا قد ظننا أن يكون هذا العنوان عبارة أُخرى عن التبّانيات؛ بدليل تطابق بداية التبّانيات مع بداية هذه الرسالة الـتي ذكرها الطهراني.

وبعد مُدَّة تمكنّا من مشاهدة النسخة التي ذكرها الطهراني في مقرّ الأمانة العامة لمؤتمر ألفية الشريف المرتضى، فوجدناها محفوظة في ضمن مجموعة رسائل في جامعة طهران برقم ١٠٨٠، فتأكّد لنا ما كنّا قد ظنناه، وتبيّن أنّ ما ذكره الطهراني ليس رسالة جديدة، وإنّما هو نسخة أُخرى من التبّانيات. وسبب هذا الخطأ هو أنّ أحدهم كتب في بداية هذه المجموعة من الرسائل فهرساً لها، وسمّى التبّانيات باسم فارسي، وهو: رساله ثانيه در جواب بعضى از شبهات مخالفين، فترجم المحقّق الطهراني هذا العنوان إلى العربية، وسمّاه: جواب شبهات بعض العامة. ويبدو أنّ المحقّق الطهراني كان على عجلةٍ من أمره، فلم يشاهد محتوى المجموعة، واعتمد على هذا الفهرس غير الدقيق.

الطبعات:

طبعت هذه المسائل في ضمن رسائل الشريف المرتضى في قم سنة ١٤٠٥، وقام مجمع الذخائر الإسلاميّة في قم بإعادة نشرها بالأُوفسيت بصورة مستقلّة سنة ١٤٢٥. كما أُعيدت طباعتها بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضى.

المخطوطات[1]:

١. الرضوية، ٢٣٣٥، ٦٧٦، ف: ٢١/١- ٢٨. (ص٧ إلى ص٣٠ من هذه النسخة

١. يوجد منها في فهرس (دنا) ١٣ نسخة.

ليس من التبانيات، وإنّما هو من الطرابسليات الأُولى، حيث اختلط الأمر على النساخ. ومصوّرة هذه النسخة محفوظة في جامعة طهران، ١٢٥٥/١)

٢. المرعشي، ١٤٢٤٥٤، سنة ٦٧٦ (يُحتمل أنّ هذا التاريخ ليس لهذه النسخة، وإنّما هي مستنسخة من نسخة تحمل هذا التاريخ).

٣. قائن - المدرسة الجعفرية، ١٤٠/٤، ١٠٤٦. (مصوّرتها محفوظة في مركز الإحياء، ١٦٩٠/٤)

٤. مؤسّسة البروجردي، ٣٧٤/١، ١٠٩٥، ف: ٢٢٤/١.

٥. ملك طهران، ٥٩٣/٢، ١١٢٥، ف: ٩٣/٥.

٦. المرعشي، ٧٦١٥/٢٠، ١٢٨١، ف: ٢٢/٢٠. (مستنسخة من نسخة تحمل تاريخ ٦٧٦، فقد جاء في آخرها: «وافق الفراغ من تعليقها في العشر الآخر من شهر ذي القعدة الحرام من سنة ست وسبعين وستمئة، والحمد لله ربّ العالمين». وجاء بعدها مباشرة ما يلي: «سنة ١٢٨١»)

٧. الرضوية، ٢١٥٠٩، ١٣٢٩، ف: ٢١/١- ٢٧.

٨. النجف، الحكيم، ٤٣٦م، ١٣٣٥، ف: ٣٠/١. (جاء في آخرها: «فرغ من استنساخها على نسخة مغلوطة، وصحّحها بحسب الطاقة الفقير إلى الله محمّد بن الشيخ طاهر السماوي في النجف»).

٩. مجلس الشورى، ١٠٠٠٧/١، ١٣٣٦، ف: ١٩/٣٢.

١٠. جامعة طهران، ١٠٨٠/٢، بلا تاريخ، ف: ٦١١/٣. (وهذه هي النسخة التي تقدّم أنّ المحقّق الطهراني سمّاها: جواب شبهات بعض العامّة).

١١. جامعة طهران، ١١٦٢/١١، ١٣٣٠، أفلام ف: ٥٧٤/١. (مستنسخة من نسخة تحمل تاريخ ٦٧٦)

١٢. جامعة طهران، ١/١٢٥٦، بلا تاريخ، أفلام ف: ٥٨٨/١.

١٣. الرضوية، ٥/١٤٧٥، بلا تاريخ، إهداء ف: ٣٧٣.

١٤. المرعشي، ١٤٩٧، ١٣٢٩ (مستنسخة من نسخة تحمل تاريخ ٧٧٦، والظاهر أنّها نسخة المطبوع في ضمن رسائل الشريف المرتضى).

٥٣. المسائل الجرجانية[1]

ذكرها الطوسي وابن شهرآشوب. وهي مفقودة.

٥٤. المسائل الحلبية[2] الأُولى

ذكرها البُصرويّ، وقال: إنّها ثلاث مسائل. وجاء في بعض نسخ فهرس البُصرويّ: المسائل الجبلية[3]، ويبدو أنّه تصحيف. كما نسب البعض إلى الشريف المرتضى مسائل باسم: المسائل الحلية[4]. ويبدو أنّه تصحيف أيضاً من الحلبية.

٥٥. المسائل الحلبيّة الثانية

ذكرها البُصرويّ، وقال: إنّها ثلاث مسائل أيضاً.

---

١. جرجان: مدينة مشهورة عظيمة، بين طبرستان وخراسان (معجم البلدان، ج ٢، ص ١١٩). وهناك مدينة أُخرى تدعى: الجرجانية: اسم لقصبة إقليم خوارزم، مدينة عظيمة على شاطئ جيحون، وأهل خوارزم يسمونها بلسانهم كركانج فعربت إلى الجرجانية (معجم البلدان، ج ٢، ص ١٢٢).

٢. حَلب: بالتحريك، مدينة عظيمة واسعة كثيرة الخيرات طيبة الهواء صحيحة الأديم والماء، وهي قصبة جند قنسرين (معجم البلدان، ج ٢، ص ٢٨٢).

٣. الناصريات، ص ٣٥.

٤. لباب الألقاب، ص ٢٦.

٥٦. المسائل الحلبيّة الثالثة

ذكرها البُصرويّ، وقال: إنّها ثلاث وثلاثون مسألة.

وقد أشار الطوسي إلى وجود مجموعتين من المسائل الحلبية فقط، حيث قال: «المسائل الحلبيّة الأوْلية، ومسائلهم الآخرة»[١]، وتابعه على ذلك ابن شهرآشوب. وعلى أيّ حال فجميع هذه المسائل مفقودة.

ولكن قد أشار الشريف المرتضى إلى هذه المسائل في عدّة مواضع من كتبه، نشير إلى عناوينها، لعلّها تعطينا صورة عن الأبحاث المذكورة في الحلبيات:

١. مصادر استنباط الأحكام الشرعية[٢].

٢. وجوب التقليد على العامّي في الفروع دون الأُصول[٣].

٣. كيفية معرفة الأحكام الشرعية، مع نفي حجّية القياس وخبر الواحد[٤].

٥٧. المسائل الدمشقية

ذكرها البُصرويّ، وقال: «المسائل الدمشقية، وهي الناصرية»، ووصفها بأنّها

---

١. الفهرست، الطوسي، ص ١٦٤.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣١٧ – ٣١٨.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ٣٢١ – ٣٢٢؛ جاءت هذه الإشارة في المسألة الثانية من الرسية الأُولى، ولكن قال المحقّق صاحب الذريعة، ج ٥، ص ٢٣٤ إنّها المطلبيات، وليست الحلبيات، حيث قال: «جوابات المسائل المطلبيات: للشريف المرتضى، أحال إليها نفسه في جوابه للمسألة الثانية من الرسية الأولى». ولو راجعنا المطبوع من تلك المسألة من الرسيات لوجدنا أنّه لا يحيل إلّا إلى مجموعة مسائل واحدة، فهي إمّا أن تكون المطلبيات أو الحلبيات، ولكنّنا قد شاهدنا بعض نسخ الرسية الأُولى فوجدنا أنّها تحتوي على اسم الحلبيات لا المطلبيات. فيبدو أنّه لا وجود للمطلبيات أساساً.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٢.

ثلاثون مسألة. وهذا يعني أنّ لها اسمين: الدمشقية، والناصرية، وهي غير الناصرية أو الناصريات المعروفة، فإنّ تلك الناصرية مرسلة من طبرستان، ولذلك سمّاها البعض: الطبرية، كما أنّ تلك الناصرية (الطبرية) كلّها مسائل فقهية، وعددها ٢٠٧ مسائل، بينما تحتوي هذه الناصرية (الدمشقية) على ثلاثين مسألة فقط، وفيها مسائل كلامية كالرجعة، كما سيأتي.

ولعلّ السائل هو الأمير الحسن بن الحسين بن حمدان المعروف بناصر الدولة، والذي ولي دمشق سنة ٤٣٣[1]، وهو الذي ألّف له المحقّقُ الكراجكي الرسالة الناصرية[2]. ولهذا سمّيت بالناصرية، فإن لقب السائل هو: (ناصر الدولة). ثمّ لو كان ناصر الدولة هو السائل حقّاً، فمن المحتمل أنّه أرسل المسائل بعد تولّيه لدمشق سنة ٤٣٣، أي في أواخر حياة المرتضىٰ، فتكون الدمشقيات من تأليفات المرتضىٰ المتأخّرة.

والمطبوع منها - في قم، سنة ١٤٠٥ في ضمن رسائل الشريف المرتضى- باسم الدمشقيات مسألة واحدة يدور بحثها حول الرجعة، وتحمل عنوان: مسألة في الرجعة، من جملة الدمشقيات، وذلك في ضمن مجموعة من المسائل تحت عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره. وقد أرجعَ الشريف المرتضى في هذه المسألة إلى كتابه الذخيرة[3]، وهو يعتبر قرينة داخلية مهمة على تصحيح نسبة الكتاب.

فهذا هو المتبقّي من المسائل الدمشقية، ومسألتها في الرجعة. ولكن هناك نصّ آخر منقول، يتحدّث عن موضوع الرجعة، ونسب إلى الشريف المرتضى، وبالخصوص إلى

---

١. تاريخ مدينة دمشق، ج١٣، ص٧٧.

٢. خاتمة المستدرك، ج٣، ص١٢٧.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٦.

كتابه: المسائل الناصرية. والناقل للنصّ هو معين الدين الميرزا مخدوم مؤلّف كتاب نواقض الروافض الذي كتبه للردّ على الشيعة، وقام السيّد الشهيد نور الله المرعشي بالردّ عليه في كتابه: مصائب النواصب في الردّ على نواقض الروافض.

وننقل هنا كلام الميرزا مخدوم، رغم ما فيه من سوء أدب، وتحامل على شخصيّة الشريف المرتضى، حيث قال:

وقد بالغ مرتضاهم في المسائل الناصرية في هذه الأكاذيب والكفريات، فقال: «ويَصلبون أبا بكر وعمر على شجرة[١]، فمِن قائل يقول: إنّ تلك الشجرة تكون رطبة، فتجف بعد صلبهما عليها، فيضلّ به جمع كثير من أهل الحقّ، ويقولون: ظلموا عليها فجفّت الشجرة. ومِن قائل يقول: لا بل هي تكون يابسة فتخضرّ بعد الصلب، ويُهدى به جم غفير من محبيهما».

ثمّ قال[٢]: «فإن قيل: أفلا يحذرون في إحيائهم من توبتهم، فحينئذٍ يجب على الله ترك تعذيبهم؟ قلنا: إنّما يجب على الله تعالى قبول التوبة قبل الموت الأوّل لا بعده. فرضنا وجوبه دائماً، لكنّه يجوز أن لا يوفّقوا للتوبة، وتُمحى هذه عن خواطرهم»[٣].

من الواضح أنّ هذا النصّ منقول من المسائل الدمشقية التي تقدّم أنّها تسمّى بالناصرية أيضاً، كما أنّه يتحدّث عن مسألة الرجعة التي تقدّم أنّها واحدة

---

١. نسب الدكتور أحمد أميني هذا القول إلى المرتضى، حيث قال: «قال الشريف المرتضى: إنّ أبا بكر وعمر يصلبان على شجرة في زمن المهدي» (ضحى الإسلام، ج٣، ص١٧٦)، ولا ندري فلعلّه نقله من كتاب الميرزا مخدوم مباشرة، أو من كتابٍ واسطةٍ بينهما.

٢. أي المرتضى.

٣. مصائب النواصب في الرد على نواقض الروافض، ج ٢، ص ٥٣.

من المسائل الدمشقية. فبهذه القرائن يتّضح أنّ هذا النص منقول من الناصرية الدمشقية، لا من الناصرية الطبرية الفقهية المطبوعة باسم: الناصريات، فلا مبرّر للبحث عنه في الناصرية الطبرية، كما حاول محقّق كتاب مصائب النواصب، حيث لم يعثر على النص هناك.

وقد اتّضح من خلال نقل النصّ الأخير أنّ المطبوع من مسألة الرجعة من الدمشقية لا يحتوي على المسألة بأكملها، فلابدّ من إضافة النصّ الأخير لإكمال المسألة.

لكن عند التدقيق في النصّ الأخير نجد فيه بعض الغرابة؛ فإنّه يتحدّث عن خبر الصلب، ونقلُ الشريف المرتضى لهذا الخبر غير مناسب لأُسلوبه الفكري، فإنّ حديث الصلب خبر واحد، والشريف المرتضى لا يستدلّ ولا ينقل أخبار الآحاد، بل يردّ الكثير من الأخبار المهمّة لمجرّد كونها خبر واحد.

ثمّ يبدو أنّ الميرزا مخدوم قد تصرّف في النصّ بما يخالف الأمانة العلمية، فإن قوله: «ويُهدى به جم غفير من محبّيهما»، وذلك عند اخضرار الشجرة، يبدو أنّه كلام غير متلائم؛ فإنّه عند اخضرار الشجرة، سوف يرجع المحبّون لهما إلى القول بإمامتهما، وحسب رأي الشريف المرتضى فإنّ هذا ليس من الهداية.

إذن، ينبغي التدقيق في هذا النصّ، خاصّة وأنّ الناقل له رجل غير ثقة، ومتحامِل على الشيعة والشريف المرتضى.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ١٤٩٧.

٥٨. المسائل الديلمية

ذكرها الطوسي، واحتمل البعض أن تكون نفس المسائل السلّارية. انظر: المسائل السلّارية.

المخطوطات: هناك نسخة واحدة في فهرس (دنا)، تحمل اسم أجوبة المسائل الديلمية، محفوظة في المكتبة الرضوية، ٢٤٢٩، بلا تاريخ، ألفبائي - ٢٣.

٥٩. المسائل الرازية

ذكرها ابن شهرآشوب، وقال إنّها أربع عشرة مسألة، ونقل منها نصّاً في بعض كتبه[١]. وقد ذكر بعض المحقّقين أنّ الشيخ الطوسي قد أجاب أيضاً عن نفس هذه المسائل[٢]، ولكن جاء في فهرست الطوسي أنّ للأخير: المسائل الرازية في الوعيد[٣]، والمطبوع من الرازية التي أجاب عنها الشريف المرتضى ليست كلّها في الوعيد، بل فيها مسائل مثل حكم شرب الفقاع، وسؤال عن أُمّيّة النبي ﷺ، والله أعلم.

الطبعات:

١. طبعت في قم سنة ١٤٠٥ في ضمن رسائل الشريف المرتضى، والمطبوع يحتوي على خمس عشرة مسألة.

٢. وقام مجمع الذخائر الإسلاميّة في قم بإعادة نشرها بالأوفسيت بصورة مستقلّة سنة ١٤٢٥.

---

١. متشابه القرآن ومختلفه، ج ٢، ص ٩٧، وقارن برسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٢٦.

٢. النهاية، الطوسي، (مقدّمة المحقّق الطهراني)، ص ٢٨.

٣. الفهرست، ص ٢٤١.

٣. وطبعت بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

المخطوطات[١]:

١. جامعة طهران، ٤/٢٣١٩، سنة ١٠٧٥، ف: ٩/٩٤٩.

٢. المرعشي، ٣١/١١٣٤٠، ق١٢، ف: ٥٧٨/٢٨. (كتبت هذه النسخة في هامش بعض الكتب الفقهية).

٣. مجلس الشورى، ١٧٤٠٤ض، ١١٦٩.

٤. المرعشي، ٦/١٤٦٧٣، ١٢٣٣، ف: ١٥٤/٣٧.

٥. المرعشي، ٢/٧٦١٥، ١٢٨١، ف: ١٥/٢٠. (مستنسخة من نسخة تحمل تاريخ ١٠٨٩).

٦. جامعة طهران، ١٢/١١٦٢، ١٣٣٠، أفلام ف: ٥٧٤/١. (هي مصوّرة نسخة آقا بزرگ، وقد جاء في آخرها: «نسخها الشيخ محمّد محسن ابن المرحوم الحاج علي الطهراني في سامراء ٧ ربيع المولود ١٣٣٠»).

٧. النجف - الحكيم، ٤٣٨م، ١٣٣٤، ف: ٣١/١. (استنسخها الشيخ محمّد السماوي).

٨. المرعشي، ٥/٣٦٩٤، بلا تاريخ، ف: ٩٣/١٠.

٩. طهران - ملي، ٦/٤٦٣٣، بلا تاريخ، ف: ٢٨٦/١٩. (كتبت بخط فارسي، وجاء في آخرها: «تمّت في العشرة من شهر جمادى الآخرة»).

١٠. الرضوية، ٦/١٤٧٥، بلا تاريخ، إهداء ف: ٣٧٣ (باسم: مسائل أهل الري).

---

١. ذكرت لها في فهرس (دنا) تسع نسخ باسم: أجوبة المسائل الرازية، ونسخة واحدة باسم: مسائل أهل الري، والظاهر أنّها نفس الرازية.

٦٠. المسائل الرسّية الأُولى

وهي ثماني وعشرون مسألة في أبواب متفرّقة، لكن لم يذكرها أحدٌ من أصحاب الفهارس. فرغ الشريف المرتضى منها في السابع أو التاسع من المحرّم من سنة ٤٢٩ كما جاء في خاتمتها[١]. والسائل هو السيّد أبوالحسن المحسن[٢] بن محمّد بن الناصر الحسني[٣] الرَّسي[٤]، كما جاء التصريح باسمه في بعض النسخ[٥].

وطبعت هذه المسائل في قم سنة ١٤٠٥ في ٢٨ مسألة، في ضمن رسائل الشريف المرتضى.

---

١. سبب الترديد في تحديد يوم الفراغ يرجع إلى اختلاف النسخ، فبعض النسخ مثل نسخة جامعة طهران، رقم ٦٩١٤، وسبهسالار، رقم ٢٥٣٣، ذكرت أنّ الفراغ كان في اليوم السابع، بينما نسخة مكتبة السيّد المرعشي، رقم ٧٦١٥ ذكرت أنّه اليوم التاسع.

٢. السيّد المحسن الرسّي: لم نهتدِ إلى ترجمة لهذا السيّد الشريف، حتى إنّ العلّامة السيّد محسن الأمين اكتفى بذكر اسمه وأنّه صاحب المسائل الرسية، ولم يترجِم له أكثر من ذلك (أعيان الشيعة، ج ٩، ص ٥٦). وقد مدحه ابنُ إدريس من دون أن يسمّيه، فقال في رسالته في المواسعة والمضايقة: «والذي ينبّهك على ذلك ما أورده السيّد المرتضى (قدّس الله روحه) جواباً عن مسألة من المسائل الرسيات، وهي مشهورة، وكان سائلها مدقّقاً عالماً فقيهاً حاذقاً ملزِماً لخصمه، محتجّاً عليها بما لا يكاد يتفصى منه، إلّا مَن كان في درجة السيّد المرتضى، يدلّ على ذلك مسألة السائل...» (موسوعة ابن إدريس الحلي، ج ٧، ص ٢٥). ثمّ إنّ الرسّي نسبة إلى الرس: جبل أسود بالقرب من ذي الحليفة، على ستّة أميال من المدينة، توفّي فيه القاسم الرسي، جدّ المترجَم له كما يظهر. (انظر: الأعلام، الزركلي، ج ٥، ص ١٧١).

٣. ورد في كثير من المصادر «الحسيني»، والصواب: الحسني لأنّه من أولاد القاسم الرسّي ابن إبراهيم طباطبا الحسني (الحسني).

٤. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥١.

٥. كما أوائل نسخة جامعة طهران، رقم ٦٩١٤، وسبهسالار، رقم ٢٥٣٣.

نسبة الكتاب:

بما أنّ أصحاب الفهارس لم ينسبوا هذه المسائل إلى الشريف المرتضى، فينبغي البحث عن قرائن خارجيّةٍ وداخليّةٍ تدلّ على هذه النسبة. وهناك في الحقيقة قرائن تدلّ على ذلك:

أ) نصّ ابن إدريس (ت٥٩٨) على أنّها مسائل مشهورة[١]، وعهده غير بعيد عن الشريف المرتضى (ت٤٣٦)، وهو يدلّ على صحّة نسبتها إليه.

ب) لقد أكثرَ الفقهاءُ من النقل من هذه المسائل[٢].

ج) أرجَعَ فيها إلى كتبه المشهورة، مثل الذخيرة، والشافي، والمسائل التبّانيات، وغيرها[٣].

ملاحظات:

١. أشار في الذريعة تحت عنوان: جوابات المسائل الناصرية، إلى وجود نسخة من الناصرية، وأنّها كانت ثمانياً وعشرين مسألة، ثمّ لحقتها خمس مسائل، فكملت ثلاثاً وثلاثين مسألة، أوّلها: «الحمد لله على متوالي نعمه، ومتتالي قسمه ...» ونسختها في المكتبة الرضوية، وأنّ الشريف المرتضى فرغ منها سنة ٤٢٩، وأنّه كتبها جواباً لأسئلة السيّد الشريف أحمد ـ و هو خال المرتضىٰ ـ بن أبي محمّد الحسن الملقّب بالناصر

---

١. موسوعة ابن إدريس الحلي، ج ٧، ص ٢٥.

٢. انظر على سبيل المثال: التذكرة، ج١، ص ٢٣؛ المختلف، ج ٣، ص ٤، ص ١٨؛ الذكرى، ج ٢، ص ٤١٤؛ المدارك، ج ٦، ص ٢٨.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣١٧، ص ٣٣٣، ص ٣٣٩.

الصغير بن أبي الحسين أحمد بن أبي محمّد الحسن الأطروش الناصر الكبير[١].

إنّ المواصفات التي ذكرها المحقّق الطهراني تتوافق تماماً مع المسائل الرسّية الأُولى والثانية، فإنّ الأُولى تحتوي على ثمانٍ وعشرين مسألة، والثانية تحتوي على خمس مسائل. فهي في الحقيقة ليست ناصرية، بل رسّية. ثمّ إنّ النسخة التي أشير إليها، قد ذكرناها في نهاية قائمة المخطوطات التالية، فراجع.

٢. جاء في فهرس مكتبة كاشف الغطاء الإشارة إلى وجود نسخة لمسألة من مسائل الشريف المرتضى باسم: مسألة في الكرّ، وأُشير هناك إلى أنّها مختصرة في صفحة واحدة، وبعد الاطلاع عليها تبيّن أنّها ليست مسألة مستقلّة، وإنّما هي عبارة عن المسألة ١٧ من المسائل الرسية الأُولى[٢]. ومواصفات النسخة كالتالي: النجف - كاشف الغطاء، ١٥١٧، ١٢٣٤، ف: ١٤٣.

المخطوطات[٣]:

١. جامعة طهران، ١٢٥٥، سنة ٦٧٦، أفلام ف: ٥٨٩/١. (تحتوي على الرسيتين الأُولى والثانية)

٢. الرضوية، ٢١٩٠٨، ١٠٤٨، ف: ٢١/١- ٣٠.

٣. مجلس الشورى، ٥/٥١٨٧، بلا تاريخ، ف: ٧/١٦. (تحتوي على الرسيتين)

٤. جامعة طهران، ٦٩١٤، ق١٣، ف: ٣٩٨/١٦ (جاء في آخرها: «كتبت هذه النسخة من نسخة وجدت من خزانة كتب الحضرة الشريفة الغرويّة، وكانت صحيحة عتيقة»).

---

١. الذريعة، ج ٥، ص ٢٣٩.

٢. الشكر موصول لسماحة الشيخ محمّد حسين الدرايتي لاطلاعه إيّانا على ذلك.

٣. وردت في فهرس (دنا) نسختان باسم الرسية الأُولى.

٥. جامعة طهران، ١٣/١١٦٢، أفلام ف: ٥٧٤/١. (مصوّرة من نسخة آقا بزرگ، وتحتوي على الرسيتين).

٦. أمريكا - برنستون، يهوذا، رقم ٢٧٥١. (أشارت البروفسورة جابينه اشميتكه إلى هذه النسخة[١]).

٧. المرعشي، ١/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٤١/٣٢. (هذه النسخة والتي تليها إلى آخر القائمة تحتوي على الرسيتين معاً).

٨. المرعشي، ١/١١٣٤٠، ١١١٦، ف: ٥٦٠/٢٨.

٩. الرضوية، ٢٠٩٩٧، ١٢٤٣، ف: ٢٠/٢٠.

١٠. المرعشي، ٣/٧٦١٥، ١٢٨١، ف: ١٥/٢٠.

١١. الرضوية، ٢١٥٠٩، ١٣٢٩، ف: ١/٢١- ٣٢.

١٢. النجف - الحكيم، ٦/٤٣٨، ١٣٣٤ (استنسخها الشيخ محمّد السماوي).

١٣. الرضوية، رقم ٢٦٤٦. (سميت خطأ: مسائل ناصرية).

٦١. المسائلُ الرسّيةُ الثانية

لم يذكرها أيضاً أيّ واحدٍ من أصحاب الفهارس، إلّا أنّ شهرتها - كما أشار إليه ابن إدريس - تدلّ على صحّة نسبتها.

وقد طبعت في قم سنة ١٤٠٥ في ضمن رسائل الشريف المرتضى، في خمس مسائل مختصرة. وجعلها الشريف المرتضى ملحقة بالمسائل الرسية الأُولى، كما جاء في مقدّمتها.

١. انديشه هاى كلامى علامه حلى (الترجمة الفارسية)، ص ٢٧٥.

المخطوطات:

إضافةً إلى النسخ المتقدّمة للرسية الثانية المذكورة مع الأُولى، توجد نسخة أُخرى تحتوي على الرسية الثانية فقط، وهي:

١. جامعة طهران، ١٤/١١٦٢، أفلام ف: ٥٧٤/١.

وقد جاء في فهرس (دنا) نسختان تحت عنوان: جواب خمس مسألة [مسائل] وردت بعد ذلك. وهي في الحقيقة ليست إلّا المسائل الرسية الثانية، فإنّ الرسية الثانية تحتوي على خمس مسائل أيضاً، وقد جاء في أوّلها: «ثمّ وردت بعد ذلك [أي بعد الرسية الأُولى] مسائل خمس، فألحقنا جوابها بما تقدّم»، وقد تقدّمت الإشارة إلى أولى النسختين في القائمة المتقدمة لنسخ الرسية الأُولى، والنسختان هما:

٢. جامعة طهران، ٨/١٢٥٥، ٦٧٦، أفلام ف: ٥٨٩/١.

٣. جامعة طهران، ٨/١٢٥٦، بلا تاريخ، أفلام ف: ٥٨٩/١.

كما جاء في فهرس (دنا) نسخة أُخرى، تقدمت الإشارة إليها أيضاً، وهي تحمل عنوان: مسائل خمس ملحقة بهذه، وهي أيضاً نفس الرسية الثانية، والنسخة هي:

٤. جامعة طهران، ١٣/٦٩١٤، ق١٣، ف: ٣٩٨/١٦.

٦٢. المسائل الرمليات

ذكرها البُصرويّ والنجاشيّ، وأشارا إلى أنّها سبع مسائل، ذكر البُصرويّ عناوينها كلها، كما يلي:

أوّلاً: مسألة في الصنع والصانع.

ثانياً: مسألة في الجوهر، وتسميته جوهراً في العدم.

ثالثاً: مسألة في عصمة الرسول ﷺ من السهو.

رابعاً: مسألة في الإنسان[١].

خامساً: مسألة في المتواترين.

سادساً: مسألة في رؤية الهلال.

سابعاً: مسألة في الطلاق والإيلاء.

وقد طبعت المسألتان الأخيرتان منها فقط، في قم سنة ١٤١٠ في ضمن رسائل الشريف المرتضى، وفي بيروت سنة ١٤٢٢ في ضمن مسائل الشريف المرتضى، مع تقديم مسألة الطلاق والإيلاء على رؤية الهلال.

هذا ما يظهر للوهلة الأُولى، ولكن إذا بحثنا في بعض الرسائل لوجدنا مسألتين أُخرَيَين من الرمليات مطبوعتين أيضاً، وهما المسألة الثانية والثالثة، وذلك حسب التوضيح التالي:

أ) مسألة في الجوهر، وتسميته جوهراً في العدم:

طبعت هذه المسألة في ضمن رسائل الشريف المرتضى في قم سنة ١٤٠٥ تحت عنوان: كلام في حقيقة الجوهر، وقد وقعت ضمن مجموعة مسائل مبعثرة وغير مترابطة قام الناسخ بتجميعها تحت عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره[٢]. وهي في

١. يوجد في نهاية مخطوطة المسائل الطرابلسية الأُولى، مسألة تحمل عنوان: (مسألة في الإنسان) أي نفس عنوان المسألة الرابعة من الرمليات، ونحن نحتمل أن تكون نفسها.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٥٠.

الحقيقة ليست إلّا المسألة الثانية من الرمليات، وذلك لدليلين:

أحدهما: أنّها تتحدّث عن الجوهر، وتسميته جوهراً في حال عدمه؛ فقد جاء في جواب الشريف المرتضى عن هذه المسألة: «وإنّما قلنا أنّ الجوهر لابدّ أن يكون في حال عدمه جوهراً ...»[١]، وهو يتطابق تماماً مع العنوان الذي ذكره البُصرويّ للمسألة.

والآخر: تبدأ هذه المسألة بهذه الصورة: «المسألة الثانية من المسائل التي وردت على الأجلّ الشريف المرتضى ...»، وهو يتطابق تماماً مع الترتيب الذي ذكره البُصرويّ لهذه المسألة ضمن المسائل الرمليات، حيث جعلها المسألة الثانية منها.

ولهذه المسألة عدّة مخطوطات، هي:

١. المرعشي، ١٤٩٧، الصفحة ٣٠٦.

٢. المرعشي، ١٤٢٥٤، الصفحة ٢٠٩.

٣. المرعشي، ٧٦١٥، الصفحة ٣٨٢.

ب) مسألة في عصمة الرسول ﷺ من السهو:

توجد رسالة في عدم سهو النبي ﷺ تنسب إلى الشيخ المفيد، طبعت في قم سنة ١٤١٣، ونحن بدورنا نرجّح أن تكون للسيّد المرتضى، وأنّها تشكل المسألة الثالثة من المسائل الرمليات التي أشار إليها البُصرويّ؛ وذلك لما يلي:

أوّلاً: عدم ثبوت كونها من تصانيف الشيخ المفيد؛ وذلك لما يلي:

أ) إنّ أمر الرسالة مردّد بين نسبتها إلى الشيخ المفيد أو الشريف المرتضى، حيث قال العلّامة المجلسي عند نقله للرسالة: «ولنختم هذا الباب بإيراد رسالة وصلت إلينا

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٥١.

تنسب إلى الشيخ السديد المفيد، أو السيّد النقيب الجليل الشريف المرتضى (قدس الله روحهما)، وإلى المفيد أنسب، وهذه صورة الرسالة بعينها كما وجدتها»[١].

كما أوردها الشيخ علي حفيد الشهيد الثاني في كتابه الدر المنثور، وتردّد في نسبتها إلى الشيخ المفيد أو الشريف المرتضى[٢].

ب) لم تنسب إلى الشيخ المفيد في الفهارس القديمة رسالة حول سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم[٣]، على الرغم من ذكرها لكتب المفيد الأُخرى.

ج) وفي المقابل، نَسب البُصرويّ إلى الشريف المرتضى رسالة بهذا العنوان، وذلك في المسألة الثالثة من المسائل الرمليات، كما تقدّم آنفاً.

وهذا يقوّي نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى؛ فإنّ الأمر لا يخرج من الشيخ المفيد والشريف المرتضى، فإنْ لم تكن للمفيد فهي للشريف المرتضى.

ثانياً: هناك قرائن متشتّة، لكن عند جمعها، تدلّ بمجموعها على أنّ الرسالة المطبوعة حول نفي السهو هي جزء من المسائل الرمليّات، وهذه القرائن هي:

أ) جاء في نهاية المطبوع من رسالة نفي سهو النبي عليه السلام: «تمّ جواب أهل الحائر (على ساكنه السلام)»[٤].

ب) تقدّم أنّ البُصرويّ ذكر أنّ من جملة المسائل الرمليات، مسألة في نفي سهو النبي عليه السلام.

---

١. بحار الأنوار، ج ١٧، ص ١٢٢.

٢. الدر المنثور، ج ١، ص ١١٠.

٣. رجال النجاشي، ص ٣٩٩؛ الفهرست، الطوسي، ص ٢٣٨، معالم العلماء، ص ١٤٨.

٤. في عدم سهو النبي عليه السلام، ص ٣٢، وقد سمّاها في الذريعة: جواب أهل الحجاز (الذريعة، ج ٥، ص ١٧٥) وهو تصحيف من الحائر.

ج) قام رجل يدّعى الرملي الحائري بإرسال مسائل إلى الشيخ المفيد والطوسي، أشار إليهما ابن إدريس حيث قال: «... هذا آخر كلام شيخنا المفيد ﵀. وقال أيضاً في جواب المسائل التي سأله عنها محمّد بن محمّد بن الرملي الحائري...»[١].

وقال في موضع آخر: «وقد سُئل الشيخ أبو جعفر الطوسي ﵀ - عن هذه المسألة في جملة المسائل الحائريات المنسوبة إلى أبي الفرج بن الرملي»[٢].

ومن المحتمل قويّاً أن يكون صاحب المسائل الرمليات الذي سأل الشريف المرتضى هو نفس هذا الرجل الرملي الحائري، فإنّه من البعيد أن يقوم هذا السائل المُجِدُّ والمثابر بالسؤال من الشيخ المفيد والطوسي، ويغفل عن إرسال مسائل إلى السيّد المرتضى. وبهذا تكون المسائل الرملية منسوبة إلى سائلها الرملي، لا إلى منطقة الرملة التي في فلسطين[٣]، وإنّما هي مسائل حائرية.

فإذا ضممنا هذه القرائن بعضَها إلى بعض، أي إذا ضممنا ما هو موجود في خاتمة الرسالة المطبوعة حول نفي السهو عن النبي ﷺ، من أنّها جواب لسؤال وجّهه أهل الحائر، وأنّ السائل الرملي هو حائري أيضاً، وأنّ المسائل الرمليات تحتوي على سؤال حول عصمة النبي ﷺ من السهو، فسوف يقوى احتمال أن تكون الرسالة المطبوعة عبارة عن المسألة الثالثة من المسائل الرمليات للسيّد المرتضى[٤].

إذن هناك ثلاث مجموعات من الكلمات، تتّصل فيما بينها بصورة دائرية - وتدلّ على أنّ مسألة نفي السهو جزء من المسائل الرمليات- وذلك كالتالي: (مسألة نفي

١. السرائر، ج ٢، ص ٣١١.
٢. السرائر، ج ١، ص ١٩٤.
٣. الذريعة، ج ٥، ص ٢٢٢؛ مجلة تراثنا، العدد ٣٢، ص ١١١.
٤. لتفاصيل أُخرى حول رسالة نفي سهو النبي ﷺ، انظر: فهرست آثار خطي شيخ مفيد (بالفارسية)، ص ٦٧.

السهو، أهل الحائر)، (الحائري، الرملي)، (المسائل الرمليات، مسألة نفي السهو). وهذه طريقة جديدة في جمع القرائن. وقد اتّضح بهذا أيضاً أنّ المطبوع من المسائل الرمليات هو أربع مسائل لا مسألتان، كما كان يبدو للوهلة الأُولى.

المخطوطات:

النسخ التالية مذكورة في فهرس (دنا) تحت عنوان: أجوبة المسائل الخراسانية والرملية والواسطية:

١. الرضوية، ٢١٩١٤، ١٠٤٨، ف: ٢١/١ – ٢٩.

٢. مركز الإحياء، ٨/٢٧١٩، ١٠٥٤، المحدث الأُرموي ف: ٤٦/١.

٣. الرضوية، ٢٨/٧٨٦، إهداء الى: ف – ٢٩٣.

٤. الرضوية، ٢٠٩٩٥، ١٢٤٣، ف: ١٩/٢٠.

٥. مجلس الشورى، ٥/١٠٠٠٥، ١٣٣٦، ف: ١٧/٣٢.

٦. مجلس الشورى، ١١/٥١٨٧، بلا تاريخ، ف: ١٠/١٦.

والنسخ الخمس التالية مذكورة في فهرس (دنا) تحت عنوان: أجوبة المسائل الرملية:

٧. المرعشي، ١٤/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٥١/٣٢.

٨. المرعشي، ١٨/١١٣٤٠، ق١٢، ف: ٥٧١/٢٨.

٩. جامعة طهران، ٢/٦٩١٤، ق١٣، ف: ٣٩٨/١٦.

١٠. المرعشي، ٨/٦٨٦٢، بلا تاريخ، ف: ٥٣/١٨.

والنسخ الثلاث الآتية في مكتبة المرعشي مذكورة في فهرست آثار خطّي شيخ مفيد، ص٧٢، تحت عنوان جواب أهل الحائر.

١١، ١٢، ١٣ الأرقام ٣/٧٨، دون تاريخ؛ ٨/٢٤٣ قبل ٨٨٨؛ ٤/٣٤١٤، ١٣٠٠.

٦٣. المسائل السلارية

ذكرها ابن شهرآشوب، والسائل هو الشيخ أبو يعلى سلّار بن عبد العزيز الديلمي[١]، كما أشار إليه بعض المحققين[٢]. وقد طبعت منها ثلاث مسائل، وهي:

أ) مسألة في المنامات: نصّ في مسائل على أنّ هذه المسألة هي المسألة السادسة من المسائل السلّارية، حيث جاء فيها: «الجواب - وبالله التوفيق - من كلام الشريف المرتضى (قدّس الله روحه) - سادسة المسائل التي سأله سلّار عنها -: إعلم أنّ النائم ...»[٣].

ولكن لا توجد إشارة إلى سلّار في المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، حيث جاء فيها: «الجواب - وبالله التوفيق- من كلام الشريف المرتضى (قدس الله روحه) - سادسة المسائل التي سألتَ عنها -: إعلم أنّ النائم ...»[٤].

* وقد طبعت هذه المسألة في قم سنة ١٤٠٥ في ضمن رسائل الشريف المرتضى، وفي بيروت سنة ١٤٢٢ في ضمن مسائل، وفي ضمن تكملة الغرر، كما نقل ابن شهرآشوب مقطعا منها[٥]، وأوردها المجلسي بأكملها[٦].

---

١. سلّار بن عبد العزيز: هو سلّار الديلمي، أبو يعلى، من شيوخ الإمامية، متقدّم في الفقه والأدب وغيرهما. كان ثقةً وجهاً. قرأ على الشيخ المفيد، والسيّد المرتضى (خلاصة الأقوال، ص ١٦٧)، توفّي سنة ٤٦٣ (الذريعة، ج ٢، ص ٨٣)، ويظهر أنّ (سلار) معرَّب (سالار) بمعنى القائد والرئيس (معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٩).

٢. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥.

٣. مسائل المرتضى، ص ٢٨٨.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٩.

٥. متشابه القرآن ومختلفه، ج ١، ص ٣٨، وقارنه برسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٢.

٦. بحار الأنوار، ج ٥٨، ص ٢١٤.

ب) مسألة في الردّ على المنجمين: جاء في مطلعها: «قال السيّد الشريف المرتضى ﷺ في كتاب الغرر والدرر في أجوبة المسائل السلّارية ...»[١].

وهذا يعني أن المسائل السلّارية جزء من كتاب الغرر. وقد أشار الخوانساري إلى ذلك حيث قال:

وكتابه المذكور يسمّى بغرر الفوائد ودرر القلائد، يشتمل على محاسن فنون تكلّم فيها على النحو واللغة واللغز والأشعار والحكمة والكلام وغير ذلك، ومن جملة ما اشتمله: أجوبة المسائل السلّارية التي تنسب إليه[٢].

وقد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، وتكملة الغرر، وأوردها العلّامة المجلسي كلّها في كتابه[٣]. كما نقل السيّد ابن طاوس شيئاً يسيراً منها[٤]. وعَدّها البعض مسألة مستقلة.[٥]

ج) مسألة في توارد الأدلّة: طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى. وكانت عند المحقّق الطهراني نسخة ناقصة منها، تبدأ من جواب الشريف المرتضى: «إعلم، أنّه لا شبهة ...»، وقد سقط منها سؤال سلّار[٦].

وبعد ذلك تمكنّا من مشاهدة نسخة كاملة من المسائل السلارية محفوظة في مركز إحياء التراث الإسلامي المبارك، ووجدنا أنّ مسألة الردّ على المنجمين تشكّل المسألة

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٠١.

٢. روضات الجنّات، ج ٤، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

٣. بحار الأنوار، ج ٥٥، ص ٢٨٢.

٤. فرج المهموم، ص ٤١.

٥. كشف الحجب والأستار، ص ٥١٨.

٦. الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٨٥.

الخامسة منها، ومسألة المنامات تشكّل المسألة السادسة من السلّارية، فيما تشكّل مسألة توارد الأدلّة المسألة السابعة منها. وأمّا المسائل الأُخرى للسلّارية فهي من المسائل الكلاميّة الدقيقة والمعقّدة للغاية، ولذلك لم يهتمّ الناسخون باستنساخها كلّها، واكتفوا بالمسائل الثلاث المُشار إليها آنفاً. والمسائل السلّارية هي:

الأُولى: حول الجوهر. (وهي أطول مسألة، بحيث تشكّل ثلث حجم السلّارية. وهي تبحث عن المسألة المعروفة بشيئية الشيء في العدم، وأنّها ليست بالفاعل).

الثانية: جواب من زعم أنّ القدرة توجب حالاً للمحل دون الجملة.

الثالثة: جواب من زعم أيضاً أنّ الحياة توجب حالاً للمحلّ دون الجملة.

الرابعة: جواب من زعم أنّ العرض إنّما يختصّ بمحلّه بالفاعل من غير اعتبار كونه قاصداً.

الخامسة: الردّ على المنجمين.

السادسة: المنامات.

السابعة: توارد الأدلّة. (وهي تبحث عن مسألة النظر).

الثامنة: حول مقارنة كلّ جزء من الخبر إرادة خاصة.

وقد ورد في بعض الفهارس المعدّة لكتب الشريف المرتضى، احتمالُ أن تكون المسائل السلّارية نفس المسائل الديلمية[1] التي نسبها الطوسي وابن شهرآشوب إلى الشريف المرتضى. ولكن - على الرغم من مناسبة أن تكون الديلمية أسئلة لسلّار؛ باعتبار أنّه ديلميٌّ أيضاً - يرد عليه:

أوّلاً: إنّ ابن شهرآشوب كما نسب الديلميّة إلى الشريف المرتضى؛ فإنّه نسب السلّارية أيضاً إليه، ولم يصرّح باتّحادهما، وهو يدلّ على اختلافهما.

---

١. الذخيرة، المرتضى، (مقدّمة المحقّق)، ص ٥٣.

ثانياً: إنّ ابن شهرآشوب وصف الديلميّة بأنّها مسائل في الفقه، ولكن قد اتّضح أنّ السلّارية لا تحتوي على أيّ مسألة فقهية.

وقد ذكر المحقّق الطهراني رسالة نسبها إلى الشريف المرتضى وسمّاها: جواب المسائل، وقال:

أوّله: (قال سيدنا الشريف الأجلّ الأوحد) وهو في أربعين صفحةً، يوجد في ضمن مجموعة من الرسائل بمكتبة السيّد محمّد المشكاة في طهران[١].

وقد حدث لنا مع هذا العنوان نفس ما تقدّم في المسائل التبّانيات، وما يأتي في الطرابلسية الأُولى، حيث لم نعثر في البداية على العنوان الذي ذكره الطهراني، ثمّ عثرنا على النسخة التي ذكرها، فوجدنا أنّها ليست رسالة جديدة، بل هي المسائل السلّارية، وهي نسخة في ضمن مجموعة كتب أحدهم فهرساً لها، وسمّى هذه الرسالة بعنوان فارسي، هو: رساله ثالثه در جواب بعضى از مسائل از سيد مرتضى، فترجمها الطهراني إلى العربية، وسمّاها: جواب المسائل. فراجع ما تقدم في المسائل التبانيات حول هذا الموضوع.

الطبعات:

وبعد كتابتنا لما تقدّم من معلومات حول المسائل السلارية، طبعت هذهِ المسائل مرتين:

١. طبعت لأول مرة في العدد الثاني من مجلة دراسات شيعية (shii stuies) التي تقوم (منشورات بريل (Brill) بنشرها، بتحقيق: حسن الأنصاري، وزابينه اشميتكه.

٢. وطبعت أيضاً بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

---

١. الذريعة، ج ٥، ص ١٨٦.

المخطوطات[1]:

١. برلين- المكتبة الحكومية، رقم: بيترمان [٢]، ١٦٩، سنة ٥٤٤. (استنسخت من نسخة أبي محمّد الحسن بن علي بن زيرك الواعظ القمي[2]).

٢. جامعة طهران، ٢/٢١٥٥، سنة ٦٧٦، افلام ف: ١/٥٨٨.

٣. النجف – الحكيم، ٢/٤٣٢، ١٣٣٥، ف: ١/٣١. (استنسخها الشيخ السماوي).

٤. مجلس الشورى، ٢/١٠٠٠٧، ١٣٣٦، ف: ٢٠/٣٢.

٥. قائن – المدرسة الجعفرية، ٥/١٤٠، ١٠٤٦. (لم يذكر لها تاريخ في فهرس (دنا)، ولكن بعد مراجعتنا لمصوّرتها المحفوظة في مركز الإحياء وجدناها مؤرّخة بتاريخ ١٠٤٦، لذلك وضعنا نفس هذا التاريخ لنسخة قائن. ومواصفات نسخة مركز الإحياء كالتالي: ٥/١٦٩٠، ١٠٤٦، مصورة ف: ٥/١٤١).

٦. مكتبة ملك، ٣/٥٩٣، سنة ١١٢٥.

٧. جامعة طهران، ٣/١٠٨٠، بلا تاريخ، ف: ٣/٦١١. (وهذه هي النسخة التي تقدّم أنّ المحقّق الطهراني سمّاها: جواب المسائل).

٨. جامعة طهران، ٢/١٢٥٦، بلا تاريخ، أفلام ف: ١/٥٨٨.

٩. مركز الإحياء، ٨/٢٤٤٠، بلا تاريخ، مصورة ف: ٧/٤٩ (سمّيت هذه النسخة في فهرس مركز الإحياء باسم: أجوبة المسائل، ونسبت إلى الشريف المرتضى من دون تحديد اسم هذه المسائل، ولكن بعد مشاهدتنا للنسخة وجدنا أنّها هي: المسائل السلّارية لكن سقط من بدايتها بعض الأوراق، فلم تتّضح للمُفهرس حقيقتها).

---

١. توجد ستّ نسخ منها في فهرس (دنا).

٢. از گنجينه هاى نسخ خطى (بالفارسية)، ج١، ص٤١-٤٢.

٦٤. المسائل الصيداوية[١]

ذكرها الطوسي وابن شهرآشوب. ويبدو أنّها مفقودة، ولكن نقل عنها الشيخ يحيى بن سعيد الحلي (ت٦٨٩) فتوى مختصرة حول أكل المجتاز على الثمار، حيث قال: «وقال الشريف المرتضى في المسائل الصيداوية: الأحوط والأولى أن لا يأكل»[٢].

- المسائل الطبرية ← انظر: المسائل الناصرية.

٦٥. المسائل الطبريّة

لم يذكرها أحدٌ من أصحاب الفهارس، لكنّها طبعت في قم في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٣٥، وهي تحتوي على إحدى عشرة مسألة، وقد جاء في خاتمة المطبوع: «قد أجبنا عن المسائل بكمالها ...»[٣]، وهو يدلّ على أنّ المسائل المطبوعة كاملة، ولم ينقص منها شيء.

وقد تصوّر بعض الباحثين أنّ هذه المسائل مرسلة من مدينة طبريّة الواقعة في الشام[٤]. لكنّ هذا غير صحيح، فإنّ النسبة إلى مدينة طبرية هي طبراني، وأمّا طبري فهي نسبة إلى طبرستان في إيران، قال ياقوت الحموي: «والنسبة إليها [أي طبريّة] طبراني على غير قياس، فكأنّه لمّا كثرت النسبة بالطبري إلى طبرستان، أرادوا التفرقة بين النسبتين، فقالوا طبراني إلى طبرية»[٥].

---

١. صيدا: مدينة على ساحل بحر الشام، وينسب إليها صيداوي وصيداني (اللباب، ابن الأثير، ج ٢، ص ٢٥٣).

٢. نزهة الناظر، ص ٧١، وراجع: مسالك الأفهام، ج ٣، ص ٣٧٢.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٦٦.

٤. مجلة العقيدة، العدد ٣، ص ٢٨٢-٢٨٥.

٥. معجم البلدان، ج ٤، ص ١٨.

إذن هذه المسائل مرسلة من طبرستان لا طبرية.

نسبتها:

بما أنّها لم تذكر في الفهارس، فلابدّ من البحث عن قرائن تدلّ على نسبتها إلى الشريف المرتضى، وهناك في الحقيقة بعض القرائن الداخلية تدل على ذلك:

أ) أرجع فيها إلى كتاب الملخّص في أُصول الدين، وجواب أهل الموصل[١]، وهي من كتب الشريف المرتضى المعروفة.

ب) الآراء المعروضة تتلائم مع آراء الشريف المرتضى المذكورة في كتبه الأُخرى، مثل اعتبار الرؤية في الشهور دون العدد.

ثمّ إنّ هناك مسائل أُخرى للشريف المرتضى تسمّى المسائل الطبريّة أو الطبريّات[٢]، لكنّها غير هذه المسائل، بل هي المعروفة بالمسائل الناصرية أو الناصريّات، فقد وصف البُصرويّ المسائل الطبرية بأنّها مائتان وسبع مسائل، وإذا راجعنا المطبوع من الناصريات لوجدناه يحتوي على نفس هذا العدد من المسائل. أضف إلى ذلك أنّ الناصريات قد أُرسلت من بلاد طبرستان، فهي طبرية أيضاً.

المخطوطات[٣]:

١. المرعشي، ١٤/٧٦١٥، ١٢٨١، ف: ١٩/٢٠.

٢. الرضوية، ٢٦١٤٩.

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ص ١٤٣، ١٥٦.

٢. جواهر الكلام، ج ٣٢، ص ٢٦٤.

٣. توجد نسخة واحدة في فهرس (دنا) باسم: أجوبة المسائل الطبرية.

٣. المرعشي، ١٤٩٧.

٤. المرعشي، ١٤٢٥٤.

٦٦. المسائل الطرابلسية الأُولى

ذكرها البُصرويّ، ووصفها بأنّها سبع عشرة مسألة، كما ذكرها الطوسي وابن شهر آشوب. وهي غير مطبوعة[1]، وإنّما المطبوع في رسائل الشريف المرتضى هو الطرابلسيّة الثانية والثالثة فقط. وبعد حصولنا على مصوّرة الطرابلسيّة الأُولى المحفوظة في مركز الإحياء، وجدناها تحتوي على خمس عشرة مسألة فقط. فيبدو أنّ هناك مسألتان مفقودتان منها[2].

والسائل هو الشيخ أبو الفضل إبراهيم بن الحسن الأباني[3]، فقد جاء في بداية الطرابلسية الثانية المطبوعة ضمن مسائل ما يلي: «وجد في ظهر النسخة المنقول منها مكتوبا: جواب المسائل الطرابلسية الثانية الواردة من الشيخ أبي الفضل...»[4].

ويمكن اعتبار الطرابلسية الأُولى أهمّ من الثانية والثالثة، فإنّها مفصّلة جدّاً، فقد

١. وبعد ذلك طبعت من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضى.

٢. ويوجد في نهاية هذه النسخة مسألة حول الإنسان، لكنّها ليست من الطرابلسية؛ فإنّ المسألة الثانية عشرة من الطرابلسية الأُولى تتحدث عن حقيقة الإنسان، كما سوف يأتي.

٣. إبراهيم الأباني: لم نهتدِ إلى ترجمته، حتّى إنّ السيّد محسناً الأمين لم يقل عنه شيئاً، سوى ما يلي: «الشيخ أبو الفضل إبراهيم بن الحسن الأباني الطرابلسي، الأباني كأنّه نسبة إلى جدّ له يسمّى أبان، والطرابلسي نسبة إلى طرابلس الشام» ثمّ أشار إلى أنّه صاحب المسائل الطرابلسية (أعيان الشيعة، ج ٢، ص ١٢٤).

وقال السيّد محمّد صادق بحر العلوم: «أباني: نسبة إلى أبان - بفتح أوّله وتخفيف ثانية وألف ونون - مدينة صغيرة بكرمان من ناحية الروذان، قاله الحموي في معجم البلدان، بمادة (أبان)» (الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥٣، الهامش ٢).

٤. مسائل المرتضى، ص ٢٢٠، الذريعة، ج ٢، ص ٨٩.

بلغ حجم صفحاتها المخطوطة ستّاً وسبعين صفحة، وهو حجم كبير بالنسبة إلى الثانية والثالثة، كما أنّها احتوت على بحث مفصّل للشريف المرتضى - قد لا يوجد في كتبه الأُخرى - حول نفي تحريف القرآن، إضافةً إلى أنّه قد نقل رأياً حول النصّ الجلي لابن قبة الرازي، كما قال كلمة مهمة حول رأي بعض متكلّمي الإماميّة في تحريف القرآن، وهي:

وأمّا علماء أصحابنا ومتكلّمو فرقتنا ونظّار أهل مذهبنا كأبي جعفر بن قبة، وأبي الأحوص، وبني نوبخت، ومن تقدّم عليهم وتأخّر عن زمانهم (رضي الله عن جماعتهم) فما نعرف لهم قولاً صريحاً في نقصان القرآن بنفي ولا إثبات، فكيف يدّعي مدّعٍ أنّ الإماميّة مجمعة على القول بنقصانه، والعلماء الذين هم العمدة في الإجماع لا نعرف مذاهبهم في هذا الباب[1].

ثمّ إنّ هناك أربع مسائل من الطرابلسيّة الأُولى كانت قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ومسائل وتكملة الأمالي من دون أي إشارة إلى أنّها من المسائل الطرابلسية الأُولى، وهذه المسائل الأربع هي:

الأُولى: مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر[2]: تشكّل

---

١. المسائل الطرابلسية الأُولى، المسألة العاشرة، ص٢٠٧ (مخطوط). وقد نقل المحقّق التستري الكاظمي صاحب المقابس هذا النصّ في كتابه كشف القناع عن حجية الإجماع، ص٢٠٤- ٢٠٥، ونسبه إلى المرتضى من دون أن يشير إلى الكتاب الذي نقله منه، ولذلك قال السيّد المدرسي الطباطبائي أنّ هذا النصّ مأخوذ من كتاب مجهول للشريف المرتضى (تطوّر المباني الفكرية للتشيع، ص١٨١، الهامش٢، مكتب در فرايند تكامل (الترجمة الفارسية)، ص ٢١٦، الهامش ١). والحقّ مع السيّد المدرسي؛ فإنّه لم يشاهد الطرابلسية الأُولى؛ لأنها لم تطبع إلى حدّ الآن وما زالت مخطوطة، ولكن بعد مشاهدتنا لمخطوطتها عثرنا على النصّ فيها كما نقله المحقّق الكاظمي بالضبط.

٢. رسائل، ج ٣، ص ٣٢٩؛ مسائل، ص ١٨٤؛ أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٢٨٩.

هذه المسألة في الحقيقة المسألة الرابعة من الطرابلسية الأُولى، ويوجد في المخطوطة التي بأيدينا سِقط في هذه المسألة وذلك بالمقارنة مع المطبوع، ولهذا قد يبدو للوهلة الأُولى أنّ المسألة الرابعة تختلف عن ما هو موجود في المطبوع من رسائل الشريف المرتضى مثلاً، لكن مع شيء من الدقة يتّضح أنّها نفسها.

الثانية: مسألة في العصمة[1]: تشكّل هذه المسألة في الحقيقة المسألة السادسة من الطرابلسية الأُولى، وهي مطابقة للمطبوع.

الثالثة: مسألة حول سرّ مدح وذم بعض الحيوانات والأطعمة[2]: تشكّل هذه المسألة في الحقيقة المسألة التاسعة من الطرابلسية الأُولى.

الرابعة: مسألة حول معنى حديث: «لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله»[3]: تشكّل هذه المسألة في الحقيقة المسألة الحادية عشرة من الطرابلسية الأُولى.

ثمّ إنّ عدداً من مسائل الطرابلسية الأُولى قد تكرر السؤال عنه في الطرابلسية الثانية، بسبب انقداح سؤال جديد في ذهن السائل حول نفس المسألة.

ومسائل الطرابلسيّة الأُولى هي:

١. مسألة حول النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام (وهي مسألة مطوّلة، وقد أشار فيها أكثر من مرّة إلى كتابه الشافي).

٢. مسألة في مَن يختار الإمام (وهي مسألة مختصرة).

٣. مسألة حول إمامة المفضول على الفاضل (أشار فيها إلى كتابه الشافي أيضاً).

---

١. رسائل، ج ٣، ص ٣٢٣؛ مسائل، ص ١٨٧؛ أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٢٩١.

٢. أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٢٩٣.

٣. أمالي المرتضى، ص ٣٢٩.

٤. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (وهي مطبوعة كما تقدّم).

٥. مسألة حول إثبات إمامة سائر الأئمّة عليهم السلام بالخبر القاطع (وفيها شبهة للزيديّة حول عدم وجود خبرٍ قطعيّ على إمامة سائر الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام).

٦. مسألة في العصمة (وهي مطبوعة كما تقدّم، وقد أوردها المجلسيّ بأكملها[١]، إلّا أنّه نقلها عن الأمالي).

٧. مسألة حول سبب اختلاف دلائل سائر الأنبياء عليهم السلام.

٨. مسألة في الذرّ.

٩. مسألة حول سر مدح وذمّ بعض الحيوانات والأطعمة (وهي مطبوعة كما تقدّم، وأوردها العلّامة المجلسي في البحار مرّتين بأكملها[٢]، لكنّه نقلها عن الأمالي).

١٠. مسألة في نفي تحريف القرآن (وهي أطول مسألة من بين هذه المسائل، وتحتوي على فوائد كثيرة.

وقد ذكر الشريف المرتضى في الذخيرة - عند بحثه عن نفي تحريف القرآن - أنّه قد تعرّض إلى هذا البحث في المسائل الطرابلسيات[٣]، كما ذكر الشيخ الطبرسي والسيّد نعمة الله الجزائري أنّ الشريف المرتضى استوفى الكلام حول نفي تحريف القرآن في المسائل الطرابلسيات[٤]، وقد اتّضح الآن أنّ مقصودهم من الطرابلسيات هي الأُولى منها).

---

١. بحار الأنوار، ج ١٧، ص ٩٤.

٢. بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٢٧٤؛ ج ٦١، ص ٨٢.

٣. الذخيرة، ص ٣٦١، وانظر: الهامش ٣ من هذه الصفحة.

٤. مجمع البيان، ج ١، ص ٤٣؛ نور البراهين، ج ١، ص ٥٢٧.

١١. مسألة حول معنى حديث: «لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله» (وهي مطبوعة كما تقدّم، ونقل المجلسي جزءاً من جواب الشريف المرتضى، لكنّه لم يرتضه[١]).

١٢. مسألة حول حقيقة الإنسان (وهي مسألة مهمّة، حيث فصّل القول فيها حول رأيه في حقيقة الإنسان).

١٣. مسألة حول معنى الموازين، ووزن الأعمال.

١٤. مسألة حول قول: «حيّ على خير العمل».

١٥. مسألة حول حكم سابّ ومكفّر أمير المؤمنين عليه السلام.

ملاحظة: ذكر المحقّق الطهراني رسالة نسبها إلى الشريف المرتضى وسمّاها: جواب بعض المعتزلة في أنّ الإمامة لا تكون إلّا بالنصّ، وقال عنها: «أوّله: (الحمد لله على البصيرة في دينه)، مبسوط في مئة صفحة، ضمن مجموعة في مكتبة السيّد محمّد المشكاة في طهران»[٢]. ولم يُذكر هذا العنوان في (دنا).

وقد حصل لنا مع هذا العنوان نفس ما تقدم في المسائل التبّانيات، حيث لم نعثر في البداية على رسالة بهذا العنوان، وكنا قد ظننا أنّ يكون هذا العنوان عبارة أُخرى عن الطرابلسيّة الأُولى؛ بدليل تطابق بداية الطرابلسية مع بداية هذه الرسالة التي ذكرها الطهراني، ثمّ تمكنّا من مشاهدة النسخة، فتبيّن صحّة ما كنّا نظن، واتّضح أنّ ما ذكره الطهراني ليس رسالة جديدة، وإنّما هو نسخة أُخرى من الطرابلسيّة الأُولى. فراجع ما تقدّم في نهاية بحث المسائل التبّانيات.

---

١. بحار الأنوار، ج ٢٢، ص ٣٤٤.

٢. الذريعة، ج ٥، ص ١٧٩.

المخطوطات[١]:

١. قائن - المدرسة الجعفرية، ٣/١٤٠، ١٠٤٦. (مصوّرتها في مركز الإحياء، ٣/١٦٩٠، ١٠٤٦، مصورة ف: ٥/١٤٠. وقد اختلطت هذه النسخة مع المسائل التبّانيات في الصفحة ٢٢٠ إلى ٢٣٠).

٢. الرضوية، ١٨٤٩٩، ق١١. (سمّيت خطأ: مسائل الآيات، وقد اختلطت مع المسائل التبّانيات في الصفحة ٥٧).

٣. طهران - ملك، ١/٥٩٣، ١١٢٥، ف: ٩٢/٥. (سمّيت خطأ: أجوبة في المسائل المتفرّقة، واختلطت مع التبّانيات في الصفحة ٢٤٩، لكنّها أكمل من غيرها).

٤. مجلس الشورى، ٧/٤٤٧١، بلا تاريخ، ف: ١٤٦/١٢.

٥. جامعة طهران، ١/١٠٨٠، بلا تاريخ، ف: ٦١٠/٣. (اختلطت مع التبّانيات في الصفحة ٧٣، وهذه هي النسخة التي تقدم أنّ المحقّق الطهراني سمّاها: جواب بعض المعتزلة).

٦. مكتبة السيّد البروجردي، ١/٣٧٤. (اختلطت مع التبّانيات في الصفحة ٧٦).

٦٧. المسائل الطرابلسية الثانية

ذكرها البُصرويّ، ووصفها بأنّها عشر مسائل، لكن المطبوع منها يحتوي على ١٢ مسألة، ولعلّ ذلك يرجع إلىٰ أنّ السائل كان قد أرسل عشر مسائل، إلا أنّ المرتضىٰ قام بفصل جزءين من مسألتين من هذهِ المسائل وأجاب عنهما على حدة، فصار عندنا اثنا عشر جواباً على عشر مسائل، ولذلك صار الموجود بأيدينا يحتوي علىٰ اثنتي عشرة

١. يوجد في فهرس (دنا) عشر نسخ، أربع منها اعتبرت خطأ من الموصليات الأولى وليست منها، بل اثنان منها من الموصليات الثانية، واثنان من الثالثة.

مسألة. والظاهر أنّ هذين الجزءين المفصولين هما المسألتان السابعة والثانية عشرة، فإنّه لم يرد فيهما نصّ السؤال خلافاً لباقي المسائل.

ثمّ إنّ حقيقة الطرابلسيات الثانية إنّما هي إشكالات من السائل على ما ذكره المرتضىٰ من أجوبة الطرابلسيان الأُولىٰ، فكأن الطرابلسيات الثانية تعليقة على الأُولىٰ، وليست مستقلّة عنها، وإن كانت تحتوي كلّها على فوائد غير موجودة في الأُولىٰ.

والجدير بالذكر أنّ المرتضى قام بالإرجاع في المسألتين السبعة والثانية عشرة إلىٰ الطرابلسيان الثالثة، حيث قال إنّنا أجبنا عن هاتين المسألتين بصورة مفصّلة في المسائل الواردة علينا في هذهِ السنة. وإذا راجعنا الطرابلسيات الثالثة وجدنا أنّه قد أجاب عن المسألتين في المسألة التاسعة والتاسعة عشرة منها وهذا أمر غريب، فإنّه يكشف عن أنّ الطرابلسيات الثالثة متقدّمة على الثانية، فكان يجب أن تمسىٰ الثالثة ثانية وبالعكس، ولكن الظاهر أنّه بسبب ما ذكره من أنّ حقيقة الثانية إنّما هي تعليقة على الأُولىٰ، لذلك جُعلت ثانية لتكون ذيلاً للأُولىٰ، ولاتنفصل عنها.

وبما أنّ المرتضىٰ صرّح بما ذكرناه من أنّ الثانية وردت في نفس سنة ورود الثالثة، وبما أنّه سوف يأتي أنّ الثالثة قد وردت في شعبان من سنة ٧٢٤، فهذا يعني أنّ الثانية قد وردت في هذه السنة أيضاً.

ثمّ إنّ معظم الطرابلسيات الثانية تدور مباحثها حول مبحث الإمامة.

وقد طبعت في قم في ضمن رسائل المرتضى، وفي بيروت في ضمن مسائل المرتضى. وجاء في عنوانها من المطبوع: جوابات المسائل الطرابلسيات الثالثة، بدل الثانية، وهو مجرّد خطأ مطبعي، تمّ التنويه إليه من قِبل المحقّق في نهاية المجلد الأوّل من رسائل الشريف المرتضى[1] كما طبعت بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ٤٤٤، وانظر: مكتب در فرايند تكامل، ص٣٥٤، التسلسل: ١١٢.

المرتضى. وقد أشار الشريف المرتضى في هذه المسائل إلى بعض كتبه، مثل: المقنع في الغيبة، والشافي، والمسائل الحلبيّات، والذخيرة، والكلام المفرد في الوعيد[١]، فيما أشار السائل إلى مطلب من كتاب التمهيد للشيخ المفيد، ونقل نصّاً من كتاب التسلّي والتقوى للنعماني[٢].

المخطوطات[٣]:

١. المرعشي، ٤٠/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٣٢/ ٧٧٢.

٢. سبهسالار، ٨/٢٥٣٣، ١١٠١، ف: ٥/٥٦٠. (جاء في أوّلها: «جواب المسائل الطرابلسيات الثانية الواردة من الشيخ أبي الفضل إبراهيم بن الحسن الأباني». وجاء في هامش نهايتها: «كتبت هذه النسخة من نسخة وجدت في الخزانة الغروية، صحيحة جيّدة عتيقة»).

٣. المرعشي، ٣/١١٣٤٠، ق١٢، ف:٢٨/ ٥٦٢.

٤. الرضوية، ٣٩/٧٨٦، ق١٣، إهداء ف: ٢٩٣.

٥. جامعة طهران، ١٥/١١٦٢، ١٣٣٠، أفلام ف: ١/ ٥٧٤. (وهي نسخة المحقّق الطهراني. وقد جاء في أوّلها نفس ما جاء في أوّل نسخة سبهسالار المتقدّمة).

٦. النجف - الحكيم، ٤/٤٣٨، ١٣٣٤، ف: ١/٣١- ٣٢. (استنسخها الشيخ محمّد بن طاهر السّماوي).

٧. النجف - الحكيم، ٤٣٨م، ١٣٣٤، ف: ١/ ٣٢ (١٨ ورقة).

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ص ٣٣٨، ٣١٠، ٣١٨، ٣٣٦.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ص ٣٥٠.

٣. توجد تسع نسخ منها في فهرس (دنا).

٨. مجلس الشورى، ١٣/٥١٨٧، بلا تاريخ، ف: ١١/١٦.

٩. الرضوية، ٨/١٤٧٥، بلا تاريخ، إهداء ف: ٣٧٣.

١٠. كربلاء - مكتبة السيّد محمّد باقر الطباطبائي، ٤٨[1].

١١. الرضوية، ٢١٠٠٠. (جاء في آخرها نفس ما جاء في آخر نسخة سبهسالار المتقدّمة).

٦٨. المسائل الطرابلسية الثالثة

ذكرها البُصرويّ أيضاً، ووصفها بأنّها ثلاث وعشرون مسألة.

وقد وردت في شعبان من سنة ٤٢٧.

وطبعت في قم ضمن رسائل الشريف المرتضى. كما طبعت بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

ثمّ إنّ الطوسي وابن شهرآشوب أشارا إلى مجموعتين من المسائل الطرابلسية فقط، سمّاها الطوسي: «الأوّلية والثانية»، وسمّاها ابن شهرآشوب: «الأوّلة والأخيرة».

المخطوطات[2]:

١. صنعاء الجامع الكبير، ٧١٢، ١٠٨٠، ف: ٢/٧٢٩.

٢. جامعة طهران، ٢٨/٦٦١٦، ق١١، ف: ٣١١/١٦.

٣. المرعشي، ٤/١١٣٤٠، ق١٢، ٥٦٢/٢٨.

٤. المرعشي، ١٤٩٧، ١٣٢٩. (استنسخها السيّد أحمد الحسيني).

---

١. انظر: معجم التراث الكلامي، ج١، ص١٨٠.

٢. توجد منها خمس نسخ في فهرس (دنا).

٥. جامعة طهران، ١١٦٢، ١٣٣٠. (هذه النسخة هي مصوّرة نسخة آقا بزرگ).

٦. النجف - الحكيم، ٤٣٨م، ١٣٣٤، ف: ٣٢/١ (٣٠ ورقة).

٧. النجف - الحكيم، ٤٣٨م، ١٣٣٤، ف: ٣٢/١ (٨ اوراق).

٨. مجلس الشورى، ٨/٥١٨٧، بلا تاريخ، ف: ٨/١٦.

٩. الرضوية، ٢١٩١٢. (جاء في أوّلها: «الواردة في شعبان من سنة ٤٢٧، وهي مسائل الشيخ أبي الفضل إبراهيم بن الحسن الأباني»).

١٠. المرعشي، ٧٦١٥. (جاء في أوّلها ما تقدم في النسخة السابقة).

٦٩. المسائل الطرابلسية الرابعة

ذكرها البُصرويّ، ووصفها بأنّها خمس وعشرون مسألة، ولانعلم عنها شيئاً.

● **المسائل الطوسية ← انظر: المسائل البرمكية.**

٧٠. المسائل الماطيرية[1]

لم يذكرها أحدٌ من أصحاب الفهارس، لكن ذكرها أبو الحسين البَصري ابن مارورة (قارورة)[2] في نهاية رسالة الحدود والحقائق، التي جمعها من كتب الشريف المرتضى، والتي تقدّم الحديث عنها عند البحث عن رسالة الحدود والحقائق. وبما أنّ التأمل في هذه الرسالة يدلّ على أنّ البَصري كان مطّلعاً على كتب الشريف المرتضى، لذلك أمكن الاعتماد على ما ينسبه إليه من كتب؛ ولذلك وضعنا هذه المسائل في القسم الأوّل من هذا الفهرس.

---

١. مامطير: بليدة من نواحي طبرستان، قرب آمُل (معجم البلدان، ج ٥، ص ٤٤)، وتسمى اليوم: بَارْفُرُوش (رياض العلماء، ج ١، ص ٣٣٣).

٢. معالم العلماء، ص ٧٨.

ثمّ إنّ البَصري نقل لنا نصّاً من هذه المسائل، حيث قال:

وذكر ﷺ [أي الشريف المرتضى] في المسائل الواردة من مامطير: والتقليدُ الحقيقي هو قبول بغير حجّة عامّة بالخاصّة [كذا، ولعلّه: ولا خاصّة]، مجملة ولا مفصّلة[١].

وما ورد بعد ذلك من عبارات فقد نقله البَصري من الذريعة للشريف المرتضى[٢]، وهو ليس من المسائل المامطيرية.

٧١. المسائل المحمّديات

ذكرها البُصرويّ والنجاشيّ، والسائل هو الشريف النقيب أبو محمّد الحسن بن محمّد بن الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المحمّدي[٣]، كما سوف يأتي بعد قليل.

وقد وصف النجاشيّ هذه المسائل بأنّها خمس مسائل، فيما قام البُصرويّ بذكر

---

١. الذكرى الألفيّة للشيخ الطوسي (يادنامه شيخ طوسي، ج ٢)، ص ٧٤٠.

٢. قارن بالذريعة، ج ١، ص ٣٢٨.

٣. أبو محمّد الحسن العلوي المحمّدي: الحسن بن أحمد بن القاسم بن محمّد بن علي بن أبي طالب عليه السلام، الشريف، النقيب، أبو محمّد. سيّد في هذه الطائفة. له كتب، منها: خصائص أمير المؤمنين عليه السلام من القرآن، وكتاب في فضل العتق، وكتاب في طرق الحديث المروي في الصحابي (رجال النجاشي، ص ٦٥). فهو إذن من أحفاد محمّد بن الحنفية. وهو من مشايخ الشيخ الطوسي، فقد جاء في مشيخة التهذيب في طريقه إلى الفضل بن شاذان: «أخبرنا الشريف أبو محمّد الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المحمّدي». (التهذيب، ج ٣٠، ص ١٤١). وجاء في معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٢٧١: «أقول: إنّ عبارة الشيخ في نسبه هو الصحيح، فإنّ الحسن أبا محمّد من أولاد محمّد بن الحنفية، وأما ما ذكره النجاشي من كون القاسم ابناً لمحمّد بلا واسطة فهو غير قابل للتصديق، فإن الحسن المعاصر للنجاشي المتوفّى سنة ٤٥٠، أو بعدها، فكيف يمكن أن يكون في الطبقة الثالثة من أولاد محمّد، مع أنّ الفصل يقرب من ٤٠٠ سنة؟!».

وذكر بعض المحقّقين أنّ اسمه الكامل هو: أبو محمّد الحسن بن (أبي الحسن) أحمد بن القاسم بن محمّد (العويد) بن علي بن عبدالله (رأس المذري) بن جعفر (الثاني) بن عبدالله بن جعفر بن محمّد بن الحنفية (مجلة تراثنا، العدد ٣٢، ص ١٠٥). وقد أيّد العلّامة السيّد عبد الستّار الحسني (حفظه الله) الرأي الأخير.

أسمائها، وهي:

١) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ...﴾[١].

٢) ما معنى ما يقال عند استلام الحجر: «أمانتي أديتها ... إلى آخر الكلام»؟

٣) ما روي عن النبي ﷺ: «إن القلوب أجناد مجندة ... الخبر».

٤) قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ ...﴾[٢].

٥) قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ...[٣]﴾[٤].

وقد يبدو للوهلة الأُولى أنّ هذه المسائل مفقودة كلها ولم تطبع، ولكن إذا راجعنا المجموعة الثالثة من رسائل الشريف المرتضى، لوجدنا - على أدنى تقدير - أربع مسائل من مجموع خمس من المحمّديات قد تمّت طباعتها، وهي منتشرة ضمن رسائل الشريف المرتضى، وتلك المسائل هي:

أوّلاً: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ...﴾: طبعت هذه المسألة في ضمن رسائل الشريف المرتضى في قم، تحت نفس هذا العنوان، ضمن مجموعة مسائل أُخرى جمعت تحت عنوان: أجوبة المسائل القرآنية. وتبدأ هذه المسألة بما يلي: «سأل الشريف أبو محمّد الحسن بن محمّد بن الحسن بن أحمد بن القاسم العلويُّ المحمّديُّ النقيبُ السيّد الأجلَّ الشريف المرتضى ...»[٥].

---

١. الحج (٢٢): ٢٦.

٢. البقرة (٢): ٣١.

٣. البقرة (٢): ٣٧.

٤. الناصريات، ص٣٠ (مقدّمة المحقّق).

٥. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١١٧.

وهذا يدلّ بوضوح على أنّ هذه المسألة هي إحدى المسائل المحمّديات؛ فإنّ لقب السائل هو المحمّدي نسبةً إلى جدّه محمّد بن الحنفية. كما أنّها ترشدنا إلى اسم السائل الذي قام بعرض هذه المسائل.

المخطوطات:

١. المرعشي، رقم ١٤٩٧.

٢. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩. (هاتان المخطوطتان تحتويان أيضاً على المسائل الثلاث التالية).

ثانياً: ما معنى ما يقال عند استلام الحجر: «أمانتي أديتها ... إلى آخر الكلام»؟: طبعت هذه المسألة في قم أيضاً ضمن رسائل الشريف المرتضى، تحت عنوان: مسألة في استلام الحجر.

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ ...﴾: طبعت هذه المسألة أيضاً في قم ضمن رسائل الشريف المرتضى، تحت نفس العنوان.

رابعاً: قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ ...﴾: طبعت هذه المسألة أيضاً في قم ضمن رسائل الشريف المرتضى، تحت نفس العنوان.

إذن لم تكن المسائل المحمّديات مفقودة، وإنّما كانت مسائلها مطبوعة، ولكنّها طبعت مبعثرة في ضمن المجموعة الثالثة من رسائل الشريف المرتضى، فيجب القيام بجمعها في موضع واحد، وطباعتها تحت عنوان: المسائل المحمّديات، وهو أمرٌ يتطلّب من المحقّقين القيام به، فيما لو لم يتم العثور على المخطوطة الكاملة لجميع المسائل.

وسوف يأتي في القسم الثاني من هذا الفهرس احتمال وجود مجموعة أُخرى من المسائل المحمّديات، فراجعها تحت عنوان المسائل المحمّدية.

•المسائل المستخرجات ← انظر: الخلاف في الفقه.

٧٢. المسائل المصريات الأُولى

ذكرها البُصرويّ والنجاشيّ، وقالا إنّها خمس مسائل، وسمّاها الطوسي: مسائل أهل مصر قديماً في الطيف (خ ل اللطيف)، وتعبير (اللطيف) يدلّ على أنّها مسائل عقلية، فإنّ عنوان اللطيف في الكلام يعني نوعاً من المسائل العقلية والفلسفية.

وهذه المسائل مفقودة، ولكن قد حفظ البُصرويّ لنا أسماءها، وهي:

١. هل العلوم تحصل للعاقل عند إدراك المدركات، والطريق إليها الإدراك أو بجريان العادة؟

٢. هل الطريق بالعلم بأنّ لنا أفعالاً لا يمكن أن يكون طريقاً بأنّ النار فاعلة؟

٣. هل جميع الدلائل تدلّ من حيث يستند إلى علوم ضرورية أو الدلائل على ضربين؟

٤. هل يجوز أن تقع الأفعال من العقلاء لأجل الدواعي والصوارف ويمتنع لأجلها، ولا يعلم العاقل نفس الداعي والصارف؟

٥. الكلام في كيفية مضادّة السواد للبياض[١].

٧٣. المسائل المصريات الثانية

ذكرها البُصرويّ والنجاشيّ والطوسي، وقال البُصرويّ أنّها تسع مسائل، لكنّه لم يذكر أسماءها، كما فعل مع الأُولى.

---

١. الناصريات، (مقدّمة المحقّق)، ص ٣٣.

وقد طبعت عدّة مسائل الشريف في قم في ضمن رسائل الشريف المرتضى، وفي بيروت في ضمن مسائل المرتضى، تحت عنوان: أجوبة المسائل المصريّات، وأجوبة المسائل النيليّات[١]، وهي تبدأ من المسألة ٦ وتنتهي عند المسألة ٢٧، فالمطبوع يحتوي على ٢٢ مسألة فقط. لكن عناوينها لا تتطابق مع عناوين المصريات الأُولى التي ذكرها البُصرويّ، فهي ليست المصريات الأُولى، كما أنّها ليست تسع مسائل لكي تتطابق مع المصريات الثانية.

ونحن نشكّ في صحّة تسمية المسائل المصريات المطبوعة باسم المصريات، ويبدو أنّه قد حصل خطأ في تسميتها بالمصريات من قبل البعض، وذلك بسبب أنّ اسمها الحقيقي هو المسائل النيليّات، كما سمّيت في مسائل. وليس المقصود بالنيل نيل مصر، وإنّما المقصود بلدة في العراق تسمّى النيل، وما زالت هذه البلدة قائمة إلى يومنا، فتصوّر البعض أنّ المقصود بالنيليّات الإشارة إلى نيل مصر، فسمّاها: المصريات، وهي ليست كذلك. وقد أيّد ذلك بعض المحقّقين[٢]. وسوف يأتي عند حديثنا عن المسائل النيليّات، قرينة تدلّ على ذلك، فراجع.

إذن المسائل المصريّات الأُولى والثانية التي ذكرها البُصرويّ لم تطبع، وهي مفقودة، ولم يتم العثور على نسخها. أمّا المطبوع باسم المصريات، فيبدو أنّه ليس كذلك، ونرجّح أن يكون هو نيليات، نسبة إلى مدينة بالعراق.

٧٤. المسائل الموصليّات الأُولى

قبل الدخول في البحث عن الموصليّات، كلّ واحدة على حدة، نحاول أن نعرض بحثاً حول الموصليّات الثلاث بشكل عام.

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ١٥؛ مسائل المرتضى، ص ١٣٢.

٢. مجلة تراثنا، العدد ٣٢، ص ١١١.

لقد أجاب الشريف المرتضى على ثلاث مجموعات من المسائل عرفت باسم المسائل الموصليّات الأُولى والثانية والثالثة، أمّا الأُولى منها فتحتوي على مسائل أُصولية وكلامية، وهي مفقودة. وأمّا الثانية والثالثة فتحتويان على مسائل فقهيّة فقط. وقد وجد خلاف بين النسخ وبين بعض العلماء، حول تسمية هاتين المجموعتين من المسائل، ما استدعى عرض هذا البحث.

وتوجد في الحقيقة حول الموصليّات احتمالات متعددة نستعرضها في ما يلي:

الاحتمال الأوّل:

إنّ الموصليّات الثانية والثالثة هما في الحقيقة أولى وثانية. ويدلّ على هذا الاحتمال:

١. لقد عبّر الشيخ ابن إدريس عن هاتين المسألتين بذلك، أي بالأُولى والثانية[1].

٢. إنّ الشريف المرتضى أرجع إلى الموصليّات الثانية في الثالثة، وعبّر عنها - أي عن الثانية - بالمسائل الأُولى[2].

٣. ويؤيّد ذلك إنّ البُصرويّ والنجاشيّ لم يصفا الموصليّات الأُولى، بأنّها أولى، وإنّما أطلقا، وسمّياها: المسائل الموصليّات. وهذا يعني إنّ الوصف بالأُولى والثانية قد بدأ منذ ورود الموصليّات الثانية والثالثة، فسمّيت الثانية بالأُولى، والثالثة بالثانية.

ويؤيّده أيضاً أنّ الموصليّات الثانية والثالثة تختلفان من حيث المحتوى - وربّما من حيث الشخص السائل - عن الموصليّات الأُولى، فهما مجموعتان فقهيّتان، بينما

١. أمّا تسميته الثانية أولى فراجع: السرائر، ج ٢، ص ٧٤٨؛ - وأمّا تسميته الثالثة ثانية، فراجع: السرائر، ج ١، ص ٤٦، ٥٠٠؛ ج ٣، ٢٩٧.

٢. رسائل الشريف المرتضى (جوابات المسائل الموصليات الثالثة)، ج ١، ص ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٦٥.

الأُولى تحتوي على مسائل أُصولية وكلامية كما تقدّم. ولهذا صارت النظرة إلى الثانية والثالثة، كمجموعة مستقلّة عن الأُولى، ولذلك وصفتا بالأُولى والثانية.

ويضعّف الاحتمال الأوّل أُمور:

أوّلاً: إنّ البُصرويّ بعد أن ذكر الموصليّات بصورة مطلقة، ذكر الموصليّات الثانية، ولم يذكر الثالثة. وسبب عدم ذكره للثالثة قد يعود إلى أنّ البُصرويّ كتب فهرسه سنة ٤١٧ أو ٤١٩، بينما الموصليّات الثالثة أرسلت سنة ٤٢٠، ولهذا لم يذكرها في فهرسه. وهذا يعني أنّ الموصليّات الثانية هي ثانية وليست أولى.

لكن يبدو أنّ وصف البُصرويّ للثانية بالثانية اجتهاد منه، ولو كان قد رأى الثالثة وإرجاع الشريف المرتضى فيها إلى الثانية ووصفه لها بالأُولى كما تقدّم، لكان قد اتّبع الشريف المرتضى في وصفه، كما فعل ابن إدريس.

ثانياً: إنّ الشيخ الطوسي قد ذكر أنّ للشريف المرتضى ثلاث موصليات: أولى وثانية وثالثة.

لكن يبدو أنّ هذا أيضاً اجتهاد منه، باعتبار أنّها ثلاث مسائل وردت من منطقة واحدة.

وعلى أيّ حال، فيبدو أنّ القرائن الداعمة للاحتمال الأوّل في بحثنا أقوى من قرائن الضعف، خاصّة وأنّ في قرائن القوّة ما هو مستفاد من كلام الشريف المرتضى، وهو أعلم بكتبه.

الاحتمال الثاني:

لا توجد إلّا موصليات واحدة وهي الأُولى، وأمّا الموصليّات الثانية والثالثة، فهي في

الحقيقة ليست موصليات، وإنّما هي المصريات الثانية والثالثة! ويدلّ عليه:

أوّلاً: ما تقدم من أنّ النجاشيّ ذكر الموصليّات الأُولى من دون أن يصفها بأنّها أولى، وهذا يدلّ على عدم وجود موصليات أخرى، وإلّا لأشار إلى أنّها أولى كما فعل بالنسبة للمسائل الأُخرى.

ثانياً: لقد ذكر البُصرويّ المصريات الثانية وأشار إلى أنّها تسع مسائل، وهو يتطابق تماماً مع عدد مسائل الموصليّات الثانية المطبوعة، فهي تحتوي أيضاً على تسع مسائل. وقد يعتبر هذا شاهداً على أنّ الموصليّات الثانية ليست إلّا المصريات الثانية التي أشار إليها البُصرويّ.

ثالثاً: إنّ العلّامة الحلّي صرّح بذلك في المختلف، وسمّى الموصليّات الثانية والثالثة بالمصريّات الثانية والثالثة[1]. نعم، هناك موردان أشار العلّامة فيهما إلى الموصليّات الأُولى والثانية[2] - وكان يعني بهما الثانية والثالثة كما تقدّم في الاحتمال الأوّل -، لكنّه نقل المورد الثاني من السرائر، ويبدو أنّه نقل المورد الأوّل من صاحب السرائر أيضاً، وقد تقدّم أنّ ابن إدريس يصف الموصليّات الثانية والثالثة بالأُولى والثانية.

ولم نعثر قبل العلّامة على مَن يسمّي الموصليّات بالمصريّات.

---

١. أمّا تسميته الموصليات الثانية بالمصريات الثانية، فراجع، مختلف الشيعة، ج٢، ص١١٥، أمّا تسميته الموصليات الثالثة بالمصريات الثالثة، فراجع: مختلف الشيعة، ج١، ص٣١٦؛ ج٢، ص ١٥١، ٢٨٠. وقد كان ينبغي على محقّقي كتاب مختلف الشيعة الانتباه إلى ذلك، لا أن يقولوا إنّهم لم يعثروا على المسائل المصريات (مختلف الشيعة، ج٣، ص ١٥٧، ٢٢٦، ٢٨٧)، فإنّ مراد العلّامة من المصريات هي الموصليات ليس إلّا، كما يتّضح بشيءٍ من المراجعة والمقارنة.

٢. مختلف الشيعة، ج٧، ص٣١٦؛ ج٩، ص٩٤.

رابعاً. إنّ أكثر مخطوطات الموصليتين الثانية والثالثة يذكران هذه العبارة في بدايتها: «مسائل أهل الموصل، وقيل إنّها من مصر» وهذا يعني أنّ هناك قولاً يدلّ على أنّ هذه المسائل هي في الحقيقة مسائل مصريات وليست موصليات.

خامساً. لقد تردّد الشهيد الأوّل في تسميتها بالمصرية أو الموصلية، فقال: «... والشريف المرتضى ﷺ في الموصلية أو المصرية الثانية عَمل بها»[١]. لكنّه سمّى الموصليّات الثالثة في بعض الموارد بالمصريات الثالثة بصورة جازمة[٢].

ويضعِّف الاحتمال الثاني ما يلي:

أوّلاً: إنّ الشريف المرتضى قد ذكر الموصليتين، وسمّاهما: مسائل أهل الموصل[٣]، ولم ينسبهما إلى مصر، وهو أعلم بمؤلّفاته.

ثانياً: إنّنا لم نعثر على من سمّاهما بالمصريات قبل العلّامة الحلّي، بل تقدّم إنّ ابن إدريس سمّاهما بالموصليّات. وهكذا سمّاهما المحقّق الحلّي[٤]، والشيخ يحيى بن سعيد[٥]، بل نفس العلّامة سمّاها في كتبه الأُخرى - غير المختلف - بالموصليّات[٦].

الاحتمال الثالث:

إنّ الموصليّات الثانية ثالثة، والثالثة ثانية، أي هما معكوستان.

---

١. ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ١٤٠.

٢. ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٢٠٤.

٣. الانتصار، ص ٨١، ٤٤٢.

٤. المعتبر، ج ٢، ص ١١٨.

٥. نزهة الناظر، ص ١١٢.

٦. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٣٦؛ منتهى المطلب، ج ٤، ص ٣٥٥.

ويدلّ على ذلك أنّ عدداً من المخطوطات - كما سيأتي - جاء بهذه الصورة، أي سميت فيها الثانية ثالثة، وبالعكس.

ويضعّف هذا الاحتمال:

أوّلاً: إنّ الشريف المرتضى قد أرجع في الثالثة إلى الثانية كما تقدّم، فلو كان ترتيبهما معكوساً، لم يمكنه أن يُرجع إلى مسائل متأخّرة زمنياً.

ثانياً: إنّ الشريف المرتضى قد وصف الثانية بأنّها قديمة[1]، بينما ذكر تاريخ الثالثة، وهو سنة ٤٢٠[2]، ولم يصفها بالقِدم، وهذا يدلّ على تأخّرها زمنياً.

النتيجة:

الظاهر أنّ الاحتمال الأوّل أقرب إلى الصواب، وهو أنْ نقول إنّ هناك ثلاث موصليات، لكن الأُولى لا تسمّى أولى، إنّما تسمى موصليات بصورة مطلقة، كما فعل البُصرويّ والنجاشيّ، أمّا الثانية والثالثة فتسمّيان أولى وثانية كما فعل ابن إدريس، وكما هو مستفاد من عبارات الشريف المرتضى نفسه. ولكن بما أنّه قد صار المتعارف تسميتهما بالثانية والثالثة، فالأفضل أن يبقى الأمر كذلك لتفادي الكثير من الأخطاء في الإحالة والإرجاع إلى هاتين المجموعتين من المسائل الموصلية.

وبعد هذا البحث نتطرّق إلى البحث عن كلّ واحدة من الموصليّات على حدة وفقاً للتسمية المشهورة:

---

١. الانتصار، ص ٤٤٢.

٢. الانتصار، ص ٨١.

المسائل الموصليّات الأُولى

ذكرها كلّ أصحاب الفهارس، وذكروا أنّها تحتوي على ثلاث مسائل فقط، هي:

١. مسألة في الوعيد.

٢. مسألة في القياس.

٣. مسألة في الاعتماد.

وهذه المسائل مفقودة، إلّا أنّ الشيخ سديد الدين الحِمَّصي الرازيّ حفظ لنا قسماً من المسألة الأُولى التي في الوعيد، حيث قال: «وقد استدلّ علم الهدى (قدس الله روحه) في الموصليّات في الوعيد على بطلان التحابط بدليلين»[1]، ثمّ ذكر الدليلين. وهو وإنّ لم يصرح بأنّ المقصود من الموصليّات هي الأُولى، إلّا أنّ إشارته إلى أنّها في الوعيد يدلّ على ذلك، إضافةً إلى أنّ الموصليّات الثانية والثالثة مسائل فقهية، وليس فيها بحث حول الوعيد.

والظاهر أنّ هذين الدليلين اللذين نقلهما الحمّصي هما نفس ما أشار إليه الشريف المرتضى نفسه في الذخيرة، حيث قال: «وقد ذكرنا في كلامنا على الوعيد من جملة جوابات أهل الموصل دليلين آخرين في نفي الإحباط، كان يستدلّ بهما الخالديّ، لم نذكرهما هاهنا؛ لأنّ عليهما اعتراضاً»[2].

ومن جهة أُخرى لقد حفظ لنا الشيخ الطوسي في العدّة عند بحثه عن القياس، أكثرَ المسألة التي تمثّل المسألة الثانية من الموصليّات الأُولى، وقال في خاتمة بحثه

---

١. المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ٤٣.

٢. الذخيرة، ص ٣٠٣.

عن القياس:

وقد أثبتُّ في هذه المسألة أكثر ألفاظ المسألة التي ذكرها سيّدنا الشريف المرتضى ﵁ في إبطال القياس؛ لأنّها سديدة في هذا الباب، وأضفتُ إلى ذلك مواضع لم يذكرها، وحذفتُ أشياء يُستغنى عن إيرادها، وفي القدر الذي أوردناه كفاية وتنبيه على كل ما يُتعلق به في الباب[1].

ثمّ إنّ هذه المجموعة من المسائل الموصليّات قديمة نسبياً، قام الشريف المرتضى بالإجابة عنها في ريعان شبابه، فقد أشار في الموصليّات الثالثة عند كلامه حول القياس إلى التاريخ التقريبي لها، وقال:

وقد استقصينا الكلام في القياس، وفرّعناه، وبسطناه، وانتهينا فيه إلى أبعد الغايات في جواب مسائل وردت من أهل الموصل متقدمة، أظنّها في سنة نيّف وثمانين وثلاثمئة، فمَن وقف عليها استفاد منها جميع ما يحتاج إليه في هذا الباب[2].

فيكون قد أجاب عن هذه المسائل، وهو في الثلاثينيات من عمره.

وتوجد نسخة واحدة في فهرس (دنا) تحمل اسم: أجوبة المسائل الموصليّات الأُولى، ومواصفاتها كالتالي: قم - مؤسّسة البروجردي، ٣/٣٧٤، ١٠٩٥، ف: ٢٢٥/١.

ولكن بعد رؤيتنا للمخطوطة وجدنا أنّها ليست إلّا الموصليّات الثانية لا الأُولى. ثمّ إنّ ما سمّي في فهرس هذه المؤسّسة بالموصليّات الثانية ليس في الحقيقة إلّا الموصليّات الثالثة، وهو يتطابق مع الاحتمال الأوّل المتقدّم في البحث العام السابق حول الموصليّات. وعلى أيّ حال لم نعثر إلى الآن على أي نسخة للموصليات الأُولى، ويبدو أنّها ضاعت مع ما ضاع من تراث الشريف المرتضى.

---

١. عدة الأُصول، ج٢، ص٧١٩.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص٢٠٤.

٧٥. المسائل الموصليّات الثانية

ذكرها البُصرويّ والطوسي وابن شهرآشوب. وقد طبعت في قم في ضمن رسائل الشريف المرتضى، وهي تحتوي على تسع مسائل، كلّها في الفقه. كما أعيدت طباعتها بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضى.

وقد أجاب عنها الشريف المرتضى بشيء من التفصيل، وتكرّر السؤال عن معظم هذه المسائل في الموصليّات الثالثة الواردة بعد ذلك، ولذلك اكتفى الشريف المرتضى في الجواب عنها هناك بالإحالة على الموصليّات الثانية. وقد سمّى الشريف المرتضى الموصليّات الثانية تارةً بالمسائل الأُولى[١]، وأُخرى بمسائل الخلاف الواردة قبل هذه[٢]، والظاهر - كما تقدّم - أنّه إنّما سمّاها الأُولى لأنّ الموصليّات الثانية والثالثة متّفقتان في مواضيعهما، فهما مسائل فقهية فقط، على خلاف الموصليّات الأُولى التي تحتوي على مسائل أُصولية وكلامية كالقياس والوعيد، لذلك صارت الثانية والثالثة كأنّهما تشكّلان مجموعة واحدة مكوّنة من مجموعتين: أولى (الموصليّات الثانية) وثانية (الموصليّات الثالثة)، ولهذا سمّى الثانية بالأُولى.

وقد أشار في الثانية إلى كتابه مسائل الخلاف[٣]، كما نقل نصّاً من كتاب من لا يحضره الفقيه، والفقه الأحمدي لابن الجنيد[٤]. والظاهر من هذه المسائل والموصليّات الثالثة أنّ السائل ينقل نصّاً فقهيّاً من أحد الكتب، ثمّ يقوم الشريف المرتضى بذكر

١. رسائل الشريف المرتضى، ص ٢٣٠، ٢٦٥.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ص ٢١٧.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ص ١٧٠، ١٧٣.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ص ١٧٦، ص ١٨٩.

الدليل عليه مع بعض التفصيلات؛ فإنّ أكثر المسائل لم ترد بصيغة سؤال، بل وردت بصيغة نصٍ فقهي، وهذا الأمر يتجلّى بوضوح في الموصليّات الثالثة.

ثمّ لقد ذكر السيّد بحر العلوم أنّ الشريف المرتضى قد اعتذر عن ابن الجنيد في بعض المسائل التي خالف فيها الآخرين، مثل مسألة سقوط الشفعة مع التعدّد وغيرها. وقد أحال السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم في الهامش القارئَ إلى بعض كتب الشريف المرتضى، منها المسألة الرابعة من المسائل الموصليّات الرابعة![1]

ولكن لو راجعنا كتبَ الشريف المرتضى لوجدنا أنّ ما ذكر من اعتذار الشريف المرتضى عن ابن الجنيد في مسألة الشفعة موجود في المسألة الرابعة من المسائل الموصليّات الثانية[2]. فيبدو أنّ ما ذكره السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم سهوٌ أو خطأٌ مطبعي، وإلّا فلا وجود لمسائل موصليات رابعة.

المخطوطات[3]:

لقد وَصَفت بعضُ المخطوطات التالية الموصليّات الثانية بالثالثة، وذلك حسب ما أشرنا إليه في الاحتمال الثالث المتقدّم في البحث العام عن الموصليّات:

١. الرضوية، ٢٣٣٨، ٦٧٦، ف: ٢١/١- ٣٨. (أوّلها: «جوابات المسائل الثالثة الواردة من الموصل، وقيل: من مصر»).

٢. قائن - المدرسة الجعفرية، ١٤٠/٨، ١٠٤٦. (مصوّرتها في مركز الإحياء، ١٦٩٠/٨، ١٠٤٦، مصوّرة ف: ١٤٢/٥. (جاء في أوّلها عين ما جاء في النسخة السابقة).

---

١. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ٢١١، الهامش ٣.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٧٨.

٣. يوجد منها ١٩ نسخة في فهرس (دنا).

٣. قم - مؤسّسة البروجردي، ٣/٣٧٤ [١]، ١٠٩٥، ف: ٢٢٥/١. (كتب عليها اسم: «موصليات» فقط).

٤. مركز الإحياء، ٣/٣٣٢٤، ١٠٩٧، المحدّث الأُرموي مخ ف: ٤٩/١. (بلا اسم).

٥. طهران - ملك، ٦/٥٩٣، حدود ١١٢٥، ف: ٩٤/٥. (بلا اسم).

٦. مجلس الشورى، ٣/٢٨١٩، ١١٢٥، ف: ١٢٩/١٠.

٧. الرضوية، ٢١٠٠٣، ١٢٤٣، ف: ٢٥/٢٠. (بلا اسم).

٨. المرعشي، ١٧/٧٦١٥، ١٢٨١، ف: ٢٠/٢٠. (مستنسخة من نسخة تحمل تاريخ ٦٧٦. وقد جاء في أوّلها عين ما جاء في النسخة الأُولى المتقدّمة).

٩. المرعشي، ١٨/٧٦١٥، ١٢٨١، ف: ٢١/٢٠.

١٠. الرضوية، ٢١٥٠٩، ١٣٢٩، ف: ٢١/١- ٣٩.

١١. المرعشي، ١٤٩٧، ١٣٢٩. (أوّلها عين ما في النسخة الأُولى المتقدمة. وقد استنسخها السيّد أحمد الحسيني [٢]).

---

١. جاء في فهرس (دنا) ترقيم هذه النسخة - تبعاً لفهرس مؤسّسة البروجردي - بالرقم ٤ من مجموعة ٣٧٤، لكن قد ذكرنا قبل قليل عند التعرض للموصليات الأُولى، أنّ ما سمّي في فهرس مؤسّسة البروجردي بالموصليات الأُولى - وترقيمه ٣/٣٧٤ - هو ليس إلّا الثانية، وأنّ ما سمي بالثانية - وترقيمه ٤/٣٧٤ - ليس إلّا الموصليات الثالثة، إذن رقم الموصليات الثانية الصحيح هو ما ذكرناه في المتن وهو: ٣/٣٧٤.

٢. وله تعليقة مفيدة في بداية المسائل، قال: «إعلم، أنّ كلمات أئمة الرجال اختلفت في تعيين المسائل الموصليات الثانية والثالثة منها، والمستفاد من الشيخ والنجاشي أنّ الأوّلة منها ثلاث مسائل في الوعيد والقياس والاعتماد. وقال غيرهما: «إنّ الثانية مائة وعشر مسألة، والثالثة تسع مسائل». وسائر علماء الفنّ قبلوا ذلك منهما، وتبعوهما على ذلك، وفي هذه النسخة أيضاً كذلك. إلّا أنّ صريح كلمات السيّد في الرسالة السابقة أنّ جوابات الشهيرة بالثالثة يقتضي أن تكون هي المسائل الأوّلة، كما قال تارة: (في المسائل الأُولى)، وأُخرى: (في المسائل المتقدّمة). اللهمّ إلّا أن يكون المراد بالمسائل المتقدّمة المحالة عليها هي الشهيرة الآن بالثالثة، لكنّها ثانية بترتيب الورود.

←

١٢. جامعة طهران، ٦/١٠٨٠، بلا تاريخ، ف: ٦١٣/٣. (صُرّح فيها بأنّها الثانية).

١٣. جامعة طهران، ١١٦٢- ف، ١٣٣٠، أفلام ف:٥٧٤/١. (هي مصوّرة نسخة آقا بزرگ، وقد استنسخها من نسخة تحمل تاريخ ٦٧٦. وقد جاء في أوّلها: «جوابات المسائل الثانية الواردة من الموصل، وقيل: من مصر». وقد شُطب على عبارة: «وقيل: من مصر»).

١٤. النجف- الحكيم، ٣/٤٣٨، ١٣٣٤. (استنسخها الشيخ محمّد السماوي. وجاء في أوّلها: «المسائل الموصليّات الثالثة»).

٧٦. المسائل الموصليّات الثالثة

ذكرها الطوسي وابن شهرآشوب. وقد طبعت في قم في ضمن رسائل الشريف المرتضى كما أعيدت طباعتها بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ، وهي تحتوي على مقدّمة حول كيفيّة التوصّل إلى الأحكام الشرعيّة، و١١٠ مسائل، كلّها في الفقه. وقد أجاب الشريف المرتضى عنها في سنة ٤٢٠[١]. وأشار إلى كتابه مسائل الخلاف[٢]، ونص لأبي الحسن علي بن بابويه القمي[٣]. وبسبب تكرّر السؤال عن أكثر مسائل الموصليّات الثانية لذلك قام بالإحالة عليها. واستدلّ على معظم المسائل - إن لم تكن كلّها - بإجماع الإماميّة.

وفي الحقيقة: إنّ طريقة البحث في الموصليّات الثانية والثالثة يتطابق إلى حد بعيد مع كتاب الانتصار.

← ويظهر ذلك أيضاً من العلّامة ﷺ في المختلف في مسألة السجود على الثوب المنسوج من القطن، حيث جعل الثانية ثالثة، والثالثة ثانية، ونقل عين عبارتهما، لكن عبّر عنهما بالمصريات الثانية والثالثة. وصريح كلام الأكثر أنّ المصريات غير الموصليات. لمُحرّره أحمد».

١. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص٢٠١.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص٢١٢، ٢٦٧.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص٢٤٢.

ثمّ إنّه قد جاء في المطبوع في ضمن رسائل الشريف المرتضىٰ التعبيرُ عن المسألة السابعة بالفصل السابع، مع الإشارة إلى وجود نسخة بدل. وهذه المسألة - أي المسألة السابعة - تحتوي في الحقيقة على ستّ مسائل من الموصليّات الثالثة، أي من المسألة السابعة إلى المسألة الثانية عشر، ولذلك جاءت المسألة التالية للمسألة السابعة تحمل الرقم ١٣، فلا يوجد من هذه الناحية أيُّ خلل في المطبوع.

المخطوطات[1]:

لقد وَصَفت بعضُ المخطوطات التالية الموصليّات الثالثة بالثانية، وذلك حسب ما أشرنا إليه في الاحتمال الثالث المتقدّم في البحث العام عن الموصليّات:

١. الرضوية، ٢٣٣٩، ٦٧٦، ف: ٢١/١- ٤١. (أوّلها: «جوابات المسائل الثانية الواردة من الموصل، وقيل: من مصر»).

٢. قائن - المدرسة الجعفرية، ٧/١٤٠، ١٠٤٦. (مصوّرتها محفوظة في مركز الإحياء، ٧/١٦٩٠، ١٠٤٦، مصوّرة ف: ١٤٢/٥. وهي بلا اسم، وإنّما أُضيف إليها اسم الموصليّات الثالثة فيما بعد. وقد جاءت الموصليّات الثانية بعدها في ترتيب رسائل هذه المجموعة، وسمّيت بالمسائل الثالثة الواردة من الموصل، وقيل: من مصر).

٣. قم - مؤسّسة البروجردي، ٤/٣٧٤، ١٠٩٥، ف: ٢٢٥/١. (جاء في هامشها: «الموصليّات الثانية كما ظهر من السرائر»).

٤. مركز الإحياء، ٤/٣٣٢٤، ١٠٩٧، المحدّث الأُرموي مخ ف:٤٩/١. (بلا اسم).

٥. مجلس الشورى، ٢/٢٨١٩، ١١٢٥، ف: ١٢٦/١٠.

---

١. يوجد منها ١٦ نسخة في فهرس (دنا)، وإذا أضفنا إليها نسخة مؤسّسة البروجردي التي تحمل الرقم ٤/٣٧٤، والتي تقدّم في الهوامش السابقة أنّها في الحقيقة ليست إلّا الموصليات الثالثة، فيكون مجموع النسخ ١٧ نسخة.

٦. المرعشي، ١١٤٣٢/١٧، ١٢٣١، ف: ٥٤/٢٩. (بلا اسم).

٧. الرضوية، ٢١٠٠٤، ف: ٢٦/٢٠. (بلا اسم. وقد اختلف خطّ الناسخ من المسألة ٨٦ وما قبلها بقليل، والناسخ الثاني هو السيّد مصطفى الحسيني الصفائي الخوانساري. استنسخها في تاريخ ١٣٧٢).

٨. الرضوية، ض٢١٥٠٩، ١٣٢٩، ف: ٢١/١- ٤٠.

٩. النجف - الحكيم، ٢/٤٣٨، ١٣٣٤. (استنسخها الشيخ محمّد السماوي. أوّلها: «هذه أجوبة المسائل الموصليّات الثانية للشريف المرتضى»).

١٠. المرعشي، ١٤٢٥٤. (أوّلها: «جوابات المسائل الثانية الواردة من الموصل، وقيل: من مصر»).

١١. جامعة طهران، ٥/١٠٨٠. (سُمّيت باسم: «المسائل الموصليّات الثالثة»).

١٢. جامعة طهران، ٩/١١٦٢- ف، ١٣٣٠، أفلام ف:٥٧٤/١. (هذه النسخة مصوّرة من نسخة آقا بزرگ. أوّلها: «جوابات المسائل الثالثة الواردة من الموصل، وقيل: من مصر». وقد شُطب على الجملة الأخيرة).

٧٧. المسائل المَيّافارِقية[١]

كذا سمّاها البُصرويّ، وقال إنها مئة مسألة، فيما سمّاها ابن شهرآشوب: مسائل

١. مَيّافارِقين: بفتح الميم، وتشديد الياء، وكسر القاف. أشهر مدينة بدِيَاربكر (معجم البلدان، ج ٥، ص ٢٣٥). وهذا الضبط للكلمة هو المشهور، لكن قد ضبط البعض كلمة (ميافارقين) بالميم والباء الموحدة (انظر: مسائل مبّافارقيات، في ضمن كتاب جواهر الفقه لابن البراج، ص ٢٥٣، الهامش١)، ولكنه لم يذكر مصدراً لما قاله، كما لم نعثر له على مصدر مؤيِّد، والذي وجدناه في ضبط هذه الكلمة يوافق المشهور، وهو أنّهم صرّحوا بأنّ الحرف الثاني منها هو آخر الحروف، أي الياء (انظر: الأنساب للسمعاني، ج ٥، ص ٤٢٤).

مَيّافارِقين، وقال: أنّها ٦٥ مسألة. والسائلون هم مجموعة من أهل ميّافارِقين، وهي بلاد - كما قالوا في المقدمة - متاخمة لدار الكفر، وكما يبدو أنّه يكثر فيها أهل السنة، فقد جاء في بعض مسائلهم السؤالُ عن الترحم على الأبوين أو الأقرباء إذا كانوا من المخالفين أو دفع الزكاة لهم[١]. وكان يوجد في متناول أيديهم كتاب التكليف للشلمغاني، فقد تكرّرت الإشارة إليه منهم في هذه المسائل[٢]، كما كان لديهم رسالة ابن بابويه، وكتاب عبيد الله الحلبي، فنصحهم الشريف المرتضى بالرجوع إلى هذين الكتابين، وأنّه أولى من الرجوع إلى كتاب الشلمغاني[٣].

الطبعات:

١. طبعت في قم في ضمن رسائل الشريف المرتضى، تحت عنوان: جوابات المسائل الميّافارِقيات، والمطبوع يحتوي على ٦٦ مسألة.

٢. وقام مجمع الذخائر الإسلاميّة في قم بإعادة نشرها بالأوفسيت بصورة مستقلّة سنة ١٤٢٥.

٣. وطبعت مع كتاب جواهر الفقه لابن البرّاج والرسالة الجعفريّة للشيخ الطوسي، بإعداد إبراهيم البهادري، مؤسّسة النشر الإسلامي سنة ١٤١١، باسم: مسائل مبّافارقيات بالباء الموحدة، وقد اعتمد المحقّق على نسخة محفوظة في مكتبة العلّامة الشيخ حسن المصطفوي في ضمن مجموعة كتب ورسائل. وترجمها محمّد حسين البختياري الكوهسرخي إلى الفارسية في مجلة نامهٔ آستان قدس العدد ٣١ في سنة ١٣٤٦ش.[٤]

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص٢٨٩.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص٢٧٩، ٢٨٥، ٢٩٧.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص٢٧٩.

٤. والشكر موصول إلى الأُستاذ محسن الصادقي لإطلاعه إيّانا على هذه الترجمة.

٤. وطبعت بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

المخطوطات[١]:

١. الرضوية، ٢٣٤٠، ٦٧٦، ف: ٢١/١– ٥٢.

٢. جامعة طهران، ٧/١٠٨٠، ٩٧٣، ف: ٦١٣/٣. (آخرها: «كتبه العبد سليمان بن مولانا مبارك بن إبراهيم بن عين الدين بن معين الدين القريشي، عُفي عنه»).

٣. قائن – المدرسة الجعفريّة، ٩/١٤٠، ١٠٤٦.

٤. طهران – ملي، ٦/١٩٤٣، ١٠٨٥، ف: ٦١٨/١٠.

٥. قم – مؤسّسة البروجردي، ٢/٣٧٤، ١٠٩٥، ف: ٢٢٥/١.

٦. مركز الإحياء، ٥/٣٣٢٤، ١٠٩٧، المحدّث الأُرموي مخ ف: ٥٠/١.

٧. مجلس الشورى، ٤/٢٨١٩، ١١٢٥، ف: ١٣١/١٠.

٨. الرضوية، ٢١٠٠٢، ١٢٤٣، ف: ٢٧/٢٠.

٩. المرعشي، ١٩/٧٦١٥، ١٢٨١، ف: ٢١/٢٠. (مستنسخة من نسخة تحمل تاريخ ٦٧٦).

١٠. الرضوية، ض٢١٥٩٠، ١٣٢٩، ف: ٢١/١– ٥٢.

١١. النجف – الحكيم، ٨/٤٣٨، ١٣٣٤، ف: ٣٢/١. (استنسخها الشيخ محمّد السماوي).

١٢. نسخة بخط آقا بزرگ الطهراني، محفوظة لدى الأُستاذ عبد الرزّاق محيي الدين، مؤلّف كتاب أدب المرتضى، وقد أشار إليها في هذا الكتاب[٢].

---

١. توجد منها ٢٤ نسخة في فهرس (دنا).

٢. أدب المرتضى، ص ١٤٧.

١٣. النجف - كاشف الغطاء، ٨٠، بلا تاريخ، ف: ٢٣.

١٤. جامعة طهران، ١١٦٢/١٠- ف، ١٣٣٠، أفلام ف: ٥٧٤/١. (هي مصوّرة نسخة آقا بزرگ، وهي مستنسخة من نسخة تحمل تاريخ ٦٧٦).

٧٨. المسائل الناصرية، أو الطبرية

سمّاها الطوسيّ وابن شهرآشوب بالناصرية، واشتهرت بذلك، بينما سمّاها البُصرويّ بالطبرية، وقال إنّها مائتان وسبع مسائل[١]، قال ابن إدريس: «وما حرّرناه واخترناه اختيار السيّد المرتضى وتحريره في جوابات المسائل الناصريات التي هي الطبريات»[٢]. وهي غير المسائل الطبرية التي تحتوي على ١١ مسألة فقط، والتي تقدّم الحديث عنها.

وإنّما سمّيت بالناصرية؛ لأنّها ناظرة إلى فتاوى الحسن الأُطروش المعروف بالناصر الكبير، فقد قال الشريف المرتضى في المقدّمة: «ومن بعد، فإنّ المسائل المنتزعة من فقه الناصر ﷺ وصلت، وتأمّلتها، وأجبتُ المسؤول من شرحها، وبيان وجوهها، وذكر من يوافق ويخالف فيها»[٣]. ولعلّها سُمّيت بالطبرية؛ لأنّ الناصر الكبير كان في طبرستان[٤]، أو ربما كان السائل من أهل هذه المنطقة.

ويظهر من عبارة لابن إدريس أنّ زمن تأليف الناصريات متأخّر عن زمن تأليف الانتصار[٥] الذي تقدّم أنّه تمّ تأليفه بعد سنة ٤٢٠، فقد ذكر ابن إدريس حول إحدىٰ

١. وأشار الأفندي إلى أنها مائة مسألة (تعليقة أمل الآمل، ص ١٩٥)، لكن يبدو أنه سهو.

٢. السرائر، ج ٣، ص ٤٠٧.

٣. الناصريات، ص ٦١.

٤. الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٧٠.

٥. دانشنامه آثار فقهى شيعه، ص ٢٠٨.

المسائل المذكورة في الانتصار أنّ المرتضىٰ رجع عنها في الناصريات[1].

ثمّ إنّ للشريف المرتضى مسائل ناصرية أُخرى، تسمّى بالمسائل الدمشقية، وقد تقدّمت.

وقد تقدّم أنّ شرح الرسالة هو المسائل الناصرية.

الطبعات:

١. طبعت المسائل الناصرية في ضمن الجوامع الفقهية سنة ١٢٧٦.

٢. وطبعت محقّقة في قم سنة ١٤١٧ تحت عنوان: - المسائل الناصريات في ٢٠٧ مسائل، تماماً كما نوّه إليه البُصرويّ.

٣. وأُعيدت طباعة الطبعة الأخيرة في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلد ٣، سنة ١٤٣٣ق- ٢٠١٢م.

٤. وأُعيدت طباعته بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

المخطوطات[2]:

١. المرعشي، ٤١/١٢٩٢٣، سنة ١٠٤٨، ف: ٧٧٣/٣٢.

٢. الرضوية، ٢٦٤٥، سنة ١٠٩٣، ف: ١٣١٩/٢١.

٣. طهران - ملك، ١/٢٨٤٤، ق١١، ف: ١٣٨/٦.

٤. المرعشي، ٧/١١٣٤٠، ق١٢، ف: ٥٦٤/٢٨.

٥. مجلس الشورى، ٢/٤٣٢٦، ١٢٣٠، ف: ٢٠/١٢.

٦. النجف - الحكيم، ٤/١٦٣١، ١٢٣٣. (الناسخ: غلام علي الهندي، وهي تحمل اسم: المسائل الطبرية)

---

١. السرائر، ج١، ص٤٤٩.

٢. جاءت في فهرس (دنا) الإشارة إلى ٣١ نسخة للناصريات. نذكر جملة منها.

٧. الرضوية، ٢٠٨٩٢، ١٢٣٦، ف: ١٣١٧/٢١.

٨. مجلس الشورى، ١/٨٦٧٩، ١٢٤٢، ف: ٢٠٤/٢٨.

٩. المرعشي، ٥/٢٢١٩، ١٢٤٧، ف: ٢٠٩/٦.

١٠. سبهسالار، ٣/٢٥٣٣، ١٢٤٨، ف: ٥٦١/٥.

١١. قم – مؤسّسة البروجردي، ٣/٥٧٥، ١٢٥٠، ف: ٣٦١/٢.

١٢. جامعة طهران، ١٤/٦٩١٤، ق١٣، ف: ٣٩٨/١٦. (أوّلها: «هذه هي المسائل الواردة من طبرستان، ولذلك قد تسمّى بالمسائل الطبرية»). وآخرها:

تمّت المسائل الطبريّة المعروفة بالمسائل الناصريات بحمد الله ومَنّه، والحمد لله كثيراً كثيراً. كتبتُ هذه النسخة من نسخة وجدت في خزانة كتب الحضرة الشريفة المقدسة الغرويّة (صلوات الله على الساكن بها)، وكانت نسخة عتيقة صحيحة، تاريخ كتابتها في ذي القعدة سنة ٥٧٤، وفي أكثر صفحاتها كانت هذه اللفظة، أعني: (بلغ العرض مكتوبة).

١٣. الرضوية، ٦/١٠١٠، ق١٣، إهداء ف: ٣٢٢.

١٤. النجف – كاشف الغطاء، ١٠٨٢، بلا تاريخ، ف: ١٠٧.

٧٩. المسائل النيليّات

لم يذكرها أصحاب الفهارس، ولكن قد طبعت مسائل في قم في ضمن رسائل الشريف المرتضى، وفي بيروت في ضمن مسائل المرتضى، تحت عنوان: أجوبة المسائل المصريات، وأجوبة المسائل النيليات[1]، وقد سقطت منها خمس مسائل من أوّلها، فهي

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ١٥؛ مسائل المرتضى، ص ١٣٢.

تبدأ من المسألة ٦ وتنتهي عند المسألة ٢٧، فالمطبوع يحتوي على ٢٢ مسألة فقط. وقد أشار فيها إلى كتاب الذخيرة[١]، وهو يعتبر قرينة داخلية جيّدة على تصحيح نسبتها إلى الشريف المرتضى.

وقد تقدّم عند البحث عن المسائل المصريات الثانية أنّنا نرجّح أن لا تكون المسائل المطبوعة في رسائل الشريف المرتضى باسم المصريات أن تكون مصريّات حقّاً، وإنّما هي في الحقيقة نيليات. وليس المقصود بالنيل هنا نيل مصر؛ وإنّما المقصود بلدة في العراق تسمّى النيل. وقد أيّد بعض المحقّقين ذلك، وذكر أنّ هذه المسائل المطبوعة ليست مصريّة، بل هي منسوبة إلى بُليدة في الكوفة تسمّى النيل[٢]، قال ياقوت الحموي: «النيل ... بليدة في سواد الكوفة، قرب حلة بني مزيد، يخترقها خليج كبير، يتخلج من الفرات الكبير، حفره الحجّاج بن يوسف، وسمّاه بـ: نيل مصر»[٣].

والذي يدلّ على ذلك أنّه جاء في بداية هذه المسائل ما يلي: «ما وُجد من المسائل الواردة من النيل، وجوابها، سوى ما شذّ منها»[٤]. فقد صُرّح بأنّ هذه المسائل واردة من النيل، وهو يعني أنّها واردة من مدينة اسمها النيل، لا من نهر اسمه النيل، فإنّه لا معنى أن تنسب المسائل إلى الأنهار، فيقال مثلاً: «المسائل الواردة من دجلة، أو من الفرات!!!»، وإنّما تنسب المسائل إلى المـُدُن أو الأشخاص.

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٢١.

٢. مجلة تراثنا، العدد ٣٢، ص ١١١.

٣. معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٣٤.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ١٧.

إذن، المسائل المطبوعة باسم المصريّات ليست كذلك، وإنّما هي نيليّات، نسبةً إلى مدينة النيل. ولذلك يجب أن تطبع باسم أجوبة المسائل النيليّات.

المخطوطات[١]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٩٧ فقه، ١٠٩٣، ف: ٢٠٣ (باسم: بعض المسائل النيليات).

٢. المرعشي، ٢٤/١٢٩٣٢، ق١١، ف: ٧٥٩/٣٢.

٣. المرعشي، ٢٢/١١٣٤٠، ق١٢، ف: ٥٧٣/٢٨.

٤. النجف - الحكيم، ٤/٤٣٢، ١٣٣٥، ف: ٣٣/١ (استنسخها الشيخ محمّد السماوي باسم: أجوبة المسائل النيليات).

٥. مكتبة السيّد حسن الصدر، ٧/٥٨٧، ١٣٩١. (استنسخها السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، من نسخة آقا بزرگ).

٦. جامعة طهران، ٢٥/١١٦٢، أفلام ف: ٥٧٥/١.

٨٠. المسائل الواسطيات

ذكرها البُصرويّ، ووصفها بأنّها مئة مسألة، لكنّ المطبوع منها ثماني مسائل فقط، تبدأ من المسألة الخامسة، وتنتهي عند المسألة الثانية عشرة، وكلّها فقهيّة. وقد طبعت في قم في ضمن رسائل المرتضى، وفي بيروت في ضمن مسائل المرتضى.

---

١. توجد في فهرس (دنا) أربع نسخ باسم: أجوبة المسائل المصرية، من دون تعيين أنها الأُولى أو الثانية أو غير ذلك، ومن المحتمل أنها نفس المطبوع تحت عنوان: أجوبة المسائل المصريّات، وأجوبة المسائل النيليّات كما تقدّم، والأمر بحاجة إلى مراجعة النسخ.

المخطوطات[1]:

١. النجف - أمير المؤمنين ﷺ، ٩٨ فقه، ١٠٩٣، ف: ٢٠٣ (باسم: بعض المسائل الواسطيات).

٢. المرعشي، ١٥/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٥٢/٣٢ (هذه النسخة والأربع التي تليها تحمل اسم: أجوبة المسائل الواسطيات).

٣. المرعشي، ١٩/١١٣٤٠، ق١٢، ف: ٥٧١/٢٨.

٤. جامعة طهران، ٣/٦٩١٤، ق١٣، ف: ٣٩٨/١٦.

٥. المرعشي، ٩/٦٨٦٢، بلا تاريخ، ف: ٥٣/١٨.

٦. جامعة طهران، ٢٦/١١٦٢، أفلام ف: ٥٧٥/١.

٧. النجف - الحكيم، ١٤/٥٤١.

● **المسائل الناصريات ← المسائل الناصرية.**

● مسائل مفردات

ذكرها الطوسي، وقال: إنّها نحو من مئة مسألة في فنون شتى. وذكر ابن شهر آشوب أنّ أحد هذه المسائل: «المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء». فإن صحّ هذا، فمن المحتمل أن تكون إحدى هذه المسائل المفردات باقية، وهي هذه المسألة، فهي مطبوعة تحت عنوان: مسألة في تفضيل الأنبياء ﷺ على الملائكة[2]. ثمّ إنّ من المحتمل قويّاً أن تكون الكثير من المسائل المطبوعة جزءاً من هذه المسائل.

---

١. يوجد في فهرس (دنا) خمس نسخ باسم: أجوبة المسائل الواسطيات، وستّ نسخ باسم: أجوبة المسائل الخراسانية والرملية والواسطية، وقد تقدّم ذكرها عند الحديث عن المسائل الرمليات.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٥٣؛ أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٢٨٠.

• مسائل منفردات في أُصول الفقه

ذكرها الطوسي. من المحتمل قويّاً أنْ تكون الكثير من المسائل المطبوعة في أُصول الفقه جزءٌ من هذه المسائل.

٨١. مسألة على أنّ الملائكة أفضل من الأنبياء عليهم السلام

كذا سمّاها البُصرويّ، وهي مسألة ضدّ القول بأفضليّة الملائكة على الأنبياء عليهم السلام.

وقد طبعت في قم في ضمن رسائل الشريف المرتضى تحت عنوان: مسألة في تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة، كما طبعت مع تكملة الأمالي[١]. وقد تقدّم قبل قليل احتمال أن هذه المسألة هي - بشهادة ابن شهرآشوب - إحدى المسائل التي ذكرها الطوسي تحت عنوان: مسائل مفردات.

٨٢. مسألة على يحي في طبيعة الممكن

كذا سمّاها البُصرويّ، وسمّاها النجاشيّ: الردّ عليه في مسألة سمّاها: طبيعة المسلمين، وكلمة (المسلمين) تصحيف.

والصحيح ما ذكره البُصرويّ؛ فإنّ ليحيى بن عدي رسالة تحت عنوان: مقالة في إثبات طبيعة الممكن[٢]، كما أشار الشريف المرتضى نفسه في بعض كتبه إلى رسالة يحي وسمّاها: الكلام في طبيعة الممكن[٣].

وقد أشار الشريف المرتضى إلى بعض ما ذكره في هذه الرسالة من أبحاث،

---

١. أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٢٨٠.

٢. مقالة في التوحيد، يحيى بن عدي، مقدّمة المحقّق، ص ٥١.

٣. الملخّص في أُصول الدين، ص ١٢٨ - ١٢٩.

حيث قال:

وقد استقصينا الكلام في هذا المعنى، وفي أنّ المعدوم يصحّ تناول العلم له، سواء كان ممّا قد عدم بعد وجود، أو ممّا لم يوجد في وقت من الأوقات، وشرحناه وبسطناه في نقضنا على يحيى بن عدي النصراني مقالتَه الموسومة بـ: الكلام في طبيعة الممكن، وذكرنا أنّ الأظهر عندنا أن يكون العلم بأنّ الشيء سيوجد هو مجموع علمين: أحدهما يتناول وجوده في الوقت الذي يوجد فيه، والآخر يتناول عدمه قبل ذلك، وأنّه لم يكن موجوداً.

وتجري هذه اللفظة في أنّها عبارة عن علمين مجرى العلم بأنّ الذات متحركة؛ لأنّ ذلك ينبئ عن كونها في المكان عقيب كونها في غيره، ومجرى العلم بالمعاد في أنّه مجموع ثلاثة علوم: أحدها يتناول وجوده، والآخر يتناول عدمه قبل هذا الوجود، والآخر يتناول وجوده قبل ذلك العدم، وقوّينا هذه الطريقة بما لا يحتاج إلى تكراره هاهنا، ومن أراده على وجهه وقف عليه من هناك[1].

٨٣. مسألة في الإجماع

هذه المسألة عبارة عن جواب عن شبهة حول كيفيّة إمكان إحراز إجماع جميع علماء الإماميّة، مع انتشارهم في أقاصي الأرض. وقد ذكر جواباً تختصّ به الإماميّة بالنسبة لهذه الشبهة. وأشار فيها إلى المسائل التبّانيات المشهورة. ويعتبر هذا قرينة على صحّة نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

- طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٩٩.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

---

١. الملخّص في أُصول الدين، ص ١٢٨– ١٢٩.

٢. المرعشي، رقم ١٤٢٥٤.

٨٤. مسألة في الإرادة

ذكرها البُصرويّ والنجاشيّ.

٨٥. مسألة أُخرى في الإرادة

ذكرها البُصرويّ والنجاشيّ أيضاً، ولانعلم شيئاً عن مصيرهاتين المسألتين، ويظهر أنّهما مفقودتان.

٨٦. مسألة في إرث الأولاد

ناقش فيها مَن ذهب من الإماميّة إلى أنّ أولاد البنين والبنات يرثون سهم آبائهم، وقال: إنّه تلزمهم سَبع مسائل لا مخلص لهم منها. وقد ناقش فيها الفضلَ بن شاذان، وحفظ لنا في خاتمة الرسالة بعض النصوص القصيرة من كتاب الفرائض لابن شاذان. وقد نقلها ابن إدريس بأكملها في كتابه السرائر[١]، ونسبها إلى الشريف المرتضى، وهو يعتبر قرينة قويّة على صحّة نسبة هذه الرسالة إلى الأخير، ولذلك وضعناها في القسم الأوّل من هذا الفهرس.

●طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٥٥. ويمكن الاستعانة بمخطوطات السرائر لإعادة تحقيقها.

المخطوطات:

١. المرعشي، رقم ١٤٩٧.

٢. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

---

١. السرائر، ج ٣، ص ٢٣٢.

٨٧. مسألة في الإمامة

كذا سمّاها البُصرويّ، ولا نعلم عنها شيئاً.

٨٨. مسألة في التأكيد

ذكرها النجاشيّ، وسمّاها البُصرويّ: كتاب التأكيد.

٨٩. مسألة في التوبة

ذكرها البُصرويّ والنجاشيّ.

• مسألة في الجواب عن الشبهات لخبر يوم الغدير ← ثلاث مسائل سُئل عنها السلطان

أرجَعَ في نهايتها إلى كتابه الشافي المشهور، وهو يعتبر قرينة مهمّة على تصحيح النسبة. وهذه المسألة هي آخر مسألة من مجموعة مسائل مجهولة بحسب الظاهر، فقد جاء في آخرها: «هذه جملة كافية في جواب هذه المسائل».

• طبعت ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٤٩.

المخطوطات:

١. المرعشي، رقم ١٤٢٥٤.

٢. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

٩٠. مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[١]

القرينة الداخلية الدالّة على صحّة نسبتها إلى الشريف المرتضى، هي أنّه قال فيها:

وأظنُّ أنّي قد أمليتُ في بعض كلامي وجهاً غريباً ينافي زيادة (لا) في قوله تعالى:

---

١. المائدة (٥): ٦.

﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[١]، وهو أن يكون المعنى: (ما حملك على أن لا تسجد، ودعاك إلى أن لا تسجد؟)[٢].

وهو يشير بهذا الكلام إلى إحدى رسائله الثابتة نسبتها إليه، والتي تقدّمت في هذا الفهرس، وهي: تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[٣]، فقد جاء فيها:

قلنا: قد أنكر كثيرٌ من أهل العربية زيادة (لا) في مثل هذا الموضع، وضعفوه وحملوا قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ﴾ على أنّه خارجٌ على المعنى، والمراد: (مَا دعاك إلى أن لا تسجد، وما أمرك أن لا تسجد؟))»[٤].

- طبعت في ضمن رسائل المرتضى، ج ٢، ص ٦٥؛ ومسائل الشريف المرتضى، ص ٣٣٦.

المخطوطات[٥]:

١. النجف – أمير المؤمنين عليه السلام، ٣٦٣ تفسير، ١٠٩٣، ف: ٤٦.

٢. المرعشي، ١١٣٤٠/١٠، ق١٢، ف: ٥٦٦/٢٨.

٣. جامعة طهران، ١١٦٢.

٩١. مسألة في دليل الخطاب

ذكرها النجاشيّ، وسمّاها البُصرويّ: كتابٌ في دليل الخطاب. وهي موجودة،

---

١. الأعراف (٧): ١٢.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٧٠.

٣. الأنعام (٦): ١٥١.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٠٠.

٥. توجد في فهرس (دنا) نسخة واحدة لهذه المسألة.

وقد نقلها الشيخ الطوسي في العدّة[١]. والمقصود بدليل الخطاب بحث (المفاهيم) في علم الأُصول، وكان الشريف المرتضى ينكر حجيّة المفاهيم؛ فقد قال الشيخ يوسف البحراني:

... والقسم الثاني ويسمى: دليل الخطاب ينقسم إلى مفهوم الشرط، ومفهوم الغاية، ومفهوم الصفة، ومفهوم الحصر، ومفهوم العدد، ومفهوم الزمان والمكان. وقد وقع الخلاف بين الأُصوليّين من أصحابنا وغيرهم في حجّية المفهوم بجميع أقسامه، فنفاه من أصحابنا الشريف المرتضى رحمه الله[٢].

٩٢. مسألة في دليل الصفات

كذا سمّاها البُصرويّ، ولانعلم عنها شيئاً.

• مسألة في علّة مبايعة علي عليه السلام أبا بكر ← ثلاث مسائل سُئل عنها السلطان

أشار فيها إلى كتابَي الشافي والذخيرة، وهو قرينة مهمّة على تصحيح النسبة. وقد تقدّم احتمال أن تكون هذه المسألة جزءاً من: ثلاث مسائل سُئِل عنها السلطان ولم يذكرها بهذا العنوان أي مسألة في النجاشي والطوسي والبصروي.

• طبعت ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٤١.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

٢. المرعشي، رقم ١٤٩٧.

• مسألة في قول النبيّ: «نيّة المؤمن خيرٌ من عمله» ← ثلاث مسائل سُئل عنها السلطان

---

١. عدّة الأُصول، ج٢، ص٤٧٠ – ٤٧١. وقد تعرّفنا على وجود هذهِ الرسالة في العدّة من خلال مقال للدكتور حسن الأنصاري على موقع كاتبان.

٢. الحدائق الناضرة، ج١، ص ٥٧ – ٥٨.

• مسألة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللـهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾[1]

ذكرها البُصرويّ. وهي مفقودة.

٩٣. مسألة في كونه عالماً

ذكرها البُصرويّ والنجاشيّ. وهي مفقودة.

٩٤. مسألة في المتعة

ذكرها البُصرويّ والنجاشيّ. وتمّ تأليفها سنة ٤٢٧، كما جاء في مقدّمتها.

• طبعت في قم في ضمن رسائل المرتضى، وفي بيروت في ضمن مسائل المرتضى.

المخطوطات[2]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٣٧٧ فقه، ١٠٩٣، ف: ٢٢٩.

٢. المرعشي، ١١/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٤٩/٣٢.

٣. المرعشي، ١٥/١١٣٤٠، ق١٢، ف: ٥٦٩/٢٨.

٤. المرعشي، ٦/٦٨٦٢، بلا تاريخ، ف: ٥٢/١٨.

٩٥. مسألة في من يتولى غسل الإمام عليه السلام

أشار فيها إلى كتابه الذخيرة[3]. وقد نقل منها ابن شهرآشوب نصّاً ونسبه إلى الشريف المرتضى[4]، وهو يعتبر قرينة مهمّة على صحّة نسبة هذه الرسالة إليه.

---

١. النساء (٤): ٤٨.

٢. توجد ثلاث نسخ في فهرس (دنا) باسم: نكاح المتعة.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٥٧.

٤. متشابه القرآن ومختلفه، ج ١، ص ٢٥٣.

وقد رَفضَ الشريف المرتضى في هذه الرسالة ما يُروى من أنّ الإمام لا يغسّله إلّا الإمام؛ باعتباره خبر واحد.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٥٣.

المخطوطات[1]:

١. المرعشي، ١١/٢٥٥، سنة ١٠٥٦، ف: ٢٨٤/١.

٢. النجف - الحكيم، ٩/٤٣٨، ١٣٣٤. (استنسخها الشيخ السماوي من نسخة بخطّ السيّد نصر الله الحائري تحمل تاريخ ١١١٦، وهذه الأخيرة مستنسخة من نسخة بتاريخ ٦٧٦).

٣. المرعشي، ١٣٣٦،١٤/١٢٨٠٧، ف: ٥٢٩/٣٢.

٤. مجلس الشورى، ٧/٨ الخوئي، بلا تاريخ، ف: ٣٧٤/٧.

٥. جامعة طهران، ٢٢/١١٦٢، ف: ٥٧٥/١.

٩٦. مسألة قديمة حول أنّ العزم على الإفطار مفطر

ذكرها الشريف المرتضى في بعض رسائله، حيث قال:

كنتُ أمليتُ قديماً مسألة أنظر منهما [كذا] أنّ من عزم في نهار شهر رمضان على أكلٍ وشربٍ أو جماعٍ، يفسد بهذا العزم صومه، ونظرتُ ذلك بغاية الممكن وقوّيته، ثمّ رجعتُ عنه في كتاب الصوم من المصباح، وأفتيتُ فيه بأنّ العازم على شيءٍ ممّا ذكرناه في نهار شهر رمضان - بعد تقدّم نيّته وانعقاد صومه - لا يفطر به، وهو الظاهر الّذي تقتضيه الأُصول، وهو مذهب جميع الفقهاء[2].

١. ذكرت في فهرس (دنا) خمس نسخ باسم: المتولّي لغسل الإمام.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٢؛ وانظر: مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٩١.

وهذا يعني أنّ الشريف المرتضى كان قد ألّف هذه الرسالة، وأنّه رجع عن ما ذهب إليه فيها. ثمّ إنّ الرسالة مفقودة.

٩٧. مسألة مفردة حول أُمّية النبي ﷺ

ذكرها الشريف المرتضى، وقال في بحث له حول أُمّية النبيّ ﷺ في ضمن المسائل الرازيّة:

وقد دللنا على هذه المسألة، واستقصينا الجواب عن كلّ ما يسأل عنه فيها في مسألةٍ مفردةٍ أمليناها جواباً لسؤال بعض الرؤساء عنه، وانتهينا إلى أبعد الغايات[١].

والرسالة مفقودة، لكن نقل ابن شهرآشوب نصّاً حول أُمّية النبي ﷺ نسبه إلى الشريف المرتضى، ونحتمل أن يكون مقتبساً من هذه الرسالة، خاصّة وأنّنا لم نعثر على عين هذا النصّ في كتب ورسائل الشريف المرتضى الأُخرى، والنصّ كما يلي:

قال الشريف المرتضى في قوله: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ...﴾: ظاهرُ الآية يقتضي نفي الكتابة والقراءة بما قبل النبوّة دون ما بعدها، ولأنّ التعليل في الآية يقتضي اختصاص النفي بما قبل النبوّة؛ لأنّهم إنّما يرتابون في نبوّته لو كان يحسنها قبل النبوّة، فأمّا بعدها فلا تعلّق له بالريبة، فيجوز أن يكون تعلّمها من جبرئيل بعد النبوّة، ويجوز أن لا يتعلّم فلا يعلم[٢].

ونقل الطبرسي أيضاً نصّاً قريباً من هذا النصّ[٣]. نعم، هناك عبارة في المسائل الرازية قريبة جدّاً من هذا النصّ، لكنّها ليست عينها[٤].

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٠٥.

٢. مناقب آل أبي طالب، ج ١، ص ١٩٩.

٣. مجمع البيان، ج ٨، ص ٣٣.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٠٧.

ثمّ إنّ الرأي النهائي للشريف المرتضى حول موضوع أُمّية النبي ﷺ هو التوقّف، وتجويز كلا طرفي القضية، فلا ترجيح لجانب الأُمّية ولا لعدمها[١]. هذا ومن المحتمل قوياً اتّحاد هذهِ المسألة مع المسألة القادمة التي يدور موضوعها حول علم الإمام، فإنّ البحث عن أُمّيّة النبي ﷺ له تعلق كبير بمسألة العلم.

٩٨. مسألة مفردة حول حديث المنزلة

ذكرها الشريف المرتضى، وقال في بحث له حول حديث المنزلة في كتابه الشافي: «وقد كنّا أملينا في الجواب عن هذه الشبهة التي اشتمل عليها الفصل من كلامه مسألة مفردة، استقصينا الكلام فيها»[٢]. والرسالة مفقودة.

٩٩. مسألة مفردة حول علم الإمام عليه السلام

ذكرها الشريف المرتضى، وقال في بحث له حول علم الإمام في ضمن المسائل الطرابلسية الثالثة:

> وقد بيّنّا في مسألة منفردةٍ أمليناها قديماً واستقصيناها، أنّه غير واجبٍ في الإمام أن يكون عالماً بالسرائر والضمائر وكلّ المعلومات، على ما ذهب إليه بعض أصحابنا[٣].

كما أشار إلى هذه الرسالة في موضع آخر من رسائله، وقال: «قد بيّنّا في مسألةٍ أمليناها منفردة ما يجب أن يعلمه الإمام، وما يجب أن لا يعلمه»[٤]، يعني: وما لا يجب أن يعلمه. والرسالة مفقودة.

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ص١٠٤.
٢. الشافي، ج ٣، ص ٢٩.
٣. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص٣٩٥.
٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص١٣١.

١٠٠. مسألة مفردة قديمة في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتاً﴾[١]

ذكرها الشريف المرتضى في ضمن المسائل الطرابلسية الثالثة أيضاً، وقال: إنّها مسألة مفردة قديمة. ويدور البحث فيها حول كيفية حياة الشهداء في القبر[٢]. وهي مفقودة.

١٠١. مسألة قديمة في تحقيق الفرق بين الحال والماضي والمستقبل

أشار الشريف المرتضى في بداية تكملة الأمالي إلى أنّه كان قد أملى قديماً مسألة مختصرة حول هذا الموضوع[٣]، وهي مفقودة.

١٠٢. مشاهدة المحتضَر الإمامَ عليه السلام قبل موته

سؤال وجواب حول حقيقة حضور الإمام عليه السلام لدى المحتضَر، مع تعدّد المحتضَرين في لحظة واحدة. وقد نقل ابن شهرآشوب نصّاً من هذه المسألة ونسبه للشريف المرتضى، لكنّه تصرّف في العبارة بعض الشيء[٤]. إنّ نسبة ابن شهرآشوب هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى تعتبر قرينة قويّة على صحّة نسبتها إلى الأخير، ولذلك وضعناها في القسم الأوّل من هذا الفهرس.

• طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٣٣، ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

---

١. آل عمران (٣): ١٦٩.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٠٨.

٣. أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٢٥٧.

٤. مناقب آل أبي طالب عليه السلام، ج ٣، ص ٢٤.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. مكتبة البروجردي، رقم ٣٧٤.

١٠٣. المصباح في الفقه

ذكره كلّ أصحاب الفهارس، وقال البُصرويّ: إنّه ناقص. فيما قال الطوسي وابن شهرآشوب: لم يتمّه. لكن قال السيّد بحر العلوم بعد عبارة الأخير: «لكن وجدت في هامش معالم العلماء لبعضهم: (المصباح للسيّد المرتضى في الفقه، رأيته تامّاً مشتملاً على كلّ أبواب الفقه) وهو غريبٌ»[١].

وقد نصّ الجميع على أنّه كتاب في الفقه، كما أشار الشريف المرتضى إلى ذلك، حيث قال في خاتمة جمل العلم والعمل: «ومن أراد التفريع واستيفاء الشرع وأبوابه، فعليه بكتابنا المعروف بالمصباح»[٢].

ولكن جاء في بعض الفهارس أنّه في أُصول الفقه[٣]، وهو خطأ. وعلى أيّ حال فهو مفقود. وقد أشار الشريف المرتضى إليه في موضع آخر من رسائله[٤]. ونقلت مقاطع كثيرة منه في السرائر، و المعتبر، وكشف الرموز.

١. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٤٥.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٨١.

٣. الذخيرة، (مقدّمة المحقّق)، ص ٥٦.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٢، ص ٣٢٣.

١٠٤. المقنع في الغيبة

ذكره جميع أصحاب الفهارس، وقال ابن شهرآشوب أنّه ألّفه للوزير المغربي[١]، ويظهر منه أنّه كتبه بعد الشافي وتنزيه الأنبياء ﴿عليهم السلام﴾، حيث أحال في أوّله إليهما.

ويظهر من كلام ابن المرتضى أنّ أبا الحسين البصري قام بنقض هذا الكتاب إضافةً إلى نقضه للشافي، فقد قال ابن المرتضى عند تعداده لكتب البصري: «وله كتبٌ كثيرة، منها: تصفّح الأدلّة، ونقض الشافي في الإمامة، ونقض المقنع في الغيبة»[٢].

وقد كتب أحد الزيديّة ردّاً آخر على المقنع، سمّاه: الردّ المكتفي على من يقول بالإمام المختفي، ومؤلّفه من علماء الزيدية في منتصف القرن الخامس في نيسابور، اسمه أبو القاسم محمّد بن أحمد بن مهدي العلوي الحسني النيسابوري، وهو من تلاميذ أبي طالب الهاروني، ومن شيوخ الحاكم الجشمي. وهو وإن لم يصرّح في هذا الردّ بأنّه يردّ على المقنع، إلّا أنّه قام بتقطيع نصّ المقنع، ونقل أكثر عباراته ورد عليها. وبما أنّ نسخة هذا الردّ محفوظة، وهي نسخة قديمة يرجع تاريخها إلى القرن السابع، وبما أنّه لا توجد ظاهراً نسخة بهذا القِدم للمقنع، فتكون الاستعانة بنسخة هذا الردّ في تحقيق نصّ المقنع أمراً مفيداً[٣].

الطبعات:

١. طبع سنة ١٣١٩ طبعة حجرية على هامش كتاب: درر الفرائد في شرح الفوائد.

---

١. تقدمت ترجمته، عند مسألة جواز الولاية من قِبَل الظالمين.

٢. طبقات المعتزلة، ص ١١٩.

٣. انظر: حول كل هذه المعلومات مقال الباحث حسن الأنصاري في موقع كاتبان، تحت عنوان بالفارسية، وهو: يك رديه كهنسال زيدى از نيشابور سده پنجم بر كتاب المقنع شريف مرتضى درباره مسئله غيبت امام.

٢. وطبع مع تكملته في قم سنة ١٤١٢ ضمن أعداد مجلّة تراثنا، بتحقيق السيّد محمّد علي الحكيم.[1]

٣. ثمّ أُعيدت طباعته مستقلاًّ سنة ١٤١٦.

٤. كما أُعيدت طباعته مرّة أُخرى في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلد ١٧، سنة ١٤٣٣ق- ٢٠١٢م.

وقد نوّه المحقّق إلى نقل بعض الأعلام عن هذا الكتاب، كالطوسي في الغيبة، والطبرسي في إعلام الورى. كما أشار إلى أنّ هذا الكتاب غير الرسالة التي هي في الغيبة، والتي طبعت في بغداد في ضمن سلسلة نفائس المخطوطات، تحت عنوان: مسألة وجيزة في الغيبة، والتي طبعت في قم في ضمن المجموعة الثانية من رسائل الشريف المرتضى، تحت عنوان: رسالة في غيبة الحجة[2].

وقد طبعت هذه الرسالة في مسائل أيضاً، تحت عنوان: مسألة في الغيبة، وقال الناسخ في أوّلها: «وجدتُ في كتبه ﷺ مسألة وجيزة في الغيبة، لا أعلمُ مِن كلام مَن هي، فكتبتها على وجهها»[3].

وإذا قارنّا بين المطبوع من المقنع، والمطبوع في رسائل الشريف المرتضى، لوجدنا تقارباً شديداً جدّاً في المطالب، حتّى نحتمل بقوّة أنّ الموجود في رسائل الشريف المرتضى ليس إلّا تلخيصاً لكتاب المقنع، قام به الشريف المرتضى أو أحد متكلّمي الإماميّة.

٥. وقد طبع محقّقاً من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضى.

---

١. تراثنا، العدد ٢٧.

٢. انظر: المقنع في الغيبة، (مقدّمة المحقّق)، ص١- ١٧.

٣. مسائل المرتضى، ص١٥٤.

وقد ترجم المقنع إلى الفارسية بعنوان: امامت وغيبت از ديدگاه علم كلام. قام بترجمته قسم التحقيقات والترجمة والتأليف في مسجد صاحب الزمان - جمكران - قم.

المخطوطات[١]:

١. جامعة طهران، ٨٢٧٢، سنة ١٠٧٠، ف: ٩٥/١٧.

٢. مركز الإحياء، ٣/٢٧٦٠، ق١٢، المحدث الأُرموي مخ ف: ١٥٢٤/٣.

٣. قم - مؤسّسة البروجردي، ٤/٥٠٣، سنة ١٢٧٩، ف: ٣٢١/٢.

٤. النجف - بحر العلوم، ١٦٥، ١٣٩١، ف: ١٢٥. (هذه النسخة مستنسخة من نسخة آقا بزرگ الطهراني).

٥. جامعة طهران، ٢٨/١١٦٢، أفلام ف: ٥٧٥/١.

٦. نسخة كانت محفوظة لدى الأُستاذ عبد الرزاق محيي الدين[٢].

٧. مجلس الشورى، ٢/١٣١٧٤، بلا تاريخ، ف: ٢٦٦/٣٦.

وتوجد بعض النسخ تحمل عدّة أسماء: الغيبة، غيبة الحجة عليه السلام، ذيل على المقنع، الزيادة المكمل بها كتاب المقنع، وهي:

١. المرعشي، ١٠/١٣٧٣٢، حدود منتصف ق١٠، ف: ٦٩٨/٣٤.

٢. المرعشي، ٢٥/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٦١/٣٢.

٣. المرعشي، ١/٩٨٤٠، ١٠٩٣، ف: ١٦١/٢٥.

٤. الرضوية، ٢٩/٧٨٦، ق١٣، اهداء ف: ٢٩٣.

١. توجد منه أربع نسخ في فهرس (دنا).

٢. أدب المرتضى، ص١٤٢-١٤٣.

٥. المرعشي، ١١/٦٨٦٢، بلا تاريخ، ف: ٥٣/١٨.

٦. مجلس الشورى، ١٢/٥١٨٧، بلا تاريخ، ف: ١٠/١٦.

٧. مجلس الشورى، ١/٥٣٩٢، بلا تاريخ، ف: ٢٩٩/١٦.

٨. جامعة طهران، ٣٠/١١٦٢، أفلام ف: ٥٧٥/١.

٩. الرضوية، ١١/١٤٧٥، بلا تاريخ، إهداء ف: ٣٧٣.

١٠٥. الملخّص في أُصول الدين

ذكره كلّ أصحاب الفهارس، ووصفه البُصرويّ بأنّه ناقص، كما قال الطوسي: لم يتمّه. وقد تقدّم عند الحديث عن كتاب الذخيرة، أنّ الشريف المرتضى بدأ أوّلاً بتأليف الملخّص، ثمّ عاقت الموانع دون إتمامه فأتمّه بالذخيرة.

وقد كتب أحد تلامذة الشريف المرتضى تتميماً للملخّص، رَجَّح بعض المحقّقين أنّه سلّار بن عبد العزيز الديلمي، وهناك أقوال أُخرى في مؤلّف هذه التتمّة، فراجع[1]. ثمّ إنّ هذه التتمة مفقودة.

كما احتمل محقّق كتاب التعليق للمقري النيسابوري أن يكون هذا الكتاب تعليقاً على الملخّص[2].

وبداية النسخة الوحيدة المعتمدة ساقطة، وقد يسبب هذا السقوط غموضاً للقارئ، فلا يَعلم عن ماذا يبحث الشريف المرتضى في بداية الكتاب، خاصّة أنّه

١. الذريعة، ج ٣، ص ٣٤٣.

٢. التعليق في علم الكلام، الصفحة الثامنة والعشرون.

يُفاجأ في الصفحات الأُولى بعنوان: (الكلام على الدعوى الثالثة)[١]. فما هي الدعوى الأُولى والثانية، وهل هناك دعاوى أخرى؟

لتوضيح هذا الإبهام الناشئ من سقوط بدايات النسخة نقول: إنّ البحث الذي طرحه الشريف المرتضى في بداية الكتاب هو (إثبات حدوث الأجسام)، وهو بحث يُطرح عادة في بدايات الكتب الكلامية لإثبات وجود الله تعالى. وإثبات حدوث الأجسام يبتني على أربع مقدّمات أو دعاوي، نذكرها بنفس أُسلوب الشريف المرتضى، وهي:

- الكلام على الدعوى الأُولى: أنّ هاهنا معاني غير الأجسام (وهذه الدعوى ساقطة بالكامل من الملخّص).

- الكلام على الدعوى الثانية: أنّ تلك المعاني محدثة (هناك جزء قد سقط من بداية هذه الدعوى، إلّا أنّ جزءاً منها قد تبقّى، وهذا الجزء المتبقّي يبدأ من بداية المطبوع من الملخّص إلى ص٤٤).

- الكلام على الدعوى الثالثة: أنّ الجسم لا ينفكّ من تلك المعاني (وهي موجودة ما بين الصفحة٤٤، وبداية الصفحة ٥٥، وقد سقط شيء من نهايتها، فإنّ في النسخة بياضاً، قد يصل إلى صفحة كاملة، كما أشار إلى ذلك محقّق الكتاب).

الكلام على الدعوى الرابعة: أنّ ما لم يسبق المحدَث يجب أن يكون محدَثاً مثله[٢] (وقد سقط من بدايتها شيء، والجزء المتبقي يبدأ من ص ٥٥ إلى ص ٦٢).

وبهذا يكون القارئ على بيّنةٍ من أمره عند مطالعته لبدايات الكتاب.

---

١. الملخّص، ص٤٤.

٢. نقلنا هذه الدعاوي الأربعة من كتاب شرح جمل العلم والعمل، ص٣٩.

وقد قُسمت نسخة الكتاب إلى أربعة أجزاء، وعُدّ الجزء الرابع بداية لكتاب الذخيرة، حيث جاء في بدايته: «نبدأ بعون الله وقوّته في هذا الجزء بذكر أوّل الكلام المبسوط من الكتاب الموسوم بالذخيرة المخالِف لِمَا بُني عليه صدرُه من الإيجاز والاختصار؛ ليكون تماماً للكتاب الملخّص من حيث انتهى الإملاء منه، حسب ما رآه مصنّفهما ورسمه، وبالله عزوجلّ التوفيق. فصلٌ في إفساد قولهم بالكسب ...».

وهذا يدلّ على الارتباط الوثيق بين كتابَي الملخّص والذخيرة.

وطبع كتاب الملخّص في طهران لأوّل مرة سنة ١٣٨١ش، أي حوالي سنة ١٤٢٣، بتحقيق محمّد رضا الأنصاري القمي، على نسخة فريدة لا ثاني لها ظاهراً، وهي محفوظة في مكتبة مجلس الشورى، ١٠٠٧٣، سنة ١٠٢٧، ف: ٣٢/١٠١. (ولهذه النسخة مصوّرتان: إحداهما في مركز الإحياء، ٣٩١، سنة ١٠٢٧، مصورة ف:١/٤٤٧، والأُخرى في مكتبة السيّد المرعشي، مصورة ٩٥١، سنة ١٠٢٧، مصورة ف: ٢/٤٣١) وقد أُعيدت طباعته في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلد ٤، سنة ١٤٣٣ق-٢٠١٢م. وطبع بتحقيق جديد في مجلدين من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

١٠٦. مناظرة أبي العلاء المعرّي

أوردها الطبرسي (ت٥٨٨) بأكملها في الاحتجاج[١]، وهو يعتبر قرينة مهمّة على صحّة نسبة المناظرة إلى الشريف المرتضى، بسبب تقدّم الطبرسي، والذي يعتبر من شيوخ ابن شهرآشوب[٢]، ولذلك وضعنا المناظرة في القسم الأوّل من هذا الفهرس.

١. الاحتجاج، ج ٢، ص٦١٢.

٢. معالم العلماء، ص٦١.

المخطوطات[1]:

١. النجف - بحر العلوم، ١٦٧، بلا تاريخ، ف: ١٢٦ (هذه النسخة مستنسخة من نسخة آقا بزرگ الطهراني).

٢. جامعة طهران، ٧/١١٦٢، أفلام ف:٥٧٤/١.

٣. جامعة طهران، ١٢٥٥- ف، بلا تاريخ، أفلام ف:٥٨٨/١. (هذه النسخة عبارة عن مجموعة رسائل تحمل عنوان: (رسائل)، وأحدُ رسائلها هي مناظرة الشريف المرتضى والمعرّي).

١٠٧. مناظرة الخصوم وكيفيّة الاستدلال عليهم

ذكر فيها طريقة جديدة وذكيّة في مناظرة الخصوم في مجال علم الفقه، كما أشار فيها إلى كتابه مسائل الخلاف[2]، وهو يعتبر قرينة على صحّة نسبتها إلى الشريف المرتضى. وسمّاها في الذريعة: مسألة في طريق الاستدلال على فروع الإماميّة، وأشار إلى أنّها تسمّى: مناظرة الخصوم[3].

• طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١١٥؛ ومسائل المرتضى، ص ٨٤.

---

١. يوجد منها في فهرس (دنا) أربع نسخ تحمل عنوان: مخاطبة المرتضى والمعري، كما أنّ هناك نسخة أُخرى في المكتبة الرضوية لم ترد في (دنا).

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١١٩.

٣. الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٨٩.

المخطوطات[١]:

١. أمير المؤمنين عليه السلام، ٢٠٧، أُصول الفقه، ١٠٩٣، ف: ٣٤٧. (باسم: طريق الاستدلال على فروع الإماميّة وصحة ما[كذا]).

٢. الرضوية، ٢١٩٠٩، ق١١، ف: ٣٣٩/٢٠.

٣. المرعشي، ٢/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٤٢/٣٢.

٤. المرعشي، ٩/١١٣٤٠، ق١٢، ف: ٥٦٥/٢٨.

١٠٨. الموضح عن جهة إعجاز القرآن، أو الصرفة

ذكره كلّ أصحاب الفهارس، والعنوان الأوّل للنجاشي، وقال البُصرويّ: كتاب الموضح في جهة اعجاز القرآن، وهو الصرفة، وسمّاه الطوسي: كتاب الصرفة في إعجاز القرآن، وابن شهرآشوب: الموضح عن وجه إعجاز القرآن[٢].

وواضحٌ من عنوان الكتاب أنّه يبحث عن نظريّة الصرفة التي كان يؤمن بها الشريف المرتضى، ودافع عنها في مختلف كتبه. وقد نقل في هذا الكتاب مناظرة له مع بعض المعتزلة حول الصرفة[٣].

وقد طبع هذا الكتاب لأوّل مرة في مدينة مشهد الرضا عليه السلام المقدّسة سنة ١٤٢٤ بإعداد محمّد رضا الأنصاري القمي، على أساس نسخة قديمة وفريدة، لا ثانية لها

---

١. ذكرت في فهرس (دنا) ١٢ مخطوطة باسم: طريق الاستدلال على فروع الإماميّة.

٢. وقد سمّاه البعض: المعرفة في إعجاز القرآن (انظر: كشف الحجب والأستار، ص٥٣٥)، ويبدو أنّه سهو، وأنّ الصحيح: الموضح بدل المعرفة، لكنّ صاحب كشف الحجب عاد ونسب كتاب الموضح إلى المرتضى في موضع آخر من كتابه، ص٥٧٢، وهو يدلّ على وجود كتابين أحدهما الموضح والآخر المعرفة من وجهة نظره.

٣. الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، ص١٦٩.

ظاهراً، محفوظة في المكتبة الرضوية، برقم ١٢٤٠٩، وتاريخ ٤٧٨. وقد أُعيدت طباعته في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلد١١، سنة ١٤٣٣ق- ٢٠١٢م. كما أُعيدت طباعته بتحقيق جديد من قبل مؤتمر ألفية الشريف المرتضىٰ.

١٠٩. النقض على ابن جنّي في الحكاية والمحكي

ذكره الطوسي وابن شهرآشوب. وهو مفقود.

وقد جاء في بعض مؤلّفات الشريف المرتضى ما يلي:

فصل في الحكاية والمحكي: إعلم أنّ أبا الهُذيل وأبا علي من بعده كانا يذهبان إلى أنّ الحكاية هي المحكي، وأنّ التالي للقرآن يُسمَع منه كلام الله على الحقيقة، وأنّ الكلام يصحّ عليه البقاء، ويجوز وجوده في الحالة الواحدة، وهذا واضح[1].

وقال الشيخ المفيد:

القول في الحكاية والمحكي: وأقول: إنّ حكاية القرآن قد يطلق عليها اسم القرآن، وإنّ كانت في المعنى غير المحكيّ على البيان، وكذلك حكاية كلّ كلام يسمّى به على الإطلاق، فيُقال لمن حكى شعر النابغة: (فلان أنشد شعر النابغة) ...»[2].

وقال الأُستاذ عباس إقبال الآشتياني:

والمقصود من الحكاية هنا هو أن تأتي بالقول على ما تسمعه من غيرك بلا زيادة ولا نقصان منه. وحينئذٍ لا قدح في الحاكي إذا نقل حكايةً مّا. وإذا كانت هناك جريرة فهي على المحكي، كما نلاحظ أنّ الشريف المرتضى لا يُنحِي باللائمة على ابن الراوندي في نقله أقوال أهل المذاهب لأنه نقلها على سبيل الحكاية، بيد أنّه يعد

١. الملخص، ص٤٤٢.

٢. أوائل المقالات، ص١٢٢.

الجاحظ خاطئاً، لأنه يبدي رأياً ورغبةً في حكاياته[١].

١١٠. وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه

وهي مسألة مختصرة أجاب فيها عن سؤال حول الحكمة من استغفار إبراهيم لأبيه. وقد أشار فيها إلى كتابه تنزيه الأنبياء والأئمّة، وهو يعتبر قرينة على صحّة نسبة المسألة إلى الشريف المرتضى.

• طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ٨٥، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة المسائل القرآنية.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ١٩٤٧.

١١١. الوعيد

ذكره النجاشي، وعبّر عنه بأنّه كتاب. وقد أشار الشريف المرتضى إلى أنّ له كلاماً مفرداً حول الوعيد[٢]، فيكون هذا الكتاب غير مسألة الوعيد التي هي إحدى المسائل الموصليّات الأُولى، خلافاً لما جاء في بعض الفهارس[٣]. خاصّة وأنّ النجاشيّ قد ذكر الموصليّات وأشار إلى أنّها تحتوي على مسألة في الوعيد، وذكر في نفس الوقت كتاب الوعيد بصورة منفصلة، وهو يدلّ على اختلافهما. وقد أرجع الشيخ الطوسي في بعض كتبه إلى مسألة الوعيد[٤]، ويبدو أنّها نفس هذا الكتاب. وعلى أيّ حال، فالكتاب مفقود.

---

١. آل نوبخت، هامش الصفحة ١٥٣.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص٣٣٦.

٣. الذخيرة، مقدّمة المحقّق، ص٥٧.

٤. الاقتصاد، ص٢٢١، ٢٧٤.

القسم الثاني *
المصنّفات المنسوبة إلى الشريف المرتضى

١. إبطال قول: «إنّ الشيء شيء لنفسه»

طبع في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٣، وفي مسائل المرتضى، ص ٢٠١ باسم: وصف الشيء لنفسه.

المخطوطات[١]:

١. المرعشي، ٣٢/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٦٦/٣٢.

٢. مدرسة الشهيد المطهري، رقم ٢٥٣٣.

• أجوبة المسائل القرآنية[٢]

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٨٣. وأكثرها مذكور في تكملة الغرر

---

* قمنا في هذا القسم باستعراض المسائل التي لا دليل واضح فيها على تصحيح نسبتها إلى المرتضى أو نفي ذلك. وقد اكتفينا في أكثر الرسائل بذكر مخطوطتين، تجنّباً للتكرار المملّ، خاصّة وأنّ الكثير من الرسائل مذكورة في مجموعات واحدة ذات ترقيم مشترك.

١. يوجد لها في (دنا) نسخة واحدة.

٢. لم نجعل لها تسلسلاً؛ لأنها ليست كتاباً مستقلاً، بل هي عبارة عن مجموعة مسائل، وقد ذكرنا مسائلها في محلّها المناسب من هذا الفهرس، وجعلنا لها تسلسلها الخاصّ بها. ونفس الأمر ينطبق على مجموعة المسائل التالية، التي ستأتي تحت عنوان: «أجوبة مسائل متفرّقة».

(الأمالي). ونذكر في ما يلي المسائل المذكورة في هذه الأجوبة والتي لم تذكر في التكملة، وهي:

١. وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لابيه.

٢. تفسير آية: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ ...﴾.

٣. المراد من الصاعقة والرجفة في الآيتين.

٤. كيفية نجاة قوم هود من الرياح المهلكة.

٥. الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ...﴾.

٦. قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً ...﴾.

٧. قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ...﴾.

٨. قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الأَعْرَابِ ...﴾.

٩. قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ البَيْتِ ...﴾ (وهي إحدى المسائل المحمّديات كما تقدّم في القسم الأوّل من هذا الفهرس).

● **أجوبة مسائل متفرّقة**

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢١. - بعضها جزء من مسائل أُخرى وهي مسألة في الرجعة، التي هي جزء من الدمشقيات، وكلام في حقيقة الجوهر، والتي هي جزء من الرمليات، وبعضها مذكور في الفهارس بصورة مستقلّة، وهي مسألة إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته، لكن أكثرها لا ذكر له. ونذكر في ما يلي ما عدا ذلك من المسائل:

١. معنى نقصان الدين والعقل في النساء.

٢. تفسير حديث: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر».

٣. وجه نهي النبي ﷺ عن أكل الثوم.

٤. حول كلام ابن جني في حذف علامة التأنيث.

٥. مسألة حول أولاد قابيل وزوجته (وهي لم تعنوَن في المطبوع من رسائل الشريف المرتضى).

٦. تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ ...﴾.

٧. حكم أموال السلطان.

٨. حكم التصدّق بالمال الحرام.

٩. جواز التزكية من المال الآخر.

١٠. صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام.

١١. علم الوصي بساعة وفاته وعدمه.

١٢. حكم عبادة ولد الزنا.

١٣. مشاهدة المحتضَر الإمام قبل موته.

١٤. بيان قول النبي ﷺ: «يا علي، أنا وأنت كهاتين».

١٥. مسألة من كلام لعليّ عليه السلام يتبرّأ من الظلم (وهي مجرّد خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام أملاها الشريف المرتضى على تلامذته، لا غير).

١٦. مسائل فلكية.

١٧. مسألة في فدك.

١٨. مسألة في الغيبة.

١٩. مسألة في الحال بعد الحجّة المنتظر عليه السلام.

٢٠. حول خبر: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة».

٢١. مسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام.

٢. استحقاق مدح الباري على الأوصاف

وهي مسألة خرجت في صفر من سنة ٤٢٧. وقد أشار فيها إلى وجه استحقاق الله تعالى المدحَ على تركه القبيح.

● طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣١، وفي مسائل المرتضى، ص ١٢٢ باسم: القديم لا يفعل القبيح.

المخطوطات[١]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١٥٢ عقائد، ١٠٩٣، ف: ١٧٥ (باسم: عدم صدور القبيح منه تعالى).

٢. المرعشي، ٢٠/١٢٩٢٣، ق١١، ٧٥٧/٣٢.

٣. الاستيفاء في الإمامة

انظر: معجم التراث الكلامي ج١، ص٢٥٢.

نسخته محفوظة في مكتبة جامعة النبي صلى الله عليه وآله، برقم ٣٩١٠، في ١٥٥ ورقة.

وقد ألّف بعض علماء الإماميّة كتباً تحمل نفس هذا العنوان، مثل: أبي سهل إسماعيل النوبختي[٢]، والشيخ الطوسي[٣].

---

١. توجد نسخة واحدة منه في (دنا).

٢. رجال النجاشي، ص٣١.

٣. الصراط المستقيم، ج١، ص٤؛ الذريعة، ج٢، ص٣٦. وقد احتمل صاحب الذريعة ان يكون هذا الكتاب نفس تلخيص الشافي للشيخ.

٤. الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ...﴾[١]

جواب حول إشكالٍ يتعلّق بكلمة «ثمّ» الواردة في هذه الآية.

● طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ٩٥، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة المسائل القرآنية.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٥. إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقيّة

وهي مسألة أجاب فيها عن سؤال حول إلحاق ولد البنت بجدّهم من أُمّهم، فذهب إلى أنّ ولد البنت يُضاف إلى جدّه لأُمّه إضافة حقيقية، فيكون ولداً له. وسوف تأتي مسألة أُخرى تحت عنوان: تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء، يفتي فيها بنفس فتواه هنا.

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٧ في قم، في ضمن مجموعة مسائل تحمل عنوان: مسائل شتّى. كما طبعت في مسائل المرتضى، ص ٤٧ بعنوان: حكم ولد البنت من حيث السيادة. وليس لها سوى نسخة واحدة وهي في مدرسة الشهيد المطهري، رقم ٢٥٣٣.

٦. أقاويل العرب في الجاهلية

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٢١. ولاتوجد قرائن خارجية ولا داخلية على نسبتها إلى الشريف المرتضى.

---

١. الأعراف (٧): ١١.

وهذه الرسالة مكوّنة من فصلين:

الأوّل: عبارة عن نصّ منقول من كتاب المقالات لأبي عيسى الورّاق، كما جاء التصريح بذلك في بداية الفصل. ويتحدّث هذا النصّ عن عقائد العرب في الجاهلية، ويتطرّق إلى مجموعة من الشخصيّات الكبيرة التي كانت تؤمن في الجاهلية بالخالق والمعاد والثواب والعقاب. وقد نقل القاضي عبد الجبّار هذا النصّ باختصار في كتابه[١]، كما نقله أبو المعالي العلوي في كتابه، حيث قال ما ترجمته: «ذكر أبو عيسى الورّاق في كتابه أنّ جماعة من العرب كانوا مُقِرّين بالصانع والقيامة ...»[٢].

والثاني: نصّ آخر منقول من كتاب الآراء والمقالات لأبي محمّد الحسن بن موسى النوبختي؛ ولم يتم التصريح بأنّ هذا النص منقول من كتاب النوبختي، لكن الذي يدلّ عليه هو أنّ القاضي عبد الجبّار قد نقل هذا النصّ بصورة مختصرة في كتابه، ونسبه إلى النوبختي، حيث قال: «حكى الحسن بن موسى عن أبي معشر المنجم ...»[٣]. كما أنّ ابن الملاحمي نقل هذا النصّ أيضاً في كتابه، وقال: «حكى الحسن بن موسى عن قوم ممّن بحث عن أُمور العالم وعرفها، منهم جعفر بن محمّد المنجّم أبو معشر: أنّ كثيراً من أهل الهند والصين ...»[٤]. وهذه العبارة مطابقة لما جاء في بداية الفصل الثاني من الرسالة.

إذن، الرسالة تحتوي على فصلين (نصّين). والمُلاحَظ أنّ المؤلّف للرسالة قال في

---

١. المغني (الفرق غير الإسلامية)، ج ٥، ص ١٥٦.

٢. بيان الأديان (بالفارسية)، ص ٢٥. والنصّ بالفارسية كالتالي: «أبو عيسى وراق در كتاب خويش آورده است: كه گروهي از عرب به صانع و قيامت مُقِر بوده اند ...».

٣. المغني (الفرق غير الإسلامية)، ج ٥، ص ١٥٥.

٤. المعتمد، ص ٨٢٢.

أواخر الفصل الأوّل: «وقد حكينا قول الأصنام قبل هذا»، مع أنّ البحث عن الأصنام سوف يأتي في الفصل الثاني! وهو يدلّ على تقدّم الفصل الثاني على الأوّل، وأنّه قد حصل خلل في ترتيب الفصلين. لكن إذا راجعنا نهاية الفصل الثاني واجهتنا هذه العبارة: «تمّ الكتاب، والحمد لله رب العالمين». وهو يدلّ على تأخّر الفصل الثاني عن الأوّل. إذن لا يوجد وضوح حول ترتيب الفصلين، وأنّ أيّهما المتقدم؟ إلّا أن يقال أنّ العبارة الأخيرة هي من تصرُّفات النسّاخ.

وهناك احتمالٌ حول هذه الرسالة لا بأس بإيراده هنا، وهو: تقدّم أنّ الفصلين (النصّين) منقولان من كتابين، هما: المقالات للورّاق، والآراء والديانات للنوبختي، لكن يُحتمل أن يكون كلا الفصلين منقولَين من كتاب واحد وهو كتاب النوبختي، أمّا الفصل الثاني فواضح، فقد تقدّم التصريح بأنّه نصٌّ منقول من كتاب النوبختي. وأمّا الفصل الأوّل، فنحتمل أنّه نصٌّ قد نقله النوبختي في كتابه من كتاب الورّاق، فيكون الفصلان اللّذان تتكوّن منهما الرسالة عبارة عن نصّين نقل النوبختي الأوّل منهما من كتاب الورّاق، ونقل الثانيَ من كتاب أبي معشر المنجّم.

ويشهد لذلك أنّ القاضي عبد الجبّار الّذي تقدّم أنّه نقل كلا النصّين باختصار، قام بنقل النصّ الثاني، وقال: «حكى الحسن بن موسى عن أبي معشر المنجّم»، وبعد نهاية هذا النصّ نقل محتوى الفصل الأوّل مباشرة، وقال: «وحُكي عن أبي عيسى الورّاق»، ويبدو من العبارة الأخيرة أنّ القاضي كان ما زال ينقل عبارة الحسن بن موسى النوبختي، حيث نقل العبارة بصيغة المجهول.

وإذا صحّ هذا الاحتمال، أي كون الكتاب المنقول منه في رسالة أقاويل العرب في الجاهلية هو كتاب النوبختي فقط، وإذا صحّ احتمال أن يكون صاحب هذه الرسالة

هو الشريف المرتضى، فتكون حقيقة هذه الرسالة هي أنّ الشريف المرتضى كان يقرأ على تلاميذه كتاب الآرّاء والمقالات للنوبختي، أو كان يَقرأ منه بعض الفصول المختارة والمقتطفات، وكان التلامذة يكتبون ما ينقله، فنَسب البعضُ ما قرأه الشريف المرتضى إليه.

ثمّ إنّ قراءة الكتب المهمّة مثل كتاب النوبختي كان متعارفاً في ذلك الوقت، فقد قرأ النجاشي مثلاً هذا الكتاب على الشيخ المفيد[1].

ومهما يكن من أمر، ففي الحقيقة لا تحتوي هذه الرسالة على أي نشاط علمي للمؤلّف، وإنّما هو ناقل لنصوص الآخرين.

وقد جزم الباحث حسن الأنصاريّ في مقال له بالفارسية تحت عنوان: پاره اى از يك كتاب مجهول المؤلّف در ميان رسائل الشريف المرتضى، بأنّ هذه الرسالة ليست للشريف المرتضى، وإنّما هي جزء من أحد الكتب المجهولة المؤلّف، تمّ إقحامه فيما بعد في ضمن رسائل الشريف المرتضى. وهو احتمال جدير بالتأمّل.

المخطوطات:

١. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٢. المرعشي، رقم ١٤٩٧.

٧. ألفاظ الطلاق

ذهب فيها إلى أنّ من قال لزوجته: «أنت طالق ثلاثاً»، إلى وقوعه تطليقة واحدة، ويكون قوله: «ثلاثاً» بدعة ملغاة. وهي مسألة خرجت في شهر ربيع الآخر سنة ٤٢٧.

---

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٣.

• طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢١ في ضمن مجموعة رسائل تحمل عنوان: مسائل شتى. كما طبعت في مسائل المرتضى، ص٣٣ بعنوان: أحكام الطلاق بلفظ واحد.

المخطوطات[1]:

١. المرعشي، ١٣/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٥٠/٣٢.

٢. المرعشي، ١٧/١١٣٤٠، ق١٢، ف: ٥٧٠/٢٨.

٣. الحكيم، ١٤/٥٤١.

٨. الإنصاف

ذكره السيّد ابن طاوس، وقال: «... وكذلك رأينا الشريف المرتضى (نوّر الله ضريحه) قد نسب إسماعيل بن عباد إلى جانب المعتزلة في كتاب الإنصاف، الذي ردّ فيه على ابن عبّاد، الذي يتعصّب للجاحظ»[2]. ولانعرف عن هذا الكتاب شيئاً أكثرَ من ذلك.

٩. أنواع الإعراب

ذكره في أعيان الشيعة، ج٨، ص٢١٩، ولانعلم عنه شيئاً.

١٠. بيان قوله ﷺ: «أنا وأنت يا علي كهاتين»

سؤال وجواب حول معنى هذا الحديث. طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٣٤، ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

---

١. توجد في فهرس (دنا) مخطوطتان للشريف المرتضى، تحملان اسم (الطلاق).

٢. اليقين، ص ٤٥٧؛ وراجع: الذريعة، ج ٢، ص ٣٩٥.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٣٩٧٢.

٢. النجف - الحكيم، رقم ٧/٤٣٣. (أوّلها: «وأملى ﷺ في جواب مسألة سُئل عنها كتابةً، ولم يعلم صاحبها»).

١١. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث

أجاب فيها عن سؤالٍ حول مسألة هل التاء في كلمة «ذات» للتأنيث، كما في: «جاءتني امرأة ذات جمال»، أو أنّها من نفس الكلمة كما في «بات»؟

الطبعات:

١. طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٩.

٢. ومسائل، ص ٣٠١ باسم: التاء في قولنا: «ذات القديم».

٣. وطبعت في نهاية كتاب: الشريف المرتضى وجهوده اللغويّة والنحويّة.

وقام وفقان خضير الكعبي بشرحها.[1]

المخطوطات[2]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١١٠ الأدب، ١٠٩٣، ف: ٣٧٦ (باسم: رسالة في تاء التأنيث الساكنة[3]).

٢. المرعشي، ٢٩/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٦٤/٣٢.

---

١. مسائل المرتضى، ص٣٠١ - ٣٣٠.

٢. توجد منها نسختان في فهرس (دنا).

٣. لم نطّلع على هذه النسخة، وقد تكون رسالة أُخرى غير محل بحثنا.

١٢. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء

أفتى فيها بأنّ ولد البنت يضاف إلى جدّه لأُمّه حقيقةً. وقد تقدّمت مسألة أُخرى بعنوان: إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقيّة، أفتى فيها بنفس هذه الفتوى.

طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٨ في قم، في ضمن مجموعة مسائل تحمل عنوان: مسائل شتى. كما طبعت في مسائل المرتضى، ص٤٧ بعنوان: الوقف على الأولاد يشمل ولد البنت. ولها مخطوطة واحدة في مدرسة الشهيد المطهري (سپهسالار)، رقم ٢٥٣٣.

١٣. تفسير حديث: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»

سؤال وجواب حول بيان معنى هذا الحديث المروي عن النبي ﷺ.

طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج٣، ص١٢٤، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

- **تفسير الشريف المرتضى،**[١] المسمى بنفائس التأويل

أُعد بإشراف السيّد مجتبى أحمد الموسوي. وهو تفسير في ثلاثة أجزاء، طبع في بيروت سنة ١٤٣١، مؤسّسة الأعلمي. وفكرته تشبه فكرة التفسير التالي.

---

١. لم نجعل لهذا الكتاب وما يليه تسلسلاً؛ لأنهما ليسا كتابين مستقلّين للشريف المرتضى.

• **تفسير القرآن الكريم**

جمعه وسام الخطاويّ وخزعل غازي من ثنايا كتب الشريف المرتضى، حيث قاما بجمع كلّ ما قاله الشريف المرتضى حول مختلف الآيات القرآنية في مناسبات مختلفة، ووضعاه بصورة مرتّبة على صورة تفسير للقرآن، فهو ليس كتاباً مستقلاً للشريف المرتضى. وقد قامت مؤسّسة السبطين العالمية بنشر الجزء الأوّل منه في قم سنة ١٤٣٠. وهو غير التفسير السابق.

١٤. تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ ...﴾[1]

سؤال عن معنى هذه الآية. طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٢٨، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

١٥. تنجس البئر ثمّ غور مائها

أفتى فيها بأنّ البئر إذا تنجس ماؤها ثمّ غار، ثمّ نبع ماؤها من جديد، أفتى بطهارة الماء الجديد.

طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٩ في قم، في ضمن مجموعة مسائل تحمل عنوان: مسائل شتّى. كما طبعت في مسائل المرتضى، ص٤٠ بعنوان: حكم ماء البئر بعد الجفاف.

ولها مخطوطة واحدة في مدرسة الشهيد المطهري (سپهسالار)، رقم ٢٥٣٣.

---

١. طه (٢٠): ١٢٩.

١٦. الثمانيني

ذكره القاضي الشهيد نور الله التستري (استشهد سنة ١٠١٩)، نقله من كلام أحد الأعلام حسب تعبيره، حيث قال في عبارة أوّلها بالفارسية ما يلي:

ووجه توصيف أورا بثمانيني، بعضى از أعلام در ترجمه آن سيد أنام آورده و گفته كه[١]: السيّد الأجلّ الأوحد الطاهر الثمانيني ذي المجدَين الشريف المرتضى علم الهدى عليّ بن الحسين الموسويّ ... وصنّف كتاباً يقال له: الثمانيني، وخلّف من كل شيء ثمانين، وعُمِّر إحدى وثمانون سنة، فمن أجل ذلك سُمي: الثمانيني[٢].

ونفى السيّد حسن الصدر صحّة نسبة هذا الكتاب إلى الشريف المرتضى[٣].

١٧. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل

وهي مسألة خرجت في شهر ربيع الأوّل من سنة (٤٢٧)، وقد أشار فيها إلى دليل لم يُسبق إليه - كما قال - على أنّ الجسم لم يكن كائناً بالفاعل.

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٧، وفي مسائل المرتضى، ص ١٢٨ باسم: الجسم مع الصفة.

المخطوطات[٤]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١١٨ فلسفة، ١٠٩٣، ف: ٣١١ (باسم: مسألة في الجسم[٥]).

---

١. النصّ إلى هنا بالفارسية، ومن بعده يتحوّل إلى العربية. وترجمة النصّ الفارسي المذكور أعلاه كالتالي: «لقد ذكر بعض الأعلام في ترجمة ذلك السيّد (أي السيّد المرتضى، ووَصَفه بسيّد الأنام) سببَ وصفه بالثمانيني، فقال: السيّد الأجلّ ...».

٢. مجالس المؤمنين (بالفارسية)، ج ١، ص ٥٠١.

٣. تأسيس الشيعة الكرام، ص ٣٩١.

٤. توجد نسخة واحدة لهذه الرسالة في (دنا).

٥. نحتمل أن تكون هذه النسخة هي نفس مسألة الجسم لم يكن كائناً بالفاعل، كما نحتمل أن تكون ←

٢. المرعشي، ٢٢/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٥٨/٣٢.

١٨. جواز التزكية من المال الآخر

سؤال وجواب مختصر حول هذا النوع من التزكية.

طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٣٠، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

١٩. الجوهر والعرض وغيرهما

انظر (دنا)، ج٣، ص١١٢٧. وردت هذه الرسالة في فهرس (دنا)، وقد تكون إحدى الرسائل المتقدمة أو القادمة التي تتحدث عن الجواهر.

المخطوطات[١]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١١٩ فلسفة، ١٠٩٣، ف: ٣١٢ (باسم: مسألة في الجسم والجوهر والعرض).

٢. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١٢٠ فلسفة، ١٠٩٣، ف: ٣١٢ (باسم: مسألة في الجوهر).

٣. طهران - ملك، ٣/٥٩٣، ١١٢٥، ف: ٩٣/٥.

← نفس ما يأتي بعد قليل تحت عنوان: الجوهر والعرض وغيرهما.

١. توجد نسخة واحدة لهذه الرسالة في (دنا).

٢٠. حجية الإجماع

ذكرها في الذريعة، ج٦، ص٢٦٩، وقال: إنّها مقالات في الإجماع، واستدلّ على وجود هذه الرسالة بقول الشريف المرتضى في مقدّمة الانتصار عند حديثه عن الإجماع الدخولي:

وقد بيّنّا صحّة هذه الطريقة في مواضع من كتبنا وخاصّة في جواب مسائل أبي عبدالله بن التبان، وفي جواب مسائل أهل الموصل الواردة سنة عشرين وأربعمائة، وفي غير هذين الموضعين من كتبنا.

واستنتج المحقّق الطهراني من ذلك أنّ للشريف المرتضى مقالات في الإجماع، وهذا يعني أنّ المحقّق صاحب الذريعة لم يشاهد المسائل في حجيّة الإجماع، وإنّما استنبط وجودها من عبارة الشريف المرتضى الأخيرة.

٢١. حكم أموال السلطان

سؤال حول حكم هذه الأموال.

طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج٣، ص١٢٨، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٢٢. حكم التصدّق بالمال الحرام

سؤال حول هذا النوع من التصدق.

طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج٣، ص١٢٩، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٢٣. حكم عبادة ولد الزنا

سؤال وجواب حول إمكان عبادة ولد الزنا، على الرغم من وجود الرواية الدالّة على أنّ ولد الزنا في النار.

وقد أشار الشريف المرتضى في كتاب الانتصار إلى إملائه مسألة قديمة حول هذا الموضوع، حيث قال عند حديثه عن ردّ شهادة ابن الزنا:

> هذا موضع لطيف لابدّ من تحقيقه، وقد حقّقناه في مسألة أمليناها قديماً في الخبر الذي يُروى بأنّ ولد الزنا لا يدخل الجنّة، وبسطنا القول فيها[١].

والظاهر أنّه يشير في هذا الكلام إلى الرسالة محلّ البحث، فقد جاء في أوّلها:

> مسألة: ما يظهر من ولد الزنا من صلاة وصيام وقيام لعبادة، كيف القول فيه مع الرواية الظاهرة أنّ ولد الزنا في النار، وأنّه لا يكون قط[٢] من أهل الجنة؟[٣]

---

١. الانتصار، ص٥٠١-٥٠٢.

٢. ليس هذا موضع (قَط)، بَل هُوَ مَوْضِعُ (أبَداً)، فإنْ كانَ الشريف المرتضى قالها، فَهُوَ مِن السَّهو الذي لا يَخْلو منه إنسانٌ، إلّا مَنْ عَصَمَهُ اللهُ تعالى، وقد يكونُ مِن عَمَلِ الناسخ، واللهُ العالم (الحسني). ومن المحتمل أنّ الخطأ من السائل.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص١٣١-١٣٢.

فمضمون السؤال هنا يشبه ما أشار إليه الشريف المرتضى في عبارته السابقة، حيث أشار إلى حديث ولد الزنا لا يدخل الجنة. فهذه قرينة على أنّ ما أشار إليه الشريف المرتضى هو نفس هذه الرسالة محل البحث.

ولكن الذي يثير بعض الشكّ هو أنّ الشريف المرتضى قال بأنّه قد بسط الكلام في تلك الرسالة، إلّا أنّ الذي بأيدينا ليس إلّا صفحة واحدة، فهل يعتبر هذا بسطاً في الكلام؟! أم أنّ الشريف المرتضى كان يتكلّم وفق ما تسعفه به ذاكرته، خاصّة وأنّه وصف الرسالة بأنّها قديمة، فتصوّر أنّها مبسوطة، وهي ليست كذلك؟ ولهذا الشكّ وضعناها في القسم الثاني من هذا الفهرس، وإلّا فإنّ إشارة الشريف المرتضى إليها في الانتصار يعتبر قرينة قوية على صحّة النسبة.

طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٣١، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٢٤. حول خبر: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورَثُ، ما تركناه صدقة»

أشكل فيها الشريف المرتضى على الاستدلال بهذا الحديث. ورفض إعراب بعض الإماميّة لكلمة «ما» على النصب.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج٣، ص١٤٦، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

٢. المرعشي، رقم ١٤٩٧.

٢٥. حول كلام ابن جَنِي في حذف علامة التأنيث

وهي مسألة حول كلام لابن جَنِي النحوي، ومخالفة كلامه لبعض الآيات القرآنية.

• طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٢٦، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٢٦. المسائل المحمّديّة

تقدّم في القسم الأوّل من هذا الفهرس الحديث عن المسائل المحمّديّات، وقد تقدّم أنّها خمس مسائل، ذكر البُصرويّ أسماءَها، وقلنا هناك إنّ أربعاً منها مطبوع في ضمن رسائل الشريف المرتضى، لكن بصورة مبعثرة.

والجدير بالذكر أنّ هناك مسائل فقهيّة نقلها بعض الفقهاء من المسائل المحمّدية، ونسبوها إلى الشريف المرتضى[١]. لكن إذا راجعنا أسماء المسائل المحمّديّات التي ذكرها البُصرويّ والتي تقدّمت في القسم الأوّل من هذا الفهرس، لما عثرنا على مسألة فقهيّة، وإنّما أكثرها مسائل قرآنية، مع مسألة حول ما يقال عند استلام الحجر، وهي ليست فقهية، بل هي سؤال عن حكمة استلام الحجر.

---

١. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٧٤، ١٨٦؛ كشف اللثام، ج ٤، ص ٢٠٠؛ مفتاح الكرامة، ج ٧، ص ٤٩٤.

ولهذا يُحتمل أن تكون هناك مسائل محمّديّات أُخرى غير التي ذكر البُصرويّ أسماءَها، تحتوي على مسائل فقهية. ويؤيد ذلك أنّ السيّد محسناً الأمين ذكر ثلاثة أنواع من المحمّديّات، فقال: «المسائل المحمّديّات الأُولى، والثانية، والثالثة»[١].

ولوجود هذا الاحتمال ذكرنا المسائل المحمّدية في القسم الثاني من هذا الفهرس، وسمّيناها المحمّدية لتمييزها عن المحمّديّات التي تقدّمت في القسم الأوّل.

والمسائل الفقهيّة المنقولة عن المحمّديّة هي كالتالي:

أ) حول التوجّه بسبع تكبيرات في الصلوات: قال العلّامة الحلّي:

وكذا السيّد المرتضى، لم يقيّد السبع بصلوات معيّنة، بل أطلق القول باستحباب التوجّه بالسبع في الصلوات في الانتصار والجمل. وقال في المسائل المحمّدية: إنّما تستعمل في الفرائض دون النوافل[٢].

ب) حكم التسليم في الصلاة: قال العلّامة الحلّي: «أوجب السيّد المرتضى في المسائل الناصريّة، والمسائل المحمّدية التسليمَ»[٣].

ج) اشتراط وجود السلطان العادل في وجوب صلاة الجمعة: قال الفاضل الهنديّ شارحاً لعبارة العلّامة الحلّي: «(الثاني: السلطان العادل أو من يأمره) بها وينصبه، فلا تجب عيناً إلّا مع أحدهما كما في الناصرية والنهاية ...، بل لا ينعقد بدونهما كما في (المحمّديّات) والميّافارقيات للسيد»[٤].

---

١. أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩.

٢. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٥-١٨٦.

٣. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٧٤.

٤. كشف اللثام، ج ٤، ص ٢٠٠.

د) حكم صلاة الجمعة في عصر الغيبة: قال الفاضل الهندي: ولا دليل على الفرق بين الظهور والغيبة حتّى يشترط الإذن عند الظهور دون الغيبة، ولذا يُنسب التحريم إلى السيّد؛ لأنّ السائل في المحمّديات والميّافارقيات سأله: صلاة الجمعة، هل يجوز أن تُصلّى خلف المؤالف والمخالف جميعاً؟ وهل هي ركعتان مع الخطبة تقوم مقام أربع؟ فأجاب: صلاة الجمعة ركعتان من غير زيادة عليهما. ولا جمعة إلّا مع إمام عادل، أو من نصبه الإمام العادل، فإذا عُدم ذلك صُلّيت الظهر أربع ركعات[1].

٢٧. مسألة في الإنسان

توجد مسألة تحمل هذا العنوان، وهي مذكورة في نهاية إحدى مخطوطات المسائل الطرابلسيّة الأُولى، والتي تقدّم الحديث عنها في القسم الأوّل من هذا الفهرس. وقد استُعرضت في هذه المسألة النظريّات المختلفة حول حقيقة الإنسان، وتمّت مناقشتها، واختيار النظريّة التي تبنّاها الشريف المرتضى في كتبه الأُخرى. وهو يعتبر قرينة احتماليّة مهمّة على تصحيح نسبتها إليه.

إلّا أنّ هذه المسألة ناقصة، فإنّ النصّ ينقطع فجأة، وهو يدلّ على نقص النسخة. وقد أشار فيها إشارة عابرة إلى كتاب الإنسان لأبي سهل النوبختي.

وتوجد في نهاياتها عبارات موجودة بعينها في كتاب الذخيرة[2]، وهذا يعتبر قرينة احتماليّة أُخرى على تصحيح النسبة إلى الشريف المرتضى.

وقد تقدّم في بعض هوامش البحث عن المسائل الرمليات أنّنا نحتمل أن تكون هذه المسألة عبارة عن المسألة الرابعة من الرمليات التي تحمل نفس العنوان بالضبط.

---

١. كشف اللثام، ج ٤، ص ٢٢٣.

٢. قارن مع الذخيرة، ص ١٢٠.

ولم نطّلع إلّا على نسخة واحدة وهي في مكتبة المدرسة الجعفرية بقائن، رقم ١٤٠. ومصوّرتها محفوظة في مركز الإحياء، رقم ١٦٩٠.

٢٨. مسألة أُخرى حول الإنسان، أو الحي الفعّال

توجد مسألة أُخرى تعرّضت كما في المسألة السابقة إلى النظريات المختلفة حول حقيقة الإنسان، وتبنّت رأي الشريف المرتضى حول هذه المسألة، وهو يعتبر قرينة احتمالية مهمّة، كما تقدّم على تصحيح نسبتها إليه.

ولا نعلم هل كتب الشريف المرتضى رسالتين حول نفس الموضوع، أو أنّ إحداهما جزء من مجموعة مسائل، أو أنّ إحداهما أو كلتاهما ليست له، بل لبعض تلامذته أو المحسوبين على مدرسته.

والمثير لبعض الاستغراب هو أنّه قد ذكر في هذه الرسالة اسم الشيخ المفيد مرتين، وهو أمرٌ لم يفعله الشريف المرتضى في أي كتاب من كتبه، سوى الفصول المختارة والحكايات والتي تقدّم إنّها لا تعتبر مؤلّفات حقيقيّة للشريف المرتضى، وإنّما هي في الحقيقة تلخيص واستعراض لآراء شيخه المفيد، فكان من الطبيعي ذكرُ اسمه. أمّا في كتبه الأُخرى فإنّ الشريف المرتضى لم يذكر اسم شيخه المفيد أبداً، فيكون ذكر اسمه هنا أمراً غريباً ومخالفاً لعادة الشريف المرتضى. وعلى أيّ حال، فإن كانت هذه الرسالة له حقّاً، فإنّها ستعتبر المرّة الأُولى التي يَذكر الشريف المرتضى فيها اسم شيخه.

المخطوطات[1]:

١. مجلس الشورى، ٤/١٠١٨٨، ٩٥٨ و٩٦١، ف: ٢٢٥/٣٢. (أوّلها: «نقلاً من

---

١. توجد منه نسختان في فهرس (دنا).

خطّ هذه صورته: نقلاً من خطّ الإمام العلّامة عليّ بن محمّد بن علي التولبي (قدّست نفسه الزكيّة) ما صورته: نقلاً من خطّ السيّد مهنّا بن سنان الحسيني (رحمه الله تعالى) ما هذه صورته ولفظه: بسم الله الرحمٰن الرحيم، مسألة في بيان الحي الفعال ...»).

٢. شيراز - العلّامة الطباطبائي، ٤/٨٦٧، ١١٢٤، نسخة: ٣/١٢٢.

٢٩. خطبة لفاطمة الزهراء عليها السلام

قال العلّامة المجلسي:

وجدتُ في نسخة قديمة لكشف الغمة، منقولة من خطّ المصنف، مكتوباً على هامشها بعد إيراد خطبتها (صلوات الله عليها) ما هذا لفظه: وُجد بخطّ السيّد المرتضى علم الهدى الموسوي (قدّس الله روحه): أنّه لمّا خرجت فاطمة عليها السلام من عند أبي بكر حين رَدّها عن فدك، استقبلها أمير المؤمنين عليه السلام، فجعلت تعنّفه، ثمّ قالت: اشتملتَ ... إلى آخر كلامها عليها السلام[١].

وهي خطبة مشهورة، بدايتها: «اشتملتَ شملة الجنين، وقعدتَ حجرة الظنين، نقضتَ قادمة الأجدل، فخانك ريش الأعزل...»[٢].

ولا نعلم هل هذه الخطبة مأخوذة من بعض كتب أو رسائل الشريف المرتضى المفقودة، أو أنّه قد كتبها بخطّه، فتكون رسالة مستقلّة.

أمّا نسبتها إلى الشريف المرتضى فمتوقّفة على معرفة صاحب كشف الغمة - إن كان هو صاحب الهامش - بخطّ الشريف المرتضى.

---

١. بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٣١١.

٢. بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٢٣٤.

٣٠. دفع شبهة للبراهمة حول بعث الأنبياء عليهم السلام

أجاب فيها على شبهة للبراهمة.

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٦، وفي مسائل المرتضى، ص ١٩٣.

المخطوطات:

١. جامعة طهران، رقم (٢٣٥٨) ١٢٥٦.

٢. مدرسة الشهيد المطهري، رقم ٢٥٣٣.

٣١. الدليل على أنّ الجواهر مدرَكة

مسألة مختصرة جدّاً في بضع سطور، وكلمة (مدرَكة) تُقرأ بالفتح.

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٦، وفي مسائل المرتضى، ص ١٩٣.

المخطوطات:

١.جامعة طهران، رقم (٢٣٥٨) ١٢٥٦.

٢. مدرسة الشهيد المطهري، رقم ٢٥٣٣.

٣٢. الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدثٍ

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٢، وفي مسائل المرتضى، ص ١٩٨ باسم: الجوهر لا يكون محدثاً.

المخطوطات[١]:

١. المرعشي، ٣١/١٢٩٢٣، ق١١، ٧٦٥/٣٢.

٢. الرضوية، رقم ٢٠٩٩٦.

---

١. توجد نسخة واحدة في (دنا) باسم: الجوهر لا يكون محدثاً.

• **دليل الموحّدين**

ذكره في أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩. ويبدو أنّه ليس كتاباً جديداً، بل هو نفس ما تقدّم في القسم الأوّل من هذا الفهرس تحت عنوان: الردّ على يحيى بن عديّ في اعتراضه دليل الموحدين في حَدَث الأجسام. بقرينة أنّ السيّد الأمين بعد أن نقل اسم كتاب دليل الموحّدين، قال: «الردّ على يحيى بن عدي». ولهذا لم نجعل له تسلسلاً خاصّاً به.

٣٣. دور العقل والسمع في النوافل

أشار فيها إلى وجه حسن النوافل.

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٥، وفي مسائل المرتضى، ص ٦٣ باسم: أحكام النوافل.

المخطوطات[1]:

١. المرعشي، ٣٤/١٢٩٢٣، ق١١، ف:٧٦٧/٣٢.

٢. مدرسة الشهيد المطهري، رقم ٢٥٣٣.

٣٤. الرائية، قصيدة في مدح الأمير عليه السلام

ذكرها الشيخ المحقّق الطهراني، ونسبها إلى الشريف المرتضى، وقال إنّ أوّلها: «سَرَتْ سَحَراً سَلْمَى فَسَرَّنِي المَسْرَى»، إلى قوله في تخلّصه: «أنَا العلوي المرتضى نجلُ جعفر»[2]. ولم نعثر عليها في ديوانه المطبوع.

---

١. توجد في فهرس (دنا) نسخة واحدة، تحمل عنوان: أحكام النوافل.

٢. الذريعة، ج ١٠، ص ٥٤؛ ج ١٧، ص ١١٧.

٣٥. رجال السيّد علم الهدى

ذكره في الذريعة، وقال إنّه نقل عنه في لسان الميزان، حيث قال ابن حجر: «ذكره الشريف المرتضى في رجال الشيعة»[١]. وهذا يعني أنّه ينقل من كتاب رجال الشريف المرتضى، كما أنّ ابن حجر عندما يقول: «ذكره الطوسي في رجال الشيعة»[٢]، فهو يعني أنّه ينقل من رجال الطوسي[٣].

ومن المسلّم به أنّ صاحب الذريعة لم يرَ الكتاب، وإنّما استنبطه من كلام ابن حجر.

٣٦. الرد على أصحاب القدر

موجودة في ضمن مجموعة رسائل بخطّ الإمام الشيخ آقا بزرگ الطهراني، كتبها سنة ١٣٣٠ في سامراء[٤]. ولانعلم هل هي إحدى رسائل الشريف المرتضى المطبوعة باسم آخر، أو أنّها رسالة جديدة؟ وهي في الحقيقة غير رسالة انقاذ البشر من الجبر والقدر، فإنّ الأخيرة موجودة أيضاً ضمن هذه المجموعة.

وقد تمكنّا من مشاهدة فهرس رسائل الشريف المرتضى المذكورة في نسخة آقا بزرگ، وهذا الفهرس قد كتبه الأخير بنفسه، لكنّه لم يذكر فيه رسالة في القدر غير إنقاذ البشر. فهل للمحقّق الطهراني مجموعة أُخرى لرسائل الشريف المرتضى أم لا، لا نعلم.

وأمّا عن مخطوطاتها فيوجد في نسخة في مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام، ١٣٩ عقائد، بلا تاريخ، ف: ١٧٤ رسالة باسم رسالة في القدر، نحتمل أن تكون نفس هذه الرسالة.

---

١. لسان الميزان، ج ٢، ص ٩٦.

٢. لسان الميزان، ج ٢، ص ٩٦.

٣. الذريعة، ج ١٠، ص ١٣٣.

٤. فهرس التراث، ج ١، ص ٥٠٤.

وقد شاهدنا رسالة محفوظة في مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام، رقم ٤٣، باسم: رسالة القدر، لكنّها لم تكن إلّا رسالة إنقاذ البشر المنسوبة إلى الشريف المرتضى.

٣٧. رسالة في غيبة الحجة

تقدّم عند البحث عن كتاب المقنع في الغيبة في القسم الأوّل من هذا الفهرس أنّنا نحتمل أن تكون هذه الرسالة تلخيصاً لذلك الكتاب؛ فإنّهما يشتركان في معظم عباراتهما وأبحاثهما. والملخّص إمّا أن يكون نفس الشريف المرتضى أو شخص آخر، قد يكون من تلاميذه.

وقد قال الناسخ في بداية هذه الرسالة المطبوعة أيضاً في ضمن مسائل: «وجدتُ في كتبه مسألة وجيزة في الغيبة، لا أعلم مِن كلام مَن هي، فكتبتُها على وجهها»[١]. ولهذا وضعنا هذه الرسالة في القسم الثاني من هذا الفهرس.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٩١؛ ومسائل المرتضى، ص ١٥٤.

المخطوطات[٢]:

١. الرضوية، ٢١٩١٥، سنة ١٠٤٨. (أوّلها: «وجدت في كتبه (رحمة الله عليه) مسألة وجيزة في الغيبة، لا أعلم مِن كلام مَن هي، فكتبتها على وجهها»).

٢. الرضوية، ٣٩٦٨٤، سنة ١٢٤٣. (الناسخ: عبد المجيد بن محمّد مهدي).

٣. جامعة طهران، ٦٩١٤/٧، ق١٣، ف: ٣٩٨/١٦ (باسم: الوجيزة في الغيبة).

٤. النجف - بحر العلوم، ١٦٦، بلا تاريخ، ف: ١٢٦ (باسم: مسألة وجيزة في الغيبة).

---

١. مسائل المرتضى، ص ١٥٤.

٢. توجد نسخة واحدة منها في (دنا).

٣٨. صيغة البيع

تتحدّث عن عدم كفاية تقديم القبول على الإيجاب في النكاح والبيع، وأنّه لابدّ من إلحاق القبول بالإيجاب والتصريح به. وسمّيت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣١٩ بهذا الاسم، وفي مسائل المرتضى، ص ٣٠: حكم الإيجاب والقبول في المعاملات.

وفي فهرس (دنا)، ج ٨، ص ٦٠: القبول في النكاح والبيع. وسمّاها في الذريعة: مسألة في تقديم القبول بلفظ الأمر في العقود، وقال: إنّها موجودة في ضمن مجموعة في المكتبة الرضوية[١]. وهي مسألة خرجت في المحرّم سنة ٤٢٧.

طبعت في قم في ضمن رسائل الشريف المرتضى في ضمن مجموعة تحمل عنوان: مسائل شتى.

المخطوطات[٢]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٧٦٩ فقه، ١٠٩٣، ف: ٢٦٧.

٢. المرعشي، ١٢/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٥٠/٣٢.

٣. المرعشي، ١٦/١١٣٤٠، ق١٢، ف: ٥٧٠/٢٨.

• طبيعة الإسلام

ذكره في أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩. ويبدو أنّه ليس كتاباً جديداً، بل هو نفس ما تقدّم في القسم الأوّل من هذا الفهرس: مسألة على يحيى في طبيعة الممكن، حيث تقدّم هناك أنّ البعض سمّاها خطأ: طبيعة المسلمين. والشاهد على ذلك أنّ السيّد

١. الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٨٥.

٢. ذكرت في فهرس (دنا) ثلاث نسخ لهذه الرسالة.

الأمين ذكر اسم الكتاب كما يلي: «الردّ على يحيى بن عدي ثانياً، طبيعة الإسلام». ولهذا لم نجعل له تسلسلاً خاصّاً به.

٣٩. علم الوصي بساعة وفاته وعدمه

سؤال وجواب حول علم الأئمّة عليهم السلام بأوقات وفياتهم. أشار فيه المؤلّف إلى تأليفه مسألة مفردة حول ما يجب أن يعلمه الإمام وما يجب أن لا يعلمه.

وقد نقل ابن شهرآشوب معظم عبارات الجواب في هذه المسألة، مع شيء طفيف من التغيير، وذلك عند تعرّضه لتفسير قوله تعالى: ﴿... وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ ...﴾[١]، لكنّه لم يصرّح بنسبته إلى الشريف المرتضى، ولو كان قد صرّح بذلك لوضعنا هذا الجواب في القسم الأوّل من هذا الفهرس.[٢]

طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٣٠، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٤٠. فتاوى الشريف المرتضى

ذكره الشهيد في الدروس، حيث عَدّد المكاسب المحرّمة، وقال: «وسادسها: ما يجب على المكلّف فعله إمّا عيناً كالصلاة اليوميّة، أو كفايةً كتغسيل الميت وتكفينه والصلاة

---

١. هود (١١): ٣١.

٢. متشابهات القرآن ومختلفه، ص ٢١١.

عليه ودفنه. وفي فتاوى الشريف المرتضى: هذا واجب على الولي إذا استأجر عليه جاز. والوجه التحريم»[1]. ولم يعثر محقّقو الدروس على هذه الفتوى في كتب الشريف المرتضى الموجودة. ولا نعلم هل عنوان: فتاوى الشريف المرتضى يشير إلى اسم أحد كتبه، أو أنّه إشارة إلى مجرّد فتوى من فتاويه لا أكثر.

٤١. الفرق بين نجس العين ونجس الحكم

بيّن فيها الشريف المرتضى الفرق بين هذين المصطلحين.

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٨ في قم في ضمن مجموعة مسائل تحمل عنوان: مسائل شتّى. كما طبعت في مسائل المرتضى، ص ٥٩.

المخطوطات[2]:

١. المرعشي، ١٦/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٥٣/٣٢.

٢. المرعشي، ٢٠/١١٣٤٠، ق١٢، ف: ٥٧٢/٢٨.

٤٢. الفصول المختارة من العيون والمحاسن، والحكايات

كتاب الفصول المختارة عبارة عن مختارات منتزعة من بعض الكتب، ويدور حول هذا الموضوع عدّة بحوث نستعرضها في ما يلي:

البحث الأوّل: المعروف أنّ هذا الكتاب منتزعٌ من بعض كتب الشيخ المفيد، والذي يدلّ على ذلك:

أوّلاً: التصريح بذلك في المقدّمة، حيث جاء فيها:

---

١. الدروس الشرعية، ج ٣، ص ١٧٢.

٢. توجد منها نسختان في فهرس (دنا).

سألتَ (أيّدك اللـه) أن أجمع لك فصولاً من كلام شيخنا ومولانا المفيد أبي عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان في المجالس، ونكتاً من كتابه المعروف بـ: العيون والمحاسن لتستريح إلى قراءته في سفرك...[1].

ثانياً: بعض هذه الفصول المنتزعة قد نقلها الشيخ الكراجكي في كنزه، وقال إنّه نقلها من بعض كتب شيخه المفيد[2]. والكراجكي أعلم بكتب شيخه.

ثالثاً: تمّ الإرجاع في هذا الكتاب إلى أحد كتب المفيد المعروفة، وهو كتاب الكافئة، حيث جاء فيه: «وقد استقصيتُ القول في هذا الباب في كتابي المعروف بالمسألة الكافئة»[3]. ولا شكّ في صحّة نسبة هذا الكتاب إلى المفيد.

إذن، كلّ ما تقدّم يدلّ على أنّ الفصول المختارة منتزعٌ من كتب الشيخ المفيد، وأنّه يعبّر عن آرائه، وهذه نقطة مهمّة.

البحث الثاني: المعروف أنّ الفصول المختارة منتزعٌ من كتاب العيون والمحاسن للشيخ المفيد. ولكن يبدو أنّه لم يُنتزع من العيون والمحاسن فحسب، بل من كتاب آخر من مصنّفات الشيخ المفيد، وذلك لما يلي:

أوّلاً: جاء في مقدّمة الكتاب التي تقدم نقلها: «سألتَ - أيدك الله - أن أجمع لك فصولاً من كلام شيخنا... في المجالس، ونكتاً من كتابه المعروف بـ: العيون والمحاسن...». فالظاهر من هذه العبارة أنّ جامع هذا الكتاب لم ينتزعه من العيون والمحاسن فقط، بل انتزعه أيضاً من كلام الشيخ في المجالس، فإنّ عطف العيون والمحاسن على كلام الشيخ في المجالس يكشف عن وجود تغاير بينهما.

---

١. الفصول المختارة، ص ١٧.

٢. كنز الفوائد، ص ١٣١، ١٦٦، وقارن بالفصول المختارة، ص ٣٧، ٧٦، ١٨٢.

٣. الفصول المختارة، ص ١٤٢.

ثانياً: وهي قرينة أقوى من سابقتها، وهي أنّه تقدّم أنّ الكراجكي نقل بعض النصوص الموجودة في الفصول المختارة من بعض كتب المفيد بصورة مباشرة، والمثير للانتباه أنّه نقل نصّين من هذه النصوص في صفحة واحدة من كنزه - وهذان النصّان موجودان في الفصول المختارة - وقال عن أحدهما أنّه استخرجه من كتاب الأمالي للشيخ المفيد، وقال عن الآخر أنّه استخرجه من بعض كتب المفيد أيضاً، دون أن يصرّح بأنّه استخرجه من الأمالي[1].

فلو كان النصّ الثاني مستخرجاً من الأمالي أيضاً، لعطفه على النصّ الأوّل، ولقال مثلاً: «وقال شيخنا المفيد في الكتاب المتقدّم ذِكره»، لكنّه لم يقل ذلك، وهو يدلّ على أنّه ينقل النصّين الموجودين في الفصول المختارة من كتابين للمفيد: أحدهما اسمه الأمالي أو المجالس - كما جاء في مقدّمة الفصول، فإنّ كتب الأمالي قد تسمّى أيضاً بالمجالس -، والآخر أحد كتب المفيد، والظاهر أنّه العيون والمحاسن.

إذن الظاهر أنّ الفصول المختارة منتزعٌ من كتابين للمفيد[2].

والجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى قد أضاف بعضَ البحوث فيما بعد، والتي يبدو أنّها لم تكن موجودة في الكتابين المتقدّمين للمفيد، وإنّما أضافها بعد مباحثته مع الشيخ المفيد وإليك جملة من نصوصها:

أ) قال في موضع: «وذاكرني الشيخ (أدام الله عزه) في هذه المسألة بعد ذلك، فزادني

---

١. كنز الفوائد، ص١٣١، وقارن بالفصول المختارة، ص٧٦، ١٨٢.

٢. وقد أيّد الباحث حسن الأنصاري هذا الأمر، فقد صرّح بأنّ هذا الكتاب ليس تلخيصاً للعيون والمحاسن فقط، بل هو تلخيص لكتب أُخرى للمفيد، كما أنّ فيه مطالب أخذها المرتضى من مجالس المفيد مباشرة، كما هو ظاهر من مقدّمة الكتاب (بررسى هاى تاريخى (بالفارسية)، ص٧١٦).

فيها زيادات ألحقتُها، وهي أن قال...»[١].

ب) وقال في موضع آخر: «واستزدتُ الشيخ (أدام الله عزّه) على هذا الفصل من هذا المجلس، حيث اعتلّ بأن ... فقلتُ له: فكيف يكون الحال ... فقال الشيخ (أدام الله عزه) ...»[٢].

ج) قال في موضع ثالث: «قلتُ للشيخ (أيده الله) عقيب هذه الحكاية لي ...»[٣].

إذن، الظاهر أنّ الفصول المختارة منتزع من كتابين للمفيد، مع بحوث يسيرة قام الشريف المرتضى بإضافتها.

البحث الثالث: لم ينسب أحدٌ من أصحاب الفهارس هذا الكتاب إلى الشريف المرتضى، ويبدو أنّه لا توجد قرائن خارجية لتصحيح النسبة. لكن إذا نظرنا إلى نصّ الكتاب لوجدنا إشارات وقرائن احتمالية تدلّ على أنّ من قام بانتزاع الكتاب هو الشريف المرتضى، وهي:

أوّلاً: هناك قرائن تدلّ على أنّ منتزع الكتاب معاصر للشيخ المفيد، ومن تلاميذه، وهو يناسب الشريف المرتضى، فهو كان كذلك. وتلك القرائن هي: أنّ منتزع الكتب يُكثر من قول: «وحدّثني الشيخ»[٤]، «وأخبرني»[٥]، «وسمعت الشيخ»[٦]،

١. الفصول المختارة، ص١٠٠.

٢. الفصول المختارة، ص١١٦.

٣. الفصول المختارة، ص٢٠٣.

٤. الفصول المختارة، ص٢٣، ٣٦، وغيرها.

٥. الفصول المختارة، ص٢٥، ٢٨، ٢٩.

٦. الفصول المختارة، ص٢٨٢.

«وذاكرني الشيخ»[١]. كما أنّه لا يترك الدعاء للمفيد بدوام العزّ والبقاء. وطبعاً لا تعدو هذه القرينة عن أن تكون قرينة احتمالية.

ثانياً: وهذه القرينة أهمّ من تلك، وهي التصريح باسم الشريف المرتضى في أثناء الكتاب، حيث جاء فيه: «قال الشريف أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي»[٢]. وفي موضع آخر جاءت نفس العبارة بإضافة: «أيّده الله»[٣].

وهذان هما الموضعان الوحيدان اللذان ذكر فيهما اسم الشريف المرتضى، ولو كانا من اجتهادات النساخ وزياداتهم، لكانوا قد أضافوا اسمه في صدر الكتاب، ولكرّروا ذِكر اسمه عدّة مرات، ولوصفوه بألقابه المعروفة مثل الشريف المرتضى، وعلم الهدى، لا لقب الموسويّ الذي ضاع بين ألقابه الكثيرة. وهذا يدلّ بدرجةٍ جيّدة على أنّ الكتاب للشريف المرتضى.

لكن بما أنّه قد يرى البعض أنّ هناك مجالاً لاحتمال أن تكون تلك العبارة من إضافات النسّاخ، لذا وضعنا الفصول المختارة في القسم الثاني من هذا الفهرس، على الرغم من أنّه يوجد عندنا اطمئنان بأنّ الكتاب من اختيارات الشريف المرتضى. ولكن على أيّ حال فإنّ إثبات نسبة الكتاب إلى الشريف المرتضى أو عدم ذلك لا يغيّر في فوائد الكتاب شيئاً، فإنّ المهم أنّ الكتاب يعبّر عن آراء الشيخ المفيد، وهذا ثابت.

ثالثاً: نسب عماد الدين الطبري (كان حيّاً سنة ٦٩٧) نصّاً من الفصول المختارة إلى الشريف المرتضى[٤]، لكن لم يصرّح بأنّه ينقل هذا النص من الفصول المختارة. وعلى

١. الفصول المختارة، ص١٠٠.

٢. الفصول المختارة، ص١١٦.

٣. الفصول المختارة، ص٢٠٣.

٤. كامل بهائي (بالفارسية)، ص٥٠٠، وقارن بالفصول المختارة، ص١٤٣. وقد تصرف الطبري بالعبارة.

الرغم من أنّ النصّ الذي نسبه إلى الشريف المرتضى ليس له بل للشيخ المفيد؛ باعتبار أنّ نصوص الفصول المختارة هي للمفيد لا للشريف المرتضى، إلّا أنّ نفس نسبة الطبري هذا النصّ المنقول من الفصول المختارة إلى الشريف المرتضى يدلّ على وجود ارتكاز عنده بأنّ للشريف المرتضى دوراً ودخالة في تأليف الفصول المختارة.

البحث الرابع: هناك رسالة فُصلت من الفصول المختارة، وطبعت على حدة باسم: الحكايات، والظاهر أنّها ليست إلّا فصلاً من الفصول المختارة من العيون والمحاسن، وليست رسالة مستقلّة، فينبغي إلحاقها بكتاب الفصول المختارة، وطباعتهما في مجلد واحد، والذي يدلّ على ذلك:

أوّلاً: أنّها تمتلك نفس أُسلوب الفصول المختارة، فمَقاطعها تبدأ بمثل: «سمعتُ الشيخ»، و«قال الشيخ»، و«أخبرني الشيخ»، وهو نفس أُسلوب الفصول المختارة كما تقدّم. إضافةً إلى أنّ الدعاء بدوام حياة الشيخ المفيد يكون دائماً بهذه الصيغة: «أدام الله عزّه»، وهي نفس الصيغة المكرّرة في الفصول المختارة عشرات المرّات. أضف إلى ذلك أنّه اتّضح من العبارات المذكورة أنّ الراوي للرسالة هو من تلامذة المفيد، وأنّه روى هذه الرسالة في حياة الشيخ المفيد، ونفس الأمر ينطبق على الفصول المختارة، كما تقدم.

ثانياً: إنّ الراوي للفصول المختارة والحكايات شخص واحد، وهو الشريف المرتضى، كما جاء التصريح بذلك في مقدّمة الحكايات، وفي ضمن الفصول المختارة كما تقدّم، فمن المستبعد أن يقوم الشريف المرتضى بعمل مشابه مرتين. إلّا أن يقال: إنّ الفصول المختارة ليست من اختيار الشريف المرتضى.

ثالثاً: جاء في نهاية رسالة الحكايات عدّة روايات، وهي مذكورة بعينها في مستطرفات

السرائر، حيث قام الشيخ ابن إدريس باستطرافها، وصرح أنّه استخرجها من كتاب العيون والمحاسن للمفيد، وهذا يعني أنّ قسماً من الحكايات في الأقل هو فصل مختار من العيون والمحاسن. وهذا يقوّي أن تكون الحكايات جزءاً من كتاب الفصول المختارة من العيون والمحاسن.

رابعاً: جاءت الحكايات في بعض النسخ الخطّية على شكل ملحق لكتاب الفصول المختارة، وعُنونت بهذا العنوان: «فصل من حكايات الشيخ المفيد»[1]. وهذا يشهد على أنّها ليست إلّا فصلاً من كتاب، وليست رسالة مستقلّة. وصحيح أنّ بعض النسخ ألحقت الحكايات بكتاب أوائل المقالات، لكن من الواضح أنّ هناك اختلافاً كبيراً بينهما، فإنّ أوائل المقالات تأليف، بينما الحكايات إملاء، إضافةً إلى أنّ القرائن المتقدّمة حول اتّحاد الحكايات مع الفصول المختارة غير موجودة في أوائل المقالات.

إذن، كلّ ذلك يثبت إلى درجة كبيرة جدّاً أنّ الحكايات جزء من الفصول المختارة، وليست رسالة مستقلّة. والظاهر أنّ الشريف المرتضى قد ألّف الحكايات متأخّراً عن الفصول المختارة، وبعدما انتشرت نسخه أضيفت الحكايات إلى بعض النسخ، ولم تضف إلى بعضها.

وفي ختام هذا البحث ينبغي لفتُ النظر إلى أنّ العلّامة السيّد محمّد رضا الجلالي محقّق رسالة الحكايات طرح بحثاً حول أنّ الحكايات من تأليف المفيد أو الشريف المرتضى، وذكر أدلّةً لكلا الاحتمالين، ثمّ انتصر للأوّل، واعتبر الرسالة من مؤلّفات الشيخ المفيد[2].

---

١. الحكايات (مقدّمة المحقّق)، ص٣٢.

٢. الحكايات، ص٣٢-٣٥.

ولكن الظاهر أنّه لا كلام في ذلك، فكلّ شيء في هذه الرسالة يشهد بأنّها تعكس أفكار الشيخ المفيد، وأنّ الراوي أو الجامع أو الكاتب هو الشريف المرتضى، خاصّة بعد التصريح باسم الشيخ المفيد، والإرجاع إلى كتبه المعلومة نسبتها إليه مثل: الأركان، والكامل في هذه الرسالة[1]. كما الظّاهر أنّ الأدلّة التي ذكرها السيّد الجلالي لكلا القولين لا تناقض بينهما؛ فإنّ أقصى ما تدلّ عليه تلك الأدلّة هو أنّ المفيد هو المُملي لبعض فصول الحكايات وأنّ الشريف المرتضى هو الكاتب.

وهذا لا كلام فيه، وإنّما الكلام في أنّه هل الحكايات كلّها عبارة عن إملاء مباشر من المفيد على الشريف المرتضى، فتكون الرسالة للمفيد، وتعتبر من مؤلّفاته كسائر أماليه، أم أنّها عبارة عن مقتطفات ومختارات قام الشريف المرتضى بانتزاعها من بعض كتب المفيد كالعيون والمحاسن، والأمالي (المجالس)، ورتّبها ثمّ أضاف إليها بعض مجالسه ومباحثاته مع المفيد، كما فعل بالضبط مع الفصول المختارة؟ وحينئذٍ ستكون الحكايات للشريف المرتضى، لأنّه هو الذي قام باختيارها وانتزاعها، وإن كانت تحتوي على أفكار الشيخ المفيد، كما في الفصول المختارة فإنّها تحتوي على أفكار المفيد، لكنّها تعتبر من مؤلّفات الشريف المرتضى؛ لأنّ الاختيار عمل علمي، فيُنسب إلى صاحبه.

وقد تقدّمت القرائن الدالّة على أنّ الحكايات عبارة عن معلومات اختارها الشريف المرتضى، وأنّها ليست إلّا جزءاً من الفصول المختارة، فتكون من مؤلّفات الشريف المرتضى.

وقد ترجم الفصول المختارة إلى الفارسية الآقا جمالُ الدين محمّد بن حسين

---

١. الحكايات، ص ٧٥.

الخوانساري (ت١١٢٢)، وهذه الترجمة عدّة نسخ[١]، وقد طبعت تحت عنوان: دفاع از تشيع بتحقيق صادق حسن‌زاده و علي‌أكبر زماني نجاد، انتشارات مؤمنين، سنة ١٣٧٧ش.

طبعات:

١. طبع في النجف، منشورات المكتبة الحيدرية، ١٣٨١ق-١٩٦٢م.

٢. وطبع في قم بالأوفسيت، مكتبة الداوري، ١٣٩٦ق.

٣. وطبع في بيروت بالأوفسيت أيضاً، دار الأضواء، ١٤٠٥ق- ١٩٨٥م.

٤. وطبع في قم من قِبَل مؤتمر ألفيّة الشيخ المفيد، سنة ١٤١٣ق.

٥. وأُعيدت طباعة الطبعة الأخيرة في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلد١٢، سنة ١٤٣٣ق- ٢٠١٢م.

٦. وطبع محقّقاً من قبل ألفية الشريف المرتضىٰ.

مخطوطات الفصول المختارة[٢]:

١. طهران - الإلهيات، ٥١، ق١٠، ف: ٧٨٧.

٢. مجلس الشورى، ٢/٥٣٩٢، سنة ١٠٢٦، ف: ١٢/٢٩٩.

٣. طهران - ملك، ٢٥٣٨، سنة ١٠٧٧، ف: ١/٤٠١.

٤. المرعشي، ٤١٨٦، ق١١، ف: ١١/١٩٥.

٥. المرعشي، ١/١١٨٤، ١١١٥، مصورة ف: ٣/٤٣٦.

---

١. معجم التراث الكلامي، ج ٢، ص ٢٥٦.

٢. ذكرت في فهرس (دنا) ٣٦ نسخة للفصول المختارة.

٦. طهران ملي، ١/١٩٢٧، ١١١٦، ف: ٥٩٧/١٠.

٧. النجف كاشف الغطاء، ٣٠٠٥، ١٣٠٥، ف: ٢٦٩.

٨. الرضوية، ١١٨٦٤، ١٣٠٩، ف: ٢٥٧/١١.

طبعات الحكايات:

١. طبع في النجف ملحقاً بكتاب الفصول المختارة، بصورة لا يتميّز فيها نصّ الحكايات من الفصول المختارة.

٢. وأعادت دار الأضواء طباعته سنة ١٤٠٥ بالتصوير على طبعة النجف.

٣. ثمّ طبع في قم في مجلّة تراثنا العدد ١٦، بتحقيق السيّد محمّد رضا الجلالي.

٤. كما أُعيدت طباعته من قبل مؤتمر ألفيّة الشيخ المفيد في قم سنة ١٤١٣ مع إضافات للسيّد الجلالي[١].

٥. كما طبع في نهاية أوائل المقالات للشيخ المفيد، تحقيق: د. مهدي محقّق.

مخطوطات الحكايات[٢]:

١. مجلس الشورى، ٥٣٩٢، ١٠٢٦ (هذه النسخة ملحقة بكتاب الفصول المختارة).

٢. الرضوية، ٧٤٥٤، ١٣٥٢(هذه النسخة ملحقة بكتاب أوائل المقالات).

٣. مجلس الشورى، ٣/٢٨٣٣، ١٣٥٤، ف: ١٥٧/١٠.

٤٣. فنون القرآن

ذكره في أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩. ولانعلم عنه شيئاً.

---

١. حياة الشيخ المفيد، ص٩٦.

٢. توجد منه نسختان في (دنا).

٤٤. قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً ...﴾[١]

مسألة مختصرة حول تأويل هذه الآية.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٠١، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة المسائل القرآنية.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ١٩٤٧.

٤٥. كتاب الأحراز والرُقى

نسبه في كشف الظنون، ج ٢، ص ١٣٨٦ إلى الشريف المرتضى، ولانعلم عنه شيئاً.

٤٦. كيفيّة نجاة قوم هود من الرياح المهلكة

مسألة افتراضية مختصرة حول كيفيّة نجاة هود من الريح التي عمَّت البلاد.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ٩٤، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة المسائل القرآنية.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ١٩٤٧.

---

١. الأنعام (٦): ١٢٩.

٤٧. ما يقوله الشيعة عند قبور أئمّتهم عليهم السلام

هذه رسالة جديدة، أوّلها: «ما معنى قولكم عند الزيارة لمشاهد ائمتكم عليهم السلام: أشهدُ أنّك تسمع كلامي وتردّ سلامي ...».

ويبدو أن السائل غير شيعي. ولاتوجد قرائن واضحة على تصحيح النسبة إلى الشريف المرتضى.

المخطوطة:

النجف - الحكيم، ٧/٤٣٣.

٤٨. مجموعة في فنون علم الكلام

احتمل بعض المحقّقين أن تكون هي المسائل الكلامية[١]. وقد تقدّم في القسم الأوّل من هذا الفهرس عند البحث عن كتاب الذخيرة أنّ معظم هذه المجموعة عبارة عن مقاطع مختارة من كتاب الذخيرة، لكن فيها فصولاً ليست من الذخيرة، ولم نعثر على قرينة لتصحيح نسبتها إلى الشريف المرتضى، ولذلك وضعنا المجموعة كلّها في القسم الثاني من هذا الفهرس. ونشير في ما يلي إلى هذه الفصول غير الموجودة في الذخيرة مع ذكر صفحتها من المخطوطة الثانية المذكورة في قائمة المخطوطات:

١. مسألة حول حكمة الوعيد. (المخطوطة، ص ٣٠).

٢. مسألة حول إبطال رؤية الله تعالى. (المخطوطة، ص ٤٨).

٣. مسألة حول عدم تسمية القرآن بأنّه مخلوق. (المخطوطة، ص ٤٨).

٤. كلام مختصر في الردّ على أصحاب الأفعال. (المخطوطة، ص ٤٩).

---

١. مجلة تراثنا، العدد ٣٢، ص ٩٩.

٥. كلام مختصر حول نفي الكلام القديم. (المخطوطة، ص ٤٩).

٦. مسألة في إبطال إمامة أبي بكر. (المخطوطة، ص ٥٠).

٧. مسألة في إبطال إمامة العباس. (المخطوطة، ص ٥١).

طبعت هذه المجموعة في ضمن المجموعة الخامسة من نفائس المخطوطات في بغداد، سنة ١٣٧٩/ ١٩٥٥م.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٨٢٨٣، سنة ٩٨٦. (سُمّيت في هذه النسخة باسم: فوائد شريفة من إملاء الشريف المرتضى. وهي مستنسخة من نسخة بتاريخ ٥٤٥، فقد جاء في آخرها: «فُرغ منه يوم الإثنين بعد الظهر بسبعٍ مَضينَ من شهر الله الأصم رجب المرجب من سنة خمس وأربعين وخمسمئة من الهجرة النبوية». وهذه النسخة موجودة في ضمن مجموعة تحتوي على ٣٢ رسالة أخرى: أوّلها رسالة زهرة الرياض ونزهة المرتاض للسيّد أحمد ابن طاوس[1]).

٢. النجف - بحر العلوم، ١٦٨، سنة ١٣٩١، ف: ص ١٢٧ (هذه النسخة مستنسخة من نسخة آقا بزرگ الطهراني، واستنسخها الأخير سنة ١٣٢٩. ولهذه النسخة مصورة محفوظة في مكتبة مؤسّسة تراث الشيعة في قم، رقم ٥/٥٨٧).

٣. الرضوية، رقم ٣٣٠٦٠.

٤. الرضوية، رقم ٣٣١٨١.

٥. جامعة طهران، رقم١١٦٢.

٦. مكتبة البروجردي، رقم ٧/٣٧٤.

---

١. وقد حصلتُ على مصوّرة هذه النسخة من سماحة الشيخ رضا المختاري، فجزاه الله خيراً.

٤٩. المحكم والمتشابه

هذا الكتاب عبارة عن رواية واحدة مطوّلة منتزعة من تفسير النعماني. وقد نسبه العلّامة المجلسي والشيخ الحرّ العاملي وغيرهم إلى الشريف المرتضى[١]، لكن عندما نقل المجلسي الكتاب برمّته في بداية المجلّد التسعين من البحار، لم يُشر إلى أنّه للشريف المرتضى، وإنّما أشار إلى أنّه برواية النعماني.

والجدير بالذكر أنّ المجلسيّ بعد أن نقل جميع الكتاب أو الرواية، قال إنّه عثر على هذه الرواية منسوبة إلى الشيخ أبي القاسم سعد الأشعري القمّي، لكنّه قام بتغيير ترتيبها، كما قام بتبويبها، وإضافة بعض الأخبار إليها[٢].

فهل هناك رسالتان: إحداهما للشريف المرتضى الذي قام بنقل الرواية كما هي، والأُخرى للأشعري الذي قام بتقطيع الرواية وتبويبها؟

وعلى فرض أنّها للشريف المرتضى، فهي لا تستحقّ أن تنسب إليه على نحو كتاب مستقلّ؛ لأنّه لم يقم فيها بأي عمل علمي، سوى إملاء الرواية. قال الأفندي: «ومن مؤلّفاته رسالة المحكم والمتشابه، وكلّها منقولة من تفسير النعماني»[٣].

ثمّ إنّ هذا الكتاب قد حفظ لنا نصّاً من كتاب مفقود من تراثنا، وهو تفسير النعماني، فمن الأفضل أن يُطبع باسم هذا التفسير- لا باسم المحكم والمتشابه - وينسب إلى النعماني. وطبعت في مجلّة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩ -١٠، ص ٣٩٩ - ٤٠٧ مقالة مبسوطة بالفارسية حول المحكم والمتشابه.

---

١. بحار الأنوار، ج١، ص١١؛ وسائل الشيعة، ج١، ص٢٧؛ الحدائق الناضرة، ج٦، ص٢٩٩.

٢. بحار الأنوار، ج٩٠، ص٩٧.

٣. رياض العلماء، ج٤، ص٤٧.

الطبعات:

١. طبع في بيروت باسم: الآيات الناسخة والمنسوخة، تحقيق: علي جهاد الحسّاني، مؤسّسة البلاغ، سنة ١٤٢١ق- ٢٠٠٠م.

٢. وطبع في مشهد باسم: المحكم والمتشابه، تحقيق: السيّد عبد الحسين الغريفي البهبهاني، سنة ١٤٢٨، مجمع البحوث الإسلاميّة.

٣. وأُعيدت طباعة الطبعة الأخيرة في بيروت من قبل مؤسّسة التاريخ العربي، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، المجلد ١٧، سنة ١٤٣٣ق- ٢٠١٢م.

المخطوطات[١]:

١. المرعشي، ٣/٧٢٠٦، سنة ١٠٦٧، ف: ١٤/١٩.

٢. المرعشي، ١/٦٤٣٤، سنة ١٠٧٠، ف: ٤٤/١٧.

٣. مركز الإحياء، ٢/٢١٩٢، سنة ١٠٨٤، مصورة ف: ٢٤٢/٦.

٤. مركز الإحياء، ١٩٨، ق١١، ف: ٢٨٨/١.

٥. مجلس الشورى، ٣٤/٦٣٢٤، ق١١، ف: ٣٣٤/١٩.

٦. جامعة طهران، ٩/٧٢٤٣، ق١١، ف: ٤٩٨/١٦.

٧. المرعشي، ٢/٦٨٨٠، ١١٠٠، ف: ٧٥/١٨.

٨. طهران - ملك، ١٥٨٢، ١١١٢، ف: ٤٧٧/١.

٩. المرعشي، ١٥/٨٨٣٩، ق١٢، ف: ٢٨/٢٣.

١٠. المرعشي، ١/٢٠٥٦، ١٢٦٣، ف: ٦٥/٦.

---

١. ذكرت في فهرس (دنا) ٢٦ نسخة لهذه الرسالة باسم المحكم والمتشابه، ونسخة واحدة باسم الناسخ والمنسوخ.

١١. طهران - سبهسالار، ٣/٧٥٢٦، ١٣٠٣، ف: ٥٢٢/٥.

١٢. مجلس الشورى، ٧٥٢ ط، ١٣٠٥، ف: ٢/٢٤- ١٧.

١٣. قم - مؤسّسة البروجردي، ٦/٢٤٧، ١٣٧٨، ف: ١٤٨/١.

١٤. الرضوية، ٨١٢٦، بلا تاريخ، ف: ٦٧٩/١١.

٥٠. المراد من الصاعقة والرجفة في الآيتين

مسألة مختصرة حول معنى الصاعقة والريح والرجفة في الآيات التي تعرضت لعذاب عاد وثمود.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ٩٣، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة المسائل القرآنية.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ١٩٤٧.

٥١. المسائل الإربلية

ذكرها الأفندي، وقال إنّه قد نسبها إليه الشيخ حسين بن علي بن حمّاد الواسطي، وقال: لعلّه تصحيف الرملية أو الرسية[١].

٥٢. المسائل البغدادية

نسبها في الصراط المستقيم، ج ١، ص ٥ إلى الشريف المرتضى، ولانعلم عنها شيئاً.

---

١. رياض العلماء، ج ٤، ص ٤٠.

٥٣. مسائل حول رسالة الرسول أو النبي ﷺ وبقائه في التبليغ

موجودة في النجف - مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام، ٢٧٨ عقائد، ١٠٩٣، ف: ١٨٧. ولم نطّلع عليها لنعلم هل هي مسائل جديدة أو هي واحدة من المسائل المتقدّمة، أو التي ستأتي.

٥٤. المسائل الخراسانيّة

انظر: فهرس (دنا).

وهناك رسالة مطبوعة وردت من خراسان، وهي مسألة في المسح على الخفّين[١]، لعلّها تكون إحدى هذه المسائل الخراسانيّة.

المخطوطات[٢]:

١. الرضوية، ٢١٩١٤، ١٠٤٨، ف: ٢١/١- ٢٩.

٢. مركز الإحياء، ٨/٢٧١٩، ١٠٥٤، المحدث الأُرموي ف: ٤٦/١.

٣. الرضوية، ٢٨/٧٨٦، إهداء إلى: ف - ٢٩٣.

٤. الرضوية، ٢٠٩٩٥، ١٢٤٣، ف: ١٩/٢٠.

٥. مجلس الشورى، ٥/١٠٠٠٥، ١٣٣٦، ف: ١٧/٣٢.

٦. مجلس الشورى، ١١/٥١٨٧، بلا تاريخ، ف: ١٠/١٦.

• **مسائل شتى**

طبعت ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣١٧، ومسائل المرتضى، ولكنّها

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٨٣.

٢. ورد في فهرس (دنا) مجموعة نسخ تحمل عنوان: أجوبة المسائل الخراسانية والرملية والواسطية.

مطبوعة في الأخيرة بصورة مبعثرة، لا في موضع واحد، كما أنّ واحدة منها، وهي مسألة معنى قول النبي ﷺ: «من أجبى فقد أربى» مذكورة في ضمن تكملة الأمالي. ويرجع تاريخ عدد من هذه المسائل إلى سنة ٤٢٧.

وقد اعتُمد في تحقيق هذه المسائل المطبوعة ضمن المجموعة الرابعة من رسائل الشريف المرتضى على نسخة محفوظة في مكتبة السيّد محمّد الموسوي الجزائري. كما أنّ المطبوع منها في ضمن مسائل توجد نسخته في مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف، برقم ٧/١٣/عقائد، وفي مكتبة السيّد الحكيم في النجف أيضاً برقم ٤٣٨/ كلام. والمسائل هي:

١. صيغة البيع.

٢. ألفاظ الطلاق.

٣. استمرار الصوم مع قصد المنافي.

٤. إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقية.

٥. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء.

٦. الفرق بين نجس العين ونجس الحكم.

٧. تنجّس البئر ثمّ غور مائها.

٨. استحقاق مدح الباري على الأوصاف.

٩. المنع من العمل بأخبار الآحاد.

١٠. الجسم لم يكن كائناً بالفعل.

١١. النظر قبل الدلالة.

١٢. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث.

١٣. منع كون الصفة بالفاعل.

١٤. الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدث.

١٥. إبطال قول: «إنّ الشيء شيء لنفسه».

١٦. النسبة بين الأفعال وما هو لطف منها.

١٧. دور العقل والسمع في النوافل.

١٨. الدليل على أنّ الجواهر مدركة.

١٩. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام.

٢٠. معنى النفع في الضرر.

٢١. معنى قول النبي صلى الله عليه وآله: «من أجبى فقد أربى».

٢٢. اللفظة الدالّة على الاستغراق.

وقد وزّعنا هذه المسائل على مواضعها من هذا الفهرس.

٥٥. المسائل الصباوية

ذكرها في الغدير، ج ٤، ص ٢٦٥. ولا نعلم عنها شيئاً، ولعلّها تصحيف. وهي غير المسائل الصيداوية، فقد ذكرها العلّامة الأميني أيضاً عند استعراضه لكتب الشريف المرتضى، وهو يدلّ على اختلافهما.

٥٦. المسائل الفاخرية أو الفخرية

ذكرت في الصراط المستقيم للشيخ زين الدين البياضي، ج ١، ص ٥. ولا نعلم عنها شيئاً.

٥٧. مسائلُ فلكيةٌ

ذكر فيها بحث مختصر حول استدلال جمهور المسلمين على كون السماوات والأرضين سبعاً، وكون السماء والأرض مسطحتين لا كرويتين. ولم يُذكر لها عنوان في المطبوع، فاخترنا نحن لها هذا العنوان.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى (ج ٣، ص ١٤٠) في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

٥٨. المسائل المطلبيات

ذكرها في الذريعة، ج ٥، ص ٢٣٤؛ ج ٢٠، ص ٣٦٧، وقال إنّ الشريف المرتضى أحال على هذه المسائل في المسألة الثانية من الرسية الأُولى[١]. ولكن إذا راجعنا المطبوع من المسألة الثانية من الرسية الأُولى، لوجدنا أنّه يحيل إلى المسائل الحلبيّات بدلاً من المطلبيّات[٢]، كما تقدم أنّنا شاهدنا بعض نسخ الرسية الأُولى فوجدنا أنّها تذكر الحلبيّات لا المطلبيّات، فيبدو أنّه تصحيف، وأنّه لا وجود للمطلبيات بالمرّة.

٥٩. مسائل منوَّعة

تمّ العثور في ضمن النسخ التي جمعتها الأمانة العامة لألفية الشريف المرتضى على رسالة صغيرة تحتوي على أربعة مقاطع قصيرة. وقد سمّيت في بعض النسخ: المسائل المقدّسيات، وفي بعضها: المقدّسات. ولم ينسب أصحاب الفهارس مسائل بهذه الاسم إلى الشريف المرتضى. ولاتوجد قرائن داخلية على تصحيح نسبتها.

---

١. الذريعة، ج ٥، ص ٢٣٤.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٢٢.

وسوف يأتي عند البحث عن مسألة في الحسن والقبح العقلي أنّ المقطع الأوّل من هذه المقاطع الأربعة هو جزء من هذه المسألة، وقد ذكرناه هناك، فراجع.

أمّا المقاطع الثلاثة المتبقّية فهي كما يلي:

الأوّل: «وكان الشريف المرتضى ﷺ ربّما يتعرّض أحياناً بالمتنبّي، ويضع من شعره. وقال يوماً وقد جرى ذكره في المجلس: كيف يستجيز أحد أن يقول:

يَـا مَـن يَـرَى كُلَّ فَـوق عَينـه دُونَـا ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ مَـا قلـتُ لِلدَّهـرِ إِلَّا جَـاءَ يَشـكُونَا

وأيّ معنى لهذا البيت، وهل يتلفظ به مثله؟!».

الثاني: «وقال: الزماع: العزم. وهو من المقلوب؛ لأنّ الألف من أزمعت زائدة».

الثالث: «وقال ﷺ يوماً لأصحابه: ما تقولون في أهل النار، أهم يرضون بما يجري عليهم من العقاب العظيم أم يسخطون؟ فأجاب الكل بأنّهم يسخطون. فقال: ليس كذلك، والواجب أنّ نقول فيهم: إنّهم لا يرضون ولا يسخطون؛ لأنّ سخط ما هو مستحقّ عدل، قبيح، وهم يومئذٍ ملجؤون إلى أن لا يفعلوا القبيح».

المخطوطات:

عثرنا على ثلاث نسخ لهذه الرسالة، وهي:

١. المرعشي، ٧٦١٥، الصفحة ٣٩٠.

٢. الگلپايگاني، ٥٧٨٧، الصفحة ٨.

٣. المرعشي، ١٤٢٥٤، الصفحة ٢١٣.

٦٠. المسائل الوادية

ذكرها المحقّق الطهراني، وقال: إنّه رآها في ضمن مجموعة رسائل - سمّاها: مجموعة

رسائل فقهية - في مكتبة السيّد خليفة[١]. إنّ تسمية المجموعة بأنّها فقهية يدلّ على أنّ المسائل الوادية مسائل في الفقه أيضاً. ولابدّ من مشاهدة النسخة للتأكّد من صحّة نسبة هذه المسائل للشريف المرتضى.

٦١. مسألة حول أولاد قابيل وزوجته

وهي مسألة مختصرة حول أولاد قابيل وزوجته. ولا يتّضح للقارئ منها شيء؛ لشدّة الغموض في المطبوع منها، لكن يمكن فهم بعض مطالبها من خلال الرجوع إلى المخطوطات.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٢٧، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره. ولم يجعل المحقّق لها عنواناً مستقلّاً.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٦٢. مسألة حول علم النجوم

ذكرها السيّد ابن طاوس (ت٦٦٤)، حيث قال:

فصلٌ: ووجدتُ في مجلد كبير فيه مسائل وتصانيف للشيخ المفيد والشريف المرتضى (قدس الله روحيهما)، أوّل مسألة منه في قول النبي ﷺ: «عليٌّ أقضاكم».

وفيه جواب جملة من مسائل الشريف المرتضى، وقد أجاز وأورد الدلالة بالسمع على أنّ النجوم دلائل على الحادثات، ثمّ ذكرما هذا لفظُ ما وقفنا عليه: «وعلى هذه

---

١. الذريعة، ج٢٠، ص٩٣.

الطريقة قلنا إنّ الذي جاء بعلم النجوم من الأنبياء هو إدريس عليه السلام ...»[١].

وقد سمّاها المستشرق ايتان كولبيرج في فهرسه الذي أعدّه لمكتبة السيّد ابن طاوس: الدلالة بالسمع على أنّ النجوم دلائل على حادثات[٢]. وقد انتزعه من عبارة السيّد ابن طاوس المذكورة أعلاه، ولكن يبدو من العبارة تلك أنّ هذا ليس اسماً للمسألة، وإنّما هو مجرّد حكاية لموضوعها كما أشار كولبيرج إلى ذلك[٣]، ولذلك فضّلنا تسميتها بمسألة في علم النجوم.

وفي الحقيقة إنّ الذي ذكره السيّد ابن طاوس من هذه الرسالة إنّما هو مقطع قصير في صفحة واحدة، وإنّما نقل منها ما يناسب مقام بحثه في فرج المهموم.

ثمّ إنّ هذه المسالة غير مسألة في الردّ على المنجمين المتقدّمة في القسم الأوّل من هذا الفهرس ضمن المسائل السلّارية، بل هي مسألة أُخرى كما يتّضح لمن يقارن بين عباراتيهما.

وقد طبعت في ضمن فرج المهموم كما أشير إليه، وفي ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣١١، في نهاية مسألة في الرد على المنجمين.

٦٣. مسألة كبيرة في إبطال القول بالعول

ذكرها في أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩. ولانعلم عنها شيئاً.

٦٤. مسألة في أحكام أهل الآخرة

بُحث فيها حول ثلاث مسائل، وهي: أنّ أهل الآخرة غير مكلّفين، وأنّ معارفهم

---

١. فرج المهموم، ص ٥٣.

٢. كتابخانه ابن طاوس (الترجمة الفارسية)، ص ٢٣٢.

٣. كتابخانه ابن طاوس (الترجمة الفارسية)، ص ٢٣٢.

ضرورية، وأنّهم مختارون في أفعالهم، لكنّهم ملجؤون إلى ترك القبيح. والجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى قد تعرّض إلى هذه الأبحاث في الذخيرة[١]. ولاتوجد قرائن داخلية واضحة على تصحيح نسبة هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى، سوى مطابقتها لآرائه في كتبه الأُخرى.

الطبعات:

١. طبعت في طهران سنة ١٣١٥ ضمن كلمات المحقّقين.

٢. وطبعت على هامش حاشية الرسائل للآخوند الخراساني، وفي بغداد - الكاظمية، مكتبة الشريف المرتضى سنة ١٩٦٧م، كما طبعت في قم في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٣١ سنة ١٤٠٥.

المخطوطات[٢]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١٤٥ عقائد، ١٠٩٣، ف: ١٧٤.

٢. المرعشي، ٩/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٤٧/٣٢.

٣. الرضوية، ٧/١٠١٠، ق١٣، اهداء ف: ٣٢٢.

٤. مجلس الشورى، ٧/٥١٨٧، ١٢٣٤، ف: ٨/١٦.

٥. المرعشي، ١١/٧٦١٥، ١٢٨١، ف: ١٨/٢٠.

٦. النجف - الحكيم، ٤٣٢، ١٣٣٥، ف: ٣٥/١.

٧. النجف - بحر العلوم، ١٦٤، ١٣٩١، ف: ١٢٥ (هذه النسخة مستنسخة من نسخة آقا بزرگ الطهراني).

---

١. الذخيرة، ص ٥٢٤.

٢. يوجد منها ١٢ نسخة في فهرس (دنا).

٨. المرعشي، ١٢/٦٨٦٢، بلا تاريخ، ف: ٥٤/١٨.

٩. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٣ متفرّقة، بلا تاريخ، ف: ٥٠٣.

١٠. جامعة طهران، ٦٩١٤. (آخرها: «وهذه المسألة كانت مكتوبة في آخر النسخة المنقول منها بخطّ عتيق جدّاً، وهي تأتي بعد الناصريات المتقدّمة»).

٦٥. مسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام

سؤال وجواب حول تفضيل فاطمة عليها السلام على سائر بنات النبي صلى الله عليه وآله، بل على سائر النساء.

طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٤٧، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

٢. المرعشي، رقم ١٤٩٧.

٦٦. مسألة في الحال بعد الحجّة المنتظر عليه السلام

سؤال وجواب، جوّز فيه الشريف المرتضى وجود أئمّة بعد الإمام المهدي عليه السلام.

طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج٣، ص١٤٥، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

٢. المرعشي، رقم ١٤٩٧.

٦٧. مسألة في الحسن والقبح العقليين، أو المسائل المقدسات (المقدسيات)

المسألة تتحدّث عن كيفيّة تبرير بعض الأُمور القبيحة بظاهرها، مثل قتل الغلام في قصّة الخَضِر وموسى[١].

وقد تقدّم عند البحث عن ما سمّيناه: مسائل منوّعة أنّه تمّ العثور في ضمن مخطوطات رسائل الشريف المرتضى على رسالة صغيرة تحمل اسم: المسائل المقدّسات أو المقدسيات، وتحتوي على أربعة مقاطع قصيرة، وعند مقارنتها مع رسالة الحسن والقبح العقلي التي نتحدّث عنها هنا، وجدنا أنّ المقطع الأوّل من هذه الرسالة الصغيرة موجود ضمن رسالة الحسن والقبح. والمقطع كما يلي:

ومن المسائل المقدسات [المقدسيات]: سُئل ﷺ عن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾، وقال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾، فعطف (القتل) على (لقاء الغلام) بالفاء، ولم يُدخِل في (خرق السفينة) على (الركوب) حرفَ العطف، ولا في (الاستطعام) على (إتيان أهل القرية)؟

فأجاب ﷺ: أما دخول الفاء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾، وسقوطها من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾، ومن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾، فقد قيل: إنّ الوجه فيه أنّ اللقاء لمّا كان سبباً للقتل أدخلت الفاء إشعاراً بذلك، ولمّا لم يكن في السفينة الركوب سبباً لخرقها، ولا إتيان القرية سبباً للاستطعام لم تدخل الفاء. وهذا وجهٌ صحيح فيه نظر دين [زين، ويحتمل أن تقرأ الكلمة الأخيرة كالتالي: بيّن].

---

١. لم يُسمِّه القرآن، واكتفى بتسميته: (العبد الصالح)، لكنّ الروايات المستفيضة ذكرت أنّه جاء فيها أنّ اسمَه: (الخَضِرُ) (الحسني).

وقد تقدّم التعريف بنسخ هذا المقطع عند البحث عن: مسائل منوّعة.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٧٥.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٦٨. مسألة في خلق الأفعال

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٨٧.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٦٩. مسألة في علّة امتناع علي عليه السلام عن محاربة الغاصبين

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٥.

المخطوطات[١]:

١. الحكيم، ٣/٩٠٣.

٢. جامعة طهران، ٣٠/٦٦١٦، ق١١، ف: ٣١١/١٦.

٧٠. مسألة في علّة خذلان أهل البيت عليهم السلام

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٠٧.

---

١. توجد في فهرس (دنا) نسخة واحدة لهذه المسألة.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. الحكيم، رقم ٧/٤٣٣، سنة ١٣٥٨. (استنسخها الشيخ السماوي).

٧١. مسألة في الغيبة

مسألة تبحث حول عدم ضرورة بيان سبب الغيبة، ما دام الإمام عليه السلام معصوماً، ولا يفعل المحرم.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٤٤، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١٣٥ عقائد، ١٠٩٣، ف: ١٧٣ (باسم: رسالة في الغيبة).

٢. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

٧٢. مسألة في فدك

سؤال وجواب حول وجوب حكم أبي بكر لفاطمة عليها السلام بفدك من أجل عصمتها.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٤١، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

٢. المرعشي، رقم ١٤٩٧.

٧٣. مسألة في المسح على الخفّين

مسألة أملاها الشريف المرتضى في دار أبيه الطاهر بباب المُحَوَّل[١]، سنة ٤١٥، أجاب فيها عن مسألة وردت عليه من خراسان[٢]، وقد تقدّم احتمال أن تكون أحد المسائل الخراسانيّة المتقدّمة.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٨١؛ مسائل المرتضى، ص ٢١.

المخطوطات[٣]:

١. المرعشي، ٣/٦٨٩٦، سنة ٩٩٥، ف: ٨٩/١٨.

٢. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٧٨٥ فقه، ١٠٣٩، ف: ٢٦٦.

٣. المرعشي، ١٠/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٤٨/٣٢.

٤. الحكيم، ١٤/٥٤١.

٧٤. مسألة في ميراث الأنبياء عليهم السلام

هذه مسألة جديدة، وهي تجيب على إشكال حول ميراث الأنبياء عليهم السلام، والخلاف المعروف حول إيراثهم وعدمه. ولاتوجد قرائن داخليّة على تصحيح نسبتها إلى الشريف

---

١. باب المُحَوَّل: محلّة كانَتْ في الجانب الغربيّ من بغدادَ، وفي أحدِ أطرافِها كانَ يَقَعُ مسجدُ بَراثا (بفتح الباء، لا بضمّها كما وَهِمَ فخر الدين الطريحي)، وقد زال أثرها مع بَراثا، وأمّا المسجد القائم اليوم المعروف بجامع بَراثا، فهو مشهد العتيقة المذكور في رجال النجاشي في موضعين، وهو جامع المنطقة، اشتراه أمير المؤمنين عليه السلام بمنطقتِهِ، واتّخذه مسجداً (الحسني).

٢. مسائل المرتضى، ص٢١.

٣. يوجد منها أربع نسخ في فهرس (دنا).

المرتضى. وقد لخصّها الشيخ البياضي العاملي (ت٨٧٧)، ونقل مطالبها بتصرّف، ونسبها إلى الشريف المرتضى[١].

أوّلها: «قال الشريف المرتضى رحمه الله: تجدّد لمن خالفنا في ميراث الأنبياء عليهم السلام إن استدل على أنّهم لا يورثون بطريقة قياسية، وان كانت مقولتهم على السمع والخبر...» وآخرها: «... وأيّ شيء ذكروه في ذلك، قيل لهم مثله فيما تعلّقوا به. تمّت الرسالة».

مخطوطتها: لم نعثر لها إلّا على نسخة واحدة، وهي: النجف - الحكيم، ٤/٩٠٣، سنة ١٠٨٦. (استنسخها الشيخ حمزة متولي مسجد الشمس[٢] في الحلة الفيحاء).

٧٥. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٩٩؛ مسائل المرتضى، ص ١٠٥. وقد سمّاها في الذريعة: مسألة في عدم الدليل، دليل العدم[٣].

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٠٩٩٨.

٢. الحكيم، ٣/٤٣٢.

٧٦. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد الكفّار

يدور موضوع هذه الرسالة حول ما ذهب إليه الشريف المرتضى من عدم وجود لفظة في لغة العرب تدلّ على الاستغراق. وقد اكتفى هنا بإشارة مختصرة إلى هذا البحث،

---

١. الصراط المستقيم، ج ٢، ص ٢٩١.

٢ هو الموضع الذي رُويَ أنَّ الشمسَ رُدَّت فيهِ لأميرالمؤمنين عليّ عليه السلام، فَصَلّى فيه العَصْرَ، وما زال قائماً عامِراً (الحسني).

٣. الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٩٠.

لكنّه فصّله بصورة كبيرة في الذخيرة والذريعة[1].

طبعت مرتين في رسائل الشريف المرتضى، أحدهما تحت هذا العنوان (رسائل، ج ٢، ص ٨٣)، والآخر تحت عنوان: اللفظة الدالة على الاستغراق (رسائل، ج ٤، ص ٣٥٤)، كما طبعت في مسائل المرتضى، ص ٢١٨ بالاسم الأوّل.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢١٩١٠.

٢. جامعة طهران، رقم ٦٩١٤.

٧٧. مسألة من كلام لعليّ عليه السلام يتبرّأ من الظلم

وهي عبارة عن خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام أملاها الشريف المرتضى على تلامذته، وليس فيها أي إنتاج علميّ خاص.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٣٩، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ١٤٩٧.

٧٨. معنى النفع في الضرر

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٩، وفي مسائل المرتضى، ص ٢٠٢ باسم: الألم ووجه الحسن فيه.

---

١. الذخيرة، ص ٥١٠؛ الذريعة، ج ١، ص ٢٠١.

المخطوطات[1]:

١. النجف، أمير المؤمنين عليه السلام، ١٢٢ عقائد، ١٠٩٣، ف: ١٧٢ (باسم: رسالة في الألم).

٢. النجف، أمير المؤمنين عليه السلام، ٢٧٠ عقائد، ١٠٩٣، ف: ١٨٦ (باسم: مسألة في الألم).

٣. المرعشي، ١٢٩٢٣/٣٦، ق١١، ٧٦٨/٣٢.

٧٩. معنى نقصان الدين والعقل في النساء

سؤال وجواب حول بيان معنى الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وآله الذي يَنسب النساء إلى نقصان الدين والعقل.

طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج٣، ص١٢٣، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيرهم.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٨٠. مقدّمة في الأُصول الاعتقادية

هي دورة كلاميّة مختصرة، وقد أشار بعض المحقّقين إلى رسالة للشريف المرتضى سمّوها: مسألة في أُصول الدين[2]، قد تكون هي هذه.

طبع في بغداد في ضمن المجموعة الثانية من نفائس المخطوطات، ص٧٥، سنة

١. توجد نسخة واحدة منها في (دنا).

٢. أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩؛ تأسيس الشيعة الكرام، ص ٣٩٢.

١٣٧٣- ١٩٥٤م، بتحقيق الشيخ محمّد حسن آل يس.

المخطوطات[١]:

١. المرعشي، ١٤٦٧٣/١١، ١٢٣٣، ف: ١٥٧/٣٧.

٢. النجف - بحر العلوم، ١٦٩، ١٣٩١، ف: ١٢٧ (باسم: مقدّمة في الأُصول).

٣. جامعة طهران، ٢٣/١١٦٢، أفلام ف: ٥٧٥/١. (وهي مصوّرة من نسخة آقا بزرگ)

٤. نسخة بخطّ آقا بزرگ الطهراني، محفوظة لدى الأُستاذ عبد الرزاق محيي الدين، مؤلّف كتاب أدب المرتضى، وقد أشار إليها في هذا الكتاب[٢].

٥. نسخة محفوظة في مكتبة الشيخ محمّد حسن آل يس الذي نشر هذه الرسالة، وذكر أنّ نسخته مستنسخة من نسخة الشيخ محمّد محسن الطهراني صاحب الذريعة، وهو المعروف بآقا بزرگ.

٦. النجف - بحر العلوم، ٢١١، بلا تاريخ، ف: ١٥٠.

٨١. المقنعة

كذا جاء في فهرس مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام، ٢٩٩ عقائد، بلا تاريخ، ف: ١٨٨- ١٨٩. ولم نطّلع عليه لنتعرّف على حقيقته، ونحتمل أن يكون هو المقنع في الغيبة.

٨٢. المنتقى

ذكره الأفندي في تعليقة أمل الآمل[٣]، وقال: إنّ اللاهيجي الديلمي نسبه إلى الشريف المرتضى في محبوب القلوب.

---

١. توجد في فهرس (دنا) أربع نسخ تحمل عنوان: مقدّمة في الأُصول.

٢. أدب المرتضى، ص١٥٠.

٣. تعليقة أمل الآمل، ص٢٠١.

٨٣. منع كون الصفة بالفاعل

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٠، ومسائل المرتضى، ص ١٩١ باسم: كون الصفة بالفاعل.

المخطوطات:

كلتا النسختين تحملان اسم: كون الصفة بالفاعل، وهما:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١٢٢ فلسفة، ١٠٩٣، ف: ٣١٢.

٢. المرعشي، ٣٠/١٢٩٢٣، ق١١، ٧٦٤/٣٢.

٨٤. المنع من العمل بأخبار الآحاد

وهي مسألة خرجت في (شهر) ربيع الأوّل من سنة ٤٢٧.

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٥ في ضمن مجموعة تحت عنوان: مسائل شتّى، كما طبعت في مسائل المرتضى، ص ٨١.

المخطوطات:

١. توجد في ضمن مجموعة محفوظة عند السيّد محمّد الجزائري، ملحقة بكتاب إصباح الشيعة[١].

٢. مركز الإحياء، رقم ٨/٢٧١٩.

٨٥. النزهة

ذكره في الصراط المستقيم[٢]. ولانعلم عنه شيئاً.

---

١. وجدتُ وصف هذه النسخة في مكتبة المحقّق الطباطبائي بقم، بخطّه رحمه الله على الصفحة الأُولى من المجموعة الأُولى من رسائل الشريف المرتضى المطبوعة.

٢. الصراط المستقيم، ج١، ص١٠.

٨٦. النسبة بين الأفعال، وما هو لطف منها

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٣، ومسائل المرتضى، ص ١٩٩ باسم: الأفعال مع اللطف.

المخطوطات[١]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٢٧٢ عقائد، ١٠٩٣، ف: ١٨٦ (باسم: مسألة في المناسبة بين الأفعال في الفعل واللطف).

٢. المرعشي، ٣٣/١٢٩٢٣، ق١١، ٧٦٦/٣٢ (باسم: الأفعال مع اللطف).

٨٧. نصّ مجهول

أشارت البروفسورة جابينه اشميتكه إلى وجود نصّ مخطوط ينسب إلى الشريف المرتضى، لكن الدكتور مارتن مكدرموت أثبت أنّه ليس له[٢].

٨٨. نصّ مجهول المؤلّف

توجد رسالة منسوخة مع رسالة الحدود والحقائق التي نشرها الأُستاذ دانش بجوه (پژوه) في ضمن الذكرى الألفيّة للشيخ الطوسي، وقد استنسخها علي الفقعاني من خط الشيخ ابن إدريس، واحتمل الأُستاذ دانش بجوه أن تكون هذه الرسالة إمّا للشريف المرتضى - كرسالة الحدود والحقائق المستنسخة معها -، أو لابن إدريس. وبدايتها ما يلي: «نقلاً من خطّ الأجلّ الرئيس الفقيه العالم محمّد بن منصور بن إدريس رحمه الله: إعلم أنّ التكليف ينقسم إلى عقليّ وسمعيّ، ولمّا كان ينقسم إلى ذلك، وكان العقليّ أصلاً في

---

١. توجد في (دنا) نسخة واحدة لهذه المسألة.

٢. انديشه هاى كلامى علامه حلى (الترجمة الفارسية)، ص ١٦٥، الهامش رقم ٣.

السمعيّ من حيث إن تكلّفه لا يتم من دونه، وجب الابتداء به ثمّ اتّباعه بالسمعي ...»[١].

وبما أنّه يُحتمل أن تكون هذه الرسالة للشريف المرتضى، لذلك ذكرناها هنا.

المخطوطات:

طهران ملي، ٢/٨٦٣، سنة ٨٣٧، ف: ٣٦٧/٨.

٨٩. نصر الرواية

ذكرها في الغدير، ج ٤، ص ٢٦٥. وقد تقدّم عند الحديث عن رسالة جواب الكراجكي في فساد العدد في القسم الأوّل من هذا الفهرس أنّنا نحتمل احتمالاً قويّاً أن يكون نصر الرواية تصحيفاً لرسالة: نصر الرؤية.

٩٠. النظر قبل الدلالة

أشار فيها إلى وجه ما يَرد في بداية الكتب الكلامية من بيان أن النظر أوّل الواجبات قبل إثبات أصل وجوب النظر، مع أن الظاهر يقتضي العكس.

طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٨، وفي مسائل المرتضى، ص١٣٠، باسم: أوّل الواجبات النظر.

المخطوطات[٢]:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ١٤٣ عقائد، ١٠٩٣، ف: ١٧٤ (باسم: رسالة في أنّ الواجب الأوّل النظر).

٢. المرعشي، ٢٣/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٥٩/٣٢.

---

١. الذكرى الألفيّة للشيخ الطوسي (يادنامه شيخ طوسي، ج ٢)، ص ٧٢٦ - ٧٢٧.

٢. توجد في فهرس (دنا) نسخة واحدة منها.

٣. الحكيم، ١٤/٥٤١.

٤. جامعة طهران، رقم ١١٦٢.

٩١. وجه كون عدد الأئمّة اثني عشر، وسبب اختصاص الإمامة بهم دون سائر أهل البيت ﷺ

هذه الرسالة جديدة، وقد ورد قسم من بدايتها في إعلام الورى[1] مع تصرّف، ومن دون الإشارة إلى أنّها للشريف المرتضى. أوّلها:

قال سيّدنا الشريف المرتضى ﷺ: سألتَ (أدام الله حراستك): ما الدليل على أنّ الأئمّة اثني عشر، ولِمَ اختصصتم أنتم بها دون أهل البيت كلّهم، والنبي ﷺ قال: إنّي مخلّفٌ فيكم الثقلين ....، فما وجه اختصاصكم بهذا العدد دون ما زاد عليه؟

وآخرها: «وإذا كان الأمر كذلك، دلّ على أنّهم هم المعنيّون بذلك دون من سواهم على ما رتبناه».

المخطوطة: لم نعثر لها إلّا على نسخة واحدة، وهي: مكتبة مجلس الشورى، رقم ٧٥٣٩.

٩٢. وجه نهي النبي ﷺ عن أكل الثوم

وهي مسألة سألها أبو القاسم علي بن عبدالله العلوي الحسيني[2]، حول وصف النبي ﷺ للثوم بأنّها بقلة خبيثة، مع أنّ الله وصف في كتابه كلّ ما ينبت بأنّه كريم لا خبيث. فيكون العنوان المذكور لهذه المسألة غير دقيق، لكنّنا أثبتناه كما اختاره المحقّق لهذه المسألة في ضمن رسائل الشريف المرتضى.

---

١. إعلام الورى، ج ٢، ص ١٩٩.

٢. أبو القاسم علي بن عبدالله العلوي الحسيني: لم نهتدِ إلى ترجمته.

وكان قد سأل هذا السائلُ - أي أبو القاسم العلوي الحسيني - من الشريف المرتضى في موضع آخر سؤالاً آخر حول قوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾[1]، لكنّه سُمّي في هذه المسألة باسم: أبو القاسم علي بن عبدالله بن شيبة العلوي الحسني [كذا][2].

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٢٥، في ضمن مجموعة تحمل عنوان: أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٧.

٢. المرعشي، رقم ٧٦١٥.

٩٣. يوم القيامة

هذه الرسالة موجودة في ضمن مجموعة رسائل بخطّ المحقّق الشيخ آقا بزرگ الطهراني، كتبها سنة ١٣٣٠ في سامراء[3]. ولانعلم هل هي إحدى رسائل الشريف المرتضى المطبوعة باسم آخر، أو أنّها رسالة جديدة؟ وهي في الحقيقة غير رسالة في بيان أحكام أهل الآخرة، فإنّ الأخيرة موجودة أيضاً في ضمن هذه المجموعة.

---

١. انظر: رسائل، ج ٣، ص ١٠٣؛ أمالي المرتضى، ج ٢، ٣١٦.

٢. هو عَلَوِيٌّ حُسَيْنيٌّ من ذُرِّيّة زَيْد الشَّهيد. (الحسني).

٣. فهرس التراث، ج ١، ص ٥٠٤.

القسم الثالث*
المصنّفات المنسوبة إلى الشريف المرتضى خطأً

١. تبصرة العوام

نسبه البعض إلى الشريف المرتضى وهو ليس له قطعاً، فإنّ الكتاب مكتوب بالفارسية، ولم نعهد من الشريف المرتضى أنّه كان يعرفها فضلاً عن أن يكتب بها. إضافةً إلى وجود قرائن صريحة تدلّ على أنّ تأليف الكتاب تمّ بعد تاريخ وفاة الشريف المرتضى[١]. وقد نُسب الكتاب إلى السيّد الشريف المرتضى بن الداعي الحسني الرازي. وللعلّامة المحقّق المرجع السيّد الشبيري الزنجاني بحث ضافٍ في هذا المجال (في كتاب جرعه‌اى از دريا، ج١) فليُراجع.

٢. تفسير سورة «هل أتى»

لم يذكره أحدٌ من أصحاب الفهارس، ولم يتحدّث عنه أحدٌ من المتأخّرين سوى السيّد محسن الأمين، حيث أشار إلى رؤيته لنسخة من هذا التفسير، وقال عند استعراضه لكتب الشريف المرتضى:

وله تفسير سورة «هل أتى»، رأينا منه نسخة مخطوطة في جبل عامل، في ٥١ صفحة

---

*لم نتعرض في هذا القسم للإشارة إلى المخطوطات إلّا في بعض الأحيان؛ باعتبار أنّ الكتب المذكورة في هذا القسم ليست للشريف المرتضى.

١. انظر: مقدّمة الأُستاذ عباس إقبال الآشتياني على الكتاب.

متوسّطة، في آخرها: (كتبه الفقير إلى ربّه محمّد بن علي بن سليمان بن محمّد بن علي، الشهير بابن نجدة هزيمة، ووافق الفراغ من كتابتها فجر الأحد ٣ شعبان سنة ١١١١)[1].

ولم نتمكّن من رؤية نسخة من هذا التفسير لجهلنا بمكانها، وتوجد نسخة أُخرى من هذا التفسير محفوظة في المكتبة التيموريّة بمصر والقارئ لهذا التفسير يجد أنّ مؤلّفه يحمل آراء تخالف ما كان يذهب إليه المرتضىٰ، مثل القول بأنّ الفاسق كافر نعمة، أو التمييز بين الكبائر والصغائر الذي كان المرتضىٰ لا يؤمن به.

وقد فصّلنا الكلام حول هذا التفسير في مقال يحمل عنوان: «تفسير سورة هل أتىٰ المنسوب إلىٰ الشريف المرتضىٰ» قدمناه ليطبع في العدد الخاصّ بألفية الشريف المرتضىٰ من مجلة كتاب گزار.

المخطوطات:

١-لبنان- جبل عامل، سنة ١١١١. (مكانها مجهول، وهي النسخة التي رآها السيّد الأمين كما تقدّم)

٢- مصر- المكتبة التيمورية، سنة ١٣٢٣، رقم ٣٤٩ [2]. (وهذه النسخة تحتوي على

---

١. أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩.

٢. جاء في أوّلها: «بسم الله الرحمٰن الرحيم، وبه نستعين. قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ﴾ و(هَل) زيادة؛ لأنه استفهام عند أهل اللغة، ولايجوز ذلك على الله تعالى؛ لأنه عالم لذاته ...».

وجاء في آخرها: «... فاعتبروا رحمكم الله بذلك، واتّعِظوا بما سمعتم ليوم الحشر، فكائن [كذا] قد أزف بكم، وجُمعتم في الموقف كما اجتمعتم هاهنا، وأعدوا. والسلام على من اتّبع الهدى، وخشي عواقب الردى، وأطاع الملك الأعلى، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله [على] سيّد الأولين والآخرين محمّد خاتم النبيين، وآله الطاهرين، وصحابته الغرّ الميامين، وحسبنا الله ونعم الوكيل. كتبه الأقل عند ربه المنان ... [اسم الناسخ غير واضح] ريحان. كان الفراغ منه في عشرين جماد [كذا] ثاني ١٣٢٣».

١٠٥ صفحات). وقد جاءت بعد خاتمتها تعليقة من شخصٍ، من المحتمل أنّه كان يعمل في استنساخ الكتب، فيعطي الكتب إلى بعض الأشخاص ليستنسخوها مقابل مبلغ من المال، ثمّ يبيعها إلى بعض أصحاب الفضل، وقد جاء في هذه التعليقة أنّه قد أعطى هذا الكتاب إلى ولد مبتدئ ليستنسخه، وأنّه لم يتمكّن من مقابلة النسخة الأصل. ومن المحتمل أنّه قد أعطى النسخة، الىٰ الشيخ أحمد رضا العاملي النباطي (ت ١٣٧٢) مؤلف رسالة الخط المشار إليها في التعليقة[١].

٣. تنبيه الغافلين عن فضل الطالبيين في الآيات النازلة في شأن الأئمّة الطاهرين

ذكره الأفندي، وقال إنّه نسبه السيّد حسين المجتهد إلى الشريف المرتضى في كتاب دفع المناواة[٢]. وجاء في صدر بعض مخطوطات الكتاب: «تنبيه الغافلين للسيد المرتضى علم الهدى (رحمه الله)»[٣]. كما ذكره في الذريعة، ونسبه إلى بعض قدماء الأصحاب من دون أن يسمّيه، ولم يجزم بنسبته إلى الشريف المرتضى[٤]. لكن الصحيح أنّ مؤلّفه هو الحاكم أبو سعد المحسن بن محمّد بن كرامة الجشمي البيهقي الزيدي[٥].

---

١. ونصّ التعليقة كالتالي: «سَوَّدَ هذه النسخة ولدٌ مبتدئ، لم تُمكنّا الفرصة من انتخاب غيره لهذا العمل، وأعجلنا الوقتُ عن مقابلتها بالنسخة الأصلية، بل وعن مراجعتها إجمالاً، فأرسلناها على عِلّاتها. وواسعُ علمِ مولانا الأُستاذ العلّامة يَجبر نقصها، ويَسلك بها النهج الصحيح، فلا يخفى على علمه شيء من شواذها. وعسى أن يذكرنا مولانا بما وعدنا به من رسالة الخط، وغيرها من نفائس آثاره، أطال الله بقاءه».

٢. رياض العلماء، ج ٤، ص ٤٠.

٣. تنبيه الغافلين (مقدّمة التحقيق)، الصفحة (سي وسه) (تمّ ترقيم صفحات المقدّمة بالحروف، وباللغة الفارسية).

٤. الذريعة، ج ٤، ص ٤٤٦.

٥. أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربية، ص ١٠٣، الرقم ١٩٥.

ويدلّ على عدم صحّة نسبة الكتاب إلى الشريف المرتضى أنّ مؤلّفه نقل فيه بتصرف مقطعاً من الشافي، وقال: «وذكر الشريف المرتضى ...»[١]. كما أنّ فيه الكثير من التصريح بالعقيدة الزيدية، كالتصريح بإمامة زيد الشهيد، وابنه يحيى، ومحمّد ذي النفس الزكية[٢]. إلى غير ذلك ممّا يدلّ قطعاً على عدم صحّة نسبة الكتاب إلى الشريف المرتضى.

وقد يكون سبب تصوّر نسبة الكتاب إلى الشريف المرتضى أنّه قد جاء فيه إرجاع إلى كتاب تنزيه الأنبياء عليهم السلام[٣]. ولكن تنبغي الإشارة إلى أنّ الحاكم الجشمي أيضاً عنده كتاب يحمل هذا العنوان، أي تنزيه الأنبياء، وأنّ الأمر ليس مختصّاً بالشريف المرتضى[٤].

أضف إلى ذلك أنّه قد تقدّم عند الحديث عن كتاب تنزيه الأنبياء عليهم السلام للشريف المرتضى، أنّ اسمه الصحيح هو تنزيه الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، لا تنزيه الأنبياء عليهم السلام فقط، وقد أصرّ الشريف المرتضى دائماً عند إرجاعه إلى هذا الكتاب في كتبه الأُخرى على تسميته باسمه الصحيح والكامل، بينما سُمّي في تنبيه الغافلين: تنزيه الأنبياء فقط، وهذا يعتبر قرينة لا بأس بها على أنّ تنزيه الأنبياء المذكور في تنبيه الغافلين ليس كتابَ الشريف المرتضى، وأنّ تنبيه الغافلين أيضاً ليس للشريف المرتضى أساساً.

وقد طبع تنبيه الغافلين ثلاث مرات في فترات متقاربة، ونسب في جميع الطبعات إلى الحاكم الجشمي:

الأُولى: بإعداد محمّد رضا الأنصاري القمي، ونشر مكتبة ومتحف ومركز الوثائق التابعة لمجلس الشورى الإسلامي بطهران ١٤٢٠.

---

١. تنبيه الغافلين، ص ٥٧، وقارن بالشافي، ج ٢، ص ٢٤٥.

٢. تنبيه الغافلين، ص ١٠٧.

٣. تنبيه الغافلين، ص ١٤.

٤. تنبيه الغافلين (مقدّمة التحقيق)، الصفحة (بيست وبنج).

والثانية: بتحقيق السيّد تحسين آل شبيب الموسوي، ونشر مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة بقم ١٤٢٠- ٢٠٠٠م.

والثالثة: في اليمن، بتحقيق إبراهيم يحي الدرسي ونشر مركز أهل البيت عليهم السلام للدراسات الإسلاميّة - صعدة ١٤٢١ - ٢٠٠٠م.

٤. جواب مسألة سنان

نسخته محفوظة في مركز إحياء التراث الإسلامي، برقم ٩/١٦٢٥، بلا تاريخ، مصورة ف: ٥٦/٥. وقد جاء في فهرس مركز الإحياء أن الظاهر أنّ تكون هذه الرسالة للشريف المرتضى. وسبب هذا الاستظهار هو أنّه قد كتب على هامش النسخة: «المسألة لسنان، والجواب للشريف الطاهر». ولكن بما أنّ لقب الشريف الطاهر ليس لقباً للشريف المرتضى، لذلك لا يمكن الحديث عن نسبة الرسالة إليه، فإنّه لا يوجد أيّ شيء جدير بأن يدل على نسبتها إليه.

وهناك نسخة أُخرى تحمل نفس العنوان، لكن نسبها المفهرس إلى الشريف الطاهر لا الشريف المرتضى، وهي محفوظة في مكتبة المرعشي، ١٣/١١٠٤، بلا تاريخ، مصورة، ف: ٣، ٢١٥. ونحن نحتمل أن تكون النسختين - أي نسخة مركز الإحياء والمرعشي - في الحقيقة نسخة واحدة، فإن كليهما مصوّرتان، وقد شاهدنا نسخة المرعشي، فهي مصوّرة من مجموعة مشهورة محفوظة في مكتبة بودليان - أكسفورد، وهي بخطّ ابن العودي، ومن المحتمل أن تكون نسخة إحياء التراث مصوّرة منها أيضاً.

٥. الخصائص

نُسب إلى الشريف المرتضى[1]، لكنّه لأخيه الرضي قطعاً، فقد قال في مقدّمة نهج

١. الصراط المستقيم، ج١، ص٩؛ حديقة الشيعة، ج٢، ص٥٦٥.

البلاغة: «... فإنّي كنت في عنفوان السن، وغضاضة الغصن، ابتدأت بتأليف كتاب خصائص الأئمّة عليهم السلام يشتمل على محاسن أخبارهم، وجواهر كلامهم ...»[١]. ثمّ إنّ العلّامة الأميني قال: «وكتاب الخصائص المذكور موجود بين أيدينا، ولم يختلف فيه اثنان أنّه للشريف الرضي»[٢]، لكن قد تقدّم قبل قليل في الهوامش أن مؤلّف كتاب الصراط المستقيم و مؤلّف كتاب حديقة الشيعة قد نسبا خصائص الأئمّة إلى الشريف المرتضى، وهذا يعني أنّ هناك خلافاً حول نسبة الكتاب، إلّا أنّه في الحقيقة خلاف لا يُعتنى به، وهو أشبه بالعدم، ويمكن حمله على كثرة الاشتباه بين اسم الشريفين الرضي والمرتضى، فالأمر كما قال الأميني.

٦. خلاصة الفاتحة

توجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة، وقد نُسب إلى الشريف المرتضى. وجاء في فهرس هذه المكتبة خلال التعريف بهذا الكتاب:

> وهو تفسير لسورة الفاتحة على طريقة اللغويين، اهتم فيه المؤلّف ببيان اشتقاق الكلمات وأُصولها، وهو كثير الاستشهاد بالشعر، نسخة جيدة ومشكولة ... وفي أوّلها فهرس بالمسائل الواردة فيها[٣].

وقد أرشدني إلى وجود هذه النسخة سماحة العلّامة المتتبّع الشيخ رضا المختاري.

وبعد ذلك نشر الشيخ المختاري مقالة جزم فيها بعدم صحّة نسبة الكتاب إلى الشريف المرتضى، من خلال مراجعة النسخة نفسها، حيث جاء في أوّلها: «قال الفقير

---

١. نهج البلاغة، ج ١، ص ١٠؛ وانظر: روضات الجنات، ج ٤، ص ٢٩٣.

٢. الغدير، ج ٤، ص ١٩٥.

٣. فهرس مخطوطات التفسير والتجويد والقراءات وعلوم القرآن في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، ص ١٩٧.

إلى رحمة ربه العليّ أبو القاسم بنُ أبي حامد العلويُّ: هذا كتابي - أطال الله بقاء السامع والتالي - ألّفتُه التماسَ الطالب المتوالي ...»[١].

إذن من الواضح أنّ الكتاب ليس للشريف المرتضى، وأنّه قد حصل خطأ من مُفهرس المكتبة المذكورة.

المخطوطة:

المدينة المنورة - الملك عبد العزيز، ٤٧٨، ٨٨١، ف: ١٩٧.

٧. صفوة النظر

ذكر في المطبوع من كتاب إنقاذ البشر من الجبر والقدر[٢]، وقد تقدّم في القسم الأوّل من هذا الفهرس أنّ هناك إشكالات مهمّة حول صحّة نسبة المطبوع من إنقاذ البشر إلى الشريف المرتضى، وهذا يعني أنّه لا يمكن تقبّل نسبة كتاب صفوة النظر إلى الشريف المرتضى.

٨. عجائب الأغلاط

ذكره في الذريعة، ونسبه إلى الشريف المرتضى، وقال: جاء في أوّله:

> أنّه لمّا اطّلع بعض الإخوان على كتاب أطراف الدلائل وأوائل المسائل للشيخ السعيد أبي عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد، ورأى في آخره باباً مختصراً في أغلاط العامة، فسأله بيان تفصيلها، فكتب السيّد لالتماسه هذا الكتاب.
>
> أوّله: «اللهمّ، إنّا نحمدك على ما أنعمت وأعطيت ...». والنسخة جديدة بخطّ المولى آغا بن محمّد علي اللنكراني، كتبها في النجف في ١٣٠٧، عند السيّد آقا التستري في

---

١. مجلة (كتاب شيعه)، العدد ٥، ص ٣٦٨.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٢٤.

النجف، ونسخة بخطّ الشيخ جمال الدين حسين بن صاعد في ٩٨٢، في ضمن مجموعة ٣٢ رسالة، كلّها بخطه[١].

وهناك نسخة أُخرى تحمل هذا الاسم، أُشير إليها في فهرس (دنا)، وهي محفوظة في مشهد - مدرسة آية الله الخوئي، ٣/١٢٣، سنة ١٠٣٦، ف: ٧٩.

كما أنّ هناك نسخة ثالثة باسم عجائب أغلاط العامّة، مصوّرتها محفوظة في مكتبة مؤسّسة الطباطبائي (بنياد طباطبائي) في قم، رقم ١٧٠، سنة ١٠٨٩. وقد نسب الكتاب في النسختين الأخيرتين إلى الشريف المرتضى أيضاً.

والجدير بالذكر أنّه عند مراجعتنا كتاب التعجّب من أغلاط العامّة في مسألة الإمامة للشيخ الكراجكي، وجدنا شبهاً مدهشاً بين سبب تأليف كلا الكتابين، فقد قال الكراجكي في مقدّمة التعجب:

> وبعد، فهذا الكتاب حداني على عمله أن أحد الإخوان من أهل الإيمان شملهم الله بفضله اطلع من أمالي الشيخ المفيد رحمه الله على كتاب موسوم بـ: أطراف الدلائل وأوائل المسائل يتضمّن كلاماً في الإمامة، فرأى في آخره باباً من أغلاط العامة، أورده الشيخ رحمه الله على طريق التعجّب منهم، وضمَّنه يسيراً من خطئهم المحفوظ عنهم ...[٢].

وهذه نفس علّة تأليف عجائب الأغلاط التي ذكرها صاحب الذريعة آنفاً. أضف إلى ذلك أنّ كتاب التعجب يبدأ بنفس بداية عجائب الأغلاط، أي عبارة: «اللهم، إنّا نحمدك على ما أنعمت وأعطيت ...». وكلّ هذا يدلّ على اتّحاد الكتابين وأنّهما لمؤلّف واحد.

وعلى فرض اتّحادهما، فهل الكتاب للشريف المرتضى أم للكراجكي؟ الجواب إنه

---

١. الذريعة، ج ١٥، ص ٢١٨.

٢. التعجّب، ص ٣٠.

للكراجكي، وذلك لأُمور:

أوّلاً: نسب أحد تلاميذ الكراجكي الذي أعد فهرساً[1] لكتب أُستاذه، إليه كتاباً باسم: كتاب التعجّب في الإمامة من أغلاط العامّة[2]، كما نسبه إليه عدد كبير من العلماء، من أقدمهم ابن شهرآشوب، ومنتجب الدين[3]، بينما لم ينسب أحد من أصحاب الفهارس المتقدمين - خاصّة البُصرويّ - كتاباً للشريف المرتضى باسم: عجائب الأغلاط، ويبدو أنّ المحقّق صاحب الذريعة قد انفرد بنسبة هذا الكتاب إلى الشريف المرتضى[4].

ثانياً: إنّه يروي في التعجّب عن القاضي أبي الحسن أسد بن إبراهيم السلمي[5]، وهو من مشايخ الكراجكي لا الشريف المرتضى.

والجدير بالذكر أنّ العلّامة السيّد أحمد الإشكوري قد شكّك في نسبة كتاب عجائب الأغلاط للشريف المرتضى[6]، لكنّه لم يوضح سبب شكه في ذلك.

٩. عيون المعجزات

قال المجلسيّ: «وكتاب عيون المعجزات ينسب إلى السيّد المرتضى ولم يثبت عندي»[7]. وذكره الأفندي، وقال إنّه نسبه إليه السيّد هاشم البحراني في حلية الأبرار[8].

---

١. نشر المرحوم المحقّق السيّد عبد العزيز الطباطبائي هذا الفهرس في مجلة تراثنا، العدد ٤٤.

٢. مجلة تراثنا، العدد ٤٤، ص ٣٨٣.

٣. التعجب (مقدّمة المحقّق)، ص ١٩.

٤. مجلة تراثنا، العدد ٢١، ص ٢٢٩، الهامش ١١٥، ١١٦.

٥. التعجب، ص ١١٣.

٦. انظر: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مدرسه آية الله خوئي، ص ٧٩.

٧. بحار الأنوار، ج ١، ص ١١.

٨. رياض العلماء، ج ٤، ص ٤٦، الهامش ١.

ولكنّنا لم نعثر على ذلك في الكتاب الأخير، وإنّما عثرنا عليه في كتاب آخر للسيّد البحراني، وهو مدينة المعاجز، حيث نسب الكتاب للشريف المرتضى[١].

وقد جزم المحقّق النوري بعدم صحّة نسبة هذا الكتاب للشريف المرتضى، وإنّما هو لأحد معاصريه، وهو الشيخ حسين بن عبد الوهّاب، وقال: «مع أنّ كثيراً من الأخبار المودعة فيه لا يلائم مذاق السيّد ﷺ»[٢].

كما رفض المحقّق صاحب الذريعة نسبة هذا الكتاب إلى الشريف المرتضى، حيث قال: «عيون المعجزات للشيخ حسين بن عبد الوهاب، المعاصر للسيد المرتضى علم الهدى. ينقل عنه السيّد هاشم البحراني، والشيخ محمّد باقر المجلسي، والحاج مولى باقر في الدمعة الساكبة ... وهو تتميم لكتاب تثبيت المعجزات، تصنيف أبي القاسم العلوي ... فنسبته إلى السيّد الشريف المرتضى اشتباه»[٣].

والذي يقرأ الكتاب يجده مليئاً بأخبار آحاد، ومعجزات منسوبة إلى الأئمّة عليهم السلام، والذي يعرف فكر الشريف المرتضى ومبانيه وذوقه يجزم بأنّه لا يمكن أن يكتب كتاباً كهذا، فالأمر كما قال المحقّق النوري من أنّه لا يلائم مذاق السيّد.

وقد طبع الكتاب في النجف - المطبعة الحيدرية، ١٣٦٩، ونسب إلى مؤلّفه الشيخ حسين بن عبد الوهّاب.

١٠. كنز الأنساب وبحر المصاب

وهو ترجمة فارسية لكتاب منسوب إلى أبي مخنف، ونسبت الترجمة إلى الشريف المرتضى، كما جاء في المقدّمة!!!

---

١. مدينة المعاجز، ج ١، ص ٤١.

٢. خاتمة المستدرك، ج ٣، ص ٢١٩.

٣. الذريعة، ج ١٥، ص ٣٨٣؛ وراجع: أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩.

وقد طبع هذا الكتاب في بومباي على الحجر في سنة ١٣٠٢، وأُعيدت طباعته بالأوفسيت في سنة ١٣١٦. ويمكن العثور على نسخة - يبدو أنّها حجرية - منه في مكتبة مركز دائرة المعارف الإسلاميّة الكبرى بطهران[١]. كما شاهدنا نسخة مخطوطة منه في المكتبة المرعشية، برقم ١٧٩٧، لكن لم ينسب الكتاب في هذه النسخة إلى الشريف المرتضى، وإنّما نسب إلى أبي مخنف فقط.

١١. المخلدون في النار

كذا ورد اسمها في دنا و معجم التراث الكلامي من نسخة في مكتبة السيّد المرعشي، ونسبت إلى الشريف المرتضى. والرسالة جواب عن سؤال حول تعذيب الكفار في جهنّم، وخلودهم فيها، ونجاة المعتقدين بالتوحيد والنبوّة والإمامة منها، وعدم خلودهم فيها.

لكن نسبة هذه المسألة إلى الشريف المرتضى خطأ، فهي للشيخ المفيد، وهي في الحقيقة ليست إلّا المسألة الحادية عشرة والأخيرة من المسائل السروية للشيخ المفيد؛ فقد جاء في تعريف نسخة (المخلّدون في النار) المحفوظة في مكتبة السيّد المرعشي ما يلي:

أوّلها: مسألة: ما قوله في إخراج الله من يرتكب الكبائر... الجواب: إنّ الذين يردون القيامة مستحقّين العقاب ودخول النار صنفان. آخرها: والذي أثبتناه هاهنا يقنع لمن تأمّل إن شاء الله تعالى[٢].

وهذه نفس عبارات الشيخ المفيد في المسألة المشار إليها آنفاً[٣]، فراجع.

---

١. استخرجنا هذه المعلومات من موقع lib.ir.

٢. فهرس مكتبة السيّد المرعشي، بقلم السيّد أحمد الحسيني، ج ٢٠، ص ١٧.

٣. المسائل السروية، ص ٩٦، ١٠١.

المخطوطات:

١. النجف - أمير المؤمنين عليه السلام، ٢٧٣ عقائد، ١٠٩٣، ف: ١٨٦ (باسم: خلود الكفّار في النار).

٢. المرعشي، ٩/٧٦١٥، ١٢٨١، ف: ١٧/٢٠ (باسم: المخلدون في النار).

٣. الرضوية، ٣٦/٧٨٦، ق١٣، إهداء ف: ٢٩٣ (باسم: الخلود).

١٢. المسائل الحاجبية (العكبرية)

هي مسائل سُئلت من الشيخ المفيد، وقد أشار الخوانساري إلى أنّ هناك من نسبها إلى الشريف المرتضى من دون أن يسمّيه[١]. وهو خطأ.

١٣. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام

رسائل، ج ٤، ص ٢٧٧. طبعت في مسائل ص ١٦٢ تحت عنوان: مناقشة رأي المجبّرة والمشبهة. وقد ذكر الباحث حسن الأنصاري في بعض مقالاته المنتشرة في موقع (كاتبان)[٢] أنّ هذه الرسالة هي في الحقيقة رسالة للقاضي عبد الجبّار المعتزلي؛ بدليل أنّه جاء في مطلعها ما يلي: «مسألة من كلام قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد ...».

وأمّا أبو عبدالله المشار إليه خلال هذه الرسالة فهو ليس الشيخ المفيد، بل هو الشيخ أبو عبدالله البصري المعتزلي. إذن، لا يوجد شيء يدلّ على أنّ الرسالة للشريف المرتضى، بل بالعكس فالرسالة منسوبة إلى القاضي كما هو مذكور في بدايتها.

وقد تصوّر الباحث حسن الأنصاري أنّ هذه الرسالة مطبوعة في مسائل المرتضى فقط، لكنّه غفل عن أنّها كانت قد طبعت قبل ذلك في رسائل الشريف المرتضى أيضاً،

---

١. روضات الجنات، ج ٦، ص ١٤٥.

٢. عنوان المقال بالفارسية ما يلي: كتابى از قاضى عبد الجبار در ميان مسائل المرتضى.

ولكن تحت عنوان آخر وهو: مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام.

وذكر الأنصاري في مقاله المُشار إليه أنّ هانس دايبر قام بطباعة هذه الرسالة باسم القاضي عبد الجبّار في ضمن مجموعة من رسائل المعتزلة، وذلك في إسطنبول، بمعونة جابينه اشميتكه.

و ليس هذا الأمر في الحقيقة كشفاً جديداً للمستشرقين، بل قد تنبّه له بعض علمائنا المتأخّرين، وهو العلّامة شيخ الإسلام الزنجاني في تعليقته على أوائل المقالات، حيث نقل مقطعاً من هذه الرسالة، ونسبه إلى القاضي عبد الجبّار لا إلى الشريف المرتضى، حيث قال: «وقد نقل القاضي عبد الجبّار المعتزلي في مقالة له في رد المجبّرة أشياء منهم من هذا القبيل، وقال: إنّ المجبّرة تجرّؤوا في زماننا هذا على التزام أشياء ...»[١].

المخطوطات[٢]:

١. النجف – أمير المؤمنين عليه السلام، ١٤٠ عقائد، ١٠٩٣، ف: ١٧٤ (باسم: رسالة في المجبر والمشبه).

٢. المرعشي، ٢٦/١٢٩٢٣، ق١١، ف: ٧٦١/٣٢ (هذه النسخة والتي تليها تحملان اسم: مناقشة رأي المجبّرة والمشبّهة).

٣. الرضوية، ٣٠/٧٨٦، ق١٣، إهداء ف:٢٩٣.

---

١. أوائل المقالات، ص ٢١٣.

٢. جاء في فهرس (دنا) ثلاث مخطوطات، اثنتان منهما تحت عنوان: مناقشة رأي المجبرة والمشبهة، وواحدة ضمن مجموعة مسائل تحمل عنوان: مسائل: في استحالة الاستدلال على النبوة على المجبرة والمشبهة، وفي ...، ونسبت كلها إلى المرتضى.

٤. جامعة طهران، ٨/٦٩١٤، ق١٣، ف: ٣٩٨/١٦ (باسم: في استحالة الاستدلال على النبوّة على المجبّرة والمشبّهة).

١٤. مسألة في نفي الرؤية

طبعت هذه المسألة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٧٩، تدور أبحاث هذه المسألة حول بحثين: أحدهما نفي الجهة عن الله تعالى، والأُخرى نفي الرؤية عنه، فالأولى أن تسمّى المسألة (مسألة في نفي الجهة والرؤية). ويبدو أنّ في النسخة سقطاً؛ فإنّ البحث ينتقل فجأة من نفي الجهة إلى نفي الرؤية، عند قوله: «حكت جماعة من المعتزلة ...»[1].

ثمّ إنّه لا يمكننا تقبُّل نسبة هذه المسألة إلى الشريف المرتضى، وذلك لأُمور:

أوّلاً: قوله في بدايات المسألة: «وقال هشام بن الحكم، وعلي بن منصور، وعلي بن إسماعيل بن ميثم، ويونس بن عبد الرحمٰن مولى آل يقطين، وابن سالم الجواليقي، والحشوية وجماعة المشبّهة: إنّ الله عزّوجل في مكان دون مكان، وأنّه يتحرّك وينتقل، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً»[2].

فهذه نسبة صريحة للتجسيم إلى كبار متكلّمي أصحاب الأئمّة عليهم السلام، وهو يخالف ما قام به الشريف المرتضى من الدفاع المفصّل عن نسبة التجسيم إلى هشام بن الحكم في كتابه الشافي[3]، فقد دافع عنه في أكثر من صفحة، واعتبر نسبة التجسيم إليه غير ثابتة، وأنّها من افتعالات بعض خصومه من المعتزلة، فكيف يَنسب إليه في هذه المسألة أن الله تعالى في مكان، وأنّه يتحرك وينتقل؟! !

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٨٣.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٨١.

٣. الشافي، ج ١، ص ٨٣- ٨٦.

ثانياً: ناقش فيها سند رواية: «ترون ربكم» بأنّ راوي الخبر - وهو قيس بن أبي حازم - مقدوح في عدالته من وجوه: منها، أنّه كان يطعن على الصحابة[١]! ! وهو غريبٌ من متكلّم إمامي. بينما نرى الشريف المرتضى عندما يناقش سند نفس هذا الحديث في الملخّص، يقول عن قيس:

وقد كان فقد عقله في آخر عمره، واختلّ، مع استمراره في رواية الأخبار، وقد يجوز أن يكون هذا الخبر ممّا رواه في حال التغير. على أنّ المشهور عنه الانحراف عن أمير المؤمنين عليه السلام، والعداوة له، والوقيعة فيه، وهو الذي قال: (رأيتُ علي بن أبي طالب عليه السلام على منبر الكوفة يقول: انفروا إلى بقية الأحزاب، فبُغضُه حتّى اليوم في قلبي)، إلى غير ذلك من تصريحه بالبغضاء والعداوة، وهذا ممّا يقدح في عدالته[٢].

ولم يشر الشريف المرتضى هنا إلى أنّه كان يطعن في عدالة الصحابة. ولهذه الأسباب وضعنا هذه المسألة في القسم الثالث من هذا الفهرس.

طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٧٩.

المخطوطات:

١. الرضوية، رقم ٢٦١٤٩.

٢. المرعشي، رقم ١٤٩٧.

٣. كما توجد نسخة منها في ضمن مجموعة محفوظة عند السيّد محمّد الجزائري، ملحقة بكتاب إصباح الشيعة[٣].

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٨٣.

٢. الملخّص، ص ٢٦٧.

٣. وجدتُ وصف هذه النسخة في مكتبة المحقّق الطباطبائي بقم، بخطه (رحمه الله) على الصفحة الأُولى من المجموعة الأُولى من رسائل الشريف المرتضى المطبوعة.

١٥. المناقب الفاخرة في العترة الطاهرة

الوحيد الذي نسبه إلى الشريف المرتضى هو السيّد هاشم البحراني، حيث نسبه إليه أحياناً[١]، لكنّه نسبه في كثير من الأحيان إلى أخيه الرضي[٢]، وفي أكثر الموارد اكتفى بالقول: «صاحب كتاب المناقب الفاخرة في العترة الطاهرة»[٣].

وقد جزم المحقّق الطهراني بنسبته إلى الرضي، حيث قال:

المناقب الفاخرة في العترة الطاهرة: للسيّد الشريف الرضي، أكثرَ النقلَ عنه في مدينة المعاجز، وينقل عنه السيّد هاشم التوبلي في كتابه روضة العارفين أيضاً قضيّة ديك الجن مع الرشيد وغيرها. وأكثرَ النقلَ عنه أيضاً الشيخ أحمد بن سليمان بن علي بن سليمان بن أبي ظبية البحراني في كتابه عقد اللآل في فضائل النبي والآل مصرّحاً في مواضع منه بأنّه للسيّد الشريف الرضي أبي الحسين محمّد بن الحسين الموسوي[٤].

فيبدو إذن أنّ نسبة السيّد البحراني الكتابَ أحياناً إلى الشريف المرتضى كان سهواً ناشئاً من التشابه الاسمي بين الشريفين الرضي والمرتضى، أو أنّه من خطأ النسّاخ، خاصّة وأنّه لم ينسب أحدٌ من أصحاب الفهارس هذا الكتاب إلى الشريف المرتضى.

أضف إلى ذلك، فإنّ المنقول من هذا الكتاب في مدينة المعاجز يحتوي على روايات

---

١. هذا ما نقله مؤلف كتاب العلّامة السيّد هاشم البحراني، ص ٢٥٤، من دون أن يشير إلى المصدر.

٢. مدينة المعاجز، ج ١، ص ١٦١، ١٦٦، ٣٢١، ٣٤٠، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٢٤، ٥١٩؛ ج ٢، ص ٧١، ٧٤، ١٢١، ١٢٥، ١٥٣، ٢٥٨ ....

٣. انظر: العلّامة السيّد هاشم البحراني، ص ٢٥٤.

٤. الذريعة، ج ٢٢، ص ٣٣١.

وأخبار آحاد لا تلائم ذوق الشريف المرتضى أبداً، فيكون حالُ كتاب المناقب الفاخرة حالَ كتاب عيون المعجزات المتقدّم.

١٦. نهج البلاغة

انظر: وَفَيَات الأعيان، ج ٣، ص ٣١٣. قال ابن خَلّكان عند ترجمته للشريف المرتضى: «وقد اختلف الناس في كتاب نهج البلاغة المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب ﷺ هل هو جمعه، أم جمع أخيه الرضي». وهو كما ترى، وقد أغنانا العلّامة الأميني في مؤونة إثباته للرضي[1].

١٧. الوجود

نسبت هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى في بعض الفهارس، وقد جاء في أوّلها: «فهذه رسالة ألّفها المرتضى الشريف في مسألة الوجود، قال: كلّ مفهومٍ مغاير للوجود كالإنسان مثلاً ...».

وآخرها: «... في أن هذا طور وراء طور العقل. وكلّ ميسّر لما خلق له، والله المستعان»[2].

وقد أشار مفهرس مكتبة السيّد المرعشي إلى وجود نسختين لهذه الرسالة منسوبتين إلى المير الشريف الجرجاني الحسنيّ (ت ٨١٦)، أطلق عليهما اسم (الوجودية)، حيث جاء في بداية إحدى هاتين النسختين ما يلي: «كلّ مفهوم مقارن الوجود كالإنسان مثلاً فإنّه ما ينضمّ إليه الوجود في نفس الأمر بوجه من الوجوه» وجاء في نهايتها: «قلت: هذا طور وراء طور العقل، لا يمكن أن يتوصّل إليه بالأنظار العقلية»[3].

---

١. انظر: الغدير، ج ٤، ص ١٩٣.

٢. فهرس مكتبة السيّد المرعشي، أعِدَّ بالتعاون مع محمّد حسين الأميني، ج ٣٤، ص ٦٩٩.

٣. فهرس مكتبة السيّد المرعشي، بقلم السيّد أحمد الحسيني، ج ٣، ص ٦٩-٧٠.

وقال المفهرس في تعريف الرسالة: إنّها تبحث في إثبات وجود الله تعالى بأُسلوب فلسفي، وتقوم بتحليل معنى الوجود ومفهومه[١].

إذن، نسبة هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى غير صحيحة، وإنّما هي للمير الشريف الجرجاني؛ فإنّ بداية الرسالة ونهايتها التي نقلناها هنا تدلّان بوضوح على أنّ مؤلّفها يتمتّع بروح فلسفية ويتكلّم بلغة فلسفية، والشريف المرتضى بعيد كلّ البعد عن الفلسفة، إضافةً إلى أنّه لا يوجد أيّ دليل على نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى، سوى ما جاء في بداية إحدى النسخ من أنّ المؤلّف هو (المرتضى الشريف) وقد يكون هذا مجرّد وصف للشريف الجرجاني، لا عَلَماً يدلّ على الشريف المرتضى علم الهدى (رضوان الله عليه).

المخطوطات[٢]:

١. المرعشي، ١١/١٣٧٣٢، أواسط ق١٠، ف: ٦٩٩/٣٤ (باسم الوجود).

٢. مجلس الشورى، ٤٢/١٠٠٢٩، ق١١، ف: ٤٠/٣٢.

٣. المرعشي، ٧/٨٨٠، ف: ٦٩/٣ (باسم الوجودية، ونسبت إلى الشريف الجرجاني).

٤. المرعشي، ٤/٦٨٦٩، ف: ٦٣/١٨ (باسم الوجودية، ونسبت إلى الشريف الجرجاني).

---

١. فهرس مكتبة السيّد المرعشي، بقلم السيّد أحمد الحسيني، ج ٣، ص ٦٩.

٢. توجد منها في (دنا) نسختان، نسبتا إلى المرتضى.

الفصل الثاني

يوميات الشريف المرتضى

المقدمة

حَفلت حياة الشريف المرتضى بمحطّات ومنعطفات كثيرة، فقد عاصر الكثير من الأحداث التي شهدها عصره، من التقلبات السياسية التي شهدتها قمة المشهد السياسي في بغداد، مثل تغيير للخلفاء، والملوك البويهيين، والانقلابات العسكرية، وشغب الجند، إلى الفتن الطائفية، والتغيّرات التي مرّت بها حياة والده السيد الشريف أبي أحمد الموسوي، إلى غير ذلك من الأحداث الكثيرة التي شهدها المرتضى خلال حياته الطويلة التي دامت ثمانين عاماً.

وقد كان لمنصب الشريف المرتضى كنقيبٍ للطالبيين، وعلاقاته السياسية والاجتماعية الكبيرة، دور في إقحامه في الكثير من الأحداث، فظهر في تلك الأحداث تارةً كوسيط لحلّ النزاعات، وأخرى كمَلجأ يلجأ اليه الملوك عند شغب الجند عليهم. ولم يكن المرتضى بمنأى عن الكثير من الأخطار التي كانت يمكن أن تناله نتيجة منصبه ومكانته الاجتماعية والسياسية، من كبسٍ لداره من قبل بعض العيّارين، وخروجه من داره مرتاعاً، واحتراق داره، وذلك في بعض الفتن.

وطبعاً لم تتمكّن كلّ هذه الاضطرابات من الحدّ من همة الشريف المرتضى، واهتمامه بتنمية قدراته العلمية، وخدمة المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها، فقد كان مُكثِراً من التأليف والتدريس، والإجابة عن مختلف الأسئلة والشبهات المطروحة في عصره، وغير ذلك من الاهتمامات العلمية.

ولأجل كلّ هذا وغيره صار الاهتمامُ بدراسة حياة الشريف المرتضى، وتسجيل أهمّ محطّات حياته ضرورةً يتحتّم على الباحثين القيام بها. ونحن بدورنا نحاول في هذا المجال إعدادَ مَسردٍ تاريخي لتسجيل المحطّات التاريخية المؤرَّخة ذات الارتباط بحياة الشريف المرتضى.

إنّ قراءة هذا المَسرد التاريخي يوضح لنا بعض الحقائق المهمة من حياة المرتضى، نشير الى بعضها في ما يلي:

١. قام المرتضى (ولد سنة ٣٥٥) بالإجابة على المسائل المَوصليات الأُولى في سنة ٣٨٠ ونيّف، أي في نهايات العقد الثالث من عمره، أو بدايات العقد الرابع منه. وهذا يعني أنّه كان المرتضى قد بلغ مرحلة كبيرة من التقدم العلمي وهو في عزّ شبابه، كما بلغت شهرته العلمية الى خارج بغداد لتصل إلى المَوصل، وربما غيرها من بلدان العالم الإسلامي. ولم تحتوِ هذه المسائل على مسائل بدائية وسهلة، بل احتوت على مسائل عقائدية وأصولية معقدة وعميقة، وهي مسائل الاعتماد، والوعيد، والقياس[١]. كما إنّ المرتضى كان يكثر من الإرجاع إلى هذه المسائل في كتبه ورسائله اللاحقة، وهو يدل على نضج فكري للمرتضى منذ شبابه، بحيث بقي لم يتغير رأيه في فترات لاحقة من حياته العلمية.

---

١. المسائل الناصريات، ص٣٢.

كما قام الشريف المرتضى بتأليف كتاب الشافي في سنة ٣٩٨، وهو تاريخ الانتهاء من تأليف هذا الكتاب الكبير، فتكون بداية تأليفه قبل هذا التاريخ بسنوات. وقد كان قد حصّل في هذه الفترة من حياته قدراً من الشهرة، بحيث أُخذ منه كتاب الشافي، واستُنسخ قبل أن يكتمل، ولذلك خشي المرتضى من إصلاح بدايات الكتاب المختصرة لكيلا تختلف نسخ الكتاب، فقد قال بهذا الصدد:

ومَن تأمل هذا الكتاب وجد بين ابتدائه وانتهائه تفاوتاً في باب الاختصار والشرح ... وقد كان الواجب أن نعطف على ما تقدّم من الكتاب فنشرحه ليلحق بأواسطه وآخره، لكن منع من ذلك أنّ الذي خرج منه سار في البلاد، وتناوله الناس قبل كمال الكتاب وتمامه، ولم يمكن تلافيه لهذا الوجه، وأشفقنا من أن تتغير النسخ مما تقدم منه فتختلف وتتفاوت[١].

وهذا يدل على مدى شهرة المرتضى العلمية وهو في الأربعينيات من عمره، حيث كان يعيش في ظل أُستاذه الشيخ المفيد.

٢. جاء في حياة الشريف أبي أحمد الموسوي والد الشريف المرتضى أنّه تم اعتقاله من قِبَل عضد الدولة البويهي في قلعة بشيراز من سنة ٣٦٩ الى سنة ٣٧٢، أي حوالي ثلاث إلى أربع سنوات، وحينها كان عمر المرتضى ١٤ إلى ١٧ سنة، وعمر أخيه الرضي (ولد سنة ٣٥٩) ١٠ الى ١٣ سنة، ومن المحتمل أنّه في هذه السنوات جاءت أم الشريفين المرتضى والرضي بولديها إلى الشيخ المفيد ليعلمهما الفقه في قصة معروفة[٢]، فإنّه لو كان أبوهما موجوداً في بغداد، ما كان هناك مبرّر لبروز هذه العلوية المخدّرة من بيتها، وذهابها إلى الشيخ المفيد، لكي تطلب منه تعليم ولديها. وهذا بالطبع مجرد احتمال ذكرناه للتنبيه.

١. الشافي في الإمامة، ج٤، ص٣٦٦.

٢. شرح نهج البلاغة، ج١، ص٤١.

٣. إنّ القصائد التي أنشدها المرتضى، ومدح أو رثى بها بعض الخلفاء، والملوك، والوزراء وغيرهم من الشخصيات السياسية، إنّما كانت من مقتضيات منصبه كنقيب للطالبيّين الذي كان يَفرض عليه ذلك. إضافةً إلى أنّ مدحه أو رثاءه لا يعدو عن أن يكون شبيهاً ببيانات الثناء أو التأبين التي تصدرها الشخصيات السياسية والاجتماعية الهامّة في المناسبات المختلفة، وهو أمرٌ متعارف في مختلف العصور.

أضف إلى ذلك أنّ المرتضى كان مجبراً أحياناً على إنشاد قصائد المدح والرثاء، فقد جاء في مقدّمة بعض قصائده التي مدح بها المَلِك جلال الدولة ما يلي: «أنشد قصيدة مدح بها جلال الدولة، وقد تأخّر مدحُه، فتقاضاه، وألحّت رُسُله عليه، فارتجل وأرسلها»[١]. وهذا صريحٌ في اضطرار المرتضى إلى مدح الملوك بعد إلحاحهم عليه، وأنّه لم يكن يُنشد تلك القصائد بمِلْءِ إرادته.

وفي ختام هذه المقدمة نشير إلى أنّنا قد نقلنا معظم المعلومات الواردة في هذا المَسرد من كتاب المنتظم لابن الجوزي، وديوان الشريف المرتضى، إضافةً إلى مصادر أُخرى. وقد عثرنا على نسخة من ديوان المرتضى، وجدنا فيها مجموعة كبيرة من المعلومات والقصائد التي لم تذكر في الديوان المطبوع، لذلك قمنا بإضافة ما في هذه النسخة الى هذا المَسرد، وجعلنا أمام كلمة (الديوان)، كلمة (مخطوط) لتمييزه عن الديوان المطبوع الذي أشرنا إليه بكلمة (الديوان) فقط.

وفيما يلي استعراضٌ للمَسرد التاريخي:

---

١. ديوان الشريف المرتضى، ج٢، ص٤٣٤.

رجب ٣٥٥	وُلد السيّد علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى في دار أبيه النقيب الشريف السيد أبي أحمد الحسين بن موسى الموسوي بمحلّة باب المُحَوَّل في الجانب الغربي من بغداد (الكرخ)، وكانت تلك الدار واقعة بين نهر الصراة غرباً، ونهر كرخايا شرقاً. (الديوان (مقدّمة المحقّق)، ج ١، ص ٤٤)
٣٥٥	حجَّ النقيب الشريف أبو أحمد الموسوي بالناس، وكان قد حجَّ بهم أيضاً في السنة الماضية (المنتظم، ج ١٤، ص ١٧٥)، وهي السنة التي صار فيها نقيباً للطالبيّين. (المصدر السابق، ص ١٦١)
٣٥٦	توفّي معز الدولة البويهي، أبو الحسين أحمد بن بويه. (المنتظم، ج ١٤، ص ١٨٢)
٣٥٩	وُلد أخو المرتضى الأصغر، السيد محمد بن الحسين الموسوي، المعروف بالشريف الرضي. (تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٢٤٣)
٣٦١	في هذه السنة اعترض بنو هلال طريقَ الحاجّ، فقتلوا خلقاً كثير، وتعطّل الحج، ولم يسلم إلا مَن مضى مع الشريف أبي أحمد الموسوي على طريق المدينة، وتمّ حجُّهم. (المنتظم، ج ١٤، ص ٢١٠)
٣٦٢	اعتزل نقيبُ الطالبيّين أبو أحمد الموسوي النقابة، وتولّاها الشريف أبو محمد الحسن المعروف بالناصر الصغير، جدُّ المرتضى لأمّه. (الناصريات، ص ٦٣)
٣٦٣	تخلّى الخليفة المطيع عن السلطة لمرضٍ ألمَّ به، وسلّم الأمر لولده الطائع. وكانت خلافة المطيع ٢٩ سنة. (المنتظم، ج ١٤، ص ٢٢٣-٢٢٤)
٣٦٤	تولّى الشريف أبو أحمد الموسوي النقابة ثانية. (الوافي بالوفيات، ج ١٣، ص ٤٩)
٣٦٦	توفّي ركن الدولة البويهي، أبو علي الحسن بن بويه. (المنتظم، ج ١٤، ص ٢٤٩)

٣٦٨	توفّي جدّ المرتضى لأمّه نقيب العلويّين بمدينة دار السلام، الشريف أبو محمد الحسن المعروف بالناصر الصغير. (الناصريات، ص ٦٢)
٣٦٨	أنفذ عضدُ الدولة النقيبَ أبا أحمد الموسوي إلى ديار مضر، فتسلّمها بعد حرب شديدة، ودخل أهلها في الطاعة. (الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٤٣١)
٣٦٩	قبض عضدُ الدولة على الشريف أبي أحمد الموسوي، وعزله عن النقابة، وسيّره إلى فارس. وقلدت نقابة الطالبيّين لعدة شرفاء، كلّ واحد منهم على صِقع. (المنتظم، ج ١٤، ص ٢٦٨؛ الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٤٤٠)
٣٧٢	توفّي عضدُ الدولة البويهي، أبو شجاع فناخسرو بن الحسن بن بويه، فسار ابنه شرف الدولة إلى فارس فملكها، وأطلق سراح النقيب أبي أحمد الموسوي. (الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٤٥٢؛ المنتظم، ج ١٤، ص ٢٩٠)
٣٨٠	قُلّد الشريف أبو أحمد الموسوي نقابة الطالبيّين، والنظر في المظالم، وإمارة الحج. واستُخلف له ولداه المرتضى والرضي، وخُلع عليهما من دار الخلافة. وفي هذه السنة حجّ بالناس أبو عبدالله أحمد بن محمد بن عبيد الله العلوي نيابة عن الشريف أبي أحمد الموسوي. (المنتظم، ج ١٤، ص ٣٤٤)
٣٨٠ ونيّف	أجاب المرتضى عن المسائل الموصليات الأولى. (رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٤)
٣٨٠ ونيّف	أنشد قصيدةً احتوت على بيتين لم يسبقه أحدٌ إلى معناهما. (طيف الخيال، ص ٩٤)
٣٨١ ربيع الآخر	توفّي عمّه الشريف أبو عبدالله أحمد بن موسى (ديوان الشريف المرتضى) ج، ص ٣٧٧).

٣٨١	قُبض على الخليفة الطائع في داره، وخُلع، وبويع للقادر. (المنتظم، ج ١٤، ص ٣٤٨-٣٤٩) فأنشد المرتضى قصيدة يمدحه بها. (الديوان، ج١، ص ٣٩٩)
٣٨١	ابتاع الوزير شابور بن أردشير داراً في محلة (بين السورين) ببغداد، وحمل إليها كتب العلم من كلّ فن، وسماها: (دار العلم)، وكان فيها أكثر من عشرة آلاف مجلد، وبقيت سبعين سنة، حيث أحرقت سنة ٤٥١ عند مجيء طغرل بك السلجوقي إلى بغداد. (المنتظم، ج ١٥، ص ١٧٢)
ذو القعدة ٣٨٤	عُزل الشريف أبو أحمد الموسوي عن النقابة، كما صُرف ولداه المرتضى والرضي عنها، وكانا ينوبان عن أبيهما. (المنتظم، ج ١٤، ص ٣٦٩)
٣٨٤	توفّي أُستاذ المرتضى أبو عبيد الله المرزباني. (المنتظم، ج ١٤، ص ٣٧٢)
ذو الحجة ٣٨٥	توفّيت والدته السيدة العلوية الفاضلة فاطمة بنت النقيب الشريف أبي محمد الحسن الملقّب بالناصر الصغير، وأمّ النقيبَين الشريفَين المرتضى والرضي، وزوجة النقيب الشريف أبي أحمد الموسوي. (الديوان (مقدّمة المحقّق)، ج ١، ص ٤٩)
٣٨٩	حجَّ الشريفان المرتضى والرضي. (المنتظم، ج ١٥، ص ١٥)
رجب ٣٩٠	توفّي أُستاذ المرتضى عبيد الله بن عثمان بن يحيى الدقّاق، المعروف بابن جنيقا. (المنتظم، ج ١٥، ص ٢٠)
٣٩٠	أنشد المرتضى قصيدةً رثى بها الشريف أبا الحسن محمد بن عمر العلوي خليفته بالكوفة. (الديوان، ج ٢، ص ٣٦٣، وانظر: الهامش ١ من الصفحة المُشار إليها)
٣٩٢	نُفي أُستاذه الشيخ المفيد من بغداد، إثرَ بعض الاضطرابات. (المنتظم، ج ١٥، ص ٣٣)

٣٩٤	قُلّد الشريف أبو أحمد الموسوي من قِبَل بهاء الدولة قضاءَ القضاة، والحج، والمظالم، ونقابة الطالبيّين. وكان التقليد له بشيراز، ولقّب بـ «الطاهر الأوحد ذي المناقب»، فلم يَنظر في قضاء القضاة لامتناع الخليفة القادر من الإذن له بذلك. (المنتظم، ج ١٥، ص ٤٣)
شهر رمضان ٣٩٧	أنشد المرتضى قصيدةً كتب بها إلى الوزير أبي علي الحسن. (الديوان، ج ٢، ص ٢٤٦)
	لقّب المرتضى بـ «ذي المَجدَين»، كما لقّب أخوه الرضي بـ «ذي الحَسَبَين»، وذلك بعد أن قُلّد الأخير النقابة والحجّ. (المنتظم، ج ١٥، ص ٥٤) وجاء في مصدر آخر أنّ ذلك كان في سنة ٣٩٦ بأمرٍ من بهاء الدولة. (انظر: الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٥٦٥) وقد أنشد المرتضى قصيدةً يمدح بها الملك بهاء الدولة ويشكره عند ورود الكتاب منه إليه بتكنيته وخطابه بالشريف الجليل المرتضى ذي المَجدَين. (الديوان، ج ١، ص ٤٠٣)
شعبان ٣٩٨	أنشد المرتضى قصيدةً ذكر فيها إيوان كسرى، وقد كان قد خرج إليه وشاهده. (الديوان، ج ٢، ص ٢٠)
الأحد ٧ رمضان ٣٩٨	فرغ من إملاء كتاب الشافي في الإمامة (الشافي (مخطوط)، مكتبة مجلس الشورى، رقم ١٣٦٤)
سبع بقين من رمضان ٣٩٨	أُخرج أُستاذه الشيخ المفيد من بغداد مرّةً أخرى؛ لفتنةٍ وقعت آنذاك. (المنتظم، ج ١٥، ص ٥٩)
٣٩٩	أنشد المرتضى قصيدةً عزى بها أبا علي الحسن بن حمد عن والدته التي توفّيت في صفر من هذه السنة. (الديوان، ج ١، ص ٣٦٥)
٣٩٩	أنشد قصيدة رثى بها بعض أهله، وقد توفّي في شهر رمضان من هذه السنة. (الديوان، ج ٢، ص ٥٣٩)

٣٩٩	أنشد قصيدةً رثى بها الأُستاذ أبا الحسن محمد بن الفضل، وكان قد توفّي في ذي القعدة من هذه السنة. (الديوان، ج ٢، ص ٥٤٢)
السبت، لخمس ليالٍ بقين من جمادى الأُولى ٤٠٠	توفّي والدُهُ الشريف الطاهر، نقيب الطالبيّين، أبو أحمد، الحسين بن موسى الموسوي - وكان قد ولد سنة ٣٠٤ - وصلى عليه ولده المرتضى، ودفن في داره، ثمّ نقل إلى مشهد الحسين عليه السلام. وكان قد ولي النقابة خمس مرّات، ولم يزل والياً في الخامسة إلى أن توفّي. (المنتظم، ج ١٥، ص ٧١-٧٢) وأنشد المرتضى قصيدةً رثاه بها (الديوان، ج ١، ص ٣٤٦)
جمادى ٤٠٠[١]	أنشد المرتضى قصيدةً رثى بها أبا الغنائم محمد بن عمر. (الديوان، ج ٢، ص ٢٥٠)
٤٠٠	أنشد قصيدةً مدح بها المَلِك بهاء الدولة، وهنّأه بالمهرجان الواقع في صفر من هذه السنة. (الديوان، ج ٢، ص ٢٧٩)
٤٠٠	أنشد قصيدةً مدح بها المَلِك بهاء الدولة، وهنّأه بالنيروز. (الديوان، ج ١، ص ٤٠٦)
٤٠١	أنشد قصيدةً مدح بها المَلِك بهاء الدولة، وهنّأه بالمهرجان الواقع في صفر من هذه السنة. (الديوان، ج ٢، ص ٥٠٣)
٤٠١	أنشد قصيدةً رثى بها الأمير أبا الغنائم محمد بن مزيد، وكان قد قتل في صفر من هذه السنة. (الديوان، ج ٢، ص ٥٨٨)
٤٠١	أنشد قصيدةً رثى بها عميد الجيوش أبا علي أُستاذ هرمز، وقد توفي في جمادى الأُولى من هذه السنة. (الديوان، ج ٢، ص ٤٣٥)

١. لم يعيّن في المصدر أي جمادى، الأُولى أو الآخرة.

٤٠١	أنشد قصيدةً مدح بها المَلِك بهاء الدولة، وهنّأه بالنيروز الواقع في شعبان من هذه السنة. (الديوان، ج ٢، ص ٢٨٣)
٤٠٢	أنشد قصيدة مدح بها المَلِك بهاء الدولة، وهنّأه بالمهرجان الواقع في صفر من هذه السنة. (الديوان، ج ١، ص ٤٥٨)
ربيع الآخر ٤٠٢	قام بالتوقيع على البيان الذي أصدره الخليفة القادر حول إنكار نسب الفاطميّين. (المنتظم، ج ١٥، ص ٨٢-٨٣)
٤٠٢	أنشد قصيدةً هنّأ بها المَلِك بهاء الدولة بالنيروز الواقع في شعبان من هذه السنة. (الديوان، ج ٢، ص ٤٠٨)
٤٠٢	أنشد قصيدةً هنّأ بها فخر المُلك بالنيروز. (الديوان، ج ١، ص ٤١١)
عيد الفطر ٤٠٢	أنشد قصيدةً هنّأ بها فخر الملك بهذا العيد، وبتحويل مولده. (الديوان، ج ٢، ص ١٥١)
عيد النحر ٤٠٢	أنشد قصيدةً هنّأ بها فخر الملك بهذا العيد. (الديوان، ج ٢، ص ٢٩٠)
٤٠٣	أنشد قصيدةً هنّأ بها فخر المُلك بالمهرجان الواقع في ربيع الأوّل من هذه السنة. (الديوان، ج ١، ص ٣٢٣)
٤٠٣	أنشد قصيدةً هنّأ بها فخر الملك بالنيروز الواقع في شعبان من هذه السنة، وأنفذها إليه بالأهواز. (الديوان، ج ١، ص ٣٦٧)

الجمعة ١٦ محرم ٤٠٣	قُلّد الشريف الرضيّ نقابة الطالبيّين، وورد له عهدٌ بذلك من بهاء الدولة (المنتظم، ج ١٥، ص ٨٩)
جمادى الآخرة ٤٠٣	توفي بهاء الدولة البويهي، فيروز أبونصر، (المنتظم، ج ١٥، ص ٩٥) وأنشد المرتضى قصيدة رثاه بها. (الديوان، ج ٢، ص ٣٣٠)
عيد الفطر ٤٠٣	أنشد المرتضى قصيدةً هنّأ بها فخر الملك بهذا العيد، وأنفذها أيضاً إلى الأهواز. (الديوان، ج ٢، ص ٣٣٥)
ذو القعدة ٤٠٣	أجاز لتلميذه أبي الفرج يعقوب بن إبراهيم البيهقي رواية جميع ديوان شعره، بعد أن قرأ عليه قطعةً كبيرة منه. (الديوان (مقدمة المحقق)، ج ١، ص ١٣٩)
٤٠٣	أنشد قصيدةً هنّأ بها أبا الخطاب حمزة بن إبراهيم بالمهرجان، وعاتبه على تأخّر أجوبة بعض كتبه الصادرة إليه. (الديوان، ج ١، ص ٤٨٣)
٦ محرم ٤٠٦	توفّي أخوه نقيبُ الطالبيّين الشريف الرضي. (رجال النجاشي، ص ٣٩٨) فخرج المرتضى إلى المشهد الكاظمي الشريف؛ حُزناً على أخيه، ولعدم قدرته على مشاهدة جنازته. (المنتظم، ج ١٥، ص ١١٩) وقد أنشد قصيدةً رثاه بها. (الديوان، ج ١، ص ٥٧٧)
محرم ٤٠٦	وقعت فتنة في الكرخ، فأنفذ فخرُ الملك الشريفَ المرتضى وغيره، فتوسطوا لدرء الفتنة. (المنتظم، ج ١٥، ص ١١١)
السبت، ٣ صفر ٤٠٦	قُلّد المرتضى الحجَّ، والمظالمَ، ونقابة النقباء الطالبيّين، وجميعَ ما كان إلى أخيه الرضي، وذلك من خلال بيان أصدره الخليفة القادر. (المنتظم، ج ١٥، ص ١١١)

٤٠٧	أنشد المرتضى قصيدةً قالها بديهةً لمّا أتاه نعيُ فخر الملك. (الديوان، ج ٢، ص ٢٦٨) وله قصيدة أُخرى يرثي بها فخر الملك. (الديوان، ج ١، ص ٥٢٨)
٤١٢	أنشد قصيدة رثى بها علي بن هلال الكاتب المعروف بابن البوّاب، (الديوان، ج ١، ص ٤٦٢؛ الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٦٥٤)
٤١٢	أنشد قصيدة رثى بها العنبري، وكان صاحبه. (الديوان، ج ٢، ص ٥٢)
عاشوراء ٤١٣	أنشد قصيدة رثى بها الحسين عليه السلام. (الديوان، ج ٢، ص ٣١١)
	أملى المرتضى آخر مجلس من أماليه المشهورة، ثمّ تشاغل بالحجّ (أمالي المرتضى، ج ١، ص ١٩)
٣ رمضان ٤١٣	توفّي أُستاذه الكبير الشيخ المفيد، وقام المرتضى بالصلاة على جثمانه الطاهر في ميدان الأشنان ببغداد، حيث اكتظّ الميدان بالمصلّين رغم كبره. (رجال النجاشي، ص ٤٠٢-٤٠٣) وقد أنشد المرتضى بهذه المناسبة قصيدة رثى بها شيخه. (الديوان، ج ٢، ص ٤٣٨)
٤١٤	أنشد قصيدةً رثى بها الشريف أبا علي عمر بن محمد بن عمر. (الديوان، ج ١، ص ١٦١)
٤١٤	خرج في موكب الخليفة القادر لاستقبال مُشرّف الدولة الذي قدم إلى بغداد. (المنتظم، ج ١٥، ص ١٥٨)
جمادى الآخرة ٤١٥	كتب مسألة في العمل مع السلطان. (رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٨٩)
شعبان ٤١٥	قام بإملاء مسألة في المسح على الخفين. (مسائل المرتضى، ص ٢١)

٤١٥	صدر أمرُ الخليفة إلى المرتضى بعزل النقيب علي بن أبي طالب عن نقابة الكوفة، بسبب فتنة وقعت فيها بين العلويّين والعباسيّين. (الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ١٠-١١)
٤١٥	أنشد المرتضى قصيدةً رثى بها الشريف أبا الحسن الأقساسي. (الديوان، ج ٢، ص ١٤٧؛ الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ١٣)
٤١٥	أنشد قصيدةً رثى بها أبا الحسن السمسمي، وكان ملازماً لمجلسه. (ديوان الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٠٥، وانظر: الهامش ٣ من الصفحة المُشار إليها)
٤١٥	تزوجَ السلطان مُشرّف الدولة بابنة علاء الدولة بن كاكويه، وتولّى المرتضى العقد. (الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ١٤)
٤١٥	جمع الوزيرُ المغربي الأتراكَ والمولدين ليحلفوا لمشرّف الدولة، وكلف مشرّفُ الدولة الشريفَ المرتضى والشريفَ الزينبي وقاضي القضاة بالحضور، إلّا أنّ الخليفة أنكر عليهم الحضور بلا إذن، واستُدعوا إلى دار الخلافة. (المنتظم، ج ١٥، ص ١٦٣)
٤١٦	توفي المَلِك مشرّف الدولة. (المنتظم، ج ١٥، ص ١٧٠)
٤١٦	احترقت دار المرتضى التي كانت تقع على نهر الصراة، فقام هو بقلع باقيها، وانتقل إلى درب جميل. (المنتظم، ج ١٥، ص ١٧١)
٤١٦	أنشد قصيدةً مدح بها سلطان الدولة بن بهاء الدولة في النيروز. (الديوان، ج ١، ص ٤٩٥)
صفر ٤١٧	أنشد قصيدة كتب بها إلى سعد الأئمّة أبي القاسم حين بلغه موتُ ابنه أبي محمد مُعتمَد الحضرة. (الديوان، ج ١، ص ٣٩١)

ربيع الاول ٤١٧	أنشد قصيدةً أجاب بها على شعرٍ كتبه الشريف زين القضاة أبو الفضل الرشيدي إليه يهنّيه فيه بعودته إلى داره. (الديوان، ج ١، ص ٥٠٥)
ربيع الآخر ٤١٧	انتقل إلى الدار العزيزة بعد فتنة الكرخ، واجتمع في تلك الدار مع أبي سعد أحمد بن حمزة بن إبراهيم، وأنشد قصيدة عقيب هذا الاجتماع. (الديوان، ج ١، ص ١٩٠)
جمادى الأولى ٤١٧	أنشد قصيدةً رثى بها المَلِك مشرّف الدولة بن بهاء الدولة الذي توفّي في سنة ٤١٦، وعرّض بحقوقه عليه، والتي من جملتها أنّه - أي مشرّف الدولة - أنفذ جميع غلمان داره الأتراك لحفظ دار المرتضى، ومنع العيّارين من التعرّض لها، فأقاموا مدّة بحفظها وحمايتها. (الديوان، ج ٢، ص ١٧٠)
شعبان ٤١٧ أو ٤١٩	أجاز تلميذَه البصرويَّ فهرسَ مصنّفاته. (رياض العلماء، ج ٤، ص ٣٨-٣٩؛ مسائل المرتضى، ص ٣٦٥)
رمضان ٤١٨	توفي الوزير المغربي، أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين. وكان قد وزر لمشرّف الدولة. (المنتظم، ج ١٥، ص ١٨٥-١٨٦)
أواخر شعبان ٤١٩	توفّيت أختٌ للمرتضى، وكانت قد أسنّت وبلغت من العمر نيّفاً وتسعين سنة، فأنشد المرتضى قصيدةً رثاها بها. (الديوان، ج ٢، ص ٤٢٠)
عيد الفطر ٤١٩	ركب مع شاهنشاه ركن الدين جلال الدولة بن بهاء الدولة في ليلة عيد الفطر إلى مشهد العتيقة، ولمّا عاد المرتضى إلى داره أنشد قصيدةً هنّأ بها جلال الدولة بالعيد. (الديوان، ج ١، ص ١٥٢)
٤١٩	أنشد قصيدةً رثى بها الشيخ أبا الحسن عبد الواحد بن عبد العزيز الشاهد، الذي توفّي في شعبان من هذه السنة. (الديوان، ج ١، ص ٣٣٣)

٤١٩	أنشد قصيدةً رثى بها تلميذه التبّاني. (المنتظم، ج ١٥، ص ١٩٣؛ الديوان، ج ٢، ص ١٩١)
٤١٩	أنشد قصيدةً رثى بها أبا الخطاب حمزة بن إبراهيم. (الديوان، ج ٢، ص ١٨٨) وجاء في مصدر آخر أنّ ذلك كان في سنة ٤١٨. (الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٢٨)
٤٢٠	أنشد قصيدةً هنّأ بها شاهنشاه جلال الدولة بعيد الفطر. (الديوان، ج ٢، ص ٤٢٤)
٤٢٠	مدح المرتضى جلال الدولة، وهنّأه بظفره وانتصاره على أبي كاليجار. (الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٣٧)
٤٢٠	أنشد قصيدةً رثى بها الأمير عنبر الملكي الخادم. (الديوان، ج ١، ص ٢٤٣)
١٨ شعبان ٤٢٠	جُمع الأشراف والقضاة والشهود والفقهاء في دار الخلافة، وقُرئ عليهم كتاب طويل عمله الخليفة القادر، تضمّن الوعظ، وتفضيل أهل السنّة، والطعن على المعتزلة، و إيراد أخبار كثيرة عن النبي صلى الله عليه وآله والصحابة. (المنتظم، ج ١٥، ص ١٩٧)
٢٠ رمضان ٤٢٠	جُمع الأشراف والقضاة والشهود والفقهاء في دار الخلافة، وقُرئ عليهم كتاب آخر طويل عمله الخليفة القادر، تضمّن ذِكر أخبار عن النبي صلى الله عليه وآله، ووفاته، والطعن على مَن يقول بخلق القرآن، وأخذت في آخر الكتاب خطوط الحاضرين، وسماعهم بما سمعوه. (المنتظم، ج ١٥، ص ١٩٧)
غرّة ذي القعدة ٤٢٠	جُمع القضاة والشهود والفقهاء في دار الخلافة، وقُرئ عليهم كتاب آخر طويل جدّاً، تضمّن ذِكر أبي بكر وعمر وفضائلهما، ووفاة النبي صلى الله عليه وآله، والطعن على مَن يقول بخلق القرآن، وغير ذلك، وأُقيم الناس إلى ما بعد العتمة حتى استوفيت قراءته، ثم أخذت خطوطهم في آخره بحضورهم، وسماع ما سمعوه.[1] (المنتظم، ج ١٥، ص ١٩٧-١٩٨)

١. على الرغم من عدم ذكر اسم الشريف المرتضى صريحاً في هذه المجالس إلّا أن من المحتمل قوياً أنه كان حاضراً فيها، فإنّ مثله لا يغيب في مثل هذه المجالس التي يدعى إليها كلّ الشخصيات المهمّة، إلّا أن يكون غائباً عن بغداد في ذلك الوقت، والله العالم.

٤٢٠	ذهب بعض مشايخ أهل الكرخ مع الشريف المرتضى إلى دار الخلافة للتوسّط لأجل إعادة صلاة الجمعة في جامع بَراثا، بعد أن انقطعت فيه بسبب بعض الفتن. (المنتظم، ج ١٥، ص ٢٠١)
٤٢٠	لقّب المرتضى بـ: «علم الهدى» في قصة مذكورة في ترجمته. (روضات الجنات، ج ٤، ص ٢٨٥)
٤٢٠	أجاب عن المسائل الموصليات الثالثة. (رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠١)
٤٢٠ ونيّف	كان يؤلّف كتابَه طيف الخيال. (طيف الخيال، ص ٩٥)
٤٢١	فرغ من تأليف كتاب الشهاب في الشيب والشباب. (رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٢٧٥) وكان يضيف عليه في كل مدة إضافة، فكانت إحدى إضافاته عليه في سنة ٤١٩. (المصدر السابق، ص ١٤٤)
٤٢١	أنشد قصيدة هنّأ بها ركن الدين جلال الدولة بظفره بالبصرة. (الديوان، ج ٢، ص ٤٨٩)
آخر شهر رمضان ٤٢٢	تاريخ إنشاء آخر قصيدة مذكورة في الجزء السادس من ديوان المرتضى. (الذريعة، ج ٩، ق ٣، ص ٧٣٦)
ذو الحجّة ٤٢٢	توفّي الخليفة القادر، فأنشد المرتضى قصيدةً رثاه بها، وهنّأ الخليفة القائم بقصيدةٍ أخرى. (المنتظم، ج ١٥، ص ٢١٦؛ الديوان، ج ١، ص ١٤٩؛ ج ٢، ص ٥٥٦).
٤٢٢	نُقبت دار المرتضى في فتنةٍ طائفية، فخرج منها مرتاعاً منزعجاً. (المنتظم، ج ١٥، ص ٢١٤)
ربيع الآخر ٤٢٣	حَلف المَلِك جلال الدولة البويهي للخليفة يميناً - حضرها المرتضى - على الوفاء و إخلاص النية. (المنتظم، ج ١٥، ص ٢٢٦-٢٢٧)

٤٢٣	أنشد المرتضى قصيدة رائية رثى بها ابن شجاع الصوفي الذي توفّي في ربيع الآخر من هذه السنة، وكان مختصّاً به. (الديوان ج ١، ص ٤٩٠) وله قصيدةٌ أُخرى يرثي بها ابن الشجاع الصوفي، والقصيدة عينية. (الديوان، ج ٢، ص ٨٤)
٤٢٤	انتقل المَلِك جلال الدولة إلى الكرخ بعد أن شغب عليه الجُند، ونزل في دار المرتضى بدرب جميل. (المنتظم، ج ١٥، ص ٢٣٥)
٤٢٤	رحل الحسين بن ثابت بن هارون الفراء البزاعي إلى العراق، والتقى بالمرتضى، فأجازه وقرظه ووصفه بالعلم ونعته بالخطيب. (لسان الميزان، ج ٢، ص ٥١٠)
٤٢٥	أنشد المرتضى قصيدة رثى بها غريب بن مقن، الذي توفّي في ربيع الآخر من هذه السنة. (الديوان، ج ١، ص ٢٤٩)
٤٢٥	أنشد قصيدة هنّأ بها جلال الدولة بعيد الفطر. (الديوان، ج ٢، ص ٣٧١)
٤٢٥	اجتمع الشريف النسّابة أبو الحسن العمري بالمرتضى، ووصفه بأنّه فصيح اللسان، يتوقد ذكاءً. (المجدي، ص ١٢٥)
٤٢٥	كبس البرجميُّ العيّارُ دارَ المرتضى وغيرها من الدور والمخازن. (الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ٧٥) ثم قبض معتمد الدولة على البرجمي، وأغرقه في فم الدجيل. (المنتظم، ج ١٥، ص ٢٤١)
١٣ شوال ٤٢٥	بعد أن استفحل أمرُ العيّارين، رُوسِل المرتضى بإحضارهم إلى داره، وأن يقول لهم: مَن أراد منكم التوبة قبلت توبته وأقر في معيشته، ومَن أراد خدمة السلطان استخدم مع صاحب البلد [المعونة. خ ل]، ومَن أراد الانصراف عن البلد كان آمناً على نفسه ثلاثة أيام. فعَرَضَ ذلك عليهم، فاختاروا الخروج. (المنتظم، ج ١٥، ص ٢٤١-٢٤٢)

٤٢٦	أنشد المرتضى قصيدةً مدح بها جلال الدولة في عيد الفطر. (الديوان، ج ٢، ص ٢٦١)
عاشوراء ٤٢٧	أنشد قصيدة رثى بها الحسين عليه السلام. (الديوان، ج ١، ص ٤٨٧)
المحرّم ٤٢٧	أملى رسالة في نكاح المتعة. (رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٠٣)
المحرّم ٤٢٧	أملى رسالة في صيغة البيع. (رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣١٩)
صفر ٤٢٧	أملى رسالة حول استحقاق مدح الباري على الأوصاف. (رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣١)
ربيع الأول ٤٢٧	أملى رسالة حول المنع من العمل بأخبار الآحاد. (رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٥)
ربيع الأول ٤٢٧	أملى رسالة حول أنّ الجسم لم يكن كائناً بالفاعل. (رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٧)
ربيع الآخر ٤٢٧	أملى رسالة في ألفاظ الطلاق. (رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢١)
ربيع الآخر ٤٢٧	نُقل أبو القاسم بن ماكولا الوزير بعد أن قُبض عليه، وسُلّم إلى المرتضى. (المنتظم، ج ١٥، ص ٢٥٣)
شعبان ٤٢٧	وردت عليه المسائل الطرابلسيات الثالثة. (أجوبة المسائل الطرابلسيات الثالثة (مخطوطة)، المكتبة الرضوية، رقم: ٢١٩١٢)

٤٢٧	مضى المَلِك جلال الدولة إلى الكرخ مرّة أخرى إلى دار المرتضى مستتراً، بعد أن شغب عليه الجند ثانية. (المنتظم، ج ١٥، ص ٢٥٤)
٤٢٧	أنشد المرتضى قصيدةً رثى بها نقيب العباسيّين الشريف أبا الحسن محمد بن علي الزينبي، الذي توفّي في ذي القعدة من هذه السنة. (الديوان، ج ١، ص ٢٣٨)
٤٢٧ و ٤٢٨	قرأ أحمدُ بنُ علي بنُ قدامة في هاتين السنتين كتابَ أمالي المرتضى على يد المرتضى. (الأمالي (مخطوط)، مكتبة مجلس الشورى، رقم ٧٠٧)
٤٢٨	أنشد قصيدةً رثى بها الحاجب أبا الحسين المعروف بابن أخت الأُستاذ الفاضل الذي توفّي في رمضان، وكان ملازماً لدرسه. (الديوان، ج ١، ص ٤١٨، وانظر: الهامش ٦ من الصفحة المُشار إليها)
٤٢٨	أنشد قصيدةً هنّأ بها أبا سعد عبد الرحيم بتحويل مولده في شوال. (الديوان، ج ١، ص ٣٨٦)
٩ المحرّم ٤٢٩	فرغ من الإجابة عن المسائل الرسّية الأولى. (رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٧٩)
سلخ رجب ٤٢٩	جُمع الأشراف والقضاة والشهود والفقهاء والوجوه الى بيت النوبة، واستُدعي جاثليق النصارى ورأس الجالوت اليهود، وخرج توقيع الخليفة بإلزام أهل الذمة بتغيير لباسهم، وعدم التشبّه بالمسلمين.[1] (المنتظم، ج ١٥، ص ٢٤١)
رمضان ٤٢٩	رَوَى المرتضى بسندٍ متصلٍ عن آبائه حديثَ: «زيّنوا مجالسكم بذكر علي بن أبي طالب عليه السلام»، وذلك في داره في بركة زُلزُل. (بشارة المصطفى صلى الله عليه وآله، ص ١٠٥)
٤٢٩	بداية قراءة تلميذه ابن البرّاج الطرابلسي على يديه إلى آخر حياته، أي حياة المرتضى. (رياض العلماء، ج ٣، ص ١٤٢)

١. تقدّم شبيه هذه المجالس في أحداث سنة ٤٢٠، فراجع تعليقنا هناك.

٤٢٩	أنشد قصيدةً رثى بها الإمام الحسين عليه السلام. (الديوان، ج ١، ص ٢١٤)
عاشوراء ٤٣٠	أنشد قصيدةً ذكر فيها عاشوراء، وما جرى في ذلك اليوم. (الديوان، ج ٢، ص ٢٣)
المحرّم ٤٣٠	أنشد قصيدةً عزى بها جلال الدولة عن ابنته التي عَقد عليها للمَلِك أبي كاليجار. (الديوان، ج ٢، ص ٢٩٨)
الجمعة ١١ شوال ٤٣٠	فرغ من كتابه الذريعة إلى أُصول الشريعة. (الذريعة، ص ٥٦١)
شوال ٤٣٠	أنشد قصيدةً يفخر ويذكر أغراضاً في نفسه. (الديوان (مخطوط)، ص ٢٠)
٤٣٠	أنشد قصيدةً رثى بها الوزير أبا علي الرخجي الذي توفّي في شوال من هذه السنة، وتولّى المرتضى الصلاة عليه في مقابر قريش. (الديوان، ج ٢، ص ٦٨)
٤٣٠	أنشد قصيدةً مدح بها أبا منصور بهرام بن مافنه، وشكره على ثنائه عليه، وجميل أقواله فيه، وأنفذها إليه بفارِس في شهر ذي الحجّة. (الديوان (مخطوط)، ص ١٣٩)
صفر ٤٣١	أنشد قصيدةً في الافتخار. (الديوان (مخطوط)، ص ٣٦)
٤٣١	أنشد قصيدةً رثى بها والدة ولديه أبي عبدالله وأبي جعفر. وكانت وفاتها يوم الأحد لثلاث بقين من صفر من هذه السنة. (الديوان (مخطوط)، ص ٦٣)
ربيع الأول ٤٣١	أنشد قصيدةً رثى بها أبا الحسن علي بن الحسين بن علي الجكار، وكانت له حرمة، وطول ملازمة ومصاحبة. (الديوان (مخطوط)، ص ٧١)

جمادى الآخرة ٤٣١	أنشد قصيدةً مدح بها الخليفة القائم، وهنّأه بولده الذخيرة (محمد). (الديوان، ج١، ص٤٣٠)
٤٣١	أنشد قصيدةً هنّأ بها الموقف الأشرف الشاهنشاهي الأعظم بقدومه من الزيارة، وبعيد الفطر. (الديوان (مخطوط)، ص ٩٤)
٤٣١	أنشد قصيدةً هنّأ بها الحضرة السامية العميديّة الوزيريّة بتحويل مولدها الواقع في ذي القعدة. (الديوان (مخطوط)، ص ٩٩)
٤٣١	أنشد قصيدةً هنّأ بها الحضرة العالية الوزيرية الكمالية بالإبلال والاستقلال من علّةٍ عرضت، وذلك في ذي القعدة. (الديوان (مخطوط)، ص ١٠٢)
ربيع الأول ٤٣٢	أنشد قصيدةً عزى بها القاضي أبا القاسم عبد العزيز بن محمد العسكري عن ولدٍ له غرق، لما يرعاه من حقّ صحبته، وطول ملازمته. (الديوان، ج١، ص ٤٩٢؛ الديوان (مخطوط)، ص ١٤٦)
ربيع الآخر ٤٣٢	أنشد قصيدةً كتب بها إلى الوزير زعيم الملك أبي الحسن بن عبد الرحيم يتشوقه ويشكو اتصال أعذاره بالمرض عن زيارته. (الديوان (مخطوط)، ص ٤٦)
يوم الغدير ٤٣٢	أنشد قصيدةً بهذه المناسبة. (الديوان (مخطوط)، ص ٥٨)
٤٣٢	أنشد قصيدةً رثى بها أبا الحسن علي بن محمد الجامدي، وكانت وفاته في ربيع الأوّل من هذه السنة. (الديوان (مخطوط)، ص ٨٩)

٤٣٢	أنشد قصيدةً مدح بها الخليفة القائم بعيد الفطر. (الديوان، ج ٢، ص ٤٦٨)
٤٣٢	أنشد قصيدةً هنّأ بها الوزير عميد الدولة أبا سعد محمد بن الحسين بن عبد الرحيم بتحويل مولده في ذي القعدة. (الديوان (مخطوط)، ص ١٥٥)
عاشوراء ٤٣٣	أنشد قصيدةً بهذه المناسبة. (الديوان (مخطوط)، ص ٦٢)
رجب ٤٣٣	أنشد قصيدةً في الافتخار. (الديوان (مخطوط)، ص ١٢٤)
٤٣٣	أنشد قصيدةً هنّأ بها أبا طالب محمد بن أيّوب عميد الرؤساء بالاستقلال من علّةٍ صعبت عليه واشتدت، وذلك في شوال. (الديوان (مخطوط)، ص ١٠٥-١٠٦)
٤٣٣	أنشد قصيدةً عند وفاة جارية له طويلة الصحبة، وكيدة الحرمة، تبلغ صحبتها نحواً من ستّين سنة، وذلك في ذي القعدة. (الديوان (مخطوط)، ص ١١٤)
المحرّم ٤٣٤	أنشد قصيدةً في الافتخار. (الديوان، ج ١، ص ٥٨١)
ربيع الأول ٤٣٤	أنشد قصيدةً عزى بها الوزير أبا الفرج بن فُسانْجُس عن عمّه الرئيس أبي الحسين. (الديوان (مخطوط)، ص ٣٠)
عاشوراء ٤٣٥	أنشد قصيدةً رثى بها الإمام الحسين عليه السلام. (الديوان، ج ١، ص ٤٩٩)
٤٣٥	أنشد قصيدةً رثى بها أبا القاسم بن شهرام، وكان صاحباً له، من أهل الأدب، وملازماً لمجلسه، وذلك في المحرم. (الديوان (مخطوط)، ص ١٤١)

شعبان ٤٣٥	توفّي المَلِك جلال الدولة، فأنشد المرتضى قصيدةً رثاه بها. وكان مبجِّلاً للمرتضى معظِماً له. (الديوان، ج ٢، ص ٩٠)
عاشوراء ٤٣٦	أنشد قصيدةً بهذه المناسبة، وهي آخر ما قاله. وشعرُه ظهروقُرئ عليه. (الديوان (مخطوط)، ص ١٢)
الأحد، لخمس بقين من ربيع الأوّل ٤٣٦	توفّي في بغداد نقيبُ الطالبيّين، ذو المَجدَين، علمُ الهدى، السيّد الأجلُّ أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسوي، المعروف بالشريف المرتضى، وكان عمره ثمانين سنة وثمانية أشهروأياماً. (الفهرست، للشيخ الطوسي، ص ١٦٥) وتولّى غسلَه تلميذُه الشيخ أبو العبّاس النجاشي، ومعه تلميذاه الآخران: الشريف أبويعلى الجعفري، والشيخ سلار بن عبد العزيز. وصلّى عليه ابنه في داره، ودُفن فيها. (رجال النجاشي، ص ٢٧١) ثمّ نقل جثمانه الطاهر إلى كربلاء المقدّسة، ودفن داخل الحرم الحسيني الشريف حيث مثوى والده وأخيه الرضي. (روضات الجنّات، ج ٤، ص ٢٨٦-٢٨٧) وتقلّد ابنُ أخيه الرضي، الشريفُ أبوأحمد عدنان بن محمد الرضي كلَّ ما كان يتقلده عمّه المرتضى. (المنتظم، ج ١٥، ص ٢٩٢)

الباب الثالث

بحوث أُخرى

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة

المبحث الثاني: عَلى هامِشِ سيرَةِ الشَّرِيفِ المُرتَضى عَلَمِ الهُدى

المبحث الثالث: الشريف المرتضى في مصادر أهل السنة

المبحث الرابع: إجازتان من الشريف المرتضى المشتملة أُولاهما على فهرس البصروي لمصنّفاته

المبحث الأوّل: تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة[1]

تعتبر هذه المقالة حواراً علمياً مع سماحة آية الله السيّد محمّد مهدي الخرسان (حفظه الله) بمناسبة ألفيّة الشريف المرتضى علم الهدى، وقد تعرّض فيه إلى بيان ضرورة تصحيح ونقد التراث، وأن لا تخلو المؤتمرات من بحوث ودراسات نقدية جادّة في التراث الفكري وتصحيح مفاهيمه الخاطئة، وقد أشاد سماحته بذكر نماذج من النقود على تراث كلّ من الشريفين المرتضى والرضي قدس سرهما، كما ذكر نماذج أُخرىٰ من تصحيح التراث.

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين وآله الطيبين الطاهرين، ورضي الله عن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين

و بعد: إنّ تصحيح المفاهيم الخاطئة في معالجة التراث الموروث المعثوث من المسائل السهلة الممتنعة، فهي معقّدة، ولابدّ لمن أراد الصلاح والإصلاح، أن يكون في فهمه على حدّ قول سيّدنا أبي طالب عليه السلام في قصيدته اللامية العصماء، حيث قال:

---

١. هذه المقالة عبارة عن حوار علميّ مع سماحة آية الله السيّد محمّد مهديّ الموسوي الخرسان (حفظه الله) فكان أن اقتبسنا في حديثه هذه المقالة بمناسبة ألفيّة الشريف المرتضى علم الهدى رحمه الله، وقد قام سماحته بتصحيحه والإضافة عليه.

جَزَى اللهُ عَنَّا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً عُقُوبَةَ - شَرٍّ - عَاجِلاً - غَيْرَ - آجِلِ
بِمِيزَانِ قِسْطٍ لَا يَخِيسُ شَعِيرَةً لَهُ شَاهِدٌ مِنْ نَفْسِهِ غَيْرُ غَافِلِ[١]

والبيت الشاهد هو الثاني، فمن أراد الإصلاح، ليكن في موقفه نَصَفاً مع أصحاب التراث فيما له وعليه، وما أكثر المحاولات الإصلاحية التي فشلت قبل بلوغ الهدف، والتاريخ مليء بالشواهد، حتّى أدّى ذلك إلى تسرّب اليأس إلى النفوس، فتشرّبت القنوط، وطفح الكيل حين صارت الذات تنمّي الغلوّ والعصبية، فشاعت آثارهما في عموم تراث الثقافة الإسلاميّة، وصار أصحابها شيعاً وأحزاباً، وتقاطرت الألقاب العالية (الخاوية) مع الوافدين من الحكام ووعّاظ السلاطين، فشاعت كالداء الوبيل، وناطحت الأبراجُ العاجية الدخيلة سماءَ الثقافات الأصيلة، فجاز السيل الربى، وجاوز الحزام الطبيين، وسرت العدوى إلى موروثنا، وهو في واقع الحال أسمى من أن يساء فهمه، وإنّما غلب الهوى على البعض، فكانت تراكمات أضحت جزءاً من تفكيره، يعسر عليه تجاوزها بسلام، فتصيّدها الخصم فكانت مادّة للتشهير والتسفيه.

على أنّا لا نقول بعصمة أصحاب الكتب التراثية مهما كانوا وكيف كانوا، فهم بشرٌ غير معصومين - والعصمة لمن عصم الله تعالى - وقد مرّوا بمراحل النشأة، فهم في تجاوز سنّ الصبا والكهولة، أكثر نضجاً - عادة - ممّا كانوا عليه من قبل، ولا فرق بين أصحاب الفرق والمذاهب، (فالكلّ في الهوى سواء) فعلامَ التراشق بالسباب؟

وإذا ورد في تراث بعضهم ما يسيء الظنّ بصحّته، يردّ ذلك البعض الحَجَرَ من

---

١. سيرة ابن هشام، ج١، ص ٢٧٧، ط مصر؛ الأساتذة: مصطفى السقا، الأستاد بكلية الآداب بجامعة القاهرة، وإبراهيم الأبياري مدير إدارة إحياء التراث القديم، وعبد الحفيظ شلبي مدير المكتبات الفرعية بدار الكتب المصرية. ط ٢، ١٣٧٥هـ.

مَأتاه، فلا تراث يسلم تماماً من شائبة، وما من كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، غير كتاب الله تعالى، فعلامَ التهريج والتخريج؟

وأولى من هذا كلّه الاعتراف بتسرّب المزيج في الأمر المريج، فلا صحاح صحيحة، ولا جوامع جامعة، والكلّ يؤخذ منه ويترك، وأصحاب الجميع على نيّاتهم، والله سبحانه وتعالى هو المثيب.

فقد أخرج الخطيب البغدادي، والسيوطي حديثاً مرفوعاً عنه ﷺ قال: «النيّة الصالحة معلّقة بالعرش، فإذا صدق العبد نيّته تحرّك العرش فيغفر له»[1].

والآن أودّ التنبيه على تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة الثابتة في الأذهان من دون حجة أو برهان، فقد كادت تختفي الأصالة في غيابات الأوهام والظنون، فمثلاً ونحن ـ كشيعة اثنا عشرية ـ كالباقين إذا كنا بصدد إقامة ذكرى ألفية لولادة أو وفاة أحد أساطين العلم، تشرق سماء المعرفة عنه بنجوم آثاره، وتغلب العواطف على التمييز بين المضيء منها وبين الخافت.

وتطلّ علينا في هذه الأيام ذكرى ألفيّة الشريف المرتضى علم الهدى ﵀، الذي يعدّ من كبار علماء الإمامية، ويتمتّع بمكانة كبيرة بينهم، حيثُ كانت له خدمات جليلة في العلم والدين.

ومن الجديـر إحياء ذكراه وذكرى علماء الإمامية الآخرين، تقديراً للجهود الجبّارة التي بذلوها في سبيل إحياء معالم الدين.

ولكن يجبُ في نفس الوقت تنبيه الباحثين والمثقّفين، والذين يحضرون مؤتمر ألفيّة الشريف المرتضى على أنّه ما كان هو - ولا غيره من علماء الإمامية - من المعصومين عن الخطأ، فإنّ المعصومين الذين نؤمن بهم معروفون محدّدون، وهم المعصومون الأربعة عشر ﷺ، لا يزيدون عليهم - وهم الذين قال عنهم جدّهم النبي الأكرم (صلّى الله

---

١. تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٤٤٨؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٣٦٥، رقم ٩٣٣٧.

عليه وعليهم وسلم): «أنا وأهل بيتي مطهّرون من الذنوب» في آخر حديث طويل؛ أخرجه الفسوي، وهو أقدم مصدر من المصادر الإسلامية التي ذكرت العصمة لأهل البيت عليهم السلام[١]- وإنّ كلّ من كان غيرهم فهو مُعرّض للخطأ في ما يقوله أو يكتبه، مهما بلغت منزلته من العلم والمعرفة.

كما يجبُ التنبيه على أنّه لا يوجد عندنا ولا عند غيرنا من سائر الفرق كتابٌ صحيحٌ ومنزّهٌ عن الخطإ غير كتاب الله تعالى مهما احتوى ذلك الكتاب على معارف جليلة وعظيمة. وإنّ كلّ ما يذكره هؤلاء العلماء، وكلّ ما هو موجودٌ في هذه الكتب خاضعٌ للنقد العلمي، وتابع للأدلّة العقلية والنقلية، فإن وافقها آمنّا به وإلّا رفضناه، كائناً من كان قائله، ومهما كان صاحب الكتاب الذي احتوى عليه جليلاً.

فنحن اليوم بحاجةٍ إلى إعادة النظر في تقويم الكتب، سواء في الأُصول أم الفروع، والإجابة عن الإشكالات، إجابةً علميةً شافيةً، فإنّ التقنيات الحديثة ما تركت شيئاً لم تتعرّض إليه، وتظهره إلى العلن.

كما يجبُ التصدّي إلى التيّارات الانحرافية والشبهات في الجامعات وغيرها، فإنّ هذه الشبهات أخذت تنهال علينا من كلّ حدب وصوب.

ومن جهة أُخرى ينبغي التصدّي للتيّارات الغالية التي أخذت تظهر بين الشيعة أنفسهم، فنحن في الحقيقة لا ننكر كرامات أهل البيت عليهم السلام، بل بالعكس فإنّ من كرامتهم أن لا نغلو فيهم، فقد قال - أمير المؤمنين عليه السلام: «هلك فيَّ رجلان: مُحبٌّ غالٍ، ومُبغضٌ قالٍ»[٢]. فهل نحبّ أن نكون من الهالكين؟

---

١. كتاب المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي المتوفى ٢٧٧ هـ نظر رئاسة ديوان الأوقاف بغداد، تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، ط الإرشاد بغداد، ١٣٩٤ هـ.

٢. نهج البلاغة، ج ٤، ص ٢٨.

ولهذا يجب القيام بنقد تراثنا الذي يحتوي على نوع من الغلو في أهل البيت عليهم السلام، مثل بعض الروايات الواردة في كتاب الخرائج والجرائح، أو مدينة المعاجز، وغيرها.

ونحن نعيش اليوم في وضعٍ مؤسف، فقد صرنا بين مغالٍ ومقصّر، وأهلُ البيت عليهم السلام لا يرضون بذلك، بل يُريدون منّا الاعتدال والوسطية، وأن نكون في النمرقة الوسطى.[١]

وبما أنّه قد أخذت البدع تنتشر بسرعة، فيجب في مثل هذه الحالة على كلّ عالمٍ إظهار علمه، وفقاً للحديث القائل: «إذا ظهرت البدع، فعلى العالِم أن يُظهر علمه، فإن لم يفعل سُلب نور الإيمان»[٢].

وعنوان (العالِم) عنوانٌ عامٌّ يشملُ كلَّ مَن يعلم، ولا يخصُّ طائفةً معيّنةً من العلماء.

فقد أخذت بدع كثيرة تظهر إلى العلن، ومنها مثلاً ما لها ارتباط بالقضية الحسينية، فقد شابتها حوالي ثلاثين مسألة زجّت في القضايا الحسينية وهي لا أصل لها، والتي ينبغي تنقية المنابر الحسينية منها.

ومع الأسف فقد صارت القضية الحسينية مورداً للخلاف بيننا، لكثرة التنازع في البقاء للأصلح أو للأقوى، وكلٌّ يدّعي وصلاً بليلى؟ إنّها لمصيبة فوق مصائب يوم الطف، وفي الممارسات باسم (الحسين) ما يغني عن ذكر الشواهد.

ونحن قد اختلفنا فيما بيننا في فترات تاريخية مختلفة عدّة مرّات، فاختلفنا وانقسمنا تارةً

---

١. هذه إشارة إلى عدّة أحاديث صدرت عن أهل البيت عليهم السلام، ودعت إلى الوسطية، مثل ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «يا معشر الشيعة، شيعة آل محمد، كونوا النمرقة الوسطى، يرجع إليكم الغالي، ويلحق بكم التالي» (الكافي، ج ٢، ص ٧٥).

٢. عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ١٠٣.

إلى أخباريّين وأُصوليّين، وأُخرى إلى التيّار الدستوري (مشروطة) والاستبدادي (مستبدة)، حتّى اختلفنا على تحديد يوم العيد، واليوم نحن نفترق على نهضة الإمام الحسين (صلوات الله وسلامه عليه وعلى آبائه وأبنائه الطاهرين)، وفي التشرذم الأحزابي المعاش والمهاترات ما بين أصحابها في مواقع التواصل الاجتماعي ما تكفي ولاتشفي.

ونحن اليوم بأمسّ الحاجة إلى التقريب بين الشيعة أنفسهم، أكثر من التقريب بينهم وبين الفرق الأخرى، كما نحن بحاجةٍ إلى التقريب بين الحوزات الشيعيّة المنتشرة في النجف الأشرف، وقم المقدّسة، ومشهد المقدّسة، وكربلاء المشرّفة، والكاظميّة المقدّسة، وغيرها، فإنّه ما دام الجميع من الشيعة الإماميّة الاثنا عشرية فلا مبرّر للاختلاف على الأمور الثانوية، ولايكون كعجزنا عن التقريب بين المذاهب الإسلامية التي كانت لها (دار التقريب بين المذاهب الإسلامية) في القاهرة، وقد استبشرت عباقرة الأمة بها، وعلقوا عليها آمالاً جساماً، وساهموا فيها أعمالاً، وأقلاماً، ولكن الأقلام المأجورة المسمومة قضت على نشاطها، فإنّا لله وإنا إليه راجعون.

نظرات عابرة في بعض تراث الشريف المرتضى

إنّ هذا الشريف العملاق في الفقه، في تحديد أوجه الخلاف والوفاق - فإنّ له الانتصار والمسائل الناصريات - كبا جوادُه، إذ يقول في كتابه تنزيه الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، عن ثورة الإمام الحسين عليه السلام:

... ثمّ لحقه الحرّبن يزيد ومن معه من الرجال الذين أنفذهم ابن زياد، ومنعه من الانصراف، وسامه أن يقدمه على ابن زياد نازلاً على حكمه، فامتنع.

ولمّا رأى أن لا سبيل له إلى العودة، ولاإلى دخول الكوفة، سلك طريق الشام سائراً نحويزيد بن معاوية، لعلمه عليه السلام بأنّه على ما به أرأف به من ابن زياد وأصحابه،

فسارﷺ حتّى قدم عليه عمربن سعد في العسكرالعظيم، وكان من أمره ما قد كان.

فكيف يقال: إنّه ﷺ ألقى بيده إلى التهلكة؟ وقد روي أنّه ﷺ قال لعمربن سعد: اختاروا منّي إمّا الرجوع إلى المكان الذي أقبلتُ منه، أوأن أضع يدي في يد يزيد، فهو ابن عمّي ليرى فيّ رأيه، وإمّا أن تسيروا بي إلى ثغرٍ من ثغور المسلمين، فأكون رجلاً من أهله لي ما لهم، وعليّ ما عليهم ... إلى آخره.[1]

إنّ هذا الكلام مرفوضٌ جملة وتفصيلاً، لأنّه يعني أنّه ما كانت للإمام الحسين ﷺ رسالة من وراء ثورته، وأنّ جدّه لم يبكِ عليه قبل ولادته وبعدها، وأنّ أخبار الشيعة والسنة في هذا المجال كلّها غير صحيحة. فلو كان الإمام الحسين ﷺ يريد أن يبايع يزيد، لكان قد بايعه في المدينة، وما كان يتحمّل عناء السفر إلى العراق.

أضف إلى ذلك: إنّ عقبة بن سمعان الذي كان مولى للرباب زوجة الإمام الحسين ﷺ وقد رافق الحسين ﷺ في طول الطريق، أنكر أن يكون الحسين ﷺ أراد أن يبايع يزيد، حيث قال:

صحبتُ الحسين ﷺ من المدينة إلى مكّة، ومن مكّة إلى العراق، ولم أُفارقه حتى قُتل، وسمعتُ جميع مخاطباته الناس إلى يوم مقتله، فوالله ما أعطاهم ما يتذاكر به الناسُ من أنّه يضع يده في يد يزيد، ولا أنّ يسيّروه إلى ثغرٍ من ثغور المسلمين، ولكنّه قال: «دعوني أرجع إلى المكان الذي أقبلتُ منه، أو دعوني أذهب في هذه الأرض العريضة حتّى ننظر إلى ما يصير إليه أمر الناس»، فلم يفعلوا.[2]

فهوﷺ كان عالماً بما ينتظره من محتوم القضاء زماناً ومكاناً، كما كان جملة من الصحابة يعلمون ذلك لما سمعوه من جده الأكرم ﷺ، يوم خطبهم، - وفقاً لرواية ابن

١. تنزيه الأنبياء والأئمة ﷺ، ص ٢٢٩.

٢. الكامل في التاريخ، ج ٤، ص ٥٤ - ٥٥.

عباس - فقال: «ألا وإنّ جبرئيل عليه السلام قد أخبرني أنّ أمّتي تقتل ولدي الحسين بأرض كرب وبلاء، ألا فلعنة الله على قاتله وخاذله آخر الدهر».

قال ابن عبّاس: ثمّ نزل عن المنبر، ولم يَبْقَ أحدٌ من المهاجرين والأنصار إلّا وتيقّن بأنّ الحسين عليه السلام مقتول.[١]

وفي حديث أبي الضحى عن ابن عبّاس قال: ما كنّا نشكّ - وأهل البيت متوافرون - أنّ الحسين بن علي (رضي الله عنهما) يُقتل بالطف.[٢]

وفي حديث عكرمة عن ابن عبّاس قال: كان الحسين عليه السلام في حجر النبي صلى الله عليه وآله فقال جبرئيل عليه السلام: أتحبه؟ فقال: وكيف لا أحبّه وهو ثمرة فؤادي، فقال: إنّ أُمّتك ستقتله، ألا أريك موضع قبره؟ فقبض قبضة، فإذا تربة حمراء.[٣]

وفي حديث سعيد بن جبير عن ابن عبّاس قال: أوحى الله تعالى إلى محمّد صلى الله عليه وآله: إنّي قتلتُ بيحيى بن زكريا سبعين ألفاً، وإنّي قاتلٌ بابن ابنتك سبعين ألفاً وسبعين ألفاً.[٤]

وإضافةً إلى ما مرّ، فقد جاءه كتابُ أمانٍ من والي مكّة عمرو بن سعيد الأشدق، جاء به عبدالله بن جعفر، مع يحيى بن سعيد أخي عمرو، فلحقا بالحسين عليه السلام، وأرياه كتاب الأمان، لكن الإمام عليه السلام رفض كلّ ذلك،[٥] فكيف يحاول الإمام الحسين عليه السلام الذهاب إلى يزيد لطلب الأمان.

---

١. مقتل الخوارزمي، ج١، ص٢٤١.

٢. مستدرك الحاكم، ج٣، ص١٢٩؛ مقتل الخوارزمي، ج١، ص٢٣٣.

٣. مجمع الزوائد، ج٩، ص١٩٠ - ١٩١.

٤. مستدرك الحاكم، ج٣، ص١٧٨.

٥. الإرشاد، ج٢، ص٦٩.

ولهذا ينبغي الإجابة على مثل كلام الشريف المرتضى الأخير، والتوضيح للآخرين أنّه لا معصوم عندنا إلّا المعصومون الأربعة عشر عليهم السلام، وأنّ الشريف المرتضى عالِمٌ من العلماء، يُصيب ويُخطئ، فلا مؤاخذة فيما سها فيه رأيه، وقصر عنه علمه.

على أنّ الشريف المرتضى نفسه لم يدّعِ العصمة لنفسه، فقد قال في خاتمة كتابه الذخيرة:

ونقسم بالله تعالى على مَن تأمّله أن لا يقلِّدنا في شيء من مذاهبه أو أدلته، ويُحسن الظن بنا [أي: ولا يُحسن الظن بنا]، فيُلقي النظرَ والتصفحَ والتأمّلَ؛ تعويلاً على أنّا قد كفيناه ذلك، وأرحناه بما تكلفناه من تعبه ونصبه، بل يَنظر في كل شيء نظرَ المستفتِح المبتدِئ[1].

فعلينا أن نؤكّد على هذه النقطة في أذهان الناس والمخاطبين، وهي أنّ الشريف المرتضى وغيره من العلماء وجميع ما لهم من كتب، فهم على المحكّ، فنقول: إنّه ليس كلّ ما في الكافي، أو رجال الكشّي، أو بحار الأنوار، أو أعيان الشيعة، أو الذريعة، أو غير ذلك صحيحاً، بل كلّه خاضعٌ للنقد العلميّ، ومعرّضٌ للخطأ والابتعاد عن الصواب، فلا غلو ولا تقصير.

حول تراث الشريف الرضي

ومن هنا فلنمر سراعاً حول بعض تراث الشريف الرضي رحمه الله أيضاً، فنذكر أمثلة أخرى في هذا المجال:

١. إنّ للشريف الرضي كتاب نهج البلاغة، ولا شكّ في نسبته إليه، وأمّا ما اشتهر من أنّه أصحّ كتابٍ بعد القرآن فهو أمرٌ غير صحيح، بل إنّ فيه ما هو الصحيحٌ مثل الخطبة

١. الذخيرة، ص ٦٠٧.

الشقشقية، وفيه ما هو منسوب إلى الإمام عليه السلام، مثل ما جاء فيه: «لله بلاد فلان، فلقد قوّم الأود، وداوى العمد ... إلى آخره»[١]، حيث قيل: إنّ هذا الكلام قاله أمير المؤمنين عليه السلام في حقّ الخليفة الثاني[٢]، وهو ليس كذلك، فعلى الرغم من أهميّة شخصيّة الرضيّ، إلّا أنّه لا يمكن تصديقه في روايته لهذا الكلام، ولا قبول جميع ما ذكره في النهج، فهو رحمه الله صرّح بمنهجه في مقدّمة نهجه؛ فلا مؤاخذة على من أنكر نسبة ما ذكره إلى أمير المؤمنين عليه السلام في إطراء فلان - كما ورد في نسخة النهج من دون تسميته باسمه- ولقد ورد أنّه منسوبٌ إلى بنت أبي خيثمة، نقله عنها المغيرة بن شعبة فقال عليه السلام: أمَ والله ما قالت بل قولت[٣]. وليس الرضي رحمه الله كأخيه المرتضى رحمه الله في علمه بالحديث والفقه، وإن فاقه أدباً وشعراً.

٢. وقد ذكر الرضي في كتابه الآخر مجازات الآثار النبوية رواية رؤيا عبدالله بن زيد بن عبد ربّه الأنصاري للأذان في منامه، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: «ألقه على بلال، فإنّه أندى منك صوتاً»[٤]. وهذا أيضاً غير مقبول؛ فإنّ النبي صلى الله عليه وآله كان ينزل عليه الوحي في مثل هذه الأُمور المهمّة، وما كان ينتظر رؤيا أحدٍ لكي يتعلّم منه صيغة الأذان.

وقد ذكرت تشريح الأذان في رسالة حي على خير العمل، وأنّه بتعليم جبرئيل عليه السلام.

نماذج أُخرىٰ من تصحيح التراث

إنّنا اليوم بحاجة ماسّة إلى تصحيح ما في التراث، ولاغضاضة! فقد ألّف الشيخ

١. شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٣.

٢. شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٣.

٣. راجع: تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٤٨؛ وشرح النهج لابن أبي الحديد، ج ٣، ص ٩٢؛ ط مصر الأولى؛ ومصادر نهج البلاغة وأسانيده، ج ٣، ص ١٧٠، وغيرها.

٤. مجازات الآثار النبوية، ص ٣٩٣.

المفيد كتاب تصحيح اعتقادات الإماميّة، ونقد فيه أفكار الشيخ الصدوق، ونحن بحاجة إلى مَن يقوّم التراث على وجه الصحّة، كما قام الشيخ المفيد بذلك، فإنّه يوجد في تراثنا ما عليه علامات استفهام متعدّدة، نشير في ما يلي إلى بعضها:

١. فمن أمثلة الأخطاء الموجودة، والتي يجب تصحيحها هو ما جاء في روضة الكافي حيث نقل الكليني ﷺ هناك رواية فيها دلالة على قبول الإمام زين العابدين عليه السلام الاعترافَ بالرقّية ليزيد، عندما جاء إلى المدينة بعد قتل الإمام الحسين عليه السلام![1]

وهذا خطأٌ عجيبٌ غريب، فإنّه لا يمكن تصديقه، لا لأنّ هذا الشيء لم يصدر من الإمام المعصوم عليه السلام، بل لأنّ يزيد لم يأتِ إلى المدينة بعد استشهاد الإمام الحسين عليه السلام، وإنّما الذي جاء إليها هو مسلم بن عقبة، الذي استباح المدينة، ولم يمس الإمام السجاد عليه السلام بسوء.

فقد أخطأ الكليني في نقله لهذه الرواية، وحاله حال سائر العلماء، وكتابه كسائر الكتب يؤخذ منه ويترك.

والمثير للاستغراب في المقام أنّ صاحب الوسائل رحمه الله عقد باباً مستقلاً باسم: (باب جواز إقرار الحرّ بالرقية مع التقية وإن كان سيّداً)[2]، وبنى هذا الباب على هذا الحديث الباطل! إذن يجب التعليق على هذا النوع من الروايات، وبيان خطأ ناقله.

٢. عند مراجعة كتاب رجال الكشّي (اختيار معرفة الرجال)، المنسوب للشيخ

١. الكافي، ج ٨، ص ٢٣٤-٢٣٥؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ١٤، ص ٥٧٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٢٥٣. وراجع: جامع الأحاديث، ج ١٤، ص ٥٧٢.

الطوسي ﷺ نجده ينقل رواية في ترجمة ابن أبي نصر البزنطي، تشير إلى أنّ الإمام الرّضا عليه السلام أعطاه قرآناً فيه اختلاف مع القرآن المعروف![١]، ولم يعلق عليها بشيء.

وحيث إنّا لا نقول بتحريف القرآن، لذلك يجب أن نحدّد وجهة نظرنا من هذا النوع من الروايات، وأن نصرّح بأنّنا لا نعتقد بصحّتها، وصدورها من المعصوم عليه السلام. ولايكفي ما جاء في التحرير الطاووسي في حقّ البزنطي: روى عن الرجال اختصاصاً له بأبي الحسن الرضا عليه السلام لم أر اعتبارها؛ لأنّه لم يورد خلافها[٢].

٣. ذكر الكشّي في عبارة مشهورة: أنّ العصابة قد أجمعت على تصحيح ما صحّ عن مجموعة من الرواة من أصحاب الأئمّة عليهم السلام ...[٣].

لقد نسب الكشي هذا القول إلى العصابة، لكن مَن هم هؤلاء العصابة، وما هي أسماؤهم؟ لا ندري، ولاالمنجم يدري، ولايوجد أحد يدري.

فيجب التعامل مع هذا النوع من التصريحات بحذر، ونقدها نقداً موضوعياً نحو ما ورد في ترجمة سلمان الفارسي - وهي أوّل ترجمة له - أنّ سلمان خطب، فقال في خطبته: «... بأبي صاحب الجفنة والخوان، نكاح النساء، الحسن بن علي عليهما السلام». وقد ذكرتها في آخر أجزاء موسوعة ابن عباس، وبيّنت كذبها وذلك بملاحظة سنة وفاة سلمان، حيث كانت سنة ٣٤ في خلافة عثمان، فمن أين للحسن بن علي عليهما السلام يومئذ جفنة وخوان، وسعة حال ومال، ليكون نكاح النساء[٤].

١. اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٨٥٣.

٢. التحرير الطاووسي، ص٤٨.

٣. اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٦٧٣.

٤. يحسن مراجعة كتاب المدائح النبوية للدكتور زكي مبارك المصري حيث ذكر ان فرية كثرة الأزواج عند الإمام الحسن عليه السلام هي فرية أموية، فراجع ص ٥٨ وما بعدها.

٤. مِن كتبنا التراثية كتاب سليم بن قيس، وعلى الرغم من أنّ الشيخ المفيد قد وصفه بأنّه كتابٌ غير موثوق، وأنّه قد حصل فيه تخليط وتدليس[١]، لكن هذا لا يعني أن سليماً كان كاذباً في ما ينقله من روايات، وإنّما قد أُضيفت بعض الروايات إلى كتابه فيما بعد.

ومن تلك الروايات، رواية مطوّلة تحدّثت عن خطبةٍ لأمير المؤمنين عليه السلام بالكوفة، وفي نهايتها قال سليم: «وكثرت الشيعة بعد ذلك المجلس من ذلك اليوم وتكلّموا، وقد كانوا أقلّ أهل عسكره».[٢]

إنّ هذا الكلام من سليم غير سليم ولا مقبول، فإنّ الشيعة برأينا لم يكثروا في تلك الأيّام، وإنّما - إن حصل ذلك، فهو فيما بعد واقعة الطف.

٥. لقد كثر الكلام عن الأُصول الأربعمائة وأهمّيتها، ولكن لا نملك دليلاً على أنّ كلّ هذه الأُصول كان مضبوطاً وصحيحاً، ولقد وصلت إلينا بعض هذه الأُصول، مثل أصل زيد الزرّاد، وزيد النُرسي، وفي الحقيقة لا قيمة لهذين الأصلين، فالنرسي كان مجسّماً، فقد روى: «أنّ الله ينزل يوم عرفة، في أوّل الزوال إلى الأرض على جمل أفرق ... الحديث»[٣].

إذن فهذه الكتب لا تنفعنا، ولا يمكن الدفاع بها عن مذهبنا، فلا حاجة لذكرها في الأصول، وفيها غير المعقول ولا المقبول.

٦. قال الشيخ البهائي: «إنّ المحقّقين من علمائنا يعتقدون أنّ ناصر الحقّ رحمه الله كان تابعاً في دينه للإمام جعفر الصادق عليه السلام، كما يظهر من تأليفاته».[٤]

---

١. تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ١٤٩.

٢. كتاب سليم بن قيس، ص ٢٢٠.

٣. الأُصول الستة عشر، ص ٢٠٤.

٤. تهذيب المقال، ج ٢، ص ١٦٤.

هذا الكلام مرفوضٌ أيضاً، فمَن هؤلاء المحقّقون؟ وما هي أسماؤهم؟ إنّ كتاب الناصريات للشريف المرتضى بين أيدينا، وهو يحتوي على آراء الناصر، وهو يخالف الفقه الجعفري في مجموعة من فتاويه، فهو يحتوي على فقه الزيدية، وهذا يعني أنّه ما كان موافقاً للمذهب الحقّ. ثمّ نحن بحاجةٍ في مثل هذه المسائل إلى تصريحٍ من كتب الزيدية، وهو غير موجود.

وبناءاً على ما ذكرنا يلزم تصحيح التراث، سواء كتب الرواة، أو غيرها، وحتّى كتب علمائنا، وإبداء الرأي حول المواضيع التي تطرّقوا إليها، وتطرّفوا فيها، والتصريح مرّة أخرى بأنّنا لا نؤمن بعصمة أحدٍ غير المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام، كما لا نؤمن بصحّة جميع ما في أيّ كتابٍ غير كتاب الله تعالى. وما شاع مؤخّراً بشأن الكافي من أنّه عُرض على الإمام الحجّة عليه السلام وأنّه قال عنه: (إنّ هذا كافٍ لشيعتنا)، فإنّه لا أصل له، ولا أثر في مؤلّفات أصحابنا، ولم تأتِ به رواية قط، لا صحيحة ولا ضعيفة، بل صرح المحدّث الإسترآبادي - وهو شيخ الأخباريّين في عصره - بأنّه لا أصل له ولا حقيقة[1].

ومن هنا يجب أن نقوم في كلّ مؤتمرٍ ومناسبةٍ واحتفالٍ يُعقدُ لإحياء ذكرى أحدٍ من العلماء بالتنبيه على هذه النقطة، وهي أنّ هؤلاء العلماء غير معصومين، وأنّهم معرّضون للخطأ كسائر الناس.

ومن الجدير بنا أن نتذكّر هنا العبارة المنسوبة إلى العماد الإصفهاني حولَ تأليف الكتب، حيث قال:

إنّي رأيتُ أنّه لا يَكتب إنسانٌ كتاباً في يومه، إلّا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد ذلك لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل.

---

١. خاتمة المستدرك، ج١، ص٣٦.

وهذا من أعظم العِبر، وهو دليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر.[١]

إذن، فمن الأفضل أن نكتب على غلاف الكتب، أو في بداياتها شيئاً شبيهاً بهذا، وأن نصرّح بأنّنا لا نؤمن بصحّة أيّ كتابٍ غير القرآن، ولا نعتقد بعصمةِ أيّ انسانٍ سوى المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام، ولا نكون كغيرنا في غلوّهم في مصادر تراثهم في الحديث، حتّى قالوا في البخاري وصحيحه: من روى عنه البخاري فقد جاز القنطرة.[٢]

وقالوا في مسلم وصحيحه: ما تحت أديم السماء كتاب أصحّ من كتاب مسلم. قاله أبو علي النيسابوري[٣].

وقالوا في الترمذي وكتابه: من كان في بيته هذا الكتاب - سنن الترمذي - فكأنّما في بيته نبي يتكلّم[٤].

---

١. كتاب الصمت وحفظ اللسان (مقدمة التحقيق)، ص ٢٦.

٢. هدى الساري، ج ٢، ص ١٤٤، نقلاً عن أبي الحسن المقدسي، وما أدري هل يسع الباحث أن يهضم رواية البخاري بسنده عن أبي هريرة في روايته عن الشيطان فضل آية الكرسي؟! (راجع ج ٦، من صحيح البخاري، ص ١٨٨، ط الأميرية ١٣١٤، باب فضل البقرة، ويهضم رواية البخاري عن عبدالله - ابن عمر - قال: قام رسول الله صلى الله عليه وآله خطيباً، فأشار نحو مسكن عائشة، فقال: هنا الفتنة ثلاثاً من حيث يطلع قرن الشيطان (راجع: صحيح البخاري، ج ٤، ص ٨٢، باب ما جاء في بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله.

٣. تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٥٨٩، ط الهند في ترجمة مسلم. وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة مسلم: قلت حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله، بحيث إنّ بعض الناس كان يفضّله على صحيح محمد بن إسماعيل .... ج ٨، ص ١٥١، ط دار الفكر.

٤. سنن الترمذي، ج ١، صفحة العنوان بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، نشر المكتبة الإسلامية. وجاء في تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ١٨٨، وتهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٩، ومفتاح السعادة، ج ٢، ص ١١؛ قال أبو عيسى الترمذي: «صنّفت هذا الكتاب وعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنّما نبي يتكلّم».

وقالوا في سنن أبي داود: لو أنّ رجلاً لم يكن عنده شيء من كتب العلم إلّا المصحف الذي فيه كلام الله تعالى، ثمّ كتاب أبي داود، لم يحتج معهما إلى شيء من العلم البتّة[1].

... إلى غير هذا ممّا لا يستساغ قبوله؛ لكثرة ما في تلك الكتب من مفارقات أتى على ذكرها مِن أساتذة أصحابها ما يغنينا عن الإطناب[2].

إنّ سبب اهتمامنا وتركيزنا على هذه النقطة هو أنّه قد صار كلّ شيء في زماننا مكشوفاً، ولايمكن أن يخفى على الآخرين شيء في عصر التقنيات الحديثة نحو الشبكة العنكبوتية، والفضائيات، والاتّصالات السريعة، فقد صار هناك تركيز على مجموعة من الشبهات التي تتطلّب مَن يتصدّى لها، ويجيب عنها.

وينبغي التنويهُ إلى أنّنا لا نقولُ أيضاً بصحّة جميع ما يُنسب إلى الأئمّة عليهم السلام، فإنّ هناك الكثير من الروايات والتوقيعات عليها علامات استفهام، وينبغي دراستها بطريقة علميّة دقيقة.

خاتمة حول إجازات الرواية

كانت إجازة الرواية في السابق ذات أهمية كبيرة، حيث كانت هناك قراءة ومناولة وسماع وغير ذلك، أمّا في العصور الأخيرة فقد فقدت الإجازة قيمتها، فإنّا لا نرى لها أيّ قيمة حتى قيمة معنوية وتشرّفية؛ لأنّه منذ عهد العلّامة المجلسي إلى يومنا لا توجد

---

١. كتبه محمد محيي الدين عبدالحميد على ظهر كتاب السنن لأبي داود، ونسبه إلى ابن الأعرابي، بتحقيقه، راجع: طبعة دار إحياء السنة النبوية. كما ذكر كلمات إطراء لآخرين وختم بقول ابن قيم الجوزية الذي أثنى كثيراً على الكتاب.

٢. يقول الأُستاذ الدكتور أحمد راسم النفيس في كتابه بيت العنكبوت، ص ١٩: من حقنا أيضاً أن نسأل، وأن نحاول الإجابة عن: كيف ولماذا جرى تقديس هذه الكتب، والمقارنة بينها وبين القرآن الكريم؟!

لا قراءة، ولا مناولة، ولا سماع، بل صار الكتاب يُطبع بمئات وآلاف النسخ، ويُنشر في الأسواق، وصرنا نأخذ الكتب بالوجادة.

وقد قمتُ في هذا المجال بتأليف رسالةٍ صغيرة لم تطبع إلى الآن، تحمل عنوان: سلوك المفازة بدون إجازة، وقد تحدّثنا فيها حول مسألة إجازة الحديث، وأنّها أصبحت في هذا الزمان يتداولها البعض للبركة.

وإنّي قد عاصرتُ مجموعة كبيرة من العلماء من شيوخ الإجازة، فلم أطلب منهم إجازة رواية، لأنّي منذ البداية ما كنت شغوفاً بها، بل لم أرَها موضوعية، ولا أيّ قيمة علمية. سوى أنّي أخذتُ إجازة من المرحوم شيخ الباحثين الشيخ آقا بزرك الطهراني، حيث رأيته في إحدى السنين، وكان يوم عيد، وكان قد صلّى في جامع الهندي، فقلتُ له مازحاً: (أريد عيديّة منكم)، فرجع الى المسجد وأنا معه، وأجازني شفاهاً، ثمّ كتب إجازة من طرقه، وأتبعها بإجازة ثانية من طرق العامّة، وهي ما زالت موجودة عندي، وأنا أعتزُّ بها.

وعندي من غيره أيضاً إجازات روائية أخرى، فقد استجزتُ من الآيات العظماء العلماء الكرام من السادة والأعلام، وهم:

١. السيّد علي البهبهاني.

٢. السيّد الميرزا حسن البجنوردي.

٣. السيّد عبد الأعلى السبزواري.

٤. السيّد محمد الحيدرآبادي.

٥. السيّد علي البهشتي.

٦. السيّد مرتضى الخلخالي.

٧. السيّد محمد صادق بحر العلوم.

وإنّما استجزتُ منهم ليكونوا في زمرة مشايخي الباقين ممّن حضرتُ عندهم، ممّن علّمني القراءة والكتابة إلى آخر من حضرتُ درسه، فيشملهم دعائي وما أشركهم فيه من أعمالي.

ورغم عدم إيماني بقيمة الإجازة الفعلية، لكنّي قد أجزتُ مَن طلب، وألحّ في المطالبة بما يلي:

بسم الله الرحمٰن الرحيم، الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين:

إذا كانت للإجازة موضوعيّة في هذا العصر، فإنّي أروي عن شيخي آقا بزرگ ﵀، عن الشيخ النوري صاحب المستدرك، وفي كتابه الأخير أشار إلى سنده حتّى يصل إلى الشيخ الصدوق.

وقد نقل الشيخ الصدوق بسنده في كتابه عيون أخبار الرضا ﵇ حديثَ كلمة لا إله إلّا الله، وحديثَ ولاية علي ﵇.

فأنا أروي بهذه الأسانيد - إن كان لها قيمة في هذا العصر - عن علي ﵇، عن رسول الله ﷺ، عن جبرئيل ﵇، عن ميكائيل ﵇، عن إسرافيل ﵇، عن اللوح، عن القلم، أنّه قال - جلّت قدرته وعظمت آلاؤه - :

«ولايةُ عَليّ بنِ أبي طَالبٍ حِصني، فَمَن دَخَلَ حِصنِي أمِنَ مِن عَذَابِي».[١]

اللهمّ اجعلنا من الداخلين في ولايةِ عليّ أمير المؤمنين ﵇، وأمتنا على ولايته، وفي ولايته، إنك سميع مجيب.

---

١. عيون أخبار الرضا ﵇، ج١، ص١٤٦.

المبحث الثاني: عَلى هامِشِ سيرَةِ الشَّريفِ المُرتَضى عَلَمِ الهُدى

السيد عَبدالسَتّار الحسني

المقدّمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

السيّدُ الشَّريفُ المُرتَضى، عَلَمُ الهُدى، أبُوالْقاسِمِ، عَليُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعَلَويُّ الْحُسَيْنيُّ الْمُوسَويُّ البَغْدادِيُّ، مِنْ أَعْيانِ أعلامِ الأُمَّةِ الإِسلاميّةِ الخالِدِينَ، وَجَهابِذَةِ فُقَهاءِ الإِماميّةِ النّياقِدِ الْمُحَقّقِينَ، وَأَعاظِمِ النُّظّارِ المَحاجِيجِ.

لَمْ يَقْتَصِرْ في تَطَلُّعاتِهِ الْمُوعِبَة وَتَوَجُّهاتِهِ الْمُتَّسِعَةِ على فَنٍّ واحِدٍ، بَلْ خاضَ غِمارَ كَثِيرٍ مِنَ الْفُنُونِ، وَصالَ وَجالَ قَلَمُهُ الرّاعِفُ الْمِسْماحُ في مجالاتٍ شَتّى وَأَبْوابٍ مُخْتَلِفَةٍ، كانَ في كُلِّ واحِدٍ مِنْها إِماماً قُدْوَةً يُشارُ إِلَيْهِ بِالْبَنانِ، وَيُشادُ بِمَقاوِلِ الصِّدْقِ والنَّصَفِ بِـ(جامِعِيَّتِهِ) الْواسِعَةِ وَامْتِلاكِهِ ناصِيَةَ ما يَصْطَلِحُ عَلَيْهِ العَصْرِيُّون بِـ(المَوْسُوعِيّة) مِنْ غَيْرِ ما تَرَدُّدٍ وَلامِراء، وكانَتْ مُصَنَّفاتُهُ كما قِيلَ عَنْها «أُصُولاً وَتَأْسِيسات».

وَقَدْ كُتِبَتْ عَنْ سِيرَتِهِ الْمُبارَكَةِ وآثارِهِ الخالِدَةِ كُتُبٌ وَدِراساتٌ غَيْرُ قَلِيلَةٍ، وَتَصَدّى لِدِراسَةِ أَدْوارِ حَياتِهِ جَماعَةٌ مِنَ العُلَماءِ وَالْباحِثِينَ بِما أَغْنَوْا بِهِ المَكتَبَةَ الإِسْلامِيّةَ وَسَدُّوا حاجَتَها أَوْ كادُوا مِنْ جِهَةِ جَوْسِهِمْ خِلالَ رِياضِ سِيرَتِهِ الْغُرِّ الذَّواكي بِأَرِيجِ عَطاءِ فِكْرِهِ

الْأَصِيلِ الثَّرِ، وَاسْتِهْدائِهِم بِصُوى نَهجِهِ اللّاحِبِ النائِي بِهِمْ عَنْ بُنَيّاتِ الطَّرِيق الّتي هِيَ مِنْ مَظانِّ مَزالِّ الْأَقْدام، وَالْمُرْدِياتِ في حَمْأَةِ الشُّبُهاتِ في مَوْضُوعاتِ النَّقْضِ وَالإِبْرام.

هكذا أَزْعُمُ - وَقَدْ يَرى بَعْضُ مَنْ يَطَّلِعُ على ما أَجْمَلْتُهُ هُنا - نَوْعَ مُبالَغَةٍ مِنْ ناحِيَةٍ واحِدَةٍ، وَهي ما أَسْلَفْتُ الكلامَ فِيهِ مِنْ كَوْنِ جَماعَةٍ مِنَ العُلَماء والباحِثِين أَغْنَوْا المَكْتَبَةَ الإِسْلامِيَّةَ وَسَدُّوا الحاجَةَ ... .

مَعَ أَنَّ الحاجَةَ ما زالَتْ قائِمَةً - على قَدَمٍ وَ ساقٍ! - لِوُجُودِ جَوانِبَ أُخْرى في حَياةِ السَّيِّدِ المُرْتَضى وعِلْمِهِ وَأَدَبِهِ وَسائِرِ ما امْتازَ بِهِ، لَمْ تُسَلَّطْ عَليها بَعْدُ - أَضْواءُ التَّحْليلِ الكامِلِ - الْكاشِفِ عَنْ عَبْقَرِيَّتِهِ المُتَمَيِّزَةِ وَأَوْحَدِيَّتِهِ الْفَذَّة، وَلَمْ يَسْتَوْفِ البَحْثُ الموضوعيُّ فيها شُرُوطَهُ المَطْلُوبَة.

وَأَقُولُ: نَعَمْ، ظاهِرُ كلامي يُوحِي بِما يُظَنُّ مَعَهُ المُبالَغَةُ فِيما ذَكَرْتُ، لكِنّي اسْتَدْرَكْتُ بِقَوْلي: أَوْ كادُوا[١]، وَبِهذا الِاسْتِدْراكِ يُسَدُّ بابُ الِاعْتِراض.

---

١. في كَلِمَةِ كادَ جُمْلَةٌ من النُّكاتِ:

مِنْها: أَنَّها إذا جاءَتْ مَعَ الإِيْجابِ دَلَّتْ على اقْترابِ وُقُوعِ الفِعْلِ، لا على وُقُوعه كما يُقالُ: كادَ الحَكيمُ يكونُ نَبِيّاً. وَإذا جاءَتْ مَعَ النَّفْيِ دَلَّتْ على وُقُوعِهِ كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿...فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ أيْ أَنَّهُمْ ذَبَحُوها.

والفَصِيحُ: أَلّا تُعْقِبَها كَلِمَةُ (أَنْ)، وهي لُغَةُ الذِّكْرِ الحَكِيم - القُرآن العَظيم - بخلافِ «عَسى».

وإذا جاءَتْ معَ النَّفْيِ وَجَبَ أَنْ يَسْبِقَها حَرْفُ النَّفي، كَما في قولِهِ تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾. ولا يُقالُ مثلاً: يكادُونَ لا يفقهون.

وَقَدْ وَقَعَ الخَطَأُ في اسْتِعمالِ حَرْفِ النَّفي بَعْدَ (يَكادُ) منذُ القَديم، وَمِنْ ذلِكَ قَوْلُ الحَسَنِ بْنِ هاني «أَبي نواس» الشّاعِرِ المَشهُور، مِنْ أَبياتٍ أَدْخَلَ فِيها بَعْضَ مُصْطَلَحاتِ الْمُتَكَلِّمِينَ تَمَلُّحاً وتَظَرُّفاً:

يا عاقِدَ الْقَلْبِ مِنّي هَلّا تَذَكَّرْتَ حَلّا

←

وَلَمّا لَمْ يَكُنْ لي مِنَ الوَقْتِ ما أَتَفَرَّغُ مَعَهُ إلى كِتابَةِ بَحْثٍ مُسْتَوْفًى في أَحَدِ جَوانِبِ سِيرَةِ السَّيِّد المُرْتَضى ﷺ؛ لِأَنّي مَشْغُولٌ بِشُؤُونٍ أُخْرى مِنَ الْبَحْثِ وَالنَّقْدِ مَعَ ضَعْفِ الْحالِ وَانْحِرافِ الْمِزاجِ و.. و.. .

هذا مَعَ حِرْصي الشَّديدِ عَلى أَلّا يَفُوتَني شَرَفُ الإِسْهامِ في تَدْوِينِ بَعْضِ ما يَعِنُّ في الْخاطِرِ، وَتَقْييدِ ذَرْوٍ مِن الشَّذَراتِ الّتي اقْتَنَيْتُها مِنْ مَنْجَمِ عَطائِهِ الْفِكْرِيّ الْمُتْرَعِ بِالْأَعْلاقِ النَّفيسَة، وَتَسْجيلِ نَزْرٍ يَسيرٍ مِمّا اجْتَنَيْتُهُ مِنْ ثَمَراتِ دَوْحَةِ فَضْلِهِ اليانِعَةِ الْمِعْطاءِ الّتي هِيَ مِنْ مَصاديقِ قَوْلِ الْحَقِّ تَبارَكَ وَتعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا...﴾.

وَذلِكَ بِمُناسَبَةِ الاِحْتِفالِ وَالاِحْتِفاءِ بِمُرُورِ أَلْفِ سَنَةٍ كَريت على وَفاتِهِ، طَيَّبَ اللهُ مَضْجَعَهُ، وَفي أَعْلى دَرَجاتِ فَرادِيسِ الْجِنانِ رَفَعَه.

فَكانَ مِنْ ذلِكَ ما سَتَقِفُ عَلَيهِ مِنْ سُطُورٍ، تُعْرِبُ عَمّا في طَبيعَةِ كاتِبِها مِنْ قُصُورٍ، وَشَفيعُها في الْقَبُولِ صِدْقُ الشُّعُور:

«عَلى الْمَرْءِ أَنْ يَسْعى بِمِقْدارِ جُهْدِهِ ... وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُوَفَّقا»

العَبْدُ القاصِر عَبد السَتّار
عفا عَنهُ المَليكُ الغَفّار
قُمُ الْمُقَدَّسة
عصر الأحد الخامس عَشَرَ من المُحرّم[1] الحرام
سَنَة ١٤٣٦هـ.

→ تَرَكْتَ مِنّي قَليلاً ... مِنَ الْقَليلِ أَقَلّا
يَكادُ لا يَتَجَزّا ... أَقَلُّ في اللَّفْظِ مِنْ لا

فَقَوْلُهُ (يَكادُ لا) خِلافُ الْفَصيحِ، وَالْفَصيحُ (لا يَكادُ).

١. ولا يُقالُ: مُحَرّم كما شاع خَطَأً.

نَسَبُهُ الشَّرِيفُ مِنْ جِهَةِ أَبيهِ

هُوَ الشَّريف المُرْتَضى، عَلَمُ الهُدى، ذُوْ المَجْدَيْن، أَبُو القاسِمِ، عَلِيُّ بْنُ أَبي أَحْمَدَ الحُسَيْنِ الطّاهِرِ ابْنِ مُوسى الأَبْرَشِ ابْنِ مُحَمَّدِ الأَعْرَجِ ابْنِ مُوسى أَبي سُبْحَة ابْنِ إِبْراهِيمَ الأَصْغَرِ المَعْرُوفِ بِالمُرْتَضى ابْنِ الإمام مُوسى الكاظِم ابْنِ الإِمامِ جَعْفَرٍ الصادِقِ ابْنِ الإمامِ مُحَمَّدٍ الباقِرِ ابْنِ الإِمامِ زَيْنِ العابِدِينِ عَليّ ابْنِ الإمام الحُسَيْنِ ابْنِ أمير المؤمنين عَلِيّ بْنِ أبي طالِبٍ عليه السلام.

كانَ أَبُوهُ الشَّرِيفُ الطّاهِرُ أَبو أَحْمَد مِنْ أَعْلامِ الطّالبِيّين وَأَعْيانِ العَلَوِيّين وَكانَ مِنْ جَلالَةِ القَدْرِ وَعِظَمِ المَكانَةِ بالدَّرَجَةِ الَّتي لَمْ يُزاحِمْهُ عَلَيْها أَحَدٌ مِنْ عُظَماءِ عَصْرِهِ وَأَجِلّاءِ مِصْرِهِ، مِمَّنْ امْتَدَّتْ وَشائِجُ أُرُومَتِهِمْ إِلى العِتْرَة الطّاهِرَة. وكانَتْ لَهُ المَثالَةُ وَالْوَجاهَةُ عِنْدَ مَنْ عاصَرُوه مِنْ مُلُوكِ بَني العبّاسِ وَسَلاطِينِ آلِ بُوَيْهِ، وَمِنْ أَلْقابِهِ (الشَّرَفِيَّة) الطّاهِرُ ذُو المَناقِب، وَوَلِيَ نِقابَةَ الطّالِبِيّينَ خَمْسَ دَفَعاتٍ، وَماتَ وَهُوَ يَتَقَلَّدُها.

قالَ العلّامَةُ السَّيِّد عَلِيّ خان الحُسَيْنِيُّ المَدَني (ت ١١٢٠ هـ على الرّاجح)، في الدَّرَجات الرَّفيعَة:

... وَهُوَ الَّذِي كانَ سَفِيراً بَيْنَ الخُلَفاءِ وَبَيْنَ المُلُوكِ مِنْ بَني بُوَيْهِ وَالأُمَراءِ مِنْ بَني حَمْدان وَغَيْرِهِمْ، وَكانَ مُبارَكَ الغُرَّةِ، مَيْمُونَ النَّقِيبَةِ، مَهِيباً نَبِيلاً، ما شَرَعَ في إِصْلاحِ أَمْرٍ فاسِدٍ إِلّا وَصَلَحَ عَلى يَدَيْهِ، وَانْتَظَمَ بِحُسْنِ سِفارَتِهِ وَبَرَكَةِ هِمَّتِهِ وَصَوابِ تَدْبِيرِهِ، وَلاسْتِعْظامِ عَضُدِ الدَّوْلَةِ أَمْرَهُ وَامْتِلاءِ صَدْرِهِ وَعَيْنِهِ بِهِ ما حَمَلَهُ بالقَبْضِ عَلَيْهِ وحَمَله إِلى القَلْعَةِ بِفارس، فَلَمْ يَزَلْ بِها إِلى أَنْ ماتَ عَضُدُ الدَّوْلَةِ، فَأَطْلَقَهُ شَرَفُ الدَّوْلَةِ أَبُو الفَوارِسِ ابْنُ عَضُدِ الدَّوْلَةِ، وَاسْتَصْحَبَهُ في جُمْلَتِهِ حِيْنَ قَدِمَ إِلى بَغْدادَ وَمَلَكَ الحَضْرَةَ.

وَكانَ الشَّريفُ أَبو أَحْمَدَ الحُسَيْنُ الطّاهِرُ المَذْكُورُ مِنْ ساكِني البَصْرَةِ في أَوَّلِ أَمْرِهِ، كما هُوَ المَنْصُوصُ عَلَيْهِ في كِتابِ المَجْديّ لِلْعَلّامَةِ النَّسّابَةِ أَبي الحَسَنِ عَلِيّ بْنِ مُحَمَّد الْعَلَوِيّ الْعُمَرِيّ مِنْ أَعْلامِ القرنِ الخامِسِ الهِجْرِيّ.

قال صاحِبُ المَجْدِي عِنْدَ كَلامِهِ على عَقِبِ إِبْراهِيمَ المُرْتَضى:

وَمِنْهُمُ الشَّرِيفُ أَبُو أَحْمَدَ المُوسَوِيُّ، وَكانَ بَصْرِيّاً، أَجَلَّ مَنْ وَضَعَ على كَتِفِهِ الطَّيلسَانِ، وَجَرَّ خَلْفَهُ رُمْحاً، أُرِيدُ أَجَلَّ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُما، وَهُوَ نَقِيبُ نُقَباءِ الطّالبِيّينَ بِبَغْدادَ، يُلَقَّبُ «الطّاهِرَ ذا المَناقِبِ» وَكانَ قَوِيَّ المُنَّةِ، شَدِيدَ الْعَصَبِيَّةِ، يَتَلاعَبُ بِالدُّوَلِ وَيَتَجَرَّأُ على الأُمُورِ، وَفِيهِ مُواساةٌ لِأَهْلِهِ.

ثُمَّ نَقَلَ الشَّرِيفُ العُمَرِيُّ عَنِ الشَّرِيفِ أَبِي الوَفاءِ عَلِيّ بْنِ مُحَمَّدٍ مَلْقَطَةَ الْبَصْرِيّ، عَنِ الشَّرِيفِ أَبِي الوَفاءِ مُحَمَّدٍ مَلْقَطَة الْبَصْرِي المَعْرُوفِ بابْنِ الصُّوفِيّ، وَهُوَ ابْنُ عَمّ جَدِّهِ لَحّاً أَنَّهُ قالَ:

... فَخَرَجَ أَبِي في مَتْجَرٍ بِبِضاعَةٍ نَزْرَةٍ، فَلَقِيَ أَبا أَحْمَدَ المُوسَوِيَّ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ أَبُو الوَفاءِ أَيْنَ لَقِيَهُ، وَلا حَفِظْتُ عَنْهُ تارِيخاً، فَلَمّا رَأى شَكْلَهُ خَفَّ على قَلْبِهِ وَسَأَلَهُ عَنْ حالِهِ، فَتَعَرَّفَ إِلَيْهِ بِالعَلَوِيَّةِ وَالبَصْرِيَّةِ، وَقالَ: خَرَجْتُ في مَتْجَرٍ فَقالَ لَهُ [الشَّرِيف أبو أحْمَد الحُسَيْن الطّاهِر]: يَكْفِيكَ مِنَ المَتْجَرِ لِقائي، وَراعاهُ بِما عاوَدَ أبو القاسِم لَهُ شاكِراً».

ثُمَّ عَقَّبَ على ذلِكَ صاحِبُ المَجدِيّ بقولِهِ: «فَالّذِي اسْتَحْسَنْتُ مِنْ هذِهِ الحِكايَةِ قَوْلُهُ: يَكْفِيكَ مِنَ المَتْجَرِ لِقائي»[1].

وَكانَ مَوْلِدُ أَبي أَحمَدَ الحُسَينِ الطّاهِرِ في سَنَةِ (٣٠٤)، وتوفّي في سَنَة (٤٠٠) وعُمْرُهُ (٩٦) سَنَةً بناءً على هذا التاريخ في مَوْلِدِهِ وَوَفاتِه.

---

١. المجدي، ص٣١٨، ٣١٩.

وَكانَ بَيْتُهُ عِنْدَ وَفاتِهِ في (المُحَوَّل)، وَهِيَ مِنْ مَحالِّ بَغْدادَ القَديمَةِ المُتَّصِلَةِ بِقَرية بَراثا، وَمَوْقِعُها في غَرْبيّ الكَرْخ، وَقَدْ دُفِنَ في دارِهِ أَوَّلاً، ثُمَّ نُقِلَ إلى كَرْبلا[١] فَدُفِنَ عِنْدَ جدِّهِ الإمام الحُسَين عليه السلام في تُرْبَةٍ خاصّةٍ.

وَقَدْ وُصِفَ رحمه الله بِمَكارِمِ الأَخْلاقِ وَسَجاحَةِ السَّجايا وكَرَمِ النَّفْسِ والإِيْثار، وَمِمّا يَنُمُّ[٢] عَلى نُبْلِهِ وَيَدُلُّ عَلى كَمالِ مُرُوءَتِهِ ما نَقَلَهُ الحافِظُ الْواعِظُ الْبَغْداديُّ أبو الفَرَجِ ابْنُ الجَوْزيّ الحَنْبَليّ (ت ٥٩٧) في حَوادِثِ سَنَة (٣٩٨) مِنْ كِتابِهِ المنتظم فَقَدْ قالَ عِنْدَ ذِكْرِهِ أَحَدِ المُتَوَفَّيْنَ في السَّنَةِ المَذكُورَة الرّقم (٣٠٠٥):

أَحْمَدُ بْنُ إبراهِيمَ، أَبُو الْعَبّاسِ الضَّبِّي، تُوُفّيَ في صَفَرِ هذِهِ السَّنَةِ وَكانَ أَوْصى أَنْ يُدْفَنَ في مَشْهَدِ كَرْبَلاء، وَبَعَثَ ابْنَهُ إلى أَبي بَكْرٍ الخُوارِزْمِيّ شَيْخِ الحَنَفِيّين[٣]

١. بِلا هَمْز، وإن جاءت في الشِّعْرِ مهموزةَ الأخِير.

٢. نَمَّ على الشيء، ولا يُقالُ: نَمّ عَنِ الشَّيْء، كما شاعَ خَطأً.

٣. أَبوبكرٍ الخُوارِزْمِيُّ، ثُمَّ الْبَغْداديُّ الحَنَفيُّ، ذَكَرَ تَرْجَمَتَهُ الخطيبُ الْبَغْداديُّ في تاريخ مَدينَة السَّلام الْمَعْرُوفِ بِاسْمِ تاريخ بَغْداد - التَّرْجَمَة ١٦٠٤ وَقالَ: «مُحَمَّدُ بْنُ مُوسى بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُوبَكْرٍ الخُوارِزْمِيُّ، شَيْخُ أَهْلِ الرأي [الحَنَفيَّة] وَفَقيهُهُم ...» إلى أَنْ قالَ: «حَدَّثَني القاضي أبوعَبْدِاللهِ الصَّيْمَرِيّ [الحَنَفيُّ] قالَ: ثُمّ صارَ إمامَ أَصْحابِ أبي حَنيفَةَ وَمُدَرِّسَهُمْ وَمُفْتِيَهُمْ شَيْخُنا أبوبَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسى الخُوارِزْمي.... وتوفّي.... سَنَة ثلاث وَأَرْبَع مِئَة».

وَمِمّا يَنْبَغي التَّنْبيهُ عَلَيْهِ هُنا أَنَّ سَيِّدَنا الإمامَ الفَقيهَ الرِّجاليَّ المُحَدِّثَ السَّيِّدَ أَبامُحَمَّدٍ الحَسَنَ الصَّدْر الكاظِميّ (ت ١٣٥٤) قُدِّسَ سِرُّهُ ذَكَرَ تَرْجَمَةَ أبي عبدالله [كذا، والصَّوابُ أنه أَبُوعُبَيْد الله] مُحَمَّدِ بْنِ عِمرانَ بْنِ مُوسى المَرْزُبانيّ الكاتِبِ الأَديبِ المُعْتَزِليّ المَشْهُورِ في كتابِهِ تَكْمِلَةِ أَمَلِ الآمِلِ، ج٥، ص٦٢ - ٦٧ الترجمة (٨٢٠٧٧). وَقالَ في آخِرِ التَّرْجَمَة: «وَتَوفّي... سَنَة ٣٨٤ وقيلَ سَنَة ثمانٍ وسَبْعين وَثَلاثِمِئَةٍ (٣٧٨) بِبَغْدادَ في الجانِبِ الشَّرْقيّ وَصَلّى عَلَيْهِ شَيْخُ الشِّيْعَةِ (؟!) أبُوبَكْرٍ الخُوارِزْميُّ رَحمَةُ اللهِ عَلَيْهِما». وَقَدْ مَرَّ عَلَيْكَ ما نَقَلْناهُ مِنَ المُنْتَظَم، ومِنْ تارِيخ بَغْداد، كما هُوَ مَنْصُوصٌ عَليه في سائِرِ مَظانِّ تَرجمة أبي بَكْرٍ الخُوارِزميّ (الحَنَفيّ)

←

يَسأَلُهُ أَنْ يَبْتاعَ لَهُ تُرْبَةً يُدْفَنُ بِها وَأَنْ يَقُومَ بِأَمْرِهِ، فَبَذَلَ لِلشَّريفِ أَبي أَحْمَدَ والِدِ الرَّضِيِّ خَمْسَ مِئَةِ دِينارٍ مَغْرِبِيَّةٍ ثَمَنَ تُرْبَةٍ، فَقالَ [الشَّريفُ أبو أَحْمَدَ الحُسَيْنُ الطّاهِرُ]: هذا رَجُلٌ لَجَأَ إِلى جِوارِ جَدِّي فَلا آخُذُ لِتُرْبَتِهِ ثَمَناً وأَخْرَجَ التّابُوت مِنْ بَغْدادَ وَشَيَّعَهُ بِنَفْسِهِ وَمَعَهُ الأَشْرافُ وَالْفُقَهاءُ، وَصَلَّوْا عَلَيْهِ بِمَسْجِدِ بَراثا[1] وَأَصْحَبَهُ خَمْسِينَ رَجُلاً مِن رَجّالَةِ بابه.[2]

وَقَدْ رَثاهُ جَماعَةٌ من الشُّعَراء - وفيهم بعضُ العُلَماء - وَمِنْهُم وَلَداهُ الشّريفان المُرتَضى و الرَّضيُّ وَمِهْيارٌ الدَّيْلميُّ وأبو العَلاء المَعَرِّيُّ وغيرُهُمْ.

وَكانَ مَطْلَعُ قَصيدةِ الشريفِ المُرتَضى:

أَلا يـا قَـوْمُ لِلْقَـدَرِ المُتـاحِ وَلِلأَيّامِ تَرْغَبُ عَنْ جِراحي

وَمَطْلَعُ قَصيدةِ الشّريفِ الرَّضِيّ:

وَسَمَتْكَ حالِيَةُ الرَّبيعِ المُرْهِمِ وَسَقَتْكَ ساقِيَةُ الْغَمامِ المُرزِمِ

المَذكُور، وَمِنْها كِتابُ الجَواهِرُ المُضِيَّة في طَبَقات الحَنَفِيَة، لِعَبْدِ القادِرِ القُرَشيّ.

وَقَدْ خَلَطَ سَيِّدُنا الصَّدْرُ بَيْنَ أبي بكرٍ الخُوارزميّ هذا وَهُوَ حَنَفِيٌّ كما سَمِعْتَ، وَبَيْنَ كَنِيِّهِ وَبَلَدِيِّهِ في الأَصْلِ أبي بَكْرٍ الخُوارِزْمِيِّ مُحَمّدِ بن العَبّاسِ النيسابُوريّ الكاتِبِ الأَديبِ الشّاعِرِ الشِّيعِيّ المَشْهور ٣٨٣ هـ صاحِبِ المُناقَضاتِ مَعَ بَدِيعِ الزَّمانِ الهَمَذاني.

وأبو بَكرٍ الخُوارِزميُّ الأَديبُ الشِّيعِيُّ لَم يَدْخُلْ بَغْدادَ قَطُّ، بَلْ وَصَلَ في سِياحَتِهِ إلى الشّام على ما جاءَ في سِيرَتِهِ.

١. يعني أَنَّهُمْ صَلَّوا عَلَيْهِ بَعْدَ خُروجِهِمْ مِنْ بَغْدادَ في مَسْجِد بَراثا عِنْدَ بابِ المُحَوَّل في غَرْب الكَرخ، وَهذا مِن جملة الأدلّةِ على كون المَسجِدِ القائم المَعْرُوف اليَوم لَيْسَ مَسْجِدَ بَراثا بَل هُوَ مَشْهَد المِنْطَقة المعْرُوف قَدِيماً بِمَشْهَدِ الْعَتِيقَةِ الّذي ذَكَرَهُ النَجاشِيُّ مَرَّتَيْنِ في «رِجاله».

وَقَد اشتَراهُ الإمامُ أَمِيرُ المُؤمنينَ عَليٌّ عليه السلام بِمِنطَقَتِهِ وَصلّى فِيهِ وَبنى في أَرضِهِ مَسجِداً فهُوَ مِن حَيثُ القُدسِيَّة وَالشَّرَف كجَامِعِ بَراثا.

٢. المنتظم، حوادث سنة ٣٩٨، الرقم ٣٠٠٥.

وَمَطْلَعُ قَصيدَةِ مِهْيارٍ:

كَذا تَنْقَضِي الأَيَّامُ حالاً على حالِ وَتَنْقَرِضُ السّاداتُ بادٍ على تالِ

وَمَطْلَعُ قَصيدةِ أَبِي العَلاءِ المَعَرّيّ:

أَوْدى فَلَيْتَ الحادِثاتِ كفافِ مالُ المُسيفِ وَعَنْبَرُ المُسْتافِ

وَهِيَ مَذْكُورَةٌ في دِيوانِه سِقْط الزّند.

وَلا أرى بَأْساً بِذِكْرِ بَعْضِ أَبْياتِها لِتكونَ مِسْكَ الخَتام لِمُوجَزِ الكَلام على أحوال ذلك السَّيِّد الهُمام.

قالَ بعد البَيت السابِق:

الطّاهِرُ الآباء وَالأَبْناءِ وَالْـ آرابِ وَالأَثْوابِ وَالأُلّافِ

أَبْقَيْتَ فِينا كَوْكَبَيْنِ، سَناهُما في الصُّبْحِ وَالظَّلْماءِ لَيْسَ بِخافِ

مُتَأَنِّقَيْنِ، وَفِي المَكارِمِ أَرْتَعا مُتَأَلِّقَيْنِ بِسُؤْدُدٍ[1] وَعَفافِ

قَدَرَيْنِ في الإِرْداءِ، بَلْ مَطَرَيْنِ في الْـ إِجْداءِ، بَلْ قَمَرَيْنِ في الإِسْدافِ

ساوَى الرَّضِيُّ المُرْتَضى، وَتَقاسَما خِطَطَ العُلا بِتَناصُفٍ وَتَصافِ

حِلْفا نَدى سَبَقاً وَصَلّى[2] الأَطْهَرُ الْـ ـمَرْضِيُّ[3]، فَيا لَثَلاثَةٍ أَحْلاف

... إلى قَوْلِهِ مُخاطِباً الشَّرِيفَيْنِ المُرْتَضى وَالرَّضِيّ:

١. السُّؤْدُد، مَعَ الهَمْزِ تَضَمُّ الدّالُ الأُولى مِنْهُ وُجُوباً: سُؤْدُدٌ. وَمَعَ تَخفيف الهمزة يجوزُ الضَمُّ وَالفَتْحُ: السُّوْدُدُ، والسُّوْدَد. والمُتَأَخِّرونَ يَلْفِظُونَ الدّالَ الأُولى بالفَتْحِ في جميع الأحوال وَهُوَ خِلاف القاعِدَة.

٢. المُصَلّي - في حَلْبَةِ السِّباق - هُوَ تالي السّابِقِ، يُقالُ: صَلّى الفَرَسُ إذا جاءَ مُصَلِّياً؛ لأنَّ رَأْسَهُ عِنْدَ صَلاهُ أيْ مَغْرِزِ ذَنَبِه.

٣. المَرْضِيُّ هُوَ وَلَدُ الشريفِ المرتضى، فيما نَقَلَهُ أبوزكريا يحيى الشَّيْبانيُّ التَّبريزيُّ تلميذُ المَعَرّيّ.

يـا مالِكَـيْ سَـرْحِ الْقَرِيـضِ أَتَتْكُـم ... مِـنّي حَمُولَـةُ مُسْـنَتِينَ عِجـافِ
لا تَعْرِفُ الْوَرَقَ اللَّجِينَ[1]، وَإِنْ تُسَل ... تُخْبِـرْ عَـنِ الْقُـلّامِ وَالْخِـذْرافِ[2]
وَأَنـا الَّـذِي أُهْـدِي أَقَـلَ بِهـارَةٍ ... حُسْـناً لِأَحْسَـنِ رَوْضَـةٍ مِئْنـافِ
أَوْضَعْـتُ فِي طُـرُقِ التَّشَـرُّفِ سـامِياً ... بِكُمـا، وَلَمْ أَسْـلُكْ طَرِيـقَ الْعـافي

بَقِيَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ للسيّد أَبِي أَحْمَدَ الْحُسَينِ الطّاهِر ابن مُوسى الأَبْرَش أَخاً واحِداً هُوَ الشريفُ أَبُوعبدالله أَحْمَدُ، وَصَفَهُ صاحِبُ المَجْدِيّ بأَنَّهُ:

كانَ ذا جَلالَةٍ وَتَقَدُّمٍ وَبِرٍّ وَلَهُ وُلْدٌ بِبَغْدادَ إلى اليَوْمِ (القَرنِ الخامس الهِجْريّ) رَأَيْتُ مِنْهُمْ عِزَّ الشَّرَفِ أَبا عبدالله أَحْمَدَ بْنَ علي بن أبي عبدالله [أَحْمَد].[3]

ومِنْ سُلالَةِ الحَسَن بن أبي عبدالله أَحْمَد بْنِ مُوسى الأبْرَش المذكورِ العالِمُ الفاضِلُ المُصَنِّفُ السَّيِّد أبو المُظَفَّر هِبَةُ اللهِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أبي البركاتِ سَعْدِ اللهِ نَقِيبِ سامَرّا ابْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أبي عبدالله أَحْمَدَ بْنِ مُوسى الأَبْرَش المَذكُور صاحِبُ كِتابِ المجموعِ الرّائِق، وهو مَطبوعٌ فيما أَعْلَم.

قالَ صاحِبُ العُمدَة: «وَهُوَ جَدُّ بني الموسويِّ بِبَغْدادَ» وَلَم يكونُوا على سيرَةِ سَلَفِهِم لِذا قال الشَّريفُ العَلّامَةُ الدّاوُدِيُّ الْمَعْرُوف بابْنِ عِنَبَةَ الحِلِّيّ (ت ٨٢٨) عِنْدَ ذِكْرِهِمْ فِي العُمْدَةِ:

وَما أَحْسَنَ ما كَتَبَ الشَّيْخُ [السيّدُ] تاجُ الدِّينِ النَّقِيبُ (ت ٧٧٦) [ابْنُ مُعَيَّةَ] لَمّا

---

١. اللَّجِينُ على زِنَةِ أَمِيرِ الْوَرَقُ المَخلوطُ مَعَ الشَّعِيرِ أَوْ هُوَ وَرَقٌ يُدَقُّ وَيُبَلُّ بِماءٍ وَتُعْلَفُهُ الإِبِلُ وَهُوَ مِن عَلَفِ أَهْلِ الْمُدُنِ بِخِلافِ الْقُلّامِ وَالْخِذْرافِ اللَّذَيْنِ هُما مِنْ عَلَفِ أَهْلِ الْبَوادِي. والكلامُ مَبْنِيٌّ على الِاسْتِعارَة.

٢. أي أنّ قصيدتَهُ جاءَت بِلُغَةِ أهل البوادي الفُصَحاءِ لا أهلِ المُدُنِ الذين فَسَدَتْ لُغَتُهُم باختلاطهم بالأُمَمِ الأُخرى.

٣. المَجْدِيّ، ص٣١٩.

ذكَرَ أَفْعالَهُمْ وَبَيَّنَ انْفِصالَهُمْ:

يَعِزُّ عَلى أَسْلافِكُمْ يا بَني الْعُلا ... إذا نالَ مِنْ أَعْراضِكُمْ شَتْمُ شاتِمِ
بَنَوْا لَكُمُ مَجْدَ الحَياةِ فَما لَكُمْ ... أَسَأْتُمْ إلى تِلْكَ الْعِظامِ الرَّمائِمِ
أرى أَلْفَ بانٍ لا يَقُومُ بِهادِمٍ ... فَكَيْفَ بِبانٍ خَلْفَهُ أَلْفُ هادِمِ؟

وَمِنْ ذُرِّيَةِ العَلّامَةِ السَّيِّد هِبَةِ اللهِ أَبِي المُظَفَّرِ صاحِبِ المجموع الرّائق: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدٌ المُلَقَّبُ بِـ(التّاج)[١] ابنِ الْحُسَيْنِ صَفِيِّ الدِّينِ نَقِيبِ مَشْهَدِ الكاظِمِيَّة (بَلَدِ الكاظِم)

---

١. إِلَيْهِ نَسَبَ السيّدُ جَعْفَرٌ الأَعْرَجِيُّ الكاظِميُّ ت ١٣٣٢هـ مِنْطَقَةَ (التّاجي) الواقِعَةَ في أَعْلى الكاظِمِيّة عِنْدَ (الطارِميّة) على طريقِ بَغْدادَ سامَرّا في كتابِهِ مَناهِل الضَّرَب.

والظّاهِرُ أَنَّ هذا القَوْلَ مِن اجْتِهادِهِ، كما هُوَ دَأْبُهُ في الأنساب على ما يَعْلَمُهُ المُحققون السّابِرُونَ لِكُتُبِهِ، كَنِسْبَتِهِ السّادَةَ الأَجِلّاءَ آلَ البَعّاجِ في العِراقِ إلى مُحَمَّدٍ المَبْعُوج ابن أَحْمَد بْنِ يُوسُف الخَيْلِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يحيى السّويقِيِّ ابْنِ عبدالله الشَّيخ الصالح ابْنِ مُوسى الجون ابْنِ عبدالله المَحض ابْن الحَسَنِ المُثَنّى ابْنِ الإمام الحَسَنِ السِّبْطِ عليه السلام.

قالَ هذا في الدّرّ المَنْثُورِ على ما يَخطُرُ بالبالِ. وَإِنَّما دَفَعَهُ إلى ذلِكَ تَقارُبُ لَفْظِ (المبعوج) من (البعّاج) وَلَيْسَ الدّافِعُ شيئاً آخَرَ، وَهُمْ يحفظُونَ أَنَّهُمْ مِن ذُرِّيَّةِ الإمام عليّ الهادِي عليه السلام.

ومِن اجْتِهادِهِ أيضاً أَنَّهُ نَسَبَ السادَةَ المَعْرُوفين بِـ(المدامِغَة) في بَلَدِ الكاظِمِ إلى السَّيِّد عَليّ الدَّمّاغ ابْن أبي البَرَكاتِ مُحَمَّدٍ من ذُرِّيّة الحُسَيْنِ ذِي الدَّمْعَةِ ابْنِ زَيْدٍ الشَّهيد ابْنِ الإمامِ عَليّ زَين العابِدِيْن عليه السلام، مع أَنَّهُمْ كانُوا يَقِفُونَ عِنْدَ جَدِّهِم السيِّدِ سَعْدٍ، وَيَنْتَسِبُ قُدَماؤُهُمْ إلى الإمام موسى الكاظِم عليه السلام.

وَمِنْ خَلْطِهِ الواضِحِ أَنَّهُ رَفَعَ نَسَبَ آل الشَّيْخ كَلْبِ عَلِيّ الكاظِميّ المُتوفّى في سَنَةِ (١١٤١) إلى عبدالله بْنِ حَبِيبِ بْنِ مُظاهِرٍ (مُظَهَّر) الأَسَدِيّ في بَعْضِ أَوْراقِهِ، ثُمَّ رَفَعَ نَسَبَهُمْ في مَوْضِعٍ آخَرَ إلى أَبِي ذَرٍّ الغِفارِيّ بِسِلْسِلَةٍ أُخْرى غَرِيبَةٍ، مَعَ أَنَّ أَبا ذَرٍّ لا عَقِبَ لَه.

قالَ شَيْخُنا في الرِّوايةِ العَلّامَةُ الدُّكْتُورُ حُسَين عليّ آل مَحفوظ رَحِمَهُ الله تعالى (ت١٤٣١): «وانْتِسابُهُمْ إلى بني أَسَدٍ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ تَعرَّضَتْ لَهُ كُتُبُ التَّراجِم». (مَوسُوعَةُ العَتَباتِ المُقَدَّسة، قِسْم الكاظِمَين، ج٣، ص٨٠ - ٨١).

ومِن خَلْطِهِ الغَريبِ أَنَّهُ ذكَرَ الشَّريفَ أَحْمَدَ المَعْرُوف بِـ(وفا) ابْنَ سُلَيْمانَ بْن الحَسَنِ بْن داوُدَ الأَمِير ←

ابْنِ أَبِيْ الْحَسَنِ عَلِيّ جَلالِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ العَلّامَةِ السيّدِ هِبَةِ اللهِ أَبِي المُظَفَّرِ المَذْكُور.

وَلَمْ يَكُنِ الثّناءُ على (التّاجِ) المَذْكُورِ حَسَناً.

هذا ما حَضَرَنِي الآن من الكلام على حاشِيَةِ نَسَبِ السيّدِ المُرْتَضى رَضي اللهُ تعالى عنه، أَمّا سِياقُ نَسَبِهِ، فَإِنَّ جَدَّهُ لأبيه هو الشَّريفُ مُوسى المُلَقَّبُ بِـ(الأَبْرَش) و(البَرَشُ) مَعرُوفٌ في الألوانِ، قالُوا: كانَ جَذِيمَةُ المَلِكُ الجاهِلِيُّ المَعْرُوفُ أَبْرَصَ، فَهابَتِ العَرَبُ أَنْ تَقُولَهُ فقالَتِ الأَبْرَش، وَمِنْ هذهِ المادّة: الأَبْرَشُ للمكان المُخْتَلِفِ الألوان. وأبو مُوسى الأَبْرَش هُوَ (مُحَمَّدٌ الأَعْرَجُ).

وَقَد وُصِفَ بِأَنَّهُ كانَ حافِظاً لِكتاب اللهِ. وَقَدْ جاءَ في كِتابِ الأَصيلِيّ[1] للعَلّامَةِ

ابْنِ مُوسى الثاني ابْنِ عبدالله بْنِ مُوسى الجون ابن عبدالله المَحض ابْنِ الْحَسَنِ الْمُثَنّى ابْنِ الإمامِ الحَسَنِ السِّبط عليه السلام.

وَزَعَمَ أَنَّهُ هُوَ المَعْرُوف بِـ(تاج العارِفين) المشهُور من مَشايخ الصُّوفيّة، معَ أنّ الثّاني رَجُلٌ أَصْلُهُ نَرْجِسِيٌّ مِنَ الأكراد، ثُمَّ زَعَمُوا أَنَّهُ عَرَبِيٌّ حتّى نَقَلُوا عَنْهُ أَنَّهُ قالَ ما مَعْناهُ: أَمْسَيْتُ كُرْدِيّاً وأَصْبَحْتُ عَرَبِيّاً، واسمه مُحَمَّدُ بْن مُحَمَّد على ما يَخطُر بالبال ويُقالُ لَهُ: أبُوالوَفا وهوَ مِنَ المُعاصِرين للشَّيخ عبد القادر الجيليّ الگيلاني ت ٥٦١ هـ ولِرَدِّ هذا الوَهْمِ مَوْضِعٌ غيرُ هذا.

بعد هذا الاستطراد غَيْرِ المديدِ أَرْجِعُ إلى ذِكْرِ (التّاجِ) المَنْسُوبِ إليه (مَحَلَّةُ التّاجي) على أحَدِ الأَقوال.

فَقَدْ ذَكَرَ الدُّكتورُ عِمادُ عَبد السّلام رَؤوف العالِمُ المُؤَرِّخُ الخِطَطِيُّ البارِعُ (سَلَّمَهُ اللهُ تعالى) نَقْلاً عَن الأُستاذ الشّاعِر الخطّاط المَعْرُوف الحاجّ وَلِيدِ الأَعْظَميّ البَغدادِيّ رحمه الله «أَنَّها مَنْسُوبَةٌ إلى تاج الدَّوْلَةِ أَحْمَد بْن عَضُدِ الدَّوْلَةِ أَحَدِ أُمَراءِ الدَّوْلَةِ البُوَيْهِيّة في العِراق»، وكانَ قَدْ تَولّى الحُكم في سَنة ٣٧٢ هـ، وذَكَرَ الدُّكْتُور عِماد المَذْكُور أَنَّ منطقة التّاجيّ تردّدت الإشارةُ إليها في الوقفيّات مُنْذُ سَنَة ١٠٣٣هـ (مَعالِم بَغْداد، ص٣٧٢). لكن لم يَذْكُر مَدْرَكَهُ في نِسْبَة المَنطقة المَذْكُورَة إلى تاج الدَّولَة البُوَيْهِيّ، فلاحِظْ.

١. سَطا على هذا الكِتابِ الشَّيْخُ أَبُوالهُدى الصَّياديُّ الحَلَبِيُّ شَيْخُ الطَّرِيقَةِ الرِّفاعِيَّةِ الصَّيادِيّة في عَصْرِهِ، إذْ وَقَفَ على نُسْخَةٍ مِنْهُ كانَتْ بِحِيازَةِ أَحَدِ السّادَةِ الأَشْرافِ مِن آل زُهْرَةَ الحَلَبِيّين مِنْ أَوْلادِ إسحاقَ

النَّسابَةِ الشَّريفِ صَفِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ تاجِ الدِّينِ عليِّ النَّقيبِ المَعْرُوفِ بابْنِ الطِّقْطَقي (وهي جَدَّتُهم) المُتَوفّى في سَنَةِ (٧٠٩) ما يَلْفِتُ النَّظَرَ وَيُوجِبُ العَجَبَ وَيَبْعَثُ الحَيْرَةَ وَيُثِيرُ الإسْتِغْرابَ فَقَدْ جاءَ فيه: «وَأَمّا مُحَمَّدٌ الأَعْرَجُ ابْنُ موسى الثّاني فَهُوَ الّذي أَوْصى أَنْ يُدْفَنَ عِنْدَ قَبْرِ مَعْرُوفٍ الكَرْخِيِّ، وَعَدَلَ عَنْ جَدِّهِ الكاظِمِ».

فَإِنْ صَحَّ هذا - مَعَ بُعْدِهِ[١] - في المُتَعارَفِ فَرُبَّما كانَ لِأَمْرٍ خَفِيَ عَلَيْنا وَجْهُهُ مِمّا قَدْ

المُؤْتَمَنِ ابن الإمام الصّادِق عليه السلام، وهو من أهل القَرن العاشِر الهِجْري، وَقَدْ عَلَّقَ السيّد مالِكُ النُّسخَة في آخِرِها بِذِكْرِ أولادِهِ مِن الذكور والإناثِ، فجاءَ أبو الهُدى، وَدَسَّ فيه ما يتعلَّقُ بالرِّفاعِيِّين وَمَواضِعَ أُخرى، وَسَمّاهُ زِيادَةً في التَّمْويهِ والتَّدْليس: غايَة الإخْتصار في البُيوتات العَلويّة المَحفُوظةِ مِنَ الغُبار، وَمَنْ طالَعَ الكِتابَ المُسَمّى بـ: غاية الإخْتصار، ثمّ قارَنَهُ بِالأُصيلي، ظَهَرَ لَهُ جَليّاً أَنَّهُ عَيْنُ ما في الأُصيليّ باسْتِثْناءِ مَواضِعِ الدَّسِّ والتَّحريفِ، وَلِلتَّفْصيلِ مَوْضِعٌ آخَر.

١. وَقَفْتُ في المَطبوعِ من كتابِ الأُصيليّ على جُمْلَةٍ من الأَوْهام الّتي تُوجِبُ إعادَةَ النَّظَرِ في تَحقيقِهِ وَدِراسَتِهِ دراسَةً عِلْمِيَّةً رَصِينَة، وأَكْتَفي هُنا بالإشارَةِ إلى مَوْضِعَيْن:

الموضع الأوّل: ما جاءَ في أحْوال الأَميرِ تاج المَعالي شُكر بْن أبي الفتوح الحَسَن بْن جَعْفَر أَميرِ مكّةَ المُتوفّى في سَنَةِ ٤٦٤ هـ «وَأمّا أبو جعفر مُحَمَّد الأميرُ ابْنُ الحُسَيْنِ الأَمِير، فَعَقِبُهُ أُمَراءُ وَنُقَباءُ بِمَكَّةَ والحِجازِ مِنْهُم شَرَفُ الدِّين يحيى بْنُ الحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أبي القاسِمِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الكَريم بْن شُكْر تاج المَعالي بْنِ الحَسَن أبي الفتوح يُلَقَّبُ الرّاشِد بالله أَمِير الحِجاز ابْن جعفر الأميرِ أبي الحُسَيْن نَقيب مكّة بْن مُحَمَّد أبي جَعْفَر إمام الحَرَم الشَّريف». وَهذا لا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ أبا الحَسَنِ العُمَريَّ - وهو من أعلام القَرنِ الخامِس الهِجْريّ - نَصَّ في كِتابِهِ المَجْدِي على أنَّ شُكْراً تاجَ المَعالي لم يُعْقِبْ غَيْرَ بِنْتٍ يُقال لها تاج المُلْك. وَنَصَّ صاحِبُ عُمْدَة الطالب أيضاً على أَنَّ شُكْراً المَذْكُور لَمْ يُعْقِبْ غير بِنْتٍ، يُقال لها: تاج المُلوك، وذكرَ حكايَة الطِّفل الّذي ادّعى ابن سعدان زُوراً أَنَّهُ ابْن شُكْرٍ، وأَنْكَرَهُ الأميرُ شُكْرٌ في كَلامٍ يَطُولُ. راجع: المجدي، ص٢٤٢، عمدة الطالب، ص٩٩.

وَالمَوْضِع الثاني: ما جاءَ في عَقِب إبْراهِيم المُجاب ص١٨٥: «وَأَمّا شَمْسُ الدِّين فَخارُ بْنُ مَعَدٍّ، فَهُوَ السيّدُ الكبيرُ الفاضِلُ الخَيِّرُ، رَأَيْتُهُ وَقَدْ طَعَنَ في السِّنِّ بِالحِلَّةِ وَبَغْداد شَجَّرَ وَكَتَبَ أَنْساباً كثيرة، ماتَ». (ولم يذكر تاريخ الوفاة).

يُلْتَمَسُ لَهُ الْعُذْرُ فيه. وَإلّا فَهُوَ في غايَة الغَرابَة كما أَسْلَفْتُ، وَمِثْلُهُ في الغَرابَة ما نَقَلَهُ الشَّريفُ العلّامة أبو الحَسَنِ الْعُمَريّ العَلَوِيُّ في كتابِهِ: المَجْديّ، نَقْلاً عن الشَّريف النَّسّابَةِ الحُسَيْنِيّ في تَعْليقِهِ قالَ:

ذَكَرَلي ابْنُ خِداع (أَبُو القاسِمِ الحُسَيْنُ بْنُ جَعْفَرٍ الأَحْوَلُ الباهريُّ الفاضِلُ الثِّقَةُ) النَّسّابَةُ الْمِصْرِيُّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ بْنِ زَيْد بْنِ الحَسَن السِّبْط - عليه السلام المُلَقَّب بالسَّديد كانَ يَتظاهَرُ بالنَّصْبِ، وَيُصَلّي واضِعاً يَمِيْنَهُ على شِمالِهِ.

وَهُوَ جَدُّ السَّيِّد الجَليلِ الزّاهِد عَبْد العَظِيم بْنِ عبدالله بِنْ عَلِيّ السَّدِيد المَذْكُور! ! دَفِين الرّيّ المَعْرُوف اليومَ بالشّاه عَبد العَظيم، رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنْهُ.

أَقُول: وَهذا مَوْضِعُ التَّمَثُّلِ بِقَوْلِ الشّاعِرِ مِنَ (الوافِر):

إِذَا الْعَلَوِيُّ تابَعَ ناصِبِيّاً ... بِمَذْهَبِهِ فَما هُوَ مِنْ أَبِيهِ
وَكانَ الكَلْبُ خَيْراً مِنْهُ طَبْعاً ... لِأَنَّ الكَلْبَ طَبْعُ أَبِيهِ فِيهِ

وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْأَعْرَجِ هُوَ مُوسى أَبو سُبْحَة، قالَ الشَّريفُ ابْنُ الطِّقْطِقِي في وَصْفِهِ مِنَ الأصيلِيّ:[1]

وأَمّا أَبُو سُبْحَةَ مُوسى الثّاني ابْنُ إبراهيمَ المُرْتَضى، فَكانَ صالِحاً مُتَعَبِّداً وَرِعاً فاضِلاً، يَرْوِي الحَديث، قالَ: رأيتُ لَهُ كِتاباً أَخْبَرَني أَبي إِبْراهِيمُ، قالَ: حَدَّثَني أَبِي مُوسى الْكاظِمُ، قالَ: حَدَّثَني الإمامُ الصّادِقُ جَعْفَرُبْنُ مُحَمَّدٍ، قالَ: حَدَّثَني أَبي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيّ الْباقِرُ، قالَ: حَدَّثَني أَبي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، قالَ: حَدَّثَني أَبي الإمام شَهِيدُ كَرْبَلاءَ، قالَ:

→ وَهذا لا يَصِحُّ قَطْعاً؛ لِأَنَّ ولادَةَ صاحِب الأَصيلي كانَتْ في سَنَة (٦٦٠) بالإتفاقِ، وَوَفاةَ السَّيِّد شَمْسِ الدِّينِ فَخارِبْنِ مَعَدٍّ المُوسَوِيِّ المَذكُور كانَتْ في سَنَةِ (٦٣٠) أي قَبْلَ وِلادَةِ صاحِبِ الأصيلي بِنَحْوِ (٣٠) سَنَةً، فكَيْفَ يَقُولُ: «رَأَيْتُهُ وَقَد طَعَن في السِّنّ بِالحِلَّةِ وَبَغْدادَ» ؟! ؟!

١. الأصيلي، ص١٦٢ - ١٦٣.

حَدَّثَني أَبي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبي طالِب ، قالَ: حَدَّثَني رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ [وَسَلَّمَ] قالَ: حَدَّثَني جَبْرَئِيلُ عَنِ اللهِ تَعالى... .

تُوُفِّيَ أَبُو سُبْحَةَ بِبَغْدادَ، وقَبْرُهُ بِمَقابِرِ قُرَيْش [مَشْهَد الكاظِم] مُجاوِرَ أَبِيهِ وَجَدِّهِ، فَحَصْتُ عَنْ قَبْرِهِ، فَدُلِلْتُ عَلَيْهِ وَإِذا مَوْضِعُهُ في دِهْلِيزِ حُجَيْرَةٍ صَغِيرَةٍ[١] ملك منازِل[٢] الجَوْهَرِيّ الهِنْدِيّ.

أَقُولُ: لَم يَذْكُرْ موسى أَبا سُبْحَةَ الشَّيْخُ النَّجاشِيُّ في الرِّجال ولاشَيْخُ الطائِفَةِ الطُّوسِيُّ في الفِهرِسْت والرِّجال وَلامَنْ جاءَ بَعْدَهُما، مَعَ أَنَّهُ مِنْ شَرطِهِم؛ لِأَنَّ لَهُ كِتاباً «يروي عَنْهُ المُؤالِفُ والمُخالِفُ»، فَهُوَ مِمّا يُسْتَدْرَكُ عَليهم.

---

١. لَفْظُ حُجَيْرَة دالٌّ بِصيغَتِهِ على التصغير، فعبارَةُ (صغيرَة) حَشْوٌ ظاهِر.

٢. كذا في المَطبوع من الأصيليّ وَهُوَ تَصحيفٌ قَبيحٌ. والصَّوابُ: مُبارَك.

وَهُوَ أَمِينُ الدِّينِ الجَوْهَرِيُّ نَقِيبُ مَشْهَد الإمام موسى الكاظِم ، جاءَ ذِكْرُهُ في كِتابِ الحَوادِثِ المظنُونِ في طَبْعَتِهِ الأُولى أَنَّهُ كِتابُ الحَوادِث الجامِعَة لابْنِ الفُوَطيّ، ثُمَّ أَثْبَتَ التحقيقُ أَنَّهُ لِمُؤَلِفٍ مَجْهُولٍ مِن أَهْلِ القَرْنِ الثامِنِ الهِجْرِيّ في حَوادِثِ سَنَةِ ٦٧٤ هـ: «وفيها عُزِلَ أَمِينُ الدِّينِ مُبارَكُ الهِنْدِيُّ الجَوْهَرِيُّ مِنْ نَقابَةِ مَشْهَدِ مُوسى بْنِ جَعْفَر ، وَعُيِّنَ في النَّقابَةِ نَجْم الدِّينَ عَلِيُّ بْنُ المُوسَوِيّ، وَلَمّا كانَ مُبارَكُ المَذْكُورُ نَقِيباً قالَ فِيهِ بَعْضُ الشُّعَراءِ:

رَأَيْتُ في النَّوْمِ إِمامَ الهُدى — مُوسى حَلِيفَ الهَمِّ وَالوَجْدِ
يَقُولُ ما تَنْكِبُنِي نَكْبَةٌ — إِلّا مِنَ الهِنْدِ أَوِ السِّنْدِ
تَحَكَّمَ السِّنْدِيُّ في مُهْجَتي — وَحُكِّمَ الهِنْدِيُّ في وُلْدِي
فَلَعْنَةُ اللهِ عَلى مَنْ بِهِ — تحكَّمَ السِّنْدِيُّ والهِنْدِي

كذا جاء: «فلعنة الله» ومقتضى السِّياقِ أَنْ يَكُونَ: «فَرَحْمَةُ اللهِ...» إلّا أن يكونَ المَعْنى في عِبارَةِ «مَنْ بِهِ» أَيْ مَنْ تَحَكَّمَ بِسَبَبِهِ السِّنْدِيُّ والهِنْدِيّ.

أي: السُّلْطَة الحاكِمَة، والله العالِم.

ولمبارَكٍ الجَوهَرِيّ المَذكُور تَرْجَمَةٌ في «مَوارِد الإتحاف» للعلّامَة السَّيِّد عَبد الرزّاق آل كَمُّونَة النجفيّ رَحِمَهُ الله تعالى، على ما يَخْطُرُ بالبال.

وإنَّما قِيلَ لَهُ: أبُو سُبْحَةَ؛ لِكَثْرَةِ تَسْبيحِهِ بِسُبْحَةٍ كانَتْ بِيَدِهِ، كما قِيلَ. وَقَدْ يَتَصَحَّفُ في بَعْضِ المَواضِعِ إلى أَبي شَجَّة.

ولِمُوسى أَبي سُبْحَةَ عَقِبٌ كثيرٌ مُبارَكٌ فيه. قالَ السَّيِّد الدّاوُديُّ في عُمْدَة الطّالِب:

.... أَمّا مُوسى أَبو سُبْحَةَ بْنُ المُرْتَضى، فَلَهُ أَعْقابٌ وانْتِشارٌ، وَالْبَيْتُ وَالْعَدَدُ في وُلْدِهِ، أَعْقَبَ مِنْ ثَمانيةِ رِجالٍ، أربعة مُقِلُّونَ، وَأَرْبَعَة مُكْثِرُونَ، أَمّا الْمُقِلُّونَ، فَعُبَيْدُ اللهِ وَعِيسى وَعَلِيٌّ وَجَعْفَرٌ.. وَأَمّا الْمُكْثِرُونَ، فَمُحَمَّدٌ الأَعْرَجُ، وَأَحْمَدُ الْأَكْبَرُ، وَ إِبْراهِيمُ الْعَسْكَرِيُّ، وَالْحُسَيْنُ الْقَطْعِيُّ (الْقَطِيعِيُّ خ ل).

وأبو مُوسى أَبي سُبْحَةَ هُوَ إبراهِيمُ المُرْتَضى الأَصْغَرُ ابْنُ الإمامِ مُوسى الكاظِمِ عليه السلام، وَكانَ للإمامِ الكاظِمِ وَلَدانِ، يُسَمّى كُلٌّ مِنْهُما إبراهِيم يُفَرَّقُ بَيْنَهُما بِالأَكْبَرِ وَهُوَ لَقَبُ إبْراهِيمَ الّذي لا عَقِبَ لَهُ، والأَصْغَرِ وَهُوَ المُعْقِبُ المُكْثِرُ، وَقَدْ وَقَعَ خَلْطٌ بَيْنَهُما مِنْ جِهَةِ الخارِجِ مِنْهُما إلى الْيَمَنِ فَفي كِتابِ المَجْدِيّ:

وَوَلَدَ إبراهيمُ بْن مُوسى الكاظِم عليه السلام وَهُوَ لأُمِّ وَلَدٍ، وَيُلَقَّبُ بـ(المُرْتَضى)، وَهُوَ الأَصْغَرُ ظَهَرَ بِالْيَمَنِ أَيّامَ أَبي السَّرايا... عِدَّةً كَثِيرَةً ذُكْراناً وبناتاً[1] [كذا]. فَمِنْ جُمْلَةِ وِلْدِهِ: أَحْمَدُ وَقَعَ إلى مَرْثَد وَلَهُ بِها بقيّةٌ....[2]

وَلَمْ يَذْكُرْ صاحِبُ المَجْدِيّ إبراهِيمَ الأَكْبَرَ، لا في الْمُعْقِبِينَ، ولا في غَيْرِ المُعْقِبِين.

وجاءَ في كِتاب الإرشاد للشَّيخ المُفيد (ت ٤١٣):

وكانَ إبْراهِيمُ بْنُ مُوسى شُجاعاً كَرِيماً، وَتَقَلَّدَ الإمرَةَ على اليَمَن في أيّام المأمون مِن

---

١. كذا جاءَ مَرْسُوماً، والصَّوابُ: ذُكْراناً وَبَناتٍ بالنَّصْبِ وَعَلامَتُهُ هُنا الكَسْرُ لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِجَمْعِ المُؤَنَّثِ السّالِمِ، قالَ تعالى: «وَيَجْعَلُونَ للهِ الْبَناتِ سُبْحانَهُ وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ».

٢. الْمَجْدِيّ، ص٣١٦.

قِبَل مُحَمّد [بن مُحَمّد] بْنِ زَيد بن عَليّ بْنِ الْحُسَيْن بْن عليّ بن أبي طالب عليه السلام الذي بايَعَهُ أبو السرايا بالكُوفَة.

ولَم يذكُر الشَّيخ المُفيد غَير إبْراهِيْم هذا من غَيْر وَصْفِهِ بالأَكْبَر وَلا بالأَصْغَر.

وفي كِتاب الأَصيليّ:

وأَمّا إبراهيمُ ابْنُ الإمام مُوسى الكاظِم عليه السلام فَهُوَ لأُمّ وَلَدٍ مُعْقِبٌ بِلا خِلافٍ، وَكانَ سَيّداً جَليلاً نَبيْلاً، عالِماً فاضِلاً، يَرْوي الحَديثَ عن أبيهِ عليه السلام. مَضى إلى اليَمَنِ وَغَلَبَ عَلَيها أيّامَ أبي السَّرايا.[1]

وفي عُمدة الطالِب: «وأَمّا إبراهِيمُ بْنُ مُوسى الكاظِم وَهُوَ الأَكْبَر [كذا] وَيُلَقَّبُ «المُرْتَضى» وَأُمّهُ أُمّ وَلَدٍ... قالَ الشَّيْخُ أبو الحَسَنِ الْعُمَريُّ ظَهَرَ بِالْيَمَن، أيّامَ أبي السَّرايا».

وقالَ أَبُو نَصْرٍ البُخاريُّ، مِن أَعْلام القَرن الرّابع الهِجْريّ: «إنّ إبراهيمَ الأَكْبَرَ ظَهَرَ بالْيَمَنِ، وَهُوَ أَحَدُ أَئِمّةِ الزَّيْدِيَّةِ وَقَدْ عَرَفْتَ حالَهُ وَأَنّهُ لَم يُعْقِبْ»[2].

وَأَقُولُ على جِهَة الإيجاز: إنّ الّذي دَلّ عَلَيْهِ التَّحقيقُ أَنّ الّذي ظَهَرَ باليَمَنِ وَتَقَلّدَ الإمْرَةَ فيها هُوَ إبراهيمُ الأَكْبَرُ ابْنُ الإمام مُوسى الكاظِمِ عليه السلام الّذي لَم يُعْقِبْ، كما صَرّحَ بِذلِكَ الشَّيْخُ أبُو نَصْرٍ البُخاريُّ (مِن أعلام القَرن الرّابع الهِجريّ) في سِرّ السِّلْسِلَة العَلَويّة، وللتَّفْصِيلِ وَتَرْجِيحِ قَوْلِهِ في هذا المَوْرِدِ مَوْضِعٌ غَيْرُ هذا.

أَمّا إبراهيمُ المُرْتضى الأَصْغَرُ المُعْقِبُ جَدُّ الشَّرِيفَيْنِ المُرْتضى والرَّضِيّ - فَكانَ مِنْ ساداتِ بَني هاشِمٍ، وَصَفَهُ العَلّامَةُ النَّسّابَةُ الشَّريفُ ابْنُ الطِّقْطِقي (ت ٧٠٩) في الأَصيليّ،

---

١. الأصيلي، ص١٦٢.

٢. عُمدَة الطّالب، طبعة مكتبة آية الله السَّيّد المرعشي، ص٢٤٥.

ص١٦٢ بقولِهِ: «... وكانَ سَيّداً جَليلاً نَبيلاً، عالِماً فاضِلاً، يَرْوِي الحَديثَ عَنْ أبيه عليه السلام».

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّهُ مَضى إلى اليَمَنِ وَغَلَبَ عَلَيْها ... إلى آخره. وَقَدْ مَرَّ عَلَيْكَ أنَّ الصحيحَ هُوَ ما قالَهُ أبو نَصْرٍ البُخارِيُّ مِن كَوْنِ الظّاهِرِ باليَمَنِ مع أبي السَّرايا هُوَ إبراهيم الأكبر لا هذا.

وَذَكَرَ مُؤَرِّخُ العِراقِ كَمالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّزّاقِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الفُوطِيّ (ت٧٢٣) في حَرْفِ (المِيم) مِنْ كِتابِهِ مَجْمَع الآداب في مُعْجَم الألْقاب في المُلَقَّبِيْنَ بِـ(المُرْتَضى)، رَقم التَّرْجَمَة (٤٨٨١)، وقالَ:

المُرْتضى أبو أحْمَدَ إبْراهِيْمُ بْنُ مُوْسى الكاظِم بْنِ جَعْفَرٍ الْصّادِقِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلَوِيُّ الْعابِدُ.

كانَ مِنَ الْعُبّادِ الزُّهّادِ، الْعُلَماءِ الأفْرادِ، كانَ يَتَرَنَّمُ دائِماً بِهذِهِ الأبْياتِ:

لا تَغْبِطَنَّ إذا الدُّنْيا تُزَخْرِفُها[1] وَلا لِلَذَّةِ وَقْتٍ عَجَّلَتْ تَرَحا
فَالدَّهرُ أسرَعُ شَيء في تَقَلُّبِهِ وَفِعلُهُ بَيِّنٌ لِلخَلقِ قَد وَضَحا
كَمْ شارِبٍ عَسَلاً فِيْهِ مَنِيَّتُهُ وَكَمْ تَقَلَّدَ سَيْفاً مَنْ بِهِ ذُبِحا[2]

وَأَمّا عَقِبُ إبراهِيْمَ المُرْتَضى هذا فَقَدْ قالَ الشَّيْخُ أبو نَصْرٍ الْبُخارِيُّ في سِرّ السِّلْسِلَة:

لا يَصِحُّ لإبْراهِيْمَ المُرْتَضى بْنِ مُوْسى الكاظِم عَقِبٌ إلّا مِنْ مُوسى بْنِ إبْراهِيْمَ، وَجَعْفَرِ بْنِ إبْراهِيْمَ، وَكُلُّ مَنِ انْتَسَبَ إلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِما فَهُوَ مُدَّعٍ كَذّابٌ مُبْطِلٌ.

وقالَ الشَّرِيفُ أبو الحَسَنِ الْعُمَرِيُّ في المَجْدِيّ: «أَحْمَدُ بْنُ إبْراهِيْمَ المُرْتَضى وَقَعَ إلى مَرَنْدَ وَلَهُ بِها بَقِيَّة»[3].

---

١. كذا، ولا يَبعُدُ أنْ يَكُونَ الأصْلُ: لا تَغْبِطَنَّ أخا الدُّنيا بِزُخْرِفِها.

٢. مجمع الآداب، ج٥، ص١٧٧.

٣. المجدي، ص٣١٦.

وقالَ الشَّرِيْفُ أَبُو عبدالله ابْنُ طَباطَبا: «مِنْ ثلاثَة: مُوْسى وَجَعْفَروَ إِسْماعيل»[١].

والتفصيل في كُتُبِ الأنساب. و اللهُ العالِمُ بالصَّواب.

وَأَمّا قَبْرُإِبْراهِيْمَ المُرْتَضى ابْنِ الإمامِ مُوْسى الكاظِمِ عليه السلام فَفِيْهِ قَوْلان:

الأَوَّل: أَنَّهُ دُفِنَ في كَرْبَلا عِنْدَ جَدِّهِ الإمامِ الْحُسَيْنِ السِّبْطِ عليه السلام، وَهُوَ مِمّا قَطَعَ بِهِ العلّامَةُ النَّسّابَةُ الشّاعِرُ الْمُصَنِّف جَمالُ الدِّيْنِ أَحْمَدُ بن مُهَنّا الحُسَيْنِيّ الْأَعْرَجِيُّ الْعُبَيْدَلِّيُّ مِنْ أَعلام القَرن السّابع الهِجْرِيّ صاحِبِ كِتابِ وُزَراء الزَّوْراء في مُشَجَّرَتِهِ التَّذْكِرَة.

وَذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِيْنَ العَلّامَةُ الفَقِيْهُ الرِّجالِيُّ الشَّهِيْرُالإِمامُ السَّيِّد أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ آلُ صَدْرُالدِّيْنِ الْكاظِمِيُّ (ت ١٣٥٤)، قالَ قُدِّسَ سِرُّهُ في كِتابِهِ نُزْهَةَ الْحَرَمَيْنِ في عِمارَةِ الْمَشْهَدَيْنِ:

> إِبْراهِيْمُ الْأَصْغَرُابْنُ الإمامِ الْكاظِمِ عليه السلام، قَبْرُهُ خَلفَ ظَهْرِالْحُسَيْنِ عليه السلام بِستَّةِ أَذْرُعٍ وَهُوَ الْمُلَقَّبُ بِالْمُرْتَضى، وَهُوَالْمُعقِبُ الْمُكْثِرُ، وَجَدُّ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى وَالرَّضِيّ وَجَدُّنا وَجَدُّ [طَوائِفَ مِنَ] الْأَشْرافِ الْمُوسَوِيّةِ، وَمَعَهُ جَماعَةٌ مِنْ أَوْلادِهِ وَأَحْفادِهِ في سِرْدابَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ خَلْفَ الضَّرِيْحِ الْمُقَدَّس....

وَالْقَوْلُ الثاني: أَنَّهُ دُفِنَ في مَقابِرِقُرَيْشٍ عِنْدَ قَبرأبيه الإمام مُوْسى الْكاظِمِ عليه السلام.

ومِمَّنْ قَطَعَ بِهذا القَوْلِ الْعَلّامَةُ النَّقِيْبُ الْمُؤَرِّخُ النَّسّابَةُ السيّدُ صَفِيُّ الدِّيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ تاجِ الدِّيْنِ عَلِيّ الرَّمَضانِيُّ الْحَسَنِيُّ مِنْ آلِ طَباطَبا الْمَعْرُوْف بابْنِ الطِّقْطِقِي (ت ٧٠٩) في كِتابِهِ الأَصيلِيّ، قالَ رَحِمَهُ اللهُ تعالى: «.... تُوفِّيَ في بَغْدادَ وَقَبْرُهُ بِمَقابِرِقُرَيْشٍ عِنْدَ أَبِيْهِ [الإمامِ مُوْسى الكاظِم عليه السلام] في تُرْبَةٍ مُفْرَدَةٍ، مَعْرُوْفَةٍ قَدَّسَ اللهُ رُوْحَه»[٢].

---

١. تهذيبُ الأنساب، ص١٥٠.

٢. الأصيلي، ص٦٢.

ومِمَّنْ ذَهَبَ إلى ذلِكَ النَّسّابَةُ السيّدُ جَعْفَرٌ الْأَعْرَجِيُّ الكاظِمِي (ت ١٣٣٢) في مَناهِلِ الضَّرَب. فَفي تَعْلِيْقِهِ على ما جاءَ في أَحْوالِ الشَّرِيْفِ الشّاعِرِ الْفارِسِ مُحَمَّدِ بْنِ صالِحِ الحَسَنِيّ مِنْ قَولِ صاحِبِ عُمْدَةِ الطّالِب (ص١٤١):

... وكانَ الشَّيْخُ [السيّدُ] تاجُ الدّيْنِ [ابْنُ مُعَيَّة ت ٧٧٦ هـ] يَقُوْلُ: إنَّ قَبْرَهُ بِبَغْدادَ وَهُوَ الْمَشْهُوْرُ بِمُحَمّد الْفَضْل صاحِب الْمَشْهَد وَقَبْرُه يُزار، قالَ: وَما يُقالُ مِنْ أَنَّهُ قَبْرُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْماعِيْلَ بِنْ جَعْفَرٍ الصّادِقِ عليه السلام فَغَيْرُ صَحيحٍ، وَما كانَ اللهُ لِيَرْزُقَهُ شَيْئاً مِنَ الْفَضْلِ مَعَ ما فَعَلَ مَعَ عَمّهِ مُوسى الْكاظِمِ عليه السلام، وَكانَ قَدْ سَعى بِهِ إلى الرَّشِيْدِ حَتّى قُتِلَ [عليه السلام].

قُلْتُ: [والقائِلُ تِلمِيْذُهُ ابْنُ عِنَبَةَ (ت ٨٢٨):] هكذا كانَ يَقُوْلُ رَحِمَهُ اللهُ، ولكِنّي وَجَدْتُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنِ صالِحِ تُوفِّيَ بِسُرَّمَنْ رَأى (سامَرّا)، وَلَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ إلى بَغْدادَ قَطْعاً، وَ اللهُ سُبْحانَهُ أَعْلَم.[١]

---

١. عُمْدَةالطّالب - نَشْرمَكتَبَة السَّيّدِ الْمَرْعَشي ص١٤١. وفي كتاب الإرشاد للشَّيْخِ الْمُفيدِ أَنَّ السّاعِيَ بِعَمّهِ هُوَعَليُّ بْنُ إِسْماعِيْلَ لا أَخُوْهُ مُحَمَّد.

والقبرُالمَعْرُوف بقَبرمُحَمَّدِالْفَضْلِ هُوَقَبْرُمُحَمَّدبْنِ إسْماعِيْلَ ابْنِ الإمام الصّادِقِ عليه السلام، كما كانَ مَشْهُوْراً في أَيّام السَّيّد تاج الدّيْنِ ابْنِ مُعَيَّةَ - القَرن الثامِن الهِجريّ - وَقَبْلَهُ.

وَقَد نَصَّ على وجودِ قَبْرهِ في بَغْدادَ شَيْخُ الشَّرَفِ العُبَيدلِيُّ الْمَوْلُوْدُ في سَنَةِ ٣٣٦ وَالْمُتَوَفّى في سَنَةِ (٤٣٥).

وَلَمْ يَطَّلِع العَلّامَةُ الدُّكْتُورُمُصْطفى جَواد(ت ١٣٨٩) رَحِمَهُ اللهُ تعالى على ما جاءَ في عُمْدَة الطّالب، فيما يَتّصل بموضِع قَبرمُحَمَّد بن إسماعيل المَذْكُور، وَلاما جاءَ في قَوْلِ الشَّيْخِ الشَّرفِ حَوْلَهُ فَظَنَّهُ مَنْسُوْباً إلى أَحَدِ رَجُلَيْنِ هُما الْفَضْل بْنُ سَهْلِ بْنِ بِشْرٍالإسْفرائينيّ الشّافِعِيّ (ت ٥٤٨).

والآخَرُالوَزيرمُحَمَّدبْنُ فَضْلِ اللهِ الرَّشيد الْمُتَوَفّى في سَنَةِ (٧٣٦)، معَ أَنَّ هذا كانَ مُعاصِراً للسَّيّد تاج الدّين بْن مُعَيّة الذي نَصَّ على أَنَّ القَبْرَالمَذْكُوركانَ في عَصْرهِ مَشْهُوْرَ النِّسْبَةِ إلى مُحَمَّدبْن إسماعِيلَ ابْن الإمام الصّادِق عليه السلام.

←

قالَ السيِّدُ جَعْفَرٌ الْأَعْرَجِيُّ في مَناهِلِ الضَّرَب:

قُلْتُ [وَالْقائِلُ السيِّدُ جَعْفَرٌ الْأَعْرَجِيُّ]: «هذا التَّغْيِيْرُ في أَغْلَبِ الْقُبُوْرِ الْقَدِيْمَةِ قَدْ حَصَلَ بَيْنَ عَوامِّ النّاسِ حَتّى نَشَأَ عَلَيْهِ خاصَّتُهُمْ؛ وَذلِكَ إِمّا لِاشْتِراكٍ اسْمِيٍّ، وَإِمّا لِاشْتِراكٍ لَقَبِيٍّ..... فَمِنْ ذلِكَ - وَقَدْ نَبَّهْتُ عَلَيْهِ فِي الدُّرِّ الْمَنْثُوْرِ - ..... أَنَّ قَبْرَ الإِمامِ الْمُرْتَضى في مَقابِرِ قُرَيْشٍ [الْكاظِمِيّة]، وعُمُوْمُ أَهْلِ الْبَلَدِ يَزْعَمُوْنَ أَنَّهُ قَبْرُ عَلَمِ الْهُدى [الشَّرِيْفِ] الْمُرْتَضى، وَهُوَ وَهْمٌ؛ فَإِنَّ عَلَمَ الْهُدى دُفِنَ في دارِهِ [عِنْدَ الكَرْخِ القَدِيْمَةِ] بِبَغْدادَ، ثُمَّ نُقِلَ إِلى الْحائِرِ الشَّرِيْفِ [كَربلا]، وَالْمُرْتَضى هذا صاحِبُ الْمَشْهَدِ الْواقِعِ فِي السُّوْقِ هُوَ قَبْرُ الإِمام الْمُرْتَضى إِبْراهِيْمَ بْنِ مُوْسى الْكاظِمِ عليه السلام وَهُوَ إِمامُ الزَّيْدِيّةِ أَيْضاً [كَذا]».[1]

وَمِنَ الْمُتأَخِّرِيْنَ الذّاهِبِيْنَ إِلى كَوْنِ قَبْرِهِ عِنْدَ مَشْهَد أَبِيْهِ الإِمامِ مُوسى الْكاظِمِ عليه السلام العَلّامَةُ الدّكْتُوْرُ مُصْطَفى جَواد (ت ١٣٨٩) رَحِمَهُ اللهُ تعالى في كِتابِهِ السِّلْكِ النّاظِم لِدُفَناءِ مَشْهَد الكاظِم، المَطبُوعِ في ضِمْنِ مَوسُوعَة الْعَتَباتِ الْمُقَدَّسَة، المُجَلّد العاشِر، الجزء الأوّل مِنْ قِسْم الكاظِمَين ص١٨ - ١٩ اعْتِماداً على قَوْلِ صاحِب كِتاب الأَصِيْلِيّ وَقَدْ نَقَلْناهُ آنِفاً، فَلا نُعِيْد.

→ وَلا نَلْتَفِتُ إِلى رأيِهِ الخاصّ على حَدِّ النّصّ المأثُور: «خُذُوا ما رَوَوْا، وَدَعُوْا ما رَأَوْا».

وتابَعَ الدّكتور مُصْطفى جَواد في رأيِهِ حَوْلَ القَبر المَذكُور الأُستاذ الْمُؤرِّخُ عبّاس العَزّاويّ ت ١٩٧١م في كِتابِهِ تاريخ العِراق بَيْنَ احْتِلالَيْن وإلى قَرِيبٍ من رأيِهِما ذَهَبَ العالِمُ الخِطَطِيُّ البارِعُ الدُّكتور عِماد عَبد السَّلام رَؤوف سَلَّمَهُ اللهُ تعالى إذ قالَ في كتابِهِ الأُصول التاريخيّة لمحلّات بَغْداد (ص١٦): «... جامِع الفَضل... وَهُوَ جامِعٌ قَديمُ الْعَهْدِ وَيُرَجَّحُ أَنَّهُ أُنْشِئَ عِنْدَ قَبْرِ الفَضْلِ بْن سَهْلِ بْنِ بِشْرٍ الإِسْفَرائيني ...» وَقَدْ مَرَّ عَلَيكَ وَجْهُ الصَّواب، وللتَّفصِيل مَوْضِعٌ آخر.

١. مَناهِلُ الضَّرَب، ص٢١٤. وَقَدْ خَلَطَ السيِّدُ جَعْفَرٌ الأَعْرَجِيُّ في قَوْلِهِ «وَهُوَ إِمامُ الزَّيْدِيّة» بَيْنَ إِبراهِيم المُرْتَضى الأَصْغَرِ الْمُعْقِبِ بِالإِجْماع، وَبَيْنَ أَخِيْهِ إِبْراهِيمَ الأَكْبَرِ الظّاهِرِ بِاليَمَنِ أَيّامَ أَبي السَّرايا السَّرِيِّ بْنِ مَنْصُوْرٍ الرَّبعِيِّ الشَّيْبانِيِّ والأَكْبَرُ لا عَقِبَ لَه، كما سَبَقَ بَيانُهُ.

وَلِصَدِيقِنا الْعالِمِ الْفاضِلِ وَالْخَطِيبِ الْبارِعِ السيّدِ نُورِ الدِّيْنِ ابْنِ السَّيّد عَلِيّ آل أبي زِبدٍ (زُبْدٍ) الْمُوْسَوِيّ الْحائِرِيّ سَلَّمَهُ اللهُ تعالى كِتابٌ بَحَثَ فيه حَوْلَ مَوْضِعِ قَبرِإبْراهِيمَ الْمُرْتَضى بَحْثاً مُسْتَفِيْضاً رَجَعَ فيه إِلى أُمَّهَاتِ الْمَصادِرِ الْقَدِيمَةِ وَالْمَراجِعِ الْحَدِيْثَةِ مِنْ مَخْطُوْطَةٍ وَمَطْبُوْعَةٍ، وَقَدْ أَطْلَعَني عَلَيْهِ ولايَزالُ في قَيْدِ الْخَطِّ، وَبِما بَسَطَ الكلامَ فِيْه كَفانا مَؤُوْنَةَ إِطالَةِ الكلام حَوْلَ مَوْضِعِ قَبْرِ ذلِكَ السَّيّد الهُمام إِبْراهِيم المُرْتَضى ابْن الإمام مُوْسى الكاظِم عليه السلام.

نَسَبُ الشَّرِيف المُرْتَضى مِنْ جِهَةِ أُمِّه

أَمّا نَسَبُهُ الشَّرِيْفُ مِنْ جِهَةِ أُمّهِ فَإِنَّها عَلَوِيَّةٌ حُسَيْنِيَّةٌ مِنْ ذُرِّيَّةِ عُمَرَ الأَشْرفِ ابْنِ الإمامِ زَيْنِ الْعابِدِيْنَ عليه السلام، وَعُمَرُ الأَشْرَفُ هُوَ أَخو زَيْدٍ الشَّهيد لأُمِّهِ وَأَبِيْهِ أُمُّهُما أُمُّ وَلَدٍ وَكانَ عُمَرُ الأَشْرَفُ هُوَ الأَكْبَر.

وَهِيَ فاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي الْحَسَن الْمُلَقَّبِ بِـ«النّاصِرِ الصَّغِير» ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ المُلَقَّبِ بِـ«النّاصِرِ الْكَبِير» وَبِـ«الأُطْرُوْش» صاحِبِ الدَّيْلَم ابْنِ عَلِيّ بْنِ عُمَرَ الْأَشْرَفِ ابْنِ الإمام زَيْنِ العابِدِيْنَ عَلِيّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيّ بْنِ أَبي طالِبٍ عَلَيْهِم السَّلام.

وَقَدْ اخْتَلَطَ الأَمْرُ على سَيِّدِنا الإمام الْعَلّامَةِ الرِّجاليّ الفَقِيْهِ الكَبِيرِ السَّيّد أَبي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ الصَّدْرِ الكاظِمِيّ؛ إِذْ نَسَبَ أُمَّ المُرْتَضى والرَّضِيّ إِلى إبراهِيم طَباطَبا الحَسَنِيّ، قالَ في تَرْجَمَة القاسِمِ الرَّسِّيّ ابْنِ إبراهِيمَ طَباطَبا ابْنِ إِسْماعِيْلَ الدِّيْباج ابْنِ إِبْراهِيْمَ الْغَمْرِ ابْنِ الْحَسَنِ المُثَنّى ابْنِ الإمامِ الْحَسَنِ السِّبْطِ عليه السلام، التَّرْجَمَة (١٧٢٥) ج٤ ص٢٤٢:

قُلْتُ [وَالْقائِلُ السيّدُ حَسَنُ الصَّدْر]: وَإِلى هذا الْقاسِمِ يَنْتَمِي أَحْمَدُ النّاصِرُ بْنُ يَحْيى بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ القاسِمِ بْنِ إبراهِيْمَ طَباطَبا إِمامِ الزَّيْدِيَّةِ بِصَعْدَةَ [مِنَ الْيَمَن]، جَدِّ

السَّيِّد المُرْتَضى وَالرَّضِيّ مِنْ قِبَلِ أُمِّهِم [أُمِّهما] فاطِمَة بِنْتِ النّاصِر.

وَهذا خَطَأٌ مُبِيْنٌ ما كانَ يَنْبَغي أَنْ يَقَعَ مِثْلُهُ مِنْ مِثْلِهِ، وَاللهُ سُبْحانَهُ الْعاصِم.

السيّدُ الشَّريفُ المُرْتَضى عَلَمُ الْهُدى

لَسْتُ في هذا البَحْثِ المُتَواضِعِ بِسَبِيْلِ تَرْجَمَةِ الْسَّيِّد المُرْتَضى عَلَمِ الهُدى، وَذِكْرِ أَساتِذَتِهِ وَتَلامِذَتِهِ وَأَسْماءِ مُؤَلّفاتِهِ، فَقَدْ كَفانا ذلك جَماعَةٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ والفَضْلِ وَالتَتَّبُعِ بِما يُعَدُّ البَحْثُ فيهِ مِنْ باب الكَلام المُعاد، كَما عَرَضَتْ طائِفَةٌ مِنْهُمْ للبَحْثِ في تَحقيقاتِهِ العِلْمِيّة وآرائِهِ الاعْتِقاديّة وَالْفِقْهيّة والأُصوليّة، كَقَوْلِهِ بِعَدَمِ حُجّيّةِ أَخْبار الآحاد؛ لأنّها لا تُوْجِبُ عِلْماً ولا عَمَلاً، وتابَعَهُ على ذلكَ غَيرُ واحِدٍ مِنهُم العلّامَةُ ابن إدريس الحِلّي صاحِبُ السَّرائِر وَما نُسِبَ إِلَيْهِ مِنَ القَوْلِ بِـ(الصِّرْفَة) في إعجازِ القُرآنِ الكَريم، وَنِسْبَةِ المَيْلِ إلى مَذْهَبِ الْمُعتَزِلَةِ إِلَيْهِ[١]، كما إنّ في مَجْمُوع ما كَتَبَهُ عَنْهُ أعلامُ الإماميّة وَكُتّابُهُم ما يَحْتَجِنُ الرُّدُودَ الْوافِيَةَ عَلى ما نَقَلَهُ أبو الْفَرَج ابْنُ الجَوزِيّ الحَنْبَلِيّ (ت ٥٩٧) المَعْرُوف بِتَحامُلِهِ عَلى كُلِّ مَنْ خالَفَهُ في المَذْهَب (الحَنْبَلِيّ)، في تَرْجَمَة الشَّريْفِ الْمُرْتَضى مِنْ كِتابِهِ الْمُنْتَظَم - وَفَيات سَنَة ٤٣٦ هـ - .

وإِنَّما أَقْتَصِرُ في هذا الْبَحْثِ على ما قَدْ يُصْطَلَحُ عَلَيْهِ - تَجَوُّزاً وَاتِّساعاً - بِأَنَّهُ - على هامِش السِّيْرَة - فَكُنْ عَلى ذُكْرٍ مِنْ ذلِك.

وَبِحَسْبي أَنْ أَنْقُلَ هُنا أَنَّ حَياةَ سَيِّدِنا عَلَمِ الهُدى امْتَدَّتْ مِنْ سَنَة ٣٥٥ هـ إلى سَنَة ٤٣٦ هـ، فيكونُ قَدْ عُمِّرَ إِحْدى وَثَمانِيْنَ سَنَةً تَقْرِيْباً.

---

١. كفانا مَؤُوْنَةَ رَدّ هذا الْقَوْل الْعَلّامَةُ الأَدِيْبُ السَّيِّد مُحَمّد نَجْلُ آيَةِ الله السَّيِّد عليّ نقيّ الحَيدريّ الكاظِميّ البَغداديّ رَحِمَهُما الله تعالى في كِتابِهِ الْمُسَمّى مَعَ الدّكتُور عَبد الرّزّاق مُحيي الدّين في كتابِهِ أَدَب الْمُرْتَضى، وَهُوَ مَطْبُوع.

ويكونُ مَوضُوعُ كَلامي هُنا الاِقْتِصار على ذِكْرِ مَوْضِعِ قَبْرِهِ وَأقوالِ الباحِثِين فِيْهِ، ثُمَّ أَشْفَعُهُ بِذِكْرِ عَقِبِهِ، وَأُعَزِّزُ ذلِكَ بِنَقْلِ بَعْضِ الْحِكاياتِ المَذْكُورَةِ في سِيْرَتِهِ وَأُقَفِّي بِبَيانِ بُطْلانِها، واللهُ المُوَفِّقُ وَالْهادِي إلى سَواءِ السَّبيل.

الكَلامُ عَلى مَوْضِعِ قَبْرِه

اتَّفَقَتْ أَقْوالُ الْمُحَقِّقِيْنَ على أَنَّ السيِّدَ الشَّرِيْفَ المُرْتَضى عَلَمَ الهُدى المُوْسَوِيَّ الْبَغْدادِيَّ تُوُفِّيَ في دارِهِ[١] الّتي كانَتْ تَقَعُ في الْجانِبِ الْغَرْبِيِّ مِنْ بَغْداد لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ شَهْرِ رَبِيْعٍ الأوّل سَنَةَ (٤٣٦)، وَصَلّى عَلَيْهِ ابْنُهُ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّد تاجُ الشَّرَفِ في دارِهِ، وَدُفِنَ فِيها عَشِيَّةَ ذلِكَ اليَوْمِ، ثُمَّ نُقِلَ إلى كَرْبَلا، وَدُفِنَ عِنْدَ قَبْرِ أَبِيْهِ وَأَخِيْهِ الرَّضِيّ رَضِيَ اللهُ تعالى عَنْهُمْ جَمِيعاً بِجِوارِ مَرْقَد جَدِّهِ الإمام السِّبْطِ الشَّهِيْدِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِما السَّلامُ.

وَفي تأريخ بَغداد لِلْخَطِيْبِ البَغْدادِيّ، التَّرْجَمَة (٦٢٤١) أَنَّهُ:

> ماتَ في يَوْمِ الأَحَدِ الخامِسِ وَالْعِشْرِيْنَ مِنْ شَهْرِ رَبيعٍ الأوّل سَنَةَ سِتٍّ وثلاثين وَأَرْبَعِ مِئَةٍ، وَدُفِنَ في دارِهِ عَشِيَّةَ ذلِكَ اليَوْم.

وَلَمْ يَذْكُرْ نَقْلَهُ إلى كربلا، والظّاهِرُ أَنَّ أَبا الْقاسِمِ عَلِيَّ بْنَ الْمُحَسِّنِ التَّنُوْخِيَّ الْقاضِيَ الّذي رَوى عَنْهُ الخَطِيْبُ تاريخَ وَفاةِ الشَّرِيفِ المُرْتَضى وَمَوْضِعَ دَفْنِهِ اخْتَصَرَ الكَلامَ، أَوْ أَنَّهُ أَخْبَرَ الخَطيبَ بِذلِكَ قَبْلَ نَقْلِ السَّيِّد المُرْتَضى إلى كَرْبَلا. واللهُ تعالى أَعْلَم.

---

١. كانَ الشَّرِيفُ المُرْتَضى عَلَمُ الْهُدى في أَوّلِ أَمْرِهِ يَسْكُنُ في دارِ أبيه، وكانَتْ في الجانِبِ الغَرْبِيّ مِن بَغْداد مُتَصِلَة بِبَراثا، ثُمَّ اتَّخَذَ داراً على نَهْرِ الصَّراةِ، الّذي كانَ يأخُذُ مِنْ نَهْرِ عيسى عِنْدَ بَلْدَةِ الْمُحَوَّلِ، وَيَصُبّ في دِجْلَةَ قُرْبَ مَحَلَّة العَتِيقَة الّتي يَقَعُ فيها مَشْهَد (المِنْطَقَة) المَعْرُوفُ اليومَ خَطَأً بِجامِعِ بَراثا. ثمَ سَكَنَ داراً في دَرْبِ جَمِيْلٍ أَحَدِ دُرُوْب الْكَرخ، ثُمَّ سَكَنَ داراً بَناها على دِجْلَة من الجانِبِ الغَربيِّ.

ومِثْلُهُ في رِجال النّجاشيّ للشَّيْخ الجَليلِ أبي العبّاس النَّجاشيّ الأسدي (ت ٤٥٠) فَقَدْ قالَ النَّجاشِيُّ فيه التَّرجَمَة (٧٠٨):

ماتَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ شَهْرِرَبِيْعِ الأوّل سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِيْنَ وأَرْبَع مِئَةٍ، وَصَلّى عَلَيْهِ ابْنُهُ في دارِهِ وَدُفِنَ فيها، وتَوَلَّيْتُ غَسْلَهُ[١] وَمَعِي الشَّرِيْف مُحَمَّدُ بن الْحَسَنِ الْجَعْفَرِيُّ وَسلّار بْنُ عَبد العَزِيز.

والظّاهِرُ أنَّ الشَّيْخَ أَبا الْعَبّاسِ النَّجاشِيَّ دَوَّنَ تارِيخَ وَفاتِهِ وَمَوْضِعَ دَفْنِهِ في الأيّام الأُولى مِنْ وَفاةِ السَّيِّد المُرْتَضى، لِئَلّا يَنِدَّ عَنْ ذِهْنِهِ إذا تَأَخَّرَ في تَقْيِيْدِهِ، وَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ ما حَصَلَ بَعْدَ مُدَّةٍ مِنْ نَقْلِهِ إلى الحائِرِ الشَّرِيفِ (كَربَلا)، والله تعالى أَعْلَم.

وَنَقَلَ العَلّامَةُ في الْخُلاصَة كلامَ النّجاشِيِّ في مَوْضِعِ دَفْنِهِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيه. وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ داوُدَ في رِجالِه مَوْضِعَ دَفْنِهِ.

وَقالَ العَلّامَةُ الشَّرِيف النّسابةُ السيّدُ ابْنُ عِنَبَةَ الداوُدِيُّ (ت ٨٢٨هـ) في عُمْدَةُ الطّالِب:

... وَكانَتْ ولادَتُهُ سَنَةَ ثَلاثٍ وَخَمْسِين وَثَلاثِ مِئَةٍ [كذا] وَتُوُفِّي خامِسَ عَشَرَ[شَهْرِ] رَبِيْعِ الأوّل [كذا] سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِيْنَ وَأَرْبَع مِئَةٍ عَنْ أَرْبَع وَثَمانِيْنَ سَنَةً وَدُفِنَ في دارِهِ، ثُمَّ نُقِلَ إلى كَرْبَلاءَ، فَدُفِنَ عِنْدَ أَبِيْهِ وَأَخِيْهِ، وَقُبُوْرُهُمْ ظاهِرَةٌ مَشْهُوْرَة.[٢]

---

١. هذا قَولُ النَّجاشِيِّ صاحب كِتاب الرِّجال المَعْرُوف (ت ٤٥٠) وَاسْمُهُ أبوالعبّاس أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ العبّاس. لكن جاءَتْ كُنْيَتُهُ وَاسْمُ أَبِيْهِ مُحَرَّفَيْنِ في تَرْجَمَةِ الشَّرِيف المُرْتَضى مِنْ رَوْضات الْجَنّات لِلسَّيِّدِ الخوانْساريّ (ت ١٣١٣) نَقْلاً عَنِ الدَّرجات الرَّفِيعَة للسيّد علي خان الْمَدَنيّ (ت ١١٢٠هـ على الراجح) إذْ جاءَ فيه: «وَتَوَلّى غَسْلَهُ أَبُوالْحُسَيْنِ [كذا] أَحْمَدُ بْنُ الحُسَيْنِ [كذا] النَّجاشِيُّ...» (الروضات، ج ٤، ص ٢٩٧).

٢. عُمدَة الطّالب، ص ٢٤٠.

وَأَوَّلُ ما في كَلامِهِ أَنَّ وِلادَةَ السَّيِّدِ المُرْتَضى على الصواب: كانَتْ في سَنَةِ (٣٥٥) لا في سَنَةِ (٣٥٣)، فيكونُ عُمْرُهُ عِنْدَ وَفاتِهِ إحدى وَثَمانينَ سَنَةً وثَمانيَة أَشْهُرٍ أيّاماً، لا أَرْبَعاً وَثَمانِين، كما نَصَّ عَلَيْهِ تِلْمِيْذُهُ شَيْخُ الطّائِفَةِ الطُّوسِيّ (ت ٤٦٠) في تَرجَمَتِهِ طَيَّبَ اللهُ ثَراهُ، مِنْ كِتابِهِ الفِهْرِسْت، التَّرْجَمَة (٤٣٢) قالَ في آخِرِ تَرْجَمَةِ الشَّريْفِ المُرْتَضى:

تُوفِّيَ في شَهْرِ رَبِيْعٍ الأوّل سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِينَ وَأَرْبَعِ مِئَة، وَكانَ مَوْلِدُهُ في رَجَبٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِيْنَ وَثَلاثِ مِئَةٍ، وسِنُّهُ يَوْمَ تُوُفِّيَ ثَمانُوْنَ سَنَةً وَثَمانِيَةُ أَشْهُرٍ وَأَيّامٌ، نَضَّرَ اللهُ وَجْهَه.

ومِثْلُهُ في تاريخ بَغْدادَ للخَطيب البَغداديّ[١] (ت ٤٦٣) – التَّرجَمَة (٦٢٤١).

والأوّل شَيخ الطّائِفَة تِلْمِيذُهُ وناهِيْكَ بِهِ، والآخَرُ الخَطيب البَغْدادِيُّ عَصْرِيُّهُ (مُعاصِرُهُ) وبلديُّهُ، وَهكَذا جاءَ في المَصادِرِ القَدِيمَة التي تَلَتْ فهرس الشّيخ وتاريخ بغداد، كما إنَّ وَفاتَهُ كانَتْ في الخامِسِ والعِشْرِيْنَ مِنْ شَهْرِ رَبِيْعٍ الأَوَّلِ، لا في الْخامِسَ عَشَرَ مِنْهُ، كما نَصَّ على ذلِكَ تِلْمِيْذُهُ الشَّيْخُ النَّجاشِيُّ الّذي تَوَلّى غَسْلَهُ مَعَ الشَّريف الجَعْفَرِيّ وسَلّار بْنِ عَبد العَزيز، قالَ رَحِمَهُ الله في تَرجَمَة الْسَّيِّد المُرتضى، التَّرجَمَة (٧٠٨): «ماتَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِن شَهْرِ رَبِيْعٍ الأوّل سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِيْنَ وأَرْبَعِ مِئَة». وَمِثْلُهُ في تاريخ بَغْداد، وَسائِرِ المَصادِرِ الْقَدِيْمَة.

والّذي دَلَّ عَلَيْهِ التَتَبُّعُ وَالتَّحْقِيْقُ أَنَّ قَبْرَ السَّيِّد المُرْتَضى رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنْهُ وَأَرْضاهُ في كربلا عِنْدَ قَبْرِ أَبيهِ وأَخِيْهِ طَيَّبَ اللهُ تعالى ثَراهُم.

---

١. سقط في تَرجَمَة الشَّريف المُرتضى اسْمُ مُوسى المُكَنّى بأَبي سُبْحَة ابْنِ إبْراهِيمَ المُرتَضى من سِياقِ نَسَبِهِ الشَّريفِ، ولَمْ يُنَبِّه عَليهِ مُحقّقُ الكِتاب الدّكتور الفاضِل بشّار عَوّاد مَعرُوف العُبَيدي الأعظَميّ (ت ١٤٣٧).

وَمِنَ الكُتُبِ الّتي وَقَعَ فيها الْوَهْمُ في مَواضِعَ ومِنْها ما يَتَّصِلُ بِمَوْضِعِ دَفْنِ السَّيِّدِ المُرْتَضى عَلَمِ الهُدى كِتابُ مَراقِد المَعارِف لِلْعَلّامة الكبير المُتَتَبِّع الشَّيْخ مُحَمّدِ آلِ حِرْز الدِّيْنِ النَّجَفِيّ قُدِّسَ سِرُّهُ، فَقَدْ جاءَ فِيْهِ عِنْدَ الكَلامِ على مَرْقَدِ السَّيِّد (طَيَّبَ اللهُ مَضْجَعَهُ):

أبو القاسم، عَلَمُ الهُدى، الشَّرِيْفُ السيّدُ المُرْتَضى، عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوْسى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوْسى بْنِ إبْراهِيْمَ الأَصْغَرِبْنِ مُوْسى بْنِ جَعْفَرِبْنِ مُحَمَّدِ [بْنِ عَلِيّ بْنِ الحُسَيْنِ] بْنِ عَلِيّ بْنِ أَبي طالِبٍ أَمِيْرِالمُؤْمِنِيْنَ عليه السلام. وُلِدَ بِبَغْدادَ في شَهْرِرَجَبٍ سَنَةَ ٣٥٠ هـ[كَذا] وَتُوُفِّيَ بِالْكَرْخِ في شَهْرِرَبِيْعِ الأوّل سَنَةَ ٤٣٦ هـ، وَعُمُرُهُ يَوْمَ وَفاتِهِ ٨٦ سَنَةً [كَذا] وَثمانِيَةُ أَشْهُرٍوَأَيّاماً [الصَّواب وأَيّامٌ]، صَلّى عَلَيْهِ ابْنُهُ في دارِهِ بِالْكَرْخِ وَأُقْبِرَفيها.

وَقَدْ مَرَّعَلَيْكَ أَنَّ الصَّوابَ في تاريخِ وِلادَتِهِ أَنَّها كانَتْ في سَنَة (٣٥٥)، لا في سَنَة (٣٥٠)، وعُمُرُهُ يَوْمَ وَفاتِهِ إِحْدى وثمانُونَ سَنَةً وثمانِيَةُ أَشْهُرٍوَأَيّامٌ، كَما نَصَّ على ذلِكَ تِلْمِيْذُهُ شَيْخُ الطّائِفَةِ الطُّوْسِيُّ، أَعْلى اللهُ تعالى مَقامَهُ. وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحاب المُصَنَّفاتِ المُعْتَبَرعَنْها بـِ(المَصادِر)[١].

ثُمَّ قالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ آلُ حِرْز[٢] الدِّيْن:

لَهُ مَرْقَدٌ مَأْثُوْرٌبالكَرْخِ في مَدِيْنَةِ الكاظِمِيّة، قُرْبَ مَشْهَدِ جَدِّهِ الإمامِ مُوْسى الكاظِمِ عليه السلام جَنْبَ الصَّحْنِ الكاظِميّ في الجَنُوْبِ الشَّرْقِيّ، قَديْمُ البِناءِ عَلَيْهِ قُبَّةٌ بَيْضاءُ، وَلَهُ رَسْمُ قَبْرٍوَصُنْدُوْق في حَرَمٍ صَغِيْرٍأَمامَ مَرْقَدِهِ شَمالاً صَحْنُ دارٍفيهِ سِرْدابٌ دُفِنَ فِيْهِ الشّاعِر الشَّهِيْرُالشَّيْخُ [الـ]مُلّا كاظِمٌ الأُزْرِيّ. . . .

وَوَرَدَ أَنّهُ نُقِلَ مِنْ دارِهِ بَعْدَ الدَّفْنِ إلى الحائِرِالحُسَيْنِيّ في كَرْبَلا، وَأُقْبِرَفيه بالْقُرْبِ

١. مَراقد المعارف، ج٢، ص٣٠٤، الرَّقم ٢٣٨.

٢. والنّجفيّونَ يَخْتَصِرُونَ لَقَبَهُ فيقُولُونَ: الشَّيْخ مُحَمّد حرز كَذا بِكَسْرِالرّاءِ المُهْمَلَة.

مِنْ قَبْرِ جَدِّهِ السيّدِ إبْراهِيْمَ الْأَصْغَرِ الْمُلَقَّبِ بِالْمُرْتَضى خَلْفَ ظَهْرِ الإمامِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، فيكونُ الْمَرْقَدُ الْمُشَيَّدُ في الْكاظِمِيَّةِ رَمْزاً لِمَوْضِعِ إِقْبارِهِ الأوّلِ قَبْلَ النَّقْلِ، وَكانَ عُلَماءُ الزَّوْراءِ وَالْكَرْخِ الْمُعاصِرِيْنَ[١] [كَذا] يَرَوْنَ نَقْلَ رُفاةِ[٢] السَّيِّدِ الْمُرْتَضى مِنْ دارِهِ إلى الحائِرِ الْحُسَيْنِيِّ مِنَ الْخُرافاتِ(!!!)[٣].

وفي عَصْرِنا الْمُتَأَخِّرِ زَمَّرَ وَطَبَّلَ بَعْضُ الْكُتّابِ الْباحِثِيْنَ مِمَّنْ حُمِلَ على الشِّيْعَةِ في بَغْدادَ - تَزَلُّفاً وَتَقَرُّباً إلى السُّلْطَةِ الْحاكِمَةِ في الْعِراقِ الْواحِدَة - بِأَنَّ هذا الْقَبْرَ الْمَأْثُوْرَ الْمُشَيَّدَ الْيَوْمَ في مَدِيْنَةِ الْكاظِمِيَّةِ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذي أُوْدِعَتْ فِيْهِ جَنازَةُ السَّيِّدِ عَلَمِ الْهُدى قَبْلَ نَقْلِها إلى كَرْبَلا، وَرامَ بِذلِكَ إِقْناعَ السَّوادِ الْأَعْظَمِ الْمُتَأَلِّمِ لِكَيْ تَهْدِمَ السُّلْطَةُ وَتُزِيْلَ مَوْضِعَ قَبْرِهِ الْأَثَرِيِّ وَقُبَّتَهُ؛ تَوْسِعَةً لِلطَّرِيقِ الْعامِّ ...[٤].

أَقُوْلُ: في كَلامِ العَلّامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ آلِ حِرْزِ الدِّيْنِ رَحِمَهُ اللهُ تعالى أَكْثَرُ مِنْ مَوْضِعٍ لِلنَّظَرِ:

مِنْها: الخَلْطُ الخِطَطِيُّ، إِذْ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ مَوْضِعِ (الكَرْخِ) في الْعُصُورِ القَدِيمَةِ.

ومِنْها: عَهد الشَّرِيفِ المُرْتَضى - وَبَيْنَ ما يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ (الْكَرْخِ) في العُصُوْرِ الْمُتَأَخِّرَة، وَبِسَبَبِ هذا الْخَلْطِ ذَهَبَ بِهِ الْوَهْمُ أَنَّ قَوْلَ الْمُؤَرِّخِيْنَ الْمُتَقَدِّمين عَنِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى: «إِنّه دُفِنَ بِدارِهِ بِالْكَرْخِ، إِنَّما يَعْنُونَ الكاظِمِيّة». وَلَيْسَ كَذلِكَ؛ فَإِنَّ الكَرْخَ القَدِيْمَةَ كانَتْ مَحَلَّةً كَبِيْرَةً في جَنُوْبِيِّ مَدِيْنَةِ المَنصُور الّتي أَنْشَأَها في أَعلى الجانِبِ الغَرْبِيِّ

---

١. الصَّوابُ: المُعاصِرُوْنَ، والزَّوْراءُ مِن أسماءِ بَغْداد.

٢. كَذا بالتّاء القَصيرَةِ، والصَّوابُ: الرُّفات، بالتّاءِ الْمَبْسُوطَةِ؛ لِأَنّها في أَصْلِ الكَلِمَةِ، وَقَدْ جاءَتْ مِن مادَّةِ رَفَت على جِهَةِ الْمَجاز.

٣. مراقد المعارف، ج٢، ص٣٠٥ - ٣٠٦.

٤. الظاهِرُ أنّه قَصَدَ العلّامة الدّكتور مُصْطَفى جواد (ت ١٣٨٩)، لكن الدكتور مصطفى جواد لم يقل إنّ هذا مَوْضِعُ دَفْنِهِ قَبْلَ نَقْلِهِ إلى كربلا.

مِن نَهرِ دِجْلَةَ وَكانَ يَقْطَعَ بَيْنَ مَدِيْنَةَ المَنصُور وَمَحالِّ الْكَرْخِ وَما يَتَّصِلُ بِها نَهْرُ الصَّراةِ المَعْرُوفُ لَدى دارِسِي الخُطَطِ الْبَغْدادِيَّة[١].

وَلِبَيانِ كَوْنِ الْكَرْخِ كانَتْ مَحَلَّةً مُعَيَّنَةً في جَنُوْبِيِّ مَدِيْنَةِ المَنْصُور أَنْقُلُ خَبَرَ بِنائِها (بِناء الكَرْخ) - على بَعض الرّوايات - الّتي تُحَدِّدُ مَوْضِعَها بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ صِحَّةِ سَبَبِ بِنائِها؛ إِذْ لَيْسَ هُوَ المَقْصُود، جاءَ في المُجَلَّد الأوّل مِن تارِيخ بَغداد:

قالَ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَف [المَعْرُوف بِوَكِيْعِ الْقاضي]: وَأَخْبَرَنِي الْحارِثُ بْنُ أَبِي أُسامَةَ [التَّمِيْمِيُّ]، قالَ: لَمّا فَرَغَ أَبُو جَعْفَرٍ المَنْصُوْرُ مِنْ مَدِيْنَةِ السَّلام، وَصَيَّرَ الأَسْواقَ في طاقاتِ مَدِيْنَتِهِ مِنْ كُلِّ جانِبٍ، قَدِمَ عَلَيْهِ وَفْدُ مَلِكِ الرُّوْمِ، فَأَمَرَ أَنْ يُطاف بِهِمْ في المَدِيْنَةِ ثُمَّ دَعاهُمْ.

فَقالَ لِلْبِطْرِيْقِ: كَيفَ رَأَيْتَ هذِهِ المَدِيْنَةَ؟ قالَ: رَأَيْتُ أَمْرَها كامِلاً إلّا في خَلَّةٍ واحِدَةٍ. قالَ: ما هِيَ؟

قالَ: عَدُوُّكَ يَخْتَرِقُها مَتى شاءَ وَأَنْتَ لا تَعْلَمُ، وَأَخْبارُكَ مَبْثُوْثَةٌ في الآفاقِ لا يُمْكِنُكَ سَتْرُها.

قالَ: كَيْفَ؟ قالَ: الْأَسْواقُ فِيْها، وَالْأَسْواقُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْها أَحَدٌ فَيَدْخُلُ الْعَدُوُّ كَأَنَّهُ يُرِيْدُ أَنْ يَتَسَوَّق، وَأَمّا التُّجّارُ فَإِنَّها تَرِدُ الْآفاقَ فَيَتَحَدَّثُوْنَ بِأَخْبارِكَ.

قال: فَزَعَمُوا أَنَّهُ أَمَرَ المَنْصُوْرُ حِيْنَئِذٍ بِإِخْراجِ الْأَسْواقِ مِنَ المَدِيْنَةِ إِلى الْكَرْخِ، وَأَنْ يُبْنى ما بَيْنَ الصَّراةِ إِلى نَهْرِ عِيْسى[٢].

---

١. تاريخ بغداد، تحقيق الدكتور بشّار عوّاد، ج١، ص٣٨١.

٢. نَهْرُ عِيْسى كانَ يَتَخَلَّجُ مِنْ نَهرِ الْفُراتِ عِنْدَ قَرْيَةِ دِمِمّا الَّتي كانَ أَصْلُ يحيى بْنِ مَعِيْنٍ مُوْلى بَني مُرَّة المُحَدِّثِ المَشْهُورِ مِنْها، وَيُقالُ: إِنَّ أَصْلَ فِرْعَوْنَ مُوْسى مِنْها أَيْضاً - هكَذا زَعَمُوا وَهِيَ مِنْ قُرى شَرْقِيّ الفَلُوْجَةِ وَيَصُبُّ في دِجْلَةَ عِنْدَ جامِعِ قُمْرِيَّة الّذي لا يَزالُ قائِماً إِلى الآن مَعَ التَّجْديد المُتوالي، وَيَتَفَرَّعُ مِنْ نَهْرِ عِيْسى نَهْرٌ آخَرُ يَصُبُّ في دِجْلَةَ جَنُوْبِيَّ بَغْداد.

←

وَمَوْقِعُها في العُصورِ الْمُتَأَخِّرَة مَحَلَّةُ (الجِعَيفِر) الحاليّة وَما يَتَّصِلُ بأَسْفَلِها الغربي.

وقالَ ياقُوْتُ الحَمَويُّ في مادَّةِ (كَرْخ بَغْداد) مِنْ مُعْجَم الْبُلْدان بَعْدَ أَنْ ذَكَرَما نَقَلْناهُ عَن تاريخ بَغْداد مِنْ سَبَبِ بِنائِها:

... وَكانَتِ الْكَرْخُ أَوَّلاً في وَسَطِ بَغْدادَ وَالْمحالُّ حَوْلَها، فَأَمّا الْآنَ [القَرن السابع الهِجْريّ] فَهِيَ مَحَلَّةٌ وَحْدَها، مُفْرَدَةٌ في وَسَطِ الْخَرابِ، وَحَوْلَها مَحالُّ إِلّا أَنَّها غَيْرُ مُخْتَلِطَةٍ بِها، فَبَيْنَ شَرْقِها وَالْقِبْلَةِ مَحَلَّةُ بابِ الْبَصْرَةِ، وَأَهْلُها كُلُّهُمْ سُنِّيَّةٌ حَنابِلَةٌ، لا يُوْجَدُ غَيْرُ ذلِكَ، وَبَيْنَهُما نَحْوُ شَوْطُ فَرَس، وفي جَنُوْبِها الْمَحَلَّةُ الْمَعْرُوفَةُ بِنَهرِ الْقَلّائِيْنَ.... وَأَهْلُها أَيْضاً سُنِّيَّةٌ حَنابِلَةٌ، وَعَنْ يَسارِ قِبْلَتِها مَحَلَّةٌ تُعْرَفُ بِبابِ الْمُحَوَّلِ وَأَهْلُها أَيْضاً سُنِّيَّةٌ، وَفي قِبْلَتِها نَهْرُ الصَّراةِ، وفَي شَرْقِيِّها نَصب بَغدادَ، وَمَحالُّ كَثِيْرَةٌ، وَأَهْلُ الْكَرْخِ كُلُّهُمْ شِيْعَةٌ إِمامِيَّةٌ لا يُوْجَدُ فِيْهِمْ سُنِّيٌّ أَلْبَتَة.[١]

فَأَيْنَ مَحَلَّةُ الْكَرْخِ - الْقَدِيْمَةُ - مِنْ مَقابِرِ قُرَيْش الكاظِمِيّة؟!

نَعَمْ، في الْعُصُوْرِ الْأَخِيْرَةِ جِدّاً أُطْلِقَ على الْجانِبِ الْغَرْبِيِّ كُلِّهِ اسْمُ «الْكَرْخ»، كَما أُطْلِقَ عَلى الْجانِب الشَّرْقِيِّ كُلِّهِ اسْمُ «الرُّصافَة»، مَعَ أَنَّ الرُّصافَةَ كانَتْ مَحَلَّةً مُعَيَّنَةً قُرْبَ مَشْهَدِ أَبي حَنِيفَة النُّعمانِ، إِمامِ الْمَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ، والمَلحُوظُ أَنَّ شُعَراءَ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلامُ الْمُتَأَخِّرِيْنَ كانُوا يَذْكُرُوْنَ اسْمَ «الكَرْخ» عِنْدَ رِثائِهِمْ لِلإمامَيْن مُوسى

وَعَلى ذِكْرِنَهْرِ (الصَّراة) أَقُولُ تصحَّفَ في كِتابِ جَمْهَرَة أنساب العَرَب لابْنِ حَزْمِ الأَنْدَلُسيّ (ت ٤٥٦) في الطَّبْعَةِ الّتي حَقَّقَها وَعَلَّقَ عَلَيْها الْمُسْتَشْرِقُ الْفِرَنْسِيّ إِلِيفي بردتنسال، أُسْتاذُ اللُّغَةِ وَالْحضارَةِ الْعَرَبِيَّةِ بالسربون إِلى الْفُرات؛ إِذ جاءَ في (ص٦٩) مِنْهُ «ماتَ المُرْتَضى سَنَةَ (٤٣٧) [كَذا] وَلَهُ نَيِّفٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً [كَذا] وَكانَ يَسْكُنُ الْفُراتَ [كَذا] إِلى أَنْ هَدَمَتِ الْحَنْبَلِيَّة دارَهُ...».

وَأَنْتَ تَرى أَنَّهُ قَدْ وَهِمَ في تارِيخِ وفاتِهِ إِذِ الصَّوابُ أَنَّها كانَتْ في سَنَة (٤٣٦) بِلاخِلافٍ، كَما وَهِمَ في مُدَّةِ عُمُرِهِ إِذِ الصَّوابُ أَنَّهُ تُوُفِّي عَنْ إِحْدى وَثَمانِيْن سَنَةً وَثَمانِيَةِ أَشْهُرٍ وَأَيّام، وَلَم يُنَبِّهِ الْمُحَقِّقُ على ذلِكَ.

١. مُعْجَم البُلْدان، ج ٤، ص ١٢٨.

الكاظِمِ وَمُحَمَّدِ الجَوادِ عَلَيْهِما السَّلامُ بِناءً على (الإِطْلاقِ) الْمُتَأَخِّر.

ومِنْ هذا يَتَّضِحُ لَكَ جَلِيّاً بُعْدُ الكَرْخِ عَنْ مَقابِرِ قُرَيْش (الكاظِمِيّة).

وَمِمّا لا خِلافَ فِيْهِ أَنَّ السَّيِّدَ الْمُرْتَضى لَمْ تَكُنْ لَهُ دارٌ في مِنْطَقَة (مَقابِرِ قُرَيش)؛ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ الْمُؤَرِّخِيْنَ أَنَّهُ سَكَنَها، بَلْ كانَ في مَطْلَعِ حَياتِهِ يَسْكُنُ في مَحَلَّةِ (بابِ مُحَوَّل)، مَعَ أَبِيْهِ، ثُمَّ سَكَنَ في دارِهِ الّتي بَناها على الصَّراةِ، وَقَدْ حَرَقَها الحَنابِلَةُ عَلى أَثَرِ فِتْنَةٍ طائِفِيَّةٍ في سَنَةِ (٤١٦) ثُمَّ سَكَنَ داراً بِدَرْب جَمِيْلِ بْنِ مُحَمَّدِ الكاتِبِ وَكانَتْ في مَحَلَّةِ (بَيْنَ السُّوْرَين) مِنْ مَحالِّ الْكَرْخِ وكانَ فيها سَنَةَ (٤٢٤) ... إلى آخره. ثُمَّ بَنى داراً على شاطِئِ دِجْلَةَ في الْجانِبِ الغَرْبِيّ أيْضاً.

فكيفَ نَسَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ رَحِمَه الله تَعالى داراً بِجوارِ مَرْقَدِ الإمامَيْنِ الكاظِمِ والجَوادِ عَلَيْهِما السَّلام، مَعَ خُلُوِّ المَصادِرِ الْمُعْتَمَدَةِ مِنَ الإِشارَةِ إِلَيْها وَالتَّنْصِيصِ عَلَيْها؟!

وَأَكْتَفِي بِما ذَكَرْتُ مِنْ بَيانِ وَجْهِ ما وَقَعَ لصاحِبِ مَراقِد المَعارِف مِنَ الْوَهمِ وَفِيْهِ النَّقْض المُوْهِيْ لِما أَبْرَمَهُ في سائِرِ كَلامِهِ حَوْلَ مَوْضِعِ قَبْرِ المُرْتَضى، أعلى الله تعالى مُقامَهُ[1].

---

١. وَعَلى مِثْلِ هذا النَّحْوِ مِن الاِسْتِدْلالِ الْغَرِيْبِ قالَ عِنْدَ ذِكْرِهِ الْقَبْرَ المَنْسُوْبَ إِلى الشَّرِيفِ الرَّضِيّ أَخي السَّيِّدِ المُرْتَضى في الكاظِمِيّة، فَقَدْ جاءَ في مَراقِدِ المَعارِف، ج١، ص٣٠٥: «الشَّرِيْفُ الرَّضِيُّ مُحَمّد بْنُ الحُسَيْن... وُلِدَ بِبَغْدادَ سَنَة ٣٥٩ هـ، وَتُوفِّيَ في الكَرْخِ بِبَلَدِ الكاظِمِيّة [كذا]... مَرْقَدُهُ مَشْهُوْرٌ بدارِهِ في مَحَلَّةِ الأنبارِيِّين...». إلى أنْ قالَ: «القَول في حَدِيثِ نَقْلِ الشَّرِيف الرَّضِيّ إلى الحائِرِ الحُسَيْنِيّ يَعُدُّهُ أَهلُ الكَرْخِ مِنَ الخُرافاتِ وأَنَّهُ أُقْبِرَ بدارِه في سُوْقِ الصَّفارِين وَلَمْ يُنْقَلْ».

أَقُولُ: إذا كانَتْ دارُ الشَّرِيفِ الرَّضِيّ هي مَوْضِعَ الْقَبرِ الْمَنْسُوْبِ إِلَيْه في الكاظِمِيّة في العُصُورِ الْمُتَأَخِّرَة، فَكَيْفَ نُوَفِّقُ بَيْنَها وَبَيْنَ ما اتَّفَقَ الْمُؤَرِّخُونَ على رِوايَتِهِ مِنْ أَنَّ السَّيِّدَ الْمُرْتَضى أخا الشَّرِيْفِ الرَّضِيّ لَمْ يَشْهَدْ جَنازَةَ أَخِيْهِ الشَّرِيْفِ الرَّضِيّ لِشِدَّةِ حُزْنِهِ وَجَزَعِه، فَمَضى إلى مَشْهَدِ الإمامِ مُوسى الكاظِم عليه السلام، ←

وَمِمّا يَنْبَغي التَّنْبيهُ عَلَيْهِ - على جِهَةِ الاِسْتِطْراد - ما وَقَعَ لِلْمُؤَرِّخِ الْمُحَدِّثِ الْمُعاصِرِ الدّكتور أَبي بُنْدارٍ بَشّار عَوّاد مَعْرُوفٍ الْبَغْدادِيّ (ت ١٤٣٧) في تَرْجَمَةِ الشَّرِيْفِ الرَّضِيّ مِنْ تارِيخ مَدينَة السَّلام المَطْبُوع قَبْلاً باسْمِ تارِيخ بَغداد، الّذي اضْطَلَعَ أَبو البُنْدارِ بِتَحْقِيْقِه تَحْقِيقاً عِلْمِيّاً يُثْنى عَلَيْهِ وَيُشادُ بِهِ، إِذْ جاءَ في الكِتابِ المَذْكُور: «قالَ لي عَلِيُّ

حَتّى أَحْضَرَهُ الوَزِيْرُ فَخْرُ المُلْكِ بَعْدَ أَنْ صَلّى الْوَزِيْرُ على أَخِيْه!!

وَمِمَّنْ نَقَلَ ذلِك صاحِبُ كِتاب رِياض الْعُلَماء، فِيما نَقَلَهُ عَنْهُ صاحِب رَوضات الجنّات في تَرجَمَة الشَّريف المُرتَضى إِذْ قالَ: «وتُوفِّيَ الرَّضِيُّ سَنَة خَمْسٍ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ [كذا، والصَّوابُ سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ] وَلَمّا ماتَ الرَّضِيُّ طَرَقَ قَلْبَ الْمُرْتَضى ما لَمْ يُمْكِنْ مَعَهُ مُشاهَدَتُهُ، فَمَشى حافِياً إِلى تُرْبَةِ مُوسى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، وَوَرَدَ فَخْرُ الْمُلْكِ وَوَلَداهُ الْأَعَزُّ وَالْأَشْرَفُ حُفاةً مُشاةً، فَصَلَّوْا عَلَيْهِ في دارِهِ وَدَفَنُوْهُ فِيها». روضات الجنّات، ج ٤، ص ٣٠٦.

وَسَبَقَهُ إِلى نَقْلِ هذِهِ الحِكايَة كُلُّ مَنْ ذَكَرَ جَزَعَ الشَّريفِ المُرتضى عِندَ وَفاةِ أَخِيه الشَّريف الرَّضِيّ، رَحْمَةُ الله تعالى وَرِضْوانُهُ عَلَيْهِما.

وَقَدِ اغْتَرَّ الشَّيْخُ الجَليلُ صاحِبُ مَراقِد المعارِفِ بِما نَقَلَهُ الْمُؤَرِّخُوْنَ مِنْ أَنَّ الشَّرِيْفَ الرَّضِيّ دُفِنَ أَوَّلاً بِدارِهِ في مَسْجِدِ الأَنبارِيِّين، فَظَنَّها مَحلَّةَ الأَنبارِيِّينَ المَعْرُوفَةَ إِلى اليوم في الكاظِمِيّة!! مَعَ أَنَّ المحلّة الأَخِيرَةَ جُزْءٌ مِنْ مَحَلَّةِ «التَّلّ» الواقِعَةِ في الْقِسْمِ الشَّماليّ الغَرْبِيّ مِنْ قَصَبَةِ الكاظِمِيّة. والقَبْرُ المَنْسُوبُ إِلى الشَّريفِ الرَّضِيّ يَقَعُ في مَحَلَّة (الشُّيُوْخ) الواقِعَةِ في الْقِسْمِ الجَنُوبِيِّ الشَّرْقِيّ مِنْ قَصَبَةِ الكاظِمِيّة.

وَمَحَلَّةُ مَسْجِدِ الأَنبارِيِّيْنَ الّتي كانَتْ فِيها دارُ الشَّريفِ الرَّضِيّ لَمْ تَكُنْ في الكاظِمِيَّةِ، بَلْ كانَتْ في الكَرْخِ، وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ مَحَلَّةِ (بِرْكَةِ زُلْزُلٍ) المَنْسُوبَةِ إِلى (زُلْزُلٍ) الضّارِبِ وَاسْمُهُ مَنْصُوْرٌ.

قالَ ياقُوتٌ الحَمَوِيُّ في مادّةِ (بِرْكَةِ زُلْزُل) مِنْ مُعْجَمِ الْبُلْدان: «بِرْكَةُ زُلْزُلٍ: بِبَغْدادَ بَيْنَ الْكَرْخِ وَالسَّراةِ [كذا والصَّوابُ: الصَّراة] وَبابِ الْمُحَوَّلِ وَسُوَيْقَةِ أَبي الْوَرْدِ، وَكانَ زُلْزُلٌ هذا ضَراباً بِالْعُوْدِ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ بِحُسْنِ ضَرْبِهِ... وَكانَ في مَوْضِعِ الْبِرْكَةِ قَرْيَةٌ سال بقباء إِلى قَصْرِ الْوَضّاح، فَحَفَرَ هُناكَ بِرْكَةً وَوَقَفَها على الْمُسْلِمِيْنَ وَنُسِبَتِ الْمَحَلَّةُ بِأَسْرِها إِلَيْهِ فَقالَ نِفْطَوَيْهِ النَّحْوِيُّ في ذلِكَ:

لَوَانَّ زُهَيْراً وَامْرَأَ الْقَيْسِ أَبْصَرا ... مَلاحَةَ ما تَحْوِيْهِ بِرْكَةُ زُلْزُلِ

لَما وَصَفا سَلْمى وَلاأُمَّ جُنْدُبٍ ... وَلاأَكْثَرا ذِكْرَالدَّخُوْلِ وَحَوْمَلِ

بْنُ أَبي عَلِيّ[١]: وُلِدَ الرَّضِيُّ بِبَغْدادَ في سَنَةِ تِسْعٍ وَخَمْسِيْنَ وَثَلاثِ مِئَةٍ، وَكانَتْ وَفاتُهُ يَوْمَ الْأَحَدِ السّادِسِ مِنَ الْمُحَرَّمِ[٢] سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ وَدُفِنَ بِدارِهِ بِمَسْجِدِ الْأَنْبارِيِّيْنَ»[٣].

← وَلا أَرى بَأْساً هُنا في أَنْ أَسْتَطْرِدَ - كَعادَتي - إِلى ذِكْرِ ما في التَّنْبيهِ عَلَيْهِ بَعْضُ الْفَوائِدِ، فَقَدْ جاءَ في كِتابِ اخْتِيارِ مَعْرِفَةِ الرِّجالِ الْمَعْرُوْفِ بِرِجالِ الْكِشِّيِّ لِشَيْخِ الطّائِفَةِ أَبي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطُّوْسِيِّ (ت ٤٦٠) الْمَطْبُوعِ بِتَحْقِيقِ وَتَعْلِيقِ العَلّامَةِ الشَّيْخِ حَسَنِ الْمُصْطَفَوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى في تَرْجَمَةِ هِشامِ بْنِ الْحَكَمِ ص ٢٥٥ (٤٧٥): «... وَدارُهُ عِنْدَ قَصْرِ وَضّاحٍ في الطَّرِيقِ الَّذي يَأْخُذُ في بِرْكَةِ بَني زرزر [كذا] ...».

وَجاءَ في الهامِشِ التَّعْلِيقُ على كَلِمَةِ (بِرْكَة) «الحَوْض، قالَ السَّيِّدُ في الْحاشِيَةِ: الْوَضّاح كَكَتّانٍ: الْأَبْيَضُ وَلَقَبُ جَذِيْمَةَ كانَ مَلِكَ الْحِيْرَةِ وَمَوْلًى بَرْبَرِيٌّ لِبَني أُمَيَّةَ، وَزُرْزُرٌ بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَالثّالِثِ هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ مُحَدِّثٌ...».

أَقُوْلُ: هذا مَوْضِعُ الْمَثَلِ السّائِرِ في قَوْلِ الْعَرَبِ قَدِيماً: «أَكْثَرَ الحَزَّ وَأَخْطَأَ الْمَفْصِل». وَكُلُّ ما ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي خَطَأٌ فاحِشٌ باسْتِثْناءِ تَعْرِيفِ الْبِرْكَةِ بِالْحَوْضِ، فَلَا الْوَضّاحُ الْمَقْصُوْدُ - هُنا - هُوَ جَذِيْمَةُ الْأَبْرَشُ الْمَعْرُوفُ بِالْوَضّاحِ مَلِكُ الْحِيْرَةِ، وَلا مَوْلًى بَرْبَرِيٌّ لِبَني أُمَيَّةَ، وَإِنَّما هُوَ الْوَضّاحُ بْنُ شَبا الْأَنْبارِيُّ مِنْ أَصْحابِ الْمَنْصُوْرِ الْعَبّاسِيِّ الْمَعْرُوْفِ بِـ(الدَّوانِيْقِيِّ).

قالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدادِيُّ في الْمُجَلَّدِ الْأَوَّلِ مِنْ تارِيخِ بَغْدادَ تَحْتَ عُنْوانِ خَبَرِ بِناءِ الْكَرْخ، ج١، ص ٣٩١: «... ثُمَّ أَمَرَ أَنْ يُبْنى لِأَهْلِ الْأَسْواقِ مَسْجِدٌ يَجْتَمِعُونَ فِيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، لا يَدْخُلُونَ الْمَدِيْنَةَ (مَدِينَة الْمَنْصُور) وَيُفْرَدُ لَهُمْ ذلِكَ، وَقَلَّدَ ذلِكَ رَجُلاً يُقالُ لَهُ: الْوَضّاحُ بْنُ شَبا، فَبَنى الْقَصْرَ الَّذِي يُقالُ لَهُ قَصْرُ الْوَضّاحِ وَالْمَسْجِد فِيه».

أَقُوْلُ: وَصارَ هذا الْمَوْضِعُ مَحَلَّةً كَبِيرَةً تُعْرَفُ بِقَصْرِ الوَضّاح.

وَقَوْلُ الْمُحَشِّي: (وَزُرْزُر) - كذا بالرّاء المهملة - تحريف، والصّواب زُلْزُل، كما مَرَّ عَلَيْكَ بَيانُهُ.

وَلا عِلاقَةَ لَهُ بِـ(زُرْزُرِ بْنِ صُهَيْبِ الْمُحدِّث) المَذكُورِ في كُتُبِ طَبقاتِ الْمُحَدِّثين مِن أَهْلِ السُّنَّةِ، وَذَكَرَهُ صاحِبُ القامُوْس الْمُحيط أَيْضاً.

١. ذَكَرَ اسْمَ الرّاوِي - هُنا - كما هُوَ دَأْبُهُ في مَواضِعَ كثيرَةٍ مِن تارِيخه، وسائِرِ مُؤَلَّفاتِهِ على جِهَةِ التَّدْلِيسِ الْمَعْرُوفِ - اصْطِلاحاً - عِنْدَ الْمُحَدِّثين، وَعَلِيُّ بْنُ أَبي عَلِيٍّ الْمَذْكُورُ هُوَ الْقاضِي عَلِيُّ بْنُ الْمُحَسِّنِ التَّنُوْخِيّ.

٢. هذا هُوَ الصَّوابُ، ولا يُقالُ: مُحَرَم، كَما شاعَ خَطَأً، فَلاحِظْ. وَقَد سَبَقَ التَّنْبيهُ عليه.

٣. تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٤١، الرقم ٦٦٤.

وَعَلَّقَ الدّكتُور على العِبارَةِ الأَخِيْرَةِ في الهامِش بِقَوْلِهِ: «... وَقَبْرُهُ ظاهِرٌ الْيَوْمَ بِمَدِيْنَةِ الْكاظِمِيَّة مِنْ بَغْداد». وَقَدْ مَرَّ عَلَيْكَ بُطْلانُ هذِه النِّسْبَة.

وَمِمّا يَلْفِتُ النَّظَرَ، وَيَدْعُوْ إِلى التَّعَقُّب ما جاءَ في كِتابِ أَدَب الشَّرِيف الْمُرْتَضى مِنْ سِيْرَتِهِ وآثارِهِ[1] للدّكتُور الأَدِيْب الكَبير عَبد الرزّاق آل مُحيي الدِّين رَحِمَهُ اللهُ تعالى في عِدَّةِ مَواضِعَ، وَمِنْها نِسْبَةُ القَوْلِ بِمَذْهَبِ الاِعْتِزالِ إِلى السَّيِّد المُرْتَضى، وَقَدْ أَلْمَعْتُ في أَوَّل الْبَحْثِ إِلى أَنَّ العلاّمَةَ الأَدِيْبَ الشّاعِرَ السَّيِّدَ مُحَمّداً الحَيْدَرِيّ طابَ ثَراهُ قَدْ كَفانا مَؤُوْنَةَ الرَّدِّ كَما رَدّ عَلَيْهِ آخَرُونَ فيما أَعْلَم.

وَأَقْتَصِرُ هُنا على ما جاءَ في (ص٧٥ - ٧٦) بِعُنْوان: «وَفاة الْمُرْتَضى» قالَ رَحِمَهُ اللهُ تعالى:

> وَبَعْدَ عُمُرٍ حافِلٍ بِجَلائِل الأَعْمالِ لَمْ يَنْقَطِعْ فِيه عَنْ عَمَلٍ في السِّياسَةِ أَوْ عَمَلٍ في التَّأْليف، وَبَعْدَ أَنْ تَجاوَزَ الثَّمانِيْنَ، وَلِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ [شَهْرِ] رَبِيْعِ الأَوَّل سَنَةَ ٤٣٦هـ مَشى بِهِ الْمُشَيِّعُوْنَ في حَشْدٍ مِنْ تَلامِيْذِ مَدْرَسَتِهِ، فَتَوَلّى غَسْلَهُ تِلْمِيْذُهُ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ[2] النَّجاشِيُّ [كَذا] ... وَصَلّى عَلَيْهِ ابْنُهُ في دارِهِ بِالْكَرْخِ، ثُمَّ دُفِنَ في مَساءِ الْيَوْمِ الَّذي تُوفِّيَ فِيْهِ، فَانْطَوى بِمَوْتِهِ عَلَمٌ مِنْ أَعْلامِ الْقَرْنِ الرّابِعِ بِبَغْدادَ.

أَقُوْلُ: إِذا كانَتْ وِلادَتُهُ في سَنَةِ (٣٥٥) وَوَفاتُهُ في سَنَةِ (٤٣٦) فَقَدْ عاشَ خَمْساً وأَرْبَعِين سَنَةً مِن القَرْنِ الرّابِعِ، وَسِتّاً وثَلاثِيْنَ سَنَةً ونحو خَمسة أَشْهُرٍ مِنَ الْخامِسِ فَهُوَ مِنْ

---

١. وَهُوَ رِسالَتُهُ لِنَيْلِ دَرَجَة الدّكتوراه وَقَدْ نُوقِشَتْ مِنْ قِبَلِ جامِعَةِ القاهِرَة بِتارِيخ ١٢ مِنْ نَيسان (عام) ١٩٥٦ م بِتَقدير جَيِّد، كَما جاءَ في أَوَّلِ الكِتاب.

٢. هذا خَطَأٌ واضِحٌ، والصَّوابُ أَنَّ اسْمَهُ وَاسْم أبيه وَجَدِّه: أَحْمَد بْنِ عَلِيّ بْن أَحْمَد، وَكُنْيَتُهُ: أبو العبّاس كَما هِيَ كُنْيَةُ (الأَحْمَدِيْن) في الغالِبِ قَدِيْماً، والظاهِرُ أَنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ رَوْضات الجنّات، الّذي نَقَلَهُ مِنَ الدَّرَجات الرَّفِيعَة، ولَمْ يَنْتَبِهْ واحِدٌ مِن هؤلاء إلى وَجْهِ الصَّواب.

أَعْلامِ الْقَرْنَيْنِ الرّابعِ وَالْخامِس، وَقَدْ يَعُدُّهُ كُتّابُ التَّرْجَمات (التَّراجِم) مِنْ أَعْلام الْقَرْنِ الَّذِي ماتَ في إِحْدى سِنِيه كَما سارَ على ذلِكَ كُلُّ مَنْ وَقَفْنا على مَنْهَجِه مِمَّنْ كانَ يُراعِي الطَّبقات، وَمِنْهُم العَلّامَةُ الإِمامُ الطِّهْرانِيّ (ت ١٣٨٩) قُدِّسَ سِرُّهُ، إِذْ ذَكَرَ تَرْجَمَتَهُ في كِتابِهِ النّابِس في القَرْنِ الْخامِس، الذي هُوَ أَحَدُ أَجْزاءِ كِتابِهِ طبقات أعلام الشِّيعَة، الْمُرَتّب على القُرون مِنَ الرّابع إلى الرّابعَ عَشَرَ.

ثُمَّ ذَكَرَ ما هُوَ مِنْ قَبِيْلِ التَّوْجِيْه لِدَفْنِ الشَّرِيفَيْنِ الرَّضِيّ والمُرْتَضى عِنْدَ قَبْرِ جَدِّهِما الإِمام الحُسَيْن عليه السلام في كَرْبَلاء بَعْدَ دَفْنِ كُلٍّ مِنْهُما في دارِهِ وَرَتَّبَ ذلِكَ على الأَرْقام، والَّذِي يَلْفِتُ النَّظَرَ مِنْها ما جاءَ في الرَّقَم (٢)، قالَ رَحِمَهُ اللهُ تعالى: «إِنَّ التاريخَ الإِمامِيَّ قَدِيْماً وَحَدِيْثاً يَنُصُّ على أَنَّهُما [أي: الرَّضِيّ وَالْمُرْتَضى] بَعْدَ الدَّفْنِ في دارِهِما[1] نُقِلا إلى كَرْبَلاءَ ...».

وَأَحالَ على مَصْدَرِهِ في ذلِكَ في الهامِش بِما نَصُّهُ: رياض الْعُلَماء مَخْطُوط ص٤١٣، نَقْلاً عن الفاضِلِ التَّنُوخِيّ.

أَقُوْلُ: الَّذي نَقَلَهُ الفاضِلُ التَّنُوخِيُّ عَلِيّ بْنُ أَبي عليّ الْمُحَسِّن للخَطيبِ البَغدادِيّ في تَرْجَمَةِ الشَّرِيف المُرْتَضى، أَنَّهُ: «ماتَ في يَوم الأَحَد الخامِس والعِشرين مِن شَهْرِ رَبِيْعِ الأَوّل سَنَةَ سِتٍّ وَثلاثِيْنَ وأَرْبَعِ مِئَةٍ، وَدُفِنَ في دارِهِ عَشِيَّةَ ذلِكَ اليَوم». وَنَقَلَ عَنْهُ الخَطِيب في تَرْجَمَة الشَّرِيف الرَّضِيّ أَنَّهُ «دُفِنَ بِدارِهِ بِمَسْجِد الأَنْبارِيِّين»[2].

وَقَدْ مَرَّ نَقْلُهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الفاضِلُ التَّنُوخِيُّ المَذْكُورُ نَقْلَهُما إلى كَرْبَلا.

١. كَذا، وليسَ بِشَيْءٍ، وَالصَّوابُ أَنْ يَقُولَ: بَعْدَ دَفْنِ كُلٍّ مِنْهُما في دارِهِ.
٢. تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٣٤٥، الرقم ٦٢٤١.

فَكَيْفَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ القَوْلُ بِنَقْلِهِما؟! كما إنّ التَّنُوخِيَّ المَذْكُورَ كانَ حَنَفِيَّ المَذْهَبِ[١]، ولَيسَ من الإماميّة، كما وَهِمَ صاحِبُ رياض العُلَماء، وتَبِعَهُ في ذلِكَ الإمام السَّيِّد الحَسَنُ الصَّدْرُ في التَّكْمِلَة.

نَعَمْ، لَوْ رَجَعَ إلى مَصادِرَ أُخرى لَوَجَدَ النَّصَّ على ذلِكَ.

ثُمَّ قالَ الدّكتورُ عَبدُ الرّزّاقِ آل مُحْيي الدِّين: «وَدُفِنا [أي: الرَّضِيُّ وَالْمُرْتَضى] عِنْدَ جَدِّهِما إبراهيمَ المُجاب، وَتَقَعُ مَقْبَرَتُهُ جِوارَ ضَرِيْحِ الإمام الحُسَيْن».

أَقُوْلُ: المَعْرُوفُ الثّابِتُ أَنَّ الشَّرِيْفَيْنِ المُرْتَضى والرَّضِيّ هُما مِنْ ذُرّيّة السَّيِّد إبْراهِيْم المُرْتَضى الأَصْغَر ابْنِ الإمامِ مُوْسى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِما السّلام، وَلَيْسا مِنْ أوْلاد إبراهِيمَ الْمُجاب الضَّرير الكُوْفِيّ ابْنِ مُحَمَّدٍ الْعابِدِ ابْنِ الإمام مُوْسى الكاظِم عليه السلام بإِجْماعِ عُلَماءِ النَّسَب.

والظّاهِرُ أَنَّ الدِّكْتُوْرَ الْفاضِلَ نَقَلَ ذلِكَ مِنْ كِتاب رَوْضاتِ الْجَنات لِلْعَلّامَةِ السَّيِّد المِيرزا مُحَمَّد باقِر الخُوانساريّ (ت ١٣١٣)؛ فإنَّ السَّيِّدَ الخُوانساريَّ طَيَّبَ اللهُ ثَراه - بَعْدَ أَنْ نَقَلَ عَن صاحِب الدَّرَجات الرَّفِيعَة (ت ١١٢٠هـ على الرّاجِح) قَوْلَهُ في تَرْجَمَةِ السيِّدِ المُرْتَضى «... وَدُفِنَ أَوّلاً في دارِهِ، ثُمَّ نُقِلَ إلى جِوارِ جَدِّهِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، وَدُفِنَ في مَشْهَدِهِ الْمُقَدَّسِ مَعَ أَبِيْهِ وَأَخِيْهِ، وَقُبُوْرُهُمْ ظاهِرَةٌ مَشْهُوْرَةٌ» - نَقَلَ عَنِ الْعَلّامَةِ الإمام الْسَّيِّد مُحَمَّدِ الْمَهْدِيّ الطّباطَبائي المُلَقَّبِ بِـ(بَحر العُلوم) (ت ١٢١٢) في كتابِهِ الفوائِد الرِّجاليّة قَوْلَهُ:

وفي حاشِيَةِ الخُلاصَة للشَّهِيْدِ الثاني رَحِمَهُ اللهُ، نَقْلاً عَنْ صاحِبِ تَنْزِيْه ذَوِي المعقُول

---

١. اسْتَوْفَيْتُ الكلامَ على كَوْنِ التَّنُوْخِيِّ القاضِي الْمَذْكُورِ وَأَبِيْهِ وَجَدِّهِ كانُوا على مَذْهَبِ أصحابِ الرأي الحَنَفِيّة، وإنّما كانُوا يَمِيْلُون إلى العلويّين في كِتابي صلة التكملة.

[كذا، صح: العقول] في أَنسابِ آلِ الرّسُول، صَلّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ [وَسَلَّمَ]: أَنَّهُ نُقِلَ - بَعْدَما دُفِنَ في دارِهِ - إلى جِوارِ جَدِّهِ الْحُسَيْنِ عليه السلام.

... إلى أَنْ قالَ: وفي زَهرِ الرِّياض، لِلْحَسَنِ بن عَلِيّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَدْقَم الْحُسَيْنِيّ الْمَدَنِيّ، صاحِب مَسائِل شَيْخِنا الْبَهائِيّ رَحِمَهُ اللهُ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ نَقْلَهُ إلى مَشْهَدِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قالَ: وَبَلَغَني أَنَّ بَعْضَ قُضاة الْأَرْوام[1] وَأَظُنُّهُ سَنَةَ اثْنَيْن[2] وَأَرْبَعِيْنَ وَتِسْع مِئَةٍ نَبَشَ قَبْرَهُ، فَرَآهُ كَما هُوَ لَمْ تُغَيِّرِ الْأَرْضُ مِنْهُ شَيْئاً، وَحَكى مَنْ رَآهُ أَنَّ أَثَرَ الْحِنّاءِ في يَدَيْهِ وَلِحْيَتِهِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ الْأَرْضَ لا تُغَيِّرُ أَجْسادَ الصّالِحِيْنَ.

قُلْتُ [والقائِلُ السيّدُ بَحرُ العُلوم]: والظّاهِرُ أَنَّ قَبْرَ السيِّد [الْمُرْتَضى] وَقَبْرَ أَبِيْهِ وَأَخِيْهِ في الْمَحَلِّ الْمَعْرُوْفِ بِـ«إِبْراهِيْم الْمُجاب»، وَكانَ إِبْراهِيْمُ هذا هُوَ جَدَّ الْمُرْتَضى وَابْنَ الإِمامِ مُوسى [الكاظِم] عليه السلام، وَصاحِبَ أَبي السَّرايا الَّذِيْ مَلَكَ الْيَمَنَ، وَاللهُ أَعْلَم»[3].

وَذَهَبَ على سيّد الطائِفَة بَحْر العُلوم قُدِّسَ سِرُّهُ أَنَّ جَدَّ الشَّرِيفَيْنِ الْمُرْتَضى والرَّضِيّ هُوَ إِبْراهِيمُ الأَصْغَرُ المَعْرُوفُ بِـ(المُرْتَضى)، وَلَيْسَ هُوَ صاحِبَ أَبِي السَّرايا، بَلْ ذاكَ أَخُوْهُ إِبْراهِيْمُ الأَكْبَرُ الّذِي حَصَلَ الإجْماعُ عَلى أَنَّهُ لَمْ يُعْقِبْ، وإِبْراهِيْم المُجابُ هُوَ ابْنُ أَخِي (الإِبْراهِيْمَيْن) الأَكْبر والأَصْغَر، وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّد العابِدِ الصّالِح ابْن الإمام

١. أي الأتراك التُّرْك وكانوا على مَذْهَبِ أبي حَنيفَة.

٢. كذا في المطبوع، والصَّواب: سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَ...

٣. المَشهُورُ أَنَّ قَبْرَهُ هُوَ المَعْرُوفُ بِالْعَقّار - العكار - في حَيّ واسِط، وَمِنْ مَشاهِيْرِ ذُرِّيتهِ السَّيّد الشَّهيد المقدّس أحْمَد بن هاشم الموسوي المَدْفُوْنُ على ما جاءَ في مصادِرِ تَرْجَمَتِهِ في (لَمْلُوْم) مِن أرض الدّيوانيّة (القادِسيّة) كما جاءَ في شُهَداء الفَضيلَة للعلّامَة الْكَبِيرِ الأَمِيْنِيّ (ت ١٣٩٠) على ما يخطُرُ بالبال، كما أَلَّفَ حَفِيدُهُ سيّدُنا آيةُ الله العَلّامَة النَّيْقَد السيّدُ مَحْمُودُ الْمُقَدَّس دامَ ظِلّهُ رِسالَةً في أَحْوالِهِ طُبِعَتْ غَيْرَ مَرّة.

مُوْسى الكاظِم عليه السلام، وعَقِبُهُ المَعْرُوفُ المُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ ثَلاثَةٍ: أَحْمَد القَصْريّ الزّاهِد، وعَليّ السَّيْرجانيّ، وَمُحَمَّد الحائِريّ[1].

ومِمّا قالَهُ الدّكْتُوْرُ عَبْدُ الرَّزّاق آلُ مُحيي الدّيْنِ في كِتابِهِ أَدَب المُرتَضى:

يُخالِفُ السيّدُ الأَمِيْنُ في كِتابِهِ أَعْيان الشِّيعَة ما هُوَ مَشْهُوْرٌ مِن أَنّ الشَّريْفَيْنِ مِنْ أَبْناءِ إِبْراهِيم المُجاب، ويَنْسِبُهُما إِلى أَخِيْهِ إِبْراهِيمَ المُرْتَضى، وَقَدْ ذَهَبَ إِلى ذلِكَ مِن قَبْلِهِ صاحِبُ عُمْدَة الطّالِب.[2]

أَقُوْلُ: هذا مِنْ أَعْجَب العَجَب، إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ لا قَدِيْماً، ولا حَدِيْثاً إِنّ الشَّرِيْفَيْنِ مِنْ أَوْلادِ إِبْراهِيْم المُجاب، بَلْ أَطْبَقُوْا إِجْماعاً وَقَوْلاً واحِداً عَلى أَنّهُما مِنْ أَوْلادِ إِبْراهِيم المُرْتَضى ابْنِ الإمام مُوسى الكاظِمِ عليه السلام، والسيّدُ الأَمِين (ت ١٣٧١) قَدَّسَ اللهُ سِرَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الإجْماعِ في نِسْبَتِهِ الشَّرِيْفَيْن إِلى جَدّهِما المُرْتَضى، بَلْ وافَقَ الثابِتَ الَّذِي لا خِلافَ فِيه مَعَ اشْتِهارِهِ في جَمِيْعِ الأَعْصار وَظُهُوْرِهِ ظُهُوْرَ الشَّمْسِ في رابعة النَّهار.

فَقَوْلُ الدّكْتُوْر إِنَّ السَّيِّد الأَمينَ خالَفَ المَشْهُور في القَول المَذْكُور مِنْ أَغْرَبِ الأُمُوْر.

وَكَيْفَ يَصِحُّ في الأَذْهانِ شَيْءٌ   إِذا احْتاجَ النَّهارُ إِلى دَلِيلِ[3]

وَمِمّا وَقَعَ في كَلامِهِ السّابِق مِن مُجانَبَةِ الصَّواب هُوَ عَدُّهُ إِبْراهِيْمَ المُجابَ أَخاً لإِبْراهِيْمَ المُرْتَضى مَعَ أَنَّ المُرْتَضى، هُوَ عَمُّ المُجاب، بِلا خِلاف، وَقَدْ مَرَّ التَّنْبِيهُ على ذلِك.

---

١. روضات الجنات، ج٤، ص ٢٩٧ - ٢٩٨. وَقَدْ نَقَلْتُ بَعْض ما فيه بِطُولِهِ لِما احْتَجَنَ من الفَوائِدِ من الجَمْعِ بين الأقوالِ.

٢. أدب المرتضى، ص ٧٧، الهامش ١.

٣. هذا البَيْتُ مِمّا يَنْتَظِمُ في سِلْكِ الأَمْثال السّائِرَة، وَأَظُنُّهُ لِأَبِي الطَّيِّبِ المُتَنَبّي.

عَقِبُ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى

قالَ العَلّامَةُ الشَّريْفُ النَّسّابَةُ جَمالُ الدِّيْنِ أَحْمَدَ بْنُ عَلِيِّ الْحَسَنِيِّ الداوُدِيُّ المَعْرُوفُ بابْنِ عِنَبَةَ، الْمَوْلُوْدُ في نَحو سَنَةِ (٧٤٨)، وَالْمُتَوفّى في سَنَةِ (٨٢٨) في كِتابِه عُمْدَة الطّالِب في أَنْساب آل أَبي طالِب[١]:

وَأَعْقَبَ الْمُرْتَضى مِنِ ابْنِهِ أَبي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ، مِنْ وُلْدِهِ: أَبُوالْقاسِمَ عَلِيُّ بْنُ أَبي الْحَسَنِ الرَّضِيّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الْمُرْتَضى النَّسّابَةُ الْفاضِلُ، صاحِبُ كِتابِ دِيْوان النَّسَب وَغَيْرِه.

أَطْلَقَ قَلَمَهُ وَوَضَعَ لِسانَهُ حَيْثُ شاءَ، كَما طَعَنَ في آلِ أَبي زَيْدِ الْعُبَيْدلِيِّيْن نُقَباءِ الْمَوْصِل[٢]، وَهُوَ شَيْءٌ تَفَرَّدَ بِهِ، لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ سُواهُ مِنَ النَّسّابِيْنَ.

[قالَ ابْنُ عِنَبَةَ]: وَحَدَّثَني الشَّيْخُ النَّقِيْبُ تاجُ الدِّيْنِ مُحَمَّدُ بن مُعَيَّةَ الْحَسَنِيُّ، قالَ: قالَ لِي الشَّيْخُ عَلَمُ الدِّيْنِ الْمُرْتَضى عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيْدِ بْنِ فَخار الْمُوْسَوِيُّ: إِنَّهُ تَفَرَّدَ بِالْطَّعْنِ في نَيِّفٍ وَسَبْعِيْنَ بَيْتاً مِنْ بُيُوْتِ الْعَلَوِيِّيْنَ، لَمْ يُوافِقْهُ أَحَدٌ عَلى ذلِكَ.

[قالَ ابْنُ عِنَبَةَ]: ثُمَّ قالَ لي النَّقِيْبُ تاجُ الدِّيْنِ: لا شَكَّ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِالطَّعْنِ في بَعْضِ بُيُوتِ الْعَلَوِيين، فَأَمّا هذا الْمِقْدارُ فَإِنَّهُ يكتبُ في مُشَجَّرَتِهِ الّتي سَمّاها دِيوان النَّسَب مَنْ سَمِعَ بِهِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْهُ بَعْدُ مُوْصَلاً بِالْحُمْرَةِ، وَلَيْسَ ذلِكَ مِنْه بِطَعْنٍ، إِنَّما هُوَتَشْكِيْكٌ[٣]

---

١. سَمّاهُ المُؤَلِّف في خُطْبَةِ كِتابِهِ عُمْدَة الطّالِب في نَسَبِ آل أبي طالِب لكن جاءَ في كُلِّ طَبَعاتِهِ عُمْدَة الطالِب في أنساب آل أبي طالِب، وكِلاهُما صحيحٌ لكن الأَوْلى أنْ يُتابَعَ المُؤَلِّف في تَسْمِيَتِهِ.

٢. مَن بقيّتهم اليوم في الموصل: آلُ المفتي وآلُ الفَخري وآل العُبَيديَ أُسرة العلّامة السيّد حبيب العُبيدي مُفتي الموصل في عَصْرِهِ وَهُمْ غيرالقبيلة الكبيرة المعروفةِ بالعُبيَد، فإنّ الأخيرة ليست من العلويّين بل هي من حِميَرالقحطانيّة على المشهور.

٣. أَعادَصاحِبُ عُمدَة الطالِب هذا الْقَوْلَ في ذِكْرِهِ نَسَبَ آل أَبي زَيْدِ الْعُبَيدلِيِّيْنَ نُقَباءِ الْمَوْصِلِ الْمَذْكُورِيْنَ ←

لَمْ يَتَحَقَّقْهُ بَعْدُ لا أَنَّهُ تَحَقَّقَ فِيْهِ شَيْئاً، وَلاشَكَّ أَنَّ هذا اعْتِذارٌ مِنَ النَّقِيْبِ عَنْهُ، و اللهُ تعالى أَعْلَم[1].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ صاحِبَ دِيوان النَّسَب، مُؤَرِّخُ العِراقِ كَمالُ الدِّيْنِ أَبو الفَضْلِ عَبْدُ الرَّزّاقِ بْنُ أَحْمَد بْنُ عَبْدِ الرَّزّاقِ المَعْرُوْفُ بابْنِ الْفُوَطِيّ الْحَنْبَلِيُّ الْبَغْدادِيُّ (ت ٧٢٣) في الْمَعْثُوْرِ عَلَيْهِ مِن كِتابِهِ مَجْمَعُ الآداب قالَ:

المُرْتَضى [أَبُوْالقاسِم] عَلِيُّ بْنُ الرَّضِيّ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّد بْنِ عَلِيّ بْن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُرْتَضى - أَبي القاسِم عَلِي [عَلَمْ الهُدى] بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسى بْنِ إِبْراهِيْمَ بْنِ مُوسى بْنِ جَعْفَربْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيّ بْنِ أَبي طالِب.

هُوَصاحِبُ كِتابِ دِيوان النَّسَب الّذي استَوْفى فِيْهِ أَنْسابَ الْعَلَوِيِّيْنَ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ أَوْلادِ الْمُرْتَضى [عَلَمِ الْهُدى] عَلِيّ بْنِ الْحُسَيْنِ سِواهُ، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَع وَخَمْسِيْنَ وَسِتّ مِئَة.

وَقالَ العَلّامَةُ المُؤَرِّخُ الأَدِيْبُ النَّسّابَةُ صَفِيُّ الدِّيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ تاجِ الدِّيْنِ عَلِيّ الْمَعْرُوْفُ بِابْنِ الطِّقْطِقى مِنْ آل طَباطَبا، المُتَوَفّى في سَنَةِ (٧٠٩) في كِتابِهِ الأَصِيلِيّ في أَنْساب الطّالِبِيِّيْن المَطْبُوع بِتَحْقِيق السَّيِّد مَهْدي الرَّجائي دامَ مَجْدُهُ:

وَانْتَهى عَقِبُ الشَّرِيْفِ الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى إِلى أَبي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ تاجِ الشَّرَفِ بْنِ أَبي الْقاسِمِ عَلِيّ تاجِ الشَّرَفِ بْنِ أَبي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ تاجِ الشَّرَف.

وَعَقِبُ أَبي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ هذا مِنْ وَلَدَيْهِ: الْأَكْمَلِ وَأَبي الْحَسَنِ الرِّضا.

أَمّا أَبُوْالنَّجِيْبِ الْأَكْمَلُ عِزُّ الدِّيْنِ، فَهُوَبابُ النَّقابَةِ أَوَّلاً، ثُمَّ صارَنَقِيْباً مُسْتَقِلّاً، وَعَقِبُهُ مِنْ وَلَدَيْهِ أَبي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ وَلَهُ: الْأَطْهَرُ، وَرَضِيُّ الدِّيْن.

في (ص٤٠٠) مِنَ العُمْدَة وَقالَ هُناكَ: «قالَ الشَّيْخُ تاجُ الدِّيْن: طَعَنَ عَلَيْهِمُ ابْنُ الْمُرْتَضى بِشَيْءٍ تَفَرَّدَ بِهِ بَغْياً وَحَسَداً، وَما رَأَيْتُ مِنْ مَشايِخِنا مَنْ طَعَنَ فِيْهِمْ وَلاقَدَحَ سِواهُ، وَنَسَبُهُمْ صَحِيْحٌ لا شُبْهَةَ فِيْه».

١. عُمْدَة الطّالب، ص٢٥٢.

أمّا رَضِيُّ الدِّيْنِ بْنُ الْأَكْمَلِ، فانْتَهى عَقِبُهُ إلى أَبي الْحَسَنِ مُحَمَّدٍ الرَّضِيِّ بْنِ عَلِيِّ بْنِ رَضِيِّ الدِّيْنِ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ بَيْتِ الْمُرْتَضى غَيْرُهُ، رَأَيْتُهُ وَهُوَ شَيْخٌ مُقِلٌّ، لِلْفَقْرِ عَلَيْهِ أَثَرٌ ظاهِر، وَرَأَيْتُ مَعَهُ وَلَداً لَهُ صَبِيّاً قَدْ بَلَغَ أَوْ كادَ، فَقُلْتُ لَهُ: بِاللهِ عَلَيْكَ زَوِّجْهُ سَرِيْعاً لَعَلَّهُ يُعْقِبُ، فَلا يَنْقَرِضُ هذا الْبَيْتُ الْجَلِيْل، فَقَبِلَ ذلِكَ، وَلا أَعْلَمُ هَلْ فَعَلَ ذلِكَ أَم لا؟

أُمُّهُ عَلَوِيَّة، وَأَمّا أَبُو الْحَسَنِ الرِّضا بْنُ أَبي جَعْفَرٍ مُحَمَّد، فَكانَ حافِظاً لِلْقُرآنِ الْمَجِيدِ، راوِياً لِلأَخْبارِ عَنِ الْأَئِمَّة، وَلَهُ وَلَدٌ جَلِيلٌ، وَهُوَ السَّيِّدُ أَبُو الْقاسِمِ عَلِيٌّ الْمَعْرُوْف بِابْنِ الْمُرْتَضى مُصَنِّف دِيْوان النَّسَب.

كانَ نَسّابَةً مُشَجِّراً، جَمَعَ الْكَثِيْرَ مِنَ الْأَنْساب، وَرَوى الْكَثِيْرَ مِنَ الْأَخْبارِ وَصَنَّفَ كِتاباً في الْأَنْسابِ مُشَجَّراً سَمّاهُ دِيْوان النَّسَب، حَدَّثَني السَّيِّد الْفاضِلُ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْعُبَيْدَلِّي[١]، قالَ: رَأَيْتُ الْكِتابَ بِالْبَطائِحِ مَعَ النَّقِيْبِ رَضِيِّ الدِّيْنِ عَلِيِّ بْنِ طاوُس، وَلِوُصُوْلِ هذا الْكِتابِ إلى النَّقِيْبِ الْمَذْكُوْر حِكايَةٌ، وَهِيَ: أَنَّ مُصَنِّفَهُ جَمَعَ فِيْهِ السَّمِيْنَ وَالْغَثَّ، وَأَوْدَعَهُ مَطاعِنَ كَثِيْرَة على عامَّةِ بُيُوْتِ الطّالِبِيِّيْنَ والْعَبّاسِيِّيْنَ، ثُمَّ كَتَبَ بِخَطِّهِ عَلَيْهِ: إنّي قَدْ جَمَعْتُ في هذا الْكِتابِ وَأَوْدَعْتُهُ أَشْياءَ لَمْ أُحَقِّقْها، وَلا حَصَلَتْ لِيْ بِرِوايَة مِنْ ثِقاتٍ، فَفِيْهِ الصَّحِيْحُ وَالْفاسِدُ، فَإنْ أَفَقْتُ مِنْ هذِهِ الْمَرْضَة - وَكانَ مَرِضَ مَرْضَتَهُ الَّتي ماتَ فِيْها - هَذَّبْتُهُ وَأَثْبَتُّ الصَّحِيْحَ وَنَفَيْتُ الْباطِلَ، وإنْ أَنا مُتُّ فِيْها، فَقَدْ أَوْصَيْتُ إلى فُلانٍ وَفُلانٍ أَنْ يُلْقِياهُ بِدِجْلَة.

ثُمَّ ماتَ في مَرَضِه [كَذا مَرْضَتِه ظ] تِلْكَ، فاتَّصَلَ الْخَبَرُ بالسَّيِّدِ رَضِيِّ الدِّيْن عَلِيِّ بْنِ مُوْسى بْنِ طاوُس، وَكانَ حَرِيْصاً عَلى الْكُتُبِ، خُصُوْصاً عَلى ما يَتَضَمَّنُ أَمْثالَ هذِهِ النُّكَتِ فَأَحْضَرَ الْأَوْصِياءَ [الْوَصِيَّيْنِ] وَقالَ لَهُمْ [لَهُما]: سَمِعْتُ أَنَّهُ أَوْصى إلَيْكُمْ بِكِتابٍ وَ أَمَرَكُمْ أَنْ تُلْقُوْهُ فِي دِجْلَةَ، فَقالُوْا: هُوَ كَذلِكَ، فَقالَ: هذا لا يَجُوْزُ، وَإنْ فَعَلْتُمْ ذلِكَ ضَمِنْتُمُوْهُ لِوَرَثَتِهِ، فَأَنا أَبْذُلُ فِيْهِ مِئَةَ دِيْنارٍ، وَمَتى فَرَّطْتُمْ فِيْهِ ضَمِنْتُمُوْها،

١. بِتَشْدِيدِ اللّام، نِسْبَة إلى عُبَيدِالله.

فَأَحْضَرُوا لَهُ الْكِتابَ عِنْدَهُ، فَلَمّا حَضَرَتْهُ الْوَفاةُ أَوْصى إِلى ابْنِهِ الْمُصْطَفى [صَفِيِّ الدِّيْنِ مُحَمَّدٍ] رَحِمَهُ اللهُ [تَعالى] بِإِلْقائِهِ في دِجْلَةَ، فَلَمْ يَفْعَلِ الْمُصْطَفى، وَمَكَثَ الْكِتابُ عِنْدَهُ إِلى أَنْ حَضَرَتْهُ الْوَفاةُ، فَأَوْصى إِلى أَخِيْهِ النَّقِيْبِ الآنَ رَضِيِّ الدِّيْنِ عَلِيٍّ، فَلَمْ يَفْعَلْ وَالْكِتابُ عِنْدَه.

قالَ: وَهُوَ ثَلاثُ[١] مُجَلَّداتٍ عَلى قالَبِ النِّصْفِ: مُجَلَّدٌ لِبَني الْحَسَنِ، وَآخَرُ لِبَني الْحُسَيْنِ، وَالثّالِثُ الْباقِي في بَنِي أَبي طالِبٍ وَبَنِي الْعَبّاس[٢].

وَقالَ السَّيِّدُ ابْنُ عِنَبَةَ الداوُدِيُّ بَعْدَ كَلامِهِ الَّذِي نَقَلْتُهُ قَبْلَ هذا:

وَكانَ لِلنَّسابَةِ [صاحِبِ دِيْوانِ النَّسَبِ] ابْنٌ اسْمُهُ أَحْمَدُ دَرَجَ، وَانْقَرَضَ عَلِيُّ بْنُ الْمُرْتَضى - النَّسابَة، وَانْقَرَضَ بِانْقِراضِهِ الشَّرِيْفُ الْمُرْتَضى عَلَمُ الْهُدى بْنُ أَبِيْ أَحْمَدَ الْحُسَيْنِ الْمُوْسَوِيّ.

أَقُولُ: وَانْقَرَضَ عَقِبُ أَخِيْهِ الشَّرِيْفِ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضِيّ بانْقِراضِ وَلَدِه الشَّرِيْفِ الطّاهِرِ النَّقِيْبِ ذِيْ الْمَناقِبِ عَدْنان، وَانْقَرَضَ بِانْقِراضِ الْمُرْتَضى وَالرَّضِي عَقِبُ أَبِيْهِما أَبِي أَحْمَدَ الْحُسَيْنِ الطّاهِر. وَللهِ فِي خَلْقِهِ شُؤُون.

■ وَمِنَ الْغَرِيْبِ أَنْ يَنْقُلَ الإمامُ السَّيِّدُ الْحَسَنُ الصَّدْرُ قُدِّسَ سِرُّهُ عَنْ كِتابِ رِياضِ الْعُلَماء، لِلْمَوْلى عبدالله الأَفَنْدِيّ فِي تَرْجَمَةِ الْعَلّامَةِ السَّيِّد هاشِم البَحْراني صاحِب غاية المَرام وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُصَنَّفات، الْمُتَوَفّى في سَنَةِ (١١٠٧) وَقِيْلَ في سَنَةِ (١١٠٩) أَنَّهُ قالَ: «رَأَيْتُ نَسَبَهُ عَلى ظَهْرِ بَعْضِ كُتُبِهِ، يَنْتَهِي إِلى السَّيِّدِ الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى، الْمُنْتَهِي إِلى الإمام مُوسى الْكاظِمِ عليه السلام».

---

١. كَذا في الأَصْلِ، وَالصَّوابُ: ثَلاثَةُ مُجَلَّدات؛ لِأَنَّهُ قالَ بَعْدَهُ: الْمُجَلَّدُ الأَوَّل، وَلَوْكانَ جَمْعَ مُجَلَّدَةٍ كَما كانَ أَكْثَرُ الْقُدَماءِ يَكْتُبُونَها لَصَحَّ تَذْكِيرُ الْعَدَد.

٢. الأصيلي، ص ١٧٧.

وَقَدْ مَرَّ عَلَيْك انْقِراض الشَّرِيْف المُرْتَضى، وَانْقِراض أَخِيهِ الشَّرِيْف الرَّضِيّ، وانْقِراض أَبِيهما بِانْقِراضهما، وَالسَّيِّدُ هاشِمٌ الْبَحْرانِيُّ عَلى أَحَدِ قَوْلَيْنِ هُوَ ابْنُ سُلَيْمانَ بْنِ عَلِيّ بْنِ ناصِربْنِ سُلَيْمان الْقارُوْن الزّاهِدِ الْبَحْرانِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُرْتَضى بْنِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ (أَحْمَدَ) بْنِ يُوْسُفَ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوْسى بْنِ عَلِيّ بْنِ جَعْفَربْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الزّاهِدِ بْنِ إِبْراهِيْمَ الْمُجابِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعابِدِ ابْنِ الإِمامِ مُوْسى الْكاظِمِ عليه السلام، كَما جاءَ فِي كِتابِ دَلِيلُ الْمُتَعَبِّد[1]، الْمَطْبُوْع بِتَحْقِيْقِ سَماحَةِ العَلّامَة السَّيِّد مُحَمَّد حَسَن المُوسَوي الْقارُونِيّ العَبّادانيّ، نَزِيْلَ قُمّ الْمُقَدَّسَةَ.

وعَلى الْقَوْلِ الثّاني جاءَ أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّةِ نِزارِ (الْمَذْكُوْر في عُمدَة الطّالِب) بْنِ عَلِيّ بْنِ فَخارِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبِي الْغَنائِمِ بْنِ الْحُسَيْنِ شيَّتي بْنُ مُحَمَّدٍ الْحائِرِيّ بْنِ إِبْراهِيم المُجاب بْن مُحَمَّدٍ العابِدِ ابْن الإِمام مُوْسى الْكاظِمِ عليه السلام، كما جاءَ ذلِكَ في سِياقِ نَسَبِ السَّيِّد أَسْعَدَ الدَّغْلُوْجِ الْقَطِيْفِيّ مِن كِتاب الأَزْهار الأَرَجيّة[2] لِشَيْخِنا في الرِّوايَةِ العَلّامَةِ الْحُجَّةِ الشَّيْخ فَرَجِ آلِ عِمْرانَ الْقَطِيْفِيّ (ت ١٣٩٨) رَحِمَهُ اللهُ تَعالى، واللهُ تَعالى أَعْلَم.

وَمِنَ مَواضِع النَّظَرِ - مِمّا يَنْدَرِجُ في هذا الْباب - ما جاءَ في تَرْجَمَةِ العَلّامَةِ السَّيِّد عَبْد الرَّؤُوْفِ الْبَحْرانِيّ (ت ١٠٠٦) مِن كِتاب التَكمِلَة للسَّيِّد حَسَن الصَّدر أَيْضاً، فَقَدْ وَرَدَ فِيه:

السَّيِّد عَبْد الرَّؤُوْف بْنِ السَّيِّد حُسَيْن بْنِ عَبْدِ الرَّؤُوْف بْنِ أَحْمَد بْن حُسَيْنِ بْن مُحَمَّدِ بْنِ حَسَن بْنِ يَحيى بْنِ عَلِيّ بْنِ إِسْماعِيْل بْن عَلِيّ بْنِ إِسْماعِيل أَخِي السَّيِّد الْمُرْتَضى وَالرَّضِيّ [كذا] بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوْسى بْنِ مُحَمَّد بْنِ مُوسى بْنِ إِبْراهِيْمَ الْمُجاب [كذا]

---

١. دليل المتعبّد، ص ٢٧.

٢. الأزهار الأرجيّة، ج ٢، ص ٢٧٨.

بْنِ مُوسى الكاظِمِ بْنِ جَعْفَرٍ الصّادِقِ، نَقَلاً عَنْ كِتاب أَنْوارِ الْبَدرَين[١].

وَقَدْ مَرَّ عَلَيْكَ أَنَّ الشَّريفَيْنِ الْمُرْتَضى عَلِيّاً وَالرَّضِي مُحَمَّداً لَيْسَ لَهُما أَخٌ ثالِثٌ، لا إِسْماعِيلُ وَلا غَيْرُهُ، نَعَمْ كانَتْ لَهُما أُخْتان هُما زَيْنَبُ وَخَدِيجَةُ، عَلى ما جاءَ في الْمَجْدِيّ، لِأَبِي الْحَسَنِ الْعَلَوِيّ الْعُمَرِيِ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى. وَلابُدَّ مِن وُقوعِ الإِشْتِباهِ والسَّقَطِ في هذِهِ السِّلْسِلَة، وَاللهُ الْعالِمُ بِحَقائِقِ الْأُمور.

وَ مِمّا يَنْبَغِي التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ وَلَفْتُ أَنْظارِ الْمُحَقِّقِيْنَ إِلَيْهِ ما جاءَ في الْمُجَلَّدِ الرّابِعِ مِن كِتابِ تَكْمِلَةُ أَمَلِ الآمِلِ، مِمّا يَخُصُّ صاحِبَ دِيْوان النَّسَب، الْمَطْبُوع بِتَحْقِيْق شيخنا الدّكْتُور حُسَيْن عَلِيّ مَحْفُوظ، والأُستاذيْنِ الْفاضِلَيْنِ: عَبْد الْكَرِيْم الدَّبّاغ، وَعَدْنان الدَّباغ، للإِمام الْفَقِيه الرِّجالِي الْكَبِير السَّيِّد حَسَنِ الصَّدْر (ت ١٣٥٤)، عَنْ رِياض العُلماء، فَقَدْ وَرَدَ فِيْهِ:

> الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ مُرْتَضى، عالِمٌ فاضِلٌ نَسّابَةٌ مِنَ الْقُدَماءِ، وَلَهُ كِتاب دِيوان النَّسَب، كما يَظْهَرُ مِنْ كِتابِ الْمَجْدِيّ لابْنِ الصُّوْفِيّ، وَمِن كِتاب النّجوم لابنِ طاوُس أَيْضاً، وَلَمْ أَعْلَمْ خُصُوصِيّات أَحْوالِه. قالَهُ في رِياض الْعُلَماء.

وَأَحالَ الْمُحَقِّقُوْنَ عَلى ص (٢١٤) و (٢٧٨)، وَهذا في غايَةِ الْغَرابَةِ وَنِهايَةِ الْعَجَب، وَكَأَنَّ صاحِبَ رِياض الْعُلَماء، الشَّيْخَ عبدالله الْأَفَنْدِيَّ الرِّجالِيَّ الشَّهِيْرَ وَالإِمامَ السَّيِّدَ الْحَسَنَ الصَّدْر، وَناهِيْكَ بِه مِنْ جِهْبِذٍ نَيْقَدٍ مِسْبارٍ في الْفَنّ الرِّجالِي لَمْ يَعْرِفا أَنَّ صاحِبَ التَّرْجَمَةَ، هُوَ الشَّرِيْفُ النَّسّابَةُ أَبُو الْقاسِمِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضِيّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيّ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ ابْنِ الشَّرِيْفِ الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى الْمَعْرُوفُ بِـ(ابْنِ الْمُرْتَضى)، وَكانَتْ وَفاتُهُ في سَنَةِ (٦٥٤)، كَما نَصَّ عَلى ذلِكَ ابْنُ الْفُوَطِيّ في تَرْجَمَتِهِ مِنْ مُعْجَمِ الآداب، وَقَدْ نَقَلْناهُ آنِفاً.

---

١. تكملة أمل الآمل، ج ٣، ص ٢٦٢، الرقم ١٠٠١.

وَمِنَ الأَدِلَّةِ عَلى عَدَمِ إِحاطَتِهِما بِنَسَبِهِ وَنِسْبَتِهِ وَأَحْوالِهِ ذِكْرُهُما إِيّاهُ بِعُنْوانِ: «الشَّيْخ عَلِيّ بْن مُرْتَضى» وَلَمْ يَزِيْدا عَلَيْهِ، وَفاتَهُما أَنَّ السَّيِّدَ الْمَذْكُورَ كانَ يُعْرَفُ بِـ(ابْنِ الْمُرْتَضى) نِسْبَةً إِلى جَدِّهِ الرّابِعِ الشَّرِيْفِ الْمُرْتَضى (عَلَمِ الْهُدى).

وَلا أَدْرِي كَيْفَ يَذْكُرُ ابْنُ الصُّوْفِيّ (الْعُمَرِيُّ) صاحِبُ كِتابِ الْمَجْدِيّ، الَّذي زارَ الشَّرِيْفَ الْمُرْتَضى - الْجَدَّ الرّابِعَ - لِصاحِبِ دِيْوان النَّسَب في سَنَةِ (٤٢٥) مَنْ كانَتْ وَفاتُهُ في سَنَةِ (٦٥٤ هـ).

وَأَعْجَبُ مِنْ هذا وَأَبْعَدُ في الْغَرابَةِ أَنْ يُحِيْلَ العَلّامَةُ الدّكتُورُ حُسَيْن عَلِيّ آل مَحْفُوظٍ وَصاحِباهُ الفاضِلان الَّذِيْنَ اضْطَلَعُوا بِتَحْقِيْقِ الْكِتابِ، عَلى كِتابِ الْمَجْدِيّ في الْهامِش، وَيُعَيِّنُوا ص٢١٤ و ص٢٧٨، مَعَ أَنَّ الْمُتَرْجَمَ لا عَيْنَ لَهُ ولا أَثَر في كِتاب الْمَجْدِيّ؛ لأَنَّ مُؤَلِّفَهُ (ابْنَ الصُّوْفِيّ) ماتَ قَبْلَ وَفاةِ صاحِبِ دِيْوان النَّسَب، بِنَحْوِ مِئَتَيْ سَنَة، فَما مَعْنى الإِحالَةِ عَلى مَوْضِعَيْنِ مِن الْمَجْدِيّ، وَتَعْيِيْن أَرْقامِ الصَّفْحَتَيْنِ اللَّتَيْن لا وُجُوْدَ لِذِكْرِ (ابْنِ الْمُرْتَضى) فِيْهِما، وَلا في سائِرِ صَفَحاتِ الْكِتابِ لِكَوْنِهِ (سالِباً بِانْتِفاءِ مَوْضُوْعِهِ)، كَما يَقُوْلُ الْمَناطِقَة!!

وَمِنْ مَواضِعِ النَّظَرِ في كِتاب أَدَب الْمُرْتَضى مِنْ سِيْرَتِهِ وَآثارِهِ لِلدّكتُور عَبْد الرّزّاق آل مُحيي الدِّيْن فِيما يَتَّصِلُ بِعَقِبِ الْمُرْتَضى قَوْل مُؤَلِّفِهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى:

أَنْجَبَ[1] الْمُرْتَضى وَلَداً كَنّاهُ «أَبا مُحَمَّد»....

---

١. أَنْجَبَ الرَّجُلُ أَيْ وَلَدَ أَوْلاداً نُجَباءَ، وَقَدْ يَلِدُ الرَّجُلُ أَوْلاداً وَلا يَكُوْنُوْنَ نُجَباءَ فَالأَوَّلُ مُنْجِبٌ وَالآخَرُ غَيْرُ مُنْجِبٍ، وَمِنْ هذا يَتَّضِحُ أَنَّ كَلِمَةَ أَنْجَبَ لا تُرادِفُ كَلِمَةَ (أَعْقَبَ) أَوْ (وَلَدَ).

نَعَمْ، يَصِحّ الْقَوْلُ: فُلانٌ مُنْجِبٌ بِأَوْلادِهِ، وَفُلانٌ مُنْجِبٌ بِتَلامِذَتِهِ عَلى الْمَعْنى الْمَذْكُورِ آنِفاً، وَما يَصْطَلِحُ عَلَيْهِ الأَطِبّاءُ في عَصْرِنا مِن عِبارَةِ «الإِنْجاب» مِنَ الْخَطإِ الشّائِع.

وَقَد ذَكَرَهُ ابْنُ خَلّكان بَيْنَ الْمُتَوَفَّيْنَ في حَوادث (٤٤٣) وأسماهُ «أبا عبدالله الْحُسَيْن» ... قالَ صاحِبُ عُمْدة الطّالِب: «والْعَقِبُ «لِلْمُرْتَضى مِن ابْنِهِ أبِيْ مُحَمَّد»[١].

وَقالَ في الْهامِش مُعَلِّقاً عَلى مَنْ سَمّاه (أَبا مُحَمَّد): وَلَقَّبَهُ أَبو العَلاء بِ(الْأَطْهَر الْمَرْضِيّ)، وَجَعَلَهُ نِدّاً لِعَمِّهِ وَأَبِيْهِ حِيْنَ رَثى «أَبا أَحْمَد» النَّقِيْبَ جَدَّهُ.

وَالّذي جاءَ في عُمْدَة الطّالِب أَنَّ الْمُرْتَضى أَعْقَبَ أَبا جَعْفَرٍ مُحَمّداً، وَلَيْسَ (أَبا مُحَمَّدٍ) ولا(أَبا عبدالله الْحُسَيْن).

وَجاء في كتاب أَدَب الْمُرْتَضى أَيْضاً: «وَأَنْجَبَ الْمُرْتَضى [كَذا] مِن الإِناثِ زَيْنَبَ وَخَدِيْجَة»، وَأَحالَ في الهامِش عَلى روضات الجنّات، نَقْلاً عَنْ كِتاب أَنْساب الطّالِبِيّيْن.

وَقَدْ وَهِمَ الدّكْتُورُ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى، فَإِنَّ الْمَذْكُورَ في روضات الجنّات:

وفي كِتاب أَنْساب الطّالِبِيّيْن لِلشَّرِيف أَبي الْحَسَن... الْعَلَوِيّ الْعُمَرِيّ النَّسّابَة الْمَعْرُوف بِابْن الصُّوْفِي: «... فَوَلَدَ أَبو أَحْمَدَ الْحُسَيْنُ زَيْنَبَ وَعَلِيّاً وَمُحَمَّداً وَخَدِيْجَةَ أَرْبَعَة أَوْلاد، فَأَمّا عَلِيّ فَهُوَ الشَّرِيْفُ الأَجَلُّ الْمُرْتَضى عَلَمُ الْهُدى[٢].

وَمِنْ هذا تَعْلَمُ أَنَّ زَيْنَبَ وَخَدِيْجَةَ هُما أُخْتا الْشَّرِيفِ الْمُرْتَضى وَلَيْسَتا بِنْتَيْهِ، والدّكتورُ رَحِمَهُ الله تعالى لَمْ يُحْسِنِ النَّقْلَ مِنْ كِتاب الرَّوْضات الّذي نَقَلَ مُؤَلِّفُهُ نَصَّ ما ذَكَرَهُ الشَّرِيفُ أَبو الْحَسَن الْعَلَويُّ الْعُمَرِيُّ الْمَعْرُوفُ بابْن الصُّوْفِي في كِتابِهِ الْمَجْدِي في أَنْساب الطّالِبِيّيْن.

■ وَمِنْ شُجُوْن ما يَتَعَلَّقُ بِعَقِبِ السَّيِّد الْمُرْتَضى أَيْضاً ما ذَكَرَهُ السَّيِّدُ جَعْفَرٌ الأَعْرَجِيُّ

١. أَدَب الْمُرْتَضى، ص٧٨.
٢. روضات الجنات، ج ٤، ص ٣٠٥.

النَّسابَةُ الشَّهِيْرُ(ت ١٣٣٢) في كِتابِهِ مَناهِلِ الضَّرَب، فَقَدْ جاءَ في ص٤٣٨ مِنْهُ:

وَالْعَجَبُ مِنَ السَّيِّد الْجَلِيْلِ الْفَقِيْهِ النَّبِيْهِ السَّيِّد مُحَمَّدِ[١] بن السَّيِّدِ أَحْمَدَ بنِ السَّيِّد حَيْدَر الْكاظِميّ... كانَ يَقْطَعُ بِعَدَمِ انْقِراضِ الْمُرْتَضى، وَيَقُوْلُ: قَدْ عَثَرْتُ عَلى عِدَّةِ بُطُوْنٍ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ بِخُراسان.

[قالَ السَّيِّد جَعْفَرٌ الأَعْرَجِيُّ]: وَهُمْ إذا انْتَسَبُوا إِلى الْمُرْتَضى فَلَيْسَ إِلّا إِبْراهِيْم الْمُرْتَضى، وَالنّاسُ في غَفْلَةٍ عَنْهُ، وَالْأَذْهانُ تَنْصَرِفُ إِلى الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى، وَعَلَمُ الْهُدى مُنْقَرِضٌ... .

وَقالَ في ص٤٣٩ - ٤٤٠ مِنْ مَناهِلِ الضَّرَب:

... فَأَمّا مَعَدُّ بْنُ أَبِيْ الْبَرَكاتِ سَعْدِ اللهِ [نَقِيْبِ سامَرّا ابْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوْسى الْأَبْرَش (ا)بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوْسى بْنِ إِبْراهِيْم الْمُرْتَضى ابْنِ الإمامِ مُوْسى الْكاظِمِ عليه السلام] فَلَهُ عَقِبٌ مُنْتَشِرٌ، مِنْهُمْ: مَعَدُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مَعَدِّ الْمَذْكُوْرِ، وَهُوَ النَّقِيْبُ الطّاهِرُ... .

وَأَعْقَبَ مِنَ الشَّرِيْفِ... حَسَنٍ يُكَنّى أَبا الْقاسِمِ، وَيُلَقَّبُ قِوامَ الدِّيْنِ نَقِيْب النُّقَباءِ، أَعْقَبَ وَانْتَشَرَ عَقِبُهُ مِنِ ابْنِهِ الْحَسَنِ الْمُرْتَضى.

وَبَنُو الْمُرْتَضى هذا كَثِيْرٌ في عِدَّةِ بِلادٍ، وَمِنْهُمْ بَيْتٌ كَبِيْرٌ بِخُراسانَ، وَهُمْ ذُرِّيَّةُ السَّيِّدِ

---

١. هُوَ الْعَلّامَةُ الْفَقِيهُ النَّسابَةُ السَّيِّد مُحَمَّد بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ الْعَلّامَة الْكَبِير الْفَقِيه السَّيِّدِ حَيْدر ابْن الْعَلّامَةِ الْأَدِيب السَّيِّد إبْراهِيم ابْن الْعَلّامَة الْفَقِيه السَّيِّد مُحَمَّد العَطار الْحَسَنِي، كانَ مِنْ أَجِلّاء عَصْرِهِ وَهُوَ الَّذي تَصَدّى لِبِناءِ الْحُسَينيَّة الْحَيْدَرِيّة في مَحَلَّةِ التَّلِّ الْواقِعَة في الْقِسْمِ الشَّمالِيّ الْغَرْبِيّ مِن الصَّحْنِ الْكاظِمِيّ الشَّرِيْف، وَصَفَهُ السَّيِّد الصَّدْر في التَّكملة بِأَنَّهُ: «عالِمٌ فاضِلٌ عامِلٌ خَبِيْرٌ بِالحَدِيثِ وَالرِّجال وَالتَّوارِيخ، حَسَنُ الْمحاضَرة، عالي الْهِمَة، شَهْمٌ غَيُور». وكانَ عَقِيْماً، وَتُوُفِّيَ في سَنَة ١٣١٥ هـ في المكان الَّذي كانَ وَقَفَهُ في الْحُسَيْنِيَّةِ الْحَيْدَرِيَّة الْمَذْكُوْرَة لِلدَّفْنِ لَهُ وَلِإخْوَتِهِ وَأَرْحامِه، كَذا قالَ السَّيِّد الصَّدر في التكملة.

الجَلِيْلِ الْفاضِلِ الْدَّيِّنِ الْمُتَمَوِّلِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي طالِبِ بْنِ ميرزا باقِرابْنِ السَّيِّدِ نَصِيْرِ بْنِ مِيْرِمُحَمَّد عَلِيِّ بْنِ إِبْراهِيْمَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ طاهِرِبْنِ أَبِي الْفَضْلِ بْنِ عِزِّالدِّيْنِ بْنِ مِيْرِإِسْماعِيْلَ بْنِ نَصْرِاللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْمَذْكُوْر، لَهُ أَعْقابٌ بِخُراسانَ يُعْرَفُوْنَ بِـ«بَنِي الْمُرْتَضى الْمُوْسَوِيّ».

[قالَ السَّيِّد جَعْفَرٌالأَعْرَجِيُّ]: وَالَّذِي يَغْلِبُ عَلى ظَنِّي أَنَّ السَّيِّدَ مُحَمَّد بْنَ السَّيِّدِ أَحْمَدَ [ابْنِ السَّيِّدِ حَيْدَرٍ] عَثَرَعَلى هؤلاءِ بِخُراسانَ، وَسَمِعَ بِانْتِسابِهِمْ إِلى الْمُرْتَضى الْمُوْسَوِيّ، وَالْتَبَسَ عَلَيْهِ الأَمْر.

قالَ كاتِبُ هذهِ السُّطُوْر: وَ اللهُ الْعالِمُ بِحَقائِقِ الْأُمُوْر، وَلَمْ أَسْتَطْرِدْ إِلى ذِكْرِهذِهِ النُّقُوْل الْمَبْنِيَّةِ على الظُّنُوْن رَغْبَةً فِي نَفسِ الْأَمْرِكَما يَقُوْلُوْنَ، لكِنّ الَّذي حَداني إِلى ذلِكَ كَوْنُها تَتَّصِلُ بِـ(سِيْرَةِ الْمُرْتَضى) مِنْ بَعْضِ الْجَوانِب الْهامِشِيّة فَلاضَيْرَأَنْ تُذْكَرَ فِيما عُنْوانُهُ: على هامِشِ سِيْرَةِ الْمُرْتَضى.

نَظَراتٌ في بَعْضِ النُّقُول الْمَذْكُوْرَة في سِيرَةِ الشَّرِيْف المُرْتَضى عَلَمِ الهُدى

جاءَتْ فِي سِيْرَةِ السَّيِّد الْمُرْتَضى رَضِيَ اللهُ تعالى عَنْهُ بَعْضُ النُّقُوْلِ الْمَصْبُوْبُ قِسْمٌ مِنْها في قالَب الْحِكايات الْمُثِيْرَة للإِعْجابِ بِصاحِبِ السِّيْرَة.

وَقَدْ يُرادُ مِن بَعْضِها إِظْهارُعَظَمَتِهِ - وَإِنْ كانَ عَظِيْماً فِي عِلْمِهِ وَآثارِهِ - وَإِبْرازُمَحاسِنِهِ وَفَضائِلِهِ عَلى الْوَجْهِ الْمُنَمَّق مِنَ السَّرْدِ، والصُّوْرَةِ الْمُدْهِشَةِ مِنَ التَّفَنُّنِ فِي الأُسلوب.

وَالسَّيِّد الْمُرْتَضى - كَما لا يَخفى عَلى كُلِّ باحِثٍ وَمُتَتَبِّع - : مَنْجَمُ عِلْمٍ، وَقامُوسُ مَعارِف، وَمَنارُفَضائِلَ وَمَكارِمَ، فَلَيْسَ بِضائِرِهِ أَنْ يُوْضَعَ بَعْضُ ما يُرْوى مِنَ الْحِكايات وعلى مائِدَة الْمُناقَشَة - على حَدِّ تَعْبِيرالْعَصْرِيِّيْن - .

وَالْقِسْمُ الآخَرُ في سِيْرَتِهِ قَدْ يُشَمُّ مِنْهُ رائِحَةُ الْغَضِّ مِنْ شَأْنِه، وَالْخَفْضُ مِنْ قَدْرِهِ الْعَلِيّ، وَإِلْصاقِ الشُّحِّ بِهِ أَوْ الْغَمْزِ بِعَقِيْدَتِه الْحَقَّة.

كما إِنَّ هُناكَ نُقُوْلاً صَحِيْحَةً تُعْرِبُ عَنْ جَمالِ سِيْرَتِهِ وَنُبْلِ نَحِيْزَتِهِ وَكَمالِ مُرُوْءَتِهِ، وَكَأَنَّ عَصْرِيَّهُ شاعِرَ الْمَعَرَّةِ وَفَيْلَسُوْفَها أَبا الْعَلاءِ يَعْنِيْهِ بِقَوْلِهِ (مِنَ الْبَسِيْطِ):

جَمالَ ذِيْ الْأَرْضِ كانُوْا في الْحَياةِ وَهُمْ
بَعْدَ الْمَماتِ جَمالُ الْكُتْبِ وَالسِّيَرِ

وَسَأَقْتَصِرُ على ذِكْرِ بَعْضِ الْمَرْوِيّات مِنَ الْأَقْسامِ الثَّلاثَة مِنْ غَيْرِ ما مُراعاةٍ لِقِدَمِ مَصادِرِها؛ وَإِنَّما بِحَسْبِ ما يَقَعُ لِي عِنْدَ كِتابَةِ هذِهِ السُّطُوْرِ، وَاللهُ الْمُوَفِّقُ وَالْهادِيْ إِلى سَواءِ السَّبِيْل.

فَمِنْ ذلِكَ ما جاءَ في كِتابِ رِسالَة في مَشايِخ الشِّيْعَة، لِلشَّيْخ شَرَفِ الدِّيْن يَحْيى بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عشيرةَ بْنِ ناصِرِ السَّلْمان آبادِيّ الْبَحْرانِيّ الْيَزْدِيّ الْمُفْتِي - كانَ حَيّاً في سَنَةِ ٩٧٠ هـ - وَهُوَ مِنْ تَلامِذَةِ الشَّيْخِ عَلِيّ بْنِ عَبْدِ الْعالي الْمَعْرُوْفِ بِـالْمُحَقِّق الْكَرَكِيّ الْعامِلِيّ، وَلَهُ مِنْهُ إِجازَةٌ بِتارِيخ (٩٣٢) فَقَدْ ذَكَرَ في كِتابِهِ الْمَذْكُوْرِ تَرْجَمَة مُوْجَزَةً جِدّاً لِلشَّرِيْف الْمُرْتَضى قالَ فِيْها:

وَمِنْهُم: السَّيِّد الْمُرْتَضى ... ذُوْ الْمَجْدَيْنِ وَالشَّرَفَيْنِ أَبُو الْقاسِمِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوْسى بْنِ مُحَمَّد بْنِ حَمَد [كذا] الْمُوْسَوِيُّ، وَهُوَ يَرْوِيْ عَنْ الشَّيْخ الْمُفِيْدِ، وَيَرْوِيْ عَنْ أَبِي عبدالله [كذا، وَالصَّواب أَنَّهُ أَبُو عُبَيْدِ اللهِ] الْمَرْزُبانِي، وَلَهُ مُصَنَّفاتٌ في أُصول الدِّيْنِ وَالْفِقْهِ وَالْعُلُوْمِ الدِّيْنِيَّة وَأُصُوْلِ الفِقْهِ وَالْأَشْعار مِنها: الشّافِي في الإِمامَة ... وَكِتابُ تَنْزِيْهُ الْأَنْبِياءِ وَالْأَوْلِياءِ في الرَّدِّ على الْغَزالِيّ.[1]

١. رِسالَةٌ في مَشايِخ الشِّيْعَة، ص١٥ – ١٦.

أَقُوْلُ: يَلُوْحُ لِي وَلِكُلِّ ناظِرٍ في التَّوارِيخ حَتّى إِنْ كانَ مِنَ الشُّداةِ أَنَّ مُؤَلِّفَ كِتاب رِسالةٌ في مَشايخ الشِّيْعَة كانَ يَهْرِفُ بِما لا يَعْرِفُ، كَما يَقُولُ الْمَثَلُ الْعَرَبِيُّ الْقَدِيْم، وَ إِلّا فَإِنَّ كُلَّ مَنْ رَجَعَ إِلى كُتُبِ التَّرْجَماتِ (التَّراجِم) وَالتَّوارِيخِ وَالطَّبَقاتِ يَجِدُ أَنَّ وَلادَةَ أَبِي حامِدٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الغَزالِيِّ الطُّوسِيِّ الشّافِعِيِّ كانَتْ في سَنَةِ (٤٥٠) بِلا خِلافٍ، أَيْ: بَعْدَ وَفاةِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى بِنَحْوِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً.[١] فَكَيْفَ يُعْقَلُ أَنْ يَرُدَّ مَنْ هُوَ في عالَمِ الْبَرْزَخِ على مَنْ هُوَ في الْأَصْلابِ؟! مَعَ التَّسامُحِ في إِطْلاقِ هذا اللَّفظِ بِلِحاظِ الْقُوَّةِ لا الْفِعْلِ.

نَعَمْ، ذَكَرَ الإِمامُ الطِّهْرانِيُّ الشَّيْخُ آقا بُزُرْك (ت ١٣٨٩) في كِتابِهِ: الثِّقات الْعُيُوْن في سادِس الْقُرُوْن، تَرْجَمَةَ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى بْن الدّاعِي بْنِ القاسِمِ الْحَسَنِيِّ الرّازِيِّ وَقالَ:

> الْمُرْتَضى بْنُ الدّاعِي بْنِ الْقاسِمِ السَّيِّدُ الأَصِيْلُ، مُقَدَّمُ السّادَةِ، صَفِيُّ الدِّيْنِ، أَبُوْتُراب، الْحَسَنِيُّ الرّازِيُّ، ذَكَرَهُ مُنْتَجَبُ الدِّيْنِ بْنُ بابَوَيْهِ مَعَ أَخِيْهِ الْمُجْتَبى، وَقالَ: «مُحَدِّثانِ عالِمانِ صالِحانِ، شاهَدْتُهُما وَقَرَأْتُ عَلَيْهِما، وَرَوَيا لِي جَمِيْعَ مَرْوِيّاتِ الْمُفِيْدِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَحْمَدَ النَّيْسابُوْرِيِّ، الَّذِيْ هُوَ مِنْ تَلامِيْذِ الشَّيْخِ الطُّوْسِيِّ».

---

١. هذا يُذَكِّرُنِي – وَإِنْ كانَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ – بِما حَصَلَ لِي مَعَ الْعَلّامَةِ الْفَقِيْهِ الْمُعَمَّرِ مُفْتِي الْعِراق الرَّسْمِيِّ أُسْتاذِي وَشَيْخِي في الرِّوايَةِ الشَّيْخ عَبْدالْكَرِيْم بْن مُحَمَّد فَتّاح الْكُرْدِيِّ الشَّهْرَزُوْرِيِّ الشّافِعِيِّ (١٣٢٣ – ١٤٢٦) فَقَدْ ناقَشْتُهُ فِيما يَذْكُرُهُ مَشايِخُ الطُّرُقِ الصُّوْفِيَّةِ القادِرِيَّة مِنْ أَنَّ الشَّيْخَ الْفَقِيْهَ الْحَنْبَلِيَّ عَبْدَالْواحِد بْنَ عَبْدِالْعَزِيْزِ التَّمِيْمِيَّ لَبِسَ الْخِرْقَةَ وَأَخَذَ الطَّرِيْقَةَ وَسَلَكَها مِنْ شَيْخِهِ أَبِي بَكْرٍ الشِّبْلِيِّ الصُّوْفِيِّ الشَّهِيْر، مَعَ أَنَّ وَفاةَ الشَّيْخِ الشِّبْلِيِّ كانَتْ في سَنَةِ ٣٣٤، وَولادة عَبْد الواحِد التَّمِيْمِيِّ كانَتْ في سَنَةِ (٣٤١).

وَقِيْلَ: في سَنَةِ (٣٤٢)، أَيْ: بَعْدَ وَفاةِ الشَّيْخِ الشِّبْلِيِّ بِنَحوِ سَبْعِ سِنِينَ عَلى أَقَلِّ تَقْدِير، فَكَيْفَ يَلْبَسُ الْخِرْقَةَ مِنْهُ وَيأَخُذُ الطَّرِيْقَةَ عَنْه؟ فَقالَ ما مَعْناهُ: الظّاهِرُ أَنَّهُ أَخَذَها مِنْ رَوْحانِيَّتِهِ، يَعْنِي: بَعْدَ وَفاتِهِ، كَما زَعَمُوا أَنَّ أَبا يَزِيْدَ الْبِسْطامِيَّ أَخَذَها مِنْ رَوْحانِيَّة الإِمام الصّادِق ﷺ (!!!) لأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْهُ.

وَقَدْ لَمَّحَ إِلى ذلِكَ العَلّامَةُ الْمُفَسِّرُ السَّيِّدُ أَبُوالثَّناءِ الآلُوسِيُّ البَغْدادِيُّ (ت ١٢٧٠) بِقَولِه في كتابه غرائب الاغتراب على ما يخطر بالبال: «فَلَبِسْتُ (الْخِرْقَةَ)، وَإِنْ كانَ في سَنَدِها خُرُوْق».

أَقُوْلُ [وَالْقائِلُ الإِمامُ الطِّهْرانِيُّ]: وَهُوَ صاحِبُ تَبْصِرَةُ الْعَوامِّ الْفارِسِيّ، وَتَعْرِيْبِهِ الَّذِي كَتَبَهُ بَعْدَهُ، وَسَمّاهُ: الْفُصول التامّة في هِدايَةِ الْعامّة، كَما ذُكِرَ في حَدِيْقَة الشِّيْعَة وَيَظْهَرُ مِنْ أَوَّلِ تَبْصِرَة الْعَوامّ أَنَّهُ كانَ مَعْرُوْفاً بِـ(عَلَمِ الْهُدى) كَسَمِيِّهِ الشَّرِيْفِ الرَّضِيّ[١].

وَيَرْوِيْ عَنْهُ السَّيِّدُ الإِمامُ ضِياءُ الدِّيْنِ أَبُو الرِّضا فَضْلُ اللهِ بْنِ عَلِيّ الرّاوَنْدِيُّ، كَما يَرْوِيْ عَنْ أَخِيْهِ الْمُجْتَبى أَيْضاً[٢]....

وَقالَ الإِشْكَوَرِيُّ في مَحْبُوْب الْقُلُوْب: «إِنَّهُ كانَ بَيْنَ عَلَمِ الْهُدى الرّازِيّ هذا وَبَيْنَ الْغَزالِيّ (٤٥٠ - ٥٠٥) مُناظَراتٌ».

ثُمَّ قالَ الإِمامُ الطِّهْرانِيُّ طابَ ثَراهُ: وَقُلْنا في الذَّرِيْعَة، (ج ٣، ص ٣١٨ - ٣٢٠) باحْتِمالِ بَقاءِ الرّازِيّ إلى ٥٢٥ حَتّى شاهَدَهُ مُنْتَجَبُ [الدِّيْنِ] بْنُ بابَوَيْهِ[٣].

وَقالَ صاحِبُ رَوْضات الجَنّات في تَرْجَمَة السَّيِّد الْمُرْتَضى ناقِلاً عَنْ بَعْضِ الْمُصَنِّفِيْن:

... وَقَدْ ذَكَرَ قَبْلَ هذِهِ التَّرْجَمَةِ بِفَواصِلَ قَلِيْلَةٍ تَرْجَمَةً مُخْتَصَرَةً بِعُنْوانِ: السَّيِّد الْمُرْتَضى أَبُوْ أَحْمَدَ عَدْنانُ بْنُ السَّيِّد الرَّضِيّ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمُوْسَوِيّ، وَقالَ: كانَ فاضِلاً جَلِيْلاً كَرِيْماً، لَمّا ماتَ عَمُّهُ السَّيِّدُ الْمُرْتَضى فُوِّضَتْ إِلَيْهِ نِقابةُ الْعَلَوِيِّيْنَ ....

ثُمَّ قالَ صاحِبُ الرَّوْضات: وَلايَذْهَب عَلَيْكَ أَنَّ السَّيِّد الْمُرْتَضى [ابْنَ] الدّاعِي الَّذِي يُنْسَبُ إِلَيْهِ كِتابُ الْمِلَل والنِّحَل، وَمُلاقاةُ الإِمامِ الْغَزالِيّ في طَرِيْقِ السَّفَر، هُوَ غَيْرُ الرَّجُلَيْنِ يَقِيْناً.[٤]

---

١. كَذا في الْأَصْلِ وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ بِلا رَيْبٍ، وَالصَّوابُ: الْمُرْتَضى.

٢. كَلِمَةُ أَيْضاً - هُنا - حَشْوٌ - غَيْرُ مُفِيْدٍ - وإِنْ شاعَ في أَسالِيْبِ الْمُتَأَخِّرِيْنَ، لِأَنَّ في كَلِمَةِ (كَما) ما يُؤَدِّيْ مَعْنى (الأَيْض) وَهُوَ الْعَوْد.

٣. الثِّقاتُ الْعُيُوْن، ص ٢٩٧.

٤. روضات الجنات، ج ٤، ص ٣١٢.

يَعْني أَنَّهُ غَيْرُ السَّيِّد الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى وَغَيْرُ ابنُ أَخِيهِ السَّيِّد الْمُرْتَضى عَدْنان ابْن الشَّرِيْف الرَّضِيّ[١].

فَالظّاهِرُ أَنَّ صاحِبَ الرِّسالَة في مَشايِخ الشِّيْعَة تَشابَهَ عَلَيْهِ الرَّجُلانِ وَخَلَطَ بَيْنَهما، وَفاتَهُ اخْتلافُ الشَّرِيْفِ الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى الْمُوْسَوِيّ النَّقِيب في الطَّبَقَةِ مَعَ أَبِي حامِدِ الْغَزالِيّ.

لكِنَّ الْقاضِيَ نُوْرَ اللهِ الْمَرْعَشِيَّ في كِتابِه مَجالس الْمُؤْمنين[٢] نَسَبَ الْمُعاصَرَةَ وَالْمُناظَرَةَ مَعَ الْغَزالِيّ لِلسَّيِّدِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّد ابْنِ الشَّرِيْفِ الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى الْمُوْسَوِيّ النَّقِيب - فِيْما نَقَلَهُ عَنْهُ السَّيِّد جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْرَجِيُّ الْكاظِمِيُّ النَّسّابَةُ الْمُصَنِّفُ - إذْ جاءَ في مَناهِل الضَّرَب:

> وَأَبُوْ جَعْفَرِبْن الْمُرْتَضى هُوَ صاحِبُ حُجَّة الإِسلام الْغَزالِيّ، وَكانَ قَدْ اجْتَمَعَ بِهِ في طَرِيْقِ الْحَجّ وَناظَرَهُ وَجَرى بَيْنَهُما عِدَّةُ مَباحِثَ أَدَّتْ إلى إرْشادِ حُجَّةِ الإِسْلامِ وَاسْتِبْصارِهِ، وَوَقْتَئِذٍ صَنَّفَ كِتابَ سِرّ الْعالَمَيْن، كَذا قِيْلَ واللهُ أَعْلَم.[٣]

---

١. وَمِنَ الْخَلْطِ الْغَرِيبِ ماوَقَعَ لِبَعْضِهِم وَمِنْهُمْ الْحُرّ الْعامِلِيّ في أَمل الآمِل مِنْ أَنَّ الشَّرِيْف الْمُرْتَضى الْمَذْكُوْر في القَصِيْدَةِ الْمَعْرُوْفَةِ بِـ(التَّتَرِيَّة) لِأَحْمَدَ بْنِ مُنِيْرِ الطَّرابُلْسِيّ الشّاعِرِ الْمَعْرُوْفِ هُوَ السَّيِّد الْمُرْتَضى عَلَمُ الْهُدى، مَعَ أَنَّ وَفاةَ السَّيِّد الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى كانَتْ في سَنَةِ (٤٣٦) وَوِلادَة أَحْمَدَ بْنِ مُنِيْر الشّاعِر الْمَذْكُور كانَتْ في سَنَةِ (٤٧٣) فَبَيْنَ وَفاة الْمُرْتَضى وَوِلادَة ابْن مُنِيْر (٣٧) سَنَة وَإنّما الْمَقْصُوْد في الْقَصِيْدَة أَحَد الأَشْراف الْمُوْسَوِيِّيْن مِنْ آل أَبِي مُضَر.

وَقول صاحِب مَجالِس الْمُؤْمِنِين إنَّ الْمُراد به السَّيِّد فَضْل الله الراوندي لا يَصِحُّ؛ لأَنَّهُ حَسَنِيٌّ مِنْ أَوْلاد جَعْفَرِبْنِ الْحَسَنِ الْمُثَنّى ابْن الإمام الْحَسَن السِّبْط ﷺ، وَفي الْقَصِيْدَة التترية صَرَّحَ بِكَوْنِه مُوْسَوِيّاً.

وَمِمّا يَنْبَغِي التَّنْبِيه عَلَيْه أَنَّ سَيِّدنا الْحَسَنَ الصَّدْر ذَكَرَ تَرْجَمَة أَحْمَد بْن مُنِير في الْمُجَلَّد الأَوَّل على أَنَّهُ مِن أَعْلام جَبَل عامِل، ثُمَّ أَعادَها في الْمُجَلَّد الثّاني، وَلَم يَنْتَبِهْ هُوَ وَلا الْمُحَقِّقُون إلى هذا التَّكرار.

٢. مجالس المؤمنين، ج ٢، ص ١٩٢.

٣. مناهل الضرب، ص ٤٣٨.

وَفي كِتاب رِياض العُلَماء، لِلشَّيْخ الْمِيرزا عبدالله الأَفَندِيّ (مِن أَعْلام القَرْن الثّاني عَشَر الهِجْرِيّ):

... وَأَغْرَبُ مِن هذا أَنَّ في بَعْض الكُتُبِ الْمُتَأَخِرَة قَدْ نُقِلَ أَنَّ السَّيِّد الْمُرْتَضى أَلَّفَ كِتابَ تَنْزِيه الأَنْبِياء في رَدّ كِتابِ تَخْطِئَةَ الأَنْبِياء لِأَبِي حامِدِ الْغَزالِيّ الشّافِعِيّ الْمَشْهُوْر، ثُمَّ صارَتَلْقِيْبُ السَّيِّد ﷺ مِنْ جانِبِ الْقائِمِ عليه السلام بِـ(عَلَمِ الْهُدى)[١] مِنْ أَجْلِ صِلَتِهِ لِهذا الْكِتاب.

ثُمَّ ذَكَرَتَقَدُّمَ زَمانِ السَّيِّد الْمُرْتَضى على زَمانِ أَبِي حامِدِ الْغَزالِيّ، وَقالَ بَعْدَ ذلِكَ:

وَمِنْ هذا يُعْلَمُ أَنَّ ما اشْتَهَرَعلى الأَلْسِنَةِ مِنْ تَشَيُّعِ الْغَزالِيّ في أَواخِرِعُمرِهِ، وَأَنَّهُ كانَ بِبَرَكَةِ مُلاقاةِ الغَزالِيّ لِلْسَّيِّدِ الْمُرْتَضى، بَلْ صَيْرُوْرَتِه زَمِيْلاً لَهُ في سَفَرِمَكَّةَ الْمُعَظَّمَةِ، سَهْوٌفي سَهْوٍ.

نَعَمْ، الْغَزالِيُّ مُعاصِرٌلِلسَّيِّدِ الْمُرْتَضى الثاني ابْنِ السَّيِّد الرَّضِيّ - أَعْنِي: ابْنِ أَخي السَّيِّد الْمُرْتَضى الْمَشْهُوْر.[٢]

وَهُوَ السَّيِّد عَدْنانُ الَّذِي وَلِى النِّقابَةَ بَعْدَ عَمِّهِ السَّيِّد الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى.

---

١. الْمَعْرُوْف ما نَقَلَهُ صاحِبُ الرّوضات، ج ٤، ص ٢٩٥، قالَ: «وَذَكَرَالشَّهِيدُ في أَرْبَعِينِه قالَ: نَقَلْتُ مِنْ خَطِّ السَّيِّدِ العالِمِ صَفِيِّ الدِّيْنِ مُحَمَّد بْنِ مُحَمَّد [كَذا، وَالصَّوابُ: مَعَدّ] الْمُوْسَوِيّ بِالْمَشْهَدِ الْمُقَدَّسِ الْكاظِمِيّ في سَبَبْ تَسْمِيَةِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى بِـ(عَلَمِ الْهُدى)، أَنَّهُ مَرِضَ الْوَزِيْرُأَبُوْ سَعِيْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِالصَّمَدِفي سَنَةِ عِشْرِيْنَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ، فَرَأى في مَنامِهِ أَمِيْرَالْمُؤْمِنِيْنَ عَلِيَّ بْنَ أَبي طالِبٍ عليه السلام يَقُوْلُ لَهُ: قُلْ لِعَلَمِ الْهُدى يَقْرَأْعَلَيْكَ حَتّى تَبْرَأَ، فَقالَ: ياأَمِيْرَالْمُؤْمِنِيْنَ وَمَنْ عَلَمُ الْهُدى؟ فَقالَ عليه السلام: عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمُوْسَوِيّ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْوَزِيْرُبِذلِكَ، فَقالَ الْمُرْتَضى: اللهَ اللهَ في أَمْرِيْ، فَإِنَّ قَبُوْلِي لِهذا اللَّقَبِ شَناعَةٌ عَلَيَّ، فَقالَ الْوَزِيْرُ: وَاللهِ ما كَتَبْتُ إِلَيْكَ إِلّا بِما لَقَّبَكَ بِهِ جَدُّكَ أَمِيْرُالْمُؤْمِنِيْنَ عليه السلام، فَعَلِمَ الْقادِرُالْخَلِيْفَةُ بِذلِكَ، فَكَتَبَ إِلى الْمُرْتَضى: ياعَلِيُّ تَقَبَّلْ مالَقَّبَكَ بِهِ جَدُّكَ، فَقَبِلَ وَأَسْمَعَ النّاس».

٢. رياض العلماء، ج ٤، ص ١٨.

أَقُوْلُ: الكَلامُ على صِحَّةِ الْخَبَرِ بِتَشَيُّعِ الْغَزالِيِّ أَوْ نَفْيِهِ يَحْتاجُ إِلى بَسْطٍ لَيْسَ هذا مَوْضِعَهُ. كَما إِنَّ نِسْبَةَ الكِتابِ الْمُسَمّى بِـ: سِرّ الْعالَمَيْنِ إِلَيْهِ فِيْها كَلامٌ، وَإِنْ كانَتْ في بَعْضِ الْمَصادِرِ الْقَدِيْمَةِ مُثْبَتَةً على ما يَخْطُرَ بِالْبالِ.

وَقَدْ عَرَضَ لِهذا الْمَوْضُوْعِ الْعَلّامَةُ الْمِصْرِيُّ الشَّهِيْرُ الدِّكْتُوْرُ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بَدَوِيّ في كِتابِهِ الضَّخْمِ مُؤَلَّفات الْغَزالِيّ وَأَظُنُّ - وَلَسْتُ عَلى يَقِيْنٍ - أَنَّ سَيِّدَنا العَلّامَةَ الْكَبِيْر آية الله السَّيِّد مُحَمّداً الْمَهْدِيَّ الْمُوْسَوِيَّ الْخِرْسان دامَ ظِلُّهُ عَرَضَ لِتَوْثِيْق نِسْبَةِ الْكِتاب الْمَذْكُوْرِ إِلى الْغَزالِيّ في أَحَدِ أَجْزاءِ كِتابِهِ الْقَيِّمِ إِمامُ الْبَرَرَة.

وَمِنْ بابِ الاِسْتِطْرادِ الْمُفِيْدِ أَذْكُرُ هُنا على جِهَةِ الاِيْجازِ أَنَّ صاحِبَ كِتاب رِسالَة في مَشايخ الشِّيْعَة مُوْلَعٌ بِتَكْثِيْرِ سَوادِ الشِّيْعَة وَإِنْ خالَفَ التّارِيخَ الصَّحِيحَ، وَالشِّيْعَةُ لا يَحْتاجُونَ إِلى تَكْثِيرِ سَواد فَفِيْهِمُ الْكَثِيْرُ الطَّيِّبُ مِنَ الْعُلَماءِ الأَعْلامِ وَالْمُبَرِّزِيْن في فُنُونِ الإِسْلامِ كافَّةً.

فَمِمّا جاءَ في الْكُتَيِّبِ الْمَوْسُوم بِـ: رِسالة في مَشايخ الشِّيْعَة: تَرْجَمَةُ الشَّيْخ أَبي مُسْلِمِ بْنِ بَحْرٍ الأَصْفَهانِيّ.[١]

أَقُوْلُ: اسْمُهُ مُحَمَّد بْنُ بَحْرٍ أَبُو سَلَمَةَ الأَصْفَهانِيّ، وَهُوَ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ بَحْرِ بْنِ مَطَرٍ الْبَزّازِ الْمُحَدِّثِ الْواسِطي، وَغَيْرُ مُحَمَّد بْنِ بَحْرٍ الْهُجَيْمِيّ الْمُحَدِّثِ أَيْضاً.

وَأَبُو مُسْلِم الْمَذْكُوْرُ مِنْ كِبارِ رِجالِ الْمُعْتَزِلَةِ وَأَعْلامِهِم الْمُتَحَقِّقِيْنَ بِمَذْهَبِهِمْ ذَكَرَهُ الْحافِظُ ابْنَ حَجَرٍ في مَوْضِعَيْنِ مِنْ لِسان الْمِيْزان مَرَّةً باسْمِهِ، وَأُخْرى بِكُنْيَتِهِ، وَنَقَلَ عَنْ تارِيخ الرَّيِّ لِلشَّيْخ مُنْتَجَبِ الدِّيْنِ عَلِيّ بْنِ بابَوَيْهِ، صاحِبِ الفهرست أَنَّهُ قالَ في

١. رسالة في مشايخ الشيعة، ص ١٢، الرقم ١٤.

التّاريخ المَذْكُوْر: «كانَ على مَذْهَبِ المُعْتَزِلَة، وَوَجْهاً عِنْدَهُمْ، وَصَنَّفَ لَهُمْ التَّفْسِيْرَ على مَذْهَبِهِم وماتَ سَنَة ٣٧٢هـ».

وَالْعَجِيب مِنَ الإمام الطِّهْراني كَيْفَ يَحْتَمل تَسَتُّرَهُ بالاعْتِزال في الذَّرِيْعَة، وَيَذْكُر تَفْسِيْرَهُ المَوْسُومَ بِـ: جامِع التَّأْوِيل وَمُحْكَم التَّنْزِيل، وَما ذَكَرَهُ مِن احْتِمالِ تَشَيُّعِه أَوْهى مِن بَيْتِ الْعَنْكَبُوْت، وَلَوْ كانَ مِنَ الإمامِيَّة لَذَكَرَهُ مُنْتَجَبُ الدِّيْن في الفهرست، مَعَ وَلَعِهِ بِـ: تَكْثِير السَّواد، حَتّى عَدَّ أَبا الْعَلاءِ الْحافِظَ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ الْهَمَذانيَّ مِن الشِّيْعَة بِقَوْلِهِ: «مِنْ أَصْحابنا»، مَعَ أَنَّهُ كانَ مِن مَشاهِير فُقَهاءِ الْحَنابِلَة، كَما هُوَ معروفٌ من سيرته وَمَذْكُوْرٌ في مَصادِرِ تَرْجَمَتِهِ، وَمِنْها: الذَّيل على طَبَقات الْحَنابِلَة، لِابْنِ رَجَبِ الْحَنْبَلِيّ البَغْدادِيّ.

ومِمَّنْ عَدَّهُم صاحِبُ كِتابِ رِسالَة في مَشايخ الشِّيْعَة مِن الإمامِيَّة، وَهُمْ مِنْ أَهْل السُّنَّةِ بِلا رَيْبٍ: أَبُو عُبَيْدٍ القاسِمُ بْنُ سَلّامٍ الْهَرَوِيّ، صاحِبُ كِتاب غَرِيْب الْحَدِيث الْمَشْهُوْر، وَالشَّيْخُ رِزْقُ اللهِ بْنُ عَبْد الوَهّاب بْن عَبْد الْعَزِيز بْن الْحارِثِ التَّمِيْمِيُّ مِنْ مَشاهِير فُقَهاء الْحَنابِلَة، والحاكِمُ الْحَسكانِيّ الْحَنَفِيّ، وابْنُ الصَّبّاغ الْمالِكِيُّ الْمَذْهَب، صاحِبُ الْفصول الْمُهِمّة، وَأَبُوْ الْمُؤَيِّد الْمُوفَّق بْنُ أَحْمَدَ الْخوارِزْمِيُّ الْمُعْتَزِلِيُّ أُصُوْلاً الْحَنَفِيُّ فُرُوْعاً، صاحِبُ الْمَناقِب، وَالْمُبارَكُ بْنُ مُحَمَّد الْمَعْرُوْف بابْنِ الأَثِيْر الشّافِعِيّ الْجَزَرِيّ، أَحَدِ أَبْناءِ الأَثِير الأَعْلام الثَّلاثَة صاحِب جامِع الأُصُول، والشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِاللهِ الْمَعْرُوْف بِأَبِي نُعَيْمٍ[١] الأَصْفَهانِيُّ الْحافِظُ الشَّهِيْر، صاحِبُ حِلْيَة الأَوْلِياء.

وَمِنَ الْمُسْتَغْرَب جِدّاً أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَيْهِ مِثْلُ الإمامِ الرّجالِيّ الْكَبِيْر السَّيِّد حَسَنِ

١. نعم خَرَجَ مِن ذُرِّيَّته جَمْهَرَةٌ صالِحَةٌ مِن عُلماء الإمامِيَّةِ، مِنْهُم الْعَلّامَةُ الْمَجْلِسِيُّ، صاحِبُ الْبِحار.

الصَّدْر قُدِّسَ سِرُّهُ، مِن غَيْرِ تَحْقِيْقٍ وَيَنْقُلَ مِنْهُ تَرْجَمَةَ الشَّيْخ رِزْقِ اللهِ بْنِ عَبْدِالوَهَّابِ الْفَقِيْهِ الْحَنْبَلِيِّ الْمَشْهُوْر (ت ٤٨٨) في كِتابِهِ التَّكْمِلَة.

ما وَقَعَ مِنَ التَّصْحِيْفِ وَالتَّحْرِيفِ في ضِمْنِ الْكَلامِ على سِيرَةِ الْمُرْتَضى

جاءَ في كِتابِ عُمْدَةِ الطّالِبِ، لِلْعَلّامَةِ النَّسّابَةِ الشَّهِيْرِ السَّيِّدِ ابْنِ عِنَبَةَ الدّاوُدِيِّ (ت ٨٢٨) عِنْدَ الْكَلامِ على مَكْتَبَةِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى في أَثْناءِ تَرْجَمَتِهِ:

وَرَأَيْتُ في بَعْضِ التَّوارِيْخ أَنَّ خِزانَتَهُ اشْتَمَلَتْ على ثَمانِيْنَ أَلْفَ مُجَلَّدٍ، وَلَمْ أَسْمَعْ بِمِثْلِ هذا إِلّا ما يُحْكى عَنِ الصّاحِبِ بْنِ عَبّادٍ، كَتَبَ إِلى فَخْرِ الدَّوْلَةِ ابْنِ بُوَيْه[1]، وَكانَ قَدْ اسْتَدْعاهُ لِلْوِزارَةِ،[2] فَتَعَذَّرَ بِأَعْذارٍ مِنْها أَنْ قالَ: إِنِّي رَجُلٌ طَوِيْلُ الذَّيْلِ، وَإِنَّ كُتُبِي تَحْتاجُ إِلى سَبْعِ مِئَةِ بَعِيْرٍ.

---

١. في تَرْجَمَةِ الصاحِبِ بْنِ عَبّادٍ مِنْ مُعْجَمِ الأُدَباءِ، (ج ٢، ص ٦٩٧، التَّرْجَمَة: ٢٤٢): «وَكانَ صاحِبُ خُراسانَ الْمَلِكُ نُوحُ بْنُ مَنْصُورٍ السامانِيُّ قَدْ أَرْسَلَ إِلى الْصاحِبِ في السِّرِّ يَسْتَدْعِيْهِ إِلى حَضْرَتِهِ ويُرَغِّبَهُ في خِدْمَتِهِ، وَبَذَلَ الْبُذُوْلَ السَّنِيَّةَ، فَكانَ مِنْ جُمْلَةِ اعْتِذارِهِ أَنْ قالَ: كَيْفَ يَحْسُنُ بِي مُفارَقَةُ قَوْمٍ بِهِمُ ارْتَفَعَ قَدْرِي، وَشاعَ ذِكْرِي، ثُمَّ كَيْفَ لِي بِحَمْلِ أَمْوالِي مَعَ كَثْرَةِ أَثْقالِي، وَعِنْدِي مِن كُتُبِ الْعِلْمِ خاصَّةً ما يُحْمَلُ على أَرْبَعِ مِئَةِ جَمَلٍ أَوْ أَكْثَر.

قالَ أَبُوالْحَسَنِ الْبَيْهَقِيُّ: وَأَنا أَقُوْلُ: بَيْتُ الْكُتُبِ الَّذِيْ بِالرَّيِّ على ذلِكَ دَلِيْلٌ بَعْدَ ما أَحْرَقَهُ السُّلْطانُ مَحْمُوْدُ بْنُ سُبُكْتكين؛ فَإِنِّي طالَعْتُ هُنا الْبَيْتَ، فَوَجَدْتُ فِهْرِسْتَ تِلْكَ الْكُتُبِ عَشْرَ مُجَلَّدات، فَإِنَّ السُّلْطانَ مَحْمُوْداً لَمّا وَرَدَ إِلى الرَّيِّ قِيْلَ لَهُ: إِنَّ هذِهِ الْكُتُبَ كُتُبُ الرَّوافِضِ وَأَهْلِ الْبِدَعِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْها كُلَّ ما كانَ في عِلْمِ الكَلامِ وَأَمَرَ بِحَرْقِهِ».

أَقُوْلُ: وَحَرقُ هاتِيْكَ الْكُتُبِ مِنْ قِبَلِ أَحَدِ سَلاطِيْنِ الْجَوْرِ وَالضَّلالِ وَالتَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِي الْمَقِيْتِ مِن أَعْظَمِ الْجِناياتِ في تارِيخِ الْفِكْرِ الإِسْلامِي وَتُراثِهِ الأَصِيْلِ، وَلِصَدِيْقِنا الْعَلّامَةِ الباحِثِ الْخَطِيْبِ الشَّيْخ شاكِرِ الْقُرَشِيِّ النَجَفِيِّ سَلَّمَهُ تَعالى كِتابٌ أَطْلَعَنِي عَلَيْهِ في الْمَكْتَباتِ الَّتي مُنِيَتْ بِالْحَرْقِ، وَلَيْسَ بِالبالِ الآنَ، أَذَكَرَ هذِهِ الْمَكْتَبَةَ أَمْ لا؟ وَالْكِتابُ ما زالَ بِحِيازَةِ مُؤَلِّفِهِ، وَأَظُنُّهُ لَمْ يُطْبَعْ إِلى الآن.

٢. الوِزارة: بكسر الواو، وقد يفتح، والشائع اليوم الوَزارة بفتح الواو.

حَكى الشَّيْخُ الرّافِعِيُّ أَنَّها كانَتْ مِئَةَ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفاً، وَقَدْ أَنافَ الْقاضِي الْفاضِلُ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ الشَّيْبانِيّ على جَمِيْعِ مَنْ جَمَعَ كُتُباً، فَاشْتَمَلَتْ خِزانَتُهُ على مِئَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعِيْنَ أَلْفاً مُجَلَّداً ....[1]

أَقُولُ: ما جاءَ في كِتابِ عُمْدَةِ الطّالِبِ في طَبَعاتِهِ جَمِيْعِها عَراهُ التَّصْحِيْفُ في اسْمِ الْقاضِي الْفاضِلِ وَلَقَبِهِ، وَالظّاهِرُ أَنّ هذا التَّصْحِيْف قَدِيْمٌ في أَصْلِ الْعُمْدَةِ بِدَلالَةِ ما جاءَ في تَرْجَمَةِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى مِن رِياضُ الْعُلَماء (ج ٤، ص ٥٨) وَ رَوضات الجَنّات (ج ٤، ص ٢٩٧)، نَقْلاً عَن عُمْدَةِ الطّالِب: «وَقَدْ أَنافَ الْقاضِي عَبْد الرَّحْمٰن الشَّيْبانِيّ...».

وَالصَّوابُ في اسْمِ الْقاضِي الْفاضِلِ وَلَقَبِهِ أَنَّهُ: عَبْد الرَّحِيْم الْبَيْسانِيُّ، بِفَتْحِ الْباءِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُوْنِ الْياءِ وَالسِّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالْأَلِفِ والنُّوْن وَياء النِّسْبَةِ، وَهُوَ مَنْسُوْبٌ إِلى بَيْسانَ، وَهِيَ مَدِيْنَةٌ قُرْبَ عَسْقَلانَ مِن أَرْض فِلَسْطِيْنَ.

وَقالَ ياقُوْتُ الحَمَوِيّ في معجم البُلْدان: «بَيْسانُ: ... مَدِيْنَةٌ بِالْأُرْدُنّ بِالْغَوْرِ الشّامِيّ» وَذَكَرَ أَنَّهُ جاءَ ذِكْرُها في «حَدِيْث الجَسّاسَة»[2]. قالَ ياقُوتُ في تَرْجَمَتِهِ من مُعْجَم الأُدَباء التَّرْجَمَة (٦٧٢) ج٤ ص١٥٦٣: «.... مَوْلِدُهُ وَأَصْلُهُ بِعَسْقَلان، وَإِنَّما قِيْلَ لَهُ الْبَيْسانِيُّ؛ لِأَنَّ والِدَهُ وَلِيَ الْقَضاءَ بِبَيْسان ...».

---

١. العمدة، ص٢٥١ - ٢٥٢.

٢. حَدِيْثُ الْجَسّاسَةِ رَواهُ مُسْلِم في صَحِيْحه، وَهُوَمِنْ أَفائِك تَمِيْم الدّارِيّ اللَّخْمِيّ الّذي كانَ مِن نَصارى فِلَسْطِيْنَ، وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّهُ حَدَّثَ رَسُوْلَ الله صَلّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم بِحدِيثِ (الجَسّاسَة) الّذي لا يُصَدِّقُهُ الْعَقْلُ ولايَعْضُدُهُ النَّقْلُ، كَما زَعَمُوا أَنّ النَّبيّ صَلّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَقْطَعَهُ وَأَخاهُ نُعَيْماً بَيْتَ حَبْرِيْنَ وَبَيْتَ عَيْنُوْنَ مِنْ أَرضِ فِلَسْطِيْنَ، وَبَقِيَتْ هاتانِ الْقَرْيَتانِ مُحبَّسَتَيْنِ كَسائِرِ الْوُقُوف على مَنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ تَمِيْمِ بْنِ أَوْسٍ الْمَذْكُور في الْعُهُودِ الْمُتَأَخِّرَة، مَعَ أَنّ تَمِيماً وَأَخاهُ نُعَيْماً لا عَقِبَ لَهُما، كَما نَصَّ عَلى ذلِكَ ابْنُ حَزْم (ت ٤٥٦) في الجَمْهَرَة وَلَم يَكُن لِتَمِيْمٍ إلّا بِنْتٌ واحِدَة، اسْمُها رُقَيَّة كانَ يُكَنّى بِها، كَما جاءَ في الاستيعاب، لابْن عَبْد البرّ (ت ٤٦٣)، على ما يَخْطُرُ بِالبال.

قُلْتُ: وَكانَتْ لَهُ مَعَ الْعِمادِ الكاتِبِ الأَصْبَهانِي، صاحِبِ الخَرِيدَة (ت٥٩٧) صُحْبَةٌ وَنَوادِرُ، وَكانَتْ وَفاتُهُ في سَنَةِ (٥٩٦) قالَ ياقُوتُ: «وَذَكَرُوْا أَنَّ الْكُتُبَ الَّتي خَلَّفها مِئَةُ أَلْفٍ وَعِشْرُوْنَ أَلْفَ مُجَلَّدة».

وَلَيْسَ القاضِي الفاضِلُ مِنْ بَني شَيْبان، الَّذِيْنَ هُمْ بَطْنٌ مِنْ بَكْرِبْنِ وائلٍ، مِن قَبِيْلَة رَبِيْعَةَ بْنِ نِزارِ الْعَدْنانيّة، بَلْ هُوَمِنْ بَني لَخْمٍ مِنَ الْقَحْطانِيّة.

مِنْ أَوْهام صاحِبِ عُمْدَة الطّالِب في حِكايَة دُخول الشَّرِيفَيْن الْمُرْتَضى والرَّضِيّ على الْوَزِير الْمُهلّبيّ

جاءَ في أَحْوالِ السَّيِّد الشَّرِيْف الرَّضِيّ مِنْ كِتابِ عُمْدَة الطالِبِ:

وَحَكى أَبُوْإِسْحاقَ مُحَمَّدُ بن[1] إبْراهِيْمَ بْنِ هِلالِ الصّابِئ الْكاتِبُ، قالَ: كُنْتُ عِنْدَ الْوَزِير

---

١. لَيْسَ في أَوْلادِ إبْراهِيْم بْنِ هِلالِ الصابِئ الْكاتِبِ مَنْ اسْمُهُ مُحَمَّد، لِأَنَّ إبْراهِيْم بْن هِلالِ الْمَذْكُور كانَ صابِئِياً وَكانَ لَهُ ثَلاثَة أَوْلاد: أَبُوْعَلِيّ الْمُحَسِّنُ صاحِبُ الثَلاثة، وَقَدْ ماتَ على دِيْن أَبِيْهِ صابِئِياً في سَنَة (٤٠١)، وَالثَاني أَبُوْسَعِيدٍ سِنانٌ ماتَ في حَياة أَبِيْهِ (سَنَة ٣٨٠)، وَالآخَرُ أَبُوْالْعَلاء صاعِدٌ.

وللمُحَسِّن بن إبراهيم بن هِلال الصابئ المذكور وَلَدٌ نَجِيْبٌ هُوَأَبُوْالْحَسَنِ هِلالُ بْنُ الْمُحَسِّنِ بْن إبْراهِيْمَ بْنِ هِلالٍ. وَهُوَحَفِيْدُ أَبي إِسْحاقَ إبْراهِيْمَ بْنِ هِلالِ الصّابِئ، وَهِلالٌ الْمَذْكُوْر كانَ صابِئِياً ثُمَّ أَسْلَمَ في آخِرِعُمْرِهِ، وَكَتَبَ عَنْهُ الْخَطِيْبُ الْبَغْدادِيُّ في تارِيخ بَغْداد وَمِنْ مُؤَلَّفاتِهِ كِتاب أَخْبار الْوُزَراء، وَكانَتْ وِلادَة هِلال هذا في سَنَةِ (٣٥٩) وَوَفاتُهُ في سَنَةِ (٤٤٨).

وَجَدُّهُ أَبُوْإِسْحاقَ إبْراهِيْم بْنَ هِلال هُوَصاحِبُ الرَّسائِلِ الْمُتَوَفّى في سَنَةِ (٣٨٤)، وَهُوَالَّذِي رَثاهُ الشَّرِيْف الرَّضِيّ بِقَصِيْدَتِهِ الداليّة الْمَشْهُوْرَة، كَما رَثاهُ السَّيِّد الْمُرْتَضى، فَمِنْ أَيْنَ جاءَ أَبُوْإِسْحاقَ مُحَمَّد بْنُ إبْراهِيْم بْنِ هِلال الصّابِئ؟!

وَهذا مِمّا يُسْقِطُ الْحِكايَةَ مِنْ دَرَجَةِ الاِعْتِبار، مُضافاً إلى ما سَنَذْكُرُهُ في الْمَتْنِ، ثُمَّ لَوْسَلَّمْنا جَدَلاً أَنَّ أَصْلَ الكَلام جاءَ عَنْ هِلالِ بْنِ الْمُحْسِن بْنِ إبْراهِيْمَ الْصّابِئ الَّذِي أَسْلَمَ في أَواخِرِأَيّامِهِ، وَهُوَصاحِبُ كِتابِ تارِيخ الْوُزَراء، فَلايَصِحُّ ذلِكَ؛ لِأَنَّ وِلادَتَهُ كانَتْ في سَنَة (٣٥٩)، أي: أَنَّهُ مِن أَقْران الشَّرِيْف الرَّضِيّ في السِنِّ، وَكِلاهُما لَمْ يُدْرِكْ أَبا مُحَمَّدِ الْمُهَلَّبِي.

←

أَبِي مُحَمَّدٍ[١] الْمُهَلَّبِيّ ذاتَ يَوْمٍ، فَدَخَلَ الْحاجِبُ وَاسْتَأْذَنَ لِلشَّرِيْفِ الْمُرْتَضى، فأذِنَ لَهُ، فَلَمّا دَخَلَ قامَ إِلَيْهِ وَأَكْرَمَهُ وَأَجْلَسَهُ مَعَهُ في دَسْتِهِ، وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ يُحَدِّثُهُ حَتّى فَرَغَ مِنْ حِكايَتِهِ وَمُهِمّاتِهِ، ثُمَّ قامَ فَقامَ إِلَيْهِ وَوَدَّعَهُ وَخَرَج. فَلَمْ تَكُنْ إِلّا ساعَةٌ، حَتّى دَخَلَ الْحاجِبُ وَاسْتَأْذَنَ لِلشَّرِيفِ الرَّضِيّ، وَكانَ الْوَزِيْرُ قَدْ ابْتَدَأَ بِكِتابَةِ رُقْعَةٍ، فَأَلْقاها وَقامَ كَالْمُنْدَهِشِ، حَتّى اسْتَقْبَلَهُ مِنْ دِهْلِيْزِ الدّارِ، وَأَخَذَ بِيَدِهِ وَأَعْظَمَهُ وَأَجْلَسَهُ في دَسْتِهِ، ثُمَّ جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَواضِعاً، وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ بِمَجامِعِه.

فَلَمّا خَرَجَ الرَّضِيُّ خَرَجَ مَعَهُ وَشَيَّعَهُ إِلى الْباب، ثُمَّ رَجَعَ، فَلَمّا خَفَّ الْمَجْلِسُ قُلْتُ: أَيَأْذَنُ الْوَزِيْرُ أَعَزَّهُ اللهُ تعالى أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ؟

قالَ: نَعَمْ، وَكَأَنِّي بِكَ تَسْأَلُ عَنْ زِيادَتِي في إِعْظامِ الرَّضِيّ عَلى أَخِيْهِ الْمُرْتَضى، وَالْمُرْتَضى أَسَنُّ وَأَعْلَم.

فَقُلْتُ: نَعَمْ، أَيَّدَ اللهُ الْوَزِيْرَ.

فَقالَ: اعْلَمْ إِنّا أَمَرْنا بِحَفْرِ النَّهْرِ الْفُلانِيّ، وَلِلشَّرِيْفِ الْمُرْتَضى عَلى ذٰلِكَ النَّهْرِ ضَيْعَةٌ، فَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ مِنْ ذٰلِكَ مِقْدارُ سِتَّةَ عَشَرَ دِرْهَماً أَوْ نَحْو ذٰلِك، فَكاتَبَنِي بِعِدَّةِ رِقاعٍ يَسْأَلُ في تَخْفِيْفِ ذٰلِكَ الْمِقْدارِ عَنْه.

← مُضافاً إِلى أَنَّ كُنْيَةَ هِلالٍ أَبُو الْحَسَنِ وَالْمَذْكُورُ في الْعُمْدَةِ أَبُو إِسْحاقَ وَهِيَ كُنْيَةُ جَدِّهِ إِبْراهِيْم بْنِ هِلالٍ الصّابئ.
وَقَدْ تَكُوْنُ كَلِمَة (مُحَمَّد) مُقْحَمَةٌ، وَهُوَ الرّاجِحُ وَالْمَقْصُودُ أَبُو إِسْحاقَ إِبْراهِيْم بْن هِلال الصّابئ وَقَدْ أَدْرَكَ أَبا مُحَمَّد الْمُهَلَّبِيّ وَصَحِبَهُ، كَما أَدْرَكَهُ الشَّرِيْف الرَّضِيّ، وَكانَتْ بَيْنَهُما مُشاعَرَة وَرَسائِل وَرَثاهُ الرَّضِيّ، كَما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَكُلّ هذا مِمّا يُوْهِنُ الْحِكايَة مُضافاً إِلى ما سَيَأْتِي نَقْله.

١. جاءَ لَقَبُهُ في الطَّبْعَة النَّجَفِيَّة بِتَصْحِيْحِ الْعَلّامَةِ الْكَبِيْرِ السَّيِّد مُحَمَّد صادِق آل بَحْر الْعُلُوم قُدِّسَ سِرُّهُ مُحَرَّفاً إِلى المَهْدِي، ثُمَّ جاءَ على الصَّواب (الْمُهَلَّبِي) في تَحْقِيْق السَّيِّد مَهْدِيّ الرَّجائيّ دامَ فَضْلُه.
وَيَظْهَرُ أَنَّ هذا التَّحْرِيْف قَدِيمٌ في نُسْخَةِ الْعُمْدَة بِدَلالَةِ مَجِيْئه على التَّحْرِيْف نَفْسِهِ في كتابِ الدَّرَجات الرَّفِيْعَة لِلسَّيِّد الْمَدَنِيّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى، الْمَطْبُوْع في النَّجَف الأَشْرَف، بِتَقْدِيم الْعَلّامَة السَّيِّد مُحَمَّد صادِق آل بَحْر الْعُلُوم الْمَذْكُوْر، أَدْخَلَ اللهُ عَلَيْهِ الْبَهْجَةَ وَالسُّرُور.

وَأَمّا أَخُوهُ الرَّضِيُّ، فَبَلَغَنِي ذاتَ يَوْمٍ أَنَّهُ قَدْ وُلِدَ لَهُ غُلامٌ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِطَبَقٍ فِيْهِ أَلْفُ دِيْنارٍ، فَرَدَّهُ، وَقالَ: قَدْ عَلِمَ الْوَزِيْرُ أَنِّي لا أَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ شَيْئاً، فَرَدَدْتُهُ إِلَيْهِ وَقُلْتُ: إِنِّي إِنَّما أَرْسَلْتُهُ لِلْقَوابِلِ، فَرَدَّه الثّانِيَةَ وَقالَ: قَدْ عَلِمَ الْوَزِيرُ أَنَّهُ لا تَقْبَلُ نِساءَنا غَرِيْبَةٌ، فَرَدَدْتُهُ إِلَيْهِ.

وَقُلْتُ: يُفَرِّقُهُ الشَّرِيْفُ على مُلازِمِيهِ مِنْ طُلّابِ الْعِلْمِ، فَلَمّا جاءَ الطَّبَقُ وَحَوْلَهُ طُلّابُ الْعِلْمِ، قالَ: ها هُمْ حُضُوْر، فَلْيَأْخُذْ كُلُّ أَحَدٍ ما يُرِيْدُ، فَقامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ وَأَخَذَ دِيْناراً، فَقَرَضَ مِنْ جانِبِهِ قِطْعَةً وَأَمْسَكَها، وَرَدَّ الدِّيْنارَ إِلى الطَّبَق.

فَسَأَلَهُ الشَّرِيْفُ عَنْ ذلِك، فَقالَ: إِنِّي احْتَجْتُ إِلى دُهْنِ السِّراجِ لَيْلَةً، وَلَمْ يَكُنِ الْخازِنُ حاضِراً فَاقْتَرَضْتُ مِنْ فُلانٍ الْبَقّالِ دُهناً، فَأَخَذْتُ هذِهِ الْقِطْعَةَ لِأَدْفَعَها إِلَيْهِ عِوَضَ دُهْنِه.

وَكانَ طَلَبَةُ الْعِلْمِ الْمُلازِمُوْنَ لِلشَّرِيْفِ الرَّضِيِّ في دارٍ قَدِ اتَّخَذَها لَهُمْ سَمّاها: «دارَ الْعِلْمِ» وَعَيَّنَ لَهُمْ جَمِيْعَ ما يَحْتاجُوْنَ إِلَيْهِ.

فَلَّما سَمِعَ الرَّضِيُّ ذلِكَ أَمَرَ فِي الْحالِ بِأَنْ يُتَّخَذَ لِلْخِزانَةِ مَفاتِيْحُ بِعَدَدِ الطَّلَبَةِ، وَيُدْفَعَ إِلى كُلٍّ مِنْهُمْ مِفْتاحٌ لِيَأْخُذَ ما يَحْتاجُ إِلَيْهِ، وَلا يَنْتَظِرَ خازِناً يُعْطِيهِ، وَرَدَّ الطَّبَقَ عَلى هذِهِ الصُّوْرَة، فَكَيْفَ لا أُعَظِّمُ مَنْ هذا حالُهُ.

أَقُوْلُ: هذِهِ الْحِكايَةُ مِنْ هذا الْوَجْهِ مَقْطُوْعٌ بِبُطْلانِها، فَإِنَّ وَفاةَ الْوَزِيْرِ الْمُهَلَّبِيّ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هارُوْنَ وَزِيْرِ مُعِزِّ الدَّوْلَةِ الْبُوَيْهِيّ كانَتْ في سَنَةِ (٣٥٢)، أَيْ: قَبْلَ وِلادَةِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى بِنَحْوِ ثَلاثِ سِنِيْن، وَقَبْلَ وِلادَةِ الشَّرِيْفِ الرَّضِيِّ بِنَحْوِ سَبْعِ سِنِيْنَ، فَكَيْفَ تَصِحُّ هذِهِ الْحِكايَة؟! الَّتي تَفُوْحُ مِنْها رائِحَةُ الْوَضْعِ، وَقَدْ نَقَلَها ابْنُ أَبِي الْحَدِيْدِ الْمُعْتَزِلِيّ (ت ٦٥٦) في مُقَدِّمَة شَرح نَهج الْبَلاغَة عِنْدَ كَلامِهِ على سِيْرَة الشَّرِيْف الرَّضِيّ جامِعِ نَهج البَلاغَة، لكنّ الْحِكايَةَ فِيْهِ يَرْوِيها أَبُو حامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ

الأسْفَرايينيِّ فَقِيْهُ الشّافِعِيَّةِ في عَصْرِهِ، وَأَنَّها كانَتْ في مَجْلِس أَبي غالِبٍ مُحَمَّد بْن خَلَفٍ الْوَزِيْر، وَالدّاخِلُ أَوّلاً على الْوَزِيْر بِحَسب هذِهِ الرِّوايَةِ هُو الشَّرِيْفُ الرَّضِيُّ لا الْمُرْتَضى، وَفيها بَعْضُ الاخْتِلافِ، مَعَ مَنْطُوق الرِّوايَة الْمَنْسُوبَة إلى الصّابِئ.

وَالفاحِصُ اللَّبِيْبُ السّابِرُ لِلنُّصُوصِ لا يَخْفى عَلَيْه أَنَّ هذِهِ الحِكايَةَ مَوْضُوعَةٌ حاكَها مِن نَسْجِ الخَيالِ، وَحَبكَ نَسِيْجَها، وَأَبْرَمَ خُيُوْطَها بَعْضُ مَنْ كانَ يَغِيْظُهُمْ أَنْ يَكوْنَ لِلسَّيِّد الْمُرْتَضى ذلِكَ الْمَجْدُ الْمُؤَثَّلُ وَالشَّرَفُ الْمُؤَصَّل، وَالزَّعامَةُ الْعِلْمِيَّةُ الدِّيْنِيَّةُ الْوارِفَةُ الظِّلالُ وَالثَّرْوَةُ وَالْجاهُ، لِذاكَ وَغَيْرِهِ مِمّا غابَ عَنّا دَبَّتْ في نُفُوسِهِم عَقارِبُ الْحَسَدِ وَحَسائِكُ الشَّنَآنِ وَالْغَيْرَةِ، عَلى أَنْ يُوَجِّهُوا مَعاوِلَ الْهَدْمِ لِذلِكَ الصَّرْحِ المنيع الشّامِخِ وَالطَّوْدِ الرَّفِيع الرّاسِخِ، فَيَضَعُوْا مِثْلَ هذِهِ الْحِكاياتِ الَّتي هِيَ أَشْبَهُ ما تَكُوْنَ بِحكاياتِ أَلْفِ لَيْلَةٍ ولَيْلَة، وَما مَثَلُ أُوْلئِكَ الأَفّاكِيْنَ وَمَثَلُ عَظَمَةِ سَيِّدنا الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى إلّا:

كَناطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوْهِنَها فَلَمْ يَضِرْها، وَأَوْهى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

وَفي صِناعَةِ تَحْلِيل النُّصُوص ما يُظْهِرُ دَغَلَ إغارَةِ أُوْلئِكَ اللُّصُوص.

حِكايَةُ أَبي الْعَلاء الْمَعَرِّي الْمَوْضُوْعَة مَعَ السَّيِّد الْمُرْتَضى

وَمِنَ الْحِكاياتِ الَّتي ذَكَرَها بَعْضُ الْمُصَنِّفِيْنَ على أَنَّها داخِلَةٌ في ضِمْنِ صِحاح الأَخْبار مِنْ غَيْرِ غَوْصٍ في مَضامِيْنِها، وَلا تَحْقِيْقٍ مَتِيْنٍ في مُتُوْنِها ما ذَكَرَهُ ياقُوْتُ الْحَمَوِيُّ في تَرْجَمَةِ أَبي الْعَلاءِ أَحْمَدَ بْنِ عبدالله بْنِ سُلَيْمانَ الْمَعَرِّيِّ الشّاعِرِ الْمَعْرُوْف، قالَ:

وَكانَ أَبُو الْعَلاءِ يَتَعَصَّبُ لِلْمُتَنَبّي، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ أَشْعَرُ الْمُحْدَثِيْنَ، وَيُفَضِّلُهُ على بَشّارٍ، وَمَنْ بَعْدَهُ مِثْل أَبي نُواسٍ وَأَبي تَمّامٍ، وَكانَ الْمُرْتَضى يَبْغُضُ الْمُتَنَبّي وَيَتَعَصَّبُ عَلَيْهِ، فَجَرى يَوْماً بِحَضْرَتِهِ ذِكْرُ الْمُتَنَبّي، فَتَنَقَّصَهُ الْمُرْتَضى، وَجَعَلَ يَتَتَبَّعُ عُيُوْبَهُ، فَقالَ

الْمَعَرّيُّ: لَوْلَمْ يَكُنْ لِلْمُتَنَبّي إلّا قَوْلُهُ:

لَكِ يا مَنازِلُ في الْقُلوبِ مَنازِلُ[١]

لَكَفاهُ فَضْلاً، فَغَضِبَ الْمُرْتَضى، وَأَمَرَ فَسُحِبَ بِرِجْلِهِ، وَأُخْرِجَ مِنْ مَجْلِسِهِ، وَقالَ لِمَنْ بِحَضْرَتِهِ: أَتَدْرُوْنَ أَيَّ شَيْءٍ أَرادَ الْأَعْمى بِذِكْرِ هذِهِ الْقَصيْدَةِ؟ فَإنَّ لِلْمُتَنَبّي ما هُوَ أَجْوَدُ مِنْها لَمْ يَذْكُرْها، فَقيْلَ: النَّقيْبُ السَّيِّدُ أَعْرَفُ، فَقالَ: أَرادَ قَوْلَهُ في هذِهِ الْقَصيْدَةِ:

وَإِذا أَتَتْكَ مَذَمَّتي مِنْ ناقِصٍ فَهِيَ الشَّهادَةُ لِي بِأَنِّي كامِلُ[٢]

هكَذا نَقَلَها ياقُوْتُ الْمُتَوَفّى في سَنَةِ (٦٢٦) مُرْسَلَةً مِنْ غَيْرِ سَنَدٍ، وَنَقَلَها بَعْدَهُ السَّيّد الدّاوُدِيُّ الْمُتَوَفّى في سَنَةِ (٨٢٨) في كِتاب عُمْدَة الطّالِب وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخّرِيْن، وَإنَّ الدّارِسَ لِسِيْرَةِ السَّيِّد الْمُرْتَضى وَالْمُتَتَبّعَ لِلْبَحْثِ في خَصائِصِ أَخْلاقِهِ الإِسْلامِيّةِ السامِيَةِ وَآدابِهِ الْمُحَمَّدِيّة الْعَلَوِيّة الْكَرِيْمَةِ لَيَجِدُ بَيْنَ هذِهِ الحِكايَةِ وَتَصْدِيْقِها «مَهامِهَ تَتَقَطَّعُ فِيْها أَعْناقُ الْمَطِيّ»، كَما كانَتْ تَقُوْلُ الْعَرَبُ في بَعْضِ أَمْثالِها.

وَكَيْفَ يُقابِلُ السَّيّد الْمُرْتَضى ضَيْفَهُ الضَّرِيْرَ، وَهُوَ الْكَرِيْمُ ابْنُ الْكَرِيْمِ ابْنِ الْكَرِيْمِ إِلى رَسُوْلِ اللهِ صَلّى الله عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّم سَيّدِ الْكُرماء بِهذا الْخُلُقِ الْجافِي وَالْمَوْقِفِ الشّائِنِ الَّذي لا يَقَعُ إِلّا مِنَ الْفَظِّ الْغَلِيْظ الْقَلْبِ؟

ثُمَّ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَجْرَأَ أَبُو الْعَلاءِ في التَّسَوُّرِ عَلى سُدَّةِ مَقامِ مُضَيّفِهِ وَأَبِيْ مَثْواهُ، فَيَسِمَهُ - وَلَوْ مِن باب التَّلْمِيْحِ - بِالنَّقْصِ، وَهُوَ الْكامِلُ في مَزاياهُ وَأَخْلاقِهِ كُلِّها؟

وَلَيْتَ ياقُوْتاً أَوْ مَنْ نَقَلَ تِلْكَ الْحِكايَةَ ذَكَرَها سَنَداً مَرْفُوْعاً إِلى بَعْضِ مَنْ حَضَرَ

---

١. صَدْرُ بَيْتٍ مِن مَطْلَعِ قَصِيْدَةٍ لِلْمُتَنَبِّي عَجُزُهُ فِيما أَحْفَظ: «أَقْفَرْتِ أَنْتِ وَهُنَّ مِنْكِ أَواهِلُ».

٢. معجم الأُدباء، ج١، ص٣٠٢ –٣٠٣، الرقم: ١٠١.

مَجْلِسَ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى الَّذِي كانَ يَعُجُّ بِالْعُلَماءِ وَالأُدَباءِ مِن كُلِّ طائِفَةٍ لِيَرْوِيَ لَنا تِلْكَ الْحِكايَةَ الْمَزْعُومَة!!

مع أَنَّ تارِيخَ الرَّجُلَيْنِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى وَأَبِي الْعَلاءِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي زارَ فِيها الأَخِيرُ بَغْداد لَمْ يَنْقُلْ لَنا إِلّا الأَخْبارَ الدّالَّةَ بِفَحْواها عَلى مَبْلَغِ ما كانَ يُكِنُّهُ السَّيِّدُ لِلْمَعَرِّيّ مِنَ الاِحْتِرام وَالإِعْجابِ، وَما كانَ يُكِنُّهُ الْمَعَرِّيُّ لِأَهْلِ هذا الْبَيْتِ الرَّفِيْعِ الْعِمادِ مِنَ الْمَوَدَّةِ الْمَشْفُوعَةِ بِالإِجْلالِ وَالإِكْبار، وَحَسْبُكَ ما جاءَ فِي قَصِيْدَتِه الْفائِيَّة الرّائِعَة الَّتِي قالَها فِي رِثاءِ السَّيِّد الشَّرِيْف النَّقِيْب أَبِي أَحْمَدَ الْحُسَيْن الطّاهِرِ والِدِ الشَّرِيْفَيْنِ: الْمُرْتَضى وَالرَّضِيّ ثُمَّ ما عَرَّجَ فِيْهِ إِلى مَدْحِ السَّيِّدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَالثَّناءِ عَلَيْهِما بِأَحْسَنِ الْمَدْحِ وَأَبْلَغِ الثَّناء، مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ:

أَبْقَيْتَ فِيْنا كَوْكَبَيْنِ سَناهُما ... فِي الصُّبْحِ والظَّلْماءِ لَيْسَ بِخافِ

وَقَدْ أَطالَ فِي مَدْحِهِما إِلى أَنْ قالَ:

ساوَى الرَّضِيُّ الْمُرْتَضى وَتَقاسَما ... خِطَطَ الْعُلا بِتَناصُفٍ وَتَصافِ

وَقَدْ قِيْلَ - على ما جاءَ في رِياض الْعُلَماء - إِنَّ الْمَعَرِّيَّ لَمّا خَرَجَ عَنْ الْعِراقِ سُئِلَ عَن السَّيِّد الْمُرْتَضى رَحِمَهُ اللهُ تَعالى فَأَجاب:

يا سائِلِيْ عَنْهُ لَمّا جِئْتُ أَسْأَلُهُ ... أَلا هُوَ الرَّجُلُ الْعارِيْ عَنِ الْعارِ

لَوْ جِئْتَهُ لَرَأَيْتَ النّاسَ فِي رَجُلٍ ... وَالدَّهْرَ فِي ساعَةٍ وَالأَرْضَ فِي دارٍ[1]

وَمِمّا يَخْدِشُ فِي صِحَّةِ هذِهِ الْحِكايَةِ أَنَّ أَبا الْعَلاء رَحَلَ إِلى بَغْدادَ فِي سَنَةِ (٣٩٨) وَأَقامَ بِها سَنَةً وَسَبْعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلى بَلَدِهِ، وَلَزِمَ مَنْزِلَهُ، إِلى أَنْ ماتَ فِي سَنَةِ (٤٤٩).

---

١. في البالِ أنّ هذَيْن الْبَيْتَيْن لِغَيْرِأَبِي الْعَلاء، وَلَمْ يَسعْني الْوَقْتُ لِلْمُراجَعَة، لكِنّ السَّيِّدَ الْمُرْتَضى هُوَمِنْ مَصادِيْقِهِما عَلى كُلِّ حال.

وَقَدْ عاشَ بَعْدَ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى ثَلاثَ عَشرَةَ سَنَةً ما ذَكَرَ هذِهِ الْحِكايَةَ الْمُخْتَلَقَةَ أَصْلاً، وَلا رَأَيْنا آثارَها لا في شِعْرٍ، وَلا في نَثْرٍ، مَعَ ما في طَبْعِهِ من النُّفُوْرِ، ثُمَّ الْهَجْوِ لِكُلِّ مَنْ أَساءَ إِلَيْهِ أَدْنى إساءَة، بَلْ نَراهُ يَمْدَحُ أَهْلَ بَغْدادَ وَيُثْني عَلَيْهِم في رِسالَتِهِ الَّتي بَعَثَ بِها إِلى خالِهِ أَبِي القاسِمِ عَلِيِّ بْنِ سبيكةَ عِنْدَ طُلُوْعِهِ مِن الْعِراقِ وَمِنْها قَوْلُهُ:

وَالَّذِي أَقْدَمَني تِلْكَ الْبِلادَ، مَكانُ دارِ الْكُتُبِ بِها:

وَلَسْتُ وَإِنْ أَحْبَبْتُ مَنْ يَسْكُنُ الْغضا ... بِأَوَّلِ راجٍ حاجَةً لا يَنالُها

شَرَفاً لِذلِكَ الْمَنْزِلِ مَنْزِلاً، وَلِلسّاكِنِيْنَ بِهِ نَفَراً، وَلِماءِ دِجْلَةَ وادِياً وَمَشْرَباً.

وَقالَ في الرِّسالَة الْمَذْكُوْرَةِ يَصِفُ خَبَرَ رَحِيْلِهِ عَن بَغْدادَ:

وَكُنْتُ إِذا خَبَّرْتُ رَجُلاً بِمَسِيْرِي بانَتْ فِيْهِ كَآبَةٌ، وَبَدَتْ عَلَيْهِ كَبْوَة.

وَمِمّا قالَهُ في تِلْكَ الرِّسالَةِ أَيْضاً «وَرِعايَةٌ شامِلَةٌ لِمَنْ عَرَفْتُهُ بِبَغْدادَ، فَلَقَدْ أَفْرَدُوْنِي بِحُسْنِ الْمُعامَلَةِ، وَأَثْنَوْا عَلَيَّ في الْغَيْبَةِ، وَأَكْرَمُوْنِي دُوْنَ النُّظَراءِ وَالطَّبَقَةِ، وَلَمّا آنَسُوْا تَشْمِيْرِي لِلرَّحِيل، وَأَحَسُّوْا بِتَأَهُّبِي لِلظَّعْنِ، أَظْهَرُوْا كُسُوْفَ بال، وَقالُوا مِنْ جَمِيْلٍ كُلَّ مَقال، وَتَلَفَّعُوْا مِنَ الْأَسَفِ بِبُرْدٍ قَشِيْب، وَذَرَفَتْ عُيُوْنُ أَشْياخٍ شِيْب...»[1].

أَفَهَلْ يَقُوْلُ مِثْلَ هذا الْكَلامِ مَنْ جُوْبِهَ بِالزَّجْرِ وَالطَّرْدِ (وَالْأَخْذِ بِالرِّجلِ)، كَما يَزْعُمُهُ واضِعُ تِلْكَ الْحِكايَة؟!

وَبِالْجُمْلَةِ إِنَّ هذِهِ الْمَزْعَمَةَ تَحْمِلُ بُطلانَها بَيْنَ طَيّاتِها، وَإِنَّما هِيَ مِنْ تَلْفِيْقِ أَصْحابِ النَّوادِرِ وَالْقَصَصِ الَّذِيْنَ دَأْبُهُمْ وَدَيْدَنُهُمْ اخْتِلاقُ الْحِكاياتِ، وَنِسْبَتُها في الْغالِبِ إِلى الْمَوْصُوْفِيْنَ بِالرَّكَنِ وَالْفِطْنَةِ وَالذَّكاءِ مِنْ قَبِيْلِ حَكايَة ذلِكَ الأَدِيْب الشاب مَعَ الْمَنْصُوْر العَبّاسي في تَمَثُّلِهِ بِقَوْلِ الشّاعِر: «يا دارَ عاتِكَةَ الَّتي أَتَعَزَّلُ ...».

---

١. مُعْجَمُ الأُدباء، ج١، ص٣١٠، وما بَعْدَها.

فَفَطَنَ الْمَنْصُور إلى الْبَيْت الْمَقْصُود في ضِمْنِ الْقَصِيْدَة وَأَمَرَ بِإِنْجاز حاجَتِهِ.

وَقَدْ تَكُوْنُ هذِهِ الحكايَة الأَخِيرَة صَحِيْحَةً على الاِحْتِمال مِنْ بابِ «مَعَ الْخَواطِئِ سَهْمٌ صائِب» واللهُ الْعالِم.

حِكايَةُ السَّيِّد الْمُرْتَضى مَعَ أَبِي الْحَسَنِ الْفالِيّ

حَكى ابْنُ خَلِّكانَ عَنْ أَبِي زَكَرِيّا الْخَطِيْب التَّبْرِيْزِيّ أَنَّ أَبا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ أَحْمَد بْنِ عَلِيّ بْنِ سَلَّكَ الْفالِيّ (بِالْفاء) الْأَدِيْب، كانَتْ لَهُ نُسْخَةٌ مِنْ كِتابِ الْجَمْهَرَة لابْنِ دُرَيْدٍ في غايَةِ الْجَوْدَة، فَدَعَتْهُ الْحاجَةُ إلى بَيْعِها، فَاشْتَراها الشَّرِيْفُ الْمُرْتَضى بِسِتِّيْنَ دِيْناراً وَتَصَفَّحَها، فَوَجَدَ بِها أَبْياتاً بِخَطِّ بائِعِها أَبِي الْحَسَنِ الْمَذْكُوْر، وَهِيَ:

أَنِسْتُ بِها عِشْرِيْنَ حَوْلاً وَبِعْتُها ... لَقَدْ طالَ وَجْدِيْ بَعْدَها وَحَنِيْنِي
وَما كانَ ظَنِّي أَنَّنِي سَأَبِيْعُها ... وَلَوْ خَلَّدَتْنِي في السُّجُوْنِ دُيُوْنِي
وَلكِنْ لِضَعْفٍ وَافْتِقارٍ وَصِبْيَةٍ ... صِغارٍ عَلَيْهِمْ تَسْتَهِلُّ شُؤُوْنِي
فَقُلْتُ وَلَمْ أَمْلِكْ سَوابِقَ عَبْرَةٍ ... مَقالَةَ مَكْوِيِّ الْفُؤادِ حَزِيْنِ:
«وَقَدْ تُخْرِجُ الْحاجاتُ يا أُمَّ مالِكٍ ... كَرائِمَ مِنْ رَبٍّ بِهِنَّ ضَنِيْنِ»

فَرَدَّ النُّسْخَةَ إِلَيْهِ وَتَرَكَ لَهُ الدَّنانِير.

أَقُوْلُ: هكَذا نَقَلَ ابْنُ خَلِّكانَ الْمُتَوفّى سَنَة (٦٨١) في وَفَيات الأَعْيان حِكايَةَ هذِهِ الأَبْيات وَأَنَّ الَّذي اشْتَرى الْجَمْهَرَة هُوَ الشَّرِيْفُ الْمُرْتَضى (عَلَمُ الْهُدى)، وَقَدْ نَسَبَ هذا الْقَوْلَ إلى أَبِي زَكَرِيّا يَحْيى بْنِ عَلِيّ الشَّيْبانِي الْمَعْرُوْف بِالْخَطِيْبِ التَّبْرِيْزِيّ، الْمَوْلُوْدِ في سَنَة (٤٢١)، وَالْمُتَوفّى في سَنَة (٥٠٢)، وَهُوَ من الرُّواةِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْفالِيّ الْمَذْكُوْر.

لكِنَّ ياقُوْتاً الْحَمَوِيَّ (ت ٦٢٦) ذَكَرَ أَنَّ حِكايَةَ الأَبْياتِ الْمَذْكُوْرَة وَقَعَتْ مَعَ شَخْصٍ

آخَر، قَالَ في تَرْجَمَةِ عَلِيّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيّ بْنِ سَلَّكَ الْفالِيّ الْمَذْكُور:

وَحَدَّثَ أَبُو زَكَرِيا التَّبْرِيزِيُّ قالَ: رَأَيْتُ نُسْخَةً بِـ«كِتاب الْجَمْهَرَة» لِابْنِ دُرَيْدٍ باعَها أَبُو الْحَسَنِ الْفالِيُّ بِخَمْسَةِ دَنانِيْرَ مِنَ الْقاضِي أَبِي بَكْرِبْنِ بُدَيْلِ التَّبْرِيزِيّ وَحَمَلَها إِلى تَبْرِيز، فَنَسَخْتُ أَنا مِنْها نُسْخَةً، فَوَجَدْتُ في بَعْضِ الْمُجَلَّداتِ رُقْعَةً بِخَطِّ الْفالِيّ فيها: «أَنِسْتُ بِها عِشْرِيْنَ حَوْلاً وَبِعْتُها».

وَذَكَرَ الأَبْياتَ، ثُمَّ قالَ: «فَأَرَيْتُ الْقاضِيَ أَبا بَكْرٍ الرُّقْعَةَ وَالْأَبْياتَ فَتَوَجَّعَ وَقالَ: لَوْ رَأَيْتُها قَبْلَ هذا لَرَدَدْتُها عَلَيْهِ، وَكانَ الْفالِيُّ قَدْ ماتَ».[1]

قالَ ياقُوْتٌ بَعْدَ هذِهِ الْحِكايَةِ:

وَالْبَيْتُ الْأَخِيْرُ مِنْ هذِهِ الْأَبْياتِ تَضْمِيْنٌ قالَهُ أَعْرابِيٌّ في ما ذَكَرَهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكّارٍ عَنْ يُوْسُفَ بْنِ عَيّاشٍ قالَ: ابْتاعَ حَمْزَةُ بْنُ عبدالله بْنِ الزُّبَيْرِ جَمَلاً مِنْ أَعْرابِيّ بِخَمْسِيْنَ دِيْناراً ثُمَّ نَقَدَهُ ثَمَنَهُ، فَجَعَلَ الْأَعْرابِيُّ يَنْظُرُ إِلى الْجَمَلِ وَيَقُوْلُ:

وَقَدْ تُخْرِجُ الْحاجاتُ يا أُمَّ مالِكٍ ... كَرائِمَ مِنْ رَبٍّ بِهِنَّ ضَنِيْنِ

فَقالَ لَهُ حَمْزَة: خُذْ جَمَلَكَ، وَالدَّنانِيْرُ لَكَ، فَانْصَرَفَ بِجَمَلِهِ وَبِالدَّنانِير.[2]

أَقُوْلُ: الرّاجِحُ أَنَّ ما نَقَلَهُ ياقُوْتٌ هُوَ الْأَشْبَهُ بِالْصَّواب؛ لِأَنَّ ياقُوْتاً (ت٦٢٦) وَإِنْ تَأَخَّرَ زَمانُهُ عَنِ الْخَطِيْبِ التَّبْرِيْزِيّ، لكنّهُ أَقْرَبُ في «الطَّبَقَة» إِلَيْهِ مِن ابنِ خلّكان الْمُتَوفّى في

---

١. كانَتْ وَفاتُهُ في سَنَةِ ٤٤٨ هـ وَدُفِنَ في مَقْبَرة جامِع الْمَنْصُور في الجانِب الْغَرْبِيّ مِن بَغْداد، وَمِن مَحْفُوظي الْقَدِيم مِن شِعْرِهِ هذِهِ الأَبياتُ، وَقَدْ ذَكَرَها ياقُوتٌ في تَرْجَمَتِه:

تَصَدَّرَ لِلتَّدْرِيسِ كُلُّ مُهَوَّسٍ ... بَلِيْدٍ يُسَمّى بِالْفَقِيهِ الْمُدَرِّسِ
فَحقَّ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَتَمَثَّلُوا ... بِبَيْتٍ قَدِيْمٍ شاعَ في كُلِّ مَجْلِسِ
«لَقَدْ هَزُلَتْ حَتّى بَدا مِنْ هُزالِها ... كُلاها وَحَتّى سامَها كُلُّ مُفْلِسِ».

٢. مُعْجَم الْبُلدان، ج ٤، ص ١٦٤٦ – ١٦٤٧.

سَنَة (٦٨١)، وَقَدْ عاشَ في بَغْدادَ وَاتَّصَلَ بِعُلَمائِها وَأُدَبائِها وَفِيْهِم الرُّواةُ عَن الْخَطِيْب التَّبْرِيْزِيّ بِلا واسِطَةٍ.

ثُمَّ إِنَّ الَّذِي نَقَلَهُ ياقُوْتٌ كانَ على لِسانِ الْخَطِيْبِ التَّبْرِيْزِيّ نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ كانَ طَرَفاً في هذِهِ الْحِكايَة.

مُضافاً إِلى أَنَّ عُنْصُرَ الْمُفاجَأَة عَلى حَدِّ تَعْبير القُصّاص العَصْرِيّيْن مَعْدُوْمٌ فِيها بِخِلاف الحِكايَة الأُوْلى فَإِنَّ أَثَرَ التَّرْصِيفِ وَالْحَبْكِ واضِحٌ جَلِيّ، كَما إِنَّ ياقُوْتاً قَبلَ نَقْلِهِ هذِهِ الْحِكايَة قالَ: «قالَ أَبُوْ زَكَرِيا يَحْيى بْنُ عَلِيّ التَّبْرِيْزِيُّ: أَنْشَدَنا أَبُوْ الْحَسَنِ الْفالِيُّ لِنَفْسِهِ:

لَمّا تَبَدَّلَتِ الْمَنازِلُ أَوْجُهاً غَيْرَ الَّذِيْنَ عَهِدْتُ مِنْ عُلَمائِها»

ثُمَّ ذَكَرَلَهُ بَيْتَيْنِ، وَضَمَّنَ الأَبْياتَ بَيْتاً قَدِيْماً[١].

وَهذا يَعْنِي أَنَّ ياقُوْتاً الْحَمَويَّ وَهُوَ الوَرّاقُ الْمَعْرُوْف نَقَلَ هاتِيْكَ الحِكايَةَ مِن خَطِّ الْخَطِيْبِ التَّبْرِيْزِيّ نَفْسِه.

قالُوا في الشَّرِيْف الْمُرْتَضى عَلَمِ الْهُدى

رَأَيتُ أَنْ أَخْتِمَ هذِهِ السُّطُوْرَ بِنَقْلِ بَعْضِ ما قِيْلَ في سَيِّدِنا الشَّرِيْفِ الْمُرْتَضى رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنْهُ، وَقَدْ وَقَعَ اخْتِيارِي عَلى ما سَتَقْرَؤُهُ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى لِيَكُوْنَ مِسْكَ الْخِتام، لِما سَلَفَ مِنَ الْكَلام.

---

١. وَهُوَ:

أَمّا الْخِيامُ فَإِنَّها كَخِيامِهِم وَأَرى نِساءَ الْحَيِّ غَيْرَ نِسائِها

وَيَظْهَرُ أَنَّهُ كانَ مُوْلَعاً بِالتَّضْمِيْنِ لِلأَبْياتِ السائِرَة.

قالَ عَصْريُّهُ الْعَلّامَةُ النَّسّابَةُ الشَّرِيْفُ الْعَلَويُّ الْعُمَرِيّ[١] نَسَباً، الإماميُّ الاِثْنا عَشَرِيّ مَذْهَباً، الْبَصْرِيُّ داراً، الْمَوْصِليُّ خاتِمَةً، السَّيِّدُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوْف بِابْنِ الصُّوفِي - مِنْ أَعْلامِ الْقَرْنِ الْخامِس الْهِجْرِيّ - في كِتابِهِ الْمَجْدِيّ:

... فَأَمّا عَلِيٌّ فَهُوَ الشَّرِيْفُ الأَجَلُّ الْمُرْتَضى، عَلَمُ الْهُدى أَبُوْالْقاسِمِ نَقِيْبُ النُّقَباءِ، الْفَقِيْهُ النَّظّارُ الْمُصَنِّفُ، بَقِيَّةُ الْعُلَماءِ، وَأَوْحَدُ الْفُضَلاءِ، رَأَيْتُهُ رَحِمَهُ اللهُ فَصِيْحَ اللِّسان يَتَوَقَّد ذَكاءً.

فَلَمّا اجْتَمَعْنا سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِيْنَ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ بِبَغْدادَ، قالَ: مِنْ أَيْنَ طَرِيْقُكَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، ثُمَّ قُلْتُ: دَعِ الطَّرِيْقَ، لَمّا رَأَيْتُ حِيْطانَ بَغْدادَ ما وَصَلْتُها إِلّا بَعْدَ اللُّتَيّا وَالَّتي...[٢]

فَسَرَّهُ كَلامِي، وَقالَ: أَحْسَنَ الشَّرِيْفُ؛ فَقَدْ أَبانَ بِهذِهِ الْكَلِمَةِ عَنْ عَقْلٍ في اخْتِصارٍ، وَفَضْلٍ بِغَرِيْبِ كَلامِهِ، وَزادَ عَلى هذا الْقَدرِ بِكَلامٍ جَمِيْلٍ.

فَلَمّا قالَ ما شاءَ وَأَنا ساكِتٌ، قُلْتُ: أَنا مُعْتَذِرٌ أَطالَ اللهُ بَقاءَ سَيِّدِنا، قالَ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ؟

قُلْتُ: ما[٣] أَنا بَدَوِيّاً فَأَتَكَلَّمَ بِالْجَيِّدِ طَبْعاً. وَالتَّظاهُرُ بِالتَّمْيِيْزِ في هذا الْمَجْلِسِ الذي

---

١. نِسْبَةً إِلى عُمَرَ الأَطْرَفِ ابْنِ الإمامِ أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْن عَلِيٍّ عليه السلام.

٢. يَلْفِظُها أَكْثَرُ الْعَصْرِيِّيْن بِضَمِّ اللامِ مِنَ (اللُّتَيّا) وَهُوَ خَطَأٌ قَدِيْمٌ ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ القاسِمُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَرِيْرِيُّ في دُرَّةِ الْغَوّاص، قالَ: «وَيَقُوْلُوْنَ بَعْدَ اللُّتَيّا وَالَّتِي فَيَضُمُّوْنَ اللامَ الثّانِيَةَ مِنَ اللُّتَيا، وَهُوَ لَحْنٌ فاحِشٌ، وَغَلَطٌ شائِنٌ؛ إِذِ الصَّوابُ فيها اللَّتَيّا بِفَتْحِ اللامِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ خَصَّتِ الَّذي وَالَّتي عِنْدَ تَصْغِيْرِهِما وَتَصْغِيْرِ أَسْماءِ الإِشارَةِ بِإِقْرارِ فَتْحَةِ أَوائِلِها عَلى صِيْغَتِها، وَبِأَنْ زادَتْ أَلِفاً في آخِرِها، عِوَضاً عَنْ ضَمِّ أَوَّلِها، فَقالُوا في تَصْغِيْرِ الَّذي وَالَّتي: اللَّذَيّا وَاللَّتَيّا، وَفي تَصْغِيْرِ ذاكَ وَذلِكَ: ذَيّاكَ وَذَيّالِكَ وَعَلَيْهِ أَنْشَدَ ثَعْلَبُ:

بِذَيّالِكَ الْوادِيْ أَهِيْمُ وَلَمْ أَقُلْ بِذَيّالِكَ الْوادِيْ وَذَيّاكَ مِنْ زُهْدِ
وَلكِنْ إِذا ما حُبَّ شَيْءٌ تَوَلَّعَتْ بِهِ أَحْرُفُ التَّصْغِيْرِ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ»

٣. ما هُنا هِيَ الْحِجازِيَّة.

يَغْمُرُهُ[١] كُلُّ مُشارٍ إِلَيْهِ في الْفَضْلِ، لُكْنَةٌ مِنِّي مَعَ هَجانَةٍ مَنِ اسْتَعْمَلَ غَرِيْبَ الْكَلامِ، وَأُقْسِمُ لَقَدْ كانَتْ رَهْقَةً مِنِّي وَسَهْواً اسْتَوْلى عَلَيَّ.

فَاسْتَجْمَلَ هذا الاِعْتِذارَ، وَجَلَلْتُ في عَيْنِهِ وَقَلْبِه، وَنَسَبَنِي إِلى رِقَّةِ الْأَخْلاقِ وَسَباطَةِ السَّجايا، وَماتَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ آخِرَ سَنَةِ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ وَثَلاثِيْنَ[٢] وَأَرْبَعِ مِئَةٍ بِبَغْدادَ وَخَلَّفَ وَلَداً وَوَلَدَ وَلَدٍ وَكانَ جازَ الثَّمانِيْنَ.

وَقالَ تِلْمِيْذُهُ شَيْخُ الطّائِفَةِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّد بْنِ الْحَسَنِ الطُّوْسِيّ الْبَغْدادِيُّ، ثُمَّ النَّجَفِيُّ (ت ٤٦٠) في فِهرست كُتُب الشِّيْعَة وَأُصُولهم ... بَعْدَ أَنْ ساقَ نَسَبَهُ الشَّرِيْفَ إِلى الإِمامِ أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْنَ عَلِيٍّ عليه السلام:

كُنْيَتُهُ أَبُو القاسِمِ الْمُرْتَضى الْأَجَلُّ عَلَمُ الْهُدى، طَوَّلَ اللهُ عُمُرَهُ، وَعَضَدَ الإِسْلامَ وَأَهْلَهُ بِبَقائِهِ وَامْتِدادِ أَيّامِه، مُتَوَحِّدٌ في عُلُوْمٍ كَثِيْرَةٍ، مُجْمَعٌ على فَضْلِهِ، مُقَدَّمٌ في عُلُوْمٍ: مِثْلِ عِلْمِ الْكَلامِ وَالْفِقْهِ وَأُصُوْلِ الْفِقْهِ وَالْأَدَبِ وَالنَّحْوِ وَالشِّعْرِ وَمَعانِي الشِّعْرِ وَاللُّغَةِ وَغَيْرِ ذلِكَ، وَلَهُ دِيْوانُ شِعْرٍ يَزِيْدُ على عِشْرِيْنَ أَلْفَ بَيْتٍ، وَلَهُ مِنَ التَّصانِيْفِ وَمَسائِلِ الْبُلْدانِ شَيْءٌ كَثِيْرٌ، يَشْتَمِلُ على ذلِكَ فِهْرِسْتُهُ الْمَعْرُوْف... .

ثُمَّ ذَكَرَ أَعْيانَ كُتُبِهِ وَكِبارَها.

وَقالَ تِلْمِيْذُهُ الشَّيْخُ النَّجاشِيّ في الرِّجال بَعْدَ أَنْ رَفَعَ نَسَبَهُ إِلى جَدِّهِ الإِمامِ أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْنَ الْمُرْتَضى عليه السلام:

---

١. ذَكَرَ الدُّكْتُوْرُ أَحْمَدُ الْمَهْدَوِيُّ الدّامغانيُّ حَفِظَهُ اللهُ تعالى مُحَقِّقُ الْكِتابِ أَنَّ في بَعْضِ النُّسَخِ الْخَطِّيَّةِ وَرَدَتْ هذِهِ الْكَلِمَةُ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ يَعْمُرُهُ. قُلْتُ: وَهُوَ الْأَشْبَه.

٢. كَذا جاءَ في الْمَجْدِيّ، وَالصَّوابُ ما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ النَّجاشِيُّ تِلْمِيذُ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى؛ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي تَوَلّى غَسْلَهُ، قالَ رَحِمَهُ الله في رِجاله التَّرْجَمَة (٧٠٨): «ماتَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ شَهْرِ رَبِيْعٍ الأَوَّل سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِيْنَ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ، وَصَلّى عَلَيْهِ ابْنُهُ في دارِهِ وَدُفِنَ فِيها وَتَوَلَّيْتُ غَسْلَه ...» رِجال النَّجاشِيّ، ص ٢٧١. وَقَدْ تَقَدَّمَ نَقْلُه.

أَبُوْ الْقاسِمِ الْمُرْتَضى حازَ مِنَ الْعُلُوْمِ ما لَمْ يُدانِهِ فِيْهِ أَحَدٌ في زَمانِهِ، وَسَمِعَ مِنَ الْحَدِيْث فَأَكْثَرَ، وَكانَ مُتَكَلِّماً، شاعِراً أَدِيْباً، عَظِيْمَ الْمَنْزِلَةِ في الْعِلْمِ وَالدِّيْنِ وَالدُّنْيا ....[1]

ثُمَّ ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ مُؤَلَّفاتِه.

وَقالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدادِيُّ الْحَنْبَلِيُّ ثُمَّ الشّافِعِيُّ في تارِيْخ بَغْداد التَّرْجَمَة (٦٢٤١) بَعْدَ أَنْ ساقَ نَسَبَهُ الشَّرِيْف إِلى جَدِّهِ الإمام أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْن عَلِيّ[2] عليه السلام: «كانَ يُلَقَّبُ الْمُرْتَضى ذا الْمَجْدَيْنِ، وَكانَتْ إِلَيْهِ نِقابَةُ الطّالِبِيِّيْنَ، وَكانَ شاعِراً كَثِيْرَ الشِّعْرِ، مُتَكَلِّماً لَهُ تَصانِيْفُ عَلى مَذْهَبِ الشِّيْعَة[3]...... كَتَبْتُ عَنْهُ».

ثُمَّ أَسْنَدَ عَنْهُ حَدِيْثاً أَنَّ النَّبِيَّ صَلّى اللهُ تَعالى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ادَّخَرَ لِأَهْلِهِ قُوْتَ سَنَة.

وَقالَ أَبُوْ مَنْصُوْرٍ الثَّعالِبِيُّ النِّيْسابُوْرِيُّ (ت ٤٣٠) في تَتْمِيْم يَتِيْمَة الدَّهر: «... وَقَدْ انْتَهَتْ الرِّياسَةُ الْيَوْمَ بِبَغْداد إِلى الْمُرْتَضى في الْمَجْدِ وَالشَّرَف وَالعِلمِ وَالْأَدَبِ وَالْفَضْلِ وَالْكَرَم، وَلَهُ شِعْرٌ في نِهايَةِ الْحُسْن».

وَقالَ ابْنُ بَسّامٍ الْأَنْدَلُسِيُّ في أَواخِرِ كِتابِ الذَّخِيْرَة - فِيْما نُقِلَ عَنْهُ - :

---

١. الرجال، ص ٢٧١، الرقم ٧٠٨.

٢. لكِنْ سَقَطَ مِنْهُ اسْم مُوْسى الْمَعْرُوْف بِأَبي سُبْحَةَ بَيْنَ (مُحَمَّدٍ) الْأَعْرَجِ وَ(إبراهِيْمَ) الْمُرْتَضى ابْن الإمام مُوْسى الْكاظِم عليه السلام. وَقَدْ نَبَّهْتُ عَلَيْهِ في مَوْضِعٍ سابِقٍ.

٣. نَقَلَ الْعَلّامَةُ السـيِّدُ الْمِيْرزا الْخُوانْساريّ في تَرْجَمَةِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى مِنْ روضات الجنات، ج ٤، ص ٣٠٨، نَقْلاً عَنْ كِتاب الْوافي بالْوَفَيات لِلصَّفَدِيّ الشّافِعِيّ أَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الْخَطِيْب الْبَغْدادِي وَقالَ: «قالَ الْخَطِيْبُ: كَتَبْتُ عَنْهُ وَكانَ رَأْساً في الإعْتِزال، كَثِيْرَ الإطّلاع وَالْجِدال».

قُلْتُ: ما جاءَ مِنْ عِبارَةِ «.. وَكانَ رَأْساً في الإعْتِزال...» إِلى آخره لا تُوْجَدُ في تارِيْخ بَغْداد لِلْخَطِيْب الْبَغْدادِيّ.

كانَ هذا الشَّريْفُ إمامَ أَئِمَّةِ الْعِراقِ، بَيْنَ الاِخْتِلافِ وَالاِتِّفاقِ، إِلَيْهِ فَزِعَ عُلَماؤُها، وَمِنْهُ أَخَذَ عُظَماؤُها، صاحِبُ مَدارِسِها، وَجِماعُ شارِدِها وَآنِسِها، مِمَّنْ سارَتْ أَخْبارُهُ، وَعُرِفَتْ بِهِ أَشْعارُه، وَحُمِدَتْ في دِيْنِ اللهِ مَآثِرُهُ وآثارُه، إِلى تآلِيْفِه في الدِّيْنِ، وَتَصانِيْفِه في أَحْكامِ الْمُسْلِمِيْن، مِمّا يَشْهَدُ أَنَّهُ فَرْعُ ذلِكَ الأَصْلِ الأَصِيْل، وَمِنْ أَهْلِ ذلِكَ الْبَيْتِ الْجَلِيْل.

وَقَدْ نَقَلَ قَوْلَهُ هذا جَماعَةٌ مِنْهُم الْعَلّامَةُ الأَدِيْبُ السَّيِّد عَلِيّ خان الْمَدَنِيُّ في الدَّرَجات الرَّفِيْعَة.

أَقُوْلُ: وَهذِهِ شَهادَةُ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ عَلى مَذْهَبِ مالِك بْنِ أَنَسٍ إِمام الْمَذْهَب الْمالِكِيّ، وهكَذا فَلْيَكُنِ الإِنْصاف.

وَقالَ ابْنُ الأَثِير الْجَزَرِيُّ الشّافِعِيُّ في جامِع الأُصُوْل: «... كانَ عالِماً فاضِلاً كامِلاً مُتَكَلِّماً فَقِيْهاً عَلى مَذْهَبِ الشِّيْعَة، مُرَوِّج (مُجَدِّد) الْمِئَةِ الرّابِعَة عِنْدَ الإِمامِيّة».

وَقالَ الْباخَرْزِيُّ في دُمْيَة الْقَصْر: «... هُوَ وَأَخُوْهُ مِن دَوْح السِّيادَةِ ثَمَران، وَفي فَلَكِ السِّيادَةِ قَمَران».

وَقالَ ابْن حَزْمٍ الظّاهِرِيّ (ت ٤٥٦) في حَقِّهِ وَحَقِّ أَخِيْهِ الرَّضِيّ من الْجَمْهَرَة: «... وَكانَ الْمُرْتَضى رَئِيْس الإِمامِيَّةِ ... وَكانَ مُتَكَلِّماً وَكانا جَمِيْعاً شاعِرَيْن».

وَقالَ الْعَلّامَةُ الْحِلِّيّ في الْخُلاصة: «... وَبِكُتُبِهِ اسْتَفادَت الإِمامِيَّةُ مُنْذُ زَمَنِهِ إِلى زَمانِنا هذا وَهُوَ سَنَةُ ٦٩٣ هـ، وَهُوَ رُكْنُهُمْ وَمُعَلِّمُهُمْ، قَدَّسَ اللهُ رُوْحَهُ، وَجَزاهُ عَنْ أَجْدادِهِ خَيْراً».

وَقالَ ابْنُ داوُدَ الْحِلِّيُّ في رِجالِه: «.... أَبُو الْقاسِمِ الْمُرْتَضى عَلَمُ الْهُدى ذُو الْمَجْدَيْنِ، أَفْضَلُ أَهْلِ زَمانِه وَسَيِّدُ فُقَهاءِ عَصْرِهِ، حالُ فَضْلِه وَتَصانِيْفِهِ شَهِيْرٌ، قَدَّسَ اللهُ رُوْحَه ...».

وَقالَ ياقُوتٌ الْحَمَوِيُّ بَعْدَ سِياقِ نَسَبِهِ الشَّرِيْف: «نَقِيْبُ الْعَلَوِيِّيْن، أَبُوْ الْقاسِمِ الْمُلَقَّبُ بِالْمُرْتَضى عَلَم الْهُدى، السَّيِّد الْمَشْهُوْرُ بِالْعِلْمِ الْمَعْرُوْف بِالْفَهم ...».

وَقالَ عَلّامَةُ الْمُعْتَزِلَة عَبْد الْحَمِيْد بْن أَبِي الْحَدِيْد في مُقَدَّمَة شَرْحِ النَّهْج فِيهِ وفي أَخِيْهِ الشَّرِيف الرَّضِيّ: «... هُما فَرِيدا الْعَصْرِ في الْأَدَبِ وَالشِّعْرِ وَالْفِقْهِ وَالْكَلام، فَتَحَ اللهُ لَهُما مِنْ أَبْوابِ الْعُلُوْمِ وَالْفَضائِل ما اشْتَهَرَ عَنْهُما في آفاقِ الدُّنْيا، وَهُوَ باقٍ ما بَقِيَ الدَّهْر».

وَقالَ شَمْسُ الدِّيْن بْنُ خَلِّكانَ في وَفَيات الْأَعْيان: «... كانَ إِماماً في عِلْمِ الْكَلام وَالْأَدَبِ وَالشِّعْرِ، وَلَهُ تَصانِيْفُ عَلى مَذْهَبِ الشِّيْعَةِ، وَمَقالَةٌ في أُصول الدِّيْن».

وَجاءَ في تَرْجَمَة السَّيِّد الْمُرْتَضى مِنْ رَوْضات الْجَنّات لِلسَّيِّد مُحَمَّد باقِر الْمُوْسَوِيّ الْخُوانساريّ طابَ ثَراه:

وَلَمْ أَجِدْ إِلى الْآنَ وَصْفَ أَحَدٍ مِن عُلَماءِ الْعامَّةِ لِشَيْءٍ مِنْ كُتُبِ أَصْحابِنا أَكْثَرَ مِمّا ذَكَرُوْهُ في شَأْنِ الْغُرَرِ وَالدُّرَر - مِنْ مُؤَلَّفات السَّيِّدِ الْمُرْتَضى - بِحَيْث جَعَلُوْهُ رايَةَ الدَّلالَةِ عَلى غايَةِ فَضْلِهِ وَنَبالَتِهِ وَآيَةَ ذَكائِهِ وَمَهارَتِهِ.

فَعَنْ الشَّيْخ أَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيى بْنِ مُبارَكِ بْن مُقْبِلٍ الْغَسّانِيّ الْحِمْصيّ أَنَّهُ قالَ: ما رَأَيْتُ رَجُلاً مِنَ الْعامَّةِ إِلّا وَهُوَ يُثْنِي عَلَيْهِ، وَما رَأَيْتُ مِنْ يَبْخَسُهُ إِلّا مَنْ يَزْعَمُ أَنَّهُ مِنْ طائِفَتِهِ. وَقَدْ كانَ شَيْخُنا عِزُّ الدِّيْنِ أَحْمَدُ بْنُ مُقْبِلٍ يَقُوْلُ: لَوْ حَلَفَ إِنْسانٌ أَنَّ السَّيِّدَ الْمُرْتَضى كانَ أَعْلَمَ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْعَرَبِ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي آثِماً.

وَلَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ شَيْخٍ مِنْ شُيُوخِ الْأَدَبِ بِمِصْرَ أَنَّهُ قالَ: وَاللهِ إِنِّي اسْتَفَدْتُ مِنْ كِتابِ الْغُرَر، مَسائِلَ لَمْ أَجِدْها في كِتابِ سِيْبَوَيْهِ، وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ النَّحْوِ، وَكانَ نَصِيْرُ الدِّيْنِ الطُّوْسِيُّ إِذا جَرى ذِكْرُهُ في دَرْسِهِ يَقُوْلُ: صَلَواتُ اللهِ عَلَيْهِ، وَيَلْتَفِتُ إِلى الْقُضاةِ

وَالْمُدَرِّسِيْنَ الْحاضِرِيْنَ دَرْسَهُ وَيَقُوْلُ: كَيْفَ لا يُصلّى عَلى السَّيِّدِ الْمُرْتَضى....[١]

وَقالَ السَّيِّد صَفِيُّ الدِّيْنُ مُحَمَّدٌ الْمَعْرُوْفُ بِابْنِ الطِّقْطِقِيِّ (ت ٧٠٩) في الأَصيلِيّ:

وَأَمّا أَبُوْالقاسِم عَلِيُّ بْن الْحُسَيْنِ، فَهُوَالسَّيِّدُ الْمُرْتَضى ذُوْالْمَجْدَيْنِ عَلَمُ الْهُدى، الْفَقِيْهُ النَّظّارُ، سَيِّدُ الشِّيْعَةِ وَإِمامُهُمْ، فَقِيْهُ أَهْلِ الْبَيْتِ، الْعالِمُ الْمُتَكَلِّمُ، الْبَعِيْدُ الْمِثْلِ، الشّاعِرُالْمُجِيْدُ، كانَ لَهُ بِرٌّوَصَدَقَةٌ وَتَفَقُّدٌ في السِّرِّ، عُرِفَ ذلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِ رَحِمَهُ اللهُ ... كانَ أَسَنَّ مِنْ أَخِيْهِ، لَمْ أَرَ أَخَوانِ[٢]، مِثْلَهُما فَضْلاًوَشَرَفاً وَنُبْلاًوَجَلالَةً وَرِئاسَةً وَتَحابُباً وَتَوادُداً وَتَحابَّ وَتَوادَّ ... .

وَقالَ مُؤَرِّخُ الْعِراقِ في عَصْرِهِ ابْنُ الْفُوَطِيِّ الْحَنْبَلِيُّ الْبَغْدادِيُّ في مَجْمَعُ الآدابِ:

الْمُرْتَضى أَبُوْالقاسِم عَلِيّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسى الْمُوسَوِيُّ النَّقِيْبُ الْمُتَكَلِّمُ، ذَكَرَهُ ياقُوْتُ الْحَمَوِيُّ في كِتاب مُعْجَم الأُدَباء وَقالَ: تَوَحَّدَ في عُلُومٍ كَثِيْرَةٍ، كَعِلْمِ الْكَلامِ وَالْفِقْهِ وَأُصُوْلِه، وَالأَدَبِ وَالنَّحْوِ، وَالشِّعْرِوَمَعانِيْهِ وَاللُّغَةِ، وَلَهُ دِيْوانٌ يَزِيْدُ عَلى عَشَرَةِ آلافِ بَيْت... .

قُلْتُ: وَمِمّا قِيْلَ في شاعِرِيَّتِهِ ما نَقَلَهُ الْعَلّامَةُ الْمِيْرزا السَّيِّدُ الْخُوانساريُّ في رَوضات الجَنّات، عَنْ بَعْضِ الْمُؤَلِّفِيْنَ: «قُلْتُ: شِعْرُه [أي: الْمُرْتَضى] جَيِّدٌ، وَلكِنْ أَيْنَ هذِهِ الدِّيْباجَةُ مِنْ دِيْباجَة أَخِيْهِ الرَّضِيّ؟».

ثُمَّ قالَ الْخُوانساريُّ:

وَيُؤَيِّدُ هذا الْكَلامَ ما نَقَلَهُ بَعْضُ الأَصْحابِ عَنْ جامِعِ دِيْوانِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضى أَنَّهُ

---

١. روضات الجنّات، ج ٤، ص ٣٠٣.

٢. كذا في الْمَطْبُوعِ مِنَ الأَصيلِيّ، وَالصَّوابُ مِنْ حَيْث اللَّفظُ لا الْمَعْنى: وَلَمْ أَرَأَخَوَيْنِ، ولكِنّ الْمَعْنى لا يَصِحُّ لِأَنَّهُ مُتَأَخِّرٌعَنْ زَمانِهِما؛ فَكَيْفَ يَقُوْلُ: «لَمْ أَرَ...» إِلّا عَلى التَّجَوّزبِناءً عَلى ما قَرَأَهُ مِنْ سِيْرَتِهِما. وَأَظُنُّ أَنَّ الأَصْلَ: وَلَمْ يُرَأَخَوانِ، وَهُوَالَّذِي يَنْصُرُهُ الْسِياق.

قالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ شُيُوخِنا يَقُولُ: لَيْسَ لِشِعْرِ الْمُرْتَضى عَيْبٌ إِلّا كَوْنُ الرَّضِيّ أَخاهُ، فَإِنَّهُ إِذا أُفْرِدَ بِشِعْرِهِ كانَ أَشْعَرَ أَهْلِ عَصْرِهِ.

حِكايَةُ رَدّ السَّيِّد الْمُرْتَضى عَلى أَبِي الْعَلاء الْمَعَرّي في اعْتِراضِه عَلى حَدّ قَطع الْيَد

ذَكَرَ الْعَلّامَةُ الْمُحَدِّث السَّيِّدُ نِعْمَةُ اللهِ الْجَزائِرِيّ رَحِمَهُ الله تَعالى وَغَيْرُهُ أَنَّ أَبا الْعَلاءِ الْمَعَرّيَّ لَمّا اعْتَرَضَ عَلى حَدِّ قَطْعِ يَد السّارِقِ في الشَّرْع الشَّريْف وَقالَ:

تَناقُضٌ ما لَنا إِلّا السُّكُوْتُ لَهُ　　　وَأَنْ نَعُوْذَ بِمَوْلانا مِنَ النّارِ
يَدٌ بِخَمْسِ مِئِيْنٍ عَسْجَداً فُدِيَتْ　　　ما بالُها قُطِعَتْ في رُبْعِ دِينارِ

رَدَّ عَلَيْهِ السَّيِّد الشَّريْفُ الْمُرْتَضى عَلَمُ الْهُدى بِقَوْلِهِ:

عِزُّ الْأَمانَةِ أَغْلاها، وَأَرْخَصها　　　ذُلُّ الْخِيانَةِ، فَافْهَمْ حِكْمَةَ الْبارِيْ

يَعْنِي أَنَّها لَمّا كانَتْ أَمِيْنَةً كانَتْ ثَمِيْنَة، فَلَمّا خانَتْ هانَتْ.

هذا ما حَفِظْتُهُ مِنْ أَوائِلِ الطَّلَبِ، مَنْسُوْباً إِلى السَّيِّد الْمُرْتَضى، لكِنّي راجَعْتُ دِيْوانَ السَّيِّد الْمُرْتَضى بِأَخَرَةٍ، فَلَمْ أَقِفْ لِلْبَيْتِ الْأَخِيْرِ الْمَقُوْلِ في نَقْضِ قَوْلِ الْمَعَرّيّ عَلى عَيْنٍ وَلا أَثَرٍ في دِيْوان الشَّريْف الْمُرْتَضى، الْمَطْبُوْعِ بِتَحْقِيْقِ الْعالِم الْأَدِيْب الْأُستاذ رَشِيْدِ الصَّفّار، ولا أَشارَ إِلَيْهِ الْعَلّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّد رِضا الشَّبِيْبِيّ (ت١٣٨٥)، وَلا الْعَلّامَةُ الدّكْتُوْرُ مُصْطَفى جَواد (ت ١٣٨٩)، اللّذانِ قَدَّما لِلدِّيْوانِ، وَصاحِبِهِ السَّيِّد الْمُرْتَضى، كَما لَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُ الأُستاذ الصَّفّارُ في دِراسَتِه لِحَياةِ السَّيِّد الْمُرْتَضى في الْجُزْءِ الأوَّل مِن الدِّيْوان، وَلَمْ أَجِدْ نِسْبَتَهُ إِلى السَّيِّدِ الْمُرْتَضى في الْمَصادِر الْقَدِيْمَة.

وَلا بَأس أَنْ أَسْتَطْرِدَ هُنا إِلى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الدارِسِيْنَ مِنَ الْحُكْمِ بِالْكُفْرِ عَلى

أَبِي الْعَلاءِ من خِلالِ هذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ وَما جاءَ في أَبْياتٍ لَهُ أُخْرى مِمّا يُشَمُّ، بَلْ يُفْهَمُ مِنْها تَحَيُّرُهُ وَضَلالُهُ وَقَدْ يُقْطَعُ بِكُفْرِهِ.

لكِنَّ الْحَقَّ أَنَّ الرَّجُلَ مَرَّ بِمَراحِلَ مِن حَياتِهِ الْمَدِيْدَةِ عانى في بَعْضٍ مِنْها الْحَيْرَةَ في الْمُعْتَقَدِ وَجَسَّدَها فِيما نَظَمَهُ في هاتِيْكَ الْأَوْقاتِ؛ لِتُعْرِبَ عَنِ ارْتِباكِهِ وَعَدَمِ إِخْلادِهِ إِلى مُعْتَقَدٍ يَسْتَقِيمُ إِلَيْهِ وَتَطْمَئِنُّ بِهِ نَفْسُهُ، مَعَ أَنَّهُ في الْوَقْتِ نَفْسِهِ يَنْظِمُ مِن الْمَعانِي الْمُعَبِّرَةِ عَنْ كَمالِ إِيْمانِهِ بِاللهِ تَعالى وَشَرائِعِهِ مِنْ غَيرِ لَفٍ وَلادَوَرانٍ كَما يُقالُ، وَكَأَنَّهُ سَلَكَ مَسْلَكَ بَعْضٍ مِن الْفَلاسِفَة مِن عَدَم تَسلِيْم الْقَضايا الِاعْتِقادِيَّة وَغَيْرِها مِنْ أَوَّلِ اطِّلاعِهِم عَلَيْها، وَهذا ما قَدْ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِما اصْطُلِحَ عَلَيْهِ مِن أَنَّ (الشَّكَّ سُلَّمُ الْيَقِيْن) أَوْ بِتَعْبِيْرٍ مُساوِقٍ لَهُ في الْمَعْنى: شُكَّ لِتَتَيَقَّنَ، وَهُوَ ما قامَتْ عَلَيْهِ (نَظَرِيَة دِيكارْتْ) الْفَيلَسُوف الْمَشْهُوْر، وَأَبُو الْعَلاء - عَلى ما تَرى - سَبَقَ ديكارت بِعِدَّةِ قُرُوْن.

وَالَّذي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُوْنَ الْمُنْصِفُوْن مِنْ قُدَماء وَمُحْدَثِيْنَ أَنَّ أَبا الْعَلاءِ رَسَتْ سَفِيْنَةُ اعْتِقادِهِ في أَواخِرِ عُمُرِهِ عَلى ساحِلِ الإِيمان الْكامِلِ بِاللهِ تَعالى وَشَرائِعِه، وَهُناكَ أَكْثَرُ مِن كِتابٍ مِمّا أُلِّفَ في إِثْباتِ إِيْمانِهِ وَالذَّبِّ عَنْهُ وَمِنْها كِتابُ: الْبَحْث وَالتَّحَرِّيّ في دَفْعِ الظُّلْمِ وَالتَّجَرِّي عَنْ أَبِي الْعَلاءِ الْمَعَرِّي، لِعالِمٍ مُتَقَدِّمٍ لا يَحْضُرُني اسْمُهُ الآنَ.

وَكِتابُ صَرْف الْمَعَرَّة عَنْ شَيْخِ الْمَعَرَّة، لِلْعالِم الأَدِيْبِ الشَّرِيْف أَبي عَلِيٍّ الْمُظَفَّرِ ابْنِ حاجِب الْبابِ الْحُسَيْنِيّ الإِسْحاقِيّ مِنْ بَني عُمُوْمَةِ السّادَةِ بَني زُهْرَةَ نُقَباءِ حَلَبَ في الْعُهُود السابِقَة، قالَ السَّيِّد الدّاوديّ في الْعُمْدَة عِنْدَ ذِكْرِهِ كِتابَ صَرْف الْمَعَرَّة: «تَعَصَّبَ فِيْهِ لأَبِي الْعَلاء الْمَعَرِّيّ وَذَكَرَ بَعْضَ ما يُطْعَنُ عَلَيْهِ وَأَجابَهُ عَنْهُ».

وَمِمّا رُدَّ بِهِ قَوْلُ أَبِي الْعَلاء الْمَذْكُوْر «في اللّزوميّات»:

يَدٌ بِخَمْسِ مِئِيْنٍ عَسْجَداً فُدِيَتْ ... ما بالُها قُطِعَتْ في رُبْعِ دِيْنارِ

قَوْلُ أَحدِ الْمُتَقَدِّمِيْن:

كَأَنَّ الْمَعرّيَّ حِمارٌ لا يَفْقَهُ شَيْئاً، وَإِلّا فَالْمُرادُ بِهذا بَيِّنٌ: لَوْكانَتِ الْيَدُ لا تُقْطَعُ إِلّا في سَرِقَةِ خَمْسِ مِئَةِ دِيْنارٍ لَكَثُرَ سَرِقَةُ ما دُوْنَها طَمَعاً في النَّجاةِ، وَلَوْ كانَتْ الْيَدُ تُفْدى بِرُبْعِ دِيْنارٍ لَكَثُرَ مَنْ يَقْطَعُها وَيُؤَدِّي رُبْعَ دِيْنارٍ دِيَةً عَنْها.

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ في خِتامِ هذا الاِسْتِطْرادِ أَنَّ الْمُؤْمِنَ بَعْدَ إِيْمانِهِ بِأَنَّ اللهَ تَعالى بِكُلِّ شَيء عَلِيْم، وَهُوَ الْبَصِيْرُ الْحَكِيْم الْخَبِيْرُ الَّذي لا يَضَعُ حُكْماً إِلّا فِيْه مَصْلَحَةٌ لِلْعِباد، يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ الأَحْكامَ الإلهيّة، وَيَلْتَزِمَ بِتَنْفِيْذِها عَلى جِهَةِ التَّعَبُّدِ بِداعِي الامْتِثال، لا أَنْ يَجْعَلَ مِن نَفْسِه الضَّعِيْفَةِ وَإِدْراكِهِ الْقاصِرِ مِيْزاناً يَزِنُ بِهِ الْمَصالِحَ وَالْمَفاسِدَ عَلى وَفْقِ نَظَرِهِ، بَلْ يَكِلُ أَمْرَهُ حِيالَ تِلْكَ التَّشْرِيْعاتِ الْحَكِيْمَةِ إِلى اللهِ الْعالِمِ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَهذا لا يَعْني انْسِدادَ باب التَّعْلِيْل لِلْحِكَمِ الَّتِي تَتَضَمَّنُها كَثِيْرٌ مِنَ الأَحكام، كَما هُوَ ظاهِرٌ لِمَن تَتَبَّعها، وَلِهذا الْمَوْضُوعِ مَوْضِعٌ غَيْرُ هذا.

وفي خِتام هذِه النُّقول عَلى جِهَةِ السُّرْعَةِ - لِضِيْق المَجال - وَالْعَزْم عَلى التَّرحال إِلى بِلاد الْعِراق، صانَها اللهُ وَسائِرَ بِلاد الْمُسْلِمِيْن مِنَ الْحُروبِ وَالْغَوائِل، أَذْكُرُ كَلِمةً وَجِيْزَةً في لَفْظِها واسِعَةً في مَعْناها ذَكَرَها السَّيِّد الْخُوانسارِيُّ في تَقْوِيْم مُصَنَّفاتِ السَّيِّد الْمُرْتَضى رِضْوانُ اللهِ تَعالى عَلَيْه، فَقَدْ جاءَ فيه: «وَأَمّا مُصَنَّفاتُ السَّيِّد قُدِّسَ سِرُّهُ، فَكُلُّها أُصول وَتَأْسِيْساتٌ غَيْرُ مَسْبُوْقَةٍ بِمِثالٍ مِنْ كُتُبِ مَنْ تَقَدَّمَهُ مِنْ عُلَمائِنا الأَمْثال».[1]

---

١. روضات الجنات، ج ٤، ص ٣٠٠.

فَرَغْتُ مِنْ كِتابَةِ هذا الْمُخْتَصَرِ في بَلْدَةِ قُمّ الْمَحْمِيَّةِ إِنْ شاءَ اللهُ تَعالى بَعْدَ ظُهْرِ يَوْم السَّبْت سَلْخ الْمُحَرَّمِ الْحَرامِ مِنْ سَنَةِ (١٤٣٦)، وَالْحَمْدُ للهِ الَّذي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصّالِحات.

وَأنا الأَقَلُّ الْعَبْدُ الآثِم عَبْدُ السَّتّار
عَفا عَنْهُ الْمَلِيْكُ الْغَفّار
وَعَنْ والِدَيْهِ، بِمُحَمّدٍ وَآلِهِ الأَطْهار.

المبحث الثالث: الشريف المرتضى في مصادر أهل السنّة

سعيد أحمدي فرد
مراجعة: العلّامة السيّد عبدالستّار الحسني

المقدّمة

بين يدي القارئ الكريم مجموعة النصوص التي وردت عن الشريف المرتضى في مصنّفات علماء أهل السنّة، وتكشف لنا مطالعة هذه النصوص ودراستها عن أهميّة ملاحظتها للبحث عن سيرة الشريف المرتضى، ومن الخطأ الاكتفاء بما ورد في مصادرنا،حيث تصحّح هذه النصوص جملة من الأغلاط الواقعة في سيرة الشريف المرتضى.

تتجلّى أهميّة ما كتبه علماء السنّة عن أعلامنا وأصحابنا الإمامية عندما نلاحظ المعلومات الفريدة التي أوردوها في مصنّفاتهم، نظراً لما كانت تحت أيديهم من المصادر التي لم تكن متوفّرة عند أصحابنا الإماميّة، ممّا يفتح آفاق جديدة في البحث والتحقيق.

هذه النصوص التي بين يدي القارئ نموذجٌ واضح وخيرُ دليل على ما ندّعيه، وعلى سبيل المثال فقد أورد ابن الجوزي في ضمن ترجمة الشريف المرتضى أُمور مهمّة عن سيرة الشريف المرتضى وآرائه وفكره، بل قام بسرد جملة كبيرة من رسالته في زواج أمّ كلثوم من عمر.

ومن جهةٍ أُخرىٰ يلاحظ بعض التعصّبات الطائفية المقيتة، والاتّهامات الباطلة عن علماء الشيعة في تلك المصادر، وهو ممّا ينبغي ذكره ونقده. وعلى سبيل المثال: فقد اتّهم بكونه الواضع لنهج البلاغة وغير ذلك.

وممّا ذكرنا يتبيّن للقارئ الكريم ضرورة دراسة «علماء الشيعة في مصادر أهل السنّة» وهو مشروعٌ ضخمٌ اضطلعت به مؤسّسة تراث الشيعة، وقد اشتغلت به ردحاً طويلاً من الزمن، والدراسة مستمرّة على قدمٍ وساق.

هذه الدراسة المتواضعة نموذج واضح وصفحة مهمّة من هذا المشروع الواسع.

وينبغي قبل ذكر النصوص وسردها الإشارة إلى أُمور جديرة بالالتفات:

أ) رتّبنا النصوص على أساس الترتيب التاريخي لوَفَيَات المؤلِّفين، مع ذكر اسم المؤلّف وكتابه.

بـ) حذفنا المطالب المكرّرة في هذه النصوص، واكتفينا بالمصدر الأوّل الناقل لتلك المطالب، مع الإشارة إلى الحذف في الهامش.

ج) لمّا كانت هذه النصوص منتقاة من مصنّفات أهل السنّة، التزمنا بما أوردوها في مصنّفاتهم من الأُسلوب والمنهج في الكتابة، سوى الصلاة على النبيّ المصطفى وآله الكرام، فجعلنا الصلاة تامّة للنهي عن الصلاة البتراء.

١. الثعالبي (م٤٢٩)

الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي النقيب (أيده الله تعالى) هُوَ أَخُو الرضي أبي الْحسن الَّذِي تضمّن كتاب الْيَتِيمَة شعره، وَقد انْتَهَت الرئاسة الْيَوْم بِبَغْدَاد إِلَى المرتضى فِي الْمجد والشرف وَالْعلم وَالْأَدَب وَالْفضل وَالْكَرم، وَله شعرٌ فِي نِهَايَة

الْحسن، فَمِنْهُ مَا أَنْشدني أَبُو الْحسن محمّد بن الْحسن الْبَرْمَكِي الْفَقِيه (أيّده الله تعالى) قَالَ: أَنْشدني المرتضى لنَفسِهِ بِبَغْدَاد، وَهُوَ مِمَّا يُغنى بِهِ لرقّته وحلاوته[١]....[٢]

٢. ابن حزم الأندلسي (م ٤٥٦)

١. وهؤلاء ولد إبراهيم بن موسى بن جعفر... ومن ولده كان الرضيّ والمرتضى النقيبان ببغداد؛ واسم الرضيّ محمّد، واسم المرتضى منهما علي، ابنا الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن موسى المذكور. وكان المرتضى رئيس الإماميّة، ويقول مع ذلك بالاعتزال [كذا؟]؛ وكان متكلّماً؛ وكانا جميعاً شاعرين؛ مات المرتضى سنة ٤٣٧ [كذا]، وله نيّف وسبعون سنة[٣]؛ وكان يسكن على الصّراة[٤]، إلى أن هدمت الحنبليّة داره في يوم كان لهم فيه الظفر على الشيعة؛ فرحل إلى الكرخ. وكان عليٌّ هذا يُكنّى أبا القاسم.[٥]

٢. ومن قول الإماميّة كلّها قديماً وحديثاً: إنّ القرآن مبدّل، زيد فيه ما ليس منه، ونقص منه كثير، وبدّل منه كثير، حاشا علي بن الحسن[٦] بن موسى بن محمّد[٧] بن

---

١. وذكر أبياتاً أنشده المرتضى وذكر الثعالبي بعدها مقاطع أُخرىٰ من محاسن أشعار المرتضى.

٢. تتمّة اليتيمة، ج١، ص٥٣-٥٦، الرقم٤٩.

٣. الصحيح أنّه توفّي في سنة ٤٣٦ وله إحدى وثمانون سنة. (الحسني).

٤. وهو موضعٌ كان في الجانب الغربي من بغداد يفضي آخره إلى محلّة العتيقة شونايا. (الحسني).

٥. جمهرة أنساب العرب، ج١، ص٦٣.

٦. كذا والصواب: الحسين.

٧. الصواب محمّد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، ومحمّد هذا كان محدّثاً قارئاً للقرآن. ومن عجيب ما ذكره صاحب الأصيلي ابن الطقطقيّ أنّه أوصى أن يدفن عند قبر معروف الكرخيّ الزاهد المعروف مع قرب قبر جدّه الإمام موسى الكاظم عليه السلام منه فإن صحّ هذا النقل فهو في منتهى الغرابة، والله العالم بحقائق الأُمور. (الحسني).

إبراهيم بن موسى بن جعفربن محمّد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب وكان إماميّاً يظاهر بالاعتزال مع ذلك، فإنّه كان ينكر هذا القول، ويكفّر من قاله وكذلك صاحباه أبو يعلى ميلاد الطوسي[١] وأبو القاسم الرازي.[٢]

٣. الخطيب البغدادي (م ٤٦٣)

١. حدّثنا علي بن المحسِّن القاضي قال: قال لي المرتضى - وهو أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي - : دخل عليّ أبو الحسن بن المحاملي مع أبي حامد الإسفراينيّ ولم أكن أعرفه. فقال لي أبو حامد: هذا أبو الحسن بن المحاملي، وهو اليوم أحفظ للفقه منّي.[٣]

٢. عليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن إبراهيم[٤] بن موسى بن جعفربن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، أبو القاسم الموسوي العلوي، كان يلقّب المرتضى ذا المجدين، وكانت إليه نقابة الطالبيّين، وكان شاعراً كثير الشعر، متكلّماً، له تصانيف على مذاهب الشيعة. وحدّث: عن سهل بن أحمد الديباجي، وأبي عبيد الله المرزباني، وأبي الحسن بن الجندي. كتبتُ عنه.

أخبرنا المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين، حدّثنا أحمد بن محمّد بن عمران

---

١. كذا في المصدر، فإنّا لم نعثر على رجل صاحب للمرتضى ويسمى بأبي يعلى غير أبي يعلى الجعفري. وأبي يعلى سلار الديلمي وكلاهما ليسا من طوس ولا يسميان بميلاد. وكذا لا نعرف من أصحاب المرتضى من يسمى بأبي القاسم الرازي، راجع: أعيان الشيعة، ج١، ص٧٥.

٢. الفصل في الملل والنحل والأهواء، ج٤، ص١٨٢.

٣. تاريخ بغداد، ج٥، ص١٣٦.

٤. الصواب: محمد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام. وقد تقدّم نظيره. (الحسني).

الكاتب، حدّثنا عبدالله بن محمّد البغوي، حدّثنا يحي الحمّاني، حدّثنا ابن المبارك عن معمر، عن الزهريّ، عن مالك بن أوس، عن عمر: أنّ النبي صلّى الله عليه و[آله و] سلّم ادّخر لأهله قوت سنة.

سمعت التنّوخي يقول: مولد المرتضى أبو القاسم[١] الموسوي في سنة خمس وخمسين وثلاث مئة، ومات المرتضى في يوم الأحد الخامس والعشرين من شهر ربيع الأوّل سنة ستّ وثلاثين وأربعمئة، ودفن في داره عشيّة ذلك اليوم[٢].

٤. الباخرزي (م ٤٦٧)

المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسويّ الملقّب بـ: «علم الهدى ذي المجدين»، رضي الله عنهما. هو وأخوه في دَوح السيادة ثمران، وفي فلك الرئاسة قمران. وأدب الرضي إذا قرن بعلم المرتضى كان كالفِرَند في متن الصارم المنتضى[٣]... .

٥. ابن بسّام الأندلسي (م ٥٤٢)

فصلٌ في ذكر الشريف أبي القاسم المرتضى ذي المجدين علم الهدى، وإثبات جملة من شعره الذي شرف بقائله وطائله، وعرف بجلالة ناظمه، وأصالة مباديه وخواتمه. كان هذا الشريف المرتضى إمام أئمّة العراق، بين الاختلاف والاتّفاق، إليه فزع علماؤها، وعنه أخذ عظماؤها؛ صاحب مدارسها، وجماع شاردها وآنسها، ممّن سارت أخباره، وعرفت به أشعاره، وحمدت في ذات الله مآثره وآثاره؛ إلى تواليفه في الدين، وتصانيفه في أحكام المسلمين، بما يشهد أنّه فرع تلك الأُصول، ومن أهل ذلك البيت الجليل؛ وقد

---

١. الصواب: أبي القاسم.

٢. تاريخ بغداد، ج١١، ص٤٠١، الرقم ٦٢٨٨.

٣. دمية القصر وعصرة أهل العصر، ج١، ص٢٩٩، الرقم ٨.

أخرجت من شعره ما لا يمكن لحاقه، ولا ينكر تبريزه وسباقه.

جملةٌ من شعره في أوصاف شتّى في وصف الطّيف، قال:

مَا زَالَ يَخْدَعُنِي بِأَسْبَابِ المُنَى حَتَّى حَسِبْتُ بِأَنَّه حَقّاً مَعِي
أحبِبْ إِلَيَّ وقَدْ تَغَشَّى نَاظِرِي وَسَنُ الكَرَى بِالطَّيْفِ يَطْرُقُ مَضْجَعِي
وَلَقَدْ عَجِبْتُ عَلَى المَسَافَةِ بَيْنَنَا كَيْفَ اهْتَدَى مِنْ غَيْرِهَادٍ مَوْضِعِي
أَفْضَى إلى شُعْثٍ لَقُوا هَامَاتِهم لَمَّا سُقُوا خَمْرَ الكَرَى بِالأَذْرُعِ
هَجَعُوا قِلِيلاً، ثُمّ ذَعْذَعَ نَوْمَهُمْ غِبَّ السّرَى دَاعِي الصَّبَاحِ المسْمعِ

وقال:

وَزَوْرٌ تَخَطَّى جُنُوبَ المَلَا فَنَادَيْتُ أهْلاً بِذَا الزَّائِرِ
أَتَانِيَ هَدواً وَعَيْنُ الرَّقِيبِ مَطْرُوفَةٌ بِالكَرَى الغَامِرِ
وَأَحْبِبْ بِهِ يُسْعِفُ الهَاجِعِينَ وَتُحْرَمُهُ مُقلَةُ السَّاهِرِ
وَعَهْدِي بِتَمْوِيهِ عَيْنِ المُحِبِّ يَنُمُّ عَلَى قَلْبِهِ الطَّائِرِ
فَلَمَّا التَقَيْنَا بِرَغْمِ الرُّقَادِ مَوَّهَ قَلْبِي عَلَى نَاظِرِي

قال الشريف المرتضى:

قلتُ هذه الأبيات في سنة أربع وثمانين وثلاث مئة، وتداول أهلُ الأدب إنشادها، واستغربوا هذا المعنى، وشهدوا أنّه مخترعٌ لم يسمع، فلمّا تصفّحتُ ديوان شعر أخي لاستخراج ما يتعلّق بوصف الطيف في هذا الوقت وهو سنة اثنتين وعشرين وأربعمئة وجدتُ هذه البائيّة بخطّه على ظهر الجزء الثاني من شعره:

إنَّ طَيْفَ الخَيَالِ زَارَ طَرُوقاً وَالْمَطَايَا بَيْنَ القَنَانِ وَشَعْبِ
زَارَنِي وَاصِلاً عَلَى غَيْرِ وَعْدٍ وَانْثَنَى هَاجِراً عَلَى غَيْرِ ذَنْبِ

كَانَ قَلْـبِي إِلَيْـه رَائِـدَ عَيْـنِي فَعَـلى العَـيْنِ مِنَّـةٌ لِلْقَلْـبِ
كَانَ عِنْدِي أَنَّ الغُرُورَ لِطَرْفِي فَـإِذَا ذَلِـكَ الغُـرُورُ لِقَلْـبِي

فلستُ أعرفُ كيفَ جرتِ الحالُ في خبرها، وهل قصد ﷺ إلى نظمها حتّى لا يخلو شعرُه من هذا المعنى، أو أنسي سماعه منّي، وقذف به خاطره، وجرى على هاجسه، وكثيراً ما يلحق الشعراء ذلك، فيتواردون في بعض المعاني المسبوق إليها، وقد كانوا سمعوها فأنسوها، فالخواطر مشتركة، والمعاني معترضة لكلّ خاطر، وكيف جرى الأمر فيها، فإنّ العنصر واحدٌ، وأيّنا سبق إلى معنى فالآخر بالتّجر والسّنخ إليه سابق وبه عالق[1]. . . .

٦. ابن عساكر الدمشقي (م ٥٧١)

محمّد بن يعقوب، ويقال: محمّد بن علي أبو جعفر الكليني من شيوخ الرافضة... روى عنه أبو سعد الكوفي شيخ الشريف المرتضى أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسوي[2].

٧. أبوطالب البهلولي (م ٥٧٣)

زيد بن علي بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال ابن أبي الرجال: كان عالماً كبيراً، فاضلاً، شهيراً، وهو راوي خطبة فاطمة الزهراء [عليها السلام] عن مشايخه آل الرسول، وقد وهم بعض الناس أنّ الراوي جدّه الأعظم زيد بن علي، قال في الجداول. قلت: لعلّ سقط على الراوي عن أبيه عن جدّه زيد بن علي، عن أبيه، عن عمّته زينب، وإلّا فقد رواه المرتضى الموسوي بطريق آخر عن الإمام الأعظم[3].

---

١. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ج٤، ص ٢٦٨-٢٦٩.

٢. تاريخ مدينة دمشق، ج٥٦، ص٢٩٧.

٣. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص٦٤٤، الرقم ٤٣٣.

٨. ابن الجوزي (م ٥٩٧)

١. وفي هذه السّنة [= أي سنة: ٣٩٧] لقّب الشّريف أبو القاسم أخوه بالمرتضى ذي المجدين[١].

٢. وفي ذي القعدة [سنة ٣٨٤] عزل أبو أحمد الموسوي، وصرف الرضي والمرتضى عن النّقابة، وكانا ينوبان عن أبيهما أبي أحمد[٢].

٣. فتوفّي [أبو أحمد الموسوي] في هذه السّنة [٤٠٠] عن سبعٍ وتسعين سنة، وصلّى عليه ابنه المرتضى، ودفن في داره، ثمّ نقل إلى مشهد الحسين عليه السلام. ورثاه ابنه المرتضى[٣،٤]... .

٤. ثمّ دخلت سنة اثنتين وأربعمئة... وفي هذا الشّهر [أي: ربيع الآخر] كتب في ديوان الخلافة محاضر في معنى الذين بمصر،[٥] والقدح في أنسابهم ومذاهبهم، وكانت نسخة ما قرئ منها ببغداد وأخذت فيه خطوط الأشراف والقضاة والفقهاء والصّالحين والمعدّلين والثّقات والأماثل بما عندهم من العلم والمعرفة بنسب الديصانية، وهم منسوبون إلى ديصان بن سعيد الخرمي أحزاب الكافرين ونطف الشياطين، شهادة متقرّبٍ إلى الله جلّت عظمته، وممتعضٍ للدّين والإسلام ومعتقدٍ إظهار ما أوجب الله تعالى على العلماء أن يبيّنوه للناس ولا يكتمونه. [شهدوا جميعاً:

---

١. المنتظم، ج١٥، ص٥٤؛ وذكره ابن الأثير في الكامل، ج٩، ص١٨٩؛ والذهبي في تاريخ الإسلام، ج٢٧، ص٢٣٦، فراجع.

٢. المنتظم، ج١٤، ص٣٦٩؛ وراجع أيضاً: الكامل، ج٩، ص١٠٥.

٣. وذكر أبياتاً للسيّد في رثاء أبيه، فراجع.

٤. المنتظم، ج١٥، ص١٥؛ وراجع أيضاً: الكامل، ج٩، ص٢١٩.

٥. يعني ملوك الدّولة الفاطميّة.

أن النّاجم بمصر وهو منصور بن نزار المتلقّب بالحاكم - حكم الله عليه بالبوار والدّمار والخزي والنّكال والاستيصال -ابن معدّ بن إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن سعيد لا أسعده الله، فإنّه لمّا صار إلى الغرب تسمّى بعبدالله[١] وتلقّب بالمهديّ، ومن تقدّمه من سلفه الأرجاس الأنجاس، عليه وعليهم لعنة الله ولعنة اللاعنين، أدعياء خوارج لا نسب لهم في ولد علي بن أبي طالب ولا يتعلّقون منه بسبب، وأنّه منزّه عن باطلهم، وأنّ الّذي أدعوه من الانتساب إليه باطل وزور وأنّهم لا يعلمون أنّ أحداً من أهل بيوتات الطالبيّين توقّف عن إطلاق القول في هؤلاء الخوارج أنّهم أدعياء، وقد كان هذا الإنكار لباطلهم ودعواهم شائعاً بالحرمين، وفي أوّل أمرهم بالغرب منتشراً انتشاراً يمنع من أن يتدلّس على أحدٍ كذبهم أو يذهب وهم إلى تصديقهم، وأنّ هذا الناجم بمصر هو وسلفه كفّارٌ فسّاقٌ فجّارٌ، ملحدون زنادقة معطّلون، وللإسلام جاحدون، ولمذهب الثنوية والمجوسية معتقدون، قد عطّلوا الحدود، وأباحوا الفروج، وأحلّوا الخمور، وسفكوا الدماء، وسبّوا الأنبياء، ولعنوا السلف، وادّعوا الربوبية.

وكتب في ربيع الآخر من سنة اثنتين وأربعمئة.

وقد كتب خطّه في المحضر خلقٌ كثيرٌ من العلويّين: المرتضى، والرضيّ، وابن الأزرق الموسوي، وأبو طاهر بن أبي الطيّب، ومحمّد بن محمّد بن عمر، وابن أبي يعلى.

ومن القضاة: أبو محمّد ابن الأكفاني، وأبو القاسم الخرزي، وأبو العباس السوري.

ومن الفقهاء: أبو حامد الإسفرائيني، وأبو محمّد الكشفلي، وأبو الحسين القدوري، وأبو عبدالله الصيمري، وأبو عبدالله البيضاوي، وأبو علي بن حمكان.

---

١. كذا والصواب: عبيدالله.

ومن الشهداء: أبو القاسم التنوخي. وقرئ بالبصرة وكتب فيه خلقٌ كثير[١].

٥. ثمّ دخلت سنة ست وأربعمئة... فمن الحوادث فيها: أنّه وقع في يوم الثلاثاء غرّة المحرّم فتنةٌ بين العوام، كان سببها أنّ أهل الكرخ جازوا بباب الشعير، فتولع بهم أهله، فاقتتلوا وتعدّى القتال إلى القلائين، فأنفذ فخر الملك الشريف المرتضى وغيره، فأنكروا على أهل الكرخ ما يجري من سفهائهم، واستقرّ الأمر على كفّهم، وشرط عليهم أن لا يعلقوا في عاشوراء مُسُوحاً، ولا يقيموا نوحاً.

وفي يوم السبت الثالث من صفر قُلّد الشريفُ المرتضى أبو القاسم الموسويُّ الحجَّ والمظالمَ ونقابة نقباء الطالبيّين، وجميع ما كان لأخيه الرضي، وجمع الناس لقراءة عهده في الدار الملكية، وحضر فخر الملك والأشراف والقضاة والفقهاء وكان في العهد:

هذا ما عاهد عبدالله أبو العبّاس أحمد الإمام القادر بالله أمير المؤمنين [كذا] إلى علي بن موسى[٢] العلويّ حين قرّبته إليه الأنساب الزكيّة، وقدّمته لديه الأسباب القوية، واستظلّ معه بأغصان الدوحة الكريمة، واختصّ عنده بوسائل الحرمة الوكيدة، فقلّد الحجّ والنقابة، وأمره بتقوى الله، وذكر كلاماً فيه طولٌ من إيصائه بالخير واللطف فيما استرعي[٣].

٦. توفّي الرضي يوم الأحد لستّ خلون من محرّم هذه السنة [أي: ٣٠٦]، ... ومضى

---

١. المنتظم، ج١٥، ص٨٢-٨٣؛ وقد ذكره ابن الأثير في الكامل، ج٩، ص٢٣٦؛ والذهبي في تاريخ الإسلام، ج٢٨، ص١٢-١٣؛ وفي سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص١٣٢؛ واليافعي في مرآة الجنان، ج٣ ص٤؛ وابن عماد الحنبلي في شذرات الذهب، ج٥، ص١٠؛ وابن خلدون في التاريخ، ج١، ص٢٨-٣٠، فراجع.

٢. كذا والصواب: علي بن الحسين بن موسى.

٣. المنتظم، ج١٥، ص١١١-١١٢؛ ذكره أيضاً ابن الأثير في الكامل، ج٩، ص٢٦٣؛ والذهبي في تاريخ الإسلام، ج٢٨، ص٢٣، فراجع.

أخوه المرتضى إلى المشهد بمقابر قريش؛ لأنّه لم يستطع أن ينظر إلى تابوته، ودفنه... فعزّى المرتضى وألزمه العود إلى داره ففعل، وكان ممّا رثاه أخوه المرتضى...[1].

٧. محمّد بن محمّد بن النعمان، أبو عبدالله المعروف بابن المعلم... ومن أصحابه المرتضى، توفّي في رمضان هذه السنة[٤١٣]، ورثاه المرتضى فقال...[2].

٨. ثمّ دخلت سنة أربع عشرة وأربعمئة: ... فمن الحوادث فيها: أنّه لمّا سار مشرف الدولة مصعداً إلى بغداد روسل الخليفة القادر في البروز لتلقّيه، فتلقّاه من الزلاقة ولم يكن تلقّى أحداً من الملوك قبله، وخرج في يوم الإثنين لليلتين بقيتا من المحرّم، فركب في الطيار وعليه السواد والبردة، ومن جانبه الأيمن الأمير أبو جعفر، ومن جانبه الأيسر الأمير أبو القاسم، وبين يديه أبو الحسن علي بن عبد العزيز، وحوالي القبّة المرتضى أبو القاسم الموسوي، وأبو الحسن الزينبي، وقاضي القضاة ابن أبي الشوارب، وفي الزبازب المسودة من العباسيّين والقضاة والقرّاء والفقهاء.[3]

٩. محمّد بن الحسن، أبو الحسن الأقساسي العلويّ، وهو من ولد محمّد بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي حجّ بالناس سنين كثيرة نيابةً عن المرتضى الموسوي، وله شعرٌ مليح... توفّي في هذه السنة[٤١٥]، ورثاه المرتضى بأبيات...[4].[5]

---

١. المنتظم، ج١٥، ص١١٩، الرقم ٣٠٦٥؛ وراجع أيضاً: الكامل، ج٩، ص٢٦٢؛ ووفيات الأعيان، ج٤، ص٤١٩؛ وراجع: الوافي بالوفيات، ج٢، ص٣٧٨؛ والبداية والنهاية، ج١٢، ص٣؛ وشذرات الذهب، ج٥، ص٤٦.

٢. المنتظم، ج١٥، ص١٥٧، الرقم ٣١١٤؛ راجع أيضاً: الكامل، ج٩، ص٣٢٥؛ والوافي بالوفيات، ج١، ص١١٦.

٣. المنتظم، ج١٥، ص١٥٨؛ وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام، ج٢٨، ص٢٥٠.

٤. وذكر أبياتاً في رثاه.

٥. المنتظم، ج١٥، ص١٦٨، الرقم ٣١٣٢؛ وذكره ابن الأثير في: الكامل، ج٩، ص٣٤٠؛ وابن كثير في: البداية والنهاية، ج١٢، ص١٨.

١٠. ثمّ دخلت سنة ستّ عشرة وأربعمئة: وفي هذه السنة: ... أحرقت دار الشريف المرتضى على الصرّاة، وقلع هو باقيها، وانتقل إلى درب جميل، وكان الأتراك قد أحرقوا طاق الحرّاني[1] لفتنةٍ جرت بينهم وبين العيّارين والعامّة، وكان هذا الاختلاط من شهر رجب سنة خمس عشرة إلى آخر سنة ست عشرة[2].

١١. ثمّ دخلت سنة سبع عشرة وأربعمئة: ... ونهبت الكرخ في هذا اليوم، وهو يوم الأحد لعشر بقين من المحرّم، وأخذ الشيء الكثير من القطيعة ودرب رباح[3]، وفيه كانت دار أبي يعلى ابن الموصلي رئيس العيّارين، وأخذ من درب أبي خلف الأموال خصّ بها من دار ابن زيرك البيع، وقلعت الأبواب من درب عون وسائر أسواق الكرخ السالمة من الحريق، وأصبح الناس في اليوم الثالث على خطة صعبه، وكان ما انتهبه العوام من غير أهل الكرخ أكثر ممّا نهبه الأتراك، ومضى المرتضى مستوحشاً ممّا جرى إلى دار الخليفة فانحدر الأصفهلارية، وسألوا التقدّم إليه بالرجوع، فخلع عليه ثمّ تقدّم إليه بالعود، ثمّ حفظت المحال وأشيعت المصادرات، وقرّر على الكرخ مئة ألف دينار[4].

١٢. وفي يوم السبت ثالث رمضان [سنة ٤١٨]: دخل جلال الدولة إلى دار المملكة بعد أن خرج الخليفة ليلقيه قبل ذلك بساعة، فاجتمعا في دجلة ونزل الخليفة من

١. وكان قريباً من مشهد العتيقة (جامع المنطقة) المعروف خطأ بـ: (جامع براثا)؛ وإنما كان جامع براثا (بفتح الباء لا بضمّها كما وهم صاحب مجمع البحرين) في قبلة الكرخ. وموضعه متّصل بباب مُحَوِّل. (الحسني).

٢. المنتظم، ج١٥، ص١٧١؛ وراجع أيضاً: تاريخ الإسلام، ج٢٨، ص٢٥٧؛ والبداية والنهاية، ج١٢، ص١٩؛ وشذرات الذهب، ج٥، ص٨١.

٣. في المصدر: «رياح»، والصواب ما أثبتناه.

٤. المنتظم، ج١٥، ص١٧٥.

داره في الطيار بين سرادقين مضروبين ومعه الأمير أبو جعفر، وأبو الحسن علي بن عبد العزيز، والمرتضى أبو القاسم الموسوي[١].

١٣. ثمّ دخلت سنة تسع عشرة وأربعمئة: فمن الحوادث فيها: أنّ الغلمان اجتمعوا يوم الأحد ثاني عشر المحرّم، وتحالفوا على اتّفاق الكلمة، وأخرجوا الخيم، وأخرجوا أكابر الأصفهلارية معهم، فخرجوا يوم السبت ثامن عشر المحرم، ثمّ أنفذوا يوم الأحد جماعة إلى دار الخلافة برسالة يقولون فيها: «... نحن عبيد أمير المؤمنين، وهذا الملك متوفّر على لذاته لا يقوم بأمورنا، ونريد أن توعز إليه بالعود إلى البصرة، وإنفاذ ولده ليقيم بيننا نائباً عنه في مراعاتنا ...». فأُجيبوا ووعدوا بمراسلة جلال الدولة، وأُنفِذَ إليه المرتضى، وأبو الحسن الزينبي، وأبو نصر المصطنع[٢] برسالة تتضمن ما قالوه، فقال: «كلّ ما ذكروا من إغفالنا لهم صحيحٌ، ونحن معتذرون، عفا الله عمّا سلف، ونحن نستأنف الطريقة التي تؤدّي إلى مرادهم».[٣]

١٤. وكان يخطب في جامع بَراثا من يذكر في خطبته مذهباً فاحشاً من مذاهب الشيعة، فقبض عليه في دار الخلافة، وتقدّم يوم الجمعة التاسع عشر من ذي القعدة إلى أبي منصور [بن تمام] الخطيبِ ليخطب بدلاً عن الخطيب الّذي كان مرسوماً به.

فلمّا صعد المنبر دقّه بعقب سيفه، على ما جرت به العادة، والشيعة تنكر ذلك، وخطب خطبةً قصّر فيها عمّا كان يفعله من تقدّمه في ذكر علي بن أبي طالب، وختم قوله بأنْ قال: «اللّهمّ اغفر للمسلمين، ومن زعم أنّ عليّاً مولاه».

---

١. المنتظم، ج١٥، ص١٨٣.

٢. هو الذي ينسب إليه عقد المصطنع في الجانب الغربي من بغداد من الجهة المقابلة لمحلة أبي سبعين، وفيه القبر القائم اليوم باسم: قاضي الحاجات. (الحسني).

٣. المنتظم، ج١٥، ص١٩٠.

فرماه العامّة حينئذٍ بالآجر وأَدمَوا وجهه، ونزل من المنبر ووقف المشايخ دونه حتّى صلّى ركعتي الجمعة خفيفة وعرف الخليفة ذلك فغاظه وأحفظه، وخرج أمره باستدعاء الشريفين أبي القاسم المرتضى، وأبي الحسن الزينبي...[1].

١٥. عليّ بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الرَّبَعِيُّ النحويّ، صاحب أبي علي الفارسيّ... وكان علي بن عيسى يوماً يمشي على شاطئ دجلة، فرأى الرضي والمرتضى في سفينة ومعهما عثمان بن جني،[2] فقال لهما: من أعجب أحوال الشريفين أن يكون عثمان جالساً معهما ويمشي عليّ على الشط بعيداً منهما[3].[4]

١٦. ثمّ دخلت سنة إحدى وعشرين وأربعمئة: ... فمن الحوادث فيها: أنّه في ليلة عاشوراء أغلق أهل الكرخ أسواقهم، وعلّقوا المسوح على دكاكينهم، رجوعاً إلى عادتهم الأولى في ذلك، وسكوناً إلى بعد الأتراك، وكان السلطان قد انحدر عنهم، فحدثت الفتنة، ووقع القتال بينهم وبين أهل القلائين، وروسل المرتضى في إنفاذ من يحظ[5] التعاليق، فحظ والفتنة قائمة بين العوام واستمرّت بعد ذلك، وقتل من الفريقين، وخرجت عدّة دكاكين ورتب بين الدقاقين والقلائين من يمنع القتال.[6]

---

١. المنتظم، ج١٥، ص١٩٨؛ وذكره ابن الأثير في: الكامل، ج٩، ص٣٩٤؛ والذهبي في: تاريخ الإسلام، ج٢٨، ص٢٦٨، فراجع.

٢. الياء منه ساكنة، وبذا خالفت النسبة إلى الجن (جنيّ). (الحسني).

٣. قاله علي بن عيسى الربعي هذا القول بناء على مذهب الشريفين من باب المطايبة، لا على مذهبه. ومن الغريب أن يستدل به بعض أعلامنا على كونه من الشيعة. (الحسني).

٤. المنتظم، ج١٥، ص٢٠٣، الرقم٣١٦٥.

٥. كذا ورد، ولعل الأصل: يحفظ، وكذا في الموضع التالي. (الحسني).

٦. المنتظم، ج١٥، ص٢٠٤.

١٧. وفي يوم الجمعة لثمان بقين من ربيع الأوّل: تجدّدت الفتنة بين السنّة والروافض واشتدّت، وكان سبب ذلك الخزلجي الصوفي الملقّب بالمذكور، أظهر العزم على الغزو، واستأذن السلطان، فكتب له منشور من دار الخلافة وأعطي منحوقاً، واجتمع إليه لفيفٌ كثير.

وقصد في هذا اليوم جامع المدينة للصلاة فيه وقراءة المنشور، فاجتاز بباب الشعير، وخرج منه إلى طاق الحرّاني وعلى رأسه المنحوق، وبين يديه الرجال بالسلاح، فصاح من بين يديه العوام بذكر أبي بكر وعمر، وقالوا: هذا يوم مغازي، فنافرهم أهل الكرخ ورموهم، وثارت الفتنة، ومنعت الصلاة، ونهبت دار المرتضى، فخرج منها مرتاعاً منزعجاً.

فجاءه جيرانه من الأتراك فدافعوا عنه وعن حرمه، وأحرقت إحدى سميريتيه[١]، ونهبت دور اليهود وخانتاراتهم[٢]، وطلبوا لأنّه قيل عنهم أنّهم أعانوا أهل الكرخ، فلمّا كان من الغد اجتمع عامّة أهل السنّة من الجانبين، وانضاف إليهم كثير من الأتراك وقصدوا الكرخ، فأحرقوا وهدموا الأسواق، وأشرف أهل الكرخ على خطّة عظيمة[٣].

١٨. لمّا توفّي القادر حضر الأشراف والقضاة والفقهاء والأماثل، وحفظت أبواب البلد مخافة الفتنة، وخرج القائم بأمر الله وقت العصر من وراء ستر... فبايعه الناس، فكان يُقال للرجل: تبايع أمير المؤمنين القائم بأمر الله على الرضا بإمامته، والالتزام بشرائط طاعته، فيقول: نعم، ويأخذ يده فيقبلها، وأول من بايعه المرتضى، وقال له:....[٤،٥]

---

١. السميرية: نوع من السفن الصغيرة. (الحسني).

٢. كذا ورد، ولعل الأصل: وخان توراتهم. (الحسني).

٣. المنتظم، ج١٥، ص٢١٣-٢١٤؛ وراجع: تاريخ الإسلام، ج٢٩، ص٩-١٠؛ والبداية والنهاية، ج١٢، ص٣١.

٤. وذكر أبياتاً له في مدحه.

٥. المنتظم، ج١٥، ص٢١٧؛ وقد ذكره ابن الأثير في: الكامل، ج٩، ص٤١٨؛ والذهبي في: تاريخ الإسلام، ←

١٩. وفي هذا الشهر حلف الملك للخليفة يميناً حضرها المرتضى وقاضي القضاة ابن ماكولا وغيرهما، وركب الوزير أبوالقاسم من غد إلى دار الخلافة، فحضر عنده وحضر المرتضى وقاضي القضاة، فحلف الملك... وذلك في ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين وأربعمئة[١].

٢٠. فخرج القائد أبو الوفاء ومعه عشرون غلاماً دارية وحواشي الدار والعامة ومن تاب من العيّارين وهجم عليهم فدفعهم عنه، واستخرجوه من أيديهم فأعاده إلى داره، وكان ذلك في رمضان.

فنقل الملك ولده وحرمه وما بقي من ثيابه وآلاته ودوابه وفرش داره إلى الجانب الغربي، بعد أن نهب الغلمان ما نهبوا من ذلك، ثمّ عبر في آخر الليل إلى الكرخ، فتلقّاه أهلها بالدعاء، فنزل في دار المرتضى بدرب جميل، وعبر الوزير أبو القاسم بعبوره فنزل في دار تجاوره، ثمّ اجتمع الغلمان وعزموا على عقد الجسر والعبور للمطالبة لأهل الكرخ بإخراج الملك عنهم، ثمّ تشاوروا فاختلفوا.

فقال الخائفون من عقبى ما جنوا على الملك: هذا الملك قد أقلّ مراعاتنا والمبالاة بنا وأخذ أموالنا وتركنا جياعاً، وما ينفع فيه عذل ولا يصلحه قبيح ولا جميل، وقد كان منّا إليه ما قد علمتم أوّلاً وأخيراً ما لا يصفو لنا معه نيّة منه.

وقال آخرون: فما ترون وما الّذي نفعل. وهل هاهنا من نجعله عوضاً عنه وما بقي من بني بويه إلّا هو وأبو كاليجار ابن أخيه قد سلم الأمر إليه ومضى إلى فارس وتنحل

ج٢٩، ص١٢، وابن خلدون في: التاريخ، ج٣، ص٥٥٤؛ وابن عماد في: شذرات الذهب، ج٥، ص١١٢ وص٢٨٦، فراجع.

١. المنتظم، ج١٥، ص٢٢٦-٢٢٧.

الأمر إلى أن كتبوا إلى الملك رقعة يقولون فيها:

نحن عبيدك ومماليكك ملّكناك أُمورنا ابتداءً وقد ضيّقت علينا مرّة بعد مرّة، وتعدنا وتعتذر إلينا، ولا نجد أثر ذلك، ولك ممالك كثيرة، فيجوز أن تطرح كلك عنها مدّة وتوفّر علينا هذه الصبابة من المادّة. وهذا أمر قد اجتمعت عليه كلمتنا، ومن الصواب أن لا تخالفنا فيه وتحوج هذا العسكر إلى تجاوز ما قد وقفوا عنده.

وأنفذوا الرقعة إلى المرتضى ليعرضها ويتنجز جوابها، فعرضها عليه، فأجاب:

بأنّا معترفون لكم بما ذكرتم، وما يحصل لنا نصرفه إليكم، وأما خروجنا فالأحوال التي نقاسيها تدعو إليها، ولولم تسألوه وهذه أيّام صومٍ وحرّ، وإذا انقضت انحدرنا على ما هو أجمل بنا وبكم.

فلمّا وصل الجواب نفروا وقالوا: إنّما غرضه المدافعة لينتقض ما عقدنا من غرضنا، ولا نتركه إلّا اليوم أو غداً، فقال بعضهم: هذا لا يحسن، ولكن كاتبوه ليقتصر على مدّة قريبة، فكاتبوه فأجاب: «إذا قدّرتم مدّة قريبة يمكن إنجاز أُموري في مثلها، وندبتم من يكون في صحبتي، وعينتم على اليوم الّذي تختارونه لم أتأخّر عنه»، فوصل الجواب وجمعهم أقلّ من كلّ يوم فوجموا، وقال بعضهم لبعض: إذا خرج فعلى ما نعوّل بعده، فكتبوا إليه قد شكرنا إنعام مولانا، ونحن نسأل قبل الخروج أن يحلف لنا على صلاح النية، وأن لا يريد بنا سوءاً أو يرتب عندنا أحد الأُمراء الأصاغر برسم النيابة عنه، ثمّ ينحدر.

وأنفذ الملك في أثناء هذه المراجعات إلى الأصاغر يستميلهم ويعدهم، وجاءه بعضهم ليلاً فخاطبهم بما استصلحهم به فوعدوه فل هذه العزيمة، وراسل كلّاً من الأكابر، وأراه سكونه إليه وتعويله عليه، والتمس حاجب الحجاب منه تجديد اليمين على سلامة الاعتقاد فيه، وأن لا يستوزر أبا القاسم، ففعل فاجتمعوا في

مسجد القهرمانة، وقال بعضهم لبعض: جلال الدولة ملكنا ونحن جنده، وباكروا دار المرتضى ودخلوا إلى الملك وقبلوا الأرض بين يديه، واستصفحوا عمّا جرت الهفوة فيه، وسألوه العود إلى داره، فركب معهم إلى دار المرتضى التي بناها على شاطئ دجلة، وسكنت الثائرة، ورضوا بالوزير أبي القاسم، وأقام جلال الدولة مكانه، حتّى تكرّر سؤالهم، فعبر إلى داره.

... وكبس البرجمي داراً في ظهر دار المرتضى في ليلة الثلاثاء لعشر بقين من شوال، وأخذ منها شيئاً كثيراً، وصاح أهل الدار والجيران فلم يجدوا مغيثاً.[١]

٢١. وفي يوم السبت ثالث عشر شوال [سنة ٤٢٥]: روسل المرتضى بإحضار العيّارين إلى داره وأن يقول لهم: من أراد منكم التوبة قبلت توبته وأقرّ في معيشته ، ومن أراد خدمة السلطان استخدم مع صاحب البلد ومن أراد الانصراف عن البلد كان آمناً على نفسه ثلاثة أيّام.[٢]

٢٢. وفي ربيع الآخر [سنة ٤٢٧] نقل أبو القاسم بن ماكولا الوزير بعد أن قبض عليه وسلّم إلى المرتضى إلى دار المملكة فمرض ويئس منه، فروسل الخليفة في معنى أخيه قاضي القضاة أبي عبدالله بن ماكولا، ... ثمّ إنّ الجند شغبوا على جلال الدولة، وقالوا: إنّ البلد لا يحتملنا وإيّاك فاخرج من بيننا فإنّه أولى لك، فقال: كيف يمكنني الخروج على هذه الصورة أمهلوني ثلاثة أيّام حتّى آخذ حرمي وولدي وأمضي، فقالوا: لا نفعل، ورموه بآجرة في صدره فتلقّاها بيده وأُخرى في كتفه فاستجاش الملك الحواشي والعوام.

١. المنتظم، ج١٥، ص٢٣٤ - ٢٣٧؛ وذكره الابن الأثير في: الكامل، ج٩، ص٣٣٥؛ وابن كثير في: البداية والنهاية، ج١٢، ص٣٥.

٢. المنتظم، ج١٥، ص٢٤٢.

وكان المرتضى والزينبي والماوردي عند الملك، فاستشارهم في العبور إلى الكرخ كما فعل في المرّة الأُولى، فقالوا: أ ليس الأمر كما كان وأحداث الموضع قد ذهبوا وحول الغلمان خيمهم إلى ما حول الدار إحاطة بها، وبات الناس على أصعب خطّة، فخرج الملك نصف الليل إلى زقاق غامض، فنزل إلى دجلة، فقعد في سميرية فيها بعض حواشيه، فغرقوها تقديراً أنّه فيها، ومضى الملك مستتراً إلى دار المرتضى.[1]

٢٣. وتوفّي المرتضى [سنة ٤٣٦] فتقلّد أبو أحمد عدنان بن الرضيّ ما كان يتقلّده عمّه المرتضى[2].

٢٤. علي بن الحسن[3] بن موسى بن محمّد بن إبراهيم بن موسى[4] بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولد سنة خمس وخمسين وثلاثمئة، وهو أكبر من أخيه الرضي، وكان يلقّب بالمرتضى ذي المجدين، وكانت له نقابة الطالبيّين، وكان يقول الشعر الحسن، وكان يميل إلى الاعتزال [كذا] ويناظر عنده في كلّ المذاهب، وكان يظهر مذهب الإماميّة، ويقول فيه العجب.

وله تصانيف على مذهب الشيعة فمنها: كتابهم الّذي ذكر فيه فقههم، وما انفردوا به، نقلت منه مسائل من خطّ أبي الوفاء بن عقيل، وأنا أذكر هاهنا شيئاً منها:

فمنها: لا يجوز السجود على ما ليس بأرضٍ ولا من نبات الأرض كالصوف

---

١. المنتظم، ج١٥، ص٢٥٣-٢٥٤؛ وراجع أيضاً: الكامل، ج٩، ص٤٤٦؛ وتاريخ الإسلام، ج٢٩، ص٢٦.

٢. المنتظم، ج١٥، ص٢٩٢؛ وراجع أيضاً: تاريخ الإسلام، ج٢٩، ص٣٢٩.

٣. كذا والصواب: الحسين.

٤. كذا والصواب: محمد بن موسى بن إبراهيم... إلى آخر النسب. (الحسني).

والجلود والوبر[١]، وإنّ الاستجمار لا يجزي في البول، بل في الغائط،[٢] وإنّ الكتابيات حرامٌ[٣].

وإنّ الطلاق المعلّق على شرط لا يقع وإن وجد شرطه[٤]، وإنّ الطلاق لا يقع إلّا بحضور شاهدين عدلين[٥]، ومتى حلف إن فعل كذا فامرأته طالق لم يكن يميناً[٦]، وإنّ النّذر لا ينعقد إذا كان مشروطاً بقدوم مسافر أو شفاء مريض.[٧]

وإنّ من نام عن صلاة العشاء إلى أن يمضي نصف الليل وجب عليه إذا استيقظ القضاء وإن يصبح صائماً كفّارة لذلك[٨]، وإنّ المرأة إذا جزّت شعرها فعليها كفّارة قتل الخطأ[٩]، وإن من شقّ ثوبه في موت ابنٍ له أو زوجةٍ فعليه كفارة يمين.[١٠]

---

١. راجع: الانتصار في انفرادات الإمامية، ص١٣٦.

٢. راجع: الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٩٧.

٣. راجع: الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٢٧٩.

٤. راجع: الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٢٩٨.

٥. راجع: الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٢٩٩.

٦. راجع: الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٣٥٢.

٧. قال المرتضى في الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٣٦٢ في مسألة الاشتراط في النذر: «وممّا كانت الإمامية منفردة به: أنّ النذر لا ينعقد حتّى يكون معقوداً بشرط متعلّق، كأن يقول: لله علي إن قدم فلان أو كان كذا أن أصوم أو أتصدّق، ولو قال: لله عليّ أن أصوم أو أتصدّق من غير شرط يتعلّق به لم ينعقد نذره». وهو صريحٌ في جواز النذر إذا كان مشروطاً بقدوم المسافر، فالظاهر أنّ كلام السيّد اشتبه على ابن الجوزي، وهو أخطأ في تفسير الكلام، كما هو ظاهر لمن له أدنى معرفة بفقه الإمامية، فراجع.

٨. راجع: الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٣٦٥.

٩. راجع: الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٣٦٥.

١٠. راجع: الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٣٦٦.

وإنّ من تزوّج امرأةً ولها زوج وهو لا يعلم لزمه أن يتصدقّ بخمسة دراهم[١]، وإن قطع السارق من أُصول الأصابع[٢]، وإنّ ذبائح أهل الكتاب محرّمة[٣] واشترطوا في الذبح استقبال القبلة[٤]، وكلّ طعام تولّاه اليهود أو النصارى أو من قطع بكفره فحرامٌ أكله[٥].

وهذه مذاهب عجيبة تخرق الإجماع، وأعجب منها ذمّ الصحابة، أخبرنا محمّد بن ناصر الحافظ، أخبرنا أبو الفضل أحمد بن الحسين بن خيرون المعدّل أنّه نسخ من نسخة ذكرنا ناسخها أنّه كتبها عن المرتضى من تأليفه وكلامه، قال المرتضى:

سألني الرئيس الأجلّ عن السبب في نكاح[٦] أمير المؤمنين [عليه السلام] بنتَهُ عمر بن الخطاب، فكيف صحّ ذلك مع اعتقاد الشيعة الإمامية في عمر أنّه على حالٍ لا يجوز معها إنكاحه.

قال: وأنا أذكر من الكلام في ذلك جملة كافية: إعلم أنّ الزيدية القائلين بالنصّ على أمير المؤمنين [عليه السلام] بالإمامة بعد الرسول صلى الله عليه [وآله] وسلّم يذهبون إلى أن رفع النصّ فسق يستحقّ به فاعله الخلود في نار جهنّم، وليس يكفر والفاسق يجوز إنكاحه والنكاح إليه بخلاف الكافر.

ويبقى الكلام مع الإمامية الذين يذهبون إلى أنّ رفع النصّ كفرٌ، ويسألون عن ذلك

---

١. قال المرتضى في الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٣٦٦: «لازم عليه أن يفارقها ويتصدق بخمسة دراهم» فراجع.

٢. راجع: الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٥٢٨.

٣. راجع: الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٤٠٣.

٤. قال المرتضى في الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٤٠٥: «وممّا انفرد به الإمامية: القول بإيجاب استقبال القبلة عند الذبح مع إمكان ذلك» فراجع.

٥. راجع: الانتصار في انفرادات الإمامية، ص٤٠٩.

٦. كذا والصواب: إنكاح. (الحسني).

مسائل منها: إنكاح النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم عثمان بن عفان بنتيه واحدة بعد واحدة، وذلك مع القول بأنّه يكفر بجحد النصّ على أمير المؤمنين غير جائز، وليس لكم أن تقولوا جحد النصّ؛ إنّما كان بعد وفاة النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فهو غير منافٍ، كما وقع في حياته؛ لأنّ رفع النصّ إذا كان كفراً والكافر عندكم لا يجوز أن يقع منه الإيمان متقدّم، بل المستقرّ في مذاهبهم أنّ من آمن بالله طرفة عين لا يجوز أن يكفر بعد إيمانه.

فعلى هذا المذهب إن كلّ من كفر بدفع النصّ لا يجوز أن يكون له حالة إيمان متقدّمة وإن أظهر الإيمان فهو مبطنٌ لخلافه، والمسألة لازمة مع هذا التحقيق.

ومن مسائلهم أيضاً: أنّ عائشة إذا كانت بقتالها أمير المؤمنين [عليه السلام] قد كفرت، وبدفعها أيضاً إمامته، وكانت حفصة أيضاً شريكتها مع إنكار إمامته والاختلاف عليه، فقد اشتركتا في الكفر.

وعلى مذاهبهم: لا يجوز أن يكون الإيمان واقعاً في حالة متقدّمة ممّن كفر ومات على كفر، وكيف ساغ للنبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم أن ينكحهما وهما في تلك الحال غير مؤمنتين.

ومن المسائل: تزويج أمير المؤمنين علي [عليه السلام] من عمر بن الخطاب، وتحقيق الكلام في ذلك كتحقيقه في عثمان.

قال المرتضى والجواب: إنّ نكاح الكافرة ونكاح الكافر لا يدفعه العقل، وليس في مجرّده ما يقتضي قبيحه، وإنّما يرجع في قبيحه أو حسنه إلى أدلّة السمع، ولا شيء أوضح وأدلّ على الأحكام من فعل النبي صلى الله عليه [وآله] وسلّم أو فعل أمير المؤمنين، فإذا رأيناهما قد نكحا وأنكحا إلى من ذكرت حاله وفعلهما حجّة، وما لا يقع إلّا صحيحاً صواباً قطعنا على جواز ذلك، وأنّه غير قبيحٍ ولا محظورٍ، وبعد فليست

حال عثمان ونكاحه بنتي رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم وحال نكاح عائشة وحفصة كحال عمر في حال نكاح بنت أمير المؤمنين [عليه السلام]؛ لأنّ عثمان كان في حياة النبي صلى الله عليه [وآله] وسلّم لم يظهر منه ما ينافي الإيمان.

وإنّما كان مظهراً بغير شك الإيمان وكذلك عائشة وحفصة وعمر في حال نكاح بنت أمير المؤمنين كان مظهراً من جحد النصّ ما هو كفر، والحال مفترقة فإذا قيل: وأي انتفاء الآن بإظهار الإيمان والنبي صلى الله عليه [وآله] وسلّم يقطع على كفره مظهراً في الباطن، لأنّه إذا علم أنّه سيظهر ممّن أظهر الإيمان في تلك الأحوال كفر ويموت عليه، فلا بدّ أن يكون في الحال قاطعاً على أنّ الإيمان المظهر إنّما هو نفاق كان الباطن بخلافه، وقد عدنا إلى أنّه أنكح ونكح مع القطع على الكفر.

قلنا: غير ممنوع أن يكون عليه [وآله] السلام في حال نكاح عثمان لم يكن الله أطلعه على أنّه سيجحد النصّ بعده، فإنّ ذلك ممّا لا يجب الاطّلاع عليه.

ثمّ إذا ظهر في مذاهب الإمامية أنّه عليه السلام كان مطّلعاً على ذلك، فليس معنا تاريخ بوقت اطّلاعه، ويجوز أن يكون عليه السلام إنّما علم ذلك بعد الإنكاح أو بعد موت المرأتين المنكوحتين.

وكذلك القول في عائشة وحفصة يجوز أن يكون ما علم بأحوالهما إلّا بعد النكاح لهما.

فإذا قيل: فكان يجب أن يفارقهما بعد العلم بما لا يجوز استمرار الزوجية معه. أمكن أن يقال: ليس معنا قطع على أنّه عليه [وآله] السلام أعلم أنّ المرأتين يجحدان النصّ، فإنّ ذلك ممّا لم ترد به رواية وأكثر ما وردت به الرواية - وإن كانت من جهة الآحاد وممّا لا يقطع بمثله - أنّه عليه السلام قال: «ستقاتلينه وأنت ظالمة له».

وهذا إذا صحّ وقطع عليه أمكن أن يقال فيه: إنّ محض القتال ليس بكفر، وإنّما يكون كفراً إذا وقع على سبيل الاستحلال له، والجحود لإمامته، ونفي فرض طاعته، وإذا جاز

أن يكون عليه [وآله] السلام لم يعلم بأكثر من مجرّد القتال الّذي يجوز أن يكون فسقاً أو يجوز أن يكون كفراً، فلا يجب أن يكون قاطعاً على نفاق في الحال لأنّ الفاسق في المستقبل لا يمتنع أن يتقدّم منه الإيمان، وهذه المحاسبة والمناقشة لم تَمْضِ في كتب أحدٍ من أصحابنا.

وفيها سقوط هذه المسألة على أنّا إذا سلّمنا على أشدّ الوجوه أنّه عليه السلام علم أنّهما في الحال على نفاق وعلم أيضاً في عثمان مثل ذلك في حال إنكاحه لا بعد ذلك جاز أن يقول: إنّ نكاح المنافق وإنكاحه جائزٌ في الشريعة، ولا يجب أن يجري المنافق مجرى مظهر الكفر ومعلنه.

وإذا جاز أن تفرق الشريعة بين الكافر الحربي والمرتدّ وبين الذّمّي في جواز النكاح، فتقبح نكاح الذّمية عند مخالفينا كلّهم مع اختيار وعند موافقينا مع الضرورة، وفقد المؤمنات، ولا نبيح نكاح الحربية على كلّ حال جاز أن يفرّق بين مظهر الكفر ومبطنه في جواز النكاح، وإذا فرّقت الشريعة بين نكاح الذّمّي والنكاح إليه جاز الفرق بين المظهر للكفر والمنافق في جواز إنكاحه.

والشيعة الإمامية تقول: إنّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم كان يعرف جماعة من المنافقين بأعيانهم، ويقطع على أنّ في بواطنهم الكفر بدلالة قوله تعالى: ﴿ولا تُصَلِّ عَلى أَحَدٍ مِنْهُمْ ماتَ أَبَداً ولا تَقُمْ عَلى قَبْرِهِ﴾ ومحالٌ أن يتعبّده بترك الصلاة والقيام على قبره إلّا وقد عيّنه تعالى له عليه السلام وبدلالة قوله تعالى: ﴿ولَوْ نَشاءُ لَأَرَيْناكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيماهُمْ ولَتَعْرِفَنَّهُمْ في لَحْنِ الْقَوْلِ﴾.

وإذا كان عليه السلام عارفاً بأحوال المنافقين ومميّزاً لهم من غيرهم، ومع هذا فما رأيناه فرّق بين أحدٍ منهم وبين زوجته، ولا خالف بين أحكامهم وأحكام المؤمنين، وكان على الظاهر يعظّمهم كما يعظّم المؤمنين الّذين لا يطّلع على نفاقهم، فقد بان أنّ الشريعة قد فرّقت بين مظهر الكفر ومبطنه في هذه الأحكام.

فإن قيل: أفيجوز أن يكون نكح وأنكح من يعلم خبث باطنه؟

قلنا: فعله ذلك يقتضي أنّه مباحٌ غير أنّنا نبعد أن ينكح أحدنا غيره مع قطعه على أنّه عدوّ في الدين، وإن جاز أن تبيح ذلك الشريعة، والأشبه أن يكون عليه السلام - إذا فرضنا أنّه عالمٌ بخبث باطن من أنكحه في الحال - أن يكون إنّما فعل ذلك لتدبيرٍ وسياسةٍ وتألفٍ، وإلّا فمع الإيثار وارتفاع الأسباب لا يجوز أن يفعل ذلك.

ومن حمل نفسه من عقلة أصحابنا على أن دفع كون رقية وزينب بنتي رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم على الحقيقة، وإنّهما بنتا خديجة من ابن أبي هالة دافعٌ ظاهراً معلوماً؛ لأنّ العلم بذلك كالعلم بغيره من الأمور والشكّ فيه كالشكّ في أمرٍ معلومٍ، وما بنا إلى المكابرات ودفع المعلومات حاجة.

فأمّا الكلام في نكاح عمر، فقد تقدّم أنّ العقلَ لا يمنع من مناكحة الكفار، وإنّ فعل أمير المؤمنين قويّ حجّة واضح دليل، وهذه الجملة كافية لو اقتصرنا عليها.

لكنّا نقول: إنّ أمير المؤمنين لم ينكح عمر مختاراً، بل مكرهاً وبعد مراجعةٍ وتهديدٍ ووعيدٍ، وقد ورد الخبر بأنّه راسله فدفعه بأجمل دفع، فاستدعى عمّه العباس فقال له: ما لي أي بأس بي؟ فقال له العبّاس: وما الّذي اقتضى هذا القول؟ فقال له: خطبت إلى ابن أخيك فدفعني، وهذا يدل على عداوته لي وثنوه عني، والله لأفعلنّ كذا وكذا، ولأبلغنّ إلى كذا وكذا.

وإنّما كتبنا عن التصريح بالوعيد عمّا روي لفحشه وقبحه وتجاوزه كلّ حدّ، والألفاظ مشهورة في الرواية معروفة، فعاد العبّاس إلى أمير المؤمنين فعاتبه وخوّفه وسأله ردّ أمر المرأة إليه، فقال له: افعل ما شئت، فمضى وعقد عليها ومع الإكراه والتخويف قد تحلّ المحارم، كالخمر والخنزير.

قال المرتضى: وروي أنّ أبا عبدالله الصادق سئل عن ذلك، فقال: «ذاك فرجٌ غصبنا عليه».

وبعد، فإذا كانت التقية وخوف المخارجة قطع مادة المظاهرة، وما حمل مجموعه وتفصيله على بيعة من جلس من مكانه، واستولى على حقّه وإظهار طاعته، والرضا بإمامته، وأخذ عطيّته، فأهون من ذلك إنكاحه، فما النكاح بأعظم ممّا ذكرنا، فإذا حسن العذر في هذه الأمور كلّها، ولولاه لكانت قبيحة محظورة، فكذلك العذر بعينه قائمٌ في النكاح.

وبعد، فإنّ النّكاح أخفّ حالاً وأهون خطباً ممّا عددنا، لأنه جائزٌ في العقول، يبيح الله إنكاح الكافر مع الاختيار، فليس في ذلك وجهٌ ثابت لا بدّ من حصوله، وليس تبيح العقول مع الإيثار والاختيار أن يسمّى بالإمامة من لا يستحقّها، وأن يطاع ويقتدي بمن لم يكن فيه شرائط الإمامة، فإذا أباحت الضرورة ما كان لا يجوز مع الإيثار في القول إباحته كيف لا تبيح الضرورة ما كان يجوز في العقول مع الإيثار في القول استباحته.

ومن حمل نفسه من أصحابنا على إيثار هذه المظاهرة كمن حمل نفسه على إنكار كون رقية وزينب بنتي رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم في دفع الضرورة والإشمات بنفسه أعداءه، فإنّه يطرق عليه أنّه لا يعلم حقائق الأمور، وأنّه في كلّ مذاهبه واعتقاداته على مثل هذه الحال التي لا تخفى على العقلاء ضرورة ومرتكبها، أو من قال من جهّال أصحابنا: إنّ العقد وقع، لكن الله كان يبدّل هذه العقود عليها بشيطانة عند القصد إلى التمتّع بها فمّا يضحك الثكلى؛ لأنّ المسألة باقية عليه في العقد لكافر على مؤمنة هذا المطلوب منه، فلا معنى لذلك المنع من المتمتّع، كيف سمح بالعقد المبيح للتّمتّع من لا يجوز مناكحته، ولا عقد النكاح له، وإذا أباح بالعقد المبيح للتمتع من لا يجوز مناكحته ولا عقد النكاح له، فكيف منعه من لا يقتضيه العقد والمنع من العقد أولى من إيقاعه، والمنع من مقتضاه، وإنّما أحوج إلى ذلك العجز عن ذكر العذر الصحيح، وهذه جملة مغنية عما سواها.[1]

---

١. رسائل الشريف المرتضى، ج٣، ص١٤٨، وقد عدّ العلّامة محمد رضا الجعفري في مقالته حول حياة ←

قال المصنّف[١] رحمه الله: ومن تأمّل ما صنعه المرتضى من الفقه المتقدّم كلامه في الصحابة وأزواج رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم وبناته علم أنّه أحق بما قرف به سواه.

ولولا أنّ هذا الكتاب لا يصلح التطويل فيه بالردّ لبيّنت عوار كلامه، على أنّ الأمر ظاهرٌ لا يخفى على من له فهم، وأوّل ما ذكر فيما ادّعاه النصّ على علي عليه السلام، وهل يروي إلا في الأحاديث الموضوعة المحالات، وإنّما يكفر الإنسان لمخالفة النصّ الصحيح الصريح الّذي لا يحتمل التأويل، وما لنا هاهنا - بحمد الله - نصّ أصلاً حتّى ندّعي على الصحابة الكفر والفسق بمخالفته، ومن التخرّص وعيد عمر لعلي إذا أبى تزويجه وغير ذلك من المحالات.

والعجب أنّه يقول: روى حديث قتال عائشة لعلي من طريق الآحاد افترى النصّ عليه ثبت عنده بطريق التواتر، ولكن إذا لم تستح فاصنع ما شئت.

توفّي المرتضى في هذه السنة [٤٣٦]، ودفن في داره.[٢]

٢٥. أخبرنا ابن ناصر عن أبي الحسين بن الطُّيُوري. قال سمعت أبا القاسم بن بَرهان يقول: دخلتُ على الشريف المرتضى أبي القاسم العلويّ في مرضه وإذا قد حوّل وجهه إلى الجدار فسمعته يقول: أبو بكر وعمر وليا فعدلا، واسترحما فرحما،

← الشريف المرتضى رسائل السيد منها: رسالة سماها إنكاح أمير المؤمنين ابنته من عمر وقال: «طبع مستقلاً وقد حكاه ابن الجوزي في المنتظم في ترجمة الشريف المرتضى وبينه وبين المطبوع بعض الاختلاف» فراجع: الملخّص في أُصول الدين، ص١٥.

١. أي: ابن الجوزي.

٢. المنتظم، ج١٥، ص٢٩٤ - ٢٩٩، الرقم ٣٢٥٧.

أما أنا أقول: ارتدا بعدما أسلما[١]، فقمتُ فما بلغت عتبة الباب حتّى سمعت الزعقة عليه.[٢]

٩. جمال الدين القفطي (م ٦٢٤)

١. وجدت على ظهر الجزء الأوّل من كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوريّ بخطّ أبي محمّد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشّاب ما هذه حكايته فنقلته: وجدتُ بخطّ أبي عبدالله الحسين بن محمّد بن جعفر الخالع الشاعر‌رحمه‌الله ما هذه حكايته، فنقلته:

قرأتُ هذا الكتاب على القاضي أبي سعيد السيرافيّ ورواه لي عن مسبّح بن الحسين بن أُخت أبي حنيفة الدينوريّ، وذكر أنّه قرأه على خاله أبي حنيفة. وقرأ عليه بهذه الرواية كتاب الأنواء، وسمعته قراءةً عليه. وقرأناه على أبي عبدالله الحسين بن هارون القاضي الضبيّ بهذه الرواية أيضاً، وبقراءة أبي أحمد عبد السّلام بن الحسين البصريّ، وسمع أبوالحسين السّمسميّ، وسمع الشريف المرتضى أبو القاسم.[٣]

٢. عليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن إبراهيم[٤] بن موسى بن جعفربن محمّد بن على بن الحسين بن علي بن أبي‌طالب، أبو القاسم العلويّ يلقّب المرتضى ذا المجدين. وكانت إليه نقابة الطالبيّين، وكان شاعراً مشتهراً كثير الشعر، يعرف النحو واللغة، وله تصانيف في علم الكلام على مذهب الشيعة.

روى عن جماعةٍ من النحاة العلماء، وروى عنه. وكتابه المسمّى بـ: الغرر والدّرر - وهي مجالس أملاها - تشتمل على فنون من معاني الأدب، تكلّم فيها على النحو

١. ويأتي في ص٢١، ٢٤، ٢٦ «أ فأنا أقول: ارتدّا بعدما أسلما؟».

٢. المنتظم، ج١٥، ص٣٠٠؛ وذكره أيضاً الحموي في: معجم الأُدباء، ج٤، ص١٧٢٨.

٣. إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج١، ص٧٧.

٤. الصواب: محمد بن موسى بن إبراهيم... إلى آخر النسب. (الحسني).

واللغة وغير ذلك كتاب ممتع، يدلّ على فضل كثير، وتوسّع في الاطّلاع على العلوم. وشعره عدّة مجلّدات.

مولده سنة خمس وخمسين وثلاثمئة، ومات في يوم الأحد الخامس والعشرين من شهر ربيع الأوّل سنة ست وثلاثين وأربعمئة، ودفن في داره عشيّة ذلك اليوم.[١]

١٠. ياقوت الحموي (م ٦٢٦)

١. أحمد بن علي بن خيران الكاتب المصري، أبو محمّد الملقب بوليّ الدولة، صاحب ديوان الإنشاء بمصر بعد أبيه، وكان أبوه أيضاً فاضلاً بليغاً أعظم قدراً من ابنه، وأكثر علماً، ... وسلّم إلى أبي منصور ابن الشيرازي رسول أبي كاليجار إلى مصر من بغداد جزءين من شعره ورسائله، واستصحبهما إلى بغداد ليعرضهما على الشريف المرتضى أبي القاسم وغيره ممّن يأنس به من رؤساء البلد، ويستشير في تخليدهما دار العلم، لينفذ بقيّة الديوان والرسائل إن علم أنّ ما أنفذه منها ارتُضِيَ واستُجِيدَ، وأنّه فارقه حيّاً، ثمّ ورد الخبر بأنّه مات في شهر رمضان سنة إحدى وثلاثين وأربعمئة في أيّام المستنصر.[٢]

٢. علي بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، نقيب العلويين، أبو القاسم الملقّب بالمرتضى علم الهدى، السيد المشهور بالعلم المعروف بالفهم.

ولد سنة خمس وخمسين وثلاثمئة، ومات سنة ست وثلاثين وأربعمئة، وهو أكبر من أخيه الرضي. وقال أبو جعفر الطوسي:

---

١. إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج٢، ص٢٤٩-٢٥٠، الرقم٤٥١.

٢. معجم الأُدباء، ج١، ص٣٨٠-٣٨١، الرقم١١٩، وراجع أيضاً: الوافي بالوفيات، ج٧، ص٢٣٥، الرقم ٣١٨٧.

توحّد المرتضى في علوم كثيرة، مجمعٌ على فضله، مقدّمٌ في العلوم مثل: علم الكلام والفقه وأُصول الفقه والأدب والنحو والشعر ومعاني الشعر واللغة وغير ذلك، وله ديوان شعر يزيد على عشرة آلاف بيت، وله من التصانيف ومسائل البلدان شيءٌ كثير، يشتمل على ذلك فهرسته، غير أنّي أذكر أعيان كتبه وكبارها منها: كتاب الشافي في الإمامة، وهو نقض كتاب المغني لعبد الجبّار بن أحمد، وهو كتابٌ لم يصنّف مثله في الإمامة. كتاب الملخّص في الأُصول لم يتمّه. كتاب الذخيرة في الأُصول تامّ. وكتاب جمل العلم والعمل تامٌّ. وكتاب الغرر والدرر، وكتاب التنزيه. كتاب المسائل الموصلية الأُولى. وكتاب المسائل الموصلية الثانية. كتاب المسائل الموصلية الثالثة. وكتاب المقنع في الغيبة. وكتاب مسائل الخلاف في الفقه، لم يتمّ. كتاب الانتصار فيما انفردت به الإماميّة. كتاب مسائل مفردات في أُصول الفقه. كتاب المصباح في الفقه، لم يتم. وكتاب المسائل الطرابلسية الأُولى. وكتاب المسائل الأخيرة. وكتاب مسائل أهل مصر الأُولى. وكتاب مسائلهم الأخيرة. وكتاب المسائل الحلبية الأُولى. وكتاب المسائل الحلبية الأخيرة. كتاب المسائل الناصرية في الفقه. وكتاب المسائل الجرجانية. وكتاب المسائل الطوسية، لم يتم. وكتاب البرق. وكتاب طيف الخيال. وكتاب الشيب والشباب. كتاب تتبّع أبيات المعاني للمتنبّي التي تكلّم عليها ابن جني. وكتاب النقض على ابن جني في الحكاية والمحكي. وكتاب نصر الرواية وإبطال القول بالعدد. وكتاب الذريعة في أُصول الفقه. وكتاب تفسير قصيدة السيد.

وله مسائل مفردات نحو مئة مسألة في فنون شتّى. وكتاب المسائل الصيداوية.

قال أبو جعفر الطوسيّ: قرأت أكثر هذه الكتب عليه وسمعت سائرها[1].

و من شعره المذكور في تتمة اليتيمة...[2].

١. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٨٨.

٢. مضى عليك في ما نقلناه عن اليتيمة.

ذكر غرس النعمة أبو الحسن محمّد بن هلال بن المُحَسِّن الصابئ في كتاب الهفوات قال:

اجتاز المرتضى أبو القاسم يوم جمعة على باب جامع المنصور بحيث تباع الغنم، فسمع المنادي يقول: نبيع هذا التيس العلويّ بدينار، فظنّ أنه قصده بذلك، فعاد إلى داره وتألّم إلى الوزير ممّا جرى عليه، فكشف فوجد أن التيس إذا كان في رقبته حلمتان متدليتان سمّي علوياً تشبيهاً بضفيرتي العلويّ المسبلتين على رقبته.

نقلت من خط الحافظ الإمام أبي نصر عبد الرحيم بن النفيس بن وهبان وفّقه الله، قال:

نقلت من خط الإمام أبي بكر محمّد بن منصور السمعاني رحمه الله، قال سمعت أبا الحسين المبارك بن عبد الجبّار الصيرفي يقول، سمعت أبا القاسم بن بَرهان[1] يقول: دخلت على الشريف المرتضى أبي القاسم العلوي في مرضه الذي توفّي فيه، فإذا قد حوّل وجهه إلى الجدار، فسمعته يقول: أبو بكر وعمر وليا فعدلا واسترحما فرحما، وأنا أقول: ارتدّا بعد أن أسلما؛ قال: فقمت وخرجت فما بلغت عتبة الباب، حتّى سمعت الزعقة عليه.

و من شعره ما نقلته من خط تاج الإسلام في المذيل... ومن خطه:

سمعت أبا العلاء أحمد بن محمّد بن الفضل الحافظ بأصبهان يقول: ذكر شيخنا أبو الفضل محمّد بن طاهر المقدسي الحافظ ونقلتُ من خطّه: سمعت الكيا أبا الحسين يحيى بن الحسين العلوي الزيدي[2]، وكان من نبلاء أهل البيت، ومن المحمودين في صناعة الحديث وغيره من الأُصول والفروع، يقول: وقد دخل عليه بعض الشعراء

---

١. بَرهان هذا بالفتح، وهو على غير الجادة، وسائر الأسماء بالضم. (الحسني).

٢. هو زيديّ نسباً ومذهباً. (الحسني).

فمدحه بقصيدةٍ، فلمّا خرج قال: يا أبا الفضل، الناس ينظرون إليّ وإلى المرتضى ولا يفرّقون بين الرجلين، المرتضى يدخل عليه من أملاكه كلّ سنة أربعة وعشرون ألف دينار، وأنا آكل من طاحونة لأُختي ليس لي معيشة غيرها.

قال أبو الفضل المقدسي[١]: وذكر بين يديه يوماً الإمامية فذكرهم بأقبح ذكر وقال: لو كانوا من الدوابّ لكانوا الحمير، ولو كانوا من الطيور لكانوا الرخم، وأطنب في ذمّهم. وبعد مدة دخلت على المرتضى، وجرى ذكر الزيدية والصالحية أيّهما أفضل، فقال: يا أبا الفضل تقول أيّهما خير ولا تقول أيهما شرّ، فتعجّبت من إمامي الشيعة في وقتهما ومن قول كلّ واحد منهما في مذهب الآخر، فقلت: قد كفيتما أهل السنّة الوقيعة فيكما.

قرأتُ بخطّ الشيخ أبي محمّد ابن الخشاب:

حدّثني الشيخ الصالح أبو صالح قرطاس بن الطنطاش الظفري الصوفي التركي من لفظه قال: سمعتُ ابن الرملي يقول وكان مسنّاً: حضرت مجلس أبي القاسم المرتضى وأنا إذ ذاك صبيّ، فدخل عليه بعض أكابر الديلم، فتزحزح له وأجلسه معه على سريره، وأقبل عليه مسائلاً، فسارّه الديلمي بشيءٍ لم نعلم ما هو، فقال له متضجّراً: نعم، وأخذ معه في كلام كأنّه مدافعه، فنهض الديلمي، فقال المرتضى بعد نهوضه: أهؤلاء يريدون منّا أن نزيل الجبال بالريش؟! وأقبل على من في مجلسه فقال: أتدرون ما قال هذا الديلمي؟ فقالوا: لا يا سيدي، فقال: قال بيّن لي هل صحّ إسلام أبي بكر وعمر؟ قلت: أنا رضي الله عنهما.

قرأت في بعض كتب الحسن بن جعفر بن عبد الصمد بن المتوكّل بخطّه:

حدّثني الفصيحي النحوي قال: اطّلع المرتضى من روشنه، فرأى المطرّز الشاعر وقد

١. هذا هو المحدث المنحرف عن العترة الطاهرة عليهم السلام المطعون في سيرته، المسور على مقام الإمام أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام، وهو من رجال القرن الخامس الهجري. (الحسني).

انقطع شراك نعله وهو يصلحه، فقال له: فديت ركائبك، وأشار إلى قصيدته التي أولها:

سَرَىٰ مُغرَماً بِالعِيسِ يَنْتَجِعُ الرَّكْبَا   يُسَائِلُ عَنْ بَدْرِ الدُّجَى الشَّرْقَ وَالْغَرْبَا

عَلَى عَذَبَاتِ الجَزْعِ مِنْ مَاءِ تَغْلِبٍ   غَـزَالٌ يَـرَى مَـاءَ القُلُـوبِ لَـهُ شُـرْبَا

إلى قوله:

إِذَا لَمْ تُبَلِّغْـنِي إِلَيْكُـمْ رَكَائِـبِي   فَلَا وَرَدَتْ مَاء ولا رَعَتِ العُشْبَا

فقال مسرعاً: أتراها ما تشبه مجلسك وخلعك وشربك؟ أشار بذلك إلى أبياته التي أوّلها:

يَـا خَلِيـلِيَّ مِـنْ ذُؤَابَـةِ قَيْـسٍ[1]

١١. ابن الأثير الجزري (م ٦٣٠)

١. وسألت أنا جماعة من أعيان العلويّين في نسبه، فلم يرتابوا في صحّته، وذهب غيرهم إلى أنّ نسبه مدخول ليس بصحيح، وعدا طائفة منهم إلى أن جعلوا نسبه يهوديّاً، وقد كتب في الأيام القادريّة محضر يتضمّن القدح في نسبه ونسب أولاده، وكتب فيه جماعة من العلويّين وغيرهم أنّ نسبه إلى أمير المؤمنين عليّ غير صحيح.

فممّن كتب فيه من العلويّين المرتضى، وأخوه الرضيّ، وابن البطحاويّ، وابن الأزرق العلويّان، ومن غيرهم ابن الأكفانيّ وابن الخرزيّ ، وأبو العبّاس الأبيورديّ، وأبو حامد، والكشفليّ، والقُدُوريّ، والصّيمريّ،و أبو الفضل النسويّ، وأبو جعفر النسفيّ، وأبو عبدالله بن النّعمان، فقيه الشيعة.

١. معجم الأُدباء، ج٤، ص١٧٢٨-١٧٣٢، الرقم ٧٤٨.

و زعم القائلون بصحّة نسبه أنّ العلماء ممّن كتب في المحضر إنّما كتبوا خوفاً وتقيّة، ومن لا علم عنده بالأنساب فلا احتجاج بقوله [١].

٢. في هذه السنة توفّي عليّ بن هلال المعروف بابن البوّاب، الكاتب المشهور، وإليه انتهى الخطّ، ودفن بجوار أحمد بن حنبل، وكان يقصّ بجامع بغداذ،و رثاه المرتضى [٢]

٣. في هذه السنة تزوّج السلطان مشرّف الدولة بابنة علاء الدولة بن كاكويه، وكان الصداق خمسين ألف دينار، وتولّى العقد المرتضى [٣].

٤. وأمّا أبو الخطّاب حمزة بن إبراهيم فإنّه مات بكرخ سامرّا مفلوجاً، غريباً، قد زال عنه أمره وجاهه، وكان مولده سنة تسع وثلاثين وثلاثمئة، ورثاه المرتضى. [٤]

٥. وفيها توفّي أبو الحسن عليّ بن عيسى الربعيّ النحويّ عن نيّف وتسعين سنة، وأخذ النحو عن أبي عليّ الفارسيّ، وأبي سعيد السيرافيّ، وكان فكهاً، كثير الدّعابة، فمن ذلك أنّه كان يوماً على شاطئ دجلة ببغداد، والملك جلال الدولة، والمرتضى والرضي كلاهما في سميريّة ، ومعهما عثمان بن جَنِي النحويّ، فناداه الربعيّ: أيّها الملك ما أنت صادق في تشيّعك لعليّ بن أبي طالب، يكون عثمان إلى جانبك، وعليّ، يعني نفسه، هاهنا! فأمر بالسّميريّة [٥] فقرّبت إلى الشاطئ وحمله معه.

و قيل: إنّ هذا القول كان للشريف الرضي وأخيه المرتضى، ومعهما عثمان ابن جَنِي،

١. الكامل، ج٨، ص٢٧.
٢. الكامل، ج٩، ص٣٢٥.
٣. الكامل، ج٩، ص٣٤١.
٤. الكامل، ج٩، ص٣٦٣.
٥. السميرية: نوع من السفن الصغيرة. (الحسني).

فقال: ما أعجب أحوال الشريفين! يكون عثمان معهما، وعليّ يمشي على الشطّ[1]. [2]

١٢. ابن النجّار البغدادي (م ٦٤٣)

١. عبيدالله بن عبد العزيز بن المؤمّل، أبو نصر الرسولي... سمع أبا الحسين أحمد بن عمر بن روح النهرواني وأبا الحسن علي بن محمود الزوزني وأبا القاسم علي بن الحسين الموسوي المعروف بالمرتضى ...[3].

٢. علي بن مقلّد بن عبدالله بن كرامة بن عبدالله بن المعار، أبوالحسن البوّاب، المعروف بالأطهري، كان صاحباً للأطهر أبي محمّد الحسن بن المرتضى علي بن الحسين الموسوي[4].

١٣. سبط ابن الجوزي (م ٦٥٤)

وقد أخبرنا السيّد الشريف أبو الحسن علي بن محمّد الحسيني بإسناده إلى الشريف المرتضى[5] قال: وقع إليّ من خطب أمير المؤمنين عليه السلام أربعمئة خطبة وكتابنا هذا يضيق عن حصرها، فنشرّفه بما اتّصل إلينا إسناده من نظمها ونثرها.[6]

١٤. ابن أبي الحديد (م ٦٥٦)

١. وأمّ الرضي أبي الحسن فاطمة بنت الحسين بن أحمد بن الحسن الناصر الأصم

---

١. وقد مرّ ذكر القصة بشكل آخر من المنتظم لابن الجوزي.

٢. الكامل، ج٩، ص٣٩٣.

٣. ذيل تاريخ بغداد، ج١٧، ص٥٠، الرقم ٣٢٥.

٤. ذيل تاريخ بغداد، ج١٩، ص١٢٢، الرقم ٩٥١.

٥. كذا، ولعل الصواب: الشريف الرضي، حيث ذكر ما هذا معناه في كتابه خصائص الأئمّة. (الحسني).

٦. تذكرة الخواص، ص١١٤.

صاحب الديلم وهو أبو محمّد الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام شيخ الطالبيّين وعالمهم وزاهدهم وأديبهم وشاعرهم ملك بلاد الديلم والجبل ويلقّب بالناصر للحقّ، جرت له حروب عظيمة مع السامانية، وتوفّي بطبرستان سنة أربع وثلاثمئة، وسنّه تسع وسبعون سنة، وانتصب في منصبه الحسن بن القاسم بن الحسين الحسني ويلقّب بالداعي إلى الحقّ. وهي أمّ أخيه أبي القاسم علي المرتضى أيضاً.[١]

٢. وذكر أبو الحسن الصابي وابنه غرس النعمة محمّد في تاريخهما: أنّ القادر بالله عقد مجلساً أحضر فيه الطاهر أبا أحمد الموسوي وابنه أبا القاسم المرتضى وجماعة من القضاة والشهود والفقهاء وأبرز إليهم أبيات الرضي أبي الحسن... وقال القادر للنقيب أبي أحمد: قلْ لولدك محمّد أي هوان قد أقام عليه عندنا، وأيّ ضيمٍ لقي من جهتنا، وأيّ ذلّ أصابه في مملكتنا، وما الذي يعمل معه صاحب مصر لو مضى إليه أكان يصنع إليه أكثر من صنيعنا، ألم نولّه النقابة، ألم نولّه المظالم، ألم نستخلفه على الحرمين والحجاز وجعلناه أمير الحجيج، فهل كان يحصل له من صاحب مصر أكثر من هذا ما نظنّه كان يكون لو حصل عنده إلّا واحداً من أبناء الطالبيّين بمصر.

فقال النقيب أبو أحمد: أما هذا الشعر، فممّا لم نسمعه منه، ولا رأيناه بخطّه، ولا يبعد أن يكون بعض أعدائه نحله إيّاه وعزاه إليه.

فقال القادر: إن كان كذلك فلتكتب الآن محضراً يتضمّن القدح في أنساب ولاة مصر، ويكتب محمّد خطّه فيه، فكتب محضراً بذلك شهد فيه جميع من حضر المجلس، منهم النقيب أبو أحمد، وابنه المرتضى، وحمل المحضر، إلى الرضي ليكتب خطّه فيه

١. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج١، ص٣٢-٣٣.

حمله أبوه وأخوه، فامتنع من سطر خطه، وقال: لا أكتب وأخاف دعاة صاحب مصر، وأنكر الشعر وكتب خطّه وأقسم فيه أنّه ليس بشعره، وأنّه لا يعرفه، فأجبره أبوه على أن يكتب خطّه في المحضر، فلم يفعل.

وقال: أخاف دعاة المصريّين وغيلتهم لي؛ فإنّهم معروفون بذلك.

فقال أبوه: يا عجباه، أتخاف من بينك وبينه ستمئة فرسخ، ولاتخاف من بينك وبينه مئة ذراع، وحلف ألّا يكلّمه، وكذلك المرتضى فعلا ذلك تقيّةً وخوفاً من القادر وتسكيناً له، ولمّا انتهى الأمر إلى القادر سكت على سوءٍ أضمره، وبعد ذلك بأيّام صرفه عن النقابة، وولّاها محمّد بن عمر النهرسابسي[1].[2]

٣. وقرأت بخطّ محمّد بن إدريس الحلّي الفقيه الإمامي قال:

حكى أبو حامد أحمد بن محمّد الإسفرائيني الفقيه الشافعي، قال: كنت يوماً عند فخر الملك أبي غالب محمّد بن خلف وزير بهاء الدولة وابنه سلطان الدولة، فدخل عليه الرضي أبو الحسن، فأعظمه وأجلّه ورفع من منزلته، وخلّى ما كان بيده من الرقاع والقصص وأقبل عليه يحادثه، إلى أن انصرف، ثمّ دخل بعد ذلك المرتضى أبو القاسم رحمه الله فلم يعظّمه ذلك التعظيم، ولاأكرمه ذلك الإكرام، وتشاغل عنه برقاع يقرؤها وتوقيعات يوقّع بها، فجلس قليلاً وسأله أمراً فقضاه، ثمّ انصرف.

قال أبو حامد: فتقدّمت إليه، وقلتُ له: أصلح الله الوزير هذا المرتضى هو الفقيه المتكلّم صاحب الفنون، وهو الأمثل والأفضل منهما وإنّما أبو الحسن شاعر، قال: فقال لي: إذا انصرف الناس وخلا المجلس أجبتك عن هذه المسألة.

---

١. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج١، ص٣٧-٣٩.

٢. ومن نتائج ذلك - فيما أرى - أن دسّ السم إلى الشريف الرضي، فمات ولم يبلغ الخمسين من العمر (٤٧ سنة) والموضوع يحتاج إلى تحقيق واسع ودراسة مستوعبة. (الحسني).

قال: وكنت مجمعاً على الانصراف، فجاءني أمرٌ لم يكن في الحساب، فدعت الضرورة إلى ملازمة المجلس، إلى أن تقوّض الناس واحداً فواحداً، فلمّا لم يَبْقَ إلّا غلمانه وحجابه دعا بالطعام، فلمّا أكلنا وغسل يديه، وانصرف عنه أكثر غلمانه، ولم يَبْقَ عنده غيري.

قال لخادم: هاتِ الكتابين اللّذين دفعتهما إليك منذ أيّام، وأمرتك أن تجعلهما في السفط الفلاني، فأحضرهما، فقال: هذا كتاب الرضي اتّصل بي أنّه قد ولد له ولدٌ، فأنفذت إليه ألف دينار، وقلت له: هذه للقابلة، فقد جرت العادة أن يحمل الأصدقاء إلى أخلّائهم وذوي مودّتهم مثل هذا في مثل هذه الحال، فردّها وكتب إليّ هذا الكتاب، فاقرأه قال: فقرأته وهو اعتذارٌ عن الردّ وفي جملته إنّنا أهل بيتٍ لا نطّلع على أحوالنا قابلة غريبة، وإنّما عجائزنا يتولّين هذا الأمر من نسائنا، ولسن ممّن يأخذن أجرةً ولا يقبلن صلةً، قال: فهذا هذا.

وأمّا المرتضى، فإنّنا كنّا قد وزّعنا وقسطنا على الأملاك ببادوريا تقسيطاً نصرفه في حفر فوهة النهر المعروف بنهر عيسى، فأصاب ملكاً للشريف المرتضى بالناحية المعروفة بالداهرية من التقسيط عشرون درهماً ثمنها دينار واحد، قد كتب إليّ منذ أيّام في هذا المعنى هذا الكتاب، فاقرأه فقرأته وهو أكثر من مئة سطر، يتضمّن من الخضوع والخشوع والاستمالة والهزّ والطلب والسؤال في إسقاط هذه الدراهم المذكورة عن أملاكه المشار إليها ما يطول شرحه[1].

قال فخر الملك، فأيّهما ترى أولى بالتعظيم والتبجيل هذا العالم المتكلّم الفقيه الأوحد

---

١. هذه من الأُكذوبات الواضحة والتهم الفاسدة التي نبرّئ ساحة الشريف المرتضى عنها، كيف لا، وقد عرف الشريف المرتضى بإبائه وجوده وسخائه.

ونفسه هذه النفس، أم ذلك الذي لم يشهر إلّا بالشعر خاصّة ونفسه تلك النفس.

فقلت: وفّق الله تعالى سيّدنا الوزير، فما زال موفّقاً، والله ما وضع سيّدنا الوزير الأمر إلّا في موضعه، ولا أحلّه إلّا في محلّه، وقمتُ فانصرفت.[1]

وتوفّي الرضي رحمه الله في المحرم من سنة أربع وأربعمئة... ومضى أخوه المرتضى من جزعه عليه إلى مشهد موسى بن جعفر عليه السلام لأنّه لم يستطع أن ينظر إلى تابوته ودفنه، وصلّى عليه فخر الملك أبو غالب، ومضى بنفسه آخر النهار إلى أخيه المرتضى بالمشهد الشريف الكاظمي، فألزمه بالعود إلى داره.

و حدّثني فَخَار بن معدّ العلوي الموسوي رحمه الله قال: رأى المفيد أبو عبدالله محمّد بن [محمد بن] النعمان الفقيه الإمام في منامه كأنّ فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله دخلت عليه، وهو في مسجده بالكرخ ومعها ولداها الحسن والحسين عليهما السلام صغيرين، فسلمتهما إليه، وقالت له: علّمهما الفقه، فانتبه متعجّباً من ذلك، فلمّا تعالى النهار في صبيحة تلك الليلة التي رأى فيها الرؤيا دخلت إليه المسجد فاطمة بنت الناصر وحولها جواريها، وبين يديها ابناها محمّد الرضي وعلي المرتضى صغيرين، فقام إليها وسلم عليها، فقالت له: أيّها الشيخ هذان ولداي قد أحضرتهما لتعلّمهما الفقه، فبكى أبو عبدالله وقصّ عليها المنام، وتولّى تعليمهما الفقه، وأنعم الله عليهما، وفتح لهما من أبواب العلوم والفضائل ما اشتهر عنهما في آفاق الدنيا وهو باقٍ ما بقي الدهر.[2]

٤. ذكر الجواب عمّا فخرت به بنو أميّة ونحن نذكر ما أجاب به أبو عثمان عن كلامهم ونضيف إليه من قبلنا أُموراً لم يذكرها فنقول... ومن رجالنا النقيب أبو أحمد

---

١. هذه الحكاية مختلقة، والتحقيق في موضع غير هذا. (الحسني).

٢. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج١، ص٣٩-٤١.

الحسين بن موسى شيخ بني هاشم الطالبيّين والعباسيّين في عصره ومن أطاعه الخلفاء والملوك في أقطار الأرض، ورجعوا إلى قوله، وابناه علي ومحمّد وهما المرتضى والرضي وهما فريدا العصر في الأدب والشعر والفقه والكلام.»[١و٢]

١٥. ابن خلّكان (م ٦٨١)

الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الطاهر ذي المناقب أبي أحمد الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمّد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

كان نقيب الطالبيّين وكان إماماً في علم الكلام والأدب والشعر، وهو أخو الشريف الرضي، وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

وله تصانيف على مذهب الشيعة، ومقالة في أُصول الدين، وله ديوان شعر كبير، وإذا وصف الطيف أجاد فيه، وقد استعمله في كثير من المواضع. وقد اختلف الناس في كتاب نهج البلاغة المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، هل هو جمعه، أم جمع أخيه الرضي؟ وقد قيل: إنّه ليس من كلام علي، وإنّما الذي جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه، والله أعلم[٣].

---

١. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج١٥، ص٢٧٠-٢٨٨.

٢. قد حكى ابن أبي الحديد في مواضع من شرحه هذا، آراء السيد حكاية عن تأليفه وأحياناً قد اعترض عليه، فللوقوف على هذه المواضع لاحظ: شرح نهج البلاغة، ج١، ص٢٩٠، ص٣٠٥ وج٢، ص٢٧ وص٣٢٨ وج٣، ص٣ وص١١، وج٧، ص١٣ وج١٠، ص٢٨٦ وج١٢، ص١٩٥ وج١٣، ص١٨٤ وج١٥، ص١٠١ وج١٦، ص٢٣٤ وص٢٣٧ وص٢٦٨ وج١٧، ص١٥٥.

٣. هذه من المغالطات والجهل بالحقيقة الناصعة كوضوح الشمس الساطعة، فممّا لا يرتابه الشكّ أنّ نهج البلاغة مجموعٌ من كلمات وخطب أميرالمؤمنين عليه السلام، وهي من جمع الشريف الرضي رحمه الله.

وله الكتاب الذي سمّاه الغرر والدرر، وهي مجالس أملاها، تشتمل على فنونٍ من معاني الأدب، تكلّم فيها على النحو واللغة وغير ذلك، وهو كتابٌ ممتعٌ يدلّ على فضل كثير، وتوسّع في الاطّلاع على العلوم.

وذكره ابن بسّام الأندلسي في أواخر كتاب الذخيرة فقال:

كان هذا الشريف إمام أئمّة العراق، بين الاختلاف والاتّفاق، إليه فزع علماؤها، وعنه أخذ عظماؤها، صاحب مدارسها، وجماع شاردها وآنسها، ممّن سارت أخباره، وعرفت له أشعاره، وحمدت في ذات الله مآثره وآثاره، إلى تواليفه في الدين، وتصانيفه في أحكام المسلمين، ممّا يشهد أنّه فرع تلك الأصول، ومن أهل ذلك البيت الجليل. وأورد له عدّة مقاطيع...[1].

ونقلت من كتاب جنان الجنان ورياض الأذهان الذي صنّفه القاضي الرشيد أبو الحسين أحمد المعروف بابن الزبير الغسّاني - المقدّم ذكره - ما نسبه إلى الشريف المرتضى المذكور ...[2].

وحكى الخطيب أبو زكرياء يحيى بن علي التبريزي اللغوي أنّ أبا الحسن علي بن أحمد بن علي بن سلك الفالي الأديب كانت له نسخة بكتاب الجمهرة لابن دُريد في غاية الجودة، فدعته الحاجة إلى بيعها فباعها واشتراها الشريف المرتضى أبو القاسم المذكور بستّين ديناراً، وتصفّحها فوجد بها أبياتاً بخطّ بائعها أبي الحسن الفالي وهي:

أَنِسْتُ بِهَا عِشْرِينَ حَوْلاً وَبِعْتُهَا　　　لَقَدْ طَالَ وَجْدِي بَعْدَهَا وَحَنِينِي

---

١. وقد ذكر عدة من مقاطيع أشعار السيد، فراجع.

٢. وذكر بعض الأبيات المنسوبة إليه.

وَمَا كَانَ ظَنِّي أَنَّنِي سَأَبِيعُهَا وَلَوْ خَلَّدَتْنِي فِي السُّجُونِ دُيُونِي
وَلَكِنْ لِضَعْفٍ وَافْتِقَارٍ وَصِبْيَةٍ صِغَارٍ عَلَيْهِمْ تَسْتَهِلّ شُؤُونِي
فَقُلْتُ وَلَمْ أَمْلُكْ سَوَابِقَ عَبْرَةٍ مَقَالَةَ مَكْوِيِّ الفُؤَادِ حَزِينِ:
وَقَدْ تُخْرِجُ الحَاجَاتُ يَا أُمَّ مَالِكٍ كَرَائِمَ مِنْ رَبٍّ بِهِنَّ ضَنِينِ[١]

... ومُلح الشريف المرتضى وفضائله كثيرة. وكانت ولادته في سنة خمس وخمسين وثلثمئة. وتوفّي يوم الأحد الخامس والعشرين من شهر ربيع الأوّل سنة ستّ وثلاثين وأربعمئة ببغداد، ودفن في داره عشية ذلك النهار، رحمه الله تعالى.[٢]

١٦. شمس الدين الذهبي (م ٧٤٧)

١. قال أبو محمّد بن حزم في كتب الملل والنحل:

... ومن قول الإمامية كلّها قديماً وحديثاً، إنّ القرآن مبدّل، زيد فيه، ونقص منه كثيراً، إلّا عليّ بن الحسين، يعني الشريف المرتضى، وصاحبيه.[٣]

و قال أبو الحسن محمّد بن عبد الملك الهمدانيّ في تاريخه :

توفّي أبو الحسن ابن البوّاب صاحب الخطّ الحسن في جمادى الأولى، ودفن في جوار تربة أحمد، يعني ابن حنبل... ورثاه المرتضى بقوله...[٤].

٢. الحسين بن الخضر بن محمد. أبو عليّ البخاريّ الفشيديزجيّ ، الفقيه الحنفيّ، قاضي بخارى.

---

١. ذكر ياقوت الحموي في معجم الأُدباء نقلاً عن يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ابن الخطيب المذكور) أنّ هذه الحكاية وقعت للفالية مع رجل قاض من أهل تبريز، لا مع الشريف المرتضى، وهو الراجح. (الحسني).

٢. وفيات الأعيان، ج٣، ص٣١٣، الرقم ٤٤٣؛ وراجع أيضاً: مرآة الجنان، ج٣، ص٤٣-٤٤.

٣. تاريخ الإسلام، ج١٦، ص٤٣٧.

٤. تاريخ الإسلام، ج٢٨، ص٣٢٨.

.... وقد ناظر مرّة الشريف المرتضى شيخ الرافضة، وقطعه في حديث: «ما تركنا صدقة». وقال للمرتضى: إذا جعلت «ما» نافية، خلا الحديث من فائدة، فإنّ كلّ أحد لا يخفى عليه أنّ الميت يرثه أقرباؤه، ولاتكون تركته صدقة. ولكن لمّا كان الرّسول عليه [وآله] السّلام بخلاف المسلمين، بيّن ذلك، فقال: «ما تركناه صدقة» وقد سمع أبو عليّ هذا من: ابن شبّويه المروزيّ بمرو، ومن جعفربن فنّاكيّ بالرّيّ. وتخرّج به الأصحاب.[1]

٣. عليّ بن الحسين بن موسى الشريف، أبو طالب العلويّ الموسويّ، نقيب الطالبيّين ببغداد، المعروف بالشّريف المرتضى ذو المجدين.كان شاعراً ماهراً، متكلّماً ذكيّاً. له مصنّفات جمّة على مذهب الشّيعة.حدّث عن: سهل بن أحمد الدّيباجيّ، وأبي عبيد الله المرزبانيّ، وغيرهما.

قال الخطيب: كتبت عنه، وكان مولده في سنة خمس وخمسين وثلاثمئة. وهو أخو الشّريف الرّضيّ. قلت: كلّ منهما رافضيّ. وكان المرتضى رأساً في الاعتزال، كثير الاطّلاع والجدال.قال أبو محمّد بن حزم في الملل والنّحل:

ومن قول الإمامية كلّها قديماً وحديثاً أنّ القرآن مبدّل، زيد فيه ونقص منه ،حاشى عليّ بن الحسين بن موسى، وكان إماميّاً فيه تظاهر بالاعتزال، ومع ذلك فإنّه ينكر هذا القول ويكفّر من قاله، وكذلك صاحباه أبو يعلى الطّوسيّ[2]، وأبو القاسم الرّازيّ.

قلت: وقد اختلف في كتاب نهج البلاغة المكذوب على عليّ عليه السلام، هل هو من وضعه، أو وضع أخيه الرّضيّ؟

---

١. تاريخ الإسلام، ج٢٩، ص١٢٧-١٢٩، الرقم١٢٩؛ وأيضاً الوافي بالوفيات، ج١٢، ص٣٦١، الرقم ٣٤٦.

٢. المعروف أنه أبو جعفر الطوسي تلميذ السيد لا أبو يعلى الجعفري. وقد نص على عدم التحريف أبو جعفر الطوسي في التبيان. (الحسني).

و قد حكى عنه ابن بَرهان النّحويّ أنّه سمعه ووجهه إلى الحائط يعاتب نفسه ويقول: أبو بكر وعمر وليا فعدلا، واسترحما فرحما، أفأنا أقول ارتدا؟ قلت: وفي تصانيفه سبّ الصّحابة وتكفيرهم.[١]

٤. الحسين بن عقبة. أبو عبدالله البصريّ الضّرير. من أعيان الشّيعة. قرأ على الشّريف المرتضى كتاب الذّخيرة وحفظه، وله سبع عشرة سنة. وكان من أذكياء بني آدم. ورد أنّه قال: أقدر أحكي مجالس المرتضى وما جرى فيها من أوّل يوم حضرتها. ثمّ أخذ يسردها مجلساً مجلساً، والنّاس يتعجّبون.[٢]

٥. الحسن بن الشّريف المرتضى عليّ الموسويّ الرّافضيّ. كان يلقّب بالأظهر. شيعيّ جلد، معتزليّ له تواليف. مات كهلاً[٣].

٦. هبة الله بن الحسين بن عليّ. كمال الملك أبو المعالي، أخو الوزير عميد الملك محمد، ... وقد مدحه الشّريف المرتضى.[٤]

٧. التّقيّ بن نجم بن عبيد الله. أبو الصّلاح الحلبيّ، شيخ الشّيعة وعالم الرّافضة بالشّام. ... وقرأ على: الشّريف المرتضى.[٥]

٨. قال ياقوت الحمويّ في تاريخ الأُدباء:

نقلت من خطّ عبد الرحيم بن النّفيس بن وهبان قال: نقلت من خطّ أبي بكر محمّد

---

١. تاريخ الإسلام، ج٢٩، ص٤٣٣-٤٣٤؛ وفي المقام كلام راجع: التعليقة ٨٦.

٢. تاريخ الإسلام، ج٣٠، ص٤٣، الرقم١٠.

٣. تاريخ الإسلام، ج٣٠، ص٦١، الرقم٣٨.

٤. تاريخ الإسلام، ج٣٠، ص٨٦، الرقم٩٤.

٥. تاريخ الإسلام، ج٣٠، ص١٤٣، الرقم١٩٢.

بن منصور السّمعانيّ: سمعت المبارك بن عبد الجبّار الصّيرفيّ: سمعت أبا القاسم بن بَرهان يقول: دخلت على الشّريف المرتضى في مرضه، فإذا قد حوّل إلى الحائط، فسمعته يقول: أبو بكر وعمر وليا فعدلا، واسترحما فرحما، أفأنا أقول ارتدّا بعد أن أسلما؟

قال: فقمت وخرجت، فما بلغت عتبة الباب حتى سمعت الزّعقة عليه[1].[2]

٩. حمزة بن محمد. الشّريف أبو يعلى الجعفريّ البغداديّ، من أولاد جعفر بن أبي طالب. كان من كبار علماء الشّيعة. لزم الشّيخ المفيد... وأخذ أيضاً عن السّيّد المرتضى.[3]

١٠. أحمد بن عليّ بن قدامة. القاضي أبو المعالي الحنفيّ... قرأ على: الشّريف المرتضى.[4]

١١. سنة ستّ وثلاثين وأربعمئة. قلت: فيها مات... عالم الإمامية - أبو طالب علي بن الحسين بن موسى الحسيني الشريف المرتضى واضع كتاب نهج البلاغة...[5].

١٢. المرتضى العلّامة الشريف المرتضى، نقيب العلوية، أبو طالب، علي بن حسين بن موسى، القرشي العلوي الحسيني الموسوي البغدادي، من ولد موسى الكاظم. ولد سنة خمس وخمسين وثلاث مئة. وحدّث عن: سهل بن أحمد الديباجي، وأبي عبدالله المرزباني، وغيرهما. قال الخطيب: «كتبت عنه». قلت: هو جامع كتاب نهج

---

١. تاريخ الإسلام، ج٣٠، ص٤٠٢.

٢. وقد ذكر الذّهبي هذه القصّة مرّتين وفي كليهما صرّح بأنّ قول المرتضى: «أفأنا أقول ارتدّا بعد أن أسلما» وهو استفهام يدلّ على إنكار الارتداد. وبما أنّ الذّهبي أسند كلامه إلى كتاب الحموي ذكرنا سابقاً تمام كلام الحموي في ص٢٠، فراجع وانظر مدى الاختلاف بين العبارتين، فإنّ الحموي نقل كلام المرتضى وصرّح بأنّه قال: «وأنا أقول ارتدّا بعد أن أسلما» وهو دالّ على إثبات الارتداد مضافاً إلى أنّ ابن الجوزي نقل القصّة عن ابن بَرهان وذكر كلام المرتضى خلافاً لنقل الذهبي، فقد نقلنا كلام ابن الجوزي، فراجع وتأمّل.

٣. تاريخ الإسلام، ج٣١، ص١٦٧، الرقم١٣٣؛ وذكره أيضاً في: سير أعلام النبلاء، ج١٨، ص١٤١، الرقم٧٦.

٤. تاريخ الإسلام، ج٣٣، ص١٦٨، الرقم١٧٠.

٥. تذكرة الحفاظ، ج٣-٤، ص١١٠٩.

البلاغة، المنسوبة ألفاظه إلى الإمام علي رضي الله عنه، ولا أسانيد لذلك، وبعضها باطل، وفيه حقّ، ولكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النطق بها، ولكن أين المصنّف؟ وقيل: بل جمع أخيه الشريف الرضي. وديوان المرتضى كبير وتواليفه كثيرة، وكان صاحب فنون. وله كتاب الشافي في الإمامة، والذخيرة في الأُصول، وكتاب التنزيه، وكتاب في إبطال القياس، وكتاب في الاختلاف في الفقه، وأشياء كثيرة. وديوانه في أربع مجلدات. وكان من الأذكياء الأولياء، المتبحّرين في الكلام والاعتزال، والأدب والشعر، لكنّه إماميٌّ جلد. نسأل الله العفو. قال ابن حزم: «الإمامية كلّهم على أنّ القرآن مبدّل، وفيه زيادة ونقص سوى المرتضى، فإنّه كفر من قال ذلك، وكذلك صاحباه أبو يعلى الطوسي، وأبو القاسم الرازي».

قلتُ: وفي تواليفه سبّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فنعوذ بالله من علم لا ينفع. توفّي المرتضى في سنة ست وثلاثين وأربعمئة.[1]

١٣. الفالي بفاء، الإمام النحوي أبو الحسن، علي بن أحمد بن علي بن سلك الفالي، الخوزستاني، الشاعر... وقد اشترى منه الشريف المرتضى كتاب الجمهرة بستين ديناراً، فإذا عليها للفالي:

أَنِسْتُ بِهَا عِشْرِينَ حَوْلاً وَبِعْتُهَا ... لَقَدْ طَالَ وَجْدِي بَعْدَهَا وَحَنِينِي
وَمَا كَانَ ظَنِّي أَنَّنِي سَأَبِيعُهَا ... وَلَوْ خَلَّدَتْنِي فِي السُّجُونِ دُيُونِي
وَلَكِنْ لِضَعْفٍ وَافْتِقَارٍ وَصِبْيَةٍ ... صِغَارٍ عَلَيْهِمْ تَسْتَهِلّ شُؤُونِي
وَقَدْ تُخْرِجُ الحَاجَاتَ يَا أُمّ مَالِكٍ ... كَرَائِمَ مِنْ رَبّ بِهِنّ ضَنِينِ[2]

١. سير أعلام النبلاء، ج١٠، ص٥٤٤.

٢. سير أعلام النبلاء، ج١٨، ص٥٤، الرقم٢٥.

١٤. علي بن الحسين العلوي الحسيني الشريف المرتضى المتكلّم الرافضي المعتزلي، صاحب التصانيف. حدّث عن سهل الديباجي، والمرزباني، وغيرهما. وولي نقابة العلوية، ومات سنة ست وثلاثين وأربعمئة، عن إحدى وثمانين سنة، وهو المتّهم بوضع كتاب نهج البلاغة، وله مشاركة قوية في العلوم، ومن طالع كتابه نهج البلاغة جزم بأنّه مكذوب على أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه، ففيه السبّ الصراح والحطّ على السيّدين: أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيّين الصحابة وبنفس غيرهم ممّن بعدهم من المتأخرين جزم بأنّ الكتاب أكثره باطل.[١]

١٧. الصفدي (م ٧٦٤)

١. الكراجكي الشيعي محمّد بن عَليّ، أَبُو الْفَتْح الكراجكي، شيخ الشِّيعَة، والكراجكي بكافين وجيم هُوَ الخيمي مَاتَ بصور فِي شهر ربيع الأوّل سنة تسع وَأَرْبَعين وَأَربعمئة، وَكَانَ من فحول الرافضة، بارعاً، فِي فقههم، لَقِي الكِبَار مثل المرتضى...[٢].

٢. الشريف المرتضى علي بن الحسين بين موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو القاسم المرتضى، علم الهدى، نقيب العلويّين، أخو الشريف الرضي. ولد سنة خمس وخمسين وثلاثمئة، وتوفّي سنة ستّ وثلاثين وأربعمئة.

وكان فاضلاً ماهراً أديباً متكلّماً، له مصنّفات جمّة على مذهب الشيعة. قال الخطيب: «كتبت عنه». وكان رأساً في الاعتزال، كثير الاطّلاع والجدال. قال ابن حزم

---

١. ميزان الاعتدال، ج٣، ص١٢٤، الرقم ٥٨٢٧.

٢. الوافي بالوفيات، ج٤ ص١٣٠؛ وذكره أيضاً ابن العماد في: شذرات الذهب، ج٥، ص٢١٤.

في الملل والنحل:

ومن قول الإماميّة كلّها قديماً وحديثاً أنّ القرآن مبدل، زيد فيه ونقص منه، حاشا علي بن الحسين بن موسى، وكان إمامياً فيه تظاهر بالاعتزال، ومع ذلك، فإنّه كان ينكر هذا القول، وكفّر من قاله، وكذلك صاحباه: أبو يعلى الطوسي، وأبو القاسم الرازي.

و قد اختلف في كتاب نهج البلاغة هل هو وضعه أو وضع أخيه الرضي. وحكى عنه ابن بَرهان النحوي أنه سمعه ووجهه إلى الحائط يعاتب نفسه ويقول: أبو بكر وعمر ولياً فعدلا، واسترحما فرحما، أفأنا أقول ارتدّا بعد أن أسلما؟! ! قال: فقمت وخرجت، فما بلغت عتبة الباب حتى سمعت الزعقة عليه وَكَانَ ابْن بَرهان قد دخل عَلَيْهِ فِي مَرضه الَّذِي مَاتَ فِيهِ رَحمَه الله تَعَالَى وَكَانَ يدْخل عَلَيْهِ من أملاكه فِي كل سنة سَبْعَة وَعِشْرُونَ ألف دِينَار.

قَالَ أَبُو الْفضل مُحَمّد بن طَاهِر الْمَقْدِسِي دخلت على الكيا أبي الْحُسَيْن يحيى بن الْحُسَيْن الْعلوِي الزيدي وَكَانَ من نبلاء أهل الْبَيْت وَمن المحمودين فِي صناعَة الحَدِيث وَغَيره من الأُصول وَالْفُرُوع فَذكر بَين يَدَيْهِ يَوْماً الإمامية فَذكرهمْ أقبح ذكر، وَقَالَ: لَو كَانُوا من الدَّوَابّ لكانوا الْحمير، وَلَو كَانُوا من الطُّيُور، لكانوا الرخم، وَأَطْنَبَ فِي ذمّهم.

وَبعد مُدَّة دخلت على المرتضى، وَجرى ذكر الزيدية والصالحية، أَيهمَا خير فَقَالَ: يَا أَبَا الْفضل، تَقول: أَيهمَا خير وَلَا تقول أَيهمَا شَرّ، فتعجبت من إمامي الشِّيعَة فِي وقتهما، وَمن قَول كلّ وَاحِد مِنْهُمَا فِي مَذْهَب الآخر.

فَقلت: قد كفيتما أهل السّنة الوقيعة فيكما.

قيل: إنّ المرتضى اطّلع يَوْماً من روشنه، فَرَأى الْمُطَرز الشَّاعِر، وَقد انْقَطع شِرَاك نَعله، وَهُوَ يصلحه، فَقَالَ لَهُ: فديت ركائبك أَشَارَ إِلَى قصيدته الَّتِي أَولهَا:

سَرَىٰ مُغْرَماً بِالعِيسِ يَنْتَجِعُ الرَّكْبَا ... يُسَائِلُ عَنْ بَدْرِ الدُّجى الشَّرْقَ وَالْغَرْبَا
عَلَى عَذَبَاتِ الجَزْعِ مِنْ مَاءِ تَغْلِبِ ... غَـزَالٌ يَـرَى مَـاءَ القُلُـوبِ لَـهُ شُـرْبَا

إِلَى قَوْله:

إِذَا لَمْ تُبَلِّغْـنِي إِلَيْكُـمْ رَكَائِـبِي ... فَـلَا وَرَدَتْ مَـاء ولا رَعَـتِ العُشـبَا

فَقَالَ لَهُ الْمُطَرز مسرعاً: أتراها تشبه مجلسك وشربك وخلعك، أَرَادَ بذلك أَبيَات المرتضى وَهِي:

يَـا خَلِيـلَيَّ مِـنْ ذُؤَابَـةِ قَيْـسٍ ... فِي التَّصَـابِي مَكَارِمُ الْأَخْـلَاقِ
غَنّيَـانِي بِذِكْرِهِـمْ تُطْرِبَـانِي ... وَاسْقِيَانِي دَمْعِي بِكَأْسٍ دِهَاقِ
وَخُـذَا النَّوْمَ مِنْ جُفُونِي فَإِنِّي ... قَدْ خَلَعْتُ الْكَرَىٰ عَلَى العُشَّاقِ

وَمن تصانيفه: كتاب الشافي فِي الإمامة، وَكتاب الملخّص فِي الأُصول لم يتمّه، كتاب الذَّخِيرَة فِي الأُصول تَامّ، كتاب مُجمل الْعلم وَالْعَمَل، كتاب الدُّرَر وَالْغرر وهو كثير الفوائد، كتاب التَّنْزِيه، كتاب الْمسَائِل الموصلية الأولى، وَكتاب الْمسَائِل الموصلية الثَّانِيَة، وَكتاب الْمسَائِل الموصلية الثَّالِثَة، كتاب الْمقنع فِي الْغَيْبَة، كتاب مسَائِل الْخلاف فِي الْفِقْه لم يتم، كتاب الِاقْتِصَار فِيمَا انْفَرَدت بِهِ الإمامية، كتاب مسَائِل مُفْرَدَات فِي أُصول الْفِقْه، كتاب الْمِصْبَاح فِي الْفِقْه لم يتم، كتاب الْمسَائِل الطرابلسية الأولى، كتاب الْمسَائِل الطرابلسية الْأَخِيرَة، كتاب الْمسَائِل الحلبية الأولى، كتاب الْمسَائِل - الحلبية الْأَخِيرَة، كتاب مسَائِل أهل مصر الأولى، كتاب أهل مصر الثَّانِيَة، كتاب الْبَرْق، كتاب طيف الخيال، كتاب الشيب والشباب، كتاب تتبع أَبيَات الْمعَانِي للمتنبي الَّتِي تكلم عَلَيْهَا ابْن جَنِي، كتاب النَّقْض على ابْن جني فِي الْحِكَايَة والمحكي، كتاب تَفْسِير قصيدة السَّيِّد، كتاب قصر الروية وَإِبْطَال القَوْل بِالْعدَدِ، كتاب الذريعة فِي أُصول الْفِقْه، كتاب

الْمَسَائِل الصيداوية، وَله مسَائِل مُفْردَة نَحْو مئة مَسْأَلَة فِي فنون شَتَّى وَمن شعره...»[١][٢].

٣. أَحْمد بن عَليّ أَبُو الْحسن البتّي... وَتُوفِّي سنة ثَلَاث وَأَرْبَعمِئة، فَقَالَ: الرضي يرثيه... ورثاه الشريف المرتضى أَخُوهُ أَيْضاً بِأَبْيَات...»[٣][٤].

٤. وتوفي ابن البوّاب سنة ثلاث عشرة وأربعمئة، وقيل: سنة أربع عشرة، ودفن بجوار قبر أحمد بن حنبل، رضي الله عنه، ورثاه الشريف المرتضى... وكان كثير الملازمة للشريف.[٥]

٥. عبدالله بن أَحْمد الْقَادِر إِسْحَاق بن المقتدر جَعْفَربن أَحْمد المعتضد بن محمّد بن جَعْفَر المتَوَكل، توفّي سنة ثَمَان عشرَة وَأَرْبَعمِئة... وَقَالَ: الشريف المرتضى يرثيه بقصيدةٍ بائيةٍ...»[٦][٧].

٦. عَليّ بن هِلَال أَبُو الْحسن الْكَاتِب الْمَعْرُوف بِابْن البوَّاب، وَكَانَ أَبوهُ يُعرف بالسِّتْري... .

وَتُوفِّي ابْن البوَّاب سنة ثَلَاث عشرَة وَأَرْبعمِئة، وَقيل: سنة أَربع عشرَة... ورثاه الشريف المرتضى بقوله، وَكَانَ كثير الْمُلَازمَة للشريف...»[٨][٩].

---

١. وذكر أبياتاً من شعر المرتضى.

٢. الوافي بالوفيات، ج٦، ص٣٦٢-٣٦٣.

٣. وذكر أبياتاً للمرتضى في رثائه.

٤. الوافي بالوفيات، ج٧، ص٢٣١-٢٣٤، الرقم ٣١٨٦.

٥. الوافي بالوفيات، ج٧، ص٩١.

٦. وذكر أبيات المرتضى في رثاء الرجل.

٧. الوافي بالوفيات، ج١٧، ص١٧، الرقم ١٢.

٨. وذكر أبياتاً من المرتضى قالها في رثائه.

٩. الوافي بالوفيات، ج٢٢، ص٢٩٢، الرقم ٢١٨.

٧. هبة الله بن الْحُسَيْن بن عَلِيّ بن عبد الرَّحِيم، أبو الْمَعَالِي كَمَال الْملك الْوَزِير أَخُو الْوَزِير عميد الْملك أبي سعدٍ مُحَمَّد... وامتدحه الشريف المرتضى بقصيدتين، وجهزّهما إِلَيْهِ[1]... فَلَمَّا أُنشِدَت للوزيروبلغ عُجّ بالوزير قَامَ الْوَزِير قَائِماً وَقَالَ: هَذَا بعض حقّ الشريف المرتضى.[2]

١٨. ابن كثير الدمشقي (م ٧٧٤)

١. ثمّ دخلت سنة ثمانين وثلاثمئة من الهجرة، فيها قُلّد الشريف أبو أحمد الحسن بن موسى الموسوي، نقابة الأشراف الطالبيّين، والنظر في المظالم، وإمرة الحاجّ، وكتب عهده بذلك، واستُخلِف ولداه المرتضى أبو القاسم، والرضي أبو الحسين على النقابة، وخُلِع عليهما.[3]

٢. الشريف المرتضى علي بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الشريف الموسوي، الملقّب بالمرتضى، ذي المجدين، كان أكبر من أخيه ذي الحسبين.

وكان جيّد الشعر، على مذهب الإمامية والاعتزال، يناظر على ذلك، وكان يناظر عنده في كلّ المذاهب، وله تصانيف في التشيّع، أصولاً وفروعاً. وقد نقل ابن الجوزي أشياء من تفرّداته في التشيّع، فمن ذلك[4] ... .

توفّي في هذه السنة عن إحدى وثمانين سنة. وقد ذكره ابن خلّكان، فلس عليه

---

١. وذكر أبياتاً قاله المرتضى في مدحه.

٢. الوافي بالوفيات، ج٢٣، ص٢٥٩.

٣. البداية والنهاية، ج١١، ص٣٠٨.

٤. فللوقوف على الصحيح من كلام ابن الجوزي راجع: الفقرة الخامسة والعشرون من المنتظم فيما نقلناه عنه.

على عادته مع الشعراء في الثناء عليهم، وأورد له أشعاراً رائقة. قال: ويقال: إنّه هو الّذي وضع كتاب نهج البلاغة.[١]

١٩. ابن خلدون الأندلسي (م ٨٠٨)

١. ... وعظم شأن أبي الفتوح[٢] واتّصلت إمارته في مكّة، وكتب إليه القادر سنة ستّ وتسعين في الإذن لحاجّ العراق، فأجابه على أنّ الخطبة للحاكم صاحب مصر. وبعث الحاكم إلى ابن الجرّاح أمير طيّئ باعتراضهم، وكان على الحاجّ الشريف الرضي، وأخوه المرتضى، فلاطفهم ابن الجرّاح، وخلّى سبيلهم على أن لا يعودوا.[٣]

٢. ومن عقب موسى الكاظم من غير الأئمّة ابنه إبراهيم المرتضى، ولّاه محمّد بن طباطبا، وأبو السرايا على اليمن، فذهب إليها ولم يزل بها أيّام المأمون يسفك الدماء حتى لقّبه الناس بالجزّار، وأظهر الإمامة عندما عهد المأمون لأخيه الرضا. ثمّ اتّهم المأمون بقتله، فجاهر، وطلب لنفسه. ثمّ عقد المأمون على حرب الفاطميّين باليمن لمحمّد بن زياد بن أبي سفيان؛ لما بينهم من البغضاء، فأوقع بهم مراراً، وقتل شيعتهم، وفرّق جماعتهم.

ومن عقبه موسى بن إبراهيم جدّ الشريف الرضي والمرتضى، واسم كلٍّ منهما[٤] علي بن الحسين بن [موسى بن] محمّد بن موسى بن إبراهيم.[٥]

---

١. البداية والنهاية، ج١٢، ص٥٣.

٢. هو الشريف أبو الفتوح شكر بن الحسن العلوي الحسني آخر أمراء مكة من الهواشم، ثم صارت إلى بني عمومتهم من بني محمد الثائر الحسني. (الحسني).

٣. تاريخ ابن خلدون، ج٤، ص١٣٠.

٤. بل اسم المرتضى علي، واسم الرضي محمد. (الحسني).

٥. تاريخ ابن خلدون، ج٤، ص١٤٨.

٢٠. الدميري (م ٨٠٨)

فائدة أدبيّة: دخل أبو العلاء المعرّي يوماً على الشريف المرتضى، فعثر برجل، فقال له الرجل: من هذا الكلب؟ فقال أبو العلاء: الكلب من لا يعرف للكلب سبعين اسماً. فقرّبه المرتضى، واختبره، فوجده علّامة. ثمّ جرى ذكر المتنبّي يوماً فتنقصّه الشريف المرتضى، وذكر معايبه، فقال المعرّي: لو لم يكن للمتنبّي من الشعر إلّا قوله: «لَكِ يَا مَنَازِلُ فِي القُلُوبِ مَنَازِلَ». لكفاه فضلاً وشرفاً، فغضب الشريف المرتضى، وأمر بسحبه برجله، وإخراجه من المسجد، ثمّ قال لمن يحضر مجلسه: تدرون أيّ شيء أراد هذا الأعمى بذكر هذه القصيدة، وللمتنبّي أجود منها ولم يذكره؟ قالوا: لا.

قال: إنّما أراد أن يذمّني بقوله فيها:

وَإِذَا أَتَتْكَ مَذَمَّتِي مِنْ نَاقِصٍ فَهِيَ الشَّهَادَةُ لِي بِأَنِّيَ كَامِلُ[١].[٢]

٢١. أحمد بن يحيى بن المرتضى (م ٨٤٠)

ومنهم: الشريف المرتضى أبوالقاسم علي بن الحسين الموسوي، أخذ عن قاضي القضاة عند انصرافه من الحجّ، وعن النصيبيني، والمرزباني، وهو إمامي، ويميل إلى الإرجاء، وشهرة علمه تغني عن التكثير في أخباره.[٣]

٢٢. برهان الدين الحلبي (م ٨٤١)

علي بن الحسين الحسيني الشريف المرتضى، الرافضيُ المتكلّمُ المعتزليُ، صاحبُ التصانيف، قال الذهبي:

---

١. حياة الحيوان الكبرى، ج٢، ص ٣٨٧-٣٨٨.

٢. هذه الحكاية موضوعة لا أصل لها، والتحقيق في غير هذا الموضع

٣. طبقات المعتزلة، ص ١١٧.

هو المتّهم بوضع كتاب نهج البلاغة، وله مشاركة قويّة في العلوم، ومن طالع كتاب نهج البلاغة جزم بأنّه مكذوب على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ففيه السبّ الصراح، والحطّ على السيّدين: أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) ومن بعدهم وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيّين ونفس غيرهم من بعدهم من المتأخّرين جزم بأنّ الكتاب أكثره باطل.[١]

٢٣. ابن حجر العسقلاني (م ٨٥٢)

١. تقي بن عمر بن عبيد الله بن عبدالله بن محمّد الحلبي أبو الصلاح: مشهور بكنيته، ... فحمل عن الشريف المرتضى.[٢]

٢. ثابت بن عبدالله بن ثابت اليشكري... وأخذ عن الشريف المرتضى وغيره.[٣]

٣. الحسين بن أحمد بن محمّد القطّان البغدادي: ذكره ابن أبي طيّ في رجال الشيعة، وقال: «إمام، عالم، فاضل، من فقهاء الإماميّة، قرأ على الشريف المرتضى».[٤]

٤. الحسين بن ثابت بن هارون الفرّاء البزاعي: ذكره ابن أبي طيّ في رجال الشيعة، وقال: «رحل إلى العراق سنة أربع وعشرين وأربعمئة، فتلقّ الشريف المرتضى، فأجازه، وقرّظه، ووصفه بالعلم والفهم، ونعته بالخطيب».[٥]

٥. الحسين بن عقبة بن عبدالله البصري الضرير: قرأ على الشريف أبي القاسم المرتضى القرآن... .[٦]

---

١. الكشف الحثيث، ص١٧٨، الرقم٥١١.

٢. لسان الميزان، ج٢، ص١٢٤، الرقم١٨٠٤.

٣. لسان الميزان، ج٢، ص١٣٧، الرقم١٨٤٠.

٤. لسان الميزان، ج٢، ص٤٩٤، الرقم٢٦٦٠.

٥. لسان الميزان، ج٢، ص٥١٠، الرقم٢٦٩٢.

٦. لسان الميزان، ج٢، ص٥٥٢، الرقم٢٧٨٦

٦. جبلة بن محمّد بن جبلة الكوفي: روى عن أبيه، روى عنه محمّد بن يحيى، أظنّه الصولي، ذكره الشريف المرتضى في رجال الشيعة.[١]

٧. علي بن الحسن[٢] بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو القاسم، العلوي الحسيني، الشريف المرتضى المتكلّم الرافضي المعتزلي، صاحب التصانيف.

حدّث عنه: سهل الديباجي، والمرزباني، وغيرهما، وولي نقبة العلوي، ومات سنة ستّ وثلاثين وأربعمئة عن إحدى وثمانين سنة، وهو المتّهم بوضع كتاب نهج البلاغة، وله مشاركة قويّة في العلوم، ومن طالع نهج البلاغة جزم بأنّه مكذوب على أمير المؤمنين علي ﷺ ففيه السبّ الصراح، والحطّ على السيّدين: أبي بكر، وعمر (رضي الله عنهما) وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة وبنفس غيرهم ممّن بعدهم من المتأخّرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل، انتهى.

وقال ابن حزم:

كان من كبار المعتزلة الدعاة، وكان إماميّاً لكنّه يكفّر من زعم أنّ القرآن بدل، أو زيد فيه أو نقص منه، وكذا كان صاحباه: أبو القاسم الرازي، وأبو يعلى الطوسي، وكان مولده في رجب سنة خمس وخمسين.

قال ابن أبي طيّ:

هو أوّل من جعل داره دار العلم، وقدّرها للمناظرة، ويقال: إنّه أفتى ولم يبلغ العشرين،

---

١. لسان الميزان، ج٢، ص١٧٠، الرقم ١٩٢٥.

٢. الصواب: الحسين. (الحسني).

وكان قد حصل على رئاسة الدنيا العلم مع العمل الكثير في السير المواظب على تلاوة القرآن، وقيام الليل، وإفادة العلم، وكان لا يؤثر على العلم شيئاً مع البلاغة، وفصاحة اللهجة، وكان أخذ العلوم عن الشيخ المفيد، وزعم المفيد أنّه رأى في نومه فاطمة الزهراء ليلة ناولته صبيّين، فقالت له: خذ ابنيّ هذين، فعلّمهما، فلمّا استيقظ وافاه الشريف أبو أحمد، ومعه ولداه: الرضي والمرتضى فقال له: خذهما إليك، وعلّمهما، فبكى، وذكر القصّة.[١]

وذكر أبو جعفر الطوسي:

له من التصانيف الشافي في الإمامة خمس مجلّدات، والملخّص والمدّخر في الأصول، وتبرئة الأنبياء، والدرر والغرر، ومسائل الخلاف، والانتصار لما انفردت به الإماميّة، وكتاب المسائل كبير جدّاً، وكتاب الردّ على ابن جني في شرح ديوان المتنبّي، وسرد أشياء كثيرة.

ويقال: إنّ الشيخ أبا إسحاق الشيرازي[٢] كان يصفه بالفضل حتى نقل عنه أنّه قال: كان الشريف المرتضى ثابت الجأش، ينطق بلسان المعرفة، ويردّد الكلمة المسدّدة فتمرق مروق السهم من الرمية، ما أصاب وما أخطأ أشوى:

إِذَا شَرَعَ النَّاسُ الكَلَامَ رَأَيْتَهُ لَهُ جَانِبٌ مِنْهُ وَلِلنَّاسِ جَانِبُ

وذكر بعض الإماميّة أنّ المرتضى أوّل من بسط كلام الإماميّة في الفقه، وناظر الخصوم، واستخرج الغوامض، وقيّد المسائل وهو القائل في ذلك:

---

١. وقد مر عليك من ابن أبي الحديد أنّ الحكاية لأُمّ السيدين الشريفين مع المفيد، فراجع.

٢. هو ابراهيم بن علي أعظم فقهاء الشافعية في عصره وله أنشأ نظام الملك المدرسة النظامية في بغداد، وكانت وفاته في سنة ٤٧٦ هـ على ما يخطر بالبال، ومن مؤلفاته المهذّب وطبقات الفقهاء، ودفن في مقبرة باب أبرز في الجانب الشّرقي من بغداد (محلّة الفضل الحاليّة). (الحسني).

كَانَ لَوْلَايَ غَائِضاً مكرعُ الفِـ قْهِ سَحِيقَ المَدَىٰ بِحَرِّ الكَلَامِ
وَمَعَانٍ يَنْحَطْنَ لُطْفاً عَنِ الأَفْـ هَـامِ فَرمِيتهـا[1] مِـنَ الإِفْهَـامِ
وَدَقِيـقٍ أَلْحَقْتُـهُ بِجَلِيـلٍ وَحَـلَالٍ خَلَّصْتُـهُ مِنْ حَـرَامِ

وحكى ابن برهان النحوي أنّه دخل عليه وهو مضطجعٌ ووجهه إلى الحائط، وهو يخاطب نفسه ويقول: أبو بكر وعمر وليا فعدلا، واسترحما فرحما.[2]

٢٤. السيوطي (م ٩١١)

١. أَحْمد بن عبدالله بن سُلَيْمَان بن دَاوُد بن المطهّر بن زِيَاد بْن ربيعَة بن الْحَارِث التنوخي الإمام أَبُو الْعَلَاء المعرّي... وَدخل على أبي الْقَاسِم المرتضى فعثر بِرَجُل، فَقَالَ: من هَذَا الْكَلْب؟ فَقَالَ أَبُو الْعَلَاء: الْكَلْب من لَا يعرف للكلب سبعين اسْماً، فَسَمعهُ المرتضى، فأدناه واختبره، فَوَجَدَهُ عَالماً مشبعاً بالفطنة والذكاء، فَأقبل عَلَيْهِ إقبالاً كثيراً؛ وَكَانَ يتعصّب للمتنبّي، ويفضّله، وَكَانَ المرتضى يتعصّب عَلَيْهِ، فَجرى ذكره يَوْماً فتنقّصه المرتضى، فَقَالَ المعرّي: لَو لم يكن للمتنبّي من الشّعْر إِلَّا قَوْله: «لَك يَا منَازِلُ فِي الْقُلُوب منَازِلُ...». لكفاه فضلاً.

فَغَضب المرتضى، وَأمر بِهِ، فسحب بِرجلِهِ، وَأخرج؛ وَقَالَ: أَتَدْرُونَ مَا قصد بِهَذِهِ القصيدة، فَإِنّ للمتنبّي مَا هُوَ أَجود مِنْهَا؟ فَقَالُوا: لَا، قَالَ: أَرَادَ قَوْله فِيهَا:

وَإِذَا أَتَتْكَ مَذَمَّتِي مِنْ نَاقِصٍ فَهِيَ الشَّهَادَةُ لِي بِأَنِّي كَامِلُ[3]

---

١. كذا، وفي البيت تصحيف، والصواب:
ومعـان شـحطن لطفـاً عـن الأفـ ـهام قربتهـا مـن الإفهـام
٢. لسان الميزان، ج٥، ص١٧-٢٠، الرقم٥٨٤٢.
٣. بغية الوعاة، ج١، ص٣٠٠، الرقم ٥٩٤.

٢. سلّار - بِالتَّشْدِيدِ وبالراء - بن عبد الْعَزِيز أَبُو يعلى النَّحْوِيّ صَاحب المرتضى أبي الْقَاسِم الموسوي... .[١]

٢٥. منق علي (م ٩٩٢)

وقد حكى عنه بعض الثقات غريبة ظهرت في أيّام قضائه في بغداد، وهي أنّها: قال طلب أهلّ محلّة من بغداد[٢] توسيع بعض الجوامع فعرضت ذلك على السلطان، فورد الأمر بالتوسيع، فلمّا باشرناه وجدنا بجوار الجامع بعضاً من القبور العتيقة منها: قبر الشريف المرتضى عليّ بن الطاهر، فقصدنا نقل ذلك القبر، فلمّا فتحنا قبر الشريف وجدناه مكفّناً كأنّه وضع في أمس ذلك اليوم، فرفع بعض من حضره طرف الكفن عن وجهه، فإذا بشيخ جميل الصورة صاحب شيبة عظيمة لم يتطرّق عليه شيء من آثار التفرّق، كأنّه حيّ نائم فتعجّبنا منه، وغلب علينا دهشة وهيبة، فلم نقدم على نقله وإخراجه من قبره، فتركناه وسطحنا قبره، فبقي داخل المسجد، والشريف هذا من أولاد علي بن أبي طالب (كرّم الله وجهه).

وكان إماماً في علم الكلام والآداب والشعر، وله تصانيف على مذهب الشيعة، ومقالة في أُصول الدين، وله ديوان شعر، وقد اختلف الناس في كتاب نهج البلاغة المجموع من كلام الإمام علي ﷺ عنه هل هو جمعه أم أخوه الرضي، وله الكتاب الذي سمّاه: الغرر والدرر يشتمل على فنون من الأدب، تكلّم فيها على النحو واللغة وغير ذلك، ولد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، ومات ببغداد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمئة[٣]، كذا ذكره ابن خلّكان.[٤]

---

١. بغية الوعاة، ج١، ص٥٧٤، الرقم ١٢٥٥.

٢. الظاهر أنّ هذه الحادثة وقعت في كربلاء المقدّسة، حيث كان مرقد الشريف المرتضى فيها.

٣. كذا والصواب: ٤٣٦ هـ. (الحسني).

٤. العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، ص٦٥-٦٦.

٢٦. ابن العماد الحنبلي (م ١٠٨٢)

سنة ستّ وثلاثين وأربعمئة

... و[توفّي] فيها الشريف المرتضى، نقيب الطالبيّين، وشيخ الشيعة ورئيسهم بالعراق، أبو طالب[١] علي بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمّد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الحسيني الموسوي، وله إحدى وثمانون سنة، وكان إماماً في التشيّع، والكلام، والشعر، والبلاغة، كثير التصانيف، متبحّراً في فنون العلم. أخذ عن الشيخ المفيد، وروى الحديث عن سهل الدّيباجي الكذّاب، وولي النقابة بعده ابن أخيه عدنان بن الشريف الرّضي.[٢]

---

١. كذا، والصواب: أبو القاسم. (الحسني).

٢. شذرات الذهب، ج٥، ص ١٦٨-١٧١.

المبحث الرابع: إجازتان من الشريف المرتضى
المشتملة أُولاهما على فهرس البصروي لمصنّفاته

تحقيق: السيّد حسين الموسوي البروجردي

لقد خلّف الشريف المرتضى علم الهدى تراثاً ضخماً، في شتّى العلوم الإسلاميّة، وقد تداولت هذه المصنّفات منذ عصر الشريف المرتضى وإلى يومنا هذا، وممّا نحمد الله تعالى عليه أن سلمت أهمّ هذه المصنّفات وأغلبها، وقد طبعت ولله الحمد.

ونظراً لمكانة الشريف المرتضى وزعامته في الحوزة العلميّة، وكونه سيّد الطّائفة في عهده، لقد عمّرت بفضله المحافل العلمية، وكان العلماء والفضلاء ورواد العلم والمعرفة يدأبون في التحصيل على يديه، ويحضرون مجالسه العلميّة بشتّى فنونها، ويقرأون عليه مصنّفاته وآثاره تارةً، ويسمعون أُخرى.

وكان ﵁ يهتمّ بتعليم الطلبة ويشرف على تحصيلهم ودراستهم، ويجري عليهم من أمواله التي كانت تصله إليه من ضياعه وبساتينه ممّا أنعم الله عليه، كما تذكره كتب التراجم والرجال.

ومن الطريف هنا أن ننقل نصّاً مهمّاً لشيخ الطائفة الطوسي ووريثه العلمي في ترجمته من الفهرست، حيث يقول بعد أن ذكر جملةً واقرة من مصنّفات السيد المرتضى ﵁: «قرأت هذه الكتب أكثرها عليه، وسمعتُ سائرها يقرأ عليه دفعات كثيرة»[1].

---

١. الفهرست، ص ١٦٥.

ممّا يدلّ بوضوح أنّ طلّاب العلم والمعرفة يتهافتون على قراءته وإسماعه، واستنساخه أفواجاً أفواجاً، ومن الطبيعي أن يكون لمجالس القراءة وإسماع هذه شهادات يثبتها السيّد الشريف المرتضى علم الهدى، ويجيز روايته لتلامذته وطلابه. إنّ نصوص هذه الإجازات وإن كانت يسيرة إلّا أنّها تمتاز بالأهميّة الفائقة، وهي من جوانب تراثنا العريق المغفول عنه، وقد اضطلعت مؤسّسة تراث الشيعة بجمع هذه النصوص وتحقيقها ونشرها، وفّق الله العاملين عليها لخدمة التراث والمذهب.

ولكنّ ممّا يؤسف له أنّه لم تصلنا من نصوص إجازات السيّد الشريف المرتضى سوى إجازتين هما: إجازة البصروي وإجازة البيهقي، والأولى عامّة، والثانية تخصّ رواية الديوان.

مع ملاحظة هاتين الإجازتين بنصّ الشيخ الطوسي ﴿﴾ نعلم علم اليقين أنّ هنالك الكثير من الإجازات وهي اليوم مفقودة أو في حكم العدم. وإليك نصّ هاتين الإجازتين محقّقتين، والحمدلله أوّلاً وآخراً.

الإجازة الأُولى:

وهي إجازة إلى بعض كتب السيّد أكثرها في الأدب، أجاز بها البصروي وهو أبو محمّد بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن خلف البصروي.

نسبةً إلى بُصرى - بباء مضمومة معجمة بواحدة وصاد مهملة ساكنة وراء مفتوحة - وهي قرية دون عكبرا وحربا[١]، وقيل: بدجيل دون عكبرا[٢].

قرأ على السيّد المرتضى علم الهدى، ولازمه مدّة مديدة[٣]. وكان من قدماء أصحابنا[٤]،

---

١. تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٤٥٥، الرقم ١٦٢٨؛ الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٣٦٣.
٢. الوافي بالوفيات، ج ١، ص ١١٠، الرقم ٣.
٣. الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٣٦٣.
٤. مدارك الأحكام، ج ١، ص ٥٥.

ومن المتعلّمين في مكتب بغداد؛ متكلّماً فقيهاً وشاعراً.

أمّا كلامه فقال أكثر مترجميه: كان متكلّماً قرأ الكلام على المرتضى[١].

وأمّا فقهه فهو يعدّ من المتقدّمين؛ قال الشيخ الحرّ(١١٠٤): «فاضلٌ فقيهٌ، نقلوا له أقوالاً في كتب الاستدلال، كما في المدارك في بحث طهارة البئر، وذكر أنّه من المتقدّمين»[٢]. كما نقلوا أقواله الفقهيّة فطاحل الطائفة[٣]... .

وله كتاب في الفقه بعنوان: المفيد في التكليف، ذكره ابن شهرآشوب (٥٨٨) في معالمه[٤]، وقد كان هذا الكتاب عند الشيخ يحيى بن سعيد الحلّي وقال فيه: «كتابه المعروف بالمفيد»، وأيضاً عند الشهيد الأوّل ونقل عنه، روى هذا الكتاب أبو الفضل شاذان بن جبرئيل، عن أبيه جبرئيل بن إسماعيل القمّي عنه، وقد قرأ الشيخ محمّد بن جعفر المشهدي في رمضان سنة ٥٧٣ هـ هذا الكتاب على السيّد شرفشاه الأفطسي وأبي الفضل شاذان بن جبرئيل قراءة عليهما[٥]. وأيضاً ممّن روى هذا الكتاب الشريف المعروف بابن الشريف أكمل البحراني عنه[٦].

وأيضاً نسب إليه الأفندي كتاب المعتمد، نقلاً عن بعض الفضلاء، ولكن من دون ذكر موضوع الكتاب[٧]، والظاهر أنّه تصحيف من النسّاخ إذ اشتبهوا في لفظ المفيد بالمعتمد.

---

١. الأنساب للسمعاني، ج١، ص٣٦٣؛ معجم البلدان، ج١، ص٤٤١؛ إكمال الكمال، ج٧، ص٣٧٧.

٢. أمل الآمل، ج٢، ص٢٣٦، الرقم ٧٠٣ وص٢٩٦، الرقم ٩٠٣ وص٣٥١، الرقم ١٠٨٩.

٣. نزهة الناظر، ص١٠ و١٣؛ ذكرى الشيعة، ج١، ص٨٨ و٩٣ و٣١٠ و٣٦٤ وج٢، ص١٠٦؛ غاية المراد، ج١، ص٧٢؛ تنقيح الرائع، ج١، ص٢٤٨؛ رسائل الشهيد الثاني، ج١، ص٧٦ و٨٠ و٨١؛ مدارك الأحكام، ج١، ص٥٥.

٤. معالم العلماء، ص١٧٠، الرقم ٩٢٦.

٥. بحار الأنوار، ج١٠٦، ص٢٣؛ الذريعة، ج٢١، ص٣٧٣، الرقم ٥٥٢٢.

٦. أمل الآمل، ج٢، ص٢٩٩.

٧. رياض العلماء، ج٥، ص١٥٨.

وأمّا أدبه فقد كان شاعراً مطبوعاً مليح العارضة مستجاداً، له شعرحسن. له ديوان قال أبو عامر الجرجانيّ قال: رأيت ديوان شعره في خزانة عميد الملك في مجلّدتين[١].

وقد جاء نظمه من خلال كتب الأدب والتاريخ، وله أيضاً نوادر مذكورة فيها.

ولم نعثرعلى مشايخه سوى السيّد المرتضى علم الهدى أبي القاسم عليّ بن الحسين بن موسى، وفاز بالإجازة منه في سنة ٤١٧ هـ التي بين يديك أيّها القارئ الكريم، لازمه مدّة طويلة وآنسه بحيث رثاه في قصيدة، قرأ عليه الكلام والفقه والأدب.. كما هو ظاهر من الكتب المذكورة في هذه الإجازة.

تلاميذه:

قرأ عليه جمع من العلماء من الخاصّة والعامّة؛ فهؤلاء هم الذين وجدناهم ممّن روى عن البصروي:

١. جبرئيل بن إسماعيل بن أبي طالب القمّي، والد شاذان بن جبرئيل، قرأ عليه كتابه المفيد في التكليف.[٢]

٢. والشريف المعروف بابن أكمل البحراني، أيضاً روى عنه كتابه المفيد في التكليف.[٣]

٣. وأبو الحسن عليّ بن أحمد العطّار، نقل عنه أشعار.[٤]

٤. والخطيب أبو بكر أحمد بن عليّ البغدادي (٤٦٣) صاحب التاريخ، علّق من شعره قطعات.[٥]

---

١. دمية القصر، ص ٣٤٨.

٢. بحار الأنوار، ج ١٠٦، ص ٢٣.

٣. أمل الآمل، ج ٢، ص ١٣٢، الرقم ٣٧٢؛ أنوار البدرين، ص ٥٨.

٤. ذيل تاريخ بغداد، ج ٣، ص ١٣٠، الرقم ٦٧١.

٥. تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٤٥٥، الرقم ١٦٢٨.

٥. ومحمّد بن هلال، نقل عنه قطعة في التاريخ.[1]

٦. وأبو غالب إسماعيل بن سعيد العجلي الإسكافي البغدادي، نقل عنه قطعة من شعره[2].

اتّفقت مصادر ترجمته على أنّ وفاته في شهر ربيع الأوّل من سنة ٤٤٣ هـ بدون ذكر البلد الذي توفّي فيه، وأيضاً محلّ دفنه.

نسخ الإجازة:

تيسّرت لنا خمس نسخ مخطوطة لهذه الرسالة؛ وهي:

١. النسخة المحفوظة في مكتبة مدرسة سبهسالار بطهران، رقم المخطوطة في المكتبة: ٢٥٣٣. وقد رمزنا لها برمز «س».

٢. النسخة المحفوظة في مكتبة السيّد الحكيم ﷺ العامّة في النجف الأشرف، استنسخها: عبد الرزّاق بن الشيخ محمّد آل الشيخ طاهر السماوي، السابع عشر من رجب سنة ١٣٣٥ هـ، وقد رمزنا لها برمز «ح».

٣. النسخة المحفوظة في مكتبة مجلس الشورى في طهران، رقم المخطوطة في المكتبة: ١٠٠٠٥، تاريخ سنة ١٣٣٦ هـ.

وهي ناقصة من آخرها، وقد رمزنا لها برمز «ج».

٤. النسخة المحفوظة في مكتبة الجامعة المركزيّة في طهران، رقم المخطوطة في المكتبة: ٦٩١٤، تاريخ النسخ: القرن ١٣ هـ. وقد رمزنا لها برمز «ش».

٥. النسخة المحفوظة في مكتبة السيّد شهاب الدين المرعشي ﷺ، رقم المخطوطة

---

١. بغية الطلب، ج ٤، ص ١٩٨٣.

٢. بغية الطلب، ج ٤، ص ١٦٣٨.

في المكتبة: ١٢٩٢٣، تاريخ النسخ: القرن ١١ هـ نسخة مصحّحة عليها علامة بلاغ بهذه العبارة: بلغ مقابلة وتصحيحاً جيّداً، وقد رمزنا لها برمز«م».

ولهذا الفهرست نسخ أُخرى، منها: نسخة مكتبة شيخ الإسلام بزنجان، ومنها: نسخة مكتبة الآستانة المقدسة الرضوية على مشرّفها السلام، منها: نسخة كانت في مكتبة المرحوم الدكتور حسين علي محفوظ.

أتممت تحقيق هذه الرسالة وفق الخطوات التالية:

١. قابلنا النسخ «س» «ج» «ح» «ش» «م» واتّبعنا أُسلوب التلفيق بينها، وأثبتنا الاختلافات المهمّة في الهامش.

٢. استخرجنا الآيات من المصحف الشريف وأيضاً الأحاديث الموجودة في المتن.

٣. قابلنا الرسالة بعد مقابلتها مع النسخ بالدقّة مع كلّ من فهرست الشيخ الطوسي والنجاشي وأيضاً معالم العلماء لابن شهرآشوب، وأثبتنا الاختلافات في الهامش.

٤. عرّفنا في الهامش مطبوعات كتب السيّد المرتضى ﷺ التي في المتن إن كان مطبوعاً.

٥. رقّمنا قطعات الرسالة ووضعناها بين معقوفين [-] لتسهيل التناول على القارئ.

نصّ الإجازة:

بيان[١] فهرست كتب سيّدنا الأجلّ المرتضى علم الهدى ذي المجدين أبي القاسم عليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن

١. ليس في «م، ج، ح»: «بيان».

محمّد[١] بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب صلوات الله عليهم أجمعين[٢]، وقدّس الله روحه الزكيّة[٣].

بسم الله الرحمٰن الرحيم

[١]. تفسير سورة الحمد ومائة وخمس وعشرين آية من سورة البقرة[٤].

[٢]. تفسير قوله تعالى: ﴿لَيسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ ... الآية[٥].

[٣]. معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيكُمْ﴾... الآية[٦].

[٤]. مسألة[٧] في الردّ[٨] على من تعلّق بقوله تعالى: ﴿ولَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ ... الآية[٩].

[٥]. مسألة على أنّ الملائكة أفضل من الأنبياء عليهم السلام.

[٦]. المسائل المحمّديّات[١٠]، وهي خمس: أوّلها: ولقد بوّأنا لإبراهيم مكان البيت[١١]، الثانية: ما معنى ما يقال عند استلام الحجر: أمانتي أدّيتها ... إلى آخر الكلام[١٢]؟ الثالثة:

---

١. في «ش» زيادة: «بن محمّد».

٢. ليس في «م»: «صلوات الله عليهم أجمعين».

٣. في «ج، ح»: «عليهم الصلاة والسلام»، وفي «م» زيادة: «ونوّر ضريحه بمحمّد وآله».

٤. في النجاشي: «وقطعة من سورة البقرة».

٥. المائدة (٥): ٩٣.

٦. الأنعام (٦): ١٥١. وهو من فصول تكملة أمالي المرتضى وأفرد.

٧. في النجاشي: «الكلام» بدل من: «مسألة».

٨. ليس في «م، ج، ح»: «في الردّ».

٩. الإسراء (١٧): ٧٠.

١٠. في الذريعة: «جوابات المسائل المحمّديّة».

١١. مأخوذة من الآية الكريمة: ﴿وإذْ بَوَّأْنَا لإبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيتِ﴾ الحجّ (٢٢): ٢٦.

١٢. لاحظ الحديث في: الكافي، ج ٤، ص ١٨٤، ح ١؛ الفقيه، ج ٢، ص ٥٣١؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٠٢.

ما روي عن النبيّ ﷺ: إنّ القلوب أجناد[1] مجنّدة ... الخبر[2]، الرابعة: ﴿أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ ... الآية[3]، الخامسة: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ ... الآية[4].

[٧]. المسائل البادريّات[5]، وهي أربع وعشرون مسألة: الأولة: مسألة عن قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[6]، الثانية: الفرق بين المعرفة والعلم، الثالثة: ما الشبهة وضدّها؟ الرابعة: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ ... الآية[7]، الخامسة: فيما يجب فيه[8] الخمس، السادسة: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾[9]، السابعة: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[10]، الثامنة: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ﴾ ... الآية[11]، التاسعة: قول العالم ؏: من كانت له حقيقة ثابتة لم يقم على شبهه هامدة ... الخبر إلى آخره[12]، العاشرة: قول العالم ؏: يا مفضّل من دان الله عزّوجلّ بغير سماع من صادق ألزمه الله التيه[13] ... إلى آخر الخبر[14]، الحادية

١. في كتب الحديث: «جنود».
٢. الأمالي للطوسي، ص٥٩٥، ح٦.
٣. البقرة (٢): ٣١.
٤. البقرة (٢): ٣٧.
٥. في «ج، ح»: «البادرانيات».
٦. النحل (١٦): ٤٣؛ الأنبياء (٢١): ٧.
٧. الأعراف (٧): ١٥٧.
٨. ليس في «م، ج، ح»: «فيه».
٩. المعارج (٧٠): ٣٧.
١٠. الرعد (١٣): ٧.
١١. البقرة (٢): ١٣.
١٢. الكافي، ج٨، ص٢٤٢، ح٣٣٣.
١٣. في بعض مصادر الحديث: «ألبتّة».
١٤. بصائر الدرجات، ص٣٣، ح١؛ الكافي، ج١، ص٣٧٧، ح٤؛ وسائل الشيعة، ج٢٧، ص٧٥، ح٣٧.

عشرة[١]: ليلة القدر وما روي في تنزّل الأمر، الثانية عشرة[٢]: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾[٣]، الثالثة عشرة: ما معنى الإمام في اللغة والشرع؟ الرابعة عشرة: هل التأويل ينسخ التنزيل أم لا؟ الخامسة عشرة: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ ... الآية[٤]، السادسة عشرة: قول العالم عليه السلام: على الإسلام يتناكحون ويتوارثون وعلى الإيمان يثابون[٥]، السابعة عشرة: قول العالم عليه السلام: إنّ الأنبياء لم يُورثوا درهماً ولا ديناراً وإنّما [أ]ورثوا أحاديث من أحاديثهم ... الخبر بطوله[٦]، الثامنة عشرة: قول أمير المؤمنين عليه السلام: إنّ الناس آلوا بعد رسول الله عليه السلام إلى[٧] ثلاثة ...[٨]، التاسعة عشرة: الولاية ما هي؟ وهل هي قول وعمل أم قول بلا عمل؟ العشرون: قول النبيّ عليه السلام: إنّي مخلّف فيكم ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا كتاب الله وعترتي، الحادية والعشرون: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[٩]، الثانية والعشرون: قول العالم عليه السلام[١٠]: إنّ الله عزّ وجلّ أوحى إلى آدم: أن قد قضيت نبوّتك واستكملت أيامك فاعمد إلى الاسم الأكبر وآيات علم النبوّة فاجعله عند ابنك شيث ... الخبر بطوله[١١]، الثالثة والعشرون:

---

١. في «ح» زيادة: «في».
٢. في «ح» زيادة: «في».
٣. هود (١١): ١١٨ و١١٩.
٤. طه (٢٠): ٨٢. وسقط من «ش» هذه المسألة.
٥. الكافي، ج ١، ص ١٧٣، ذيل حديث ٤.
٦. بصائر الدرجات، ص ١٣٠ وص ٣١، ح ٣؛ الكافي، ج ١، ص ٣٢، ح ٢؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٧٨، ح ٢.
٧. في «ح»: «إلّا».
٨. الكافي، ج ١، ص ٣٣، ح ١؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٨، ح ٤.
٩. الحجر (١٥): ٩١.
١٠. في «م، ش»: «ما روي عن العالم عليه السلام».
١١. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٠؛ بحار الأنوار، ج ٢٣، ص ٦٤.

﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[١]، الرابعة والعشرون: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ ... الآية[٢].

[٨]. كتاب الملخّص، ناقص[٣].

[٩]. كتاب الذخيرة[٤].

[١٠]. كتاب جمل العلم والعمل[٥].

[١١]. المسائل الموصليّات، وهنّ ثلاث: مسألة[٦] في أحكام الاعتماد[٧]، مسألة في الوعيد، مسألة في القياس[٨].

[١٢]. مسألة في الردّ على يحيى بن عديّ النصراني[٩] فيما يتناهى ولا[١٠] يتناهى[١١].

---

١. الأنعام (٦): ١٢٢.

٢. هود (١١): ١٧.

٣. في النجاشي: «كتاب الملخّص في أُصول الدين»، وفي فهرست الشيخ: «لم يتمه»، وفي معالم العلماء: «لم يتمه حسن».

٤. قال الشيخ في الفهرست: «تامّ».

٥. قال الشيخ: «تامّ».

٦. في «س، ش»: «مسائل».

٧. في بعض المصادر: «الاعتقاد» بدون كلمة: «أحكام»، في النجاشي وفهرست الشيخ كالمتن وبدون لفظ: «أحكام».

٨. في فهرست الشيخ: «إبطال القياس».

٩. في معالم العلماء: النصراني المنطقي، ويحيى بن عدي بن حميد بن زكريا، أبوزكريا هوفيلسوف حكيم، انتهت إليه الرئاسة في علم المنطق في عصره، ولد في تكريت سنة ٢٨٠ هـ، وانتقل إلى بغداد، وقرأ على الفارابي، وترجم عن السريانية كثيراً إلى العربيّة، له مؤلّفات عديدة في الفلسفة، توفّي ببغداد سنة ٣٦٤ هـ، ودفن في بيعة القطيعة (أخبار الحكماء للقفطي، ص ٢٣٦ - ٢٣٨؛ طبقات ابن أبي أصيبعة، ج ١، ص ٢٣٥؛ حكماء الاسلام، ص ٩٧؛ الإمتاع والمؤانسة، ج ١، ص ٣٧؛ فهرست ابن النديم، ص ٢٦٤؛ تاريخ ابن العبري، ص ٩٣).

١٠. في «ج، ح»: «أو لا».

١١. في النجاشي اكتفي بـ: «الردّ على يحيى بن عدي».

[١٣]. مسألة ردّ بها أيضاً على يحيى بن عديّ[١] **في اعتراضه دليل الموحّدين في حدوث الأجسام.**

[١٤]. مسألة [في الردّ] على يحيى أيضاً في طبيعة الممكن[٢].

[١٥]. المسائل المصريّات الأُولى[٣]؛ وهي خمس: الأوّلة: هل العلوم التي تحصّل للعاقل عند إدراك المدركات، والطريق إليها الإدراك أو بجريان العادة؟ الثانية: هل الطريق بالعلم بأنّ لنا أفعالاً يمكن أن يكون طريقاً بأنّ النار فاعلة؟ الثالثة: هل جميع الدلائل تدلّ من حيث تستند إلى علوم ضروريّة أو الدلائل على ضربين؟ الرابعة: هل يجوز أن تقع الأفعال من العقلاء لأجل الدواعي والصوارف وتمتنع لأجلها ولايعلم العاقل نفس الداعي والصارف؟ الخامسة: الكلام في كيفيّة مضادّة السواد للبياض.

[١٦]. المسائل المصريّة الثانية، وهي تسع[٤].

[١٧]. الثالثة: وهي المسائل الرمليّات، وهي سبع: مسألة في الصنعة والصانع[٥]، مسألة في الجوهر وتسميته جوهراً في العدم، مسألة في عصمة الرسول من السهو، مسألة في الإنسان، مسألة في المتواترين، مسألة في رؤية الهلال[٦]، مسألة في الطلاق والإيلاء.

[١٨]. المسائل الطبريّة، مائتان وسبع.

---

١. في النجاشي: «كتاب الردّ على يحيى أيضاً».

٢. في النجاشي: «المسلمين».

٣. في فهرست الشيخ: «مسائل أهل مصر قديماً في الطيف، ومسائلهم أخيراً».

٤. في النجاشي: «خمس مسائل».

٥. ليس في النجاشي: «في الصنعة والصانع».

٦. قال الشيخ: «له مسائل كثيرة في نصرة الرؤية وإبطال القول بالعدد»، كما يجيء في أواخر هذا الفهرست، ذكر رسالة له للجواب على أبي الفتح الكراجكي في فساد القول بالعدد.

[١٩]. كتاب تقريب الأُصول علمه[١] للأعز[٢].

[٢٠]. مسألة في كونه عالماً.

[٢١]. مسألة في الإرادة.

[٢٢]. مسألة أُخرى في الإرادة.

[٢٣]. المسائل الموصليّة الثانية.

[٢٤]. المسائل الفارقيّة[٣]، وهي مائة مسألة[٤].

[٢٥]. المسائل البرمكيّة، وهي خمس، وهي الطوسيّة[٥].

[٢٦]. المسائل التبّانيّة[٦]، وهي عشر[٧].

[٢٧]. مسألة في تذكّر[٨].

[٢٨]. مسألة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [٩].

[٢٩]. مسألة في التوبة.

[٣٠]. كتاب الموضح عن جهة إعجاز القرآن، وهو الكتاب المعروف[١٠] بـ: «الصرفة»[١١].

---

١. في «م»: «عمله».

٢. في النجاشي اكتفى بـ: «تقريب الأُصول».

٣. في «س، ش»: «الميارفافية»، وفي معالم العلماء: «ميافارفين».

٤. في معالم العلماء: «خمس وستّون مسألة».

٥. قال الشيخ: «لم يتمها».

٦. في معالم العلماء: «التبانيّات».

٧. في «س»: «ثلاثم»، وليس في النجاشي.

٨. كذا في النسخ.

٩. النساء (٤): ٤٨ و١١٦.

١٠. ليس في «م، س»: «الكتاب المعروف».

١١. في فهرست الشيخ: «كتاب الصرفة في إعجاز القرآن»، وفي معالم العلماء: «الموضح عن وجه إعجاز القرآن».

[٣١]. كتاب تنزيه الأنبياء والأئمّة[١] عليهم السلام[٢].

[٣٢]. كتاب جواز[٣] الولاية من جهة الظالمين.

[٣٣]. كتاب الشافي في الإمامة[٤].

[٣٤]. كتاب المقنع في الغيبة[٥].

[٣٥]. كتاب مسائل[٦] الخلاف في أُصول الفقه[٧]، ناقص[٨].

[٣٦]. مسألة[٩] في التأكيد.

[٣٧]. مسألة[١٠] في دليل الخطاب.

[٣٨]. المسائل الطرابلسيّة الأُولى، وهي سبع عشرة.

[٣٩]. المسائل الثانية الطرابلسيّة، وهي عشر.

[٤٠]. المسائل الثالثة الطرابلسيّة، وهي ثلاث وعشرون.

---

١. ليس في «ج، ش»: «والأئمّة».

٢. في معالم العلماء: «التنزيه في عصمة الأنبياء».

٣. ليس في النجاشي لفظ: «جواز».

٤. قال الشيخ في الفهرست: «هو نقض كتاب الإمامة من كتاب المغني لعبد الجبّار بن أحمد، وهو كتاب لم يصنّف مثله في الإمامة». وقال في معالم العلماء: «حسن». ونقل الطريحي: وكتاب الشافي للسيّد المرتضى في نقض المغني لعبد الجبّار، وأبو الحسن البصري كتب نقض الشافي، وبخطّ الشهيد: أنّ السيّد المرتضى أمر سلّاراً بنقض نقض الشافي فنقضه (مجمع البحرين، ج١، ص٢٤٨).

٥. قال في معالم العلماء: «صنعه للوزير ابن المغربي».

٦. في «ش» زيادة: «مسائل».

٧. في «س»: «في الأُصول».

٨. ليس في النجاشي: «ناقص».

٩. في «ش»: «كتاب».

١٠. في «ش»: «كتاب».

[٤١]. المسائل الرابعة الطرابلسيّة[١]، وهي خمس وعشرون[٢].

[٤٢]. المسائل الحلبيّة الأُولى، وهي ثلاث.

[٤٣]. الثانية، وهي ثلاث.

[٤٤]. الثالثة، وهي ثلاث وثلاثون مسألة[٣].

[٤٥]. المسائل الدمشقيّة، وهي الناصريّة[٤].

[٤٦]. مسألة في الولاية من قبل الظالمين.

[٤٧]. مسألة في الإمامة.

[٤٨]. مسألة[٥] في دليل الصفات.

[٤٩]. جواب الكراجكي في فساد العدد[٦].

[٥٠]. المسائل الواسطيّة، وهي مائة مسألة.

[٥١]. المسائل المستخرجيّات[٧]، وهي كتاب «شرح مسائل الخلاف في الفقه»، ناقص.

[٥٢]. كتاب المصباح في الفقه، ناقص[٨].

---

١. ليس في «ج»: «الطرابلسيّة».

٢. ليس في فهرست الشيخ هذان أخيران.

٣. في فهرست الشيخ بدل الثانية والثالثة: «ومسائلهم الآخرة».

٤. في فهرست الشيخ: «وله المسائل الناصريّة في الفقه»، وفي معالم العلماء مرّة قال بمثل ما قال الشيخ الطوسي وبعده بفاصلة ذكر عنوان كتاب قال: «المسائل الطوسيّة لم يتمها».

٥. ليس في «م، ج، ح»: «مسألة».

٦. وقد قال به في أوائله وكتب كتاباً في نصرة هذا القول بعنوان: مختصر البيان عن دلالة شهر رمضان، ثمّ رجع عنه وأفتى بالرؤية وكتب: جواب الرسالة الخوارزميّة في إبطال العدد في شهر رمضان، ردّاً على أبي حازم المصري، في أربعين ورقة.

٧. إلى هنا تمّت نسخة «ج».

٨. ليس في النجاشي: «ناقص».

[٥٣]. مسألة في نكاح المتعة.

[٥٤]. كتاب الشيب والشباب.

[٥٥]. كتاب طيف الخيال[١].

[٥٦]. كتاب البرق[٢].

[٥٧]. كتاب الانتصار لما أجمعت عليه الإماميّة[٣].

[٥٨]. كتاب الغرر والفوائد[٤].

[٥٩]. تفسيره القصيدة الميميّة من شعره[٥].

[٦٠]. تفسيره الخطبة الشقشقيّة.

[٦١]. تفسيره لقصيدة السيّد البابية[٦].

والحمد لله ربّ العالمين، وصلاته[٧] وسلامه[٨] على محمّد وآله الطاهرين[٩].

---

١. في معالم العلماء: «أوصاف طيف الخيال».

٢. في «س، ش»: «البروق»، وفي معالم العلماء: «المرموق في أوصاف البروق».

٣. في النجاشي: «كتاب مسائل انفرادات الإماميّة وما ظنّ انفرادها به»، وقال الشيخ: «مسائل الانفرادات في الفقه تامّة، ومسائل الخلاف في أُصول الفقه لم يتمّها، ومسائل منفردات في أُصول الفقه»، وفي معالم العلماء: «ما تفرّد به الإماميّة من المسائل الفقهيّة، مسائل مفردات في أُصول الفقه».

٤. ليس في النجاشي: «والفوائد»، وبدله في فهرست الشيخ: «الدرر»، وفي معالم العلماء: «الغرر والدرر حسن».

٥. في النجاشي اكتفى بـ: «تفسير قصيدته».

٦. في معالم العلماء: «تفسير القصيدة المذهّبة عن الحميري».

٧. ليس في «ج»: «وصلاته»، وفي «ح، ش»: «صلواته».

٨. في «ح»: «على محمّد وآله الطيّبين الطاهرين وسلّم تسليماً كثيراً».

٩. في «ح» زيادة: «الطيّبين». وإلى هنا تمت نسخة «م».

حكاية ما وجد بخطّ البصروي يلتمس الإجازة[1] عمّا تضمّنه فهرست كتب السيّد المرتضى.

بسم الله الرحمٰن الرحيم

خادم سيّدنا الأجلّ المرتضى ذي المجدين ـ أطال الله بقاءه ـ وأدام تأييده ونعمته، وعلوّه ورفعته، وكبت أعداءه وحسدته، يسأل الإنعام بإجازة ما تضمّنه هذا الفهرست المحروس وما صحّ ويصحّ عنده، ممّا يتجدّد - إن شاء الله - من ذلك والرأي[2] العالي لسموّه في الإنعام به - إن شاء الله -.

وحكاية ما وجد بخطّ السيّد المرتضى[3]:

قد أجزت لأبي الحسن محمّد بن محمّد البُصروي[4] - أحسن الله توفيقه - جميع كتبي وتصانيفي وأمالي ونظمي ونثري ما ذكر منه في هذه الأوراق وما لعلّه يتجدّد بعد ذلك.

وكتب عليّ بن الحسين الموسوي في شعبان من سنة سبع عشرة وأربعمائة.

الإجازة الثانية:

فهي إجازة مختصرة أيضاً كتبها السيد الشريف المرتضى على ديوانه.

وهذا يدلّ على جمع أشعار السيد المرتضى في عصره وأنّ ديوانه كان مجموعاً منذ عصره، وأنّه كان مقروءاً عليه، وأجازه السيد ﷺ، مضافاً إلى أنّه قد ذكر كلٌّ من الشيخ الطوسي في الفهرست وابن شهرآشوب في معالم العلماء وديوان الشريف المرتضى، في ترجمته.

---

١. في «ح»: «الإجابة».

٢. في «ح»: «لرأيه».

٣. في «ح»: «قدّس الله روحه».

٤. في «ش، ج»: «بن البصروي».

وله نسخ عديدة وبعضها قديمة بخطوط العلماء والأدباء والأعلام، قال الشيخ الحرّ: «وقد رأيت نسخة من ديوان شعره قرئ عليه، وعليه خطّه، فكتبته بخطّي في نحو عشرة أيّام، وهو أقلّ من عشرة آلاف بيت، وكأنّه منتخب ديوانه».

وقد طبع الديوان في ثلاثة أجزاء بمصر سنة ١٣٧٦ هـ، وحقّقه وعلّق عليه الأُستاذ رشيد الصفّار وقدّم له مقدّمة قيّمة مسبوقة بمقدّمة الشيخ محمّد رضا الشبيبي، ومقدّمة الأُستاذ المحقّق الدكتور مصطفى جواد، وقد حقّقه الصفّار على نسخ عديدة من الديوان أهمّها النسخة المنقولة عن نسخة عليها صورة خطّ الشريف المرتضى بإجازة روايتها لمن قرأها عليه.

قال العلّامة الطهراني: «إنّ هذه النسخة عند داعي الإسلام السيّد محمّد عليّ في حيدر آباد دكن كما في تذكرة النوادر»[1]، وانتقلت بعده إلى مكتبة عقيلة الهاشمي في العراق، أمّا بعد سقوط النظام البائد فقد انتقلت إلى مكتبة ودار المخطوطات في العتبة العبّاسيّة المقدّسة.

والمجاز هو أبو الفرج يعقوب بن إبراهيم البيهقي، وقد أجازه في ذي القعدة سنة ٤٠٣، قرأ على السيّد قطعةً كبيرة من الديوان، وأجاز له الشريف جميع ديوانه.

واستنسخت هذه الإجازة في أكثر النسخ التي كتبت بعد هذه النسخة الأصليّة.

ولكن مع الأسف لم نعثر على ترجمة لأبي الفرج هذا، إلّا أنّ الظاهر كونه من فقهاء الطائفة، كما يبدو من وصف السيّد له بـ: «الفقيه».

وهذه هي صورة الإجازة:

قرأ عليّ الفقيه أبو الفرج يعقوب بن إبراهيم البيهقي - أدام الله تعالى توفيقه - قطعة

---

١. الذريعة، ج ٩، القسم ٣، ص ٧٣٥ / ٥٠٥٠.

كبيرة من ديوان شعري، وأجزت له رواية جميعه عنّي، فليروه كيف شاء، وكتب عليّ بن الحسين بن موسى الموسوي بخطّه في ذي القعدة من سنة ثلاث وأربعمائة.

وقد نقل الشيخ آقا بزرگ وجود هذا النصّ على هامش الديوان: «القاسم بن عبد العزيز بن محمّد بن عبد العزيز الإمامي النيسابوري، جعله الله من الفائزين برحمته وحشره مع محمّد وعترته - صلوات الله عليهم أجمعين - إلى يوم الدين».

أقول: إنّ الشيخ أبا القاسم عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الإمامي النيسابوري الملقّب بالصائن ذكره الشيخ منتجب الدين في فهرسه وذكر أنّ جدّ الشيخ أبي الفتوح الرازي يروي عنه.

أقول: مراده من الجدّ هو الشيخ أبو سعيد محمد بن أحمد الخزاعي النيسابوري صاحب كتاب الأربعين عن الأربعين، فقد قال في كتابه المذكور:

الحديث السادس والثلاثون، حدّثنا أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الصائن رحمه الله لفظاً بقمّ في ذي الحجّة سنة أربع وأربعين [يعني بعد الأربعمائة] قال حدّثنا الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان رضي الله عنه ...

فظهر من سند هذا الحديث وتاريخ روايته أنّ الشيخ أبا القاسم عبد العزيز كان من تلاميذ الشيخ المفيد، وبقي إلى هذا التاريخ، ولعلّ القاسم المبدو به هذه الجملة اسم ولده، وقد نظر في النسخة أو ملكها، فكتب اسمه ونسبه عليها تذكاراً.

مصادر التحقيق

١. آثار الشيعة الإمامية، الشيخ عبد العزيز الجواهري، طبع إيران سنة ١٣٤٨ش.

٢. آل نوبخت، عباس إقبال الأشتياني، ترجمة: علي هاشم الأسدي، الناشر: مجمع البحوث الإسلاميّة، مشهد، ط ١، ١٤٢٥.

٣. الاحتجاج، أبومنصور أحمد الطبرسي، تحقيق: إبراهيم البهادري، محمّد هادي به، منشورات أسوة، قم، ط ١، ١٤١٣.

٤. الأحكام، الإمام يحيى بن الحسين، ط ١، ١٤١٠/ ١٩٩٠.

٥. الأحكام السلطانية للماوردي، مكتب الإعلام الإسلامي، الحوزه العلمية قم، (بلا تاريخ).

٦. اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشي)، أبوجعفر الطوسي، تصحيح وتعليق اا‌لسيد ميرداماد الإستربادي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت.

٧. أدب المرتضى من سيرتِهِ وآثاره، عبد الرزاق محيي الدين، مطبعة المعارف، بغداد، ط ١، ١٩٥٧.

٨. الأربعون حديثاً، محمد بن مكي العاملي الجزيني (ضمن موسوعة الشهيد الأوّل) تحقيق ونشر المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية، قم، ط. الأُولى، ١٤٣٠ق.

٩. از گنجينه هاى نسخ خطى (بالفارسية)، حسن أنصاري، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي للحوزة العلمية في قم، فرع محافظة إصفهان، ط ١، ١٣٩٤ش.

١٠. الأصيلي في أنساب الطالبيين، محمد بن تاج الدين الحسيني ابن الطقطقي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، الناشر، مكتبة السيد المرعشي، قم، ط١، ١٤١٨.

١١. الأعلام، خير الدين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، ط ٥، ١٩٨٠.

١٢. أعلام العرب، الشيخ عبد الصاحب الدجيلي، الطبعة الثانية في النجف الأشرف، سنة ١٣٨٦.

١٣. أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين، حققه وأخرجه: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

١٤. الاقتصاد في ما يجب على العباد، شيخ الطائفة الطوسي، إعداد: السيّد محمّد كاظم الموسوي، الناشر: دليل ما، قم، ط ١، ١٤٣٠.

١٥. الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، العلّامة الحلّي، المطبعة الحيدرية، النجف، ط ٢، ١٣٨٨.

١٦. الأمالي، الشيخ المفيد، تحقيق: حسين استاد ولي، علي أكبر الغفاري، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٤/ ١٩٩٣م.

١٧. أمالي الشريف المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، الشريف المرتضى، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٦/ ٢٠٠٥.

١٨. أمالي المرتضى، الشريف المرتضى، تصحيح: السيّد بدرالدين النعساني الحلبي، مكتبة السيّد المرعشي، قم، ١٤٠٣ق.

١٩. الأمالي، شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي ٣٨٥ ـ ٤٦٠، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة للطباعة والنشر والتوزيع، دار الثقافة، قم، الطبعة الأُولى ١٤١٤.

٢٠. أمل الآمل، الشيخ الحر العاملي، إعداد: السيّد أحمد الحسيني، الناشر: مكتبة الأندلس، بغداد.

٢١. إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، بيروت، المكتبة العنصريّة، الطبعة الأُولى، ١٤٢٤ق.

٢٢. الانتصار، الشريف المرتضى، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٥.

٢٣. انديشه سياسي سيد مرتضى (بالفارسية)، محمود شفيعي، الناشر: مؤسّسة بوستان كتاب، قم، ط ٣، ١٣٩٠ش.

٢٤. انديشه هاي كلامي علامه حلي (الترجمة الفارسية)، البروفسورة جابينه اشميتكه، ترجمة: أحمد نمايي، منشورات مركز البحوث الإسلاميّة التابع للروضة الرضوية المقدسة (مركز پژهش هاي اسلامي آستان قدس رضوي) مشهد، ط ١، ١٣٧٨ش.

٢٥. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم التميمي السمعاني، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ – ١٩٨٨.

٢٦. أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربية، السيّد عبد العزيز الطباطبائي، إعداد ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٧.

٢٧. أوائل المقالات، الشيخ المفيد، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، الناشر: دار المفيد، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

٢٨. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، تصحيح: محمّد شرف الدين بالتقايا، رفعت بيلكه الكليسي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٩. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، العلّامة محمّد باقر المجلسي، الناشر: مؤسّسة الوفاء، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣- ١٩٨٣.

٣٠. البداية والنهاية، إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق علي شيري، الناشر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨-١٩٨٨.

٣١. بررسيهاي تاريخي در حوزه اسلام و تشيع (بالفارسية)، حسن الأنصاري، الناشر: مكتبة ومتحف ومركز الوثائق التابعة لمجلس الشورى الإسلامي (كتابخانه، موزه و مركز اسناد مجلس شوراي اسلامي)، طهران، ط ١، ١٣٩٠ش.

٣٢. البساتين (مجلة)، العدد المزدوج ٣-٤ (عدد خاص بألفية الشريف المرتضى)، السنة الثانية، ١٣٩٤ش.

٣٣. بشارة المصطفى لشيعة المرتضى، عماد الدين الطبري، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، الناشر، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٠.

٣٤. بصائر الدرجات الكبرى، محمّد بن الحسن الصفار، تحقيق: الحاج الميرزا محسن كوچه باغي، الناشر: مؤسّسة الأعلمي، طهران، ١٤٠٤.

٣٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (م٩١١)، القاهرة (مطبعة السعادة)، الطبعة الأُولى ١٣٢٦.

٣٦. بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية، السيّد أحمد بن موسى بن جعفر بن طاوس، تحقيق: السيّد علي العدناني الغريفي، الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط ١، ١٤١١.

٣٧. بيان الأديان، در شرح أديان و مذاهب جاهلي و اسلامي (بالفارسية)، أبو المعالي محمّد الحسيني العلوي، حَقق الأبواب الأربعة الأُولى منه: عباس إقبال الأشتياني، وحقق الباب الخامس: محمّد تقي دانش بجوه (پژوه)، الناشر: إنتشارات روزنه، ط ١، ١٢٧٦ش.

٣٨. تأسيس الشيعة الكرام لعلوم الإسلام، السيّد حسن الصدر، تحقيق و نشر مؤسسة تراث الشيعة، قم، ط١، ١٣٩٥ش.

٣٩. تاريخ ابن خلدون، عبدالرحمٰن بن خلدون، بيروت، دار الفكر، ١٤٢١ق/٢٠٠٠م.

٤٠. تاريخ الإسلام، الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٧، ١٩٨٧.

٤١. تاريخ بغداد أو مدينة السلام، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧- ١٩٩٧.

٤٢. تاريخ مدينة دمشق، الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥- ١٩٩٥.

٤٣. التبيان في تفسير القرآن، للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٣_١٩٦٤م.

٤٤. تتمة المنتهى في وقائع أيام الخلفاء، للشيخ عباس القمي، المتوفى سنة (١٣٥٩) مطبوع في إيران.

٤٥. تتمة اليتيمة، أبومنصور عبدالملك النيسابوري الثعالبي، تحقيق عباس إقبال، طهران، مطبعة فردين، ص١٣٥٣ق.

٤٦. التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن بن حمدون، تحقيق إحسان عباس و بكر عباس، الناشر، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦.

٤٧. تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٥٨م.

٤٨. تذكرة الخواص، سبط ابن الجوزي، قم، منشورات الشريف الرضي، ١٤١٨ق.

٤٩. تذكرة الفقهاء، العلّامة الحلي، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٤.

٥٠. تطور المباني الفكرية للتشيع في القرون الثلاثة الأُولى، السيّد حسين المدرسي الطباطبائي، ترجمة: فخري مشكور، مراجعة وتحقيق: محمّد سليمان، الناشر: نور وحي، وعلى الغلاف الخارجي: دار الهادي، ط ١، ١٤٣٢.

٥١. التعجب من أغلاط العامة في مسألة الإمامة، الشيخ القاضي أبو الفتح محمّد بن علي بن عثمان الكراجكي، تحقيق: فارس حسون كريم.

٥٢. التعليق في علم الكلام، قطب الدين أبو جعفر محمّد بن الحسن المقري النيسابوري، تحقيق: د. محمود يزدي مطلق (الفاضل)، الناشر: الجامعة الرضوية للعلوم الإسلاميّة، مشهد، ط ١، ١٤٢٧.

٥٣. تعليقة أمل الآمل، الشيخ المِرزا عبدالله الأفندي الأصفهاني، إعداد: السيّد أحمد الحسيني، منشورات مكتبة السيّد المرعشي النجفي، قم، ط ١، ١٤١٠.

٥٤. تفسير جوامع الجامع، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط ١، ١٤٢١ق.

٥٥. تفسير القمي، للشيخ أبي الحسن علي بن إبراهيم القمي ﷺ، تصحيح طيب الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم، إيران، الطبعة الثالثة / عام ١٤٠٤.

٥٦. تكملة الغرر، الشريف المرتضى، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٦- ٢٠٠٥.

٥٧. تلخيص الشافي، الشيخ الطوسي، حققه وعلق عليه حسين بحر العلوم، دار الكتب الإسلامية، قم، الطبعة الثالثة ١٣٩٤/ ١٩٧٤م.

٥٨. تلخيص مجمع الآداب، أبو الفداء إسماعيل بن عمر المعروف بـ:ابن كثير (ت ٧٧٤).

٥٩. تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين، أبو سعد المحسن بن كرامة الجشمي البيهقي، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمي، الناشر: مكتبة ومتحف ومركز الوثائق التابعة لمجلس الشورى الإسلامي، طهران، ١٣٧٨ش.

٦٠. تنزيه الأنبياء والأئمّة، الشريف المرتضى، تحقيق فارس حسون كريم، بلاتا، ١٤١٨.

٦١. التوحيد، للشيخ أبي جعفر محمد علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق المتوفى ٣٨١هـ صححه وعلق عليه السيد هاشم الحسيني الطهراني، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٦٢. تهذيب الأحكام، شيخ الطائفة الطوسي، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط ٣، ١٣٦٤ش.

٦٣. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، يحي بن الحسين أبوطالب، صنعاء، مؤسسة إمام زيد بن علي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ق.

٦٤. جامع الأُصول الستة/ باب الملاحم/ الشيخ مجد الدين الجزري(٥٤٤ / ٦٠٦)، طبع مصر سنة ١٣٧١.

٦٥. جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الأندلسي المتوفى (٤٥٦)، دار الكتب العلمية، طبعة بيروت، ١٤٠٣.

٦٦. جنگ انجمن فهرست نگاران نسخه هاي خطي، دفتر سوم (بالفارسية)، إعداد: محسن صادقي، الناشر: مجمع الذخائر الإسلاميّة، قم، ١٣٩٠ش.

٦٧. جهار فرهنگ نامه كلامي، تحقيق: الأستاذ محمّد تقي دانش بجوه (پژوه).

٦٨. جواهر الفقه، القاضي عبد العزيزبن البراج الطرابلسي (٤٠٠ ـ٤٨١) تحقيق إبراهيم البهادري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى ١٤١١.

٦٩. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، الشيخ محمّد حسن النجفي، تحقيق وتعليق: الشيخ عباس القوجاني، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة - طهران، ط ٢، ١٣٦٥ش.

٧٠. الحدائق الناضرة، المحقّق الشيخ يوسف البحراني، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٧١. حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الكيذري البيهقي، تحقيق: عزيزالله العطاردي، الناشر: بنياد نهج البلاغة، نشر عطارد، قم، ط١، ١٤١٦هـ .

٧٢. حديقة الشيعة (بالفارسية)، منسوب إلى المقدس الأردبيلي، تحقيق: صادق حسن زاده، علي أكبر زماني نجاد، الناشر: أنصاريان، قم، ط ١، ١٤١٩ق- ١٣٧٧ش.

٧٣. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، للأُستاذ آدم متز، طبعة لجنة التأليف بمصر ١٣٥٩.

٧٤. الحكايات، من أمالي الشيخ المفيد، عرض ورواية الشريف المرتضى، تحقيق: السيّد محمّد رضا الجلالي، الناشر: دار المفيد، بيروت، ط ٢، ١٤١٤- ١٩٩٣.

٧٥. حياة الشيخ المفيد (الشيخ المفيد وعطاؤه الفكري الخالد)، المحقّق السيّد عبد العزيز الطباطبائي، الناشر: دار المفيد، بيروت، ط ٢، ١٤١٤-١٩٩٣م.

٧٦. خاتمة مستدرك الوسائل، المحدث العلّامة المِرزا حسين النوري، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٥.

٧٧. خطط الشام، للأُستاذ محمد كرد علي، طبع في دمشق (١٣٤٣ ـ١٣٤٧).

٧٨. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلّامة الحلي أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الناشر: مؤسّسة نشر الفقاهة، ط ١، ١٤١٧.

٧٩. الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، للسيدصدر الدين السيد علي خان المدني الشيرازي الحسيني، تحقيق و نشر مؤسَّسة تراث الشيعة، ط الأُولى، مجلّدان، قم، ١٣٩٥ش.

٨٠. الدر المنثور من المأثور وغير المأثور، الشيخ علي بن محمّد (سبط الشهيد) بن الحسن (صاحب المعالم) بن زين الدين (الشهيد الثاني) الجبعي العاملي، إعداد: السيّد أحمد الحسيني، الناشر: مكتبة السيّد المرعشي النجفي، قم، ط ١، ١٣٩٨.

٨١. الدروس الشرعية، الشهيد الأوّل، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط ١، ١٤١٤ق.

٨٢. دمية القصر وعصرة أهل العصر، لأبي الحسن علي بن الحسن بن علي الباخرزي، المتوفى سنة ٤٦٧، بيروت، دار الجيل، ١٤١٤ق.

٨٣. دنا (فهرستواره دستنوشت هاي ايران) (بالفارسية)، بجهود: مصطفى درايتي، الناشر: مكتبة ومتحف ومركز الوثائق التابعة لمجلس الشورى الإسلامي، طهران، ١٣٨٩ش.

٨٤. ديوان الشريف الرضي، محمد بن الحسين الرضي، الناشر: إيران، منشورات مطبعة وزارة الإرشاد الإسلامي، ١٤٠٦.

٨٥. ديوان الشريف المرتضى، حققه ورتب قوافيه وفسر ألفاظه: رشيد الصفار، راجعه وترجم أعيانه: د. مصطفى جواد، قدّم له: محمّد رضا الشبيبي، المؤسّسة الإسلاميّة للنشر (الهدى)، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.

٨٦. ديوان الشريف المرتضى (المخطوط)، محفوظة في مكتبة جامعة طهران، رقم ٢١١.

٨٧. ديوان مهيار الديلمي، أبو الحسين مهيار بن مرزويه الديلمي الكسروي، باعتناء وشرح أحمد نسيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٦م.

٨٨. الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤١١.

٨٩. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ابن بسام الشنتريني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢١ق.

٩٠. الذريعة إلى أُصول الشريعة، الشريف المرتضى، تحقيق: أبو القاسم كرجي، الناشر: جامعة طهران، ١٣٤٦ش.

٩١. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلّامة الشيخ آقا بزرگ الطهراني، الناشر: دار الأضواء، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.

٩٢. الذكرى الألفية للشيخ الطوسي (ج ٢، من يادنامه شيخ طوسي)، ص ٧٢١، جامعة مشهد، كلية الإلهيات والمعارف الإسلاميّة، ١٣٩١ق - ١٣٥٠ش.

٩٣. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، الشهيد الأوّل، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٩.

٩٤. ذيل تاريخ بغداد، محب الدين أبي عبدالله محمد المعروف بابن النجار البغدادي، المتوفى ٦٤٣هـ دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٩٥. ذيل تجارب الأمم، تأليف ابن مسكويه المتوفى (٤٢١)، للوزير ظهير الدين أبي شجاع محمد بن الحسين الملقب بظهير الدين الروذراوري (٣٦٩ ـ ٣٨٩)، ط مصر ١٩١٦م.

٩٦. رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي (٦٤٧ ـ ٧٠٧)، حققه وقدم له العلامة السيد محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٩٢/ ١٩٧٢م.

٩٧. رجال أبي علي (منتهى المقال)، محمد بن إسماعيل المازندراني الحائري (١١٥٩ ـ ١٢١٥)، طهران ١٣٠٠.

٩٨. رجال الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي(٤٦٠ ـ ٣٨٥)، تحقيق الشيخ جواد القيومي الأصفهاني. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة ١٤١٥.

٩٩. رجال العلامة الحلي (الخلاصة)، أبي منصور حسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي (٦٤٨ ـ ٧٢٦)، منشورات الرضي، قم ١٤٠٢ .

١٠٠. رجال (فهرست) النجاشيّ، الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن علي النجاشيّ الأسدي، تحقيق: آية الله السيّد موسى الشبيري الزنجاني، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط ٨، ١٤٢٧.

١٠١. رسائل الشريف المرتضى، تقديم وإشراف: السيّد أحمد الحسيني، إعداد: السيّد مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم، ط ١، ١٤٠٥.

١٠٢. رسائل الشهيد الثاني، تحقيق: رضا المختاري و آخرين، قم، ط ١، مكتبة الإعلام الإسلامي.

١٠٣. رسائل العدل والتوحيد، إعداد: محمّد عمارة، الناشر: دار الهلال، ١٩٧١م.

١٠٤. الرسائل العشر، الشيخ الطوسي، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

١٠٥. الرسالة العلوية في فضل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر البرية سوى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله المعروف بالتفضيل، أبو الفتح الكراجكي، تحقيق: السيّد عبد العزيز الكريمي، الناشر: دليلنا (دليل ما)، ط١، ١٤٢٧.

١٠٦. رسالة في عدم سهو النبي صلى الله عليه وآله، الشيخ المفيد، تحقيق: مهدي نجف، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط١، ١٤١٣.

١٠٧. رؤيت هلال، تحقيق: الشيخ رضا المختاري، ومحسن الصادقي، الناشر: مؤسسة بوستان كتاب، قم، ط١، ٤٢٦ هـ ـ ١٣٨٤ش.

١٠٨. الرواشح السماوية، الميرداماد، تحقيق: غلامحسين قيصريه‌ها، نعمة الله الجليلي، الناشر: دار الحديث، ط ٢، ١٤٢٢- ١٣٨٠ش.

١٠٩. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، المرزا محمّد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني، الدار الإسلاميّة، بيروت، ط ١، ١٤١١- ١٩٩١.

١١٠. رياض العلماء وحياض الفضلاء، المرزا عبدالله الأفندي الأصفهاني، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، قم، ١٤٠١.

١١١. السرائر، الشيخ ابن ادريس الحلي، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، ط ٢، ١٤١٠.

١١٢. سقط الزند، أبوالعلاء المعرّي، الناشر، دار بيروت، دار صادر، بيروت، ١٣٧٦ق، ١٩٥٧م.

١١٣. سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح، الحافظ أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي، حققه وصححه: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر.

١١٤. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى (٧٤٨/١٣٧٤م)، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة (١٤١٣/ ١٩٩٣م).

١١٥. الشافي في الإمامة، الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي البغدادي علم الهدى، حققه وعلق عليه: السيّد عبد الزهراء الخطيب، الناشر: مؤسّسة الصادق، طهران، ط٢، ١٤١٠.

١١٦. الشجرة المباركة في أنساب الطالبية، فخرالدين الرازي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، الناشر، مكتبة السيد المرعشي، قم، ط٢، ١٤١٩ق.

١١٧. شذرات الذهب، العلامة أبو الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي، المتوفى ١٠٨٩، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١١٨. شرح الأُصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار المعتزلي تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر، ط١، ١٩٦٥م.

١١٩. شرح جمل العلم والعمل، الشريف المرتضى، تحقيق: يعقوب الجعفري المراغي، الناشر: دار الأسوة، ط١، ١٤١٤.

١٢٠. شرح العقائد النسفية (مع حاشية الكستلي والخيالي)، زهدي حسن جارالله، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر.

١٢١. شرح العيون (في ضمن كتاب: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة)، تحقيق: فؤاد السيد، الناشر،

الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٤٠٦-١٩٨٦.

١٢٢. شرح المعلقات العشر، الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥- ٢٠٠٥.

١٢٣. شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، عزالدين أبو حامد عبد الحميد بن هبةالله المدائني (٥٨٦ ـ ٦٥٦)، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى (١٣٧٨/ ١٩٥٩م).

١٢٤. الشريف المرتضى وجهوده اللغوية والنحوية، د. سعاد كريدي الكرعاوي، منشورات تموز، دمشق، ط١، ٢٠١٢م.

١٢٥. الشيعة وفنون الإسلام، السيد حسن الصدر، طبع إيران.

١٢٦. صحيح مسلم وهو الجامع الصحيح، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيشابوري، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٢٧. صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار، سراج الدين محمد بن السيد عبدالله بن محمد خزام الواسطي الرفاعي، المتوفى ٨٨٥، طبع مصر١٣٠٦.

١٢٨. الصراط المستقيم، العلّامة علي بن يونس العاملي البياضي، إعداد: محمّد باقر البهبودي، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، ط١، ١٣٨٤.

١٢٩. طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق: سوسنه ديفلد - فلزر، الناشر: دار المنتظر، بيروت ط٢، ١٤٠٩- ١٩٨٨م.

١٣٠. طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، السيّد علي أصغر الجابلقي البروجردي، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة قم، إيران، ط١، ١٤١٠.

١٣١. طيف الخيال، الشريف المرتضى، تحقيق: محمود حسن أبوناجي، دار التربية للطباعة والنشر، بلاتا.

١٣٢. العبر في خبر من غبر، للحافظ شمس الدين الذهبي، المتوفى ٧٤٨، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥.

١٣٣. العدة في أُصول الفقه، الشيخ الطوسي، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمي، ط١، ١٤١٧- ١٣٧٦.

١٣٤. العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، ذيل الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، تحقيق أحمد عبدالوهاب الشرقاوي. مراجعة و تقديم: قسم الدراسات والنشر والشؤون الخارجية، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ق/٢٠١٥م.

١٣٥. العلّامة السيّد هاشم البحراني، الشيخ فارس تبريزيان (الحسون)، الناشر: دار المعروف، قم، ط١، ١٤١٦.

١٣٦. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني المعروف بابن عنبة، المتوفى ٨٢٨، عني بتصحيحه محمد حسن آل الطالقاني، منشورات المطبعة الحيدرية في النجف، الطبعة الثانية (١٣٨٠/ ١٩٦١م).

١٣٧. غاية الاختصار في البيوتات العلوية الخالية من الغبار، المنسوب للسيد تاج الدين بن حمزة الحسيني نقيب حلب، طبع النجف الأشرف، سنة ١٣٨٢.

١٣٨. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، العلّامة الشيخ عبد الحسين الأميني، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، ط٤، ١٣٩٧- ١٩٧٧.

١٣٩. فرج المهموم، السيّد ابن طاوس، الناشر: منشورات الشريف الرضي، قم، ١٣٦٣.

١٤٠. الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ق/١٩٧٥م.

١٤١. الفصول المختارة من العيون والمحاسن، الشريف المرتضى، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط١، ١٤١٣.

١٤٢. فلاسفة الشيعة، للشيخ عبدالله نعمة، ط. بيروت، دار الفكر اللبناني ١٩٨٧م.

١٤٣. فهرس التراث، تأليف: السيّد محمّد حسين الجلالي، تحقيق: السيّد محمّد جواد الجلالي، الناشر: دليل ما، ط١، ١٤٢٢.

١٤٤. الفهرست، شيخ الطائفة الطوسي، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الناشر: مؤسّسة نشر الفقاهة، ط١، ١٤١٧.

١٤٥. فهرست آثار خطي شيخ مفيد (بالفارسية)، الشيخ رضا المختاري، حسين شفيعي، الناشر: مكتبة السيّد المرعشي النجفي، قم، ط١، ١٤١٣.

١٤٦. فهرست كتب الشيعة وأُصولهم، شيخ الطائفة الطوسي، تحقيق: السيّد عبد العزيز الطباطبائي، الناشر: مكتبة المحقّق الطباطبائي، قم، ط١، ١٤٢٠.

١٤٧. فهرست منتجب الدين، منتجب الدين علي بن بابويه الرازي من أعلام القرن السادس الهجري، تحقيق وتقديم: الدكتور السيد جلال الدين محدث أرموي، مكتبة السيد المرعشي، قم ١٣٦٦ش.

١٤٨. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه عمومي حضرت آية الله العظمى مرعشي نجفي (بالفارسية)، إشراف: السيّد محمود المرعشي، الكثيرمن المجلّدات من تأليف السيّد أحمد الحسيني، وبعضها تم تأليفه بالتعاون مع محمّد حسين الأميني، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي، قم.

١٤٩. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مدرسة آية الله العظمى خوئي (بالفارسية)، السيّد أحمد الحسيني، الناشر: مجمع الذخائر الإسلاميّة، قم، ١٤١٩- ١٣٧٧.

١٥٠. فهرس مخطوطات التفسير والتجويد والقراءات وعلوم القرآن في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، إعداد: مجموعة من الباحثين، ترتيب وتصنيف: عمار بن سعيد تمالت، الناشر: مكتبة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، ١٤٢٩- ٢٠٠٨ .

١٥١. فهرس مخطوطات مكتبة الإمام الحكيم العامة، محمّد مهدي نجف، مطبعة الآداب، النجف، ١٣٨٩- ١٩٦٩.

١٥٢. فهرس مخطوطات مكتبة العتبة العباسية المقدسة، إعداد وفهرسة: السيّد حسن البروجردي، الناشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، كربلاء المقدسة، ١٤٣١- ٢٠١٠م.

١٥٣. الفوائد الرجالية، السيّد بحر العلوم، تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، السيّد حسين بحر العلوم، الناشر: مكتبة الصادق، طهران، ط١، ١٣٦٣ش.

١٥٤. الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذهب الجعفرية، للمحدث عباس القمي من أعلام القرن الرابع عشر، طبع چاپخانه مركزى (المطبعة المركزيّة) بطهران ١٣٢٧ش.

١٥٥. الفوائد الطريفة في شرح الصحيفة، للمولى محمد باقر بن المولى محمد تقي المجلسي، المتوفى (١١١١)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، نشر مكتبة العلامة المجلسي، أصفهان.

١٥٦. الفوائد المدنية والشواهد المكية، للمولى محمد أمين الإسترآبادي (م ١٠٣٣)، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة ١٤٢٤.

١٥٧. قصص الأنبياء، قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي، تحقيق غلامرضا عرفانيان الخراساني، الناشر، مؤسسة الهادي عليه السلام، قم، ط١، ١٤١٨ق.

١٥٨. الكاشف عن حقائق السنن في شرح مشكاة المصابيح، للعلامة الشيخ حسن بن محمد الطيبي، المتوفى سنة (٧٤٣).

١٥٩. الكافي، أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني الرازي، صححه وقابله: الشيخ نجم الدين الآملي، منشورات: المكتبة الإسلاميّة، طهران، ١٣٨٨.

١٦٠. كامل بهائي (الكامل البهائي في السقيفة) (بالفارسية)، عماد الدين الحسن بن علي بن محمّد الطبري، تحقيق: أكبر صفدري قزويني، الناشر: منشورات مرتضوي، ط١، ١٣٨٣ش.

١٦١. الكامل في التاريخ، عزالدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير، الناشر: دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٥- ١٩٦٥.

١٦٢. كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩-١٠، (عدد خاص بألفية الشريف المرتضى، تصدرها مؤسسة تراث الشيعة، قم.

١٦٣. كتابخانه ابن طاوس (الترجمة الفارسية)، ايتان كولبيرج، ترجمة: السيّد علي قرائي، ورسول جعفريان، الناشر: مكتبة السيّد المرعشي، قم، ١٣٧١ش.

١٦٤. كشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي، حققه وعلق عليه صبحي البدري السامرائي، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦ق، ١٩٩٦م.

١٦٥. كشف الحُجُب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار، السيّد إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري، الناشر: مكتبة السيّد المرعشي النجفي، قم، ط٢، ١٤٠٩.

١٦٦. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٦٧. كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد، للشيخ جمال الدين أبي المنصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، طبعة حجرية.

١٦٨. كشف القناع عن وجوه حجية الإجماع، المحقّق التستري الكاظمي، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.

١٦٩. كشف اللثام عن قواعد الأحكام، الفاضل الهندي، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٦.

١٧٠. الكشكول، محمد البهائي العاملي، الناشر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٧، ١٤٢٠، ١٩٩٩.

١٧١. كمال الدين وإتمام النعمة في إثبات الغيبة وكشف الحيرة، الشيخ الصدوق، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤٠٥.

١٧٢. الكنى والألقاب، الشيخ عباس القمي، تقديم محمد هادي الأميني، ط، صيدا.

١٧٣. كنز العمال، المتقي الهندي، الناشر: مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩- ١٩٨٩.

١٧٤. كنز الفوائد، القاضي أبو الفتح الكراجكي، تحقيق عبدالله نعمة، منشورات دار الذخائر، قم، ط١، ١٤١٠ق.

١٧٥. لؤلؤة البحرين، للشيخ يوسف بن أحمد البحراني، من أعلام القرن الثاني عشر، طبع مؤسسة آل البيت عليهم السلام قم المقدسة.

١٧٦. لباب الألقاب في ألقاب الأطياب، المولى حبيب الله الشريف الكاشاني، تحقيق: نزار الحسن، وجواد برك جيان، الناشر: مؤسّسة تراث الشيعة، ط١، ١٤٣٦ق.

١٧٧. اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير الجزري، الناشر: دار صادر - بيروت.

١٧٨. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بإشراف: محمد بن عبدالرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى، ١٤٣١ق.

١٧٩. متشابهات القرآن ومختلفه، الشيخ محمّد بن علي بن شهرآشوب، چاپخانه شركت سهامي طبع كتاب، ١٣٢٨ق.

١٨٠. المجازات النبوية، الشريف الرضي، تحقيق: طه محمّد الزيتي، الناشر: مكتبة بصيرتي، قم.

١٨١. مجالس المؤمنين (بالفارسية)، القاضي الشهيد نور الله التستري (شوشتري)، الناشر: انتشارات إسلامية، طهران، ط٤، ١٣٧٧ش.

١٨٢. المجدي في أنساب الطالبيّين، نجم الدين أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد العلوي العمري النسابة من أعلام القرن الخامس، تحقيق أحمد المهدوي الدامغاني، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة، قم المقدسة، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، الطبعة الاولى ١٤٠٩.

١٨٣. مجمع البيان، الشيخ الطبرسي، تحقيق: لجنة من العلماء، الناشر: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤١٥- ١٩٩٥م.

١٨٤. محصل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين، تقديم و تعليق سميع دغيم، الناشر، دار الفكر اللبناني، بلاتا.

١٨٥. مختلف الشيعة، العلّامة الحلي، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، ط٢، ١٤١٣.

١٨٦. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، السيّد محمّد العاملي، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط١، ١٤١٠.

١٨٧. مدينة معاجز الأئمة الاثني عشر ودلائل الحجج على البشر، السيّد هاشم البحراني، تحقيق: عزة الله المولائي الهمداني، الناشر: مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، قم، ط١، ١٤١٣.

١٨٨. مرآة الجنان وعبرة اليقظان، أبو السعادات عبدالله بن أسعد اليافعي، المتوفى (ت ٧٦٨)، وضع حواشيه خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ق، ١٩٩٧م.

١٨٩. مسائل ميّافارقيّات (في ضمن كتاب جواهر الفقه لابن البرّاج)، الشريف المرتضى، تحقيق: إبراهيم البهادري، الناشر، مؤسّسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١١.

١٩٠. المسائل السروية، الشيخ المفيد، تحقيق: صائب عبد الحميد، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط١، ١٤١٣.

١٩١. مسائل المرتضى، الشريف المرتضى، تحقيق: وفقان خضير محسن الكعبي، الناشر: مؤسّسة البلاغ، ط، ١٤٢٢ - ٢٠٠١.

١٩٢. المسائل الناصريات، الشريف المرتضى، تحقيق: مركز البحوث والدراسات العلمية، الناشر: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلاميّة، ١٤١٧- ١٩٩٧.

١٩٣. مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، الشهيد الثاني، تحقيق ونشر: مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، قم، ط١، ١٤١٣.

١٩٤. مستدرك الوسائل، حسين النوري الطبرسي (م ١٣٢٠)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة المحققة الأُولى ١٤٠٨ـ١٩٨٧م.

١٩٥. مستند الشيعة في أحكام الشريعة، الشيخ أحمد النراقي، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٥.

١٩٦. مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل، الناشر: دار صادر، بيروت.

١٩٧. مسند الإمام زيد، الشهيد زيد بن الإمام زين العابدين عليه السلام، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

١٩٨. مصائب النواصب في الرد على نواقض الروافض، الشهيد القاضي السيّد نور الله بن شرف الدين المرعشي الحسيني التستري، تحقيق: قيس العطار، الناشر: دليلنا (دليل ما)، ط٢، ١٤٢٩ق.

١٩٩. المعالم الجديدة للأُصول، الشهيد محمد باقر الصدر، الطبعة الثانية عام ١٣٩٥/ ١٩٧٥م، إصدار مكتبة النجاح للسيد مرتضى الرضوي طهران، ناصر خسرو.

٢٠٠. معالم العلماء، الحافظ محمّد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، قم.

٢٠١. المعتبر في شرح المختصر، المحقّق الحلي، تحقيق: عدة من الأفاضل، الناشر: مؤسّسة سيد الشهداء عليه السلام، قم، ١٣٦٤ش.

٢٠٢. المعتمد في أُصول الدين، محمود بن محمّد الملاحمي الخوارزمي، تحقيق: ويلفرد ماديلوج، الناشر: ميراث مكتوب، طهران، ط١، ص١٣٩٠ش.

٢٠٣. معجم الأُدباء، ياقوت الحموي (م ٦٢٦)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٤ق.

٢٠٤. معجم البلدان، ياقوت الحموي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩- ١٩٧٩.

٢٠٥. معجم التراث الكلامي، تأليف: اللجنة العلمية في مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ط١، ١٤٢٣.

٢٠٦. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، الإمام السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي، ط٥، ١٤١٣- ١٩٩٢.

٢٠٧. المعجم الكبير، الحافظ الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط٢.

٢٠٨. معجم المؤلّفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٠٩. المغني في أبواب التوحيد والعدل (الفرق غير الإسلاميّة)، ج٥، القاضي عبد الجبار الأسدآبادي، تحقيق: د. محمود محمّد قاسم، مراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف، د. طه حسين.

٢١٠. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلّامة، السيّد محمّد جواد العاملي، تحقيق: الشيخ محمّد باقر الناصري، مؤسّسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٩.

٢١١. مقابس الأنوار، للشيخ أسدالله الدزفولي الكاظمي، طبع مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم.

٢١٢. مقالة في التوحيد، يحيى بن عدي النصراني، تحقيق: الأب سمير خليل اليسوعي، المكتبة البولسية، لبنان، ١٩٨٠.

٢١٣. المقنع، أبي جعفر الصدوق، ابن بابويه القمي (م ٣٨١)، تحقيق: لجنة التحقيق التابعة لمؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، قم، مطبعة اعتماد ١٤١٥.

٢١٤. المقنع في الغيبة، الشريف المرتضى، تحقيق: السيّد محمّد علي الحكيم، الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط١، ١٤١٦.

٢١٥. مكتب در فرايند تكامل (الترجمة الفارسية)، السيّد حسين المدرسي الطباطبائي، ترجمة: هاشم إيزد بناه، الناشر: كوير، ط٣، ١٣٨٦ه ش.

٢١٦. الملخّص في أُصول الدين، الشريف المرتضى، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمي، الناشر: مركز النشر الجامعي (مركز نشر دانشگاهي)، ومكتبة مجلس الشورى الإسلامي، ط١، ١٣٨١ش.

٢١٧. الملل والنحل، أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (٤٧٩ ـ ٥٤٨)، تحقيق: محمد سيد گيلاني، المطبعة الأدبية، مصر، ط الأولى، ١٣١٧.

٢١٨. مناقب آل أبي طالب عليه السلام، ابن شهر آشوب، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، الناشر: المطبعة الحيدرية، النجف الاشرف، ١٣٧٦ - ١٩٥٦م.

٢١٩. منبع الحياة في حجية قول المجتهدين من الأموات، للسيد المحدث الجزائري نعمة الله بن عبدالله الموسوي التستري (م ١١١٢)، نسخة خطية برقم ٤ / ٢٧٦١ مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، طهران.

٢٢٠. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمٰن ابن الجوزي، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢١. منتهى المطلب في تحقيق المذهب، العلّامة الحلي، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلاميّة، الناشر: مجمع البحوث الإسلاميّة، مشهد، ط١، ١٤١٢ق.

٢٢٢. منتهى المقال في أحوال الرجال، للشيخ أبي علي محمد بن إسماعيل الحائري، من أعلام القرن الثالث عشر، طبع على الحجر في إيران.

٢٢٣. المنقذ من التقليد، الشيخ سديد الدين الحمصي الرازي، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٤ق.

٢٢٤. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، سعيد بن هبة الله المعروف بقطب الدين الراوندي، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الكوهكمري، الناشر: مكتبة السيّد المرعشي، قم، ١٤٠٦ق.

٢٢٥. المواقف في علم الكلام، القاضي عبد الرحمٰن بن أحمد الإيجي (م ٧٥٦)، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٩٠٧م.

٢٢٦. موسوعة ابن إدريس، ج٧، الشيخ ابن إدريس الحلي، تحقيق: السيّد محمّد مهدي الموسوي الخرسان، إعداد: مكتبة الروضة الحيدرية، الناشر: دليل ما، ط١، ١٤٢٩ - ١٣٨٧ش.

٢٢٧. الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، الشريف المرتضى، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمي، الناشر: مجمع البحوث الإسلاميّة، مشهد، ط١، ١٤٢٤ق - ١٣٨٣ش.

٢٢٨. ميراث إسلامي إيران (ج٦، رسالة تنزيه القميين)، تحقيق: الشيخ رسول جعفريان، الناشر: مكتبة السيّد المرعشي، قم، ط١، ١٤١٨ق-١٣٧٦ش.

٢٢٩. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، المتوفى (٧٤٨)، تحقيق: الأُستاذ علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٢٣٠. نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر، الشيخ يحيى بن سعيد الحلي، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، الشيخ نور الدين الواعظي، مطبعة الآداب، النجف، ١٣٨٦.

٢٣١. النقض المعروف ببعض مثالب النواصب (بالفارسية)، عبد الجليل الرازي القزويني، تحقيق: مير جلال الدين المحدث الأُرموي، طهران، ١٣٥٨ش.

٢٣٢. النهاية، الشيخ الطوسي، الناشر: منشورات قدس محمّدي، قم.

٢٣٣. نهاية الدراية، السيّد حسن الصدر، تحقيق: ماجد الغرباوي، الناشر: نشر المشعر، قم، ١٤١٧.

٢٣٤. نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، جمعها الدكتور رمضان شِشِن (جامعة إستانبول)

٢٣٥. نور البراهين، السيّد نعمة الله الجزائري، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٧.

٢٣٦. هدية العارفين، أسماء المؤلّفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٣٧. الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠.

٢٣٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلّكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.

٢٣٩. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: مفيد محمد قميحة، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣ق، ١٩٨٣م.

٢٤٠. اليقين باختصاص مولانا عليّ عليه السلام بإمرة المؤمنين، السيّد رضي الدين علي ابن طاوس الحلي، الناشر: مؤسّسة الثقلين لإحياء التراث الاسلامي، مؤسّسة دار الكتاب، تحقيق: الأنصاري، ط١، ١٤١٣.

٢٤١. ينابيع المودة لذوي القربى، الشيخ سليمان القندوزي الحنفي، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، الناشر: دار الأُسوة للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٦.

المخطوطات:

١. مجموعة في فنون من علم الكلام، الشريف المرتضى، مصورتها محفوظة في مؤسّسة تراث الشيعة، قم، مصورة برقم ٥/٥٨٧.

٢. المسائل السلارية، الشريف المرتضى، مصورتها محفوظة في مركز احياء التراث الإسلامي، قم، برقم١٦٩٠/٥، وتاريخ ١٠٤٦، مصورة ف: ١٤١/٥.

٣. المسائل الطرابلسية الأُولى، الشريف المرتضى، مصورتها محفوظة في مركز إحياء التراث الإسلامي، قم، برقم١٦٩٠/٣، وتاريخ ١٠٤٦، مصورة ف: ١٤١/٥.

٤. المسائل الموصلية الأُولى (تقدم أنّها ليست في الحقيقة إلّا الموصلية الثانية)، الشريف المرتضى، مخطوطتها محفوظة في مؤسّسة السيّد البروجردي، قم، برقم ٣/٣٧٤، وتاريخ ١٠٩٥، ف: ٢٢٥/١.

المجلات ومواقع الإنترنيت:

١. مجلة آفاق الثقافة والتراث.

٢. مجلة بساتين.

٣. مجلة تراثنا.

٤. مجلة العقيدة.

٥. مجلة فصلنامه كتاب.

٦. مجلة كتاب شيعه.

٧. مجلة معارف.

٨. موقع جامع المخطوطات الإسلامية، wgf. me.

٩. موقع كاتبان، kateban.com.

١٠. موقع lib.ir.

فهرس الموضوعات

الباب الأوّل